



٠٠٥٢٢٥



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القري
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته

بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه

في اللغة العربية وآدابها. تخصص: النحو والصرف

من الطالب: حسن بن حسين بن شماس المالكي

الرقم الجامعي: (٧٢٥١.٢ - ٤٢٠)

إشراف: أ.د/رياض بن حسن الخوام

١٤٢٣ هـ - ١٤٢٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ملخص الرسالة)

عنوان الرسالة : (ما اختلفَ في اسميته وفعليته وحرفيته)

اسم الباحث : حسن بن حسين بن شماس المالكي

الدرجة : الدكتوراه في النحو والصرف .

موضوع الرسالة : دراسة المسائل التي اختلف النحويون في اسميتها وفعاليتها وحرفيتها .

هدف الدراسة : الكشف عن حقيقة المسائل المختلف في اسميتها وفعاليتها وحرفيتها ، وتحديد موقعها

من أقسام الكلم ، وبيان ما يجري حولها من آراء .

خطة الموضوع : اشتملت على أربعة فصول ، يسبقها مقدّمة ، ويتلوها خاتمة ثم فهرس متنوعة .

الفصل الأول : معقودٌ للحدود والعلامات والمصطلحات فجاء في تمهيد، وستة مباحث ، فكان التمهيد

ليبين أقسام الكلم في العربية و الاعتراضات التي أخذت على ذلك التقسيم .

أما المبحث الأول فكان لبيان حدود الاسم مصنفةً إلى أربعة أصناف، وأما المبحث الثاني فجاء لبيان

علامات الاسم ، و الأسباب التي أدت إلى تكثيرها، أما المبحث الثالث فلحدود الفعل مصنفةً وفق

التصنيف السابق في حدود الاسم ، وأما المبحث الرابع فليبين علامات الفعل و الأسباب المؤدية إلى

تكثيرها، وجاء المبحث الخامس لحدود الحرف مصنفةً وفق التصنيف السابق لحدود الاسم، والفعل .

أما المبحث السادس فليبين مصطلح الخالفة بين القدماء والمحدثين .

الفصل الثاني : اشتمل على ثلاث عشرة مسألة مبدوءةً بالخالف في المقدم مع البسملة، ومختومةً بالخالف

في (هاتِ) و(تعالِ) .

الفصل الثالث : اشتمل على ثلاث وأربعين مسألة أولها الخالف في التاء الساكنة اللاحقة

للأفعال، وآخرها الخالف في ياء النسب .

الفصل الرابع : اشتمل على سبع مسائل أولها الخالف في كان وأخواتها، وآخرها الخالف في (حاشي)

التي للاستثناء .

وأما النتائج فكان أهمها: أنّ تقسيم الكلام إلى اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، هو الصحيح وما عدا ذلك فإنما هو

تزيّد لاحاجة له، ومنها أنّ اسم الفعل ونحوه أسماء على الصحيح، وليست أفعالاً، ولا خوالف، ومنها أنّ

الفراء كان يطلق مصطلح الفعل على ما ليس بفعلٍ اتفاقاً ولذلك ظنّ بعض الباحثين أنّ اسم الفاعل عنده

فعل محض وإنما هو عنده اسم وإن أطلق عليه مصطلح الفعل الدائم، ومنها: أنّ ما يُعرف بضمائر

الفصل، وضمير الشأن، على القول الراجح حروفٌ وليست أسماء .

المشرف على الرسالة

الباحث

أ. د. / رياض بن حسن الخوام

حسن بن حسين بن شماس المالكي

المقدمة

الحمد لله المحمود على كل حال، الذي بحمده يُستفتحُ كلُّ أمرٍ ذي بال، وأشهدُ ألا إله إلا الله وحده لا شريك له الكبير المتعال، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله المنقذُ بإذن ربّه من الضلال، صلى الله وسلّم عليه وعلى آله وصحبه خير صحبٍ وآل

أما بعد

فإنّه لا يخفى على كلِّ ذي لبٍ سليم، ما قام به النحاةُ من جهودٍ لخدمة لغة القرآن الكريم؛ فقد صنّفوا في ذلك المصنّفات الجليّة ما بين مطوّلٍ ومختصر، مما هو غير خافٍ على كلِّ ذي بصرٍ وقد كنتُ ألحظُ في أثناء الاطلاع على بعض تلك المصنّفات، أنّ هناك خلافاً يقعُ حول بعض الكلمات، والأدوات، فمن النحويين من يجعلُ كلمة ما من الأسماء، ويخالفهم آخرون فيجعلونها من الأفعال، ويأتي الخلاف أيضاً في كلمات وأدوات أخرى، ففي حين يجعلها بعضُ النحويين من الأسماء، يخالفهم آخرون فيجعلونها من الحروف، ثم يأتي نوعٌ ثالثٌ يختلف حوله النحويون، فمنهم من يجعله من الأفعال، ومنهم من يجعله من الحروف، وكنتُ أظنّ - بسبب قلّة خبرتي - أنّ تلك المسائل لا تتجاوز عدد الأصابع، وأنّه يمكن جمعها في وريقاتٍ يسيرة حتى عزمتُ على تسجيل موضوعٍ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة - حرسها الله - فقدّر الله لي أن أسجل إشرافي لدى أستاذٍ فاضلٍ خبيرٍ بمسائل النحو والصرف هو أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوام - وفقه الله وأجزل له المثوبة - فتفضّل بإعطائي هذا الموضوع، وشجّعني على تسجيله، ومع علمي بوعورة طريق مسائل الخلاف لا سيما على شاذٍ مثلي، قصير الباع، قليل الاطلاع، إلا أنّي استعنتُ بالله وسجلت الموضوع بعنوان (ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته) يدفعني إلى ذلك الأسباب الآتية :

- ١ - أنّ كلام النحاة عن تلك الكلمات والأدوات جاء مفرّقاً فأردتُ أن أجمع شتات ما تفرّق منها في كتب النحو والصرف .
- ٢ - اختلفت كلمة النحاة حول تلك الألفاظ؛ فأردتُ أجمع وأدرس ما يجري حولها من آراء مرجحاً ما آراه راجحاً بالدليل .

٣ - أن هذا الموضوع لم يتناوله أحدٌ بالدراسة والاستقصاء في مؤلفٍ واحد - فيما أعلم^(١) فرجوتُ أن أضيف جديداً إلى المكتبة النحويّة .

وقد جعلتُ البحث في مقدّمة، وأربعة فصول، وخاتمة، يتلوه ذلك الفهارس الفنيّة:

فأما المقدّمة فبيّنتُ فيها أسباب اختياري للموضوع .

وأما الفصل الأوّل فجعلته للحدود، والعلامات، والمصطلحات، فجاء في تمهيدٍ وستة مباحث :

• ذكرتُ في التمهيد أقسام الكلام، وأشرت إلى الاعتراضات التي أخذت على تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف .

• بيّنتُ في المبحث الأوّل حدود الاسم، وصنفتها نظراً لكثرتها إلى أربعة أصناف على النحو الآتي :

أولاً : ما كان من قبيل الرّسم الناقص^(٢) .

ثانياً : ما كان من قبيل الرّسم التام^(٣) .

ثالثاً : ما كان من قبيل الحدّ الناقص^(٤) .

(١) بعد مضي ثلاث سنوات من تسجيل الموضوع وأنا في أواخر البحث وقع بين يديّ كتابٌ بعنوان (ما يدور بين الحرفيّة والفعليّة والاسميّة في لغتنا العربيّة) تأليف الدكتور علي محمود النّابي طبعته دار الكتاب الحديث، فظننتُ - بسبب العنوان - أن هذا الكتاب قد أتى علي ما أردت أو على حله فلما قرأته وجدته مختلفاً تماماً عن بحثي والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن الباحث لم يكن همّه منصباً على الخلاف في المسائل التي يوردها؛ فهو يعرض للألفاظ من حيث اشتراكها في اللفظ، فيجعل التاء مثلاً دائرةً بين الاسميّة والحرفيّة، وذلك أنها تكون حرفاً إذا كانت للتأنيث أو القسم، وتكون اسماً إذا كانت للفاعل (انظر ص ٤١ - ٤٧) وكذلك النون تكون حرفاً إذا جاءت للتوكيد، أو للتنونين، أو علامة للرفع... وتكون اسماً إذا جاءت للنسوة (انظر ص ١١٢ - ١١٩) وهكذا في باقي الألفاظ . الثاني : أنه قد يشير إلى بعض مسائل الخلاف إلا أن ذلك يجيء عرضاً لا قصدًا، فكان يكتفي بما يذكره أحد النحويين كابن الحاجب في الكافية، أو المالقي في رصف المباني، أو المرادي في الجنى الداني، أو ابن هشام في مغني اللبيب من غير تحقيق ولا تدقيق ولا موازنة بين الآراء والأدلة، ولذلك ترك مسائل كثيرة من مسائل الخلاف لم ترد في كتابه ولو عرضاً مثل اسم الفاعل، وأفعل في التعجب، ونعم وبس، وحبذا وضمير الشأن، والذي، وذا، ويا والنسب وغير ذلك - والله أعلم - .

(٢) انظر تعريفه ص ١٤ .

(٣) انظر تعريفه ص ١٩ .

(٤) انظر تعريفه ص ٢٣ .

رابعاً : ما كان من قبيل الحدّ التام^(١).

وذكرت تحت كلّ صنفٍ طائفة من الحدود المختارة، وناقشتها مبيناً اعتراضات العلماء عليها.

• ذكرت في المبحث الثاني علامات الاسم، وحاولت جاهداً أن أجمع ما ذكر للاسم من علامات، وبيّنت الأسباب التي أدت إلى كثرتها، وأشرت إلى أنّ أكثرها يعود إلى العلامات المشهورة، وأنّ بعضها يُمكن الاستغناء عنه، ثم ذكرت اثني عشرة علامة هي أقصى ما يُمكن عدّه من علامات الاسم وناقشتها، وبيّنت آراء العلماء فيها .

• ذكرت في المبحث الثالث حدود الفعل، وصنّفتها وفق التصنيف السابق في حدود الاسم .

• ذكرت في المبحث الرابع علامات الفعل، واتبعت فيها ما ذكرته عن علامات الاسم .

• بيّنت في المبحث الخامس حدود الحرف، وسرت في تصنيفها على ما سرت عليه في حدود الاسم، والفعل .

• جعلت المبحث السادس لمصطلح الخالفة بين القدماء والمُحدثين؛ لعلاقته بموضوع البحث، وناقشت الآراء الواردة في ذلك .

وأما الفصل الثاني فجعلته لما اختلف في اسميته وفعليته، فاشتمل على ثلاث عشرة مسألة ناقشت كلّ مسألة منها، وبيّنت أقوال العلماء فيها وأدلتهم، ووازنّت بين الآراء والأقوال، ورجّحت ما ظهر لي رجحانه بالدليل .

أما الفصل الثالث فكان مخصوصاً بما اختلف في اسميته وحرفيته، وقد اشتمل على ثلاث وأربعين مسألة سلكت في مناقشتها ما سلكته في مسائل الفصل السابق .

وأما الفصل الرابع والأخير فمخصوصٌ بما اختلف في فعليته وحرفيته، وقد اشتمل على سبع مسائل، اتبعت في مناقشتها ما ذكرته في الفصلين الثاني والثالث .

أما الخاتمة فأجملت فيها أهمّ النتائج، ثمّ تلا ذلك الفهارس الفنيّة .

وقد سرت في المسائل على المنهج الآتي :

أولاً : راعيت في ترتيب المسائل داخل الفصول ترتيب ابن مالك في الألفية قدر الإمكان ؛ نظراً لشيوع هذا الترتيب .

(١) انظر تعريفه ص ٢٩ .

ثانياً: ذكرتُ في أول كلِّ مسألة الأقوال الواردة فيها إجمالاً منسوبةً إلى أصحابها، وعملت جاهداً على تحقيق نسبة كلِّ قول إلى أصحابه قدر الإمكان، وبيّنتُ ما قد يحصلُ من خطأ في نسبة بعض الأقوال، وقد أصدرتُ المسألة قبل ذكر الأقوال بشيءٍ من اللغات الواردة في الكلمة المختلف فيها؛ لعلاقة ذلك بموضوع الخلاف^(١) وقد أذكرُ أيضاً قبل ذكر الأقوال أنواع اللفظة موضوع الخلاف عند الحاجة إلى ذلك^(٢).

ثالثاً: عرضتُ بعد الانتهاء من ذكر الأقوال إلى أدلة كلِّ فريق، فأذكرُ الدليل والاعتراضات الواردة عليه، وما أُجيبَ به عن تلك الاعتراضات إن وُجد، ثم أذكر باقي الأدلة بهذه الطريقة حتى أنتهي من أدلة القول الواحد ثم أنتقلُ إلى أدلة الفريق الثاني، والثالث إن وجد، وهكذا بهذه الطريقة إلى أن أنتهي من ذكر الأدلة والمناقشات، وهذا في غالب المسائل إلا ما ندر مما قد تقتضيه طبيعة المسألة، ثم بعد ذلك أختارُ ما ظهر لي رجحانه من الأقوال بالدليل، وقد أتوقف في الحكم على بعض المسائل إذا لم يظهر لي رجحان قولٍ على آخر .
أما الأحاديث الواردة، والشواهد الشعرية فقد قمت بتخريجها باختصار من غير إشارة إلى روايات، ولغات، ولا استكثارٍ من مصادر، إلا ما ندر فيما يتعلّق بالروايات فإنّي قد أشير إلى بعضها عند الحاجة إلى ذلك .

وبعدُ فهذا جهدُ المُقلِّ حاولت أن أبذل فيه ما أستطيع فإن أصبتُ، فذاك توفيقٌ من الله وحده - وله الحمد والمنة - وإن أخطأتُ فعذري أني واحد من البشر الخطّائين، وحسي أني لم أتعمد ذلك، وختاماً فبعد شكر الله عزّ وجل، ثمّ شكر والديّ الكريمين، أتوجه بالشكر لأستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوّام الذي استنرتُ بتوجيهاته النيرة، وأفدتُ من ملحوظاته القيّمة، ثم أتوجه بالشكر لصاحبي السعادة عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمّد محمد فهمي عمر أستاذ النحو والصرف بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، والأستاذ الدكتور عبد الله بن ناصر القرني عميد كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى على تفضلهما بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع، وتسديد خلله، ولا يفوتني أنّ أشكرَ هذا الصرح العلميّ الكبير جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة، وأخصّ بالذكر كلية اللغة العربية ممثلة

(١) انظر على سبيل المثال (هلمّ) ص ١٧٣، و(مع) ص ٢٨٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال (حاشا) التي للتنزيه ص ١٠٤، و(لمّا) ص ٣٣١ .

في عميدها وأساتذتها الأفاضل، وإن كان من شكرٍ مخصوصٍ فإنّي أوجهه إلى أستاذنا الفاضل
وشيخنا: الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا العربيّة
الذي تعلمنا منه كثيراً - فجزاه الله عن العلم وطلابه خير الجزاء - ثم لا يفوتني أن أشكر
وزارة التربية والتعليم ممثلة في كلية المعلمين بالطائف التي هيأت لي الفرصة لإتمام الدراسة
العليا فلهم مني موفور الشكر والتقدير، ثم أشكر سائر أساتذتي، وزملائي، وكلّ من أعانني
على إتمام هذا البحث فأسدى إليّ نصحاً، أو أعارني كتاباً، فلهم جميعاً منّي خالص الشكر
والتقدير، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله
وأصحابه أجمعين .

وكتبه الطالب /حسن بن حسين بن شماس المالكيّ

الرقم الجامعي : ٢ - ٧٢٥١ - ٤٢٠

الدراسات السابقة حول الخلاف النحوي:

تعددت الدراسات السابقة في الخلاف النحوي قديماً وحديثاً، ولست أزعّم أنني أستطيع أن أستقصي جميع ما كتب في الخلاف، لكنني سأذكر من ذلك ما تيسر وسوف أجعله على قسمين :

أحدهما :دراسات حول الخلاف بوجه عام،وقد ألفت في ذلك كتباً قديماً وحديثاً :
فمن الكتب المؤلفة قديماً ما يأتي :

- ١ - اختلاف النحويين لثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ (١) .
- ٢- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠ هـ (٢) .
- ٣ - المُقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ (٣)
- ٤ - الرد على ثعلب في اختلاف النحويين ، لابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ (٤) .
- ٥ - الخلاف بين النحويين للرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ (٥) .
- ٦ - الخلاف بين سيبويه والمبرد له أيضاً (٦) .
- ٧ - كفاية المعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ (٧)
- ٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ،
والكتاب مطبوع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،ومتداول .
- ٩ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ، وهو مطبوع بتحقيق أستاذنا الدكتور عبدالرحمن العثيمين - سلمه الله - .

(١) انظر الفهرست / ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق / ١٠٩ .

(٣) انظر معجم الأدباء / ١ / ٦٢٠ .

(٤) انظر الخلاف بين النحويين / ٩٧ .

(٥) انظر المصدر السابق / ١٠٢ .

(٦) انظر المصدر السابق / ١٠٢ .

(٧) انظر معجم الأدباء / ١ / ٥٣٦ .

- ١٠ - مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ وهو كتيب صغير مطبوع بتحقيق الدكتور محمد خير الحلواني .
- ١١ - الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز النحوي المتوفى سنة ٦٨١ هـ (١) .
- ١٢ - ائتلاف النصرة في اختلاف ثخاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ مطبوع بتحقيق الدكتور طارق الجنابي .
- أما الكتب التي ألفت حول الخلاف حديثاً فمنها :
- ١ - الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف للدكتور محمد خير الحلواني، طبع الكتاب سنة ١٩٧٤ م طبعته دار القلم .
- ٢ - النحو والصرف بين التميميين والحجازيين تأليف الدكتور عبد الله بن علي الحسيني البركاتي طبعته مكتبة الفيصلية بمكة سنة ١٤٠٤ هـ
- ٣ - النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري عرض ونقد، تأليف الدكتور محمد آدم الزاكي، طبعته مكتبة الفيصلية بمكة سنة ١٤٠٤ هـ
- ٤ - الخلاف بين النحويين، دراسة، تحليل، تقويم للدكتور سيد رزق الطويل، طبعته المكتبة الفيصلية بمكة عام ١٤٠٥ هـ، وقد عرض المؤلف إلى تاريخ الخلاف وأسبابه وأطواره، وأنماطه، ومظاهره، وبيئاته، والعلماء الباحثين فيه واتجاهاتهم ... إلى غير ذلك فهو كتاب - فيما أحسب - دراسة لمنهج الخلاف .
- ٥ - مسائل نحوية بين ابن هشام وأبي البقاء تأليف الدكتور حمزة عبد الله النشرتي والكتاب مطبوع سنة ١٤٠٦ هـ، وهو في خلاف العكبري وابن هشام في توجيه بعض الأعراب .
- ٦ - مسائل خلافة بين الخليل وسيبويه تأليف الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، وهو كتيب صغير مطبوع سنة ١٤١٠ هـ .
- ٧ - مافات الإنصاف من مسائل الخلاف تأليف الدكتور فتحي بيومي حمودة، مطبوع، ومقصود مؤلفه - كما يظهر - أن يستدرك مافات من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مما لم يذكره أبو البركات الأنباري في الإنصاف، لكن المؤلف لم يسر

(١) انظر كشف الظنون / ١ / ٨٥، والخلاف بين النحويين / ١٠٣ .

على منهج أبي البركات في ذكر الأقوال، وأدلتها، والموازنة بينها، وترجيح ما هو راجح منها وفق الأدلة، وإن كان قد يستحسنُ نادرًا بعض الأقوال .

٨ - المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام، تأليف الدكتورة فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان، والكتاب طبعته مطابع العامري سنة ١٤١٨ هـ .

٩ - مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقًا ودراسة، تأليف الدكتور إبراهيم بن صالح الخندود، والكتاب يقع في ثلاثة مجلدات طبع سنة ١٤٢٠ هـ وقد عرض فيه مؤلفه لكثير من المسائل الخلافية حسب ورودها في كتاب الأصول لابن السراج، وهو - في نظري - أنفع الكتب المعاصرة المؤلفة في مسائل الخلاف مما اطلعتُ عليه فهو يعرض كل مسألة ويبيِّن الأقوال الواردة فيها وأدلة كل قول مرجحًا ما يراه راجحًا .

القسم الثاني: دراسات هي أوثق صلة بموضوع بحثي ومن ذلك :

١ - دراسة قام بها الدكتور محمد حسن عواد لاسم الفاعل مع تحقيق رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة لأحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ . وقد جاءت الدراسة مع الرسالة المذكورة في كتيب مطبوع طبعته دار الفرقان للنشر والتوزيع .

٢ - اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية - رسالة ماجستير، تقدّم بها لنيل الدرجة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور فاضل الساقى، وقد طبعت سنة ١٣٩٠ هـ .

٣ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، وهي رسالة الدكتوراه التي تقدّم بها الدكتور فاضل الساقى لنيل الدرجة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وقد طبعت سنة ١٣٩٧ هـ .

٤ - أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات في اللغة العربية تأليف الدكتور محمد عبد الله جبر، وقد طبع الكتاب سنة ١٩٨٠ م طبعته دار المعارف .

٥ - (مع) في الدرس النحوي تأليف أستاذنا الدكتور رياض بن حسن الخوام، وقد طبعته المكتبة العصرية سنة ١٤٢٢ هـ .

٦ - مهما في الدرس النحوي، تأليف أستاذنا الدكتور رياض الخوام، وقد طبعته أيضاً
المكتبة العصرية سنة ١٤٢٢ هـ .

هذا وبالله التوفيق

* * *

الفصل الأول: الحدود والعلامات والمصطلحات

(١)

تمهيد / أقسام الكلمة والاعتراضات التي أخذت عليها .

قبل أن أبدأ في تعريف كل من الاسم، والفعل، والحرف وبيان علامات كل قسم تجدر الإشارة هنا إلى ذكر أقسام الكلم في العربية كما وردت عند النحويين القدماء منهم والمحدثين .

فأما القدماء فقد اتفقوا على أن أقسام الكلم ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، قال سيبويه: ((فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))^(١) ولم يخالف في ذلك إلا أبو جعفر بن صابر^(٢) من نخاة الأندلس فقد زاد قسماً رابعاً سماه الخالفة^(٣) ولم يعتد النحاة الذين جاءوا بعده بقوله^(٤) .

أما المحدثون فإن بعضهم لم يرتض التقسيم الثلاثي الذي قال به أئمة هذا الشأن من النحويين، وعابوا عليهم ذلك، وزعموا أنهم وقعوا في خطأ بسبب تأثرهم بما كان لدى فلاسفة اليونان وأهل المنطق في جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم، والكلمة، والأداة^(٥) ورغم ذلك لم يحصل للمحدثين اتفاق على أقسام الكلم بل اختلفوا أيضاً فمنهم من جعلها أربعة أقسام: الاسم، والضمير^(٦)، والفعل، والأداة^(٧)، ومنهم من جعلها سبعة: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة^(٨) .

ومع أن هذا يعدُّ جهداً مشكوراً إلا أنني أرى عدم الأخذ به للأسباب الآتية:

(١) كتاب سيبويه ١٢ / ١ ، وانظر المقتضب للمبرد ٣ / ١ ، والأصول لابن السراج ٣٦ / ١ ، والإيضاح لأبي علي الفارسي ٥٢ / ١ ، والبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣ / ١ ، والتذيل والتكميل لأبي حيان ٢٢ / ١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام / ١٦ ، وجمع الفواعل للسيوطي ٧٠ / ١ - ٧١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٢٢ / ١ .

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي، كان على مذهب الظاهرية، و من رؤساء أهل العلم بالنحو نزل مصر بعد السبعماية - بغية الرعاة ٣١١ / ١ .

(٣) سيأتي - إن شاء الله - مبحث لتعريف هذا المصطلح عند القدماء والمحدثين - انظر ص ٨٢ .

(٤) انظر التذيل والتكميل ٢٣ / ١ ، وشرح شذور الذهب / ١٦ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢٣ / ١ .

(٥) انظر كتاب أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس / ٢٧٩ ، ودراسات نقدية في النحو العربي د/ عبدالرحمن أيوب / ٩ - ١١ .

(٦) استعمل الدكتور مهدي المخزومي مصطلح (الكنايات) بدلاً من الضمائر - انظر (في النحو العربي قواعد وتطبيقات) / ٤٦ .

(٧) انظر - (من أسرار اللغة) / ٢٧٩ - ٢٩٤ ، (في النحو العربي قواعد وتطبيقات) / ٢١ - ٦٣ .

(٨) انظر اللغة العربية معناها ومبناها د/ تمام حسان / ٩٠ ، وأقسام الكلام العربي د/ فاضل الساقى / ٢١٤ .

أولاً: أنّ علوم العربية من علوم الوسائل وليست من علوم الغايات، فاللغة سواء كانت نحواً، أو صرفاً، أو أصواتاً، أو غير ذلك فإنّما هي وسيلة لفهم كتاب الله، وفهم سنة رسول الله - ﷺ - وقد مضت قرونٌ تزيد على أربعة عشر قرناً والتقسيم الثلاثي هو المعروف عند العلماء، ولم يعترض عليه معترض إلا ما كان من أبي جعفر بن صابر الذي لم يلتفت لقوله، ومع وجود التقسيم الثلاثي فقد فهموا كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - وضبطوا لسان العرب بما قعدوا من قواعد قامت على هذا التقسيم فحصل المقصود والله الحمد والمنّة .

ثانياً: أنّ في الأخذ بالتقسيم الجديد هدماً لتراث الأمة الإسلامية طيلة القرون الماضية، كما أنّ فيه فضلاً للحاضر عن الماضي؛ وذلك أنّ كتب أعراب القرآن، وتوجيه القراءات، بل وكتب التفسير، وشروح الحديث قد ألفت ولم يعرف مؤلفوها إلا التقسيم الثلاثي، فإذا ذكر الاسم، أو الفعل، أو الحرف في أحد تلك المصنّفات فلن يكون إلا على التقسيم المعروف المشتهر، ولو أخذنا بالتقسيم الجديد وجابها به الناشئة لأدى ذلك إلى اختلاف المصطلحات وإلغاء تلك المصنّفات؛ لاختلافها عمّا تعلموه .

ثالثاً: إنّ كانت هناك صعوبات في النحو وشكوى من المتعلمين كما يذكر المحدثون^(١) فليس العيب في النحو نفسه إنّما العيب في طرائق التعليم فالنحو يُقدّم قواعد مجردة من النصوص، أو يُكتفى بالنصوص التي تذكر مع القاعدة، وما تلبث إلا يسيراً ثم تذهب من غير أن يكون هناك اهتمام بالمهارات .

فإن قيل: إنّ النحو قد امتلأ بالخلافات، والجدل وسببه الخطأ في التقسيم فالجواب عن ذلك من أربعة أوجه:

أحدها: أنّ أيّ علمٍ حيٍّ لا يكاد يخلو من خلاف، فهذا علمُ الفقه مثلاً وهو أشرف من النحو قد وقع فيه الخلاف بين العلماء، وهذا الخلاف سائغٌ وله أصلٌ ذكر في السنة^(٢) فهل يقال إنّ سبب ذلك خطأ في المنهج؟ لا يُعلم أنّ أحداً قال بهذا .

٠٠٥٢٣٥

(١) انظر مقدمة كتاب دراسات نقدية في النحو العربي / ص ٣، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة د/

فاضل الساقى / ٢٥ .

(٢) انظر صحيح البخاري ٤ / ١٥١٠ كتاب المغازي ح ٣٨٩٣، ورسالة رفع الملام عن الأئمة الأعلام لصيخ الإسلام

ابن تيمية / ٢٥ .

الوجه الثاني: أنَّ المُحدِّثين أنفسهم وقعوا في الخلاف من أول الطريق، ففي التقسيم قال بعضهم: إنَّ أقسام الكلام أربعة، واختلفوا في تسميتها، وقال بعضهم: إنَّها سبعة^(١) وربَّما يأتي غيرهم فيزيد على ذلك أو ينقص .

الوجه الثالث: أنَّ الخلاف في المسائل العلميَّة هو الذي يثري الفكر ويظهر معه الحق. فهو شيءٌ لا بدَّ منه يقولُ (ماريو باي): ((إنَّ الجدل في مجالات العلوم ليس أمرًا طبيعيًا عاديًا فحسب، بل هو أمرٌ مرغوبٌ فيه قد تكون الحقيقة الموضوعيَّة شيئًا واحدًا ولكن جوانبها المختلفة تسمح بتفسيرات متنوِّعة تكون محلَّ خلاف))^(٢) .

الوجه الرابع: أنَّ أيَّ علمٍ لا يُكلِّف المبتدئ فيه بالخوض في الخلافات، ومن ذلك النحو، فإذا عُرفت مبادئه وأصوله، فإنه لاضير على المتخصص أن ينظر في الخلافات ويعرف جهود السابقين ويبدى رأيه - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) انظر ماسبق في ص ١٠ .

(٢) أسس علم اللغة / ٣١، ترجمة د/ أحمد مختار عمر .

المبحث الأول : حد الاسم:

ذكر الأنباري^(١) ((أَنَّ النحويين قد ذكروا في حدّ الاسم حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدّاً، ومنهم من قال لاحدّ له؛ ولهذا لم يحدّه سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال))^(١) فقال: ((الكلم: اسم، وفعل، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط))^(٢) قال ابن فارس: ((وهذا عندنا تمثيل، ما أراد سيبويه به التحديد، إلا أنّ ناساً حكوا عنه: أنّ الاسم هو: المحدث عنه، وهذا شبيه بالقول الأول؛ لأنّ (كيف) اسم ولا يجوز أن يحدث عنه))^(٣) .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي جعل سيبويه لم يحدّ الاسم كما حدّ الفعل والحرف ، فقال الزجاجي^(٤): ((قال أصحابه: ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل، وحدّ الفعل؛ لأنه عنده أصعب من الاسم))^(٤) وقال ابن السّيد البطلوسي^(٥): ((وأما سيبويه فإنه حدّد الفعل والحرف ولم يحدد الاسم، وكأنه جعل تعريته من حدّ الفعل وحدّ الحرف حدّاً له، وكأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه فالأشبه عندي أنه جعل تعريته من الحدّ كالحدّ له .

فإن قيل لم خصّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف ؟

فالجواب: أنّ الاسم هو الأصل، والفعل والحرف: فرعان عليه؛ لأنّ كلّ واحد منهما يحتاج إليه، والفروع تحتاج إلى البيان أكثر مما تحتاج إليه الأصول، ألا ترى أنّ التأنيث لما كان فرعاً على التذكير احتاج إلى علامة تُشعر بتأنيثه، ولم يحتج التذكير إلى علامة تُشعر بتذكيره، وكذلك الجمع والإفراد والتثنية والنسب وما أشبه ذلك))^(٥) .

وقال ابن الشجري^(٦): ((وأما سيبويه فحدّ الفعل، ولم يحدّ الاسم؛ لما يعتبر حدّ الاسم من الطعن، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدوداً، والحرف محصوراً ومعدوداً فما فارقهما فهو

(١) أسرار العربية / ٩ - ١٠ .

(٢) الكتاب / ١ / ١٢ .

(٣) الصاحبي / ٨٩ .

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي / ٤٩ .

(٥) كتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد / ٦٥ - ٦٦ .

اسم))^(١) وإلى نحو ذلك أشار ابن يعيش في شرح المفصل^(٢).

أما السُّهيليُّ فقد علّل تعليلاً آخر إذ قال: ((فإن قيل ما بال سيبويه قد حدّد الفعل والحرف، ولم يحدّد الاسم، حين قال: الاسم: زيدٌ، وعمرو، فالجواب: أنّ الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب فلم يحتج إلى تبيينه بحدّ ولا رسم، وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين؛ لأنّ الفعل عند العرب هو: الحدث، وعند النحويين: هو اللفظ الدالّ على الحدث والزمان، والحرف عند النحويين: مادلاً على معنى في غيره وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى))^(٣).

قلت: وهذه تعليقات كلّها مُحتمِلة وربما كان أقربها ما ذكره الزجاجي عن أصحاب سيبويه لأنّ الاسم أصلٌ لا يحتاج إلى بيان كالتذكير لا يحتاج إلى علامة، وما ذكره السُّهيليُّ أيضاً قريب هذا فيما يتعلّق بحدّ الاسم عند سيبويه وما قيل حوله، أما غير سيبويه من النحاة فقد أطلوا فيه وأكثروا^(٤) وقد وقفت على نحو أربعين حدّاً فوجدتها لا تخرج عن أربعة أصناف:

• **الصنف الأول:** ما كان من قبيل الرسم الناقص^(٥) ويندرج تحت هذا الصنف غالب حدود قدماء النحويين كالكسائي، ومعاذ الهراء، وأبي عبد الله الطّوال، والفرّاء، والأخفش، والميرد، والزجاجي، وأبي علي الفارسي وابن جنّي وغيرهم^(٦) ووافقهم من المتأخرين ابن النّاطم، وابن أبي الربيع، وصاحب كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب وغيرهم^(٧) وغالب حدود

(١) أمالي لابن الشجري ١٥ / ٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢ / ١ .

(٣) نتائج الفكر للسُّهيلي ٦٤ / .

(٤) انظر المرتجل لابن الخشاب / ٧ .

(٥) الرسم الناقص: ما تركب من الخاصة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد، فالأول كتعريف الإنسان بالضاحك، والآخر كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك - انظر التعريفات للجرجاني ١٤٨ / وشرح الحدود النحوية للفاكهي ٤٣ / تحقيق الطيب .

(٦) انظر المقتضب ٣ / ١، والإيضاح في علل النحو ٤٨ / - ٥٢، والإيضاح العضدي ٥٢ / ١، واللمع لابن جنّي ٤٥ -

٤٦، والصاحي لابن فارس ٨٩ - ٩٢، وكتاب الحلال لابن السيد ٥٩ - ٦٦ .

(٧) انظر شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك ٢١ /، والمملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ١٠١ / ١

والإرشاد إلى علم الإعراب ٧١ /، وشرح الأشموني مع الصبان ٢٣ / ١ .

الاسم التي ذُكرت تدخل تحت هذا الصنف، وسأختار خمسة^(١) منها مما ذُكر عن أشهر النحاة: أحدها: ما ذُكر عن الكسائي أنه قال: ((الاسم: ما وصف))^(٢) قال ابن فارس ((وهذا معارض بما قلنا من (كيف) و(أين) وأنهما اسمان ولا ينعثان))^(٣) وذكر ابن السيد البطليوسي عن هذا التعريف وغيره أنه ليس من قبيل الحدّ للاسم ، وإنما هو رسمٌ وتقريب^(٤) .

الثاني: ما ذُكر عن الفراء أنه قال: ((الاسم: ما احتمل التنوين، والإضافة والألف واللام))^(٥) وعورض هذا التعريف بما عورض به تعريف الكسائي^(٦) .

الثالث : ما ذُكر عن الأخفش أنه قال: ((إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة، نحو زيدٌ قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان ، والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم)) وقال أيضاً: ((ماجاز فيه نفعي وضررتي))^(٧) وذكر الزجاجي أنّ مراد الأخفش بقوله (ماجاز فيه نفعي وضررتي) يعني مجاز أن يُخبر عنه ثم قال: ((وإنما أراد التقريب على المبتدئ ولم يرد التحقيق، وفساد هذا الحدّ بين ؛ لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف، وأين، ومتى ، وأنى ، وآيان))^(٨) وذكر ابن السيد أنّ هذا لا يصح أن يكون حدّاً للاسم ، وإنما هو رسمٌ وتقريب^(٩) .

الرابع: ما ذكره الميرد حين قال: ((أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك وتعتبر الأسماء بواحدة: كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم))^(١٠) .
وذكر ابنُ السيد أنّ علي بن سليمان الأخفش حكى عن الميرد أنه قال: ((الاسم: ما أُخبر

(١) اخترتُ أشهر الحدود التي جرى حولها نقاش بين العلماء، وهذه قاعدة سرت عليها غالباً .

(٢) الصاحبي / ٩٠ .

(٣) المصدر السابق / ٩٠ .

(٤) انظر كتاب الخلل في إصلاح الخلل / ٦٢ .

(٥) الصاحبي / ٩٠، وكتاب الخلل / ٦١ .

(٦) الصاحبي / ٩٠، وكتاب الخلل / ٦٢ .

(٧) الإيضاح في علل النحو / ٤٩ ، والصاحبي / ٩٠ ، وكتاب الخلل / ٦١ .

(٨) الإيضاح في علل النحو / ٤٩ .

(٩) انظر كتاب الخلل / ٦٢ .

(١٠) المتقضب ٣/١ ، وانظر الصاحبي / ٩١ .

((^(١) وهذا المحكي عن المرّاد موافق لما قال به الأخفش كما سبق، وقد نصّ عليه أبو عليّ الفارسيّ بقوله: ((ماجاز الإخبار عنه فهو الاسم)) ^(٢) قال الزجاجيّ - بعد أن ذكر حدّ أبي العباس الذي ذكره في المقتضب - ((وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنّما قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة)) ^(٣) ثم قال: ((وقد أخذ على المرّاد أيضاً في هذا الحدّ قوله: ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع منه فليس باسم. وقيل: إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو: (كيف) و(صه) وما أشبه ذلك وللنماض عن أبي العباس في هذا جوابان:

أحدهما: ما قدمنا ذكره، وهو أنّه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب، أو المستحقة له، وهي لا تنفك مما ذكرته، ولم يُرد الإحاطة بالأسماء كلّها .
والجواب الآخر: هو ما احتججتُ به أنا عنه واستخرجته له، ولم أرَ أحداً من أصحابنا ذكره. أقول: إنّ حدّ أبي العباس هذا في قوله: تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها، غير فاسد؛ لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل عليه فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرجُ منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله، ألا ترى أنّ إجماع النحويين كلّهم على أنّ أصل الإعراب للأسماء ^(٤)، وأصل البناء للحروف، والأفعال، غير طائفة زعموا أنّ الأفعال أيضاً مستحقة في الأصل للإعراب ^(٥)، إلا أنّهم مجمعون أنّ الأسماء كلّها مستحقة في الأصل للإعراب، ثم نرى كثيراً منها غير معرب لعلل فيها، ولا يكون ذلك مخرجاً له عن الاسميّة وكذلك الأفعال عند البصريين خاصة كلّها مستحقة للبناء... ثم قدر أينا جنساً منها معرباً بالسبب أوجب له ذلك، وليس ذلك بمخرج له من الفعلية، ولهذا نظائر كثيرة، وكذلك الأسماء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها في الأصول ثم إن عرض

(١) كتاب الخلل / ٦٠ .

(٢) الإيضاح العضدي / ١ / ٥٢ .

(٣) الإيضاح في علل النحو / ٥١ .

(٤) قال ابن عقيل: ((ونقل ضياء الدين ابن العليّ في البسيط أنّ بعض النحويين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في

الأفعال، فرغ في الأسماء)) - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ١ / ٣٧ .

(٥) وهم الكوفيون - انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان / ٢ / ٨٣٤ .

لبعضها علة تمنعه من ذلك فليس ذلك بناقضٍ لحدّها واستحقاقها، وهذابينّ لمن تدبّره)) ا.هـ^(١) .
 أمّا الحدّ الذي حكاه الأخفش الأصغر عن المرّد، فقد ذكره عنه أيضاً أبو عليّ الفارسيّ
 فقال: ((وقد وصف الاسم أصحابنا بغير شيء، فالذي كان يعولّ عليه أبو العباس في
 تعريفه، وصفته المخصصة له أنّه ماجاز الإخبار عنه، ومثال الإخبار عنه كقولنا: قام زيدٌ، وزيدٌ
 منطلق، وهذا وصفٌ يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك (إذ) و(إذا)؛ لأنّها
 عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما، ويدلّ على أنّهما اسمان: قولنا
 القتال إذا جاء زيدٌ، فيكون خبراً عن الحدث كما تقول: القتالُ يوم الجمعة فيكونُ خبراً، وأمّا
 (إذ) فإنّه يضاف إليه الاسم في نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ ويقع خبراً عن الحدث كـ(إذا) .

وهذه الأسماء التي تخرج عن هذا الوصف الذي وصف به أبو العباس الاسم أنّها ليست
 متمكنة في الاسمية، ولا يكاد النحويون يطلقون عليها الاسم مطلقاً حتى يقيّدوه بغيره، فكلُّ
 ماجاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم، وإن لم يكن كلّ اسم يجوز عنه الإخبار)) ا.هـ^(٢) .
 ويرجع إلى هذا الذي ذكر عن أبي العباس، وقال به الفارسيّ ما ذكره المتأخرون ممن
 تدرج تعريفاتهم تحت هذا الصنف كابن النّاطم، وابن أبي الربيع وصاحب كتاب الإرشاد
 إلى علم الإعراب^(٣) .

الخامس من تعريفات الاسم التي يمكن إدراجها ضمن الصنف الأول: ما ذكره الزجاجيّ
 حين قال: ((الاسم: في كلام العرب: ما كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول
 به))^(٤) وقال في الجمل: ((ماجاز أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف
 الخفض))^(٥) .

ولم يرتضِ ابن السيد هذا الذي قال به أبو القاسم؛ لأنّ من الأسماء ما لا يكون
 فاعلاً ولا مفعولاً، ولا يدخل عليه حرف خفض كالأسماء التي لاتقع إلا في النداء خاصة
 مثل: يا هناه أقبل، فإنّه لا يقال: (جاءني هناه) ولا (مررت بهناه) كذلك أسماء الاستفهام والأسماء

(١) الإيضاح في علل النحو / ٥١ - ٥٢ وانظر المسائل العسكريّة لأبي عليّ الفارسي / ٨٧ .

(٢) المسائل العسكريّة / ٨٤ - ٨٦ .

(٣) انظر شرح الألفية لابن النّاطم / ٢١، والملخص في ضبط قوانين العربية / ١٠١/١، والإرشاد / ٧١ .

(٤) الإيضاح في علل النحو / ٤٨ .

(٥) الجمل / ١ .

التي يجازى بها، و(لعمرك) و(جير) و(عوض) و(أيمن الله) ونحو ذلك؛ لذلك لا يسمى هذا حدًا وإنما يسمى رسمًا^(١) لكنه اعتذر لأبي القاسم بأمرين :

((أحدهما: أن أبا القاسم لم يسمه حدًا فيلزمه هذا، وإنما هو رسمٌ رسمَ به الاسم على طريقة التمثيل والتقريب .

الآخر: أن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا؛ لأنهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه))^(٢) .

ويجاب عما ذكره من الأسماء التي زعم أنها غير داخلية في حد أبي القاسم بما ذكره ابن عصفور وابن أبي الربيع من أن هذا غير مسلم؛ وذلك لأن الأسماء التي لازمت النداء هي في الحقيقة مفعول به لفعل مضمركما هو مذهب الجمهور^(٣) فهي داخلية تحت الحد المذكور^(٤) .

كذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر من نحو: (سبحان الله) والظروف الملازمة للظرفية من نحو: (سحر) و(عشية) فإنها داخلية في الحد أيضاً؛ لأن المصادر تنتصب على أنها مفعول مطلق، والظروف على أنه مفعول فيه، وأبو القاسم قال: (أو مفعولاً) على الإطلاق^(٥) .

أما أسماء الاستفهام والشرط فهي وإن امتنع أن تكون فاعلة؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يمتنع أن تقع مفعولاً، كما لا يمتنع أن يدخلها حرف الجر ولا يشترط في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة على ظاهر كلام أبي القاسم؛ لأنه أتى بلفظ (أو)^(٦) .

((وأما (لعمراً لله) فالعمر: هو البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلاً، ومفعولاً، وأن يدخل عليه حرف من حروف الجر، تقول: سرني عمرك، وأحببت عمرك وانتفعت بعمرك وإنما لم

الابتداء ولم يتصرف في القسم، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره .

وكذلك عوض هو منصرف في غير القسم، نحو قوله^(٧) :

(١) كتاب الخلل / ٥٩ .

(٢) المصدر السابق / ٦٠ .

(٣) انظر همع الهوامع ٣ / ٣٣، وشرح الأشموني مع الصبان ٣ / ١٤١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩١، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ١٦٢ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩١، والبسيط ١ / ١٦٢ .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩١ .

(٧) للفند الزماني في شرح ديوان الحماسة ٢ / ٥٣٨، وانظر خزنة الأدب ٧ / ١١٦، ١١٩ .

ولولا نبلُ عوضٍ في حُظَيَّاي وأوصالي

وأما (حيز) فمبني وجائز أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل ((^(١)) ولم يَسَلِّمْ لابن السيد مما اعترض به إلا (أَيْمَنُ اللهُ) فإنه مبتدأ خيره محذوف والتقدير: أَيْمَنُ اللهُ قسَمي، فلم يستعمل إلا في القسم، ولم يستعمل مع ذلك إلا مبتدأ؛ فلذلك لم يدخل في الحد؛ لأنَّ هذا الحد إنما وضعه أبو القاسم على التسامح، ويمكن أن يلتبس له أنه بناه على مذهبه في المبتدأ فإنه يرى ارتفاعه على التشبيه بالفاعل^(٢) هذا بناء على الحد الذي ذكره في الجمل، أما ما ذكره في الإيضاح فإنَّ (أَيْمَنُ) داخلٌ فيه؛ لأنه زاد فيه: (أو واقِعًا في حيز الفاعل، أو المفعول به) فيدخل بهذه الزيادة تحت الحد جميع الأسماء، ألا ترى أنَّ (أَيْمَنُ) في حيز ما يجوز أن يكون فاعلاً؛ لأنَّ المبتدأ مخبر عنه كالفاعل، قال ذلك كله ابن عصفور في شرح الجمل^(٣) واعترضَ على حدِّ أبي القاسم من ثلاثة أوجه:

((أحدها: أنه تسمَّح فيه، والتسامح لا يجوز في الحدود .

الآخر: أنه أتى في الحدِّ بـ(ما) وهي للإبهام، و(أو) وهي: للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدِّ؛ لأنَّ الحدَّ موضوع لتحديد اللفظ ونصُّ على المعنى .

والثالث: أنه حدَّ الاسم: بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً قبل أن يبين ما للفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم))^(٤)

قلت: وبهذا لا يصحُّ أن يسمى حدًّا كما قال ابن السيد بل يسمى رسماً ناقصاً فيدخل في الصنف الأول الذي أشرت إليه آنفاً - والله أعلم - .

• **الصنف الثاني:** ما كان من قبيل الرسم التام^(٥) ولم أرَ رسماً يجري على هذا الصنف إلا ما رسم به ابن مالك الاسم في كتابه التسهيل فقد قال: ((الاسم: كلمة يسند ما معناها إلى

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٩١ / ١ - ٩٢ .

(٢) مأخوذ بتصرف من شرح الجمل لابن عصفور ٩٢ / ١ ، والبسيط ١ / ١٦٤ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٩٢ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٩٢ .

(٥) الرسم التام: هو ما تتركب من الخاصة والجنس القريب كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك - انظر التعريفات

للجرحاني / ١٤٨ وشرح الحدود النحوية للفاكهي / ٤٣ / تحقيق الطيب .

نفسها أو نظيرها)) (١) .

قال في الشرح : ((الإسناد: عبارة عن تعليق خبر بخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختصَّ بالأسماء، وقيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك: زيد فاضلٌ، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم: نحو: (زيد) معرب، ولفعل: نحو: (قام) مبنيٌّ على الفتح، والحرف نحو: (في) حرف جرّ، والجملة نحو: ((لاحولَ ولاقوةَ إلا بالله كثرٌ من كنوز الجنة)) (٢) .

فقد ظهر بهذا لِمَ قيل : ((الاسم كلمة يُسند ما معناها إلى نفسها)) فقيّد الإسناد باعتبار المعنى؛ لأنّه خاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنّه عام .

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال، والأسماء الملازمة للنداء والظرفية، احتيج إلى زيادة في الرّسم يُتناول بها ما لا يتناول بدونها، ف قيل: (أو نظيرها) وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل، بل المراد ما وافق معنى ونوعاً، كموافقة قول الأمر بالصمت سكوتاً لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعي ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه؛ لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى (مكرمان، وفل) وإن كان (مكرمان، وفل) لم يستعملا إلا في النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه)) (٣) .

وشرح أبو حيّان ما ذكره ابن مالك فقال: ((وإنما حدّ المصنّف الإسناد بما حدّه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي فإنّه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل نحو (ضرب): فعلٌ ماضٍ، وفي الحروف نحو (في): حرفُ جرٍ، وفي الجملة نحو (زيدٌ قائمٌ): مبتدأٌ وخبر... وقوله: (يسند ما معناها إلى نفسها) معناه يُسند الحكمُ الذي هو لدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: زيدٌ عاقلٌ، أسندتَ العقل الذي هو لدلول زيد إلى لفظ زيد، وأجريتَه عليه، وهو من حيث المعنى لدلوله؛ لأنّ المسند إليه العقل إنّما هو مدلول زيد لالفظ زيد .

(١) التسهيل مع شرحه لابن مالك ٩/١ .

(٢) رواه بهذا النص الإمام أحمد في المسند ١١٥٦/٥ برقم (٢١٤٢٤) ورواه البخاريّ بألفاظ أقربها لفظ ((قل لاحول ولاقوة إلا بالله فإنها كثرٌ من كنوز الجنة)) - صحيح البخاري ٢٣٤٦/٥، كتاب الدعوات، باب الدّعاء إذا

علا عقبه ح ٦٠٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل ٩/١ .

وقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه الخاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، واحترز بذلك من الفعل والحرف، فإنه لا يُسند ما لمعناهما إلى أنفسهما، فهذا فصل خرج به الفعل والحرف)) ا.هـ (١) .

وواضح من نص أبي حيان السابق أنه يوافق ابن مالك في ذهابه إلى أن الإسناد على وجهين: إسناد باعتبار المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ، إلا أن هذا المسلك لم يرتضه الشاطبي؛ فبعد أن ذكر بعض كلام ابن مالك السابق في شرح التسهيل قال: ((وهذا المنزاع ذهب إليه القرافي واستحسنه ابن هاني^(٢) من شيوخ شيوخنا، وهم في ذلك مخالفون لجميع النحويين؛ فليس الإسناد عندهم إلا على وجه واحد وهو الإسناد الحقيقي فكل لفظ أسند إليه إنما أسند إلى معناه، فإذا قلت زيد قائم فإسناد القيام إنما هو لمدلول زيد لا مجرد لفظه، والتقدير عندهم ذوزيد قائم أي: مدلول هذا اللفظ قائم، ثم يتسعون فينسبون الإسناد إلى اللفظ مجازاً، وكذلك الحال إذا قلت: (قام) فعل ماضٍ، فعبارتك لفظ مدلوله الفعل المعلوم الذي هو (قام) الدال على الحدث والزمان الماضي، وليس الفعل هو نفس عبارتك بل هو مدلولها وكذا القول في سائر الباب)) (٣) .

ثم قال عن مذهب الجمهور: ((وهو المذهب الصحيح والدليل عليه أمران :

أحدهما: الإجماع قبله وقبل من وافقه على أن غير الاسم لا يخبر عنه .

والثاني: أن يقال له إذا قلت: (قام) فعل ماضٍ فما إعراب قام؟ فلا محيص له عن أن يقول مبتدأ وهو عين التناقض في مذهبه؛ لأنه زعم أولاً أنه فعل ثم أقر بأنه مبتدأ، والمبتدأ في مذهبه لا يكون فعلاً، ولا حرفاً، ولا جملة، فصحح أن مذهبه متناقض في المسألة، وكذلك إذا قلت: (في) حرف جر، و(لا حول ولا قوة إلا بالله): كنز من كنوز الجنة، القول في الجميع واحد)) ا.هـ (٤) .

والجواب عن دعوى الإجماع أن هذا غير مسلم به، فليس ابن مالك وحده هو الذي جعل الإسناد على وجهين باعتبار المعنى، وباعتبار اللفظ بل سبقه إلى ذلك صدر الأفاضل الخوارزمي

(١) التذييل والتكميل ١/ ٤٤ - ٤٥ .

(٢) لعله محمد بن علي بن هاني اللخمي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ له ترجمة في هدية العارفين ٦/ ١٤٨ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١/ ٢١ مخطوط .

(٤) المقاصد الشافية ١/ ٢٢ مخطوط .

فقال: ((... وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أننا إذا قلنا في الاسم: إنه ماجاز الإخبار عنه أردنا معنى الاسم لالفظه الذي (ز - ي - د) والألف لفظ الفعل والحرف يجوز الإخبار عنه نحو أن تقول: (ضرب) منظوم من ثلاثة أحرف... ولا إشكال في أنه إخبارٌ عنها كما أن قولنا: زيدٌ عالمٌ، وعمرو ضاربٌ، إخبارٌ عن الأسماء، وإذا كان كذلك فلا بد من أن يقال: الخبر عن معنى الاسم لا عن لفظه لكي تكون هذه علامةً مميزةً له من الفعل والحرف))^(١) هـ.

أما كون الإسناد إلى اللفظ عامٌ يصلح للاسم، والفعل، والحرف فقد أشار خالد الأزهرى والسيوطي إلى أنه وإن سمي إسناداً إلى اللفظ فإنه لا يُسند إلى الفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما؛ لإرادة لفظهما، وذكر أن ابن مالك صرح باسمية ما أُخبر عن لفظه في الكافية فقال:

وإن نسبت لأداة حُكما فابن أو أعرب واجعلنها اسماً^(٢)

أما عن الحد الذي حدّه به ابن مالك الاسم في التسهيل، فقد اعترض عليه أبو حيان فقال: ((وقد عدل المصنّف في حدّ الاسم عمّا حدّه به النحويون إلى هذا الحدّ الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار؛ لأنّ النحويين حدّوا الاسم بالأمر الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنّف حدّه بأمرٍ عارض له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأنُ الحدود، مع ما في حدّه من غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز الذي هو منافٍ للحدّ؛ إذ الحدّ إنما يوتى به لإيضاح الحدود وبيانها، وصار كلُّ قيدٍ في حدّه يحتاج إلى شرح طويل، فيحتاج أن يشرح الإسناد، والمعنى والنظير، وهذه أمورٌ فيها غموضٌ لا يناسب الحدود، والإبهام في قوله: (مالعناها) والترديد في قوله (أو نظيرها) والمجاز في قوله (إلى نفسها) والكلمة لا يقال لها (نفس) إلا بمجاز))^(٣) هـ.

ومع وجاهة قول أبي حيان إلا أنه قد يُعْتذر لابن مالك - رحمه الله - بأنه لم يسم ذلك حدّاً، بل أشار في كلامه السابق إلى أنه رسم^(٤) وهو كما قال فإنه لا ينطبق عليه شيء من

(١) كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي / ٦٠ .

(٢) شرح للتصريح على التوضيح ٣٩/١، وهمع المواع ١١/١، وانظر الكافية الشافية لابن مالك مع شرحها

١٧١٦ / ٤

(٣) التذييل والتكميل ٤٦/١ .

(٤) انظر ما سبق ص ٢٠ .

تعريفات الحدّ سواء الحدّ الناقص، أو الحدّ التام^(١) .

• **الصنف الثالث:** ما كان من قبيل الحدّ الناقص^(٢) ويدخل تحت هذه الصنف حدود الاسم عند جماعة من مشاهير النحاة كالزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والصيمري، والزنجشري، وابن الشجري وابن الخشاب، والأنباري وابن الحاجب، وغيرهم^(٣) .
وبعض هذه الحدود متقاربة وسأختار منها خمسة :

أحدها: ما ذكر عن أبي إسحاق الزجاج - رحمه الله - أنه قال في حدّ الاسم: ((هو صوت مقطّع مفهوم دالّ على معنى غير دال على زمان أو مكان))^(٤) .

وذكر الزجاجي في الإيضاح قريباً من هذا الحدّ، ونسبه إلى المنطقيين، وجماعة من النحويين ثم قال: ((وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح؛ لأنّه يلزم أن يكون كثير من الحروف أسماء؛ لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو (إنّ) و(لكنّ) وما أشبه ذلك))^(٥) .

وقال ابن فارس معترضاً على حدّ أبي إسحاق: ((وهذا القول معارض بالحرف وذلك أنا نقول (هل) و(بل) وهو صوت مقطّع مفهوم دالّ على معنى غير دال على زمان ولا مكان))^(٦) .
وذكر ابن السيد عن ابن النحاس أنّ حدّ أبي إسحاق لا يصح حتى يقول:

((صوت مقطّع مفهوم دال على معنى في نفسه مفرد غير دال على زمان محصّل ولا مكان محصّل)) قال ابن السيد: ((وأنا أرى أنّ ذكر المكان المحصّل في هذا لا وجه له؛ لأنّ الفعل لا يعطي مكاناً محصلاً فهو في هذا كالاسم ألا ترى أنّك إذا سمعت: (قام زيد) تحصل لك

(١) انظر تعريف الحدّ التام ص ٢٥ .

(٢) الحدّ الناقص: هو ما تركب من الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالناطق، أو بالجسم الناطق - انظر التعريفات/ ١١٢ وشرح الحدود النحوية للفاكهي / ٢٣١ تحقيق د/ صالح العايد .

(٣) انظر الأصول لابن السراج / ١ / ٣٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي / ١ / ٥٣ والصاحبي / ٩٢ والنكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري / ١ / ١٠٣ والبصرة والتذكرة للصيمري / ١ / ٧٤، وكتاب الخلل في إصلاح الخلل ٦١ -

٦٢، وأمالى ابن الشجري / ١٥ / ٢ .

(٤) الصاحبي / ٩٢ .

(٥) الإيضاح في علل النحو / ٤٨ / ٤٩ وانظر ٤٩ .

(٦) الصاحبي / ٩٢ .

زمان معيّن، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام... فإنّما يدلّ الفعل على المكان دلالة تضمين لا دلالة تصرّيح، أعني بدلالة التضمين أنّ المخاطب يعلم أنّه لا ينفك من مكان وإن كان اللفظ لم يوضع لذلك)) ا.هـ^(١).

الثاني من الحدود التي تدخل تحت هذا الصنف ما ذكره ابن السراج حيث قال: ((الاسم: مادلاً على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً أو غير شخص، فالشخص نحو: رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر، وأماً ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليل، والساعة))^(٢).

وهذا الحدّ عند أبي القاسم الزجاجي غير صحيح؛ لأنّه يلزم أن يكون مادلاً من حروف المعاني على معنى واحد اسماً نحو (أن) و(لم) وما أشبه ذلك، وليس قوله: ((يكون شخصاً وغير شخص)) مخرج له؛ لأنّه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دلّ على الاسم واقعاً على غير شخص فحروف المعاني داخله معه^(٣).

أما أبو علي الفارسي فقد زعم أنّ هذا الحدّ شاملٌ لجميع الأسماء فقد قال - وهو يشرح الحدّ الذي قال به ابن السراج - : ((فصل بقوله (مادلاً على معنى) بينه وبين الفعل الذي يدلّ على معنيين، وبقوله (إنّ ما يدلّ عليه يكون شخصاً وغير شخص) بين الاسم والحرف، فصار ذلك وصفاً شاملاً لجميع الأسماء مُخصّصاً له من الفعل والحرف)) ا.هـ^(٤).

وقول أبي علي هذا مردود بما سبق ذكره عن أبي القاسم الزجاجي .

أمّا ابن السيد فقد ذكر أنّ قول ابن السراج لا يصح حتى يقول: ((مادلاً على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص))^(٥).

وهو كما قال؛ لأنّ قوله: ((مادلاً على معنى في نفسه)) مخرج للحرف، فإنّه يدلّ على معنى في غيره، وقوله: ((مفرد من زمان مختص)) مخرج للفعل فإنّه دالّ على زمان مختص، على أنّ

(١) كتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل / ٦٣ .

(٢) الأصول ٣٦/١ .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو / ٥٠ .

(٤) المسائل العسكرية / ٨٩ .

(٥) كتاب الخلل / ٦٣ .

العكبريَّ قد ذكر حداً نسبه إلى ابن السراج فقال: ((وقال ابن السراج: هو كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بزمانٍ محصَّل))^(١).

الثالث: من الحدود التي تندرج تحت هذا الصنف ما حدَّ به السيرافي الاسم إذ قال: ((إن سأل سائل عن حدِّ الاسم فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال:

كلُّ شيءٍ دلَّ لفظه على معنى غير مقترنٍ بزمانٍ محصَّل من مضيٍّ، أو غيره فهو اسم)) ثم قال: ((فهذا الحدُّ الذي لا يخرج منه اسمٌ البتة ولا يدخل فيه غير اسم))^(٢).

وهذا غير مسلَّم به، فقد ذكر ابن السيد أنَّ حدَّ السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه (ويكون معناه في نفسه)^(٣).

وهو كما قال - رحمه الله - فإنَّ حدَّ السيرافي بغير تلك الزيادة يرد عليه الحرف، وقد ذكر ابن يعيش حدًّا للاسم ونسبه للسيرافي فقال: ((وقد حدَّه السيرافي فقال: كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها من غير اقترانٍ بزمانٍ محصَّل))^(٤).

وهذا الذي ذكره ابن يعيش منسوباً إلى السيرافي يختلف عن الحدِّ الذي قال به السيرافي في شرح الكتاب، ففيما ذكره ابن يعيش عنه ذكر الكلمة جنسًا للاسم وهي جنس قريب، في حين أنَّ الذي ذكره السيرافي جنس بعيد، ثم إنَّ فيما ذكره ابن يعيش زيادة قيده هو قوله ((في نفسها)) وهي عين ما صحح به ابن السيد حدَّ السيرافي السابق، وبذلك هذا القيد خرج الحرف، ولو كان حدَّ السيرافي ما ذكره ابن يعيش، لاندرج تحت الصنف الرابع الآتي؛ لما ذكرته من أخذ (الكلمة) جنسًا للاسم وهي جنس قريب لا تأتي تحت هذا الصنف.

ويدخل في حدَّ السيرافي ما صدر به الأنباري كلامه في حدِّ الاسم فقد قال: ((فإن قيل ما حدَّ الاسم؟ قيل: كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنى تحتها غير مقترنة بزمانٍ محصَّل))^(٥) هـ. وهذا الذي ذكره الأنباري وإن اختلفت بعض ألفاظه عما ذكره السيرافي فإنَّ المؤدى واحد - والله أعلم - .

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / ١٢٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٣/١ وانظر النكت ١٠٣/١ .

(٣) كتاب الحلل في إصلاح الخلل / ٦٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢ / ١ .

(٥) أسرار العربية للأنباري / ٩ .

الرابع من الحدود التي تندرج تحت هذا الصنف: ما ذكره الصيمري فقد قال: ((فحدُّ الاسم: لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمان محصل))^(١) وهذا الحدُّ اختاره ابن الخشاب في المرتجل وذكر أنه أقرب ما حدَّ به الاسم إلى الصحة عند تحقيق النَّظر^(٢) وقريبٌ مما ذكره ابن الخشاب ذكره العكبري في اللباب^(٣) ولم يذكر صدر الأفاضل الخوارزمي من حدود الاسم سوى هذا الحدِّ في كتابه ترشيح العلل^(٤).

والتأمل للحدود التي حدَّ بها الاسم عند الزمخشري، وابن الحاجب وابن هشام والسيوطي يجدها لا تكاد تخرج عن هذا الحدِّ فقد قال الزمخشري :

((الاسم : هو مادلاً على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتزان))^(٥)

وقال ابن الحاجب: ((الاسم مادلاً على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))^(٦) وما ذكره ابن الحاجب في حدِّ الاسم ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب^(٧) والسيوطي في همع الهوامع^(٨) وهي جميعها قريبة من حدِّ الصيمري إلا أنَّ حدَّ الصيمري ربما كان أعمّ، وأقرب :

أما كونه أعمّ فإنه زاد فيه قيد (التحصيل) وهو قيد لازم ليدخل في الحدِّ أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من نحو: الغبوق، والصبوح، ويخرج منه الفعل؛ وذلك أنَّ أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر تدلُّ على زمان كما أنَّ الفعل كذلك، لكن الفعل يدلُّ على زمان محصل أي: معيّن إما ماضٍ وإما غير ماضٍ^(٩).

وذكر ابن يعيش أنه لاجابة إلى زيادة قيد (التحصيل)؛ لأنه يراد بالدلالة: الدلالة اللفظية والمصادر لا تدلُّ على الزمن من جهة اللفظ، وإنَّما الزمان من لوازمها وضروراتها، وهذه

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤/١ .

(٢) المرتجل / ٧ .

(٣) اللباب / ١ / ٤٥ .

(٤) ترشيح العلل في شرح الجمل / ٤ - ٥ .

(٥) المفصل / ١٥ .

(٦) الكافية مع شرحها للرضي / ١ / ٣٣ .

(٧) شرح شذور الذهب / ١٧ .

(٨) همع الهوامع / ١ / ٧ .

(٩) انظر أمالي ابن الشجري ١٥/٢ والتخمير / ١ / ١٥٨ وشرح المفصل لابن يعيش / ١ / ٢٢ .

الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها، واستدل لما قاله بأن الأفعال لابد من وقوعها في مكان ولا قائل: إنَّ الفعل دالٌّ على المكان، كما يقال إنه دالٌّ على الزمن^(١).

وأما كون حدِّ الصيمري أقرب، فإنَّ الزمخشري، وابن الحاجب ومن تبعه ذكروا في أول الحدِّ (ما) وهي للإبهام فتشمل كلَّ دال من لفظ وغيره^(٢) وسبق أن هذا غير سائغ في الحدود^(٣)، وقد سلم حدُّ الصيمري من ذلك؛ إذ أتى باللفظ جنسًا للمحدود الذي هو الاسم وهو وإن كان جنسًا غيره أقرب منه إلا أنه أقرب مما ذكره الزمخشري وابن الحاجب ومن تبعهما، واعتذر الرضي لابن الحاجب في إيراد لفظ (ما) بأنَّ ذلك اعتماد على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله: ((وهي اسم وفعل وحرف))^(٤).

وقد اعترض على هذه الحدود التي ترجع إلى حدِّ واحد كما عرفت بأمر:

منها ما ذكره ابن الشجري من: ((قولهم: أتيتك مضرب الشول، ومقدّم الحاج، وخفوق النجم لدلالة هذه الأسماء - ونحوها - على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب، والقدوم، والخفقان، فقد دلت على معنيين))^(٥).

وأجاب ابن يعيش بأنَّ المضرب وُضِعَ للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فهو كقولك مشتى، ومصيف، وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته، والضراب إنما فهم من كونه مشتقًا من لفظه، والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه^(٦).

ومن الاعتراضات التي أوردت على هذه الحدود ما ذكره الزجاجي وهو ((الأفعال التي لا تتصرف مثل: نعم وبئس، وليس، وحبذا، وعسى؛ فإنها تدلُّ على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حدِّ الاسم وهي أفعال عند البصريين).

والجواب أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة في أصل الوضع تقديرًا في بعضها وتحقيقًا في

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٦٣ - ٦٤.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣.

(٣) انظر ص ١٩.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١/٣٣.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/١٦.

(٦) شرح المفصل ١/٢٢، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٦٥.

بعضها، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدّها وإعرابها، ألا ترى أنك إذا قلت: بعثت وأنت تريد الإنشاء، فإنه لا دلالة على زمان أصلاً ومع ذلك فإنك تحكم بأنه فعلٌ ماضٍ ...))^(١)

الخامس من الحدود التي تدخل تحت الصنف الثالث ما حدّه به ابن الشجري الاسم حين قال: ((الاسم: مادلاً على مسمى به دلالة الوضع))^(٢)

ثم قال في شرحه: ((وإنما قلنا: (مادلاً) ولم نقل: (كلمة تدلُّ)؛ لأننا وجدنا من الأسماء ما وضع من كلمتين، كمعدي كرب، وأكثر من كلمتين كأبي عبد الرحمن))^(٣)

وهذا الذي قاله غير مسلم؛ لأنّ ما كان نحو معدي كرب فإنما هو بمعنى كلمة، وهو هنا قد استخدم (ما) وهي للإبهام فتشمل كلّ دال من لفظ وغيره كما سبق بيان ذلك^(٤) فاستعمل الجنس البعيد ((واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر))^(٥) و(اللفظ) جنس أقرب مما استعمله، وأقرب من اللفظ (القول) وأقرب منه (الكلمة) التي هي جنس يدخل تحته الاسم، والفعل، والحرف، وليس هناك شيء أقرب منه - والله أعلم - .

وقال ابن الشجري أيضاً في شرح الحدّ الذي ذكره: ((وقلنا: دلالة الوضع، تحرزاً مما دلّ دلالتين، دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول وأخويه، وذلك أنهنّ وضعن ليدلّنا على الزمان فقط، ودلّنا على اسم الحدث؛ لأنهنّ اشتقن منه ... فقولنا (دلالة الوضع) يزبح عن هذا الحدّ الاعتراض بمضرب الشول وأخويه))^(٦)

وهذا الذي احترز منه قد سبق الجواب عنه^(٧) يضاف إلى ذلك أنّ العكريّ قد قال: ((والتحقيق فيه أنّ الحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولاً؛ فإذا جاء منها شيء على

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٤، وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٧- ٣٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦ .

(٣) المصدر السابق

(٤) انظر ص ١٩، ٢٧ .

(٥) شرح قطر الندى ١٤/، وانظر التذيل والتكميل ١/ ١٥ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦ .

(٧) انظر ص ٢٧ .

ذلك لعارض لم ينتقض الحدّ به))^(١) .

وقد أشار ابن الشجري في نهاية شرحه للحدّ الذي ذكره أنه لا يخرج عنه شيء من الأسماء على اختلاف ضروبها^(٢) .

• **الصف الرابع:** ما كان من قبيل الحدّ التام^(٣) ويندرج تحته حدود الاسم عند ابن السيد، والجزولي، وأبي علي الشلوبين، وابن عصفور، وأبي حيان، والفاكهي ثم عباس حسن^(٤) .

وهذه الحدود تقرب كثيراً من حدود الاسم التي ذكرت تحت الصف السابق، وتفرق عنها في أخذ (الكلمة) جنساً للمحدود وهي جنس قريب كما سبق بيانه^(٥) وسأذكر من الحدود التي تدرج تحت هذا الصف أربعة:

أحدها: ما ذكره ابن السيد في حدّ الاسم حيث قال - بعد أن ذكر عدداً من الحدود السابقة -: ((وأشبه الأقوال بأن يكون حدّاً أن يقال: الاسم كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه))^(٦) .

وعلى اختياره لهذا الحدّ فقال: ((لأنّ حكم الحدّ أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كلّ ما يقع تحته ذلك الجنس))^(٧) .

ثم أخذ يشرح الحدّ فقال: ((فقولنا: (كلمة): لفظة تجمع الاسم، والفعل، والحرف؛ فهي كالجنس لها، وقولنا: (تدل على معنى في نفسها) فصل يخلص الاسم من الحرف، وقولنا: (غير مقترن بزمان محصل) فصل يخلص الاسم من الفعل، واشترط فيها الأفراد لثلاثاً يلتبس بالجمل))^(٨) .

(١) مسائل خلافة في النحو / ٤٩ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١٦/٢ - ١٧ .

(٣) الحدّ التام: هو ما تركب من الفصل والجنس القريين - انظر التعريفات / ١١٢ وشرح الحدود النحوية / ٢٣٠ تحقيق / د. العايد .

(٤) انظر الخلل / ٦٤، وشرح المقدمة الجزولية / ٢٠٥، ٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور / ٩٢ والتذيل .

والتكميل / ٤٦، والحدود النحوية وشرحها للفاكهي / ٧٣ - ٤٧ تحقيق الطيب والنحو الوافي / ٢٦ .

(٥) انظر ص ٢٨ .

(٦) كتاب الخلل في إصلاح الخلل / ٦٤ .

(٧) كتاب الخلل في إصلاح الخلل / ٦٤ .

(٨) المصدر السابق / ٦٤ .

وهذا الحدّ الذي ذكره ابن السيد هو نفس حدّ الصيمري السابق، إلا أنّ حدّ الصميري استعمل فيه (اللفظ) جنساً للمحدود، وهو - كما عرفت - جنس بعيد، أمّا ابن السيد فاستعمل (الكلمة) جنساً له وهي جنس قريب فافتراقاً فجاء حدّ الصيمري تحت الصنف الثالث، وجاء هذا تحت هذا الصنف .

وقد ذكر هذا الحدّ ابن الشجري في أماليه ونسبه إلى بعض المتأخرين^(١) وأشار المحقق - عليه رحمة الله - إلى أنه وجد تعريفاً للاسم يوشك أن يكون هو الذي عزاه ابن الشجري لبعض المتأخرين، وذكر حدّ الصيمري^(٢) .

والحق أنّ ما ذكره ابن الشجري منسوباً إلى بعض المتأخرين أقرب إلى حدّ ابن السيد من حدّ الصيمري؛ لأنه ذكر الكلمة في أول الحدّ جنساً للمحدود، وهي عين ما ذكره ابن السيد - والله أعلم - .

واعترض ابن الشجري على هذا الحدّ ببعض ما سبق ذكره في الاعتراض على حدّ الصيمري، وقد أجيب عنه هناك^(٣) .

ويقترّب من حدّ ابن السيد هذا ما ذكره الجزولي وأبو علي الشلوين في حدّ الاسم، فقد قال الجزولي: ((الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها)) وفي بعض النسخ: ((الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى))^(٤)

وقال أبو علي الشلوين: ((كلُّ كلمة تدل على معنى في نفسها لأفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً فهي اسم))^(٥) .

الثاني من الحدود التي تدرج تحت هذا الصنف ما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل حين قال: ((فأوضح ما حدّ به الاسم أن تقول :

الاسم : كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها للزمان))^(٦) .

(١) أمالي ابن الشجري ١٥/٢ .

(٢) انظر تعليق الدكتور محمود الطناحي على أمالي ابن الشجري ١٥/٢ حاشية (٢)

(٣) انظر ص ٢٧

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين ١ / ٢٠٥، ٢١٠ .

(٥) التوطئة / ١١٣ .

(٦) شرح الجمل ١ / ٩٢ .

قال في شرحه للحدّ: ((وقولنا: (أو ما قوته قوة كلمة) يحتزمن تأبط شرّاً وأمثاله؛ لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة، قوّته قوة كلمة واحدة؛ لأنه قد صار يفيد ما تفيد الأسماء المفردة كزيد وعمرو، وقولي (تدل على معنى في نفسها) يحتزمن من الحرف الذي يدلُّ على معنى في غيره، ولا يعترض على ذلك بالموصلات فيقال: هي أسماء ولا تدلُّ على معنى في نفسها بل في غيرها، ألا ترى أنه لا يقال: جاء الذي، ويسكت بل لا بدّ من الإتيان بالصلة لفظاً أو نية... وإنما كان الاعتراض بذلك فاسداً؛ لأنّ الموصول يدلُّ على معنى في نفسه لكن مع غيره والدليل على ذلك أنّ الموصول لا يغير معنى ما يدخل عليه تقول: زيد أبوه قائم، فيكون المفهوم من الجملة التي هي: أبوه قائم بعد الذي ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها، والحرف يغير معنى ما يدخل عليه، تقول: قبضت الدراهم فتكون (الدراهم) تعطي معنى العموم فإذا قلت قبضت من الدراهم، خرجت الدراهم من العموم بالنص، وكان المقبوض بعضها، ولا يعترض على ذلك بأسماء الشرط فيقال: هي أسماء وقد دلت على معنى في غيرها، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد كان قبل دخولها ليس كذلك؟ لأنّ حدّ الاسم: (مادل على معنى في نفسه) لا يقتضي أنّه لا يدلُّ على معنى في غيره بل قد يشترك مع الحرف في الدلالة على معنى في غيره ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه، وأسماء الشرط وإن دلت على معنى في غيرها فلها معانٍ في أنفسها، ألا ترى أنّك إذا قلت: من يقم أقم، أحدثت (من) في الفعل الشرط، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل .

وقولي: ((ولا تتعرض بينيتها للزمان) يحتزمن الفعل، ولا يعترض على ذلك بأمس وغد ولا بالصبح، والغبوق وأمثال ذلك... فهذا حدّ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الإتيان بـ(أو) التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود))^(١)

وهذا الحدّ الذي ذكره ابن عصفور ذكر نحوه أبو حيان ووصفه بأنه أحسن ما حدّ به الاسم^(٢) .

وذكر ابن عصفور حدّاً آخر اختار فيه (اللفظ) جنساً للمحدود فقال :

((الاسم: لفظ يدلُّ على معنى في نفسه، ولا يتعرض بينيته للزمان، ولا يدلُّ جزء من أجزائه

(١) شرح الجمل ١/ ٩٣ - ٩٤ .

(٢) انظر التذيل والتكميل ١/ ٤٦ .

على جزء من أجزاء معناه)) (١) .

وهذا الحدّ بهذا اللفظ يندرج تحت حدود الصنف الثالث؛ لأنه استعمل فيه الجنس البعيد؛ وإنما ذكرته هنا ليكون ماقال به ابن عصفور عن حدّ الاسم في مكان واحد .
وقد أشار ابن عصفور أنّ هذا الحدّ يسلم من الاعتراض، فقوله (لفظ) يدخل تحته ما عترض به على الحدّ الأول من نحو: تأبط شرّاً، وبابه؛ لأنّ اللفظ يقع على ماقال وكثر، وقوله (لا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه) يحترز به من الجملة من مثل: زيد قائم، فإنّها بأسرها تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها للزمان، والجزء منها يدلّ على جزء من أجزاء معناها، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمى ألا ترى أنّ الزاي من زيد لا يدل على عضو من أعضائه ولا على معنى من معانيه ؟ (٢)

وربّما أراد ابن عصفور أنّ هذا الحدّ يسلم من الاعتراض عليه بـ (أو) التي ذكرها في الحدّ الأول، وأشار أنّه لا مطعن فيه إلاّ بها؛ لأنّها ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود .
الثالث من الحدود التي تندرج تحت هذا الصنف ما ذكره الفاكهي حدّاً للاسم فقد قال:

((حدّ الاسم : كلمة دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً)) (٣)

وهذا الحدّ راجع إلى ماسبق إلاّ أنّه زاد فيه قيداً وهو قوله (وضعاً) ؛ ليخرج الأفعال المجرّدة عن الزمان بحسب الاستعمال كنعم وبئس (٤) .

قال الفاكهي في الشرح: ((وشمل الحدّ أسماء الفاعلين؛ لوضعهما في الأصل لذات ماقام بها الوصف من غير زمان، ودلالاتها على الزمان عارضة لا أثر لها وكذا أسماء الأفعال)) (٥) .

الرابع من الحدود التي تدخل تحت هذا الصنف ما ذكره الاستاذ عباس حسن إذ قال: ((الاسم: كلمة تدلّ بذاتها على شيء محسوس أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل، وهو في الحالتين لا يقترن بزمن)) (٦) .

(١) المقرب ١/٤٥ وشرح الجمل ١/٩٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ١/٩٤ - ٩٥ .

(٣) الحدود النحوية مع شرحها للفاكهي ٧٣/٧٤ - تحقيق الطيب .

(٤) انظر شرح الحدود النحوية /٧٤ تحقيق الطيب .

(٥) المصدر السابق / ٧٤ - ٧٥ .

(٦) النحو الوافي ١/٢٦ .

وهذا الحدّ فيه شبه من حدّ ابن السراج الذي سبق ذكره تحت الصنف الثالث^(١) إلا أنّه يفتّرق عنه من ثلاثة أوجه :

- أحدها : أخذ الكلمة جنسًا للمحدود وهي جنس قريب .
- الثاني : زيادة قيد (بذاتها) وهو مخرج للحرف .
- الثالث : ذكر قيد عدم الاقتزان بزمن وهو مخرج للأفعال .

وبهذا يصحّ الحدّ إلا أنّه يعترض عليه بذكر (أو) وهي لا يحسن أن يؤتى بها في الحدود كما سبق بيانه^(٢) .

وبعد هذا العرض لأصناف الحدود التي ذكرت في الاسم يمكن الخروج بالنتائج الآتية:
أولاً: أنّه لم يسبق لأحدٍ فيما أعلم جمع الحدود التي قيلت في الاسم، وتصنيفها ومناقشتها بالطريقة التي اتبعتها؛ ولذلك فإنّ أي حدّ قد قيل في الاسم، لا يكاد يخرج عن الأصناف الأربعة التي ذكرتها سابقاً .

ثانياً: أنّ حدود الاسم التي ذكرت لا تكاد تخلو من اعتراضات إلا أنّ بعضها أقل من بعض، وأقربها فيما أرى ما ذكره الفاكهي بقوله ((كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً))^(٣) لأنّ هذا الحدّ قد سلم من كثير من الاعتراضات التي اعترض بها على الحدود السابقة - والله أعلم - .

* * *

(١) انظر ص ٢٤ .

(٢) انظر ص ١٩ .

(٣) سبق ذكره قريباً ص ٣٢ .

المبحث الثاني: علامات الاسم (خواصه) .

جرت عادة النحويين أن يُعرفوا الاسم، والفعل، والحرف بطريقتين:

إحداهما: طريقة ذكر الحدود .

والأخرى: طريقة التعريف بالعلامات التي يتميَّز بها كلُّ قسم عن أخويه ويسمِّيها بعضهم الخواص^(١) .

وقد مضى في المبحث السابق ذكر حدِّ الاسم والخلاف فيه، وكما اختلف النحويون في حدِّ الاسم اختلفوا أيضاً في ذكر خواصه، فذكر ابن يعيش الصنعاني أنَّ علامات الاسم ثلاثون علامة^(٢) وقال السيوطي: ((تبعنا جميع ما ذكره النَّاس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة))^(٣) ثم ذكر خمساً وثلاثين علامة، وعند مقارنة العلامات التي ذكرها الصنعاني بالعلامات التي ذكرها السيوطي تبيَّن أنَّ مجموع ما ذكر من علامات للاسم يصل إلى ستِّ وأربعين علامة، فقد اتفقا على ذكر ثماني عشرة علامة في حين أنَّ الصنعاني انفرد بذكر اثني عشرة علامة، وانفرد السيوطي بذكر ست عشرة علامة، وما وقفت عليه في كتب النحويين لا يخرج عن تلك العلامات، والذي أراه أنَّ الأسباب التي أدت إلى كثرة العلامات حتى وصلت إلى هذا الحدِّ ثلاثة:

أحدها: ذكرُ علامات غير متمحِّضة للاسم ومن ذلك:

١- (أما) التي للتفصيل، ذكرها الصنعاني علامة من علامات الاسم^(٤) وهي تدخل على الحرف كما في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٥) وقوله ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(٦) ونحو ذلك^(٧) فانتفى كونها خاصة بالاسم .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/ ١٩ مخطوط .

(٢) انظر كتاب التهذيب الوسيط في النحو / ٢٢ - ٢٣ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٨ .

(٤) انظر كتاب التهذيب الوسيط في النحو / ٢٣ .

(٥) الواقعة : ٨٨

(٦) الضحى : ١١ .

(٧) انظر الجنى الداني / ٥٢٢ - ٥٢٥، ومغني اللبيب / ٨٠ - ٨٢ .

٢ - (واو الحال) ذكرها الصنعاني، وابن فلاح اليميني^(١) وهي وإن كانت تدخل على الجملة الاسمية كما في نحو قوله تعالى ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢) ونحو: جئتُ والشمس طالعة^(٣) فهي تدخل أيضاً على الجملة الفعلية كما في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أِطَاعُونَا مَا قَتَلْنَاكُمْ﴾^(٤) وكقولك: قام زيدٌ وقد خرج غلامه^(٥) فلا تختص بالاسم إذن .

٣ - (دخول لام الابتداء) هذه العلامة ذكرها ابن فلاح^(٦) والمعروف عند النحويين أن هذه اللام تدخل على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾^(٧) وعلى الفعل المضارع نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾^(٨) لأن اللام الداخلة في خبر (إن) هي في الأصل لام الابتداء .
فإن قيل: إن دخولها على المضارع إنما هو لمشابهته للاسم^(٩) .

فالجواب عن ذلك: أننا وجدناها تدخل على الحرف أيضاً كما في قول الله تعالى ﴿وَإِنَّا وَأَيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١٠) ومن النحويين من قال: إنها تدخل على الفعل الجامد كقولك (إن زيدا لعسى أن يقوم) و(لنعم الرجل) ^(١١) فدل ذلك أنها غير متمحضة للاسم - والله أعلم - .

الثاني من الأسباب التي أدت إلى تكثير علامات الاسم: ذكر علامات تدخل ضمن علامات أخرى ومن ذلك :

-
- (١) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٢٣، والمغني في النحو / ٩٧/١ والأشباه والنظائر ٢ / ٨ .
(٢) النساء: ٤٣ .
(٣) انظر المغني في النحو لابن فلاح / ١٠١/١ .
(٤) آل عمران: ١٦٨ .
(٥) انظر رصف المباني / ٤٨٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / ٣ / ٥٧١، ٥٧٣ .
(٦) انظر المغني في النحو / ٩٧، ١٠١، الأشباه والنظائر ٢ / ٨ .
(٧) الحشر: ١٣ .
(٨) النحل: ١٢٤ .
(٩) انظر أسرار العربية / ٢٦، والمغني في النحو / ١٠١ / ١ .
(١٠) سبأ: ٢٤ .
(١١) انظر رصف المباني / ٣٠٧، والجنى الداني / ١٢٤ - ١٢٥، ومغني اللبيب / ٣٠١ .

- ١ - أنَّ بعض النحويين يذكرون من خواص الاسم دخول حروف الجرّ^(١) وبعضهم يذكرُ الجرّ^(٢) ويذكر آخرون الإضافة خاصة من خواص الاسم^(٣) فيعدّها بعض النحويين ثلاث علامات^(٤) وهي - في الحقيقة - كلّها ترجع إلى علامة واحدة تسمى (الجرّ) سيأتي تفصيلها - إن شاء الله تعالى -^(٥).
- ٢ - يذكرُ النحويون من علامات الاسم: التنوين^(٦) فيجعلها الصنعاني علامتين: تنوين التمكين، وتنوين التنكير^(٧) وهي - في الحقيقة - علامة واحدة تسمى التنوين، وتشمل أنواعه الأربعة المختصة بالاسم، كما سيأتي^(٨).
- ٣ - يذكرُ بعض النحويين التثنية والجمع علامتين من علامات الأسماء^(٩) ويجعلها الصنعاني أربع علامات يسميها حروف التثنية والجمع وهي: الواو، والألف، والياء، والنون^(١٠) كما يذكرون التفسير خصيصة من خصائص الاسم^(١١) والحقُّ أنَّ تلك العلامات كلّها يصح أن تجمع في علامة واحدة تسمى (صحّة جمع الكلمة أو تثنيتها) ولا حاجة لجعل الجمع علامة، والتثنية علامة؛ لأنَّ كلّ ما صحّ تثنيته يصح جمعه إما جمع تصحيح أو جمع تكسير فشرط الجمع والتثنية واحدة^(١٢) - والله أعلم - .
- ٤- يُذكرُ من علامات الاسم النداء، أو حروف النداء^(١٣) ويذكر ابن القوّاس الترخيم والحوق

(١) انظر الأصول لابن السراج ٣٧/١ والبصرة والتذكرة ٧٤ / ١ ، والتهذيب الوسيط / ٢٣ .

(٢) انظر المفصل / ١٥ ، وشرح الوافية لابن الخاحب / ١٢٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك / ١٦١ .

(٣) انظر أسرار العربية / ١٠ ، والأشباه والنظائر ٨ / ٢ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٨ / ٢ .

(٥) انظر ص ٣٨ .

(٦) انظر المفصل / ١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور / ١ - ١٠٧ - ١٠٨ ، والأشباه والنظائر ٨ / ٢ .

(٧) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٢٣ .

(٨) انظر ص ٣٩ فما بعدها .

(٩) انظر أسرار العربية / ١٠ ، واللباب للعكبري / ١ - ٧٤ واللباب في علم الإعراب للإسفرائيني / ١٥ - ١٦ .

(١٠) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٢٣ .

(١١) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٢٣ ، والأشباه والنظائر ٨ / ٢ .

(١٢) انظر البسيط / ١ - ٢٥٢ .

(١٣) انظر أسرار العربية / ١٠ وشرح الوافية لابن الخاحب / ١٢٧ .

ألف الندبة علامتين من علامات الاسم^(١) وهذه العلامات كلّها ترجع عند التحقيق إلى علامة واحدة، هي النداء؛ لأنّ الترقيم لا يكون غالباً إلا في النداء إلا ما كان من ترقيم التصغير^(٢) فإنه يدخل في خصيصة التصغير وسيأتي الكلام عنها قريباً - إن شاء الله - .
وأما لحوق ألف الندبة فإنّ المندوب وإن لم يكن منادى فصورته صورة المنادى وحكمه حكم المنادى^(٣) - والله أعلم - .

٥ - مما يُذكر من خواص الاسم الإضافة^(٤) ويُذكر أيضاً النسبة إليه بإلحاق آخره ياء مشددة نحو زبيدي وعمرى^(٥) وهي داخلية في الإضافة فقد ذكر ابن عصفور أنّ الإضافة أعمّ من النسب^(٦)، والإضافة كما هو معلوم داخلية في الجرّ .

٦ - من علامات الاسم التي تُذكر أن يكون منوعاً^(٧) ويُذكر من علاماته التصغير وهو نعتٌ في المعنى؛ فكأنّك إذا قلت رجيل قلت رجلاً حقيراً^(٨) لذا كان حقُّ هاتين العلامتين أن تجتمع في علامة واحدة هي: ماصحّ نعته .

الثالث من الأسباب التي أدت إلى تكثير علامات الاسم: ذكرُ علامات وفي غيرها من العلامات المشهورة ما يعني عنها، من ذلك مثلاً أنهم يذكرون من خواص الاسم: التذكير، والتأنيث، والتعريف، والتكثير، والإضمار مثل أنا وأنت، والإبهام أو الإشارة إلى مسماه مثل: ذا، وذان، وتاء، وتان، وأولاء، والنقصان مثل: الذي والسي، والإفراد، وألف المقصور، وهمزة الممدود، وحروف النصب، ولولا الامتناعية، وكونه فاعلاً أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو علماً، أو عبارة عن شخص^(٩) والذي أدّى بهم إلى ذلك ميلهم إلى التفصيل والتوضيح

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٢١٠ و الأشباه والنظائر ٢ / ٨ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٨٤، ٣٢٣ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢ / ١٨١ - ١٨٢ .

(٤) انظر المفصل / ١٥ واللباب للعكبري ١ / ٤٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٥ .

(٥) انظر أسرار العربية / ١٠ واللباب في علم الإعراب للإسفرائيني / ٢٠ والتهديب الوسيط / ٢٣ .

(٦) انظر شرح الجمل ٢ / ٣٠٩ .

(٧) انظر الأصول لابن السراج ١ / ٣٨ وأسرار العربية / ١٠ .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٣ والبسيط ١ / ١٧٩ .

(٩) انظر كتاب التهديب الوسيط في النحو / ٢٣ والأشباه والنظائر ٢ / ٨ .

فكثرت هذه العلامات مع أنها ترجع إلى أصولٍ معروفة مشهورة كالجُرِّ، والتوين، والنداء، وأل، والإسناد، وهي - فيما أرى - تغني عن تلك التفصيلات .

مما سبق يتبين أن أقصى حد تصل إليه علامات الاسم اثنتا عشرة علامة فقط :

إحداها: الجُرِّ - والمراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجُرِّ سواء كان العامل حرفاً أم إضافة أم تبعية وقد اجتمعت في البسملة هذا هو الجاري على الألسنة^(١) ومن العلماء من يجعل الجُرِّ بالمضاف لا بالإضافة وهو مذهب سيويه^(٢)، ومنهم من يقصر الجُرِّ على حرف الجُرِّ، والإضافة فقط وهو المفهوم من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية فقد قال:

((وكان ذكر الجُرِّ أولى من ذكر حرف الجُرِّ؛ لأنَّ الجُرِّ - مطلقاً - يتناول الجُرِّ بالإضافة، والجُرِّ بحرف الجُرِّ))^(٣) وبذلك صرح ابن هشام في شرح شذور الذهب فقال: ((وإنما لم أذكر المحرور بالتبعية كما فعل جماعة؛ لأنَّ التبعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البديل، وعامل محذوف في البديل؛ فرجع الجُرُّ في باب التوابع إلى الجُرِّ بالحرف والجُرِّ بالإضافة))^(٤) وصحح هذا المذهب الأزهري، والصبان والخضري^(٥)، وهو متجه وإن كان ابن هشام قد خالفه في أوضح المسالك^(٦).

فإن قيل لم لم يذكر الجُرِّ بالمجاورة، والجُرِّ بالتوهم؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: ما ذكره خالد الأزهري من أنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجُرِّ بالمضاف والجُرِّ بالحرف^(٧).

الوجه الآخر: أنهما لم يُذكرَا؛ لندرتهما قاله الصبان^(٨).

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧٧ - ١٠٧٨، وشرح ابن عقيل ١٧/١، وأوضح المسالك ١٣/١ - ١٤ وشرح

التصريح على التوضيح ٣٠/١ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤١٩ - ٤٢٠ وشرح التصريح ٣٠/١ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١ .

(٤) شرح شذور الذهب / ٢٩٨ .

(٥) انظر شرح التصريح ٣٠/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣٠/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل

٢١/١ .

(٦) انظر أوضح المسالك ١/ ١٣ .

(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٠/١ .

(٨) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠/١ .

فإن قيل: إنَّ حرف الجرِّ قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كما في نحو: (عجبتُ من أن قمت) ^(١) وقول الشاعر ^(٢)

والله ماليلي بنام صاحبه ولاخالط الليان جانبه

وقول بعض العرب: (نعم السير على بئس العير) وقولهم: (والله ماهي بنعم الولد)، وما أشبه ذلك، وكذلك نجد الإضافة في غير الاسم كما في قول الله تعالى ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ ^(٣) وقوله ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ^(٤) فانتفى حينئذٍ أن يكون الجرُّ مختصاً بالأسماء ^(٥).

فالجواب عن الأول أنَّ حرف الجرِّ (من) وإن دخل على غير اسم في اللفظ إلا أنه مؤول باسم تقديره قيامك ^(٦) وعن البيت وما بعده من القولين المنسوبة لبعض العرب أنَّ حروف الجرِّ ليست داخلية على الأفعال كما هو الظاهر وإنما هي داخلية على أسماء محذوفة، والتقدير في البيت: ماليلي بليلى مقول فيه نام صاحبه، وفي قولي العرب: نعم السير على عيرٍ مقول فيه بئس العير، وما هي بولدٍ مقول فيه نعم الولد ^(٧).

أما الجواب عن الآيتين ونحوهما، فإنَّ الإضافة من قبيل إضافة أسماء الزمان إلى الجمل التي هي في موضع المصدر ^(٨) - والله أعلم - .

العلامة الثانية: التّوين - والمقصود به التّوين الذي يخصُّ الأسماء وهو عند كثير من النّحويين أربعة أقسام:

(١) أوضح المسالك ١٣/١ .

(٢) غير منسوب في الخصائص ٣٦٦/٢، وأسرار العربية ٩٩، ونسبه العيني للقناني - شرح الشواهد على الأشموني ٢٧/٣ .

(٣) المائة : ١٠٩ .

(٤) المائة : ١١٩ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٧/١ - ٦٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١٦١/١ .

(٦) انظر شرح التصريح ٣٠/١ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥ - ٦، واللباب في علم الإعراب للإسفرائيني ١٥ .

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ٦٦/١، ٢/٣٨٥، وشرح الكافية للرضي ٤٧/١ والبسيط ١٦٥/١ ومغني اللبيب/

٥٤٧، وجمع الهوامع ١٣/١ .

أحدها: تنوين التمكين وقيل التمكن^(١) ويسمى تنوين الصرف^(٢) وهو يدلّ على أصالة الكلمة في باب الاسميّة؛ إذ لم تشبه الحرف فتبني، ولا الفعل فتمنع من الصرف^(٣) وإنما انفردت الاسماء بهذا التنوين لهذا السبب وهو الدلالة على أنّ الاسم أصلٌ في نفسه باقٍ على أصالته بخلاف الفعل^(٤) ومن تنوين الصرف التنوين في: رجلٍ، وفرسٍ، ونحوهما من الأسماء المعربة العارية من موانع الصرف^(٥) قال ابن مالك: ((وقد يُتوهم أنّ تنوين (رجل) تنوين تنكير وليس كذلك؛ لأنه لو سمي به مذكر لبقى تنوينه مع زوال التنكير، فلو كان تنوين تنكير لزال بزوال مدلوله))^(٦). ويرى الرّضيّ أنّه لا موانع من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكن والتنكير معاً، فالتنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضاً فإذا سميت بالاسم النكرة تمحض التنوين للتمكين^(٧) ويعكّر على قول الرّضيّ ما ذكره الخُضريّ من أنّ تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات إلا إن كان هو لا يرى ذلك^(٨).

الثاني: تنوين التنكير - وهو ما يلحق بعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو: مررتُ بسيبويه إذا أردت معينا، وسيبويه آخر، إذا أردت غير معين، وصه بلا تنوين إذا أردت السكوت، وصه بالتنوين إذا أردت سكوتاً غير معين، وإيه بالكسر إذا استردت المخاطب من حديث معلوم، وإيه بالتنوين إذا استردته من حديث غير معلوم^(٩) وإنما انفرد الاسم بهذا التنوين؛ لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة من المبنيات كما سبق، والأفعال لا توصف بتعريف ولا بتنكير^(١٠).

(١) انظر شرح التصريح ٣١/١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٦١/١، ١٤٢١/٣، وارتشاف الضرب ٦٦٧/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩، وارتشاف الضرب ٦٦٧/٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١١/١ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٢، وانظر معني اللبيب ٤٤٥/٤ .

(٧) انظر شرح الكافية للرّضي ٤٠/١ .

(٨) انظر حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل ٢٢/١ .

(٩) انظر كتاب سيبويه ١٩٩/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٩٤ - ٤٩٥، وارتشاف الضرب ٦٦٧/٢ .

(١٠) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١ .

الثالث: تنوين المقابلة، ومن النحويين من يسميه تنوين المعادلة^(١) وهو قسمٌ من أقسام التنوين الخاصة بالاسم عند جمهور النحويين^(٢) وهو كلُّ تنوين يلحق ما جمع بألف وتاء من نحو: عرفات، وغرفات، ومسلمات لأنه جيء به ليكون في هذا الجمع موازناً للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون)^(٣) وذلك لأنَّ جمع المؤنث نظير جمع المذكر في السلامة، والزيادة في آخره^(٤) وفي جعل نصبه تابعاً لجره^(٥) والنون في جمع المذكر السالم تقوم مقام التنوين في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني أقسام التنوين المعروفة، فكذلك التنوين في جمع المؤنث علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيه شيء أيضاً من تلك المعاني التي في أقسام التنوين، لكنهم حطوه عن النون بسقوطه مع (أل) وفي الوقف دون النون؛ لأنَّ النون أقوى وأجلد بسبب حركتها^(٦).

فإن قيل لِمَ لا يُجعل هذا التنوين تنوين تمكين؟

فالجواب أنَّ النحويين وجدوا أنَّ التنوين ثابت في جمع المؤنث السالم من نحو (مسلمات) إذا سُمي به كما ثبتت نون (مسلمين) إذا سمي به أيضاً، ومن ذلك (عرفات) في قول الله تعالى ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾^(٧) و(أذرعَات) في بيت امرئ القيس^(٨):

تنورتها من أذرعَاتِ وأهلها يثرب أدنى دارها نظراً عالي

في رواية من نون، فلو كان التنوين في تلك الجموع المسمى بها تنوين صرف (تمكين) لم يثبت؛ لأنَّ تنوين التمكين لا يثبت مع الممنوع من الصرف، وهذه الجموع ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث مثلها مثل حمزة، وطلحة إذا سمي بها، فلم يبق إلا أن يكون هذا

(١) انظر سرّ صناعة الإعراب ٢/٤٩٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧٧، ٢٧٩.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣/٢٣٣، ٣١٠، والمقتضب ٤/٣٨، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٩٥.

(٣) انظر شرح الفصل لابن يعيش ٩/٣٤ والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٧.

(٤) انظر رصف المباني / ٤٠٩.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ١/٤١.

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١/٤١.

(٧) البقرة: ١٩٨.

(٨) انظر ديوانه / ٩٩، وكتاب سيبويه ٣/٢٣٣.

التنوين تنوين مقابلة هذا مذهب جمهور النحويين - عليهم رحمة الله - (١) .

وذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرّبعي، والزخشي إلى أن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين صرف (تمكين) (٢) وهو ظاهر كلام الزجاجي في الإيضاح وعبد القاهر الجرجاني في المقتصد فقد ذكرا أنواع التنوين ولم يذكر منها تنوين المقابلة (٣) واختار هذا المذهب الرّضي (٤) وأجابوا عن ثبوت التنوين مع ماسمي به من نحو (عرفات) بجوابين: أحدهما: ذكره الزخشي جواباً عن الآية وهو: أن التاء فيها ((ليست للتأنيث وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث السالم، ولا يصحّ تقدير التاء فيها؛ لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يُقدّر تاء التأنيث في (بنت) لأنّ التاء التي هي بدلٌ من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها)) (٥)، وذكر الرّضي ردّاً لهذا الجواب، وهو أن (عرفات) مؤنث وإن قيل إنه لا علامة تأنيث فيها؛ لأنّه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً، تقول: (هذه عرفات مباركاً فيها) (٦) ولا يجوز مباركاً فيه إلا بتأويل بعيد، وهو أن يراد بها المكان كما في قول الشاعر (٧):

فلا مُزَنَّةٌ وَدَقْتُ وَدَقُّهَا
ولا أرضٌ أبقلَ إبقالها

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث (مصر) الذي هو بتأويل البقعة (٨) .

الثاني من أجوبة أنصار أبي الحسن الرّبعي ذكره الرّضي فقال: ((وإنما لم يسقط - يعني التنوين - في نحو (من عرفات) - يعني إذا سُميَ بها - لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لاتابع فهو فيه كالتنوين

(١) انظر كتاب سيبويه ٢/٢٣٣ والمقتضب ٣/٣٣١، ٤/٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٦٩ وشرح المفصل لابن

يعيش ٩/٣٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/٤٢٧ وشرح الكافية للرّضي ١/٤١ .

(٢) انظر المفصل ٢/٣٩٢، والكشاف ١/٢٤٥ - ٢٤٦ ولإنصاف منه على حاشيته لابن المنير، وشرح الكافية للرّضي

١/٤١ وارتشاف الضرب ٢/٦٦٩ .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٧/٩٧ - ٩٩، والمقتصد ١/٧٣ - ٧٦ .

(٤) انظر شرح الكافية ١/٤٢ .

(٥) الكشاف ١/٢٤٦

(٦) هو من كلام العرب - انظر كتاب سيبويه ٣/٢٣٣ .

(٧) منسوب لعامر بن حوین الطائي - انظر الكتاب ٢/٤٦، وخزانة الأدب ١/٤٥، ٥٠ .

(٨) انظر شرح الكافية ١/٤٢ .

في غير المنصرف للضرورة، لم يُحذفاً لمانع، هذامع أنه جَوَزَ المبرّد والزجاج ههنا مع العلميّة حذف التنوين وإبقاء الكسر^(١)، ويروى بيت أمرئ القيس :

تنورتها من أذرعَاتِ وأهلها
بيثرب أدني دارها نظرٌ عالي

بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتحُ التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى (من أذرعَاتِ) كسائر ما لا ينصرف، فعلى هذين الوجهين: التنوين للصرف بلا خلاف^(٢) والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلميّة أيضاً)) ١.هـ. ^(٣)

قال البغداديُّ معلقاً على ما قاله الرّضيّ: ((أقول: أراد بهذا الكلام تقرير ما ذهب إليه تبعاً للرّبعي، والزّخشيّ - وإن خالفهما في الدليل - من أنّ تنوين جمع المؤنث السّالم تنوين صرف لاتنين مقابلة؛ فإنّ حذف التنوين في بعض اللغات مما سُمي بهذا الجمع دليلٌ على أنّ تنوينه قبل التسمية تنوين صرف)) ^(٤) .

ويُردُّ هذا الجواب بأنّ العبرة بالمشهور، وهو بقاء التنوين مع العلميّة .

وهناك مذهب ثالث أشار إليه الرّضيّ وأبو حيّان والأشموني وهو أنّ التنوين في نحو (مسلماتٍ) تنوين عوض من الفتحة التي كان يستحقّها^(٥) .
وأجيب عن ذلك بجوابين:

أحدهما: ذكره الأشمونيّ فقال: ((وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأنّ الكسرة قد عوضت عنها)) ^(٦) .

الجواب الآخر ذكره الصّبّان وهو ((أنه لو كان عوضاً عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر)) ^(٧) .
وبهذا يكون أقرب الأقوال الثلاثة قولُ الجمهور - والله أعلم - .

(١) انظر المقتضب ٤/٣٧ - ٣٨، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) قال البغداديّ: ((فعلى هذين الوجهين أي: حذف التنوين مع كسر التاء، وحذف التنوين مع فتح التاء، التنوين للصرف أي: التنوين الذي كان قبل التسمية فإنّ النحاة اتفقوا على أنّ التنوين الذي يُحذف فيما لا ينصرف إنّما

هو تنوين الصرف)) ١.هـ. - خزّانة الأدب ١/٥٧ .

(٣) شرح الكافية ١/٤٢ - ٤٣ .

(٤) خزّانة الأدب ١/٥٦ .

(٥) انظر شرح الكافية ١/٤٣، وارتشاف الضرب ٢/٦٦٩، وشرح الأشموني ١/٣٦ .

(٦) شرح لأشموني ١/٣٦ .

(٧) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ١/٣٦ - ٣٧ .

الرابع من أقسام التنوين: تنوين العوض وهو أربعة أنواع :

أولها: عوض عن جملة، وهو اللاحق لـ (إذ) عوضاً عن الجملة المحذوفة المضاف إليها (إذ) قبل الحذف قال الله تعالى ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) أي: يوم إذ غلبت الروم، وقال الله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾^(٢) أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذفت الجملة وعوض منها التنوين ولذلك لا يجتمعان^(٣) وإنما قيل: إنَّ التنوين عوضٌ عن الجملة لأنَّ الأصل أن تكون (إذ) مضافة إلى الجمل كما في قوله تعالى ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٤) وقوله سبحانه ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٥) ونحو ذلك^(٦) فلما حُذِفَ المضاف إليه لـ (إذ) عوض منه التنوين فدخل وهو ساكن على الذال وهي ساكنة فكسرت الذال لالتقاء الساكنين خلافاً للأخفش الذي يرى أنَّ كسرة الذال في (إذ) كسرة إعراب؛ لأنها معربة بالحذف وذلك بإضافة ما قبلها إليها^(٧) وردَّ مذهبه بأنَّ (إذ) مبنية غير معربة، وأنها جاءت مكسورة مع غير التنوين وليس قبلها ما أضيف إليها كما في قوله تعالى ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ وقول الشاعر^(٨)

نهيتك عن طلابك أم عمرو
بعاقبة وأنت إذ صحيح^(٩)

ثانيها: عوض عن كلمة وهو اللاحق لـ (كلّ) و(بعض) إذا قطعاً عن الإضافة كقولك: ((مررتُ بكلِّ قائماً وبيعضِ جالساً))^(١٠) أي: بكلّهم وبعضهم^(١١) وكقوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^(١٢) فالتنوين في (كلّ) عوض عن المحذوف

(١) الروم : ٤

(٢) الواقعة : ٨٤

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٩ .

(٤) غافر : ٧١

(٥) البقرة : ٣٠

(٦) انظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٤ و رصف المباني / ٤١٠

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧١ ، و سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٥

(٨) لأبي ذؤيب كما في شرح أشعار الهذليين ١ / ١٧١ ، والخصائص ٢ / ٣٧٦

(٩) انظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ ، و شرح المفصل ٣ / ٢٩ ، و رصف المباني / ٤١١

(١٠) كتاب سيبويه ٢ / ١١٤

(١١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٠ وشفاء العليل ٢ / ٨٨٨

(١٢) آل عمران : ٧

فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الْكِتَابِ أَي: كُلُّهُ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ^(١) .

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي (كَلِّ، وَبَعْضٍ) تَّنْوِينَ عَوَضٍ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مِنْهُمْ صَدْرُ الْأَفْضَلِ الْخَوَارِزْمِيِّ^(٢) .

وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَ التَّنْوِينَ فِي (كَلِّ) وَ(بَعْضٍ) تَّنْوِينَ تَمَكِينٍ (صَرَفٍ) لِأَنَّ الْإِضَافَةَ كَانَتْ مَانِعَةً مِنَ التَّنْوِينَ فَلَمَّا زَالَ الْمَانِعُ وَهُوَ الْإِضَافَةُ عَادَ إِلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ مِنَ التَّنْوِينَ، وَتَقْدِيرُ الْإِضَافَةِ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّنْوِينَ؛ لِأَنَّ الْمَعَامِلَةَ مَعَ اللَّفْظِ وَهَذَا الْقَوْلُ نَسَبَهُ ابْنُ يَعِيشَ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَاخْتَارَهُ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ تَّنْوِينَ الْعَوَضِ إِنَّمَا جَاءَ فِيمَا كَانَ مَبْنِيًّا مِمَّا حَقَّه أَنْ يُضَافَ إِلَى الْجَمَلِ، وَأَمَّا الْعَرَبُ الَّذِي يُضَافُ إِلَى الْمَفْرُودِ فَلَا^(٣) وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ^(٤) .
وَقَالَ الْخَضْرِيُّ: ((وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ لِلتَّمَكُّنِ؛ لِصَرَفِ مَدْخُولِهِ مَعَ كَوْنِهِ عَوَضًا عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ))^(٥) .

ثَلَاثُ أَنْوَاعٍ تَّنْوِينَ الْعَوَضِ: الْعَوَضُ عَنْ حَرْفٍ وَهُوَ الْلَا حَقُّ لـ (جَوَارٍ) وَ(غَوَاشٍ) وَنَحْوَهَا .
وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي هَذَا التَّنْوِينِ عَلَى قَوْلَيْنِ :
أَحَدُهُمَا: قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ أَنَّ التَّنْوِينَ الْلَا حَقُّ لـ (جَوَارٍ) وَنَحْوَهَا فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ تَّنْوِينَ عَوَضٍ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ عَوَضٌ عَنْ حَرْفٍ، أَوْ عَنْ حَرَكَةٍ؟
فَمَذْهَبُ سَبِيئِيهِ وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ عَوَضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، وَلَهُمْ فِي حَذْفِهَا طَرِيقَتَانِ:
إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْيَاءَ حُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِعْلَالَ مَقْدَمٌ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ، فَأَصْلُ (جَوَارٍ) جَوَارِيٌّ - بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ - ثُمَّ اسْتَقَلَّتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ حُذِفَ التَّنْوِينُ لَوْجُودِ صَيغَةٍ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَعَلَّةً كَالثَّابِتِ، فَخَفِيفٌ رَجُوعُ الْيَاءِ لِرُزَالِ السَّاكِنِينَ؛ فَأَتَى بِالتَّنْوِينِ عَوَضًا عَنِ الْيَاءِ^(٦) .

(١) انظر البحر المحيط ٣ / ٣٠ .

(٢) انظر التخمير ٢ / ٦١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٣ / ٣٠ ، ٩ / ٣١ - ٣٢ .

(٤) انظر شرح التصريح ١ / ٣٥ .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٢٣ .

(٦) انظر كتاب سيبويه ٣ / ٣١٠ ، والنكت ٢ / ٨٧٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢ / ٤ .

الطريقة الثانية: أنَّ الياء حُذفت للتخفيف^(١) أو اعتباراً^(٢) وذلك بناءً على تقديم منع الصرف على الإعلال، فأصلُ (جوارٍ) بعد منع الصرف (جوارِي) بإسقاط التنوين، استثقلت الضمة على الياء فحُذفت ثم حُذفت الياء تخفيفاً أو اعتباراً و عوض عنها التنوين؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة^(٣) وهذه الطريقة في نظري أسلم من الطريقة الأولى؛ لما في الأولى من كثرة الحذف والتكلف .

وذهب المرّدد كما نسب إليه، وأبو إسحاق الزجاج، إلى أنَّ التنوين في (جوارٍ) ونحوهما عوض من حركة الياء، وذكر الزجاج أنَّ هذا مفهوم كلام سيبويه^(٤) وهذا بناءً على أنَّ منع الصرف مقدّم على الإعلال فالأصل قبل الصرف (جوارِي) بضمّة وتنوين ثم يُحذف التنوين؛ لأنّه لا ينصرف فيبقى (جوارِي) بضمّة الياء ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى (جوارِي) بإسكان الياء ثم يدخل التنوين عوضاً من الضمة فيصير (جوارِي) فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى (جوارٍ)^(٥) .

والجواب عن هذا القول كما قرر ابن جنّي وابن مالك وغيرهما، أنه لو صح أنَّ التنوين عوض عن الحركة؛ لعوض التنوين عن حركة ذي الألف من نحو (جلبى) و (موسى)؛ لأنَّ حركة ذي الياء غير متعذّرة، فهي لذلك في حكم المنطوق بها بخلاف حركة ذي الألف فإنّها متعذّرة وحاجة المتعذّر إلى التعويض أشدُّ من حاجة غير المتعذّر^(٦) .
وهناك أجوبة أخرى استغنيت عنها بما ذكرت^(٧) - والله أعلم - .
القول الثاني: أنَّ التنوين اللاحق لـ (جوارٍ) ونحوها تنوين صرف (تمكين) لأنَّ الياء حُذفت

(١) انظر المنصف لابن جنّي ٧٣/٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٤، وحاشية الصبان ٣٥/١ .

(٢) انظر شرح التصريح ٣٤/١ .

(٣) حاشية الصبان ٣٥/١ .

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ١٤٥ ومعاني القرآن وإعرابه له أيضاً ٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٤٦ و المنصف ٧٠/٢ وحاشية الصبان ٣٥/١ ، وحاشية الدسوقي على معني

الليبي ٤٠/٢ .

(٦) انظر المنصف ٧١/٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣ وشرح الأشموني ٣/ ٢٤٥ .

(٧) انظر المنصف ٧٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣ - ١٤٢٤ و رصف المباني / ٤١٥ .

فصار الاسم بعد حذفها شبيهاً بـ(جناح) ونحوه من أسماء الآحاد^(١) ونسب ابن هشام هذا القول إلى الأخفش^(٢) وهو غير ظاهر في معاني القرآن^(٣).

ورد ابن مالك هذا القول بـ((أَنَّ الياء حُذفت تخفيفاً وثبوتها منويٌّ، ولذلك بقيت الكسرة دليلاً عليها، وما حُذفت تخفيفاً ونوي ثبوته فلا اعتداد بحذفه ولهذا لوسمي بـ(كتف) امرأة ثم سُكّن تخفيفاً لم يجز صرفه جواز صرف (هند) لأنَّ الحركة منويّة فلم يُعتد بالسكون))^(٤)

وجعل من تنوين العوض عن حرف تنوين (جنادل) فإنه جيء بالتنوين عوضاً من ألف جنادل كما جيء بتنوين (جوار) عوضاً من الياء^(٥)

قال ابن هشام: ((والذي يظهر خلافه وأنه تنوين (صرف) ولهذا يُجرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو (جوار) و (غواش))^(٦).

العلامة الثالثة من علامات الاسم: النداء، وهو الدعاء بـ(يا) أو إحدى أخواتها^(٧) قال ابن مالك: ((واعتبار صحة النداء بـ(أيا) و(هيا) و(أي) أولى من اعتبارها بـ(يا)؛ لأنَّ (يا) قد كُثر مباشرتها الفعل والحرف نحو (ياحبذا) و(يا ليتني))^(٨) قال أبو حيان: ((ليس بجيد؛ لأنَّ هذه الحروف يقلُّ النداء بها حتى إنها لم يجيء شيء منها في القرآن ولا في كلام الفصحاء إلا إن كان بعضها ورد، وإلا في الشعر فالأولى اعتبار النداء بحرفه المشهور الذي هو (يا) وأما دخول (يا) على الفعل والحرف، فليس للنداء على أصح القولين وإنما هي للتنبيه))^(٩)

ومع وجاهة قول أبي حيان إلا أنَّ تصحيحه للرأي القائل بأنَّ (يا) الداخلة على الفعل للتنبيه فيه نظر؛ إذ ليس ذلك على الإطلاق؛ لأنه وإن سلّم أنَّ (يا) الداخلة على (حبذا) -

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٤، وحاشية الدسوقي ٢/ ٥٠.

(٢) انظر مغني اللبيب / ٤٤٦.

(٣) انظر ٢/ ٢٩٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٥، وانظر شرح الأشموني ٣/ ٢٤٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٥ - ١٤٢٦.

(٦) مغني اللبيب / ٤٤٦ وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٥٠.

(٧) انظر شرح الأشموني ١/ ٣٧.

(٨) شرح التسهيل ١/ ١٠.

(٩) التذيل والتكميل ١/ ٥١.

على اعتبار أنها فعل^(١) - للتنبيه^(٢) فليس ذلك مُتَّسَلِمٌ في الداخلة على الفعل من نحو قراءة الكسائي^(٣) ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٤) و قول الشاعر^(٥):

ألا يا اسلمي يادار مِيَّ على البلى ولا زال مُنْهَلًا بجرعائكِ القَطْرُ

ونحو ذلك من الشواهد، فإنما هي للنداء والمنادى محذوف^(٦) ويدلُّ عليه أمران:

أحدهما: السماع، فقد ذكر الفراء^(٧) (أنه سمع بعض العرب يقول: (ألا يا رحمانا) (ألا يا تصدقا علينا) قال: يعني أنا وزميلي))^(٧) وقال القرطبي: ((حكى بعضهم سماعًا عن العرب (ألا يا ارحموا) (ألا يا اصدقوا) يريدون ألا ياقوم ارحموا اصدقوا))^(٨).

الآخر: أنَّ حذف المنادى يحسن قبل الأمر والدعاء؛ لأنه موضع قد اعتيد ثبوته فيه، فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٩) ومن ثبوته قبل الدعاء قوله تعالى ﴿قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾^(١٠) والشواهد على ذلك كثيرة^(١١).

أما الياء الداخلة على الحرف في نحو قوله تعالى ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١٢) وقوله - ﷻ - ((ياربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة))^(١٣) ونحو ذلك من الشواهد فهي للتنبيه كما ذكر أبو حيان بل لا تصح أن تكون للنداء لأمرين:

-
- (١) سيأتي في الفصل الثاني - إن شاء الله - الخلاف حول فعلية (حذا) وحرفيتها - انظر ص ١٣٩ .
- (٢) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ٨ .
- (٣) انظر القراءة في الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢ / ٩٥٤ .
- (٤) النمل: ٢٥ .
- (٥) البيت لذي الرمة في ديوانه / ٢٩٠، وانظر الخصائص ٢ / ٢٧٨ .
- (٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١١٥ - ١١٦ والمسائل النحوية في كتاب أضواء البيان للعلامة الشنقيطي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى إعداد الزميل على السرحاني / ٢٩٥ .
- (٧) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ .
- (٨) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٢٤، وانظر المسائل النحوية في كتاب أضواء البيان / ٢٩٩ .
- (٩) البقرة: ٣٥ .
- (١٠) الأعراف: ١٣٤ .
- (١١) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ٤ - ٦ .
- (١٢) النساء: ٧٣ .
- (١٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ - على صلاة الليل ... ح / ١٠٧٤ وانظر مغني اللبيب / ٤٨٨ .

أحدهما: أنَّ قائل (ياليتني) قد يكون وحده فلا يكون معه منادى لاثابت ولا محذوف
 كقول الله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام ﴿يَا لَيْتَنِي مَتَّ قَبْلَ هَذَا﴾^(١) .
 الآخر: لأنَّ الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضوع الذي ادَّعي
 فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته كما سبق ، و (ليت) و (رب) لم يستعمل العرب قبلها منادى
 ثابتاً فادَّعاءً حذفه باطل؛ لخلوّه من دليل، ذكر هذا كله ابن مالك^(٢) وهو حق .
 فإن قال قائلٌ هلاً استغني عن ذكر النداء بأن يقال: إنَّ من خواص الاسم أن تكون
 الكلمة مفعولاً، ويدخل في ذلك المنادى؛ لأنَّه مفعول في المعنى^(٣) أجيب عن ذلك من وجهين:
 أحدهما: ما أشار إليه ابن عصفور من أنَّ معرفة كون الكلمة مفعولاً مرحلة تالية لمعرفة
 الاسم؛ فيؤدي هذا إلى جهل الاسم^(٤) .

الآخر: أنَّ جميع النحويين ممن وقفتُ على كلامهم في خواص الاسم يذكرون النداء
 أو حروف النداء علامة من علامات الاسم^(٥) في حين كونه مفعولاً لا يذكره إلا بعضهم^(٦) -
 والله أعلم - .

العلامة الرَّابِعة من علامات الاسم: قبول الكلمة (أل) وبعض النحويين يقول: الألف
 واللام^(٧) والأولى التعبير الأول؛ لأنَّه لا يقال في (هل) الهاء واللام ولا في (بل) الباء
 واللام^(٨) ومن النحويين من يجعل ذكر التعريف علامةً للاسم أولى من ذكر (أل)؛ لأنَّ
 التعريف يشمل التعريف بالأداة، والتعريف بالإضافة، والإضمار، والعلمية والإشارة^(٩) ومع
 وجاهة هذا الرأي إلا أنَّه يظهر لي - والله أعلم - أنَّ ذكر (أل) علامة للاسم أولى لأمرين :

(١) مريم: ٢٣ .

(٢) انظر شواهد التوضيح / ٤، ٦ .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير / ١ / ٢٨١، وشرح الجمل لابن عصفور / ١ / ١١٣ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور / ١ / ٩٢ .

(٥) انظر على سبيل المثال شرح اللمع لابن برهان / ١ / ٣، وأسرار العربية / ١٠، واللباب للعكبري / ١ / ٤٧ وشرح الوافية

لابن الحاجب / ١٢٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك / ١ / ١٦٢ .

(٦) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٢٣، والأشباه والنظائر / ٢ / ٨ .

(٧) انظر الأصول لابن السراج / ١ / ٣٧ والمقتصد / ١ / ٧١ والتبصرة التذكرة / ١ / ٧٤ .

(٨) انظر شرح شذور الذهب / ١٨ .

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك / ١ / ١١، وشرح الكافية الشافية له / ١ / ١٦٣ - ١٦٤ والتذليل والتكميل / ١ / ٥٣ .

أحدهما: خفاء التعريف على المبتدئ؛ إذ هو مرحلة تالية تأتي بعد أن تعرف أقسام الكلام وتنحدد، أمّا (أل) فيسهل على المبتدئ الاستدلال بها على الاسم.

الآخر: أنّ جعل (أل) علامة من علامات الاسم يكون شاملاً لأنواع (أل) كالموصولة، والزائدة، وغيرهما، وإن كان من النحويين من ذكر أنّ (أل) الموصولة تدخل للتعريف كـ (أل) المَعْرِفَة^(١).

فإن قيل: إنّ (أل) لا تختص بالأسماء فقد تدخل على الأفعال كما في قول الشاعر^(٢)

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

ونحوه من الشواهد، فالجواب عن ذلك أنّ هذا ضرورة قبيحة، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني عن نحو هذا الشاهد أنه لا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً، وإنما جيء به على معنى الذي، واستعمال هذا خطأ بإجماع^(٣).

العلامة الخامسة: الإسناد إليه، والمقصود به أن تنسب إلى الكلمة ماتم به الفائدة كقولك:

زيدٌ قائمٌ، وأنا مؤمنٌ^(٤) ومن النحويين من يعبر بالإخبار عنه بدلا من الإسناد إليه^(٥) والأول

أولى؛ لأنّ الإسناد إليه أعمُّ من الإخبار عنه^(٦) وهو التعبير السائد عند أكثر النحويين^(٧).

فإن قيل: قد وجد في كلام العرب الإسناد إلى الفعل كما في قولهم في المثل (تسمعُ

بالمعيدي خيراً من أن تراه)^(٨) فلا تكون هذه العلامة متمحضة للاسم.

فالجواب أنّ الفعل (تسمع) قد أُضْمِرَ قبله (أن) المصدرية التي تدخل على الفعل المضارع

وتكون معه بتأويل مصدر، والذي حسن حذف (أن) الأولى ثبوت (أن) الثانية في قوله (أن

تراه) فالإسناد في الحقيقة في هذا المثل إنّما هو إلى الاسم؛ إذ تأويله (سماعك بالمعيدي خيراً من

(١) انظر كتاب اللامات للزجاجي/٥٧، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٠/١ مخطوط.

(٢) منسوب إلى الفرزدق في الإنصاف ٥٢١ / ٢، وخزانة الأدب / ٣٢، وليس في ديوانه.

(٣) انظر المقتصد / ١ / ٧٢.

(٤) انظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك / ٢٥، وأوضح المسالك / ٢٢/١.

(٥) انظر الأصول / ١ / ٣٧ وشرح اللمع لابن برهان / ١ / ٣، وأسرار العربية / ١٠.

(٦) انظر التخمير / ١ / ١٥٨، وشرح ألفية ابن معطر لابن القواس / ١ / ٢٠٣، وتعليق الفرائد / ١ / ٨٢.

(٧) انظر المفصل / ١٥، وشرحه لابن يعيش / ١ / ٢٤ وشرح الوافية لابن الحاجب / ١٢٦، واللباب في علم الإعراب

/ ١٤ وشرح شذور الذهب / ٢١.

(٨) انظر أمثال العرب للمفضل الضبيّ / ٥٥.

أن تراه) وقد روي هذا المثل (أن تسمع) بثبوت (أن) وهذا يؤيد أن القول بحذف (أن) في الرواية الأخرى صحيح^(١) .

وهذه العلامة أنفع علامات الاسم فبهاتعرف اسمية (ما) في قوله تعالى ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ﴾^(٢) وقوله ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٣) ذكره ابن هشام^(٤) .

العلامة السادسة: عَوْدُ الضمير على الكلمة، نحو زيدٌ ضربته، ويعبر عنها بعض النحويين بالكناية عنه بالضمير^(٥) قال السيوطي: ((وبه استدلال على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٦) و(ما) التعجيبة لعود ضمير الفاعل المُستكن عليها في نحو (ما أحسن زيدًا)، و(أل) الموصولة لعوده عليها في قولهم (قد أفلح المتقي ربّه) فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٧) حيث عاد الضمير إلى فعل الأمر فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه))^(٨)

العلامة السابعة: صحة جمع الكلمة وتثنيها، وهذه علامة واحدة خلافًا لبعض النحويين، وإنما كانت علامة واحدة؛ لأن شروط التثنية والجمع وعلّة الاختصاص بالاسم واحدة وقد سبقت الإشارة إلى هذا^(٩) .

فإن قيل ما تقول فيما أورده د/فاضل الساقى على النحويين من أن الفعل قد يجمع كما في المثل^(١٠) (أكلوني البراغيث)^(١١) ؟

(١) انظر شرح شذور الذهب مع تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد/ ٢١ .

(٢) الجمعة: ١١ .

(٣) النحل: ٩٦ .

(٤) انظر شرح شذور الذهب/ ٢١ .

(٥) انظر الأصول ١/٣٨ ، والمسائل العسكرية ٩١ ، واللباب في علم الإعراب ٢١/٢١ .

(٦) الأعراف: ١٣٢ .

(٧) المائدة: ٨ .

(٨) همع الهوامع ١/١٤ .

(٩) في ص ٣٦ وانظر شرح ألفية ابن معطر لابن القواس ١/٢٠٤ .

(١٠) هذا المثل ذكره سيبويه في الكتاب ١/١٩ ، ٢٠ ، غير منسوب إلى أحد ، ونسبه أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي -

انظر مجاز القرآن ١/١٠١ ، ١٧٤ ، ٢/٣٤ ، وكتاب الشعر للفارسي ٢/٤٧٣ .

(١١) انظر اسم الفاعل بين الاسميّة والفعلية / ١٠ .

فالجواب عن ذلك أنّ الجمع فيه راجع إلى الاسم^(١) وإلا فالفعل لا يثنى ولا يجمع لخمسـة
أوجه ذكرها العكبري :

أحدها : أنّ لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كلّ أنواعه ، والغرض من التثنية والجمع
تعدد المسميات والجنس لاتعدد فيه .

الثاني: أنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث والزمان، فلو ثني وجمع لدلّ على حدثين
وزمانين أو أكثر، وهذا مُحال .

الثالث: أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل فيكون جملة، وتثنية وجمعُ الجمل مُحال ولهذا لا يثنى
ولا يُجمع لفظ (تأبط شرّاً) و (ذرّى حبّاً) .

الرابع: أنّ الفعل لو ثني أو جُمع، لكنك تقول في رجلٍ واحدٍ قام مرتين أو مراراً : قاما
زيدٌ، أو قاموا زيدٌ، وهذا مُحال .

الخامس : أنّ التثنية والجمع عطف في الأصل ، استغني فيها بالحروف عن المعطوف
فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية أو الجمع مقام الفعل والفاعل وذلك الفعلُ دالٌّ على
حدث وزمان وليس في لفظ حرف التثنية والجمع دلالة على أكثر من الكميّة^(٢) .

العلامة الثامنة: صحة نعته، قال ابن السراج: ((والاسم أيضاً يُنعت والفعلُ
لا يُنعت، وكذلك الحرف لا يُنعت، تقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، ولا تقولُ: يضربُ عاقلٌ فيكون
(عاقل) صفة ليضرب))^(٣) .

وقال ابن عصفور: ((وانفردت الأسماء بالنعت؛ لأنّه خبرٌ في المعنى، والفعلُ لا يكون مُخبراً
عنه فلا يكون منعوتاً))^(٤) .

ويدخل في النعت التصغير فهو نعتٌ في المعنى، كما سبقت بذلك الإشارة^(٥)

العلامة التاسعة: الإخبار بالكلمة مع مباشرتها الفعل، وهذه العلامة صرّح بها ابن مالك^(٦)

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٤٥/١ .

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٩٦ / ١ - ٩٧ .

(٣) الأصول ٣٨/١ .

(٤) شرح الجمل ١١٣ / ١ .

(٥) انظر ص ٣٧ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١٢/١ .

وتابعه على ذلك بعض شراح التسهيل كأبي حيّان وغيره^(١) وذكرها السيوطي^(٢) وفي كلامه إشارة إلى أنّ الرياشي قد قال بها^(٣) فتكون قد ذكرت قبل ابن مالك .

وبهذه العلامة استدللّ على اسميّة (كيف) كما في قولك: (كيف كنت) واسميّة (إذا) في نحو قولك: (خروج زيد إذا خرجت) ، فد (كيف) خبر كان و (إذا) خبر المبتدأ الذي هو خروج زيد وكلاهما مباشر الفعل فالإخبار بهما ينفي الحرفيّة، ومباشرة الفعل تنفي الفعلية؛ فتعينت الاسميّة ذكره ابن مالك^(٤) .

العلامة العاشرة: ((وقوع اسم صريح بدلاً مما لم تتبيّن اسميته نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم، فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلّها وهو مبدل من (كيف) ولا يبدل الاسم إلا من اسم، ولمّا كان بدلاً من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يُقرن هو بها كما يجب ذلك في كلّ اسم مضمن معنى الاستفهام نحو: من عندك؟ أزيد أم عمرو؟ وأين خالد أعندك أم في بيته؟ ومتى سفرك أغدأ أم بعد غدٍ؟ وكم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟))^(٥)

العلامة الحادية عشرة: موافقة ثابت الاسميّة في وزن (لفظ) يخصّ الاسم، وهذه العلامة ذكرها ابن مالك في التسهيل وشرحه ومثّل لها بنحو: وشكان وبطآن قال: ((فإنهما من أسماء الأفعال ويدلّ على اسميتهما كونهما على وزن يخصّ الأسماء مع انتفاء الحرفيّة لكونهما عمدتين والحرف لا يكون عمدة))^(٦) .

قال أبو حيّان: ((ولا أدري ما معنى قوله في (وشكان)، و (بطآن) أنهما عمدتان، وقد تقرر أنّ العمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ، والفاعل، ولا يصحّ ذلك في (وشكان) و (بطآن) لأنّه لم يذهب أحدٌ إلى أنّهما في موضع رفع، ومن ذهب إلى أنّ لأسماء الأفعال موضعاً من الإعراب فإنّما ذهب إلى أنّه نصب ... وإن عني المصنّف بالعمدة هنا أنّها أحد ركني

(١) انظر التذييل والتكميل ٥٨ / ١ ، وشفاء العليل ١٠١ / ١ ، وتعليق الفرائد ٨٥ / ١ .

(٢) انظر جمع الهوامع ١٤ / ١ والأشباه والنظائر ٨ / ٢ .

(٣) انظر جمع الهوامع ١٤ / ١ .

(٤) شرح التسهيل ١٢ / ١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٢ / ١ .

(٦) شرح التسهيل ١٢ / ١ .

الإسناد فهو محتمل لكنه ليس المصطلح، ويلزم أن يسمي (قام) من قولك: (قام زيد) عمدة
ويبين أنه أراد هذا - والله أعلم - (١)

وفي كلام الدماميني إشارة إلى أن هذه العلامة مردودة بأمرين :

أحدهما: أنها لا تتمحض للاسم فإنه قد وجد أفعالاً توافق في وزنها ثابت الاسمية ف(ضرب)
يوافق (حجر)، و(اضرب) يوافق (إثم)، و(أذهب) مضارعاً يوافق (أفكل) إلى غير ذلك (٢)
قال: ويندفع هذا الاعتراض بزيادة قيد (دون معارض) لأنه وإن وافق ثابت الاسمية ك(حجر)
فإنه عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل بخلاف نحو (وشكان) (٣)

الآخر: ((أن هذه العلامة لا تعرف إلا بعد معرفة الاسم والفعل، والإحاطة بأوزان كل
منهما؛ فإذا ن لا حاجة إليها)) (٤)

العلامة الثانية عشرة والأخيرة: موافقة ثابت الاسمية في معناه دون معارض وهذه
ذكرها ابن مالك أيضاً ومثل لها ب(قد) في قولهم: قدك، وقد زيد درهم قال: ((فإنها بمعنى
(حسب) دون معارض، و(حسب) ثابت الاسمية متمكن فيها؛ فوجب كون (قد) اسماً بخلاف
واو المصاحبة في نحو: استوى الماء والخشبة؛ فإنها بمعنى (مع) ولا تلحق بها في الاسمية؛ لأن
موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ماهو على حرف واحد إلا وموقعه موقع
العجز لا موقع الصدر كناء الضمير، ويائه، وكافه، وإنما يقع موقع الصدر ماهو حرف كباء
الجر، ولامه، وكافه، وفاء العطف، واوه، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظر
بخلاف الحكم عليها بالحرفية)) (٥)

قال الدماميني: ((قلتُ قد ينتقض بالكاف في نحو: زيد كالأسد فقد قال كثيرون باسميتها
مع وجود هذا المعارض)) (٦)

هذا غاية ما يمكن أن تصل إليه علامات الاسم، ولا مزيد على ذلك ألبتة - والله أعلم -

(١) التذييل والتكميل ١/ ٥٨ - ٥٩ .

(٢) انظر تعليق الفرائد ١/ ٨٥ .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) تعليق الفرائد ١/ ٨٥ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٣، وانظر التذييل والتكميل ١/ ٥٩ - ٦٠، والمساعد ١/ ٨٠ .

(٦) تعليق الفرائد ١/ ٨٥ - ٨٦، وانظر الخلاف في اسمية الكاف وحرفيتها ص ٢٧٩ .

المبحث الثالث: حدّ الفعل

اختلف النحويون في حدّ الفعل فحدّوه حدودًا كثيرة^(١) إلا أنّها أقلُّ بكثير من حدود الاسم^(٢) وسأتبع في تصنيف ما وقفت عليه من حدود الفعل ماسبق أن اتبعته في تصنيف حدود الاسم ، فحدود الفعل على أربعة أصناف :

• أحدها: ما كان من قبيل الرّسم الناقص^(٣) ويدخل تحت هذا الصنف ما ذكر عن أبي الحسن الأخفش، والجرمي، وأبي عليّ الفارسي، وابن جنّي ووافقهم ابن أبي الربيع^(٤) فأما الأخفش فقد قال: ((ما امتنع من التثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصرف، علمت أنه فعل))^(٥)

واعترض عليه بما ذكره ابن السّيد من أنّ من الأسماء ما لا يثنى، ولا يجمع، والحروف كلّها لا تثنى، ولا يجمع، وكذلك قوله: ((ما لا يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصرف)) غير صحيح؛ لأنّ من الأسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف، ومن الأفعال ما لا يتصرف^(٦) .
وأما الجرمي فقد قال: ((الفعل ما حسنت فيه التاء نحو: ضربت وقامت وبهذا علمنا أنّ نعم وبئس فعلا ن لقولنا نعمت المرأة هند وبئست الفعلة))^(٧) .

قال ابن فارس: ((وهذا عندنا غلط؛ لأننا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه))^(٨) .
ويُجاب عن هذا الاعتراض أنّ المراد ما صلح أن تدخله التاء؛ فيدخل في ذلك ما هو فعل قبل دخولها، لكن قال ابن السّيد: ((من قال: (ما حسنت فيه التاء) غير صحيح؛ لأنّ فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التأنيث باتفاق البصريين))^(٩) .

(١) انظر أسرار العربية / ١١ .

(٢) انظر أقسام الكلام العربي / ٦٧ .

(٣) سبق تعريفه - انظر ص ١٤

(٤) انظر الصاحبي / ٩٣ ، واللمع / ٤٦ ، والحلل في إصلاح الخلل / ٦٩ ، والبسيط / ١ / ١٦٧ .

(٥) كتاب الخلل / ٦٩ .

(٦) انظر كتاب الخلل / ٧٢ .

(٧) الصاحبي / ٩٣ ، والحلل / ٧٠ .

(٨) الصاحبي / ٩٣ .

(٩) كتاب الخلل / ٧٢ .

وأما أبو عليّ الفارسي فقال: ((وأما الفعل: فما كان مُسنَدًا إلى شيء، ولم يُسنَد إليه شيء))^(١) وما ذكره أبو عليّ هنا أقره عبدُ القاهر الجرجاني في المقتصد^(٢) وأشار إليه الأنباري في أسرار العربية^(٣) وذكره حدًّا للفعل أبو البقاء العكبري في اللباب، وذكره ابن الخشاب في علامات الفعل المعنويّة وقال: ((وربّما جُعِلَ هذا حدًّا له وليس بحدّ بل رسم له))^(٤) وهو كما قال .
وأما ابن جنّي فقال: ((والفعل ما حسن فيه (قد) أو كان أمرًا))^(٥) وذكر نحوه ابن أبي الربيع^(٦) .

ويعترض على هذا الرسم بأمرين :

أحدهما: أنّ من الأفعال ما لا يحسن معه (قد) ولا يكون أمرًا كـ (نعم) و(بئس) و(عسى) و(ليس) وصيغة (ما فعل) في التعجب عند من قال بفعليتها وابن جنّي منهم .
الآخر: أنّه أتى فيه بـ (أو) وقد سبق أنّه لا يحسن الإتيان بها في الحدود^(٧) .
• **الصنف الثاني:** ما كان من قبيل الرسم التام^(٨) ويندرج تحت هذا الصنف ما ذكره ابن مالك وصاحب كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب^(٩) وما ذكره قريبٌ مما سبق ذكره عن أبي عليّ عليّ الفارسي إلا أنّهما اتخذا الكلمة جنسًا للمحدود وهو جنس قريب، بخلاف أبي عليّ .
قال ابن مالك - رحمه الله -: ((الفعل: كلمة تسندأبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه))^(١٠) .
فقوله (كلمة) جنس يشمل الاسم، والفعل، والحرف، و(تسند) خرج به الحرف، وبعض الأسماء كياء الضمير، في نحو غلامي والأسماء الملازمة للنداء نحو (فل) و(مكرمان)^(١١) .

(١) الإيضاح ١/ ٥٢ .

(٢) انظر المقتصد ١/ ٧٦ - ٨٠ .

(٣) أسرار العربية ١١/ .

(٤) المرتجل ٢٠ - ٢١ .

(٥) اللمع لابن جنّي ٤٦/ .

(٦) البسيط ١/ ١٦٧ .

(٧) انظر ص ١٩ .

(٨) سبق تعريفه ص ١٩ .

(٩) انظر التسهيل مع شرحه ٩/١ والإرشاد إلى علم الإعراب ٧٣/ .

(١٠) التسهيل مع شرحه ٩/١ .

(١١) انظر التذليل والتكميل ١/ ٤٧ .

وقوله (أبدأ) خرج به مايسند من الأسماء وقتاً دون وقت^(١) كالقائم في (زيد القائم) فإنه في هذا التركيب مُسند ثم يُسند إليه في تركيب آخر نحو القائم زيد^(٢) قال الدماميني: ((وفيه نظر :

أما أولاً: فالأنّ الصفات مسندة أبداً؛ لأنها إما أن ترفع ظاهراً أو مضمراً فحيث تقع في التركيب لايزايلها كونها مسندة إلى مرفوعها وليس الوصف في قولك (القائم زيد) مسنداً إليه، وإتما هو مُسند إلى ضمير يعود إلى (أل) إن جعلت اسماً موصولاً، أو إلى ضمير موصوف محذوف إن جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني^(٣) .

وأما ثانياً: فالأنّ هذا القيد وإن نفع في إخراج مايسند من الأسماء تارةً دون أخرى فقد ضرّ في خروج بعض الأفعال كالفعل المؤكّد، والمزيد، والمكفوف؛ فإنهنّ قد زایلهنّ الإسناد وقد نصّ المصنّف في قوله^(٤) :

أتاك أتاك اللاحقون ...

أنّ الفعل الثاني لا يقتضي إلا التأكيد^(٥) .

قلتُ: وفي الجواب الثاني تمحل ظاهر؛ وذلك أنّ فعلية الفعل المؤكّد ونحوه ثابتة قبل أن يصير مؤكّداً، أو زائداً، أو مكفوفاً - والله أعلم -

وقول ابن مالك (قابلة لعلامة فرعية المسند إليه) قيد خرج به أسماء الأفعال فإنها تُسند أبداً وليست أفعالاً خلافاً لبعض الكوفيين^(٦) لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه كتاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة، والألف، والواو، والنون، فد (ستان) و(دراك) لا تقبلها، ويقبلها (افترق) و(أدرك)^(٧) .

قال أبو حيان معترضاً على ابن مالك: ((وقد عدل المصنّف في حدّ الفعل عمّا حدّه به

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٩/١ .

(٢) انظر التذيل والتكميل ٤٧/١ وتعليق الفرائد ٧٦/١ .

(٣) انظر الخلاف في اسمية وحرفية (أل) الموصولة ص ٢٥٩ .

(٤) غير منسوب لقاتل معين - انظر الخصائص ٣ / ١٠٣ ، ١٠٩ وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٣ .

(٥) تعليق الفرائد ٧٦/١ - ٧٨ .

(٦) انظر الخلاف في اسمية وفعلية أسماء الأفعال ص ١٥٦ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٩ والتذيل والتكميل ٤٧ / ١ وتعليق الفرائد ٧٨ / ١ .

النحويون إلى هذا الحدّ الذي ذكره كما عمل ذلك في حدّ الاسم، وحده بأمرٍ عارض للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية مع غموض قوله (قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه))^(١) ومع وجاهة قول أبي حيان، إلا أنّ ابن مالك - رحمه الله - مسبوقٌ إلى هذا الرسم من أبي علي الفارسي^(٢)، أمّا قوله (قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه) فهو قيدٌ زاده ابن مالك، وفيه غموض كما ذكر أبو حيان - والله أعلم -.

• **الصف الثالث:** ما كان من قبيل الحدّ الناقص^(٣) ويندرج تحت هذا الصنف غالب حدود الفعل التي ذكرت وسأذكرُ منها خمسة :

أحدها: ما ذكرَ عن أبي إسحاق الزجاج - رحمه الله - حيث قال: ((الفعل صوتٌ مقطوع مفهوم دالٌّ على معنى في زمان، ومكان، مأخوذ من حدث))^(٤).

الثاني: ذكره ابن السراج فقال: ((الفعل: مادلاً على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل))^(٥).

الثالث: ذكره أبو القاسم الزجاجي فقال: ((الفعل مادلاً على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل))^(٦).

وهذا الحدُّ قريبٌ من الذي قبله إلا أنّ الذي قبله أعمّ؛ إذ صرح فيه بدلالة الفعل على الزمان الماضي والحاضر والمستقبل.

فقول أبي القاسم (مادلاً على حدث وزمان) يُحتز به عمّا يدلُّ على حدث دون زمان وهو المصدر نحو (قيام)، أو على زمان دون حدث نحو (أمس) و(غد)، وقوله (ماضٍ أو مستقبل) يُحتز به أيضاً مما يدلُّ على الحدث، والزمان دون تقييد بـ **ماضٍ** ولا مستقبل نحو: (الصبح)، و(العروق) فهما وإن دلا على الحدث، والزمان إلا أنّهما لا يفيدان أنّ الزمان ماضٍ

(١) التذييل والتكميل ١/ ٤٧ - ٤٨ .

(٢) انظر ص ٥٦

(٣) سبق تعريفه ص ٢٣ .

(٤) كتاب الخلل / ٧٠ .

(٥) الأصول ١/ ٣٨ .

(٦) الإيضاح في علل النحو ٥٢ - ٥٣ والجمل ١٧/ .

ولا مستقبل^(١) .

ويُعتَرَضُ على هذا الحدّ من أربعة أوجه :

أحدها: ورود لفظ (ما) و(أو)، وقد تقدّم أنهما من الألفاظ التي لا تُورد في الحدود^(٢) .

الوجه الثاني ذكره ابن عصفور وهو ((أنّه لا يدخل تحت هذا الحدّ من الأفعال ما هو حال بل ظاهر كلامه هنا ينبئ أنّه من الفئة المنكّرة لفعل الحال لولأنّه نصّ على إثباته في باب الأفعال))^(٣) .

ويجب بما ذكره ابن أبي الربيع من ((أنّ الماضي له بنية تخصّصه، وذلك: قام، وقعد، وانطلق وما أشبه ذلك، والمستقبل له بنية: إحداهما تخصّصه، وذلك صيغة الأمر اضرب واقتل وما أشبه ذلك، والثانية توجد للحال، والاستقبال، وذلك الفعل المضارع نحو: يضرب، ويقتل، فإذا نظرت إلى هذه الأبنية الثلاثة علمت أنّها أفعال من قوله (مادلاً على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل)؛ لأنّ (قام) وما أشبهه يعلم أنّه فعل لدلالته على الحدث والزمان الماضي، و(اضرب) وما أشبهه يُعلم أنّه فعل بدلالته على الحدث والزمان المستقبل، و(يضرب) وما أشبهه يُعلم أنّه فعل بذلك أيضاً؛ لأنّه وضع للحال، ووضع للمستقبل، فلمّا رأى هذا اللفظ كافياً في تعريف الأفعال كلّها لم يحتج إلى ذكر الحال؛ إذ ليس مقصوده بيان أقسام الأفعال))^(٤) .

الوجه الثالث مما اعترض به على حدّ أبي القاسم ذكره ابن عصفور أيضاً وهو: أنّه يدخل تحت ما ذكره من الأفعال ما لا يدلُّ على حدث ككان الناقصة، وأخواتها، ونعم وبئس، وحبذا، وعسى، وفعل التعجب؛ فلهذا لا يكون الحدّ جامعاً^(٥) .

الوجه الرابع من الاعتراضات ذكره ابن أبي الربيع وهو أنّه ليس مانعاً على الإطلاق؛ لأنّ أسماء الأفعال تدلُّ على الحدث والزمان الماضي والمستقبل فإذا قلت (نزال) فهم منه ما يُفهم من (انزل) و(انزل) يُفهم منه الحدث والزمان المستقبل، وكذلك (شتان) يُفهم منه ما يُفهم من (شتت) وكذلك (هيهات) يُفهم منه ما يُفهم من (بعد) وكذلك جميع أسماء الأفعال يُفهم منها

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/١ .

(٢) انظر ص ١٩ .

(٣) شرح الجمل ٩٥/١ .

(٤) البسيط ١٦٧/١ .

(٥) انظر شرح الجمل ٩٥ - ٩٦ .

ما يفهم من الأفعال، فمن ضرورتها أن يُفهم منها الحدث، والزمان فليس الحدُّ بمانع^(١) .

الرابع من الحدود التي تدخل تحت الصنف الثالث ما ذكره الصيمري حدًّا للفعل إذ قال: ((وحدُّ الفعل: لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصَّل))^(٢) .

ولم يذكر ابن الخشاب حدًّا للفعل غيره^(٣) وذكره أيضًا الأنباري^(٤) والعكبري إلا أنَّ العكبري زاد فيه قيدًا وهو قوله (دلالة الوضع)^(٥) .

أما صدر الأفاضل الخوارزمي فقد ذكر هذا الحدَّ مرّةً بغير زيادة^(٦) ومرّةً زاد فيه: ((وهو أبدأً خبر عن شيء ولا يُخبر عنه بشيء))^(٧) .

وهو بهذا يجمع بين ما ذكره الصيمري، وما سبق ذكره عن أبي علي الفارسي، إلا أنَّ أبا علي ذكر الإسناد، وهو ذكر الإخبار، والإسناد أعمّ وأشمل من الإخبار^(٨) .

وقد ذكر ابن يعيش حدًّا للفعل يَقربُ مما ذكره الصيمري^(٩) إلا أنَّ ابن يعيش جعلَ الكلمة جنسًا للمحدود، وهي جنس قريب .

ولا يخرج ما ذكره ابن الحاجب، ووافقه عليه ابن هشام والسيوطي عما ذكره الصيمري فقد قال ابن الحاجب: ((الفعلُ مادٌّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))^(١٠) .

وفيما ذكره الصيمري زيادة قيد وهو قوله (محصَّل) وهذا القيد ذكر ابن يعيش أنه لا حاجة له^(١١) لكن الرّضيّ - بعد أن ذكر قول ابن الحاجب - قال: ((والأولى أن

(١) انظر البسيط / ١ / ١٦٧ .

(٢) التبصرة / ١ / ٧٤ .

(٣) انظر المرتجل / ١٤ .

(٤) انظر أسرار العربية / ١١ .

(٥) انظر اللباب / ١ / ٤٨ .

(٦) انظر التخمير / ٣ / ٢٠٧ .

(٧) كتاب ترشيح العلل / ١٠ - ١١ .

(٨) انظر المقتصد / ١ / ٧٦ فما بعدها .

(٩) انظر شرح المفصل / ٧ / ٢ .

(١٠) الكافية مع شرحها للرّضيّ ٣/٤ وانظر شرح شذور الذهب / ١٧ / ومعهم المواع / ١ / ٧ .

(١١) انظر شرح المفصل / ٧ / ٢ .

يُقال: الفعلُ مادلاً على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن))^(١) فقوله: (من حيث الوزن). بمعنى قول الصيمري (محصل)؛ فإنَّ المقترن بالزمان المختص هو عينُ المقترن بالزمان من حيث الوزن - والله أعلم - .

الخامس من الحدود الداخلة تحت هذا الصنف ما ذكره الزنجشيري حدًا للفعل إذا قال: ((الفعلُ مادلاً على اقتران حدث بزمان))^(٢)

قال ابن يعيش: ((وقول صاحب الكتاب في حدّه... رديءٌ من وجهين:

أحدهما: أنّ الحدَّ ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب، ثم بالفصل الذاتي وقوله (مادلاً) ف(ما) من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال كلمة، أو لفظة، أو نحوهما؛ لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما) .

فإن قلت: (ما) ههنا وإن كان عامًا فالمراد به الخصوص، ووضع العام موضع الخاص جائز . قيل حاصل ما ذكرتم المجاز، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء؛ فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة .

والآخر: قوله (على اقتران حدث بزمان) لأنَّ الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران نفسه وإنما وُضع دليلًا على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وُجد تبعًا فلا يؤخذ في الحدِّ على ما تقدم ثم هذا يبطل بقولهم: (القتال اليوم) فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلًا؛ فوجب أن يؤخذ في الحدِّ (كلمة) حتى يندفع هذا لإشكال))^(٣) .

وقد ذكر ابن معطٍ حدًا للفعل يوافق ما ذكره الزنجشيري مع اختلاف يسير في اللفظ فقال:

((الفعلُ: مادلاً على زمانٍ ومصدرٍ دلالة اقتران))^(٤)

• **الصنف الرابع:** ما كان من قبيل الحدِّ التام^(٥) ويندرج تحت هذا الصنف حدود الفعل عند

كلِّ من سيبويه، وأبي عبد الله الطوال، والجزولي، وابن عصفور في شرح الجمل، وابن القواس

(١) شرح الكافية ٣٧/١ .

(٢) الفصل ٢٩٢/ .

(٣) شرح الفصل ٧ / ٢ - ٣ .

(٤) ألفية ابن معطٍ مع شرحها لابن القواس ١٩٩/١ .

(٥) سبق تعريفه في ص ٢٩ .

وأبي حيّان، والفاكهي^(١) وسأ ذكر منها أربعة هي أشهرها :

أحدها : ما ذكره سيبويه إذ قال: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))^(٢) .

قال السيرافيُّ ((فقوله (أمثلة) أراد به أبنية؛ لأنَّ الأفعال مختلفة فمنها على (فَعَل) نحو: ضرب، ومنها على (فَعِل) نحو: عَلِم، و(فَعُل) نحو: ظَرَف، وغير ذلك من الأبنية، وقوله (أخذت من لفظ أحداث الأسماء) يعني أنَّ هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون))^(٣) .

وقوله ((وبُنيت لما مضى ولما يكون ... إلخ)) ((أي: أنَّ الفعل ثلاثة أقسام بحسب الزمان ماضٍ، ومستقبل، وكائن في وقت النطق))^(٤) أي: حاضر .
واعترض على هذا الحدَّ بأميرين :

أحدهما: ذكره ابنُ فارس وهو: أنَّ (ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس) أفعالٌ ومعلومٌ أنَّها لم تؤخذ من مصادر^(٥) .

وأجاب ابنُ السَّيِّد بأنَّ هذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية فكأنَّ سيبويه قد قال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً وتقديراً وإن كان لم يُصرِّح بذلك كما إذا قلنا: إنَّ الإعراب حدُّه أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، فإنما نريد لفظاً وتقديراً وإن لم نُصرِّح بذلك^(٦) .

الاعتراض الآخر على حدِّ سيبويه ذكره ابنُ السَّيِّد مع الجواب عنه وهو ((أنَّ هذا الحدَّ لا يصح إلا على مذهب البصريين الذين يقولون: إنَّ الفعل مشتق من المصدر، والحدُّ إنما ينبغي

(١) انظر كتاب سيبويه ١٢/١ والصاحبي لابن فارس ٩٣/٩٣، وكتاب الحلال ٧١/٧١ وشرح المقدمة الجزولية الكبير

٢١٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٩٦ - ٩٧ وشرح ألفية ابن معطر ١٩٩/١ والتذيل والتكميل ٤٨/١

والحدود النحوية وشرحها للفاكهي ٧٧/٧٧ تحقيق الطيب .

(٢) الكتاب ١٢/١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥٤/١ - ٥٥ .

(٤) المصدر السابق ٥٧/١، وانظر الإفصاح لابن الطراوة ١٢/١٢ .

(٥) الصاحبي ٩٣/٩٣ .

(٦) انظر كتاب الحلال ٧١/٧١ .

أن يكون بألفاظ متفق عليها، وأجيب بأن هذا الاعتراض لا يلزم سبويه؛ لأن قول الكوفيين إنَّ المصدر مشتق من الفعل خطأ، وإنما بنى سبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر؛ لأنَّ الخطأ لا ينسب إليه))^(١) .

وقد قال عبد القاهر الجرجاني عن هذا الحد: ((ولانعلمُ أحدًا أتى في معنى هذا الكلام بما يوازنه، أو يدانيه، أو يقع قريباً منه، ولا يقع في الوهم أيضاً أن ذلك يُستطاع، أفلا ترى أنه إنما جاء في معناه قولهم: ((والفعلُ ينقسمُ بأقسام الزمان ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ))^(٢) وليس يخفى ضعفُ هذا في جنبه وقصوره عنه))^(٣) .

وذكر الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - عقبَ ذكره لكلام عبد القاهر أن سبويه حين حدَّ الفعلَ لم يُرد أمثله التي هي عندنا: فعلٌ ماضٍ نحو:

(ذهب)، ومضارع نحو: (يذهبُ)، وأمر نحو (اذهب)، بل أراد الأزمنة التي تقترن بهذه الأمثلة كيف هي في لسان العرب فجعلها ثلاثة أزمنة :

الأول: هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدلُّ على فعلٍ وقع قبل زمن الإخبار به كقولك: ذهبَ الرجلُ، ويخرجُ منه الفعل الذي على مثال الماضي ولكنه لا يدلُّ على وقوع الحدث في الزمن الماضي نحو قولك في الدعاء: (غفرَ اللهُ لك) فإنه يدخل في الزمن الثاني وهو الذي عبر عنه سبويه بقوله (وما يكونُ ولم يقع) وذلك حين تقولُ أمراً: (اخرج) فهو مقترن بزمن مُبهم مطلق معلق لا يدلُّ على حاضرٍ ولا مُستقبلٍ؛ لأنه يقع بعد خروج، ولكنه كائنٌ عند نفاذ الخروج المأمور به، ومثله في النهي حين تقولُ (لا تخرج) فهو أيضاً في زمنٍ مُبهم مطلق معلق وإن كان على مثال المضارع فقد سلب الدلالة على الحاضر والمستقبل؛ لأنه لم يقع ولكنه كائنٌ بامتناع الذي نهي عن الخروج، ومثله قولنا: (قاتلُ النفسِ يقتل) فهو مثال مضارع لا يدلُّ على حاضرٍ ولا مستقبل، وإنما هو خبر عن حكمٍ ولم يقع عند الإخبار به؛ فهو زمنٍ مبهم مطلق معلق، وهو كائنٌ لحدوث القتل من القاتل عند القصاص، ويدخل في هذا قولك: (غفرَ اللهُ لك) في الدعاء وهو على مثال الماضي؛ فإنك لا تريد إخباراً عن غفرانٍ

(١) كتاب الخلل / ٧١ .

(٢) هذا كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح / ١ / ٥٣ .

(٣) الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز - مطبوعة في آخر دلائل الإعجاز / ٦٠٥ .

مضى من الله سبحانه، ولكن تريد غفراناً من الله يكون، ولكنّه لم يقع بعدُ وترجو بالدعاء أن يقع .

وأما الزمن الثالث: فهو الذي عبّر عنه سيويه بقوله (وما هو كائن لم ينقطع) فإنه خبر عن حدث كائن حين تخبر به كقولك: (محمدٌ يضربُ ولده) فإنه خبر عن ضربٍ كائن حين أخبرت في الحال، ولم ينقطع الضرب بعد مضي الحال إلى الاستقبال، ويلحق بهذا الزمن الثالث مثال الفعل الماضي كقوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(١) فهو خبر عن مغفرة كانت ولا أول لها وهي كائنة أبداً لا انقطاع لها؛ لأنها من صفات الله سبحانه^(٢) .

الثاني من الحدود التي تدرج تحت هذا الصنف ما ذكره الجزولي إذ قال: ((الفعل كلمة تدلُّ على معنى ويُفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً))^(٣) .

وقد ذكر هذا الحدّ أبو علي الشلوبين في التوطئة^(٤) وأشار في شرح المقدمة إلى أنّ في بعض نسخ الجزولية لفظاً آخر وفيه يقول: الفعل كلمة تدلُّ على معنى في نفسها وتعرض لزمان وجود ذلك المعنى^(٥)، ثمّ ذكر أنّ قوله (يفهم من لفظها أنه ماضٍ ... إلخ) أخرج به الاسم، واختار هذه العبارة على غيرها؛ لأنّ الغبوق ونحوه يتعرض للزمان، ولكنّه لا يُفهم من لفظه أنّ الزمان ماضٍ أو ليس ماضياً^(٦)، وقوله في اللفظ الآخر (وتعرض لزمان وجود ذلك المعنى) يريد أن يقول: إنه يدلُّ على الزمان بصيغته فخرج بهذه الإرادة الصبوح، والغبوق؛ لأنّه إنّما يدلُّ على الزمان بوضعه لذلك لا بينيته^(٧)؛ ولهذا لا يُعترض على هذا الحدّ بالبطء والسرعة، واللبث، والعجلة، ونحوها، ولا بصره، وإيه، ومه، ونزال، ونحوها؛ لأنها وإن دلت على معانٍ في أنفسها وتعرضت لزمان ذلك المعنى فليس تعرضها له بالبنية وإنّما تعرضها له بالوضع^(٨)

(١) النساء: ٩٦ .

(٢) انظر رسالة في الطريق إلى ثقافتنا للأستاذ محمود شاكر مطبوعة على كتابه المتنبي / ١٢ - ١٣ .

(٣) المقدمة الجزولية مع شرحها الكبير ٢١٠/١ .

(٤) ص ١١٣ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢١٠/١ .

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢١٠/١ .

(٧) المصدر السابق / ٢١١ .

(٨) انظر المصدر السابق ٢١١/١ - ٢١٤ .

الثالث من الحدود التي تدرج تحت هذا الصنف، ما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل حين قال: ((والحدُّ الصحيح في الفعل أن تقول: الفعلُ كلمة، أو ما قوّته قوة الكلمة، تدلُّ على معنى في نفسها، وتعرض بينيتها للزمان))^(١)

وهو بهذا يصرح بما أبهمه الجزولي في الحدِّ السابق وذلك بقوله (تعرض بينيتها) وإن كان فُسر كلام الجزولي بهذا كما سبق .

وللفعل حدُّ آخر عند ابن عصفور وهو قوله: ((الفعلُ: لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه ويتعرض بينيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه))^(٢)

والفرق بين الحدِّ الأول والثاني أنه في الأول ذكر (الكلمة) جنسًا للمحدود وهي جنس قريب، وفي الثاني ذكر (اللفظ) جنسًا للمحدود، وهو جنس بعيد، وقد عُلم أنّ استعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر^(٣)، لكنّه في الحدِّ الأول أتى بـ(أو) وهي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود كما سبق بيانه^(٤) وقريبٌ مما ذكره ابن عصفور أولاً ذكره أبو حيان حدًّا للفعل فقد قال: ((وأحسن ما حدَّ به الفعل أن يقال: الفعل: كلمة متعرّضة بينيتها لزمان معناها))^(٥) وامتاز ما ذكره أبو حيان بخلوه من (أو) .

الرابع من الحدود التي تدخل تحت هذا الصنف، ما ذكره ابن القواس حين قال: ((والأولى أن يقال في حدّه: إنه كلمة تدلُّ على معنى في نفسه مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع))^(٦)

وقال في شرحه: ((فقولنا: (بزمان معين من الثلاثة) يخرج به كلُّ ما دلَّ من الأسماء على زمان؛ لعدم دلالاته على زمان محصل، وتدخل في أصل الوضع الأفعال التي لا تتصرف، وكان وأخواتها، وكذلك الأفعال الإنشائية... فإن قيل فيخرج من الحدِّ الفعل المضارع لعدم دلالاته على زمان معين، قيل: لانسلم عدم دلالاته على الزمان؛ لأنه إذا جرد عن القرينة كان للحال

(١) شرح الجمل ١/ ٩٦ .

(٢) شرح الجمل ١/ ٩٧ وانظر المقرَّب ٤٥ .

(٣) انظر ص ٢٨ .

(٤) انظر ص ١٩ .

(٥) التذييل والتكميل ١/ ٤٨ .

(٦) شرح ألفية ابن معطر ١/ ١٩٩ .

لاغير وإنما يُستعمل في غير الحال بالقرينة على تقدير ألا يكون عند تجرده للحال بل يكون مشتركاً بينهما فالتكلم عند إطلاقه لابد أن يريد الدلالة على زمان بعينه؛ لأن الألفاظ لا تتدلُّ بذواتها بل بإرادة المتكلم بها إلا أن اللفظ لما اتفق أن دلالاته مشتركة حصل اللبس على السامع لامن جهة الوضع ((^(١)).

وقال الفاكهي: ((الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً))^(٢) وهذا الحد لا يختلف عما ذكره ابن القواس إلا في بعض ألفاظه والمؤدى واحد .

الترجيح

وبعد هذا العرض لأصناف حدود الفعل، نخلص إلى أن أقرب الحدود التي ذكرت ما ذكره سيبويه حدًّا للفعل؛ لشموله للأزمنة الثلاثة التي سبق بيانها^(٣) - والله أعلم - .

* * *

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) الحدود النحوية مع شرحها / ٧٧ - تحقيق الطيب .

(٣) انظر ص ٦٣ - ٦٤ .

المبحث الرابع : علامات الفعل

ذكر الأنباري أنّ علامات الفعل كثيرة^(١) وذكر ابن يعيش الصنعاني أنّ علامات الفعل عشرون علامة تلمس من أوله، وآخره، وجملته، ومعناه^(٢)، أما السيوطي فقد أشار إلى أنّ جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، ثم ذكرها فبلغت أربع عشرة علامة^(٣) وبتقارنه ما ذكره الصنعاني، والسيوطي، وما وقفت عليه من علامات للفعل، ظهر أنّ مجموع ما ذكر من العلامات يصل إلى ست وعشرين علامة، ولهذا الكثرة أسباب ثلاثة:

أحدها: ذكر علامات غير مختصة بالفعل، والذي وقفت عليه من ذلك علامة واحدة ذكرها ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي وهي: التضعيف فقد قال: ((واعلم أنّ علامات الفعل لفظية ومعنوية... فاللفظية في أوله وأوسطه وآخره... وأما التي في أوسطه فالتضعيف نحو: ضرب))^(٤).

وهذه العلامة عند التحقيق لا تتمحض للفعل، بل كما يكون التضعيف في الفعل يكون في الاسم في نحو: حسّان، وعبّاس - والله أعلم - .

السبب الثاني: ذكر علامات متعددة تدخل تحت علامة واحدة ومن ذلك :

- ١ - أنّ بعض النحويين يذكر أحرف المضارعة خاصة من خواص الفعل^(٥) ثم يأتي الصنعاني ويجعلها أربع علامات هي (الياء، والنون، والتاء، والهمزة)^(٦) مع أنّ هذه العلامة من أصلها يمكن أن يستغنى عنها بغيرها كما سيأتي .
- ٢ - ذكر بعض النحويين أنّ من خواص الفعل اتصاله بنون التوكيد، ثقيلة كانت، أو خفيفة^(٧) فجعلها الصنعاني علامتين^(٨) وهي علامة واحدة .

(١) انظر أسرار العربية / ١١ .

(٢) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٣٩ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر / ١٣/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي / ٢١٣/١ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس / ٢١٣/١ وهمع الهوامع / ١٦/١، والأشباه والنظائر / ١٣/٢ .

(٦) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٣٩ .

(٧) انظر المرتجل / ٢٠ / وشرح التسهيل لابن مالك / ١ / ١٤ والأشباه والنظائر / ١٣/٢ .

(٨) انظر كتاب التهذيب الوسيط / ٣٩ .

- ٣ - يذكر السيوطي من علامات الفعل تاء الفاعل، ثم يذكر علامة ثانية هي اتصاله بضمير الرفع البارز^(١) وهي عند التحقيق علامة واحدة؛ لأن تاء الفاعل ضميرُ رفعٍ بارزٌ .
- ٤ - يذكرُ بعض النحويين التصرف خاصة من خواص الفعل^(٢) وهي التي يعبر عنها السيوطي بـ(تغيير صيغه لاختلاف الزمان)^(٣) هذه العلامة يجعلها الصنعاني ثلاث علامات هي: كونه ماضيًا، أو مستقبلًا، أو حالاً^(٤) وهي عند التحقيق علامة واحدة كما ترى .
- ٥ - يذكرُ الصنعاني والسيوطي(السين، وسوف) علامتين من علامات الفعل^(٥) وهما وإن كانا يفرقان في الاستعمال؛ لأنَّ سوف أشدُّ تنفيسًا وأوسع زمانًا من السين، فإنَّهما مع ذلك حرفا استقبال^(٦) فهما علامة واحدة^(٧) على أنه يمكن الاستغناء عن هذه العلامة بغيرها كما سيأتي .

- ٦ - يذكرُ بعض النحويين النهي علامة من علامات الفعل^(٨) ويذكرون أيضًا دلالة الكلمة على الأمر^(٩) وكلاهما طلب؛ فالأولى الاكتفاء بعلامة واحدة هي دلالة الكلمة على الأمر، وهي أيضًا لا تكفي وحدها للدلالة على الفعل بل لابدَّ من اجتماعها مع شيء آخر كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - .

السبب الثالث من الأسباب التي أدت إلى كثرة علامات الفعل: ذكرُ علامات وفي غيرها من العلامات المشهورة ما يغني عنها ومن ذلك :

- ١- لو، وهلا، وأحرف المضارعة، وحروف النصب، وحرفا الاستقبال^(١٠) وكلها علامات

(١) انظر الأشباه والنظائر ١٣/٢ - ١٤ .

(٢) انظر الجمل مع البسيط ١٨١/١ والتبصرة والتذكرة ٧٤/١ وأسرار العربية ١١/١٢ - ١٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٤/٢ .

(٤) انظر كتاب التهذيب الوسيط ٣٩/٣٩ .

(٥) انظر كتاب التهذيب الوسيط ٣٩/٣٩ والأشباه والنظائر ١٣/٢ .

(٦) انظر المرتحل ١٦/١٦ .

(٧) انظر المفصل ٩٢/٩٢ .

(٨) انظر شرح ألفية ابن معطر ٢١٢/١ وكتاب التهذيب الوسيط ٣٩/٣٩ .

(٩) انظر شرح ملححة الإعراب ٤٨/٤٨ وشرح ألفية ابن معطر ٢١٢/١، والتهذيب الوسيط ٣٩/٣٩ .

(١٠) انظر كتاب التهذيب الوسيط ٣٩/٣٩، والأشباه والنظائر ١٣/٢ .

لتمييز المضارع، ويعني عنها علامة واحدة، وهي قبول الكلمة لحرف الجزم (لم)^(١).

٢- صحة دخول قد، يجعلها بعض النحويين علامة من علامات الفعل تدخل على الماضي والمضارع^(٢) ويعني عنها في الماضي دخول تاء التانيث، وتاء الفاعل، وفي المضارع يعني عنها قبول الكلمة لحرف الجزم (لم) .

وبعد هذا العرض للأسباب التي أدت إلى كثرة علامات الفعل يتضح أن أقصى ما يمكن عدّه من علامات الفعل اللفظية والمعنوية تسع علامات :

إحداها: صلاحية الكلمة للاتصال بتاء التانيث الساكنة أصلاً في آخرها، واحترز بتقييدها بالسكون من تاء التانيث اللاحقة للأسماء، فإنّ تاء التانيث اللاحقة للفعل إنما هي لتانيث الفاعل لا لتانيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل، ولذلك كانت ساكنة، بخلاف التاء اللاحقة للاسم فهي كحرف من حروف الاسم لذلك امتزجت به وصارت حرف إعراب الاسم تتحرك بحركات الإعراب، فالساكنة إذن مختصة بالأفعال^(٣) نحو: نعمت المرأة هند وبستت المرأة حمالة الحطب، ولا يخرجها تحركها لعارض عن اختصاصها بالفعل في نحو ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾^(٤) إذ هي ساكنة في الأصل^(٥).

الثانية: صلاحية الكلمة للاتصال بتاء الفاعل في آخرها وهي المضمومة نحو: فعلتُ، والمفتوحة في نحو: فعلتَ، والمكسورة في نحو: فعلتِ، وهي علامة تختص بالماضي وإن كان مستقبل المعنى كما في: إن قُمتَ قمتُ^(٦) وذكرُ هذه العلامة يعني عن ذكر باقي ضمائر الرفع؛ إذ المؤدى واحد .

العلامة الثالثة: صلاحية الكلمة لقبول ياء المخاطبة، ويشترك في لحاقها الفعل المضارع وفعلُ الأمر في نحو تفعلين، وافعلي^(٧) وبهذه العلامة ردّ على من قال: إنّ (هات وتعال)

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٨ .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٧٥ والمفصل ٢٩٢/ الباب للعكبري ١/ ٤٩ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣ .

(٤) يوسف: ٥١ .

(٥) انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٤٠ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٦ .

(٧) انظر المصدر السابق ١/ ١٦٧ .

اسما فاعلين للأمر^(١) وسيأتي الخلاف مبسوطاً في هذه المسألة - إن شاء الله تعالى - (٢) .

العلامة الرابعة: صلاحية الكلمة للاتصال بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة وتلحق من الأفعال المضارع، والأمر نحو: لا تفعلنّ واذكرنّ الله، وقد تلحق الفعل الماضي وضِعاً، المستقبل معنيّ نحو قول الشاعر (٣):

دامنّ سعدك إن رحمت ميمّا لولاك لم يكُ للصبابة جانحاً

فلحقت دام لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال^(٤) أما لحوقها لاسم الفاعل في نحو قول الشاعر (٥):

* أقائلنّ أحضروا الشهودا *

فضرورة نادرة (٦)

العلامة الخامسة: صلاحية الكلمة لقبول حرف الجزم (لم)، وهي علامة مختصة بالمضارع وتعني عن كثير من العلامات التي ذكرها النحاة كما سبقت بذلك الإشارة (٧) .

العلامة السادسة: التصرف عدّه بعض النحويين علامة من علامات الفعل^(٨)

ويرد عليه أنّ من الأفعال ما لا يتصرف نحو: نعم وبئس، وعسى وليس، وأفعل في التعجب، وحبذا وفي فعليتها خلاف سيأتي مبسوطاً - إن شاء الله تعالى - (٩) .

العلامة السابعة: لزوم الفعل مع ياء المتكلم نون الوقاية قال ابن مالك :

((نونُ الوقاية اللازمة علامة للفعل، وتلحق منه المتعدي ماضياً كان نحو: أكرمتني ، أو مضارعاً نحو: تكرمني ، أو أمراً نحو: أكرمني، فإن كان اتصالها غير لازم لم يُستدل به على

(١) انظر شرح التصريح ٤١ / ١ .

(٢) انظر ص ١٧٧ .

(٣) لم يُنسب لمعين في شرح التسهيل ١ / ١٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٦٠ ، وهو في ملحق ديوان رؤبة / ١٧٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤ والتذيل والتكميل ١ / ٦٥ .

(٥) يُنسب لرجل من هذيل في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٥١ .

(٦) انظر شرح التصريح ١ / ٤١ - ٤٢ .

(٧) انظر ٦٩ .

(٨) انظر الجمل للزجاجي ٢ / ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٧٤ وأسرار العربية ١١ / .

(٩) انظر ص ٣٧٢، ٣٥١، ١٣٨ .

الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعلٍ، ولا تلحق على سبيل اللزوم لإفعلاً^(١) ولم يُسلم بذلك أبو حيان بل اعترضه وقال: ((وهو مدخول؛ لأننا قد وجدنا نون الوقاية تلزم في غير الفعل مع ياء المتكلم، ووجدنا فعلاً تتصل به ياء المتكلم ولا تلزم معه النون، فمثال الأول قولهم: عليك، ولا يجوز عليك، فهذه النون لزم اسم الفعل في هذا ونحوه، ومثال الثاني فعل التعجب فإنه نُقل أنه لا تلزم نون الوقاية فيه فتقول: ما أحسنني، وما أكرمني وهو الأكثر، وما أحسنني وما أكرمني، وعلى هذا الوجه بنى بعض الأدباء^(٢) فقال:

ياحُسْنُه إذ قال ما أحسنني وبالذاك اللفظ ما أعذَبُه^(٣)

والجواب عن الأول بأن نون الوقاية ليست لازمة، قال ابن مالك: ((ولا يرد على هذا عليك ولارويدني، فإنه قد يقال فيهما عليك بي، ورويدلي، فيستغني فيهما عن نون الوقاية بالياء واللام))^(٤)

قال الدماميني: ((وفيه نظر؛ لأن المفهوم من كلامه أن علامة الفعل كون ياء المتكلم لاتصل به إلا محجوزة عنه بنون الوقاية، والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بعامل آخر، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن إلا محجوزة عنه بنون الوقاية، كما أنها لاتصل بالفعل إلا كذلك، وأيضاً فلأن معنى (عليك) في عليك زيداً ليس معنى (عليك) في: عليك يزيد، فالأول بمعنى الزم، والثاني بمعنى التصق، فالذي معه الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه، والياء معدية لازائدة كما يرومه كلامه))^(٥)

وأجاب عن الثاني مما ذكره أبو حيان أن العلامة لا يجب انعكاسها، وأن (أحسن) في البيت اسم تفضيل، و(ما) استفهامية^(٦)

قلت: ولو سلم أن (أحسن) في البيت فعل تعجب فليس فيه دليل؛ إذ قائله من المتأخرين الذين لا يحتج بكلامهم، وليس له مستند من كلام العرب والعبارة بالمنقول عنهم، ومع هذا

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن الفراء الأعمى من أهل المائة السابعة شاعر مجيد وإمام في النحو واللغة له ترجمة في البغية ١ / ٢٠٨ .

(٣) التذيل والتكميل ١ / ٦٦ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣١ وانظر تعليق الفرائد ١ / ٨٩ .

(٥) تعليق الفرائد ١ / ٨٩ - ٩٠ .

(٦) انظر تعليق الفرائد ١ / ٨٩ .

كله فإنَّ هذه العلامة ضعيفة في الاختصاص بالفعل؛ لما سبق أنَّها تكون مع غير الفعل في نحو: عليكِ، ورويدني ولا جواب عن ذلك مُقنع - والله أعلم - .

العلامة الثامنة: أن تكون الكلمة أمراً، ويشترط بعض النحويين أن يكون مشتقاً من مصدر، قال الحريري: ((ومن جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من مصدر كقولك: قم، واقعد، ألا ترى أنَّهما مشتقان من القيام والقعود، والمقصود بقولنا مشتقاً من مصدر: الاحتراز بهذه اللفظة من أسماء الأفعال التي هي: صه، ومه، وإيه ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر إلا أنَّها غير مشتقة من مصدر))^(١)

وهذه العلامة محتصة بفعل الأمر، ويرى بعض النحويين أنَّها لا تكون علامة دالة على الأمر إلا إذا صحَّ اجتماعها مع ياء المخاطبة، أو نون التوكيد نحو قوله تعالى ﴿فَكُلِّي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾^(٢) واعمَلْنَ، واعمَلْنَ وذلك احتراز مما يدلُّ على الأمر ولم يقبل ذلك^(٣) .

العلامة التاسعة والأخيرة: أن تكون الكلمة أبداً مسندةً إلى غيرها، ولا يسند غيرها إليها، هذه العلامة ذكرها ابن الخشاب في علامات الفعل المعنوية^(٤) وقد سبق ذكرها عند الكلام على حدِّ الفعل^(٥) - والله أعلم - .

(١) شرح ملحة الإعراب / ٤٨ .

(٢) مريم: ٢٦ .

(٣) انظر شرح التحفة الوردية / ١٢، وشرح شذور الذهب / ٢٤، وشرح التصريح / ٤٥/١ .

(٤) انظر المرتجل / ٢٠ - ٢١ .

(٥) انظر ص ٥٦ .

المبحث الخامس: حدّ الحرف

اختلف النحويون في تحديده كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل، فحدوه حدوداً كثيرة^(١) متقاربة سأتبع في تصنيف ماوقفتُ عليه منها التصنيف السابق في حديّ الاسم والفعل، وذلك يجعلها أربعة أصناف :

• أحدها: ما كان من قبيل الرسم الناقص^(٢) ويدخل تحت هذا الصنف طائفة من الرسوم التي ذكرها النحاة سأذكرُ منها أربعة :

أولها: ما ذكر عن أبي العباس الميرد أنه قال: ((الحرف ما كان وصلاً لفعلٍ إلى اسم، أو عطفًا، أو تابعًا لتحدث به معرفة، أو كان عاملاً))^(٣)

قال ابن السيد: ((وقول أبي العباس فاسد؛ لأنّ من الحروف ما يأتي لمعنى الاستفهام، ولمعنى النفي، والقسم، والتمني، والنهي وغيره))^(٤)

الثاني مما يدخل تحت هذا الصنف ما ذكر عن محمد بن الوليد بن ولاد^(٥) أنه قال: ((يستدلّ على الحرف بأنّه وصلة شيء إلى شيء))^(٦)

قال ابن السيد: ((وينتقض عليه بأنّ من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بالذي فإنّه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وبقولك (يا أيّها الرجل) فإنّ (أي) هاهنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، وينتقض عليه بقولك: مررت برجل ذي مالٍ، فإنّ (ذي) وصلة إلى وصف الرجل بالمال))^(٧)

الثالث مما يدخل تحت هذا الصنف ما ذكره ابن جنّي فقد قال: ((والحرف ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره نحو: هل، وبل، وقد، فلا تقول

(١) انظر الصحاحي/٩٥ وكتاب الخلل/٧٥ وأسرار العربية/١٢ .

(٢) سبق التعريف به ص ١٤ .

(٣) كتاب الخلل/٧٥ .

(٤) المصدر السابق/٧٦ .

(٥) المتوفى سنة ٢٩٨، وله ترجمة في بغية الوعاة ١/٢٥٩ .

(٦) كتاب الخلل/٧٦ .

(٧) المصدر السابق .

من هل ، ولا قد بل . ولا تأمرُ به)) (١) .

الرابع : ماذكرةُ عبد القاهر الجرجاني في الجمل فقد قال: ((والحرف مالم يس فيه معنى

اسم، ولا فعل نحو: هل ، وبل ، وقد، وثُمَّ)) (٢) .

• الصنف الثاني: ما كان من قبيل الرسم التام (٣) ويدخل تحت هذا الصنف نوعين من الرسوم مما وقفت عليه :

أحدهما: ماذكرة ابن برهان إذ قال: ((وحرفُ المعنى: كلمة لا يصحُّ أن يكون لها شيء من علامات الأسماء والأفعال، وإنما جاءت لمعنى ثالث غير معنى الاسم والفعل، أو تقول جاءت لمعنى في غيرها، والاسم والفعل جاء لمعنى فيهما)) (٤) .

وقريبٌ من هذا الحدّ ماذكرةُ صاحب كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب حين قال: ((وقد حدَّ الحرفُ بأنه الكلمة التي ليست فيها علامات الأسماء ، والأفعال نحو: لام الجرِّ وبائه)) (٥) .
الآخر: ماذكرة ابن مالك إذ قال: ((والحرف: كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها، ولا بنظير)) (٦) .

قال في الشرح: ((وأطلق الإسناد؛ لأنَّ المراد نفي قبول الحرف له من طرفيه؛ لأنَّ الحرف لا يسند ولا يسند إليه أعني إسناداً وضعياً، ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف في كونه لا يسند ولا يُسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء أحتيج في الرسم إلى زيادة تخرج ما لم يخرج بدونها فقيل (لا بنفسها ولا بنظير)؛ لأنَّ الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعي بنفسها، ولكن تقبل بنظير، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير)) (٧) .

قال أبو حيان: ((وهذا الحدُّ الذي ذكره فيه صيغة النفي وهو قوله (لا تقبل) فهو عدميّ ، والعدميُّ لا يكون في الحدِّ؛ لأنَّ الحدَّ إنما يكون بما تقوم منه الماهية، والأعدام لا تقوم منها

(١) اللمع / ٤٦ - ٤٧ .

(٢) الجمل مع شرحها ترشيح العلل / ١٧ .

(٣) سبق التعريف به في ص ١٩ .

(٤) شرح اللمع / ١ / ٥ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب / ٧٦ .

(٦) التسهيل مع شرحه / ١ / ١٠ .

(٧) شرح التسهيل / ١ / ١٠ مع تصرف يسير .

الماهية؛ لأنها سلوب، وفي هذا الحدّ تجوّز؛ لأنه قال: ((ولا بنظير، احترازاً من الأسماء الملازمة للنداء)) وهذا مجاز لم تقبل هي إسناداً لانفيسها، ولا بنظير، إنّما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا يُنسب الإسناد إليها بوجه، إنّما يُنسب إلى نظيرها))^(١)

• **الصف الثالث** ما كان من قبيل الحدّ الناقص^(٢) وغالب ما ذكره النحويون مما وقفت عليه يندرج تحت هذا الصف، ومنها ثلاثة :

أحدها: ما ذكره سيويوه فقد قال: ((ما جاء لمعنى، وليس باسم، ولا فعل نحو: ثمّ، وسوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها))^(٣) .
قال ابن السيد: ((وهو حدّ صحيح لامطعن فيه))^(٤)

فإن قيل لم قال: حرف جاء لمعنى والأسماء والأفعال أيضاً جئن لمعاني؟
أجيب بما ذكره السيرافي، والأعلم الشنتمريّ من أنه أراد جاء لمعنى في الاسم، والفعل، وإنّما تجيء الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي، والإثبات، وغير ذلك من المعاني، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة، والدليل على ذلك أنه إذا قيل: ما الإنسان؟ كان الجواب: الحيوان الناطق، وإذا قيل: ما معنى قام؟ قيل وقوع قيام في زمان ماضٍ، فعُقل معناه من نفسه دون أن يتجاوز بها إلى غيره، وليس كذلك الحرف؛ لأنه إنّما يعقل معناه بغيره.

ووجه آخر هو أنّ قوله: (جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) أي: جاء لمعنى ذلك المعنى ليس باسم، أي: ليس بدالٍ عليه الاسم، ولا فعل أي: ليس بدالٍ عليه الفعل .
ووجه ثالث أنّ الحروف على ضربين: حروف معان ك(إلى) و(نعم) و(ثمّ) وما أشبه ذلك، وحروف لا معنى لها وهي حروف المعجم، ومتى قرنت بالاسم والفعل لم يأتلف الكلام فقال: (جاء لمعنى) ليفرق بينه وبين ما لم يجيء لمعنى^(٥) .

وهناك جواب رابع ذكره السيرافي ((وهو أنّ حروف المعاني لما كانت تدخل لتغيير معنى ماتدخل عليه، أو إحداث معنى لم يكن فيه، فإذا انفردت لم تدل على ذلك صارت بمنزلة

(١) التذييل والتكميل ١/ ٤٩ - ٥٠ .

(٢) سبق التعريف به في ص ١٨

(٣) الكتاب ١/ ١٢ .

(٤) الحلل ٧٥/ .

(٥) انظر شرح كتاب سيويوه للسيرافي ١/ ٥٢ - ٥٣، والنكت في تفسير كتاب سيويوه ١/ ١٠٢ - ١٠٣ .

الباء، والتاء، والنون، والهمزة اللاتي يدلن على الاستقبال والألف التي تدخل في (ضارب) زائدة على حروف (ضرب) وتدلُّ على اسم الفاعل، وحروف المضارعة، وألف ضارب وما يجري مجراه كبعض حروف ما دخلت عليه، لتغييرها معنى إلى معنى كتغيير حروف المضارعة وألف ضارب))^(١) .

وما ذكره سيويه ذكر نحوه أبو عبد الله الطوال كما ذكر ذلك عنه ابنُ السَّيد، إلا أنه استخدم مصطلح الأداة بدلاً من الحرف فقال: ((الأداة: ما جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل))^(٢) . والمعروف أنَّ مصطلح الأداة شامل للحرف، وغيره، فيدخل فيه الاسم كـ(من) الشرطيَّة ونحوها .

أما أبو علي الفارسي فإنه ذكر في الإيضاح ما ذكره سيويه في حدِّ الحرف^(٣) . والملاحظ على هذا الحدِّ الذي ذكره سيويه وتبعه أبو علي أنه استخدم فيه الجنس البعيد وذلك لقوله (ما جاء) ومعلوم أنَّ استخدام الأجناس البعيدة معيبٌ عند أهل النظر كما سبقت بذلك الإشارة^(٤) .

ثم إنَّ من النحاة من يقول إنَّ من قال في حدِّ الحرف: (مادل على معنى في غيره) أولى من قول من قال: (ما جاء لمعنى في غيره)؛ لأنَّ في قولهم (ما جاء لمعنى...) إشارة إلى العلة، والمراد من الحدِّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها؛ إذ علة الشيء غيره^(٥) .

الثاني من الحدود التي تدرج تحت هذا الصنف ما ذكره أبو القاسم الزجاجي حدًّا للحرف حين قال: ((الحرف: مادل على معنى في غيره نحو: من، وإلى، وثمَّ وما أشبه ذلك))^(٦) . قال ابن السيد: ((هذا الحدُّ غير صحيح عند متأمله حتى يزداد فيه (ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة) أو يقال كما قال سيويه ... وإنما لم يكن ماقاله أبو القاسم حدًّا؛ لأنَّ في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام، وأسماء المجازاة؛ لأنَّ هذه الأسماء لما نابت مناب

(١) شرح كتاب سيويه ٥٣/١ .

(٢) كتاب الخلل / ٧٦ .

(٣) انظر الإيضاح ٥٤/١ .

(٤) انظر ص ٢٨ .

(٥) انظر الباب في علل البناء والإعراب ١ / ٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ .

(٦) الإيضاح ٥٤/١ والجمل / ١ .

الحروف جرت مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة فإنَّ المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها ألا ترى أنك إذا قلت مررتُ بالرجل الذي ضرب عمرًا، فإنما غرضك أن تصف الرجل بالجملة التي هي (ضرب عمرًا) والذي إنما جيء به وصلة إلى وصف المعارف بالجملة؛ لأنَّ الجملة كلها نكرات بدليل أنها تكون صفات للنكرات فلما احتيج إلى وصف المعارف بها لم يجز إدخال لام المعرفة عليها كما تدخل على الأسماء المفردة، فأتوا بالذي وأدخلوا عليه اللام التي كانت يجب أن تدخل على الجملة، وصار الذي وصلة إلى ذلك، وكذلك (يا أيها الرجل) فإذا قلت في حدِّ الحرف: إنه ما جاء لمعنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة، أو قلت: وليس باسم ولا فعل، تخلص حدُّ الحرف))^(١).

وقال ابن عصفور عن الحدِّ الذي ذكره الزجاجي: ((ليس بحدِّ صحيح للحرف؛ لأنه ليس بمانع، لأنَّ الأسماء قد تدلُّ على معنى في غيرها ألا ترى أنك إذا قلت: قبضتُ بعض الدراهم أدت (بعض) من المعنى في الدراهم ما تؤديه (من) إذا قلت: من الدراهم))^(٢).

وأجاب ابن أبي الربيع عن اعتراض ابن السيد بالأسماء الموصولة بأنها لا تدلُّ على معنى في غيرها، إنما تدلُّ على معنى مع غيرها، فإذا قلت: جاءني الذي قام لا يدلُّ على معنى في (قام) وإنما يدلُّ على معنى مع (قام) بخلاف الحرف، وكذلك جميع الأسماء الموصولة تدلُّ على معانٍ إلا أنَّ تلك المعاني لا تُفهم إلا بالصلة وليس الحرف كذلك، إنما جيء بالحرف ليدلَّ على معنى في الجملة وهو الاستفهام عنها نحو: هل زيد قائم، ولولا الحرف ما فهم ذلك المعنى الذي قصد في الجملة، وكذلك ما زيد قائم فبعد المجيء به (هل) يثبت الاستفهام، وكذلك بعد المجيء به (ما) يثبت النفي، وكذلك الألف واللام الداخلتان على الاسم الشائع، إنما دلت على معنى وهو العهد فيما دخلت عليه فجميع الحروف تدلُّ على معانٍ في غيرها^(٣).

قلت: وعلى الرغم من الاعتراضات التي وجهت إلى الحدِّ الذي ذكره أبو القاسم إلا أنَّ كثيراً من النحويين الذين جاءوا بعده قد حدوا الحرف بما حدَّه، فالصيمري يقول في حدِّ الحرف: ((لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره))^(٤).

(١) كتاب الخلل / ٧٤ - ٧٥ .

(٢) شرح الجمل / ١ - ١٠٠ - ١٠١ .

(٣) انظر البسيط / ١٧٠ / ١ .

(٤) التبصرة والتذكرة / ١ / ٧٤ .

وذكر مثله صدر الأفاضل الخوارزمي^(١) وهذا الحد لا يفترق عما ذكره أبو القاسم إلا في استخدام اللفظ جنساً للمحدود، بدلاً من قول الزجاجي (مادل) وكلاهما جنس بعيد وإن كان استخدام اللفظ أحسن؛ لأن (ما) للإبهام وهي لا يحسن استخدامها في الحدود كما سبق^(٢) أما الزمخشري، وابن الحاجب، وابن يعيش الصنعاني، وابن هشام، والجرجاني صاحب التعريفات، والسيوطي فقد ذكروا في حد الحرف ما ذكره أبو القاسم تماماً^(٣) غير أن الصنعاني زاد في آخره (غير مقترن بزمان)^(٤) وهي زيادة في نظري لأثر لها؛ إذ الذي يقترن بزمان الفعل وهو خارج بما ذكر في حد أبي القاسم، وأما الأنباري فقد ذكر قريباً مما ذكره أبو القاسم مع اختلاف في العبارة فقال: ((ما جاء لمعنى في غيره))^(٥)، وقد سبق أن من النحويين من قال إن قول (مادل) على معنى في غيره) أولى من قول من قال: ((ما جاء لمعنى...))^(٦) أما أبو البقاء العكبري فقد ذكر حد أبي القاسم، وزاد في آخره قيد (فقط) ومراده من هذا القيد الاحتراز من أسماء الشرط، والاستفهام كـ (أين)، و (كيف) فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنّها مع ذلك تدل على معنى في نفسها^(٧).

الثالث من الحدود الداخلة تحت الصنف الثالث ما ذكره ابن السيد عن أبي نصر الفارابي أنه قال: ((الأداة: لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يُقرن باسم أو كلمة))^(٨).

قال ابن السيد: ((وهذا تحديد صحيح وهو نحو مقاله سيوييه...))^(٩)

(١) انظر كتاب ترشيح العلل / ١٧ .

(٢) انظر ص ١٣

(٣) انظر المفصل / ٣٢٧ ، والكافية مع شرحها للرضي / ٤ / ٢٦٣ وكتاب التهذيب الوسيط / ٦١ ، وشرح شذور

الذهب / ١٧ والتعريفات للجرجاني / ١١٤ وجمع الهوامع / ٧ / ١ .

(٤) كتاب التهذيب الوسيط / ٦١ .

(٥) أسرار العربية / ١٢ .

(٦) انظر ص ٧٦ .

(٧) انظر اللباب / ١ / ٥٠ ، والتذيل والتكميل / ١ / ٥٠ .

(٨) كتاب الحلال / ٧٧ .

(٩) المصدر السابق / ٧٧ .

قلتُ: والملاحظ على حدّ أبي نصر أنه أتى فيه بـ(أو)، وهي للشك، وقد سبق أن هذا اللفظ غير سائغ في الحدود؛ لأنّ الحدّ موضوع لتحديد اللفظ، ونصّ على المعنى^(١) ولو قال: (دون أن يقرن بغيره من أقسام الكلمة) لسلم من هذا .

• الصنف الرابع : ما كان من قبيل الحدّ التام^(٢)

ويدخل تحت هذا الصنف طائفة من الحدود التي وقفت عليها، وهي عند التأمل لا تكاد تخرج عما سبق ذكره تحت الصنف السابق إلا في جعل الكلمة جنسًا للمحدود، ومنها :

أولاً : ما ذكره ابن الخشاب فقد قال عن الحرف : ((وحدهُ : كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات، أو نفي، أو غير ذلك من المعاني))^(٣) .

وذكر مثل هذا الحدّ ابن يعيش مع اختلاف يسير في اللفظ فقال: ((والحرف كلمة. دلت على معنى في غيرها)) ثم قال : ((فقولنا: (كلمة) جنس يشمل الاسم، والفعل، والحرف وقولنا: (دلت على معنى في غيرها) فصل مميّزه من الاسم، والفعل؛ إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت الغلام، فهم منه المعرفة، ولو قلت: (أل) مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرُن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم فهذا معنى دلّته في غيره ... وقولنا (كلمة) أسدّ من قوله - يعني الزمخشري - (مادلّ)؛ لأنّ الكلمة أقرب من الحرف فهي أدلّ على الحقيقة، وقد زعم بعضهم أنّ الحدّ يفسد بـ(أين) و(كيف) ونحوهما من أسماء الاستفهام، و(مَن) و(ما) من أسماء الجزاء؛ فإنّ هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء فتعلق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف . والجواب عن هذا الإشكال: أنّ هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسميّة فـ(أين) دلت على المكان و(كيف) دلت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء فـ(مَن) دلت على من يفعل و(ما) دلت على ما لا يفعل، وأمّا دلّتهما على الاستفهام والجزاء، فعلى تقدير حرفيتهما، فهما شيئان دلا على شيئين، فالاسم دلّ على مسماه، والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤهما لتضمنهما معنى الحرف، وإنّما يلزم لو كانت هذه الأسماء

(١) انظر ص ١٩

(٢) سبق تعريفه ص ٢٩

(٣) المرئجل / ٢٣ .

باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدالتين ليكون كاسراً للحدِّ) (١)
و ذكر الرضيُّ حدًّا للحرف قريباً مما ذكره ابن الخشاب وابن يعيش فقال: ((الحرف:
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها)) (٢) .

ثانياً: من الحدود التي تدخل تحت هذا الصنف ما ذكره الجزولي حين قال:
((والحرف: كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها لكن في غيرها)) (٣) .

وبنحو ما قال الجزولي قال الشلوبين في التوطئة (٤) وابن عصفور في شرح الجمل (٥) وعباس
حسن في النحو الوافي (٦) وما ذكروه أدلُّ على الحرف من غيره من الحدود السابقة، وليس عليه
إلا ما سبق أن ذكره أبو حيان من وجود صيغة النفي التي قال: إنها لا تكون في الحدِّ (٧)؛ ولهذا
عدل عنها فقال في حدِّ الحرف: ((كلمة دالة على معنى في غيرها فقط)) (٨)
وهذا الذي ذكره أبو حيان قال به الفاكهي (٩) وسبقت الإشارة إليه عن أبي البقاء (١٠) إلا
أنَّ أبا البقاء ذكر الجنس البعيد، أما أبو حيان والفاكهي فقد ذكرا الجنس القريب؛ فجاء
ما ذكرناه تحت هذا الصنف .

الترجيم

بعد هذا العرض لأصناف الحدود التي ذُكرت للحرف أرى أنَّ ما ذكر منها يكاد يكون
متقارباً، وبعضها أقرب من بعض، ولعلَّ أقربها ما ذكره أبو حيان والفاكهي - والله أعلم - .
فإن قيل أليس للحرف علامات تميزه كما أنَّ للاسم والفعل علامات؟
فالجواب: أنَّ الحرف ليس له علامة وجودية، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواص الاسم

(١) شرح المفصل ٢/٨ - ٣ بتصرف يسير .

(٢) شرح الكافية ١ / ٣٤ .

(٣) الجزولية مع الشرح الكبير للشلوبين ١ / ٢١٧ .

(٤) انظر التوطئة / ١١٣ .

(٥) انظر شرح الجمل ١ / ١٠١ .

(٦) انظر النحو الوافي ١ / ٦٨ .

(٧) انظر ص ٧٤ .

(٨) التذييل والتكميل ١ / ٥٠ وانظر ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٦٣ .

(٩) انظر الحدود النحوية مع شرحها للفاكهي / ٨٢ - ٨٣ تحقيق الطيب .

(١٠) انظر ص ٧٨ .

ولامن خواص الفعل^(١) ولذا قال الحريري في الملحة:

والحرف ما ليس له علامة فقس على قولي تكن علامة^(٢)

وذكر أبو البقاء أنّ من علامات الحرف ألا ينعقد منه ومن الاسم وحده، ولا من الفعل وحده فائدة وهو معنى قولهم: الحرف ما لم يكن أحد جزئي الجملة^(٣) - والله أعلم - .

* * *

تبين مما سبق، أنّ النحاة قد وضعوا بتلك الحدود والعلامات ضوابط لكلّ من الاسم والفعل والحرف يميّز بها كلّ قسم عن أخويه، وهذه الضوابط متحققة في الجمهور من كلام العرب أمّا ما شدّ وندر مما قد لا يتحقق فيه تلك الضوابط فالتمسوا له ما يقربه إلى أحد الأقسام الثلاثة فاندرجت كلمات في أقسام هي عند النظرة المتعجلة قد لا تكون منها، ومن ثمّ ظهر في العصور المتأخرة من أضاف أقساماً أخرى إلى أقسام الكلام الثلاثة المتفق عليها، من ذلك ما أضافه أبو جعفر بن صابر مما سماه بالخالفة، وهو ما سوف أبينه في المبحث الآتي .

(١) انظر مع الهوامع ٢٧/١ .

(٢) ملحة الإعراب مع شرحها للحريري ٤٩/ .

(٣) اللباب ٥١/١ .

المبحث السادس: مصطلح الخالفة بين القدماء والمحدثين .

سبق أن أشرت في مطلع هذا الفصل عند الحديث عن أقسام الكلم إلى أنّ قدماء النحويين قد اتفقوا على جعل أقسام الكلم ثلاثة، وخالفهم في ذلك أبو جعفر بن صابر الذي زاد قسمًا رابعًا سماه الخالفة^(١) فما معنى الخالفة؟ وما المقصود بها عند أبي جعفر؟ وهل سبقه أحدٌ إلى هذا المصطلح؟

أما معنى الخالفة، فإننا إذا نظرنا إلى هذه اللفظة نجد أنها قد وردت في العربية لمعانٍ متعددة منها: الذي لا غناء عنده ولا خير فيه، ومنها: الأمة الباقية بعد الأمة السالفة؛ لأنها بدل من قبلها، ومنها: القاعدة من النساء، ومنها: الأحمق قليل العقل، ومنها: العمود من أعمدة الخباء وغير ذلك^(٢).

وقد ذكر الدكتور محمد عبد الله جبر أنه ربما كان المعنى الأخير هو الأقرب إلى مقصود أبي جعفر؛ فالعمود من أعمدة البيت في مؤخره هو ركن من أركانه يعتمد عليه كالأعمدة الرئيسية الأخرى وإن كان في مؤخرة البناء^(٣).

وما ذكره الدكتور مُحْتَمِل، والأقرب أنّ مقصود أبي جعفر المعنى الثاني من المعاني اللغوية السابقة وهو (الأمة الباقية بعد الأمة السالفة لأنها بدل من قبلها)؛ وذلك لأنّ الأمة الخالفة تخلف السالفة في كثير من أعمالها، فأسماء الأفعال - وهي التي أطلق عليها أبو جعفر هذا المصطلح - أشبه بالأمة الخالفة فقد خلفت الفعل ونابت عنه، ويؤيد هذا ماورد من تفسيرات لهذا المصطلح عند بعض النحويين، فالأشموني قال: ((يسمى خالفة الفعل)) قال الصبان: ((أي: خليفته ونائبه في الدلالة على معناه))^(٤) وقال عباس حسن: ((معنى الخالفة أي: خليفة الفعل ونائبه في معناه وعمله وزمنه))^(٥).

(١) انظر ص ١٠ .

(٢) انظر لسان العرب (خلف) .

(٣) انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ٣٣ .

(٤) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣ / ١٩٦ .

(٥) النحو الوافي ٤ / ١٤٢ الحاشية .

وأما هل سبق أبا جعفر أحدًا إلى هذا المصطلح؟ فالظاهر - والله أعلم - أنه أول من قال به وأطلقه على أسماء الأفعال، قال أبو حيان في التذييل والتكميل: ((وأجمع النحويون على أنَّ أقسام الكلمة ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهبُ أنَّ ثمَّ رابعًا وهو الذي نسميه نحنُ (اسم الفعل) وكان يسميه خالفة إذ ليس هو عنده واحدًا من الثلاثة، حكى لنا ذلك أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستنثار لهذه المقالة))^(١)

وقال في الارتشاف وهو يتحدث عن أسماء الأفعال: ((وذهب بعض المتأخرين أنها ليست أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروفاً، فإنَّها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويسمِّيها خالفة))^(٢) . وقال السيوطي: ((وزعمها ابن صابر - يعني أسماء الأفعال - قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمة الثلاثة سماها الخالفة))^(٣)

وقد ظنَّ الدكتور محمد عبد الله جبر أنَّ أول ذكرٍ للخالفة يرد عند السيوطي في كتبه الثلاثة: البغية، والأشباه، والهمع^(٤) وما ظنه مردود بالنصوص السابقة المذكورة عن أبي حيان؛ إذ هو سابق للسيوطي في إيراد الخالفة في كتبه .

وذكرَ الدكتور تمام حسَّان وهو يتحدث عن أقسام الكلم ((أنَّه استعار اسم الخالفة مما رواه الأشموني [في باب أسماء الأفعال]^(٥) عن الفراء من أنه كان يسمي اسم الفعل خالفة وإن كان بعض المحدثين قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن صابر^(٦) الأندلسي))^(٧) . وما ذكره الدكتور اشتمل على وهمين لا أساس لهما من الصحة : أحدهما : نسب إلى الأشموني ما لم يقله ألبتة^(٨) .

(١) التذييل والتكميل ٢٢/١ - ٢٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٢١ / ٥ .

(٣) همع الهوامع ١٢١ / ٥ .

(٤) انظر كتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية للدكتور جبر / ٤٤ .

(٥) ما بين المعقوفين ذكره الدكتور تمام في الحاشية .

(٦) وقع في النسخة التي بين يدي لكتاب اللغة العربية معناها ومبناها: (ابن جابر) والصحيح ما أثبتُّ .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها / ٨٩ .

(٨) انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣ / ١٩٤ فما بعدها ، وكتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة

العربية / ٣٦ .

الآخر: نسب إلى الفراء أنه كان يسمي اسم الفعل خالفة، وهذا لم يثبت عنه، ولعله في ذلك تابع للدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي ذكر أن الفراء قد أضاف قسمًا رابعًا إلى أقسام الكلم سماه خالفة^(١).

وقد بنى د/ الأنصاري دعواه على نص^{*} أورده الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين في آخر ترجمة الفراء قال فيه: ((قال أبو العباس: قال الخليل (كِلا) اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال فلا أحكم عليها بالاسم، ولا بالفعل، فلا أقول إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبعت الفعل لتغيرها في المكني والظاهر؛ لأنني أقول في الظاهر: رأيت كِلا الزيدين ومررت بكِلا الزيدين، وكلمني كِلا الزيدين؛ فلا تتغير، وأقول في المكني رأيتهما كليهما ومررت بهما كليهما، وقام إلي كِلاهما، فأشبعت الفعل؛ لأنني أقول: قضى زيد ما عليه؛ فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحق فتصير الألف ياءً مع المكني))^(٢).

قال الدكتور جبر وهو يناقش د/ الأنصاري فيما فهمه من كلام الفراء: ((وقد التمس د/ الأنصاري عند الشيخ خالد الأزهرى - صاحب شرح التصريح على التوضيح لابن هشام - تفسيرًا لكلام الفراء على وضوحه ونص كلام الشيخ خالد هو: ((وهي أي: الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم، والفعل، والحرف)) ونقل عن الفراء أن (كِلا) ليست واحدًا من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال))^(٣) ثم تجاهل د/ الأنصاري ما عقب به الشيخ يس العليمي في حاشيته على كلام الشيخ خالد حين وجد أن تعقيبه ينقض عليه فهمه لكلام الفراء، ويُبطل ما ذهب إليه، وهذا نص كلام الشيخ يس: ((قوله: (ونقل عن الفراء...)) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة، وإنما توقف فيها هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض الأدلة، والقول^(٤) بأنها أحدهما ليس حكمًا بأنها غيرهما))^(٥).

(١) انظر كتاب (أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٢٣) وكتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية/ ٣٦.

(٢) طبقات النحويين واللغويين / ١٣٣.

(٣) شرح التصريح / ٢٥/١.

(٤) قال الدكتور جبر في حاشية كتابه: ((هكذا بالحاشية - يعني حاشية يس - وأظن الكلام سقط منه لفظ (عدم) فتكون الجملة ((وعدم القول بأنها أحدهما ليس حكمًا بأنها غيرهما))، وهو كما قال.

(٥) حاشية يس على شرح التصريح / ٢٥/١.

ونأتي^(١) إلى الدعاوى التي قال بها الأنصاري فنثبت كلامه يقول^(٢): ((أقسام الكلمة عند الفراء أكثر من الثلاثة المعروفة، فقد جعل (كلا) تمثل قسمًا خاصًا بين الأسماء والأفعال، فهي ليست باسم، كما أنها ليست بفعل، وبالطبع ليست بحرف، كما هو واضح من كلامه في طبقات الزبيدي وقد صرح صاحب التصريح بأنها تمثل قسمًا مستقلًا وناقشه (يس العليمي) في حاشيته غير أن الحق مع التصريح، بدليل قول الفراء نفسه هي بين الأسماء والأفعال، وربما كان هذا القسم هو الذي أطلق عليه اسم الخالفة؛ لأنه يُطلق على ما يسمى عند البصريين باسم الفعل، وما اسم الفعل إلا كلمة هي بين الأسماء والأفعال لوجود علامات كل منهما فيها، فكلمة (كلا) واسم الفعل يشتركان في هذه الصفة ولهذا نرى أنهما قسم واحد هو الذي أطلق عليه الكوفيون اسم الخالفة، وما أظنُّ هذا الرأي إلا للفراء بالذات ولكن المتأخرين اعتادوا أن يعمموا)) ا.هـ^(٣)

قلت: وما ذهب إليه الشيخ (يس) من القول بأنَّ الفراء لم يحكم على (كلا) بأنها غير الثلاثة، قد ذكره قبله الشاطبي فقال: ((وتأمل كلام ابن الحاج في كتابه المؤلّف على المقرّب على أن بعضهم قد زاد نوعًا رابعًا سماه الخالفة، وعنى بذلك أسماء الأفعال كأنها عند هذا القائل ليست بداخلة تحت واحدٍ من الثلاثة، وذلك قولٌ غير صحيح؛ لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله، إذ هو فيما أحسب متأخرٌ جدًّا عن أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين ... فإن قيل أين الإجماع - وقد خالف الفراء في المسألة وهو من الصدر الأوّل الذي لا يتعدّد إجماعٌ دونهم؛ لأنه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، ألا ترى أنه يقول في (كلا): إنها ليست باسمٍ ولا فعلٍ، ولا حرفٍ، بل هي بين الأسماء والأفعال فهي إذاً عنده نوعٌ رابعٌ -؟ فالجواب أن قول الفراء في (كلا) هو الوقف عن الحكم عليها بأنها غير الثلاثة، فالوقف ليس بحكم وإن عُدَّ في الأصول قولاً، وإذا تأملت كلامه وجدت الأمر كذلك))^(٤)

وقال الخضرى: ((وقول الفراء في (كلا) ليست اسمًا، ولا فعلاً، ولا حرفاً إنما هو تردد

(١) الكلام لا يزال للدكتور حبر .

(٢) في كتابه (أبو زكرياء الفراء ...) ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٣) كتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ٣٧ - ٣٨ .

(٤) المقاصد الشافية ١٨/١ مخطوط .

من أيها لتعارض الأدلة عنده؛ لأنها خارجة عنها)) (١) .

وربما كان الخضري قد نقل ما ذكره عن غيره دون أن يطلع على نص الفراء الذي ذكره الزبيدي؛ فقد زاد الحرف، وليس في نص الفراء إشارة إليه، ثم وهم أن المقصود من كلام الفراء (كلاً) بالتشديد فقال بعد كلامه السابق: ((والصحيح أنها حرف وترد للزجر إذا تقدمها ما يُزجر عنه نحو ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ (٢) وللجواب كأي إذا تلاها قسم نحو ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (٣) (...)) (٤)، والواضح من نص الفراء السابق أن المقصود (كِلَا) - والله أعلم - .

أما الدكتور الأنصاري فقد حمل نص الفراء مالا يحتمل، فذكر أنه زاد قسمًا رابعًا غير الأقسام الثلاثة سماه الخالفة، وكرر هذا فقال: ((تنبه الفراء إلى أن أقسام الكلمة ليست محصورة في هذه الثلاثة التي فرضها المناطقة على النحو العربي، أو فرضوها على أنفسهم بتأثير المنطق، والفلسفة، أو كان هذا الفرض دون تأثير على اختلاف وجهات النظر بين الباحثين، ومهما يكن من شيء فإنَّ الفراء قد كسر الحد؛ فكان أول من فك الحصار عن أقسام الكلمة فاقترح له قسمًا رابعًا رأى أنه بين الأسماء والأفعال فسماه خالفة، وهو وإن لم يكن قد اتفق مع المحدثين في تقسيمهم للكلمة إلا أنه التقى معهم في أن أقسام الكلمة أكثر من تلك الثلاثة التي فرضت على النحو العربي)) (٥) .

والذي فهمه الأئمة من كلام الفراء كالشاطبي وغيره أن مذهبه في (كِلا) التوقف كما هو واضح، إضافة إلى أن النحويين لم ينقلوا عن أحد من الكوفيين أن ثمَّ قسمًا رابعًا غير الأقسام الثلاثة المشهورة، وأقدم إشارة إلى اعتبار أسماء الأفعال قسمًا رابعًا - كما حقق ذلك الدكتور جبر - ماورد في الكتاب المسمى (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) (٦) في باب

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٩/١ .

(٢) المومنون : ١٠٠ .

(٣) المدثر : ٣٢ .

(٤) حاشية الخضري ١٩ / ١ .

(٥) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة / ٤٢٣ ، وانظر ص ٤٥٣ من الكتاب نفسه .

(٦) رجح الأستاذ أحمد راتب النفاخ عضو مجمع اللغة العربية بدمشق أن هذا الكتاب اسمه الجواهر وليس للزجاج بل هو لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الذي كان موجودًا عام ٥٤٣ هـ - انظر كتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ٤٣١ ، وآخر كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج / ٣ / ١٠٩٩ .

ما جاء في التنزيل من الأسماء التي سميت بها الأفعال يقول صاحب الكتاب: ((وقد أبتلنا قول من قال: هي قسم رابع في غير كتاب من كتبنا))^(١) .

وهذه الإشارة غير واضحة فلا يُعرف من هو صاحب القول بالقسم الرابع، ولا المصطلح الذي أطلقه عليه، ولو كان الفراء الذي قال بذلك لاشتهرين النحويين فليس الفراء ممن يخفى قوله ويُهمل .

أما ما ذكره الدكتور الأنصاري من أن الكوفيين قد أطلقوا اسم الخالفة على بعض أجزاء الكلام^(٢) فلم يثبت ذلك عن أحدٍ منهم ألبتة، ولم يشر إليه أحد من النحويين حتى الدكتور نفسه لم يوضح المصدر الذي أخذ عنه، ولعله اختلط عليه الأمر فظنَّ المصطلح الكوفي (الخالف) هو (الخالفة) والحقُّ أنه لا علاقة بين المصطلحين سوى العلاقة اللفظية، فالخالف عند الكوفيين عامل معنوي، فقد ذهبوا إلى أنَّ الظرف في (زيدٌ أمامك) و(خلفك) إنما انتصب بالخالف؛ لأنَّ الظرف خالف المبتدأ، وكذلك المفعول معه إنما انتصب على الخالف وذلك أنا إذا قلنا: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصب على الخالف^(٣) فظهر بهذا أنَّ مصطلح الخالفة لم يقل به أحد قبل أبي جعفر بن صابر ولا قام على خلاف ذلك دليل صحيح صريح .

أما المُحدِّثون فقد توسعوا في هذا المصطلح وأطلقوه على مسائل من النحو مختلفة، فقد عرفه الدكتور تمام حسان وقال: ((الخوالب كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي: في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما، والإفصاح عنه))^(٤) وقد جعلها أربعة أنواع :

أحدها: سماه خالفة الإخالة، وأطلقه على اسم الفعل^(٥)، ولم يوضح لنا معنى الإخالة ولا يعلم ما مقصوده بذلك، وكان ينبغي له أن يوضح هذا المصطلح الذي لم أرَ أحداً ذكره

(١) انظر كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٤١، وكتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية/٤٣١ .

(٢) كما هو واضح من النص المنقول عنه في ص ٨٥ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٥ فما بعدها، ٢٤٨ فما بعدها، ٥٥٧/٢ فما بعدها وأسماء الأفعال

وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ٤٢ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ .

(٥) المصدر السابق / ١٣٣ .

قبله من النحويين، وذكره بعده تلميذه الدكتور فاضل الساقى، ووقع فيما وقع فيه أستاذه^(١) وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمد عبد الله جبر إلا أنه أيضاً لم يوضح تلك الكلمة^(٢) والظاهر - والله أعلم - إن لم تكن منقولة عن لغة أجنبية، فهي مأخوذة من أحوال الشيء. بمعنى: اشتبه^(٣).

الثاني من أنواع الخالفة التي ذكرها الدكتور تمام حسان: خالفة الصوت وهي التي يسميها النحويون اسم الصوت .

الثالث: خالفة التعجب وهي التي يسميها النحويون صيغة التعجب .

الرابع : خالفة المدح وهي التي يسميها النحويون فعلي المدح والذم^(٤)

وقد ذكر الدكتور تمام للخوالف ميزات تمتاز بها عن بقية أقسام الكلم أجمالها في سبع: من حيث الرتبة، ومن حيث الصيغة، ومن حيث الإلصاق، ومن حيث التضام، ومن حيث الزمن ، ومن حيث التعليق، ومن حيث المعنى الجملي^(٥) .

وقد فصل الدكتور فاضل الساقى ما أجمله أستاذه في عشرين خصيصة ذكر أنها تتميز بها الخوالف عن بقية أقسام الكلم^(٦) ونقلها عنه الدكتور جبر وقال: ((وهي سمات مفيدة حقاً على ما فيها من تكرار أو إجمال وتداخل))^(٧) .

وسياتي الخلاف مبسوطاً في تلك المسائل التي سُميت خوالف في الفصول القادمة - إن شاء الله تعالى - .

* * *

(١) انظر أقسام الكلام العربي / ١٥٠، ٢٥٢ .

(٢) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ٣٠ .

(٣) انظر لسان العرب (خيل) .

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ - ١١٤ .

(٥) انظر المصدر السابق / ١١٧ - ١١٨ .

(٦) انظر أقسام الكلام العربي ٢٥٣ - ٢٥٥ .

(٧) انظر أسماء الأفعال والأصوات / ٣٠ - ٣١ .

الفصل الثاني: ما اختلف في اسميته وفعليته

(٢)

قد فرغت في الفصل السابق من بيان حدود كل من الاسم، والفعل، والحرف، وبيان علاماتها ثم بيان مصطلح الخالفة بين القدماء والمحدثين، فكان الفصل السابق بمثابة التمهيد للفصول التالية؛ وذلك لأن الحدود، والعلامات، والمصطلحات لها شأن في الترجيح بين الأقوال فيما سيأتي من مسائل، أما هذا الفصل فسوف أتناول فيه المسائل المختلف في اسميتها وفعليتها وهي ثلاث عشرة مسألة مرتبة على النحو التالي :

- ١ - متعلق الجار والمجرور في البسمة بين الاسمية والفعلية .
- ٢ - متعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو نعتاً، أو حالاً بين الاسمية والفعلية .
- ٣ - حاشى التي للتنزيه بين الاسمية والفعلية .
- ٤ - (جرم) في (لاجرم) بين الاسمية والفعلية .
- ٥ - الوصف الدال على الفاعل بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ٦ - أفعال في التعجب بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ٧ - أفعال به في التعجب بين الاسمية والفعلية .
- ٨ - نعم وبئس بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ٩ - (حبذا) بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ١٠ - أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ١١ - أسماء الأصوات بين الاسمية وغيرهما .
- ١٢ - (هلم) بين الاسمية والفعلية .
- ١٣ - (هات) و(تعال) بين الاسمية والفعلية .

* * *

المسألة الأولى

• متعلق الجار والمجرور مع البسمة بين الاسمية والفعلية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

• أحدهما: أنَّ المقدر اسمٌ، وهو مذهب جمهور البصريين ^(١) واختلفوا في تقديره فقيل: إنَّ

المقدر اسمٌ مبتدأٌ تقديره: ابتدائي باسم الله، فالباء ومجرورها متعلقة بالخبر، والتقدير: ابتدائي ثابتٌ أو مستقر بسم الله أو نحوه، ولا يحسن حينئذٍ تعلق الجار والمجرور بالمصدر؛ لئلا يبقى

المبتدأ بلا خبر، وعلى هذا تكون البسمة في موضع رفع ^(٢) .

وقال ابن عطية: ((والظاهر من مذهب سيبويه أنَّ الباء متعلقة باسم كما تقدم، و(بسم

الله) في موضع نصب تعلقاً بثابت أو مستقر بمنزلة (في الدار) من قولك: زيدٌ في الدار)) ^(٣) .

ونسب السمين الحلبي إلى بعض البصريين أنَّ متعلق البسمة هو المبتدأ المحذوف هو

وخبره وبقي معموله تقديره: ابتدائي بسم الله كائنٌ أو مستقر، أو قرائي بسم الله كائنة أو

مستقرة قال: ((وفيه نظر من حيث إنه يلزم حذف المصدر، وإبقاء معموله، وهو ممنوع، وقد

نصَّ مكِّيُّ على منع هذا الوجه)) ^(٤) .

قلت: ومراده أنَّ مكياً قد نص على عدم جواز تعلق الجار والمجرور بالمصدر الذي هو المبتدأ ^(٥) .

وقال ابن برهان: ((والصواب أن نقدر في قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) البركة مُلتبسةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم فحذف المبتدأ، وبقي خبره قال تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا

وَمُرْسَاهَا﴾ ^(٦) (مجراها) مبتدأ، و(مرساها) معطوف عليه و(بسم الله): الخبر فقد تقدم الخبر

على مبتدأه ومثل ذلك قوله ^(٧) :

(١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي / ٦٦ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني / ١ / ٩٢ واخر الوحيز في

تفسير الكتاب العزيز لابن عطية / ١ / ٦١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري / ١ / ٣١ - ٣٢ ، والبحر الخيط / ٢٩ ،

والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي / ١ / ٥٥ وهمع الهوامع / ١ / ١٣٦ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن / ٦٦ ، والبيان / ١ / ٣١ ، والتبيان للعكري / ١ / ٣ .

(٣) المخرر الوحيز / ١ / ٦١ .

(٤) الدر المصون / ١ / ٥٥ .

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن / ٦٦ .

(٦) هود: ٤١ .

(٧) منسوب إلى مالك بن خالد الهذلي - انظر شرح أشعار الهذليين / ١ / ٤٥١ ، والإنصاف / ١ / ٦٦ .

فَتَى ما ابنُ الأغرِّ إذا شتونا وحُبُّ الزادُ في شهري قُمَاح

ابنُ الأغرِّ مبتدأ، و(فتى ما): خبره، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾^(١) والتقدير ملتبسةً بالغمام وأنشد الأصمعي^(٢):

ومُستنةٌ كما ستنانِ الحرو فِ قد قطعَ الجبلَ بالمرود

التقدير: الجبل ملتبساً بالمرود، والجار في الآية والبيت حال كما كان في (بسم الله الرحمن الرحيم) خبر الابتداء ((. ١. هـ.^(٣)

وفيما قاله ابن برهان نظر؛ وذلك لخفاء هذا المقدر الذي ذكره، وخصوصيته والأولى أن يقدر أمرٌ عام ظاهر - والله أعلم - .

وذكر القسطلاني^(٤) أن من النحويين من جوز تقدير المحذوف اسمًا مؤخرًا أي: بسم الله ابتدائي أي: الكلام^(٥) وما ذكره مشارٌ إليه في التفسير الكبير للرازي^(٦) .

هذا غاية ما وقفتُ عليه من التقديرات عند القائلين بأنَّ المقدر اسم، وقد اعترض على هذا القول بما ذكره البيضاوي وغيره بأنَّ فيه زيادة إضمار^(٧) وذلك أنه يقدر ثلاثة أشياء المضاف وهو المصدر، والمضاف إليه، والكون، والتقدير مهما كان أوجز كان أولى^(٨) .

• القول الآخر في هذه المسألة: أنَّ المقدر فعلٌ فيكون الجار والمجرور في موضع نصب، وهذا القول منسوب إلى الكوفيين^(٩) والظاهر من كلام الزجاج في معاني القرآن أنه ممن يجعل المقدر فعلاً؛ فقد قال: ((الجالِبُ للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: بدأتُ باسم الله الرحمن

(١) الفرقان: ٢٥ .

(٢) لم أقف عليه في الأصمعيات، وهو لرجل من بني الحارث في الكامل ٦٦٢/٢، وانظر المختصب ٨٨/٢ .

(٣) شرح اللمع ٣٧/١ - ٣٨ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني له مؤلفات منها إرشاد الساري في شرح صحيح

البخاري مات سنة ٩٢٣ - له ترجمة في شذرات الذهب ٨ / ١٢١ .

(٥) انظر إرشاد الساري ٧٩/١ .

(٦) انظر التفسير الكبير ٨٩ / ١ .

(٧) انظر تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥ / ١ .

(٨) انظر شرح قواعد الإعراب لابن هشام للكافيجي ٣٣ - ٣٥ .

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٦ / ١ وغرائب التفسير ٩٢ / ١ والبيان للأنباري ٣١ / ١ - ٣٢ والبحر المحيط ٢٩ / ١

وهمع الهوامع ١٣٦ / ١ .

الرحيم، إلا أنه لم يحتاج لذكر بدأت؛ لأنّ الحال تنبئ أنك مبتدئ))^(١) وفي كلام السمين الحلبي إشارة إلى أنّ الزجاج يذهب إلى جعل المقدر فعلاً^(٢) وإلى هذا القول ذهب الزمخشريّ والسهيليّ والبيضاويّ وغيرهم^(٣) واختلفوا في تقديره، فجمهور الكوفيين والزجاج قدروه مقدّمًا على الجار والمجرور؛ لأنّ الأصل التقديم والتقدير عندهم: ابتدأت، أو أبدأ، أو أبتدئ أو نحو ذلك^(٤) ونُسب إلى الفراء أنه يقدره أمرًا والتقدير: اقرأ أنت باسم الله^(٥) وذهب الزمخشري إلى تقديره فعلاً متأخرًا مناسبًا لما جعلت هي مبدأ له^(٦) وكلام السهيلي يُشعر أنه يذهب إلى هذا القول فقد قال: ((وأما ما تعلق به الباء من (بسم) فمحذوف، لالتخفيف اللفظ كما زعموا؛ إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كلّ ما يحذف تخفيفًا، ولكن في حذفه فوائد ومعانٍ منها: أنه موطنٌ ينبغي أن لا يُقدّم فيه سوى ذكر الله، فلو ذكرت الفعل - لاسيما وهو لا يستغني عن فاعله - كان مناقضًا للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: (الله أكبر) ومعناه: من كلّ شيء، ولكن لاتقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقًا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكرٌ إلا لله وحده.

وفائدة أخرى في حذف الفعل، وهو أنّ إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر نحو: إياك والطريق، الطريق، ونحو ذلك. والمتكلم ب(بسم الله الرحمن الرحيم) هو الله سبحانه، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كلّ سورة من القرآن.

وفائدة ثالثة: وهو أنه إذا حذف الفعل صلح الابتداء في كلّ عمل أو شغل؛ فليس فعلٌ أولى بها من فعل؛ فكان الحذف أعمّ من الذكر وأبلغ مع الاستغناء عنه بالمشاهدة))^(٧)

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٩/١ .

(٢) انظر الدرّ المصون ٥٦/١ .

(٣) انظر الكشاف ٣/١ ، ونتائج الفكر ٥٥/١ ، وتفسير البيضاوي ٥/١ ، وشرح قواعد الإعراب ٣٤/١ ، وهمع المواع ١٣٦/١ وروح المعاني للألوسي ٥١/١ .

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ والبيان ٣١-٣٢ ، والبيان ٣/١ ، والدرّ المصون ٥٦/١ .

(٥) انظر الدرّ المصون ٥٦/١ .

(٦) انظر الكشاف ٢/١-٣ .

(٧) نتائج الفكر ٥٥/١ .

وقد وافق ابن القيم السهيلي ومن سبقه فيما ذهبوا إليه^(١) وصرح البيضاوي بأن المقدّر فعل متأخر كما هو مذهب الزمخشري^(٢) واختاره الكافيجي^(٣) والسيوطي^(٤) وغيرهما^(٥) فيقدّر عند القراءة بسم الله أقرأ وعند السفر بسم الله أرتحل، وعند الذبح بسم الله أذبح وهكذا^(٦).

ويترجح هذا القول بأمر:

منها: التبرك بالبداة باسم تعالى^(٧) ومنها: اختصاص اسم الله عز وجلّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٨) حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص والدليل قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾^(٩) ذكر ذلك الزمخشري^(١٠).

وقال الكافيجي: ((وما ذهب إليه صاحب (الكشاف) هنا هو المختار فإن فيه قلة الحذف ورعاية حق خصوصية المقام، ودلالة على اختصاص القراءة باسم الله، وتعليماً للمؤمنين بأن طريقهم هو الحق والصواب، وتعريضاً للكفار بأن سبيلهم هو الخطأ والطغيان؛ فمعلوم أنّ هذه الاعتبارات تناسب نظم القرآن، وتشهد بفصاحته وغاية إعجازه، وأمّا ما ذهب إليه البصريون والكوفيون فهو خالٍ عما ذكر، بل غاية جُلّ أمره، ببيان المتعلق من غير رعاية المقام، وأنت خبير بأنّ التقدير مهما كان أوجز كان أولى، لاسيما مع تلك الدقائق اللطيفة))^(١١).

والذي يظهر من كلام ابن المنير أنّه يوافق الزمخشري في تقدير الفعل متأخراً، ولا يوافق في تقديره مناسباً لما جعلت هي مبدأ له؛ فقد اختار ما ذهب إليه بعض النحاة من تقدير (ابتدئ) في

(١) انظر بدائع الفوائد ٢٥/١ .

(٢) انظر تفسير البيضاوي ٥/١ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان الرومي الكافيجي من تلاميذه السيوطي مات سنة ٨٧٩ هـ - له ترجمة في بغية الوعاة ١١٧/١ - ١١٩ .

(٤) انظر شرح قواعد الإعراب ٣٤ - ٣٥ ، وجمع الهوامع ١٣٦/١ .

(٥) انظر فتح القدير للشوكاني ٢٨/١، والشرح الممتع في شرح زاد المستقنع للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ٣/١ .

(٦) انظر الكشاف ٢/١ وجمع الهوامع ١٣٦/١ ، والشرح الممتع ٣/١ .

(٧) انظر الانتصاف من الكشاف لابن المنير ٣/١ ، والشرح الممتع ٣/١ .

(٨) الفاتحة : ٥ .

(٩) هود: ٤١ .

(١٠) انظر الكشاف ٣/١ .

(١١) شرح قواعد الإعراب ٣٤ - ٣٥ .

كلّ موضع وأكد ذلك من ثلاثة أوجه:

((أحدها: أنَّ فعلَ الابتداء يصحُّ تقديره في كلِّ بسملة ابتدئَ بها فعلٌ مامن الأفعال خلاف فعل القراءة، والعام صحة تقديره أولى أن يقدر^(١) ألا تراهم يقدرون متعلّق الجار الواقع خيراً، أو صفة، أو صلة، أو حالاً بالكون والاستقرار^(٢) حيثما وقع ويؤثرونه لعموم صحة تقديره .
الثاني: أنَّ تقدير فعل الابتداء مستقل بالغرض من البسملة؛ إذ الغرض أن تقع مبتدأ فتقدير فعل الابتداء أو وقع بالمحلّ، وأنت إذا قدرت (اقرأ) فإنما تعني أبتدئ القراءة، والواقع في أثناء التلاوة قراءة أيضاً لكن البسملة غير مشروعة في غير الابتداء .

الثالث: ظهور فعل الابتداء في قوله تعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٣) وقال عليه السلام: ((كلُّ أمرٍ خطيرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بيسم الله فهو أبت))^(٤) ولا يعارض هذا ما ذكره من ظهور فعل القراءة في قوله تعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فإنَّ فعل القراءة إنما ظهرتم لأنَّ الأهم هو القراءة غير منظور إلى الابتداء بها، ألا ترى إلى تقدّم الفعل فيها على متعلقه؛ لأنّه الأهم ولا كذلك في البسملة، فإنَّ الفعل المقدر كائن ما كان إنما يُقدّر بعدها، ولو قدر قبل الاسم لفات الغرض من قصد الابتداء إذا على أنه الأهم في البسملة فوجب تقديره ((^(٥) .

وأجاب الكافي عن ذلك فقال: ((فإن قلت: تقدير المتعلّق (ابتدئ) يلائم مفتتح الكلام ويناسب منطوق الحديث، قلت: نعم، ولكن رعاية مقتضى المقام أمرٌ راجح وشاهدٌ يكشف أسرار بلاغة نظم القرآن))^(٦) .

(١) هكذا عبارة ابن المنير، ومقصوده أن تقدير العام أصح وأولى .

(٢) سيأتي الخلاف في هذه المسألة قريباً إن شاء الله تعالى - انظر ص ٩٦ .

(٣) العلق: ١ .

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ وقد رواه النسائي وابن حبان بلفظ: ((كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع)) - انظر السنن الكبرى للنسائي ١٢٧ / ٦ ، وصحيح ابن حبان ١ / ١٧٣ ، ورواه أبو داود بلفظ: ((كلُّ كلامٍ لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجدم)) - انظر سنن أبي داود مع شرحها عون المعبود ٧ / ١٢٦ - ١٢٧ ، ح (٤٨٣٠) ، وانظر شرح السنة للبغوي ٩ / ٥١ .

(٥) الانتصاف من الكشاف لابن المنير المطبوع على الكشاف ٢ / ١ .

(٦) شرح قواعد الإعراب / ٣٥ .

الترجييم :

وبعد فالذي يظهر لي في هذه المسألة - والله أعلم - أنّ الراجح في المقدر مع البسمة الفعل لا الاسم، وأنه يُقدّر متأخراً مناسباً للمقام كما ذهب إليه الزمخشري ومن وافقه ، أما تقديره فعلاً فلأمرين :

- أحدهما : أنّ أصل العمل للأفعال والاسم حين يعمل إنما يكون لمشايبته للفعل؛ فالفعل أصل، والاسم فرع، والأصل مقدّم على الفرع .
- الآخر: أنّه يلزم على تقديره اسماً كثرة الحذف، والأولى كما هو معلوم تقليل الحذف قدر الإمكان، وإذا قدر فعلاً سلم من ذلك اللازم .
- وأما تقديره متأخراً؛ فكما ذكر للتبرك بالبداية باسم الله تعالى، وإفادة الاختصاص، ورعاية حق خصوصية المقام، وغير ذلك من الاعتبارات التي ذكرها أنصارُ هذا القول .

* * *

المسألة الثانية

متعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو نعتاً أو حالاً، بين الاسمية والفعلية

هذه المسألة تفرق عن التي قبلها بأمرين :

أحدهما: أنه يقدر مع البسمة المبتدأ والخبر عند من يجعل المقدر اسماً، أما في هذه فالمقدر هو الخبر وحده، أو ما هو بمعناه .

الآخر : أن الخلاف في المسألة السابقة منحصر في قولين أحدهما قال به البصريون، والآخر قال به الكوفيون، فالبصريون يقدرونه اسماً، والكوفيون يقدرونه فعلاً كما سبق، وماعدا ذلك فهو تفرغ لا يخرج عن أحد القولين، أما في هذه المسألة فالخلاف في المقدر ينحصر بين البصريين ومن سار على دربهم كما سيتضح، أما الكوفيون فلا يرون التقدير، بل يرون أن محل الظرف والجار والمجرور منتصب على الخلاف، وخالفهم أبو العباس ثعلب الذي قال: إنه ينتصب بفعلٍ محذوف، ومن النحويين من يرى أنه منصوب بالمبتدأ^(١) فاختلفت المسألتان إذن .

إذا علم ذلك فقد اختلف النحويون القائلون بالتقدير في متعلق الظرف والجار والمجرور على ثلاثة أقوال :

• أحدها: أن المقدر اسم فاعل تقديره: كائن، أو مستقر، أو نحو ذلك، ونسب ابن مالك هذا القول إلى سيبويه والأخفش، وذكر أن سيبويه أو ما إليه وصرح به الأخفش، قال ذلك في التسهيل وشرحه^(٢) وخالف في شرح الكافية فنسب إلى الأخفش القول بأن المقدر فعل كما سيأتي، وقد نسب الأنباري القول بأن المقدر اسم إلى بعض البصريين^(٣) وذكر ابن يعيش، والرّضي والدماميني أن ابن السراج من القائلين بذلك^(٤) وقد صرح به في الأصول فقال: ((وآخر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك، وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما

(١) انظر الإنصاف ٢٤٥/١ فما بعدها، وارتشاف الضرب ١١٢١/٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣١٦/١، ٣١٨ .

(٣) انظر الإنصاف ٢٤٥/١، ٢٤٦ .

(٤) انظر شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٢١٥/١، وتعليق الفرائد ١٠٧/٣ .

أن يكون من ظروف الزمان، أمّا ظروف المكان فنحو قولك: زيدٌ خلفك، وعمرُو في الدار والمخدوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيدٌ مستقرٌ خلفك، وعمرُو مستقرٌ في الدار، ولكن هذا المخدوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال، وأمّا قيب عىئ الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخص يوم الخميس كأنك قلت: القتال مستقرٌ يوم الجمعة، أو وقع في يوم الجمعة، والشخص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المخدوف))^(١) وإلى هذا القول ذهب ابن جنّي^(٢) وصححه السهيلي^(٣) واختاره ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل وشرحه^(٤).

• القول الثاني: أنّ المقدر فعلٌ تقديره: استقرَّ أو نحوه، ونسبه عبد القاهر الجرجاني و الأنباري وأبو حيان إلى سيبويه^(٥) وذكر ابن مالك في شرح الكافية، وخالد الأزهرى في شرح التصريح أنّ الأخص يشق يقول بذلك^(٦) و المفهوم من كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح أنه يرى أنّ المقدر فعلٌ إذ قال: ((فالأسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاً ما مفيداً كقولنا: عمرو أخوك، وبشرٌ صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسرٌّ بكر، ومن ذلك زيدٌ في الدار))^(٧) وفي موضع آخر عدّ الظرف إذا وقع خيراً من أقسام الجملة ولو كان المقدر عنده اسم لعدّه من المفردات^(٨).

وقد اختار هذا القول عبد القاهر^(٩) وارتضاه الزمخشري^(١٠) وصححه الأنباري وابن

الحاجب^(١١).

(١) الأصول ٦٢/١ - ٦٣ -

(٢) انظر للمع / ٧٥ وشرح الكافية للرضي / ٢١٥ .

(٣) انظر نتائج الفكر / ٤٢٢ .

(٤) شرح الكافية / ١ ، ٣٥٠ ، وشرح التسهيل / ١ / ٣١٨ .

(٥) انظر المقتصد / ١ / ٢٧٧ وأسرار العربية / ٧٣ ، وارتشاف الضرب / ٣ / ١١٢١ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية / ١ / ٣٥٠ ، وشرح التصريح على التوضيح / ١ / ١٦٦ .

(٧) الإيضاح العضدي / ١ / ٥٥ .

(٨) انظر الإيضاح / ١ / ٨٧ ، والمقتصد / ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٧ .

(٩) انظر المقتصد / ١ / ٢٧٤ - ٢٧٧ .

(١٠) انظر المفصل / ٣٦ ، وشرحه لابن يعيش / ١ / ٩٠ .

(١١) انظر الإنصاف / ١ / ٢٤٥ ، وأسرار العربية / ٧٣ ، وشرح الوافية لابن الحاجب / ١٧٨ .

• القول الثالث : التخيير بين التقديرين وهو على قسمين :

أحدهما: تقدير معنوي اقتضته الصناعة، لاحقيقي لفظي ذكره الشاطبي، وذكر أنه رأي المحققين كابن السراج، والفارسي، والشلوبين وغيرهم قال: ((ولذلك جعلوا (زيداً في الدار) قسمًا من أقسام الكلام برأسه كما فعل الفارسي في أول الإيضاح))^(١) كذا قال - عليه رحمة الله - إلا أنّ ما ذكره يخالف المفهوم من كلام أبي عليّ في الإيضاح كما سبق^(٢) لكنّه ذكر ما أشار إليه الشاطبي في المسائل العسكرية ونسبه إلى ابن السراج واستحسنه قال: ((فأما قولهم: زيداً في الدار، والقتال في اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف وليس هو على حدّ قولك: إنّ زيداً منطلق ولكنّه من حيّز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، ألا ترى أنّ قولك (في الدار) ليس بزيد، ولا (القتال) باليوم، وإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج ما يربطه بما قبله ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسمًا، أو فعلاً وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلاً في جملة ما ذكرنا، وقد جعل أبو بكر هذا التآليف في بعض كتبه قسمًا برأسه وذلك مذهب حسن...))^(٣)

القسم الآخر من قسمي القول الثالث: التخيير بين التقديرين بناءً على تعادل المذهبين - أي: الأول، والثاني - وتكافؤ الأدلة ذكر هذا أيضاً الشاطبي^(٤) ونسب إلى ابن عصفور أنه قال: ((وهو الصحيح عندي))^(٥) والذي في شرح الجمل لابن عصفور يخالف تلك النسبة؛ فقد ذكر الخلاف في المسألة فقال: ((وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف فمنهم من ذهب إلى أنّها من حيّز الجمل... ومنهم من ذهب إلى أنّه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل، وأن يكونا من حيّز المفردات، وجعل ذلك حسب العامل فيهما الذي ناب منابه فإذا قلت: (زيداً في الدار) إن قدرت أصل المسألة (زيداً مستقرّاً في الدار) كان من حيّز المفردات؛ لنيابته مناب المفرد، وإن قدرت أصل المسألة (زيداً استقرّاً في الدار) كان من حيّز الجملة؛ لنيابته مناب الجملة، ومنهم من جعله قسمًا برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز

(١) المقاصد الشافية القسم الثاني ٢ / ٥ - ٦ ، ١٣ / بتحقيق د/ البنا .

(٢) انظر ص ٩٧ .

(٣) المسائل العسكرية / ١٠٥ - ١٠٨ .

(٤) انظر المقاصد الشافية - القسم الثاني ٢ / ١٣ / تحقيق د/ البنا .

(٥) المصدر السابق ١٣ / ٢ .

المفردات وهو مذهب أبي بكر بن السراج ... والصحيح أنه من قبيل المفردات؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب))^(١) .

فواضح من كلام ابن عصفور أنه يرجح المذهب الأول القائل بأنَّ المقدّر اسم - والله أعلم - .

وقد حمل الشاطبيُّ كلام ابن مالك في الخلاصة :

* ناوين معنى كائن أو استقر *

على التخيير وأنه محتملٌ للقسمين السابقين^(٢) .

وقال ابن هشام في المغني: ((والصحيح عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً، ولا فعلاً بل بحسب المعنى كما سأبينه))^(٣) . ثم ذكر كيفية تقديره باعتبار المعنى في القسم، والاشتغال وقال: ((وأما في البواقي - أي الخير، والنعته، والحال... - نحو (زيدٌ في الدار) فيقدّر كوناً مُطلقاً وهو كائنٌ أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو (الصومُ اليوم) أو (في اليوم)، و(الجزء غداً) أو (في الغد) ويُقدّر كان، أو استقرّ، أو وصفهما إن أريد المعنى هذا هو الصواب... وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلّها وإن كانت حقيقته الحال))^(٤)

هذا تقرير الأقوال في هذه المسألة، وقد استدلل أصحاب القول الأول - وهم القائلون بأنَّ المقدّر اسمٌ بأدلة :

أحدها: أنَّ الأصل في الخبر والنعته والحال أن يكون مفرداً، والجملة واقعة موقعة فإذا احتيج إلى تقديره فتقدير الأصل أولى^(٥) وأجاب ابن الحاجب ((بأنه يُضعف هذا الدليل الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل: كلّ رجلٍ في الدار فله درهم، والوقف فيها في

(١) شرح الجمل ٣٤٤/١ بتصرف يسير .

(٢) انظر المقاصد الشافية - القسم الثاني ١٢/٢ - ١٣ / تحقيق د/ البنا .

(٣) مغني اللبيب / ٥٨٤ وانظر شرح التصريح / ١ / ١٦٦ .

(٤) مغني اللبيب / ٥٨٥ وانظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٩٩/٢ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش / ٩٠/١ ، والإيضاح لابن الحاجب / ١ / ٨٨ ، والمساعد / ١ / ٢٣٥ وشرح التصريح

مثل: كل رجل عالم في الدار فله درهم))^(١) وعلة ذلك كما ذكر الدسوقي ((أن الفاء في الجملة الأولى إنما دخلت على الخبر لشبهه بجواب الشرط ولا يشبه الخبر الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة؛ لأجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة إلا إذا كان المتعلق فعلاً، وامتنع دخول الفاء في خبر الجملة الثانية؛ لأن المبتدأ موصوف بمفرد))^(٢).

الدليل الثاني: ذكره ابن يعيش وهو ((أنك إذا قدرت فعلاً كان جملة وإذا قدرت اسماً كان مفرداً وكلاً قل الإضمار والتقدير كان أولى))^(٣) ((وتعليهم بذلك ظناً أن الفعل قد حُذِف مع فاعله وهو جملة، والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد))^(٤).

قال ابن هشام: ((وليس بشيء؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف فالحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد))^(٥).

الدليل الثالث: ما ذكره ابن عصفور من أنه لا يحتمل الصدق والكذب^(٦). ولا أدري ما المقصود بقوله: (أنه لا يحتمل الصدق والكذب) فإن قصد أن متعلق الظرف والجار والمجرور إذا قدرته بالاسم كان من قبيل الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يظهر لي فرق - على ما مثل به - بين ما يُقدرُ اسماً، وما يُقدرُ فعلاً؛ إذ كلاهما خيرٌ محتَمِل للصدق والكذب - والله أعلم - .

الدليل الرابع: ((أن تقدير اسم الفاعل لأيجوج إلى تقدير آخر^(٧) لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خير مرفوع ، وتقدير الفعل يجوج إلى تقدير اسم الفاعل^(٨) إذ لا بد من الحكم بالرفع في محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل)) ذكره ابن مالك^(٩).

(١) الإيضاح ٨٨/١ ، وانظر مغني اللبيب / ٥٨٣ .

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٩٨ / ٢ - ٩٩ بتصرف .

(٣) شرح المفصل ٩٠/١ .

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٩٩/٢ .

(٥) مغني اللبيب / ٥٨٤ .

(٦) انظر شرح الجمل ٣٤٤/١ ، و ما سبق في ص ٩٨ - ٩٩ .

(٧) أي: تقدير اسم فاعل آخر - حاشية الصبان ٢٠١/١ .

(٨) أي: إلى تقدير الفعل باسم الفاعل - حاشية الصبان ٢٠١/١ .

(٩) في شرح الكافية ٣٤٩ / ١ ، وانظر شرح التسهيل ٣١٧ / ١ .

((ويندفع هذا بأنَّ صيرورة الجملة ذات محلٍّ من الإعراب لا يدلُّ على كونها بتقدير مفرد يؤخذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد)) ذكر هذا الجواب الدماميني^(١) .
 الدليل الخامس: ذكره ابن مالك وهو ((أنَّ كلَّ موضعٍ كان فيه الظرف خبراً وقُدِّرَ تعلقه بفعلٍ أمكن تعلقه باسم فاعل، وبعد (أما) و(إذا) المفاجأة يتعين التعلُّق باسم فاعل نحو: أما عندك فريدٌ وخرجتُ فإذا بالبابِ زيدٌ؛ لأنَّ (أما) و(وإذا) المفاجأة لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ولا مقدَّر، وإذا تعيَّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع وجب ردُّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد))^(٢) .
 وأجيب عنه بثلاثة أجوبة :

أحدها ذكره الأشموني وهو: ((أنَّ وجوب كون المتعلِّق اسم فاعل بعد (أما) و(إذا) إنما هو لخصوص المحلِّ كما أنَّ وجوب كونه فعلاً في نحو: جاء الذي في الدار، وكلُّ رجلٍ في الدار فله درهم، كذلك؛ لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة))^(٣) .
 وربما ورد على هذا الجواب أنَّ هناك فرقاً بين الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ، وبين الخبر وما كان بمعناه؛ فإنَّ الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ واقعة موقع الجملة، والخبر واقع موقع المفرد^(٤) .

الجواب الثاني ذكره الأشموني أيضاً وهو: ((أنَّ ابن جنِّي سأل أبا الفتح الزعفراني^(٥) هل يجوز إذا زيداً ضربته؟ فقال: نعم، فقال ابن جنِّي: يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء فقال: لا يلزم ذلك؛ لأنَّ الفعل ملتزم الحذف .
 ويقال مثله في (أما) فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لاتقديره؛ لأنَّهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات))^(٦) .

(١) تعليق الفرائد ١٠٨/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ - ٣٥٠ ، وانظر شرح التسهيل ١/ ٣١٧ - ٣١٨ .

(٣) شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان ١/ ٢٠٢ .

(٤) انظر همع الموامع ٢/ ٢٢ .

(٥) لعله محمد بن يحيى الزعفراني النحوي البصري أحد تلاميذ علي بن عيسى الرِّبَعي، وقد لقي الفارسي فقرأ عليه

الكتاب - له ترجمة في بغية الوعاة ١/ ٢٦٨ .

(٦) شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان ١/ ٢٠٢ .

الجواب الثالث: لو سلمنا أنه لا يلي إذا الفجائية و(أما) الفعل لظاهرًا ولا مُقدَّرًا فلا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه؛ فإننا إذا قدرنا الفعل في الصورتين المذكورتين لزم أن يكون مؤخرًا والتقدير: أما في الدار فزيدٌ استقرَّ، وخرجتُ فإذا بالبابِ زيدٌ حصل؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعالاً لا يتقدَّم على المبتدأ، هذا معنى ما ذكره ابن هشام^(١) وأشار إليه الأشموني^(٢)

الدليل السادس من أدلة القائلين بأنَّ المقدَّر اسمٌ ما ذكره ابنُ مالك من ((أنَّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر^(٣) :

لك العزُّ إن مولاك عزٌّ وإن يهن فأنت لدى بجبوحة الهون كائنُ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يُستشهد به ((^(٤) .

أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بأنَّ المقدَّر فعلٌ فقد استدلوا بأدلة:

أحدها ذكره الأنباري وهو: ((أنا وجدنا الظرف وحرف الجرَّ يقعان في صلة الأسماء الموصولة نحو الذي، والتي، ومن، وما، وما أشبه ذلك تقول: الذي عندك زيدٌ والذي في الدار عمرو، وكذلك سائرهما، ومعلوم أنَّ الصلة لا تكون إلا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة دلنا ذلك على أنَّهما يعدان من الجمل لامن المفردات، وأنَّ التقدير: استقرَّ دون مستقر؛ لأنَّ استقرَّ يصلح أن يكون صلة؛ لأنه جملة، ومستقرَّ لا يصلح أن يكون صلة؛ لأنه مفرد))^(٥) وما ذكر في الصلة يُذكر في صفة المبتدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره^(٦)

والجواب ما سبق ذكره من أنَّ الصلة وصفة المبتدأ النكرة واقعة موقع الجملة، والخبر واقع موقع المفرد؛ فحصل الفرق^(٧) .

(١) انظر مغني اللبيب / ٥٨٧ .

(٢) انظر شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان / ٢٠٢ .

(٣) غيرُ منسوبٍ إلى قائل معيّن - انظر شرح التسهيل / ٣١٧ ، وشرح شواهد المغني / ٢ / ٨٤٧ .

(٤) شرح التسهيل / ٣١٧ وانظر همع الهوامع / ٢٢ / ٢ .

(٥) أسرار العربية / ٧٣ - ٧٤ ، وانظر المقتصد / ١ / ٢٧٥ فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش / ١ / ٩٠ وشرح

ألفية ابن معطرٍ لابن القواس / ١ / ٨٣١ .

(٦) انظر شرح ألفية ابن معطرٍ / ١ / ٨٣١ .

(٧) انظر همع الهوامع / ٢٢ / ٢ .

الدليل الثاني ذكره ابن يعيش وأشار إليه غيره وهو: ((أَنَّ الظرف والجار والمجرور لأبَدَ لهما من متعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنّما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ولفظه، ولاشك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى)) (١) .

أما أصحاب المذهب الثالث: وهم القائلون بالتخيير فإنهم لما رأوا أن أدلة المذهبين السابقين متكافئة، وأنّ كلاً من الفريقين قد استند إلى أصل صحيح، جوّزوا أن يقدر المتعلّق اسماً أو فعلاً (٢) .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ مذهب القائلين بأنّ متعلّق الظرف والجار والمجرور هو الفعل أولى؛ لأنّه الأصل في العمل ومتى أمكن تقدير الأصل فذلك أولى .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢١٥/١ .

(٢) انظر المقاصد الشافية القسم الثاني ١٣/٢، وشرح التصريح ١٦٦/١ .

المسألة الثالثة

حاشى التي للتنزيه بين الاسمية والفعلية .

قبل أن أذكر الخلاف في هذه المسألة أودُّ أن أشير إلى أن من النحويين من لا يفرق بين أقسام (حاشا) الثلاثة - التي سيأتي ذكرها - بل يأتي كلامهم في ذلك عامًّا عن لفظ (حاشا) فيجعلونها في كلِّ أحوالها للاستثناء^(١) وقد جعل الزمخشريّ (حاشا) مفيدة للتنزيه في باب الاستثناء ومثل له بقوله ((أساء القوم حاشى زيد))^(٢) وتبعه على ذلك ابن الحاجب^(٣) والرضي^(٤) وقد ردَّ ذلك أبو حيان فقال مجيبًا عن قول الزمخشريّ: ((وما ذكر أنّها تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين لا يفرق بين قولك: قام القومُ إلا زيدًا، وقام القوم حاشا زيد ، ولمّا مثل بقوله: أساء القوم حاشى زيد ، وفهم من هذا التمثيل براءة زيدٍ من الإساءة جعل ذلك مستفادًا منها في كلِّ موضع))^(٥) وأجاب السمين الحلبي ((بأنَّ النحويين لم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم ؛ لأنهم غالبٌ فَنهم في صناعة الألفاظ دون المعاني))^(٦) والتحقيق - الذي تميل إليه النفس - أنَّ (حاشى) على ثلاثة أقسام كما حقق ذلك المرادي^(٧) وتبعه ابن هشام الأنصاري^(٨) :

أحدها: أن تكون أداةً للاستثناء نحو قام القوم حاشى زيد، وفي كونها فعلاً أو حرفاً خلاف سيأتي مبسوطاً إن شاء الله تعالى في الفصل الرابع^(٩) .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن / ٣٨٥ - ٣٨٧ ، وشرح اللمع لابن برهان / ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، و انحرر الوجيز

٢٤٠ / ١ والإينصاف في مسائل الخلاف / ١ / ٢٧٨ - ٢٨٧ والبيان للأنباري / ٢ / ٣٨ - ٤٠ ، والتخمير / ١ / ٤٦٥

وشرح المفصل لابن يعيش / ٨ / ٤٧ - ٤٩ .

(٢) الكشاف / ٢ / ٤٦٥ .

(٣) انظر الإيضاح / ٢ / ١٥٩ .

(٤) انظر شرح الكافية / ٢ / ١٥٥ .

(٥) البحر اخبيط / ٦ / ٢٦٥ .

(٦) الدرّ المصون / ٤ / ١٧٦ .

(٧) انظر الجنى الداني / ٥٥٩ - ٥٦٤ .

(٨) انظر مغني اللبيب / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٩) انظر ص ٣٨٢ .

الثاني : أن تكون فعلاً متصرفاً كقول النابغة الذبياني^(١) :

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يشبهه
ولا أحاشي من الأقسام من أحدٍ

قال المرادي : ((ولا إشكال في فعلية هذه))^(٢) .

وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - أنَّ حاشا الاستثنائية المذكورة

في القسم السابق تفرق عن (حاشا) هذه ((من ستة أوجه :

الأول: أنَّ الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً وهذه لا تكون إلا فعلاً .

والثاني : أنَّ الاستثنائية إن كانت فعلاً غير متصرفة ، وهذه متصرفة .

الثالث: أنَّ فاعل الاستثنائية مستر وجوباً وهذه كغيرها ماضيها فاعله مستر جوازاً .

والرابع: أنَّ ألف الاستثنائية تكتب ألفاً وهذه تكتب ألفها ياءً .

والخامس : أنَّ الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق

عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو

ماحاشيت كما قال النابغة (وما أحاشي) .

السادس: أنَّ (ما) التي تسبق الاستثنائية مصدرية، أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية^(٣)

القسم الثالث من أقسام (حاشي) أن تكون للتنزيه كقولهم: حاشي لزيدو (حاشي) هذه

ليس معناها الاستثناء بل معناها التنزيه عمالايلىق بالمذكور^(٤)، ولم يرد في القرآن الكريم من

أقسام (حاشي) إلا التنزيهية وردت في آيتين^(٥) هما قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا

هَذَا بَشَرًا﴾^(٦) وقوله ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾^(٧) وهي ليست حرفاً بلا

(١) انظر ديوانه / ١٢ ، وخزانة الأدب / ٣ / ٤١٣ ، ٤١٥ .

(٢) الجنى الداني / ٥٥٩ .

(٣) منحة الجليل على شرح ابن عقيل / ١ / ٦٢٣ ، ولم أقف على هذه الفروق في غيره ولعلَّ الشيخ محمد محيي الدين

استنبطها من خلال المقارنة بين أقسام (حاشا) - والله أعلم - .

(٤) انظر الجنى الداني / ٥٥٩ .

(٥) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم / ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٦) يوسف : ٣١ .

(٧) يوسف : ٥١ .

خلاف^(١) واختلف فيها هل هي اسم أو فعل؟ على قولين :

• أحدهما : أنها فعل، ونسب ابن مالك وغيره هذا القول إلى الميرد^(٢) ونسبه أبو حيان إلى الفراء^(٣) وهو منسوب أيضاً إلى الكوفيين وابن جنّي^(٤) وبه صرح ابن ولاد في الانتصار، وابن برهان في شرح اللمع، والكرماني^(٥) في غرائب التفسير^(٦)، وقال صاحب رصف المباني: ((والصحيح أنّ (حاشي) في الآيتين فعلٌ حُذِفَ آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمَر يعود على يوسف عليه السلام، ومفعوله محذوف اختصاراً كأنه قال: حاشي يوسف الفعلة لأجل الله، وهذه التي مضارعها يحاشي، ومعناها المجانية))^(٧) .

أما الميرد فما ذكره في المقتضب عن (حاشي) فإنما هو عن التي للاستثناء خاصة^(٨) وأما الفراء والكوفيون فلم أفهم على نص يؤيد مأنسب إليهم أو ينفيه، وأما ابن جنّي فإنّ كلامه عن (حاشي) في اللمع إنّما هو عن التي للاستثناء فقط، إلا أنه جوز أن تكون فعلاً وأن تكون حرفاً^(٩) ولعلّ نسبة القول بفعلية التي للتنزيه إلى الميرد، وابن جنّي جاء من قولهما بفعلية التي للاستثناء - والله أعلم - .

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢، وارتشاف الضرب، والجنى الداني/٥٥٩، وقد وقع في عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢٢٥/٢ للسيوطي أنها حرف من حروف الجرّ وضعت موضع التنزيه والبراءة قال والدليل عليه قراءة (حاشي لله) بالتثوين، وهذا الذي ذكره هنا يخالف لما ذكره في اللمع ٢٨٨/٣ من حصر الخلاف في كونها اسماً، أو فعلاً، ويظهر أنّ ما في عقود الزبرجد وقع فيه تحريف؛ لأنه دلت على ما ذكر بالقراءة التي نونت فيها (حاشي) والتثوين مما يستدلّ به على اسمية الكلمة لا على حرفيتها فتأمل .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٣/٢ وارتشاف الضرب ١٥٣٥/٣، والجنى الداني/٥٥٩، ومعني اللبيب / ١٦٤ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٥٣٥/٣ .

(٤) انظر الجنى الداني / ٥٥٩، ومعني اللبيب / ١٦٤ - ١٦٥، وشرح الأشموني / ١ / ١٦٦ .

(٥) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي أحد القراء توفي بعد سنة خمس مائة، له ترجمة في معجم الأدباء / ٥ / ٤٨٨، وغاية النهاية ٢ / ٢٩١ .

(٦) انظر الانتصار / ١٧١، وشرح اللمع / ١ / ١٥٥ غرائب التفسير وعجائب التأويل / ١ / ٥٣٦ .

(٧) رصف المباني / ٢٥٦ .

(٨) انظر المقتضب / ٤ / ٣٩١ .

(٩) انظر اللمع / ١٢٥ - ١٢٦ .

• القول الآخر في هذه المسألة: أنَّ (حاشا) التي للتنزيه اسم، وقد صرَّح به ابن الحاجب^(١) وصححه ابن مالك، وأبو حيان^(٢) واختاره الرضوي، وابن هشام والسيوطي^(٣) .
واختلف القائلون بالاسمية فذهب ابن الحاجب إلى أنها اسم فعل^(٤) قال ابن هشام: ((وحامله على ذلك بناؤها، ويردّه إعرابها في بعض اللغات))^(٥) ((وأقوى من هذا أن يقال: لا يلزم من البناء كونها اسم فعل؛ لجواز أن يكون البناء لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى))^(٦) .
وذهب ابن مالك إلى ((أنها اسم ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال: (حاش لله) فكأنه قال تنزيهاً لله))^(٧) ويمثل ما قال ابن مالك قال أبو حيان^(٨) .
هذا تقرير القولين في هذه المسألة .

وقد استدلل القائلون بفعلية (حاشي) التي للتنزيه بدخولها على الحرف^(٩) والتصرف فيها بال حذف^(١٠) والجواب - كما ذكر المرادي وابن هشام - أنَّ هذين الدليلين ينفيان الحرفية^(١١) أما دخولها على الحرف فظاهر، وأما تصرفها بالحذف فلأنَّ الحذف من الحروف قليل، ولكنهما مع ذلك لا يثبتان الفعلية؛ لأنَّ الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين^(١٢) .
أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون باسمية (حاشا) التي للتنزيه فقد استدللوا على ذلك ((بقراءة أبي السَّمال (حاشي لله)^(١٣) بالتنوين فهذا مثل قولهم: رعيًا يزيد، وقرأ ابن مسعود

(١) انظر الإيضاح ٢ / ١٥٩ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢ / ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥ .

(٣) انظر شرح الكافية ٢ / ١٥٣، والجنى الداني ١١ / ٥٦١، ومغني اللبيب ١٦٥ / ٢٨٨ .

(٤) انظر الإيضاح ٢ / ١٥٩ .

(٥) مغني اللبيب / ١٦٥ .

(٦) حاشية الدسوقي ١ / ١٣٢ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٨ .

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥، والبحر الخيط ٦ / ٢٧٠ .

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي / ٣٨٦ وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٥٥ .

(١٠) انظر الجنى الداني ٥٥٩ - ٥٦٠ ومغني اللبيب / ١٦٥ .

(١١) المصدرين السابقين .

(١٢) انظر الجنى الداني / ٥٦٠ .

(١٣) انظر الكشاف ٢ / ٤٦٥ .

وأبي ﴿حاشَ اللهُ﴾^(١) بالإضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله ((^(٢) .
وأجابوا عن ترك التنوين في القراءة المشهورة بأنَّ (حاش) فيها مبنيةً لشبهها بـ(حاش)
الحرفية لفظاً ومعنى فجرت مجراها في البناء^(٣) .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أنَّ القول باسمية (حاشى) التي للتنزيه أرجح من القول بفعليتها ؛
للأسباب الآتية :

١ - قبولها للتنوين، والتنوين كما هو معلوم لا يدخل إلا على الأسماء، ولوقلنا إنها فعل ودخول
التنوين عليها شاذ لأدى ذلك إلى عدم النظر؛ إذ ليس لنا فعلٌ ثابت الفعلية قد دخل عليه
التنوين .

٢ - إضافتها في بعض القراءات كما سبق ؛ ويقال عن الإضافة ما يقال عن التنوين .

٣- عدم وجود معارض صحيح لهذا القول - والله أعلم - .

* * *

(١) اختسب ١ / ٣٤١ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩، وانظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٥٣ و الجنى الداني / ٥٦١
ومغني اللبيب / ١٦٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٩ و الجنى الداني / ٥٦١ .

المسألة الرابعة

(جرم) في (لاجرم) بين الاسمية والفعلية .

اختلف النحويون في اسمية وفعلية (جرم) إذا سبقت بـ(لا) كما في نحو قوله تعالى ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾^(١) على قولين :

• أحدهما: أنها فعل وهو مذهب البصريين^(٢) فهي عند الخليل وسيبويه فعلٌ ماضٍ بمعنى (حق) وفاعله أن وما بعدها، و(لا) نافية ردُّ لما قبلها^(٣) وذكر ابن هشام أن (لا) عند سيبويه صلة^(٤) ولم أحد من نسب ذلك إلى سيبويه غيره، وإنما هو منسوب إلى المبرد كما سيأتي بيانه قريباً - إن شاء الله -^(٥).

وقد نسب مكِّي إلى الخليل وسيبويه أن (لا) و(جرم) كلمة واحدة بنيتا على الفتح في موضع رفع بالابتداء^(٦) وتبعه على ذلك أبو حيان في البحر المحيط، والسمين الحلبي، والشهاب الخفاجي^(٧) وعلى هذا فهما اسم، قال الشهاب: ((وذهب الخليل - رحمه الله - وسيبويه والجمهور إلى أن (لاجرم) اسمٌ مركب مع (لا) تركيب خمسة عشر، وبعد التركيب صار معناها معنى فعل وهو (حق) وما بعدها مرتفع بالفاعلية لمجموع (لاجرم) لتأوله بفعل، والمصدر قائم مقامه وهو (حقاً))^(٨) ا.هـ.

وهذه النسبة مخالفة لصريح كلام سيبويه الذي ذكر أن (جرم) فعل حين قال: ((وأما قوله عز وجل ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٩) فإن (جرم) عملت فيها (لا) لأنها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار، ولقد استحقَّ أن لهم النار. وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم

(١) هود: ٢٢.

(٢) انظر كتاب سيبويه ١٣٨/٣، والمقتضب ٣٥١/٢ - ٣٥٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤٥/٣ - ٤٦، ١٩٤، ٢٠٧،

والأصول لابن السراج ٢٧٩/١، والنكت في شرح كتاب سيبويه ٧٧٨/٢ والبيان للأنباري ١٠/٢ - ١١.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٧٩٠/٤، والجنى الداني ٤١٣ - ٤١٤.

(٤) انظر أوضح المسالك ٣٤٤/١، وشرح التصريح ٢٢١/١.

(٥) انظر ص ١١٠.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٨.

(٧) انظر البحر اخطي ١٣٧/٦، والدرّ المصون ٨٨/٤، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥٧٠.

(٨) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٥٧٠.

(٩) النحل: ٦٢.

النار، يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثلت فـ(جرم) بعدُ عملت في (أنَّ) عملها في قول
الفزاري^(١):

ولقد طعنتُ أبا عيننة طعنةً جرمت فزارةً بعدها أن يغضبوا
أي: أحقت فزارةً^(٢) . ا.هـ

وأبو حيان وهومن القائلين بنسبة التركيب إلى الخليل وسيبويه في البحر المحيط قد نسب
إليهما في الارتشاف القول بأنَّ (لا) ردُّ و(جرم) فعلٌ ماضٍ^(٣) وقد وافق قطرب الخليل
وسيبويه في فعلية (جرم) ومعناها^(٤) واختلفت عبارة أبي إسحاق الزجاج ففي موضعٍ من
المعاني وافق الخليل وسيبويه في جعلها فعلاً بمعنى (حق)^(٥) وفي موضعين آخرين جعلها
بمعنى (كسب)^(٦)

وقد نسب الأنباريُّ إلى سيبويه أنَّ (جرم) بمعنى (كسب) التقدير في الآية: كسب ذلك
الفعل لهم أنهم في الآخرة هم الأחסرون، أي: كسب ذلك الفعل الخسرانُ في الآخرة^(٧)
وهذا مردود بما سبق ذكره عن سيبويه قريباً .

وذكر الرّضيُّ أنَّ سيبويه استشهد بييت الفزاري: ولقد طعنت ... برفع (فزارة)
و(أن يغضبوا): بدل اشتمال منها أي: حقَّ غضب فزارة بعدها^(٨) .

وأجاب البغدادي فقال: ((وليس في كلام سيبويه ما نقله عنه))^(٩) .

وذهب أبو العباس المبرّد فيما نسبه إليه ابن السراج إلى ((أنَّ) (لا) زائدة للتوكيد، و(جرم)
فعلٌ ماضٍ فكأنه قال - والله أعلم - : جرم أنَّ لهم النار . وزيادة (لا) في هذا الموضع

(١) هكذا نسبه سيبويه في الكتاب ١٣٨/٣، وفي الاقتضاب ٦٥/٣: ((والبيت لأسماء بن الضّرية وقيل لعطية بن عفيف))

(٢) كتاب سيبويه / ٣ / ١٣٨ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب / ٤ / ١٧٩٠ .

(٤) انظر معني اللبيب / ٣١٤ .

(٥) انظر معاني القرآن / ٣ / ١٩٤ .

(٦) انظر معاني القرآن / ٣ / ٤٦ ، ٢٠٧ .

(٧) انظر البيان / ٢ / ١٠ - ١١ .

(٨) انظر شرح الكافية للرضي / ٤ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٩) خزنة الأدب / ١٠ / ٢٨٣ .

كزيادتها في قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(١) وإنما تقول : لا يستوي عبد الله وزيد، وكقوله تعالى ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٢) ونحوه من الفواتح^(٣) ويرد على هذا ((أنَّ الفراء لا يرى زيادة (لا) في أول الكلام))^(٤) ((وذلك لأنَّ زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به))^(٥) وأجاب أبو علي - كما ذكر عنه ابن هشام - بأنَّ القرآن كالسورة الواحدة^(٦) .

• **القول الثاني** في هذه المسألة أنَّ (جرم) اسم، وهو مذهب الكوفيين^(٧) وكما اختلف البصريون في معناها فقد نُقل عن الكوفيين الخلاف في ذلك أيضاً فذهب الكسائي إلى أنَّ معناها: لاصد، ولا منع، فتكون (جرم) اسم (لا) بمعنى القطع وهي مبنية على الفتح^(٨) .
 وذهب غير الكسائي إلى ((أنَّ (جرم) اسم منصوب بـ(لا) على التبرئة، وهي عندهم بمعنى (حقاً)، وجرها في اللفظ مجرى لا بدَّ ولا محالة))^(٩) أي: ((أنَّها مبنية مع (لا) على الفتح نحو قولك: لا رجل))^(١٠) ((وهي واسمها في محل رفع بالابتداء، وما بعدها خبر (لا) النافية))^(١١) .
 هذا غاية ما وقفتُ عليه في هذه المسألة ولم يظهر لي رجحان قول علي آخر من القولين السابقين - والله تعالى - أعلم .

(١) فصلت : ٣٤ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) الأصول لابن السراج / ١ / ٢٧٩ ، وانظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ، تأليف د/ إبراهيم الخندود / ٢ / ١٠١٥ .

(٤) أمالي ابن الشجري / ٢ / ٥٣٠ ، وانظر مغني اللبيب / ٣٢٩ .

(٥) مغني اللبيب / ٣٢٩ وانظر شرح التصريح / ١ / ٢٢١ .

(٦) انظر مغني اللبيب / ٣٢٩ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء / ٢ / ٨ - ٩ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه / ٢ / ٧٧٩ ، وأمالي ابن الحاجب / ١ /

١١٩ ، والبحر اخیط / ٦ / ١٣٧ ، وارتشاف الضرب / ٤ / ١٧٩٠ .

(٨) انظر مشكل إعراب القرآن / ٣٥٨ ، والبيان / ٢ / ١١ ، والبحر اخیط / ١٣٧ ، والدرّ المصون / ٤ / ٨٨ ، وحاشية

الشهاب الخفاجي / ٥ / ٥٧٠ .

(٩) النكت في تفسير كتاب سيبويه / ٢ / ٧٧٩ .

(١٠) البحر اخیط / ٦ / ١٣٧ .

(١١) الدرّ المصون / ٤ / ٨٨ .

المسألة الخامسة

الوصف الدال على الفاعل بين الاسمية والفعلية وغيرهما .

اختلف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

• أحدها : أنه اسم يسمى اسم الفاعل، وهذا صريح مذهب البصريين^(١)

• القول الثاني: أنه فعل، هو قسيمٌ للماضي، والمضارع، يسمى الفعل الدائم وقد نسبة الدكتور

مهدي المخزومي إلى الفراء والكوفيين الذين جاءوا بعده^(٢) واستند في هذه النسبة إلى أمرين :

أحدهما: نصوص ذكرها عن الفراء من كتابه معاني القرآن^(٣) .

الأمر الآخر: نص مجلس دار بين أبي العباس المبرد، وأبي العباس ثعلب ذكره الزجاجي في

كتاب مجالس العلماء^(٤) .

أمّا النصوص التي ذكرها عن الفراء فقال: ((وأما كتاب (معاني القرآن) فقد جاء فيه

مانصه: ((قال الكسائي في إدخالهم (أن) في (مالك): هو بمنزلة قوله: (مالكم ألا تقاتلوا)، ولو

كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول :

مالك أن قمت، ومالك أنك قائم، وذلك غير جائز؛ لأنّ المنع إنما يأتي بالاستقبال تقول: منعتك

أن تقوم ، ولا تقول: منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل، ولم يأت

في (دائم) ولا (ماض))^(٥) .

قال المخزومي: ((فقد أراد بالدائم: اسم الفاعل، وبالماضي: الفعل الماضي، وبالمستقبل الفعل

المضارع، وعطف (ماض) على (دائم) يدلُّ إشارة إلى أنه كان يسمى اسم الفاعل

فعالاً، وسماهُ فعالاً في موضع آخر من تفسيره، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة

(١) انظر كتاب سيبويه ١٦٤/١، والمقتضب ١١٩/٢، ١٤٨/٤، ١٤٩ - ١٤٨، والأصول ١٢٢/١ - ١٢٣ ومجالس العلماء

للزجاجي / ٢٤٤ ، ٢٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٦ ، ٦٨/٦ .

(٢) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ ٢٣٨ - ٢٤١، وكتاب: (في النحو العربي نقد

وتوجيه) / ١١٤ - ١١٩ .

(٣) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٤) المصدر السابق / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وانظر مجالس العلماء / ٢٦٥ .

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / ٢٣٩ ، وانظر معاني القرآن للفراء / ١٦٥ .

الزمر ﴿كاشفاتُ ضرِّه﴾^(١) و﴿ممسكاتُ رحمته﴾^(٢) قال: ((نَوْنٌ فِيهَا عَاصِمٌ^(٣) وَالْحَسَنُ وَشَبِيهَهُ، وَأَضَافَ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَكُلُّ صَوَابٍ، وَمِثْلُهُ ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(٤) و﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(٥) و﴿مَوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾^(٦) و﴿مَوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾^(٧) فَإِذَا رَأَيْتَ الْفِعْلَ قَدْ مَضَى فِي الْمَعْنَى فَأَثَرُ الْإِضَافَةِ فِيهِ تَقُولُ: أَخْوَكُ أَخَذَ حَقَّهُ، فَتَقُولُ هَاهُنَا: أَخْوَكُ أَخَذَ حَقَّهُ، وَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ أَخَذَ حَقَّهُ، فَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَمْ يَقَعْ بَعْدَ قَلْتِ: أَخَذَ حَقَّهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: هَذَا قَاتِلٌ حَمَزَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَاضٍ فَجَبَحَ التَّنْوِينَ))^(٨) .

وهذا الذي ذكره المخزومي عن الفراء لا يدلُّ على أنه يرى أنَّ الوصف الدال على الفاعل ليس باسم حتى وإن سماه فعلاً، والذي يدلُّ على ذلك ثلاثة أمور :

أحدها: أنَّ النصَّ الثاني الذي ذكره المخزومي قد نقص منه جملة نص عليها الفراء هي قوله: (لأنه اسم) حين قال : ((... ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزةً مبغضاً؛ لأنَّ معناه ماضٍ فجبح التنوين؛ لأنه اسم))^(٩) فالفراء في هذا النصِّ يصرِّح بأنَّ الوصف الدال على الفاعل الذي يدلُّ على المضي اسمٌ مع أنه قد قال قبل ذلك: ((وإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فأثر الإضافة فيه)) فدل على أنه يطلق مصطلح الفعل على ما هو عنده اسم .

(١) الزمر : ٣٨ .

(٢) الزمر : ٣٨ .

(٣) قراءة جمهور القراء ومنهم عاصم بالإضافة وليست بالتنوين كما ذكر الفراء، والذي قرأ بالتنوين البصريان: أبو عمرو، ويعقوب - انظر الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ٣ / ١١١٤، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / ٢٧٤ .

(٤) الطلاق: ٣ .

(٥) هي قراءة الجمهور، والأولى رواية حفص عن عاصم - انظر الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٣ / ١٢٧٥ والبدور الزاهرة / ٣٢٠ .

(٦) الأنفال : ١٨ .

(٧) هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وشعبة عن عاصم، ويعقوب ، والأولى قراءة حفص عن عاصم - الكتاب الموضح ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ، والبدور الزاهرة / ١٢٧ .

(٨) مدرسة الكوفة / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وقد اختصره - انظر معاني القرآن ٢ / ٤٢٠ .

(٩) معاني القرآن ٢ / ٤٢٠ .

الثاني: أنَّ الفراء قد صرَّح باسمية الوصف الدال على الفاعل وذلك عند قول الله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١) فقد قال: ((فَوَحَّدَ الْكَافِرَ، وَقَبْلَهُ جَمْعٌ، وَذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَصِيحٌ جَيِّدٌ فِي الْأَسْمِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ فِعْلٍ، مِثْلَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَرَادُ بِهِ (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ يَكْفُرُ) فَحَذَفَ (مَنْ) وَيَقُومُ الْفِعْلُ مَقَامَهَا فَيُؤَدِّي الْفِعْلُ عَنْ مِثْلِ مَا أَدَّتْ (مَنْ) عَنْهُ مِنَ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ وَهُوَ فِي لَفْظِ تَوْحِيدٍ))^(٢).

الثالث: أنَّ الفراء أطلق مصطلح الفعل على غير الوصف الدال على الفاعل بما هو اسم باتفاق فقد أطلقه على المصدر فقال: ((وَأَنْتَ تَقُولُ فِي الْأَفْعَالِ فَتَوْحِدَ فَعْلَهُمَا بَعْدَهَا فَتَقُولُ: إِبْرَائِيلُ وَإِدْبَارُكَ يَشْتَقُّ عَلَيَّ، وَلَا تَقُولُ أَخُوكَ وَأَبُوكَ يَزُورُنِي))^(٣).

وأطلقه على كل ما يأتي بعدمالك؟، وما بالك؟ وما شأنك؟ ونحوها، فقال عند قول الله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤): ((جَاءَتْ (أَنْ) فِي مَوْضِعٍ وَأَسْقَطْتَ مِنْ آخِرِ ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ﴾^(٥) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾^(٦) فَمَنْ أَلْقَى (أَنْ) فَالْكَلِمَةُ عَلَى جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَعْلَى فِيهَا، وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكُ مَهْطِعِينَ﴾^(٧) وَكَقَوْلِهِ ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنِينَ﴾^(٨) فَهَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ فِي قَوْلِكَ: مَا لَكَ؟ وَمَا بِكَ؟ وَمَا شَأْنُكَ؟ أَنْ تَنْصَبَ فَعْلَهَا إِذَا كَانَ اسْمًا، وَتَرْفَعَهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوَّلَهُ الْيَاءُ، أَوِ النَّاءُ، أَوِ النَّونُ، أَوِ الْأَلْفُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٩):

مالكٍ ترغينَ ولا ترغو الخلف ((ا.هـ^(١٠)

(١) البقرة: ٤١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٢ - ٣٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٤٥ .

(٤) البقرة: ٢٤٦ .

(٥) الحديد: ٨ .

(٦) إبراهيم: ١٢ .

(٧) المعارج: ٣٦ .

(٨) النساء: ٨٨ .

(٩) غير منسوب في لسان العرب (خلف) .

(١٠) معاني القرآن ١/١٦٣ .

أمّا الأمر الآخر الذي استند إليه د/المخزومي في نسبة القول بفعلية الوصف الدّال على الفاعل إلى الفراء والكوفيين، فهو نصُّ مجلسِ دار بين أبي العباس المبرّد وأبي العباس ثعلب جاء فيه ((قال ثعلب: كلّمتُ ذات يومٍ محمّد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يُناقض ويقول (قائمٌ) فعلٌ، وهو اسمٌ لدخول التنوين عليه فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن نسميه فعلاً، فقلتُ: الفراء يقولُ (قائمٌ) فعلٌ دائمٌ لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ومعناه معنى الفعل؛ لأنّه ينصب فيقال: قائمٌ قياماً، وضاربٌ زيداً، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعلٌ ليس هو فيها اسماً))^(١) وقد ناقش د/ محمّد آدم الزاكي مدار بين المبرّد، وثعلب في هذا المجلس فقال: ((وإذا تأملنا في هذا الذي قاله الشيخان، أو مقاله نخاة الفريقين في كتبهم، وجدنا أنّ الخلاف بينهم في تسمية هذه المادة ليس عميقاً، أو قل هو خلاف لا يترتب عليه أثر لافي مدلول المادة، ولا في عملها؛ فالفريقان متفقان على أنّ نحو (قائمٌ) يقبل دلائل الأسماء، كالتنوين، وغيره، وهما متفقان كذلك على أنّ نحو (قائمٌ) يعمل عمل الفعل، وبعد هذا سمّه ماشئت، اسم الفاعل، أو الفعل الدائم، تسمية اصطلاحية ليفرّق بها بين هذه وبين الأسماء الصريحة، والأفعال المحضة، ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون، كما سماه - أي نحو قائم - ابن فارس بالنعته))^(٢)

وبهذا يتبين أنّ الفراء، ومن تبعه من الكوفيين يسمون الوصف الدّال على الفاعل (الفعل الدائم) من غير أن ينفوا عنه الاسميّة، ولعلّ هذه التسمية هي التي بسببها ظنّ بعض النحويين أنّ الفراء، ومن تبعه يجعلون الوصف الدّال على الفاعل فعلاً مبيّناً للاسم، كما هو الظاهر من كلام المبرّد في المجلس الذي دار بينه وبين ثعلب، وهو ما جنح إليه د/ المخزومي ومن تبعه من المُحدّثين^(٣) هذا تقرير القول الثاني في هذه المسألة.

• القول الثالث: أنّ الوصف ليس باسم، ولا فعل، بل هو قسم من أقسام الكلام خارج عن هذين القسمين، يسمى مع اسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم

(١) مجالس العلماء للزجاجي / ٢٦٥، وانظر مدرسة الكوفة / ٢٣٩ .

(٢) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري - عرض ونقد للدكتور محمد

آدم الزاكي / ١٦٨ .

(٣) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه / ١١٤ - ١٢١ ، والفعل وزمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي ، ١٩ ، ٣٤

، واسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة / ٧١ فما بعدها .

التفضيل: الصفة، ولم يقل بهذا أعني جعل الصفة قسيمة للاسم والفعل والحرف - أحد من النحويين القدماء - فيما أعلم - وإنما هو مذهبٌ مُحدث أول من قال به د/تمام حسان وتبعه على ذلك تلميذه د/فاضل الساقي في كتابه أقسام الكلام العربي^(١) على أنه قد سبق أن أجرى دراسة لاسم الفاعل وحده توصل إلى أنه قسم مستقل بذاته سماه (القرين)^(٢) . هذا وقد استدلل أصحاب القول الأول، وهم القائلون باسمية اسم الفاعل بأدلة : أحدها : أنه يقبل دخول عوامل الأسماء عليه .

الثاني : يعرب كإعراب الأسماء في الرفع والنصب والخفض .

الثالث : يقبل علامات الأسماء كالجر والتنوين، والنداء، وأل، والإضافة وغير ذلك^(٣)

أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بفعلية اسم الفاعل، فقد استدلل لهم المحدثون الذين جعلوا هذا القول راجحاً على القول الأول بأدلة :

أحدها : - أن اسم الفاعل، وكذا اسم المفعول يدلان على الزمان كما يدلُّ عليه الفعل^(٤)

الثاني :- أن اسم الفاعل، وكذا اسم المفعول يستعملان استعمال الأفعال في إلحاقها

بالفاعل، والمفعول، وبالتالي عن الفاعل حتى عند البصريين فقد أعربوا (المحمدان) في قولنا

: (أقائمُ محمدان) فاعلاً، ولم يعرّبوه مبتدأ؛ لأنَّ (قائمٌ) عندهم في مثل هذا التركيب يقوم مقام

الفعل من جميع الوجوه^(٥) .

الثالث : أن اسم الفاعل العامل يدلُّ على الحدث كما يدلُّ عليه الفعل^(٦)

الرابع : أن اسم الفاعل كما يشابه الفعل في الحدث والزمن، وفي العمل فإنه يشابهه أيضاً

في الشكل؛ وذلك أنه يجري عليه في عدد الحروف، ومطلق الحركات، والسكنات كالمشكلة

بين (يضرب) و(ضارب)، و(يُكرم) و(مُكرم) فإنَّ عدد حروف (يضرب) مساوٍ لعدد حروف

(ضارب) كما أنَّ حركات حروف (يضرب) وسكناتها مماثلة تماماً لحركات حروف (ضارب)

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ٦٨ ، وأقسام الكلام العربي / ٢٢١ فما بعدها .

(٢) انظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٣٢ .

(٣) انظر تعليق د/ مازن المبارك على الإيضاح / ٨٦ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه / ١١٦ ، ١١٨ ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٠٤ .

(٥) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه / ١١٧ ، ١١٨ ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ٨٢ ، ١٠٥ .

(٦) انظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ٦٩ ، ٧١ .

وسكناتها، وإذا كان النحاة البصريون قد عدّوا الجرّ، والتنوين، والنداء، وأل، وغيرها علامات شكلية تمحض الكلمة للاسمية، فإنّ مطلق المشابهة بين اسم الفاعل، والفعل المضارع في عدد الحروف، ومطلق الحركات، والسكنات، وغير ذلك كلّها أمور يمكن اعتبارها علامات شكلية تبرر اعتبار اسم الفاعل مثل الفعل المضارع فيقع موقعه في الجملة، ويرتبط بمعمولاته المرفوعة والمنصوبة كما يرتبط الفعل (١) .

الخامس :- ((جواز إلحاق نون التوكيد لصيغة (الفاعل) وهي مما تلحق الأفعال وإن كان ذلك قليلاً كقول الشاعر (٢) :

* أشهرنَّ بعدنا السيوفا *

وقول الآخر : (٣)

* أقائلنَّ أحضروا الشهودا *

كما لحقته نون الوقاية في قول الشاعر : (٤)

وما أدري وظنّي كلُّ ظنّي
أمسلمني إلى قومي شراحي (٥)

السادس :- أنه قد وجد مثل صيغة اسم الفاعل في لغات سامية قريبة الصلة بالعربية وأطلق عليها مصطلح الفعل، ومن ذلك الأكديّة (٦)، وكذلك العبريّة (٧) هذه مجمل أدلة القول الثاني كما حررها د/المخزوميّ، ود/الساقبيّ، والجواب عنها من خمسة أوجه :

أحدها: أننا وجدنا في العربية كلمات تشترك مع الأفعال في بعض ماهو من خصائصها، ومع هذا لم يقل أحدٌ - فيما أعلم - إنّها أفعال ومن ذلك :

١ - المصادر فإنّها تجري مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، قال سيبويه: ((باب من المصادر

(١) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ٤٩، ٤٠ - ٥٠، ١٠٥، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٨ .

(٢) لرؤبة في ملحق ديوانه / ١٧٩، وانظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٧ .

(٣) سبق ص ٧٠

(٤) مذكور في اختسب ٢ / ٢٢٠، بغير نسبة وفي شرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٠ ليزيد بن مخزوم الحارثي .

(٥) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٠٦ .

(٦) انظر (في النحو العربي نقد وتوجيه) / ١١٩، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٠٥ .

(٧) انظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٠٥ .

جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك كقولك: عجبْتُ من ضربك زيداً فمعناه أنه يضربُ زيداً))^(١) وهي مع ذلك أسماء باتفاق حتى عند القائلين بالتقسيم الجديد^(٢)

٢ - الأحرف النَّاصبة التي تنصب الاسم، وترفع الخبر وهي: (إنَّ وأخواتها) فإنها تعمل لمشابهتها للفعل^(٣)، ولم يقل أحدٌ بأنها أفعال، وكذلك تقبل نون الوقاية إذا اتصلت بياء المتكلم فتقول إنني وليتي^(٤) فإذا كانت تلك الكلمات لم يقل أحدٌ بأنها أفعال، فليكن اسم الفاعل وما جرى مجراه كذلك أيضاً .

الوجه الثاني: على الرغم من أنَّ أعظم شيء اشترك فيه اسم الفاعل مع الفعل هو العمل - حتى عده د/محمد حسن عواد - القاسم المشترك الوحيد بين اسم الفاعل والفعل^(٥) - ومع ذلك فيبينهما فرقاً، ((فالعمل أصلٌ في الأفعال فرغٌ في الأسماء العاملة التي منها اسم الفاعل، كما أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرغٌ في الأفعال المعربة، وهي الأفعال المضارعة، فلمَّا كان اسم الفاعل فرعاً على الفعل في العمل كان أضعف منه في ذلك؛ لأنَّ الفروع تنحط عن درجات الأصول ويؤيد ذلك أنك تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً، وزيدٌ ضاربٌ لعمر فتكون خيراً بين أن تعديه بنفسه وبين أن تعديه بحرف الجرِّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل فلا تقول: ضربتُ لزيد، ولا زيدٌ يضربُ لعمر قال الله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعالٌ لما يُريد﴾^(٦) وقال الشاعر^(٧):

ونحنُ التاركون لما سخطنا ونحنُ الآخذون لما رضينا

فعدى الاسم باللام، ومما يؤيد ضعفه عن العمل أنه لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي))^(٨)

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٨٩، وانظر شرح التصريح ٢/ ٦١٠ فما بعدها .

(٢) انظر أقسام الكلام العربي / ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) انظر أسرار العربية / ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) انظر أسرار العربية / ١٤٨ - ١٤٩، وتعليق الشيخ محمد محيي الدين على أوضح المسالك / ١/ ٣٢٥

(٥) انظر دراسة الدكتور محمد حسن عواد على رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة / ٦١ .

(٦) هود: ١٠٧ .

(٧) لعمر بن كلثوم في ديوانه / ٨٣، وانظر شرح القصائد العشر للتبريزي / ٢٧٩ .

(٨) شرح المفصل لابن يعين / ٦ / ٧٨ - ٧٩ بتصرف يسير .

الوجه الثالث: أنَّ الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ^(١) كما أنَّ اسم الفاعل محمولٌ على الفعل في العمل، ومع ذلك لم يقل أحدٌ بأنَّ المضارع اسمٌ، فلماذا إذن يقال إنَّ اسم الفاعل فعلٌ؟!

الوجه الرابع: أنَّ اسم الفاعل لا يقبل علامات الأفعال، أمَّا ما ذكر من قبوله لنون التوكيد كما في قول الشاعر ^(٢):

أقائلنَّ أحضروا الشهودا

فإنَّ هذا ونحوه شاذٌّ، ونادر كما ندر دخول حرف الجرِّ على الفعل في قول الآخر ^(٣)

* والله ما لي لي بنام صاحبه *

الوجه الخامس: أنَّ ما ذكر من إطلاق مصطلح الفعل على صيغة (فاعل) في بعض اللغات القريبة من العربية، لا يلزم منه أن يقال إنَّ هذه الصيغة في العربية فعلٌ؛ فلكلِّ لغةٍ نظامها وخصائصها .

أمَّا أصحاب القول الثالث - وهم القائلون إنَّ الوصف الدالُّ على الفاعل وما جرى مجراه قسمٌ مستقلٌّ بذاته ليس باسم ولا فعل - فقد استدلوا بأدلة :

أحدها: أنَّه لا يبدلُ على مسمى كما تدلُّ الأسماء، ولا على زمن وحدث كما تدلُّ الأفعال، ودلالته على الزمن هو وظيفته في السياق لا بالوضع ^(٤) .

الثاني: على الرَّغم من أنه يقبل علامات الأسماء، إلا أنه لا يتمحض للاسمية؛ لأنَّ قبوله لتلك العلامات ليس على الصورة التي تقبلها الأسماء المحضة وتفصيل ذلك على النحو التالي :-

أولاً: نلاحظ أنَّ الجرَّ، والتنوين، والنداء ظواهر شكلية تميز الاسم عن غيره ولكن إذا قلنا: (ياله من راكبٍ فرساً) و(ياراكباً فرساً) نجد أنَّ كلمة (راكب) لم تكن اسماً محضاً مع قبولها لتلك الظواهر وذلك لأنَّ الكلمة :

١ - تعني الدلالة على زمن يتعين بالقرينة القولية .

(١) انظر أسرار العربية / ٢٤ - ٢٧ ، ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) سبق ذكره ص ٧٠

(٣) سبق ذكره ص ٣٩

(٤) انظر أقسام الكلام العربي / ٢٢٣ .

٢ - تعني الدلالة على الحدث .

٣ - استعملت في الجملة مع معمولاتها استعمال الفعل، مما جعل لها دلالة معنوية ووظيفة تختلف عن دلالة الاسم ووظيفته (١) .

ثانياً: نلاحظ أيضاً أنّ (أل) تدخل على الكلمة فتفيدها التعريف، وتمحضها للاسمية، ولكن حين نقول: (حضر الضاربُ زيداً) فإنّ كلمة (ضارب) في الجملة اسم فاعل اقترن بـ(أل) ولكن (أل) هذه ليست أداة تعريف، وإنما هي موصولة بمعنى الذي، وعلى هذا فيكون معنى (حضر الضاربُ زيداً) حضر الذي ضرب، أو يضربُ زيداً، ولهذا يجوز اقتران اسم الفاعل بـ(أل) هذه مع إضافته، ولو كانت (أل) للتعريف لما جاز الجمع بينها وبين الإضافة، ويؤيد ذلك أنّ اسم الفاعل المقترن بها يعمل ولودلّ على الماضي، ولو كانت (أل) للتعريف لأبعدته عن السمات الفعلية التي أوجبت ارتباطه بمعمولاته ارتباطاً يشبه الفعل (٢) .

ثالثاً: إذا نظرنا إلى الإسناد نجد أنه أهمّ العلامات التي تمحض الكلمة للاسمية إلا أنّ اسم الفاعل وما جرى مجراه يختلف عن الاسم في هذه الخاصية؛ وذلك أنه يصحّ أن يقع مُسنداً ومسنداً إليه في آن واحد في مثل قولنا: (جاء الأثمُ قلبه) فالأثمُ وقع مسنداً إليه باعتبار ما قبله، ومسنداً باعتبار ما بعده؛ فشابه الاسم من وجه، والفعل من وجه آخر (٣) .

رابعاً: على الرغم من أنّ الإضافة من أهمّ العلامات التي تدلّ على اسمية الكلمة إلا أنّها في اسم الفاعل تختلف عنها في الأسماء، فكلمة (صاحب) في قولنا (صاحبنا كريم) اسم؛ لأنّ الإضافة فيها محضة، ولكن كلمة (ضارب) في قولنا: (هذا ضاربُ زيدٍ الآن) لم تمحضها الإضافة للاسمية؛ لأنّ إضافتها هنا إضافة لفظية فقط، وهي لاتفيد ما تفيده الإضافة المحضة من التعريف والتخصيص، وكذلك إضافة ما دلّ على الماضي فحين نقول: (محمدٌ مُكرمٌ أخيك أمس) فإنّ كلمة (مُكرم) تدلّ بوضوح على الحدث وهو الإكرام، وهذا الإكرام موجه إلى (أخيك) في زمنٍ معين هوزمن الماضي؛ فكلُّ تلك الأمور مبررات لانتفاء الاسمية منه، وهي أيضاً مبررات لانتفاء الفعلية؛ وذلك أنّ طبيعة الأمور، ونظام اللغة، وواقع

(١) انظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٢٤

(٢) انظر المصدر السابق / ١١٧ - ١١٨

(٣) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١٠٣، و اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١١٩ - ١٢٠ .

الاستعمال، لا تسمح أن يأتي الفعل على الصورة التي جاء بها اسم الفاعل (مُكْرِم) في المثال السابق؛ فاسم الفاعل سواء دلَّ على الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، فإنَّ إضافته لا تبرر جعله اسماً ولا فعلاً ولكنها مبررة لجعله قسماً قائماً بذاته^(١).

هذه مجمل أدلة أصحاب القول الثالث، والجواب عنها من أربعة أوجه :

أحدها: ماسبق الجواب به عن أدلة القائلين بفعلية الوصف الدال على الفاعل وماشابهه^(٢).

الثاني : أنَّ الوصف الدال على الفاعل وإن شابه الفعل في بعض أحكامه، إلا أنه يقع في

مواقع يقع فيها الاسم، ولا يصلح أن يقع فيها الفعل ومن ذلك :

١ - أنه يقع فاعلاً، ومفعولاً به، ومجروراً، فكما نقول: جاء رجلٌ، ورأيتُ رجلاً ومررت

برجلٍ، يصحُّ أن تقول جاء كاتبٌ، ورأيتُ كاتباً، ومررتُ بكاتبٍ ولا يصح ذلك في الفعل .

٢ - قد جاء في التنزيل العزيز وقوع اسم الفاعل بدلاً من المعرفة، أو صفة لها وذلك في قوله

تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾^(٣) وقوله سبحانه ﴿تَنْزِيلِ

الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾^(٤) ف(فاطر)، و(جاعل) في الآية

الأولى، و(غافر) في الآية الثانية قد قيل إنها أبدالٌ من لفظ الجلالة، وقيل صفات له، ولا يتوجّه

غير هذين التوجيهين^(٥)، فإن قيل بالبديهة فالفعل لا يقع بدلاً من المعرفة - على افتراض جواز

وقوعه من النكرة -^(٦) وإن قيل بأن أسماء الفاعلين في اليتين صفات للفظ الجلالة، فإنه

لا يصح وقوع الفعل موقعها؛ لأنَّ هذه صفات لمعرفة، والفعل إذا وقع صفة فعلى اعتبار أنه

وما بعده جملة، والجملة لا تقع صفة للمعرفة^(٧)

فإن قيل إنَّ الجملة وقعت صفة للمعرفة كما في قول الله تعالى ﴿وَأَيُّ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ

(١) انظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٢٠ - ١٢٣

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٩ .

(٣) فاطر : ١ .

(٤) غافر : ٢ - ٣ .

(٥) انظر البيان للأنباري ٢ / ٢٨٥ ، والبيان للعكري ٢ / ١١١٥ ، والدرّ المصون ٥ / ٤٥٧ .

(٦) قال يس : ((وينبغي جواز إبدال الفعل من الاسم ، وبالعكس كما حاز في العطف نحو : زيدٌ متقى يخافُ ربّه ، أو

يخافُ الله متقى)) - حاشية يس على شرح التصريح ٢ / ١٦١ .

(٧) انظر شرح التصريح ٢ / ١١١ .

أحييناها^(١) و قوله سبحانه ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾^(٢) وقد قرئ
﴿فَطَرَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣) و قرئ ﴿وَجَعَلَ الْمَلَائِكَةَ رَسُولًا﴾^(٤) وقال الشاعر^(٥)

ولقد أمرُ على اللئيمِ يسبني
فمضيتُ ثم قلت لا يعنيني

فالجواب عن الآيتين والبيت أن (أل) الداخلة على (الأرض) و (الليل) و (اللئيم) هي
(أل) الجنسية، وما دخلت عليه (أل) الجنسية لا يراد به شيء بعينه فالأرض، والليل، واللئيم، لا يراد
بها أشياء بعينها بل المراد جنس الأرض، و جنس الليل، و جنس اللئيم؛ ولهذا عوملت معاملة
النكرات في وصفها بالجمل^(٦) ولايتأت ذلك في آيتي فاطر، وغافر .

أما الجواب عن القراءتين الشاذتين فإنهما لا تصحان أن تكونا بدلين، أو صفتين، وإنما
تتوجه على غير ذلك، ((فينبغي أن تكون هذه الجمل إخباراً من العبد على ما أسداه الله علينا
من النعم كما تقول: الحمد لله أحسن إلينا بكذا، حولنا كذا يكون ذلك جهة بيان لفعله
الجميل كذلك يكون في قوله: فطر، وجعل؛ لأن في ذلك نعماً لا تحصى))^(٧) أما قراءة
الجمهور فلا تتوجه إلا على البدل، أو الصفة كما تقدم، فإذا ثبت أن اسم الفاعل يقع موقع
الاسم مطلقاً، ولا يكون ذلك للفعل فإنه حينئذٍ اسم .

الوجه الثالث: أن الوصف الدال على الفاعل يقبل التثنية، والجمع، ويوصف وتلك كلها
من خصائص الأسماء ولا يشترك معها غيرها، فالتثنية كقول الشاعر^(٨)

الشامي عرضي ولم أشتمهما
والناذرين إذا لم ألقهما دمي

والجمع كقول الله تعالى ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٩) وأما وصفه فمثل قول

(١) يس : ٣٣ .

(٢) يس : ٣٧ .

(٣) نسبت هذه القراءة إلى الضحاك والزهري - انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٨١/٤ ، والبحر الخيط ٩/٩ .

(٤) نسبت هذه القراءة إلى ابن يعمر وخليد بن نسيط - انظر البحر الخيط ٩/٩ - ١٠ .

(٥) منسوب في الكتاب ٣/٢٤ لرجل من سلول ، وفي الأصمعيات ١٢٦/ لشمر بن عمرو الخنفي .

(٦) انظر الكشاف ٤/٤ - ١٥ ، و شرح التصريح ١١١/٢ .

(٧) البحر الخيط ٩/١٠ بتصرف يسير ، وانظر الخستب ١٩٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٤١/٢ .

(٨) لعنترة في ديوانه ٢٢٢/٢ ، وانظر شرح القصائد العشر للتبريزي / ٢٥١ .

(٩) الأحزاب : ٣٥ .

الشاعر (١):

إذا فاقدٌ خطباء فرخين رجعت ذكرتُ سليمي في الخليط المزابل

فوصف (فاقد) وهو مؤنث بـ (خطباء) (٢)

الوجه الرابع: أن القول باسمية الوصف الدال على الفاعل، وما جرى مجراه أسهل على المبتدئ؛ لأنه قد تقرر أن العلامات التي يعرف بها الاسم، هي: الجر، والتنوين، والنداء، و(أل) وغيرها، فلو قيل بأن هذه العلامات تدخل على غير الأسماء، وفي كلمات كثيرة مذكورة في القرآن الكريم، وفي غيره من كلام العرب نثره وشعره، لأدى ذلك إلى التشويش على المبتدئ، وصعب عليه التفريق بين الاسم وغيره .

فإن قيل: إن بعض علامات الأسماء قد دخلت على كلمات ليست بأسماء كقول الشاعر (٣)

والله ما لي لي بنام صاحبه ...

وقول الآخر (٤) :-

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ...

وقول العربي (والله ما هي بنعم الولد) وقول العرب، (نعم السير على بئس العير)، ونحوها، فإذا كان في جعل اسم الفاعل غير اسم تشويش على المبتدئ فليكن ذلك أيضاً في جعل تلك الكلمات غير أسماء .

والجواب عن ذلك أن هذا قليلٌ ونادر بخلاف ما لوقيل: إن الوصف الدال على الفاعل ليس باسم؛ فإنه يكثر ذكره في الكلام وسيقع عليه نظر المبتدئ باستمرار فيقع الخلط والاضطراب فكان طرد المطرد أولى، وبهذا نخلص إلى أن هذا الوصف وإن شابه الفعل في بعض خصائصه كالعمل إلا أنه باقٍ على اسميته وما عدا ذلك من الأقوال فمردودٌ بما قد سبق تفصيله - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) البيت من غير نسبة في كتاب الشعر ١ / ٣١١، والمقرب ١ / ١٢٤، والرواية فيهما (المباين) .

(٢) انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) سبق ذكره ص ٣٩

(٤) سبق ذكره ص ٥٠

المسألة السادسة:

(أفعل في التعجب) بين الاسمية والفعلية وغيرهما .

اختلف في (أفعل التعجب) في نحو (ما أحسن زيداً) على ثلاثة أقوال:

- أحدها : أنه فعلٌ ، وهو مذهب البصريين، وتبعهم الكسائي وهشام من الكوفيين^(١)
- الثاني : أنه اسم، وهو مذهب الكوفيين غير الكسائي، وهشام^(٢) ووافقهم صدر الأفاضل الخوارزمي في كتابه (شرح المفصل الموسوم بالتخمير)^(٣) وإن كان قد صرح بفعليته في كتابه (ترشيح العلل)^(٤) .

• الثالث : أنه لافعل، ولا اسم، بل يشترك مع أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات ، ونعم وبئس، في قسم من أقسام الكلم مستقل بذاته يسمى الخوالف، وهذا القول ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين^(٥)، ولكل قولٍ من هذه الأقوال الثلاثة أدلته واحتجاجه:

فأمّا أصحاب القول الأول - وهم القائلون بالفعلية - فقد استدلوا بأدلة :

أحدها: أن (أفعل) الذي للتعجب يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، وما أفرحني بفضل الله، وهذه النون لا تلزم مع ياء المتكلم إلا إذا اتصلت بالفعل من نحو أكرمني، ويكرمني^(٦) .

واعترض على هذا الدليل بما ذكره ابنُ الشجري والأنباري وغيرهما من أن نون الوقاية قد دخلت على الاسم في (قد، وقت) بمعنى حسب، فقالوا قدني، وقطني ، قال الشاعر^(٧) :

امتلاً الحوضُ وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأتُ بطني

(١) انظر كتاب سيبويه ٤٧٨ / ٣ ، والمقتضب ١٧٣ / ٤ ، والأصول ١٠١ / ١ ، والإيضاح العضدي ١٣١ / ١ ،

وأما ابن الشجري ٣٨١ / ٢ ، والإنصاف ١٢٦ / ١ ، وشرح التصريح ٨٧ / ٢ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٣٨١ / ٢ ، والإنصاف ١٢٦ / ١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣ / ٧ وارتشاف

الضرب ٢٠٦٦ / ٤ .

(٣) ٣٢٦ - ٣٢٥ / ٣ .

(٤) ١١١ / ٤ .

(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ - ١١٥ ، وأقسام الكلام العربي / ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٣٩٣ / ٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٩ / ١ ، وشرح التصريح ٨٧ / ٢ .

(٧) له روايات هذه إحدها - انظر الكامل ٦١٥ / ٢ ، وكتاب اللامات ١٥٢ / ١ ، والخصائص ٢٣ / ١ .

كما دخلت أيضاً على الاسم في قول الآخر^(١) :

ألا فتىً من بني ذبيان يحملني
وليس حاملني إلا ابن حمّال

فيجوز أن يُحمل (أفعل) في التعجب عليه ، ولا يُجعل اتصاله بها دليلاً على فعليته^(٢) .

والجواب أنّ (قدني ، وقطني) من الشاذ الذي لا مُعَرِّج عليه ولا مُلتفت إليه ، وإنما حَسُن اتصال هذه النون بقد ، وقط ؛ لأنك تقول : قدك من كذا ، وقطك ، أي : اكتف ؛ فتأمر به كما تأمر بالفعل ، وقد قالوا مع هذا قدي ، وقطي قال الشاعر^(٣) :

قدني من نصر الخبيبين قدي
ليس الإمام بالشحيح المُلحد

ولا يجوز أن يقال ما أفرحي ، وما أفقري كما جاز أن يقال قدي ؛ فبان الفرق^(٤)

أما قول الآخر (وليس حاملني) فهو أيضاً (من الشاذ الذي لا يُعَرِّج عليه وكأنه حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع لما بينهما من الشبه ، ومثل ذلك يحتمل في ضرورة الشعر)^(٥) (مع أنّ الرواية الصحيحة (وليس يحملني))^(٦) .

ويندفع الجواب السابق عن (قد ، وقط) بنحو : عليك ، ورويدني ؛ فإنّ نون الوقاية لازمة لهما كما لزمّت في أفعل التعجب ؛ إذ لا يقال عليك ، ولا رويدني ، ومع ذلك فهما من الأسماء عند البصريين ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا^(٧) .

الدليل الثاني : أنّ (أفعل التعجب) ينصب المعارف والتكرات ، و (أفعل) إذا كان اسماً لا يعمل ذلك ، إنما ينصب النكرة خاصة على التمييز كقولك : زيداً أكثر منك علماً ، وأنجب

(١) البيت لأبي محم السعدي - انظر الكامل / ١ / ٤٦٧ ، وخزانة الأدب / ٤ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) انظر أما لي ابن الشجري / ٢ / ٣٩٤ ، والإنصاف / ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في

كتاب الأصول لابن السراج تأليف د/ إبراهيم الخندود / ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) غير منسوب في الكتاب / ٢ / ٣٧١ ، والكامل / ١ / ١٨٨ ، ولحميد الأرقط في خزانة الأدب / ٥ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري / ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، والإنصاف / ١ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعسكري / ٢٨٦ ، وانظر الإنصاف / ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، وشرح

المفصل لابن يعيش / ٧ / ١٤٣ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ١٤٣ .

(٧) انظر ص ٧١

غلاماً، ولا يصح أن يقال زيدٌ أكثرُ منك العلم؛ فلما لم يصح ذلك هنا وصحَّ في أفعال التعجب دلَّ على أنه فعل^(١).

واعترض عليه بما ذكره ابن الشجري، والأنباري وغيرهما من أننا قد وجدنا العرب قد أعملت (أفعل) الاسم، ونصبت به المعرفة قال الشاعر^(٢):

فما قومي بنعلبة بن سعيدٍ ولا بفزارة الشُّعرِ الرِّقابا

نصب (الرِّقاب) بـ(الشُّعر)، والشُّعر: جمع أشعر، والجمع أضعف في باب العمل من واحده؛ لأنَّ التكسير يباعده من شبه الفعل، وإذا عمل الجمع مع بُعده عن مشابهة الفعل فالواحد أولى أن يعمل، وقال النابغة الذبياني^(٣):

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ أجبَّ الظهرَ ليس له سنأمُ

فنصب (الظهر) بـ(أجبَّ)، وقال آخر^(٤):

ولقد أعتدي ماصقع الديـ كُ على أدهمٍ أحشَّ الصهिला

نصب (الصهिला) بـ(أحشَّ)^(٥)، ((وقال العباس بن مرداس^(٦)):

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم وأضربُ منَّا بالسيوفِ القوانسا

فنصب (القوانسا) بـ(أضرب) فبطل إذن الاستدلال^(٧)

وأجابوا عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ بعض ما ذكر من الشواهد قد روي بروايات غير التي ذكرت فـ(الشُّعر الرِّقابا) روي (الشُّعري رقابا) فنحن وإن لم ندفع الرواية الأولى فالثانية عندنا أوجه؛ لأنها أجزى على سنن الاستقامة في الإعراب، وكذلك قد روي بيت النابغة (أجبَّ الظهر)

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٧ - ٣٩٨ والإنصاف ١ / ١٣٢ ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب

الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٢) للحارث بن ظالم - انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٠١، والروض الأنف ١ / ٤١١ .

(٣) للنابغة الذبياني في ديوانه / ١٥٧، والكتاب ١ / ١٩٦ .

(٤) غير منسوب في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٩، وأسرار العربية / ١٩٩ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٨ - ٣٩٩، والإنصاف ١ / ١٣٢ - ١٣٤ .

(٦) في ديوانه / ٩٣، وانظر الأصمعيات / ٢٠٥ .

(٧) النيبين / ٢٨٧، وانظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ١ / ٣٩٦ - ٣٩٨ .

بجرهما وهو القياس، و(أجبَّ الظهرُ) بنصب أ(جبَّ) ورفع (الظهر) على أنه فاعل،
والتقدير: أجبَّ الظهرُ منه (١) .

الوجه الثاني: لو سلمنا بصحة الروايات التي جاء فيها المعرف منصوباً بعد (أفعل)
التفضيل؛ ((فإنه مع وفاقنا عليه لاحجة فيه؛ لأنه من باب: الحسنُ الوجه، والحسانُ الوجوه، وقد
قالوا: (الحسنُ الوجه) بنصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل كما قالوا: (الضاربُ الرجل)
بخفض الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه، وهذا تشبيه لفظي؛ لأنهما في المعنى متباينان من حيث
كان الوجه فاعلاً من طريق المعنى؛ لأنَّ الحسن له، والرجل مفعول به لوقوع الضرب عليه،
فليس ما اعترض به من هذا بمؤثر فيما اجتجنا به)) (٢) على أنه أيضاً يمكن تخريج روايات
النصب بأن يقال (أل) زائدة (٣) .

الوجه الثالث: ((لو سلمنا بصحة الإعراب بالنصب في هذه الآيات، وأجريناها في ذلك
مجرى (ما أكرم الرجل) فهل يمكن أن توجدونا (أفعل) وصفيًا نصب مضمراً، أو علمًا، أو
اسماً من أسماء الإشارة؟ وإذا كان هذا غير ممكن دلَّ على بطلان الاعتراض من أساسه)) (٤)
الدليل الثالث مما استدل به القائلون بفعلية أفعل التعجب قالوا: ((إننا وجدناه مفتوح
الآخر، ولولا أنه فعلٌ ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ إذ لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً
ل(ما) فلمَّا لزم الفتح آخره دلَّ على أنه فعلٌ ماضٍ)) (٥)

واعترض على هذا الدليل من وجهين ذكرهما ابنُ الشجري والأنباري وغيرهما:
أحدهما: ((أنَّ التعجب أصله الاستفهام ففتح آخر (أفعل) للفرق بين المعنيين فقولنا: ما
أحسن عبد الله، أصله: ما أحسن عبد الله؟ فعدلوا عن الاستفهام إلى التعجب فغيروا
أحسن بفتح آخره ونصبوا (عبد الله) ليفصلوا بين الاستفهام والخبر)) (٦)

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٩ - ٤٠٠ والإنصاف ١/ ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٠ .

(٣) انظر الإنصاف ١/ ١٣٥ والتبيين / ٢٨٨ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠١ بتصرف وانظر الإنصاف ١/ ١٣٦ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٨ بتصرف يسير، وانظر الإنصاف ١/ ١٣٦ - ١٣٧، وشرح قطر الندى / ٤٥٧ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٩ وانظر الإنصاف ١/ ١٣٧ .

الوجه الآخر: ((أن يُحمل (أفعل) على أنه اسمٌ مبنيٌّ في التعجب لتضمنه معنى حرفه؛ لأنَّ التعجب كان ينبغي أن يجيء له حرفٌ كما جاء في الاستفهام والشرط، والنفي، والأمر، والنهي... حروفٌ أدت المعاني المقصودة، والأغراض المطلوبة؛ لأنَّهم لم ينطقوا بحرف التعجب، ولكنهم ضمَّنوا معناه هذا الكلام، ونظير ذلك أسماء الإشارة يقال: إنَّها بُنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنطق للإشارة بحرف، أو نقول: إنَّهم صاغوا للتعجب حرفاً يدلُّ عليه ثم رفضوه، وضمَّنوا (أفعل) معناه، فلمَّا ناب عن الحرف الذي به كان يستفاد التعجب استحقَّ البناء))^(١).

وذكر ابن الشجريّ جواباً عن الاعتراض الأول بأنَّ ما ذكر مجرد دعوى ليس عليها دليل، ولو سلمنا فإنَّ التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما فكذلك هاهنا، ولأنَّ التعجب إخبارٌ يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب؛ فلا يصح أن يكون أصلاً له، ولأننا إذا قلنا: ما أحسن عبد الله! فالتعجب وقع من جملة، وإذا قلنا: ما أحسن عبد الله؟ فالاستفهام عن بعضه^(٢).

وعن الاعتراض الثاني ((أنه كان ينبغي أن يصاغ للتعجب حرف كما صيغ لغيره من المعاني، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمَّنوا (ما) معنى حرفه؛ فبنوها كما ضمَّنوا (ما) الاستفهامية معنى الهمزة، وضمَّنوا (ما) الشرطية معنى (إن) التي وُضعت للشرط فبنوها وإن لم يكن للكلمة التي بعدهما تعلق بالبناء، فكذلك ما بعد (ما) التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء؛ فبان بذلك فساد الاعتراض))^(٣).

وأما أصحاب القول الثاني - وهم القائلون بأنَّ (أفعل) التعجب اسمٌ فقد استدلوا بأدلة:

أحدها ذكره العكبري وغيره، وهو: ((أنه يُصغَّر يقال: ما أحسنه قال الشاعر^(٤)):

ياما أميلح غزلاً لنا شدنَّ لنا
من هؤلئائكن الضَّالِّ والسَّمِرِ

والتصغير من خصائص الأسماء))^(٥) (وقد جاء تصغير أفعل التعجب كثيراً في الشعر وسعة

(١) أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢ بتصرف يسير وانظر الإنصاف ١٣٧/١ وشرح الكافية للرضي ٢٣١/٤.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٤٠١/٢ والإنصاف ١٣٧/١.

(٣) الإنصاف ١٣٧/١ - ١٣٨ وانظر أمالي ابن الشجري ٤٠١/٢ - ٤٠٢.

(٤) منسوب جنود ليلي، ولذي الرمة، وللعرجي، ولغيرهم - انظر خزنة الأدب ٩٧/١، وهو في ديوان العرجي/١٨٢.

(٥) التبيين / ٢٨٩ - ٣٩٠.

الكلام)) (١) ((ولو كان فعلاً لما صُغِرَ؛ لأنَّ تصغير الفعل غير مُتصوّر ومن ثمَّ لم يَجزِ :ضُويربُ زياداً؛ لأنَّ فيه رائحةً من الفعل بدليل أنه أعمل عمل الفعل، فإذا لم يَجزِ تصغير الاسم لأنَّ فيه رائحة من الفعل فلأن لايجوز تصغير نفس الفعل أولى)) (٢) .

واعترض البصريون على هذا الدليل من أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ تصغير (أفعل) التعجب شاذٌّ مقصورٌ على السماع (٣)

الثاني : أنَّ التصغير فيه ليس على حدِّ التصغير في الأسماء فإنَّ التصغير على اختلاف ضروبه سواء كان للتحقير، أم للتقليل، أم لغير ذلك، فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى؛ وذلك إمّا أن يكون المقصود تصغير المصدر فصغروا الفعل، وإمّا لم يُذكر المصدر هاهنا لأنَّ الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله؛ لأنَّ الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره؛ لأنه يدلُّ عليه بلفظه، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله وإن لم يجر له ذكر، قال تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ (٤) ف(هو) ضمير يعود على البخل وإن لم يكن مذكوراً لدلالة (يبخلون) عليه (٥) ونظائره في التنزيل كثيرة (٦) .

وإمّا أن يكون المقصود ((تصغير فاعل فعل التعجب وهو ضمير يرجع إلى (ما) فلم يَجزِ تصغير الضمير لأنه مستتر لاصورة له مع أنَّ المضمرة كلها لا تصغر كما لا توصف لشبهها بالحروف، ولم يمكنهم تصغير ما يرجع إليه الضمير وهو (ما) لكونه مبنياً على حرفين ولم يُسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه لثلا يبطل معنى التعجب، ولم يُصغروا مفعول الفعل

(١) الإنصاف ١/ ١٢٧ بتصرف يسير .

(٢) التخميم ٣/ ٣٢٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٥ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٦ وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٢ وحاشية الصبان على شرح

الأشموني ٣/ ١٨ .

(٤) آل عمران : ١٨٠ .

(٥) انظر الإنصاف ١/ ١٣٨ - ١٤٠ .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٥ .

؛ لأنَّ الفعل له في الحقيقة ألا ترى أنك إذا قلت: (ما أملح زيداً) كأنك قلت ملح زيداً جداً؛ لأنك لو صغرته ربّما تُوهّم أنّ صغره لم يكن من جهة الملاحظة، إنّما هو من جهة أخرى فعند ذلك صغروا لفظ الفعل والمراد الفاعل))^(١)

وقال ابن عصفور: ((أما تصغيره - يعني أفعال التعجب - فقد يُمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم: (هذا حبُّ رمانِي) أعني في أنك أردت أن تضيف الحبَّ إلى نفسك فأضفت الرّمان، فكذلك أردت أن تصغر (ما) التي هي سبب التعجب فصغرت الفعل، ومثل ذلك قولهم: قامت هندٌ في أنك ألحقت الفعل علامة التّأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا))^(٢)

الوجه الثالث من اعتراضات البصريين: أنّ التصغير إنّما دخل (أفعل التعجب) ((حماًلاً له على باب (أفعل) الذي للمفاضلة؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ألا ترى أنك تقول: (ما أحسن زيداً) لمن بلغ الغاية في الحسن كما تقول (زيداً أحسن القوم) فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم؛ فلوجود هذا المشابهة بينهما جاز (ما أحسن زيداً) و(ما أملح غزلاًنا) كما تقول: غلمانك أحسن الغلمان، وغزلائك أملح الغزلان...))^(٣)

وأجاب الكوفيون بأنَّ ((مذهبكم أنّ (نعم، وبئس) فعلاّن غير متصرفين، ومعلوم أنّهما للمبالغة في المدح، والذم كما أنّ التعجب موضوع للمبالغة في هذين، ف(نعم الرجل زيداً) في باب المدح مثل (ما أكرم زيداً)، و(بئس الغلامُ بكرٌ) في باب الذم مثل (ما ألام بكرًا) فقد جرى مجراه من جهة عدم التصرف، وأنهما غاية في المدح والذم فهلاً صغرا كما صغرا! وأؤكد من هذا أنّ مثال (أفعل به) كقولك: أكرم به كلامٌ وضع للتعجب، فنزل منزلة (ما أفعله) في المعنى فساغ فيه ماساغ في (ما أفعله) وامتنع منه ما امتنع منه، وقد وقع الإجماع أنّ (أفعل) فعلٌ مسلوب التصرف، وهو مضارعٌ لباب (أفعل منك) فهلاً صغرا كما صغرا! وهل منع من تصغيره إلا كونه فعلاً، وهل سوغ تصغير المثال الآخر إلا كونه اسماً فإن قلت: إنّ لفظ (أفعل به) لفظ الأمر فهو موازٍ له في زنته، وسكون آخره والأمرُ مخصوصٌ به الفعل فروعياً لفظه فلم يسغ فيه التصغير كما ساغ في (أفعل) فليس ما قلتموه. بمقبول؛ وذلك أنه قد جاء الأمرُ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٥ .

(٢) شرح الجمل ١/٥٨٣ - ٥٨٤ .

(٣) الإنصاف ١/١٤١ - ١٤٢ وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٦ - ٣٨٧ .

بالاسم من نحو: صه، وإيه ... وقد جاء في هذا القبيل ما أريد به الأمر وهو مصغر، وذلك رويداً زيداً أي: أمهله، وإذا ثبت هذا ووجدنا التصغير لحق (أفعل) دون (أفعل) فليس ذلك إلا لأنَّ (أفعل) اسم))^(١)

وردَّ البصريون هذا الجواب فقالوا: ((إذا ألزمتونا بتصغير (نعم، وبئس) فنحن نلزمكم بتصغيرهما؛ لأنَّهما عندكم اسمان كأفعل التعجب فهلاً دخلهما التصغير كما دخله، فإن قلتُم إنَّ ذلك لم يُسمع فيهما عن العرب قلنا كما قلتُم))^(٢) ((وأما ما ألزمتونا من تصغير (أفعل) به (فليس بواجب؛ وذلك أن (أفعل) جاء على مثال الأسماء نحو: أفكَل) وأجدَل، وعلى مثال نظيره من الصفات كأكرم منك، وأحسن؛ فحسُن تصغيره، وأما (أفعل) فإنه لم يأت له مثال في الأسماء إلا (أصْبِع) لغة مرذولة في الإصْبَع))^(٣)

الوجه الرابع من أوجه اعتراض البصريين على دليل التصغير: ((أنَّ التصغير حسُن لحاقه لفعل التعجب من حيثُ ألزم التعجب طريقةً واحدة، فأشبه فعله بذلك الأسماء؛ فدخله بعضُ أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يوجب خروجه عن أصله، ألا ترى أنَّ الفعل المضارع أعرب لمضارعه الأسماء، ولم يخرج إعرابه عن كونه فعلاً، وكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يجتذبه إلى الاسمية))^(٤)

وأجاب الكوفيون فقالوا: ((إذا كنتم تزعمون أنَّ أفعل التعجب لمَّا لزم طريقة واحدة فضارع بذلك الاسم لحقه التصغير، ألزمتكم أن تصغروا (ليس، وعسى)؛ لأنَّهما لهما لفظ المضى ... وإذا كانوا قد امتنعوا أن يقولوا: ليس، وعسى، مع قولهم: (ياما أميلح غزلاناً) كان قولكم: إنَّ تصغيره للزومه وجهاً واحداً مردوداً عليكم، وإلا فما الفرق بينه وبين (ليس، وعسى) وحكمه فيما ذكرناه كحكمهما))^(٥)

وردَّ البصريون هذا الجواب ((من أربعة أوجه :

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨٨ - ٣٨٩ بتصرف .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٠ بتصرف يسير .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣٩١ بتصرف .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ بتصرف يسير، وانظر الإنصاف ١ / ١٤٢ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ٣٨٨ .

أحدها : أنَّ (ليس، وعسى) وإن كان قد أشبهها فعل التعجب في سلب التصرف فإنهما قد فارقاه بأنهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ؛ فبعدا عن شبه الاسم ، وأفعل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

الثاني : أنَّ (ليس، وعسى) وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين نحو : لستُ ، ولستم ، وليسوا ، وعسيتم ، وعسيتم ، وعسوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة وأفعل في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير ؛ فلما تصرف ليس ، وعسى في الاتصال بالضمائر هذا التصرف وألزم (أفعل) في الإضمار وجهًا واحدًا جاز أن يدخله التصغير دونهما .

الثالث : أنَّ (ليس، وعسى) لا مصدر لهما من لفظهما فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به والتصغير هاهنا في الحقيقة للمصدر فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما بخلاف فعل التعجب ، فإنَّ له مصدرًا من لفظه نحو الحسن ، والملاحة .

الرابع : أنَّ (ليس، وعسى) لا نظير لهما من الأسماء يُحملان عليه كما حُمِل ما أفعله على (أفعل) الذي للمفاضلة فيُحمل (ما أحسنهم) على قولهم (هو أحسنهم) ؛ فبان الفرق بينهما^(١) . وأجاب الكوفيون بأن قالوا : ((أما قولكم : إنَّ (ليس، وعسى) من موانع تصغيرهما أنه لا مصدر لهما ... فغير صحيح ؛ لأنَّ (أفعل) في (ما أفعله) إن كان فعلاً كما تزعمون فإنه لم يأت له مصدر كما لم يأت لليس ، وعسى مصدر ، وليس الإحسان ، والإكرام مصادر ما أحسنه ، وما أكرمه ، بدليل أننا نقول : ما أظرفه ، وما أملحه ، وما أشكره لك ، ولا نجد في كلامهم : الإظراف ، والإملاح ، والإشكار ؛ فقد وجهتم التصغير إذاً إلى مصدر فعلٍ آخر ، وإنما اعتمادكم في تصغيره على أنَّ التصغير في المعنى لمصدره ، وإذا كان التصغير متوجهًا إلى مصدر ليس هو في الحقيقة له فسد أكثر ما عولتم عليه^(٢) .

وردَّ البصريون هذا الجواب بأن قالوا : ((إن كان (أفعل) في نحو : ما أظرف زيدًا ، وما أملح وأشكر مبنيات من ظُرف ، ومُلح ، فالجميع مأخوذ من الظُرف والملاحة ، والشُكر ، والمصادر تقع في مواضع المصادر كوقوع السراح في موضع التسريح في قوله تعالى ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ

(١) الإنصاف ١ / ١٤٢ - ١٤٣ بتصرف يسير .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٤ .

سَرَّاحًا جَمِيلًا^(١) والتبئيل في موضع التبتل في قوله تعالى ﴿وَتَبَّئِلْ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾^(٢)... فعلى هذه القضية توجه تصغير أملح إلى الملاحظة؛ لأن قولك: ما أملح غزالك! معناه: ملِّحَ غزالك جدًّا^(٣) الدليل الثاني من أدلة القائلين بأنَّ (أفعل التعجب) اسمٌ، أنهم قالوا: ((إنَّه جامد، والفعل بأبه التصرف، فالجمود مباين للفعليَّة؛ فاستحقَّ بمخالفته للأفعال - إلا ما شدَّ منها - أن يُلحق بالأسماء))^(٤) .

واعترض على هذا الدليل بما ذكره الأنباري وغيره من ((أنَّ عدم تصرفه لا يدلُّ على أنه اسم))^(٥) ((لأنَّ ثمَّ أفعالاً لا يرب فيها وهي غير متصرفة نحو: عسى، وليس، والذي منع فعل التعجب من التصرف أمران :

أحدهما: أنه تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف؛ فلمَّا أفاد فائدة الحروف جموداً جمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها))^(٦) .

الثاني: أنَّ المضارع يَحتمَلُ زمانين: الحال، والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد وقد يُتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يَحتمَلُ الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكًّا))^(٧) .

((فإن قيل: فأنت تقول: ما أطول ما يخرجُ هذا الصبي؛ فتحكم على المعنى المستقبل . قيل: التعجب هنا لأماراتٍ دالة على وجود الأمر المستقبل فكأنَّ ذلك موجوداً الآن، وهذا مثلُ قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٨) و(ربَّ) إنما تدخل على الماضي ولكن لما كان خيراً لله حقاً وصدقاً جرى مجرى الموجود))^(٩) .

(١) الأحزاب : ٤٩ .

(٢) المزمل : ٨ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ بتصرف .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ وانظر الإنصاف ١ / ١٢٦، والتبيين / ٢٩٠ .

(٥) الإنصاف ١ / ١٣٨ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٣ بتصرف وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨٢ والإنصاف ١ / ١٣٨ .

(٧) الإنصاف ١ / ١٣٨ .

(٨) الحجر : ٢ .

(٩) التبيين / ٢٩١ .

الدليل الثالث على اسمية (أفعل التعجب) كما ذكره ابن الشجري وغيره تصحيح عينه في نحو: (ما أقومه، وما أبيع) كما صحت العين في الاسم من نحو: هو أقوم منك، وأنت أبيع منه فلو أنه فعلٌ أعلت عينه بقلبها ألفاً كما قلبت في الفعل من نحو: قام، وباع، وأقام، وأباع، فإذا كان قد أجزى مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب القطع بأنه اسم^(١).

واعترض على هذا الدليل بما ذكره الأنباري من ((أن التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير؛ وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصُحح كما صُحح من حيث أنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزمه طريقة واحدة، على أن تصحيحه غير مستنكر فإنه قد جاءت أفعالٌ متصرفةٌ مُصححةٌ في نحو قولهم: أغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستحوذ، يستحوذ قال الله تعالى ﴿وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٢)... وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهاً على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف، فإن قيل التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء من طريق الشذوذ، وتصحيح أفعل التعجب قياس مطرد، قيل: قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ وذلك نحو تصحيح (حوّل، وعوّر، وصيّد) حملاً على (احول، واعور، واصيد) وتصحيح (اجتوروا، واعتوروا) حملاً على (تجاوروا، وتعاونوا) فكذلك أيضاً هاهنا حمل (ما أقومه، وما أبيع) على (هذا أقوم منك، وأبيع منك) ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه؛ لأن (أفعل به) قد جاء مُصححاً وهو فعل، فكما أن التصحيح في قولهم (أقوم به، وأبيع به) لا يخرج عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في (ما أفعله) لا يخرج عن كونه فعلاً^(٣).

الدليل الرابع من أدلة القائلين بالاسمية ذكره العكبري وغيره وهو ((أنك تقول: ما أعظم الله، قال الشاعر^(٤):

ما أقدر الله أن يُدني على شحطٍ من داره الحزنُ من داره صولُ

ولو كان فعلاً كان التقدير: شيئاً عظم الله، وعظمة الله من صفات الذات لا تحصل بجعل

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨٩ بتصرف يسير، وانظر الإنصاف ١ / ١٢٨ .

(٢) المجادلة: ١٩ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٤٤ - ١٤٦ بتصرف يسير .

(٤) جندح بن جندح المري - انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٨٣١ .

جاعل)) (١) .

وردَّ هذا الدليل بما ذكره الأنباريَّ من أنَّ ((معنى قولهم: شيء أعظم الله أي: وصفه بالعظمة كما يقول الرجلُ إذا سمع الأذانَ كبرتُ كبيراً، وعظمتُ عظيماً، أي: وصفته بالكبرياء والعظمة لاصيرته كبيراً عظيماً؛ فكذلك هاهنا ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ :

أحدها: أن يُعنى بالشيء من يعظمه من عباده .

الثاني: أن يُعنى بالشيء ما يدلُّ على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته .

الثالث: أن يُعنى به نفسه أي: أنه عظيم بنفسه لاشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين خلقه ... وقيل يُحتمل أن يكون قولنا شيء أعظم الله، بمنزلة الإخبار أنه عظيم لاعلى معنى شيء أعظمه ... وأما قول الشاعر :

ما أقدر الله ...

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة ... وإن شئت قدرته تقدير (ما أعظم الله)) (٢) .

الدليل الخامس من أدلة القائلين باسمية أفعال التعجب كما ذكره العكبريُّ أنه ((لاتلحقه

الضمائر (٣) ولاتاء التأنيث)) (٤) .

وأجاب بأنه ((إنما كان كذلك لأنَّ فيه ضمير (ما) وهي مفردة بكلِّ حال، وكذلك

امتناع تاء التأنيث؛ لأنَّ (ما) مذكرة)) (٥) .

أمَّا أصحاب القول الثالث في هذه المسألة وهم القائلون بأنَّ (أفعل التعجب) ليس

باسمٍ ولا فعلٍ، فقد استدلوا على ذلك بثلاثة أدلة :

أحدها: عدم وجود الدليل على فعليته، يقول د/ تمام حسان: ((وليس هناك من دليل على

فعليتها، بل هناك ما يدعو إلى الظنَّ أنَّ مخالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسي به هذا

المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمتُّ إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوب

(١) التبيين / ٢٩٠، وانظر التخمير ٣ / ٣٢٦ .

(٢) الإنصاف / ١ / ١٤٦ - ١٤٨ بتصرف يسير .

(٣) المقصود ضمائر الرفع، وإلا فضمائر النصب تلحقه نحو ما أكرمه .

(٤) اللباب للعكبري / ١ / ١٩٨ .

(٥) المصدر السابق / ١ / ١٩٨ .

بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل، ولكنّه في تركيب جديد ومعنى جديد، وليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعديّة... فلا جرم أننا نزع هنا أنّ صيغة التعجب هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد ولا سيما؛ لأنها وردت تصغيرها كما يصغّر التفضيل وأنّ شروط صياغتها واحدة...»^(١)

ويجاب عن هذا الدليل بما سبق ذكره من أدلة على فعلية (أفعل التعجب)^(٢) وأما مشابهته لأفعل التفضيل فإنّها لا توجب خروجه عن الفعلية؛ لأنّ مشابهة الشيء للشيء لا توجب خروجه عن أصله وإلا لزم خروج الفعل المضارع عن الفعلية لمشابهته للاسم في الإعراب .

الدليل الثاني: أنّ صيغة التعجب التي تسمى عندهم خالفة التعجب تشترك مع غيرها من الخوالب في المعنى الصرفي العام وهو الإفصاح عن موقف ذاتي انفعالي تأثري، وهذا هو وظيفتها في الكلام، فلا تدلّ على مسمى كما تدلّ الأسماء، ولم توضع لتدلّ على حدث وزمن كما وضعت الأفعال^(٣) .

ويجاب عنه بما أجيب به عن الدليل الأول .

الدليل الثالث: أنّ الخوالب ومنها خالفة التعجب لا تقبل مميزات الأسماء ولا مميزات الأفعال^(٤)

ويجاب عنه أيضاً بما أجيب به عن الدليل الأول، وقد يجاب عنه بما أجيب به عن الدليل الخامس من أدلة القائلين بالاسمية - إضافة إلى أنّ مما أدخلوه في الخوالب كلمات تقبل علامات الأفعال ك(نعم، وبئس) - والله أعلم - .

الترجيح

وضح مما سبق أنّ مذهب الكوفيين القائلين بأنّ (أفعل التعجب) اسم قول لا بأس به إلا أنّ مذهب البصريين القائلين بالفعلية أرجح لمحيء تلك المادة على سنن الأفعال، ولهذا قال

(١) اللغة العربيّة معناها ومبناها / ١١٤ .

(٢) انظر ص ١٢٤ - ١٢٨ .

(٣) انظر أقسام الكلام العربي / ٢٥٣ .

(٤) انظر المصدر السابق / ٢٥٣ - ٢٥٥ .

الرضيُّ: ((ولولا انفتاحُ أفعال التعجب، وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم - يعني الكوفيين - جديرًا بأن ينصر))^(١) .

* * *

المسألة السابعة

أفعل به في التعجب بين الاسمية والفعلية .

قال ابن مالك: ((أما (أفعل) فلا خلاف في فعليته؛ لأنه على صيغة لم يُصغ عليها إلا فعل))^(٢) وقال أبو حيان: ((وأما (أفعل به) نحو أحسن بزيد فاتفقوا على أنه فعلٌ إلاما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم))^(٣) . ويمثل ما قال أبو حيان قال المرادي^(٤) وخالد الأزهرى^(٥) والسيوطي^(٦) والظاهر أن أبا حيان أراد أبا بكر ابن الأنباري فإنه يذكره كثيرا^(٧) ومن جاء بعد أبي حيان تابع له، ولم يتيسر لي الوقوف على نصٍ لأبي بكر بن الأنباري يؤيد ما نسب إليه أو ينفيه، وعلى كل حال فقولُه هذا شاذٌ مخالفٌ لإجماع النحويين؛ ولذلك لم ينقل فيها أبو البركات الأنباري خلافاً، بل قد صرح بفعليتها في الإنصاف في نصٍ قد سبق ذكره^(٨) وكذلك في أسرار العربية^(٩) وقد سبق قريباً أن ابن مالك ذكر أنه لا خلاف فيها - والله أعلم .

* * *

(١) شرح الكافية ٤ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٦ .

(٤) انظر توضيح المقاصد ٢ / ٨٩٢ .

(٥) انظر شرح التصريح ٢ / ٨٨ .

(٦) انظر همع الهوامع ٥ / ٥٥ .

(٧) انظر على سبيل المثال ارتشاف الضرب ٣ / ١١١٥، ١١٢٦، ١٢٦٧، ١٣٤٩ .

(٨) انظر ص ١٣٤، الإنصاف ١ / ١٤٦ .

(٩) ص ١٢٢ .

المسألة الثامنة

نعم، وبئس بين الاسمية والفعلية وغيرهما .

اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال :

- أحدها : أنهما فعلان وهو مذهب البصريين، والكسائي^(١) .
 - الثاني : أنهما اسمان وهو مذهب باقي الكوفيين^(٢) .
 - الثالث: أنهما ليسا باسمين ولا فعلين بل هما من الخوالف وبهذا قال بعض المُحدثين^(٣) .
- وقد استدلل أصحاب القول الأول بأربعة أدلة :

أحدها - كما ذكره الأنباري - ((اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرّف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالو: (نعمًا رجلين) و(نعموار جالاً) حكى ذلك الكسائي وقد رفعاً مع ذلك المظهر في نحو (نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ، والمضمر في نحو) نعم رجلاً زيدً، وبئس غلاماً عمرو)) فدلّ على أنهما فعلان^(٤) .

الدليل الثاني: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة وذلك نحو (نعمت المرأة، وبئست الجارية)^(٥) وعليه قوله - ﷺ - ((من توضأ يومَ الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالتغسل أفضل))^(٦) ((والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذون نعمت الرخصة الوضوء))^(٧) .

واعترض الكوفيون على هذا الدليل من وجهين :

أحدهما: أنّ تاء التأنيث قد اتصلت بالحرف في قولهم: ربّت، وثمّت، ولات في قوله تعالى:

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٦، والمقتضب ٢/ ١٤٠، والأصول لابن السراج ١/ ١١١، والإيضاح العضدي ١/ ١٢٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٤٠٤، والإنصاف ١/ ٩٧ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٨، ٢/ ١٤١، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٤٠٤، والإنصاف ١/ ٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٧ .

(٣) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٥ ، وأقسام الكلام العربي / ٢٥٠ - ٢٥٧ .

(٤) الإنصاف ١/ ١٠٤، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٧ وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٠، والإنصاف ١/ ١٠٤ .

(٦) حديث حسن رواه أبو داود (٣٥٤) وغيره - انظر صحيح سنن أبي داود ١/ ٧٢ وشرح السنة للبغوي ٢/ ١٦٤ .

(٧) شرح قطر الندى / ٣٦ - ٣٧ .

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) فلحاقها بالحرف يُبطل اختصاص الفعل بها^(٢) .

الوجه الآخر: ((أَنْ(نعم، وبئس) ليست التاء لازمة لهما بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال الماضية ألا ترى أَنَّ قولك: قام المرأة، وجلس الجارية ممتنع في سعة الكلام... وقلنا: (نعم المرأة، وبئس الجارية) حسنٌ يقوله أكثر العرب وهذا دليلٌ على انتقالهما عن الفعلية بدخولهما في باب المدح والذم، وإنما أحققهما التاء من قال: نعمت الجارية، وبئست الخصلة مُرعاةً لأصلهما))^(٣) .

وأجاب البصريون عن الوجه الأول بأنَّ ((التاء التي اتصلت برَبَّت، وثمَّت وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في (نعمت) و(بئست) والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما: أَنَّ التاء في (نعمت المرأة، وبئست الجارية) لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل، والتاء في (رَبَّت، وثمَّت) لحقت لتأنيث الحرف للتأنيث شيء آخر ألا ترى أَنَّك تقول: (رَبَّت رجلٌ أهنت) كما تقول: (رَبَّت امرأةٌ أكرمت) ولو كانت كالتاء في (نعمت، وبئست) لماجاز أن تثبت مع المذكَّر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكَّر في قولك: (نعمت الرجل، وبئست الغلام) فلمأجاز أن تثبت التاء في (رَبَّت) مع المذكَّر دلَّ على الفرق بينهما .

الوجه الآخر: أَنَّ التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون مُتحرِّكة فبان الفرق بينهما، وأمَّا (لات) فلا نُسَلِّم أَنَّ التاء مزيدة فيها...^(٤) .

أمَّا الجواب عن الوجه الآخر مما اعترض به الكوفيون وهو قولهم: (إنَّ التاء لا تلزم) (نعم، وبئس) مع وقوع المؤنث بعدهما)) (فليس بصحيح؛ لأنَّهما تلزمهما في لغة شطر العرب كلزومها باب قام، فلا فرق عندهم بين نعمت المرأة، وقامت المرأة، وإنما استحسَن حذفها الذين قالوا نعم المرأة واقعة على الجنس وقوع الإنسان على النَّاس في قوله تعالى ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾^(٥)... وإذا كانوا قد أسقطوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي في قولهم: حضر القاضي اليوم امرأةٌ فليس بمستنكر سقوطها من فعل المؤنث

(١) سورة ص: ٣ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٢ - ٤١٣ ، والإنصاف ١ / ١٠٤ - ١٠٧ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٣ وانظر الإنصاف ١ / ١٠٧ .

(٤) الإنصاف ١ / ١٠٧ - ١١٠ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٥ - ٤١٦ .

(٥) الشورى : ٤٨ .

الواقع على الجنس ...))^(١)

الدليل الثالث مما استدللّ به القائلون بأنّ (نعم، وبئس) فعلان: ((أنهما مبيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما))^(٢)
والجواب أنّ ((هذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة)) قاله الأنباري^(٣)
وإذا ثبت ضعف هذا الدليل فد(نعم، وبئس) اسمان مبيان لتضمنهما معنى الإنشاء، وهو من معاني الحروف، ويرد عليه أنّ المفيد للإنشاء الجملة بتمامها، لانعم وبئس فقط، ويجاب بأنهما العمدة في إفادة الإنشاء))^(٤)

الدليل الرابع شبههما بالفعل الصريح من ثلاثة أوجه :

أحدها ما ذكره ابنُ الشجري من: ((أنهما رافعان ناصبان، يرفعان المعارف من نحو: ﴿فَلْنَعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾^(٥) و﴿بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾^(٦) وينصبان النكرات من نحو: زيدٌ نعمَ رجلاً، و﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٧) فنعَم الرجل بمنزلة: كَرُمَ الرجلُ، وفلانٌ بئسَ رجلاً بمنزلة لَوُمَ رجلاً))^(٨)
((ومن كلام العرب الفصيح: (عَلِمَ الرجلُ فلان). بمعنى: نعمَ العالمُ فلان))^(٩)
الوجه الثاني كما ذكره ابنُ برهان وغيره دخول لام القسم على (نعم)^(١٠) كما في قوله تعالى ﴿وَلْنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١١) وقول الشاعر^(١٢) :

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٦ - ٤١٨، وانظر الإنصاف ١/ ١١١ .

(٢) الإنصاف ١/ ١١١ - ١١٢، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٢، والتبيين ٢٧٦/، وشرح المفصل لابن يعيش

١٢٧/٧ .

(٣) الإنصاف ١/ ١١٢ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٦ .

(٥) الصافات: ٧٥ .

(٦) الجمعة: ٥ .

(٧) الكهف: ٥٠ .

(٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٢ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٢ .

(١٠) انظر شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٦٧ - ٩٦٨ .

(١١) النحل: ٣٠ .

(١٢) البيت لزهير انظر ديوانه ١٠٣/، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٣٦/ .

يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَجِيلٍ وَمُيْرَمٍ

وهو مما يختص بالدخول على الأفعال، ويرد عليه أنَّ لام القسم لا تدخل على الماضي بدون (قد) وأنتم زعمتم أنَّ (نعم) فعلٌ ماضٍ^(١) .

الوجه الثالث - كما ذكره ابن برهان وغيره - عطف نعم على الماضي^(٢) كقوله

تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلْنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾^(٣) .

أمَّا أصحاب القول الثاني، وهم القائلون بأنَّ (نعم، وبئس) اسمان، فاستدلوا بسبعة أدلة:

أحدها: دخول حرف الجرِّ عليهما ((تقولُ العرب: (مازيدُ بنعم الرجلُ) ويقول حسانُ

ابن ثابت - رضي الله عنه - (٤) :

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَحْقَابِلَةَ أَوْ مُعَدِمَ الْمَالِ مُصْرِمًا

ويقولُ بعضُ فصحاء العرب (نعم السيرُ على بئس العير) فدخول الباء، وعلى عليهما يحقق لهما الاسمية، وحُكي عن القراء أنَّ أعريياً بُشِّرَ بابنةٍ وُلدت له فقيل له: نِعْمَ الْوَلَدُ هِيَ، فقال: وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ نَصْرُهَا بَكَاءٍ وَبِرُّهَا سَرَقَةٌ^(٥) وقال الراجز^(٦) :

صَبَحَكَ اللَّهُ بَخِيرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ^(٧)

واعترض البصريون على هذا الدليل بأنَّ ((قالوا ليس فيما أوردوه من دخول حرف الجرِّ

على (نعم ، وبئس) حجةٌ؛ لأنَّه مُقدَّرةٌ فيه الحكاية، وقد دخلت الباء في هذا التقدير على فعلٍ لاشبهة فيه وذلك قول الراجز^(٨) :

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامِ صَاحِبِهِ وَلَا مَخَالِطِ الْيَاسَنِ جَانِبُهُ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٦ .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤١٧ وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ٩٦٨ .

(٣) الصافات: ٧٥ .

(٤) في ديوانه / ٢١٩ ، مع اختلاف رواية الشطر الثاني ، وانظر خزنة الأدب ٩ / ٣٨٩ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ بتصرف يسير ، وانظر الإنصاف ١ / ٩٧ - ٩٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٦) غير منسوبٍ لقائل معين في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٣ .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ .

(٨) سبق ص ٣٩ .

فيجب أن يحكموا للفعل الذي هو (نام) بالاسميّة لدخول الباء عليه، وليس ذلك من قولهم، وإذا كان الجارُّ قد دخل على (نام) وهو فعلٌ بإجماع، فكذلك لا يكون (نعم، وبئس) اسمين بدخول الجارِّ عليهما؛ لأنَّ التقدير فيهما (نعم السير على غير مقولٍ فيه، أو يقال فيه: بئس العير، وكذلك قول حسان التقدير فيه: أَلَسْتُ بِنَجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ: نعم الجار، ومثل ذلك (ماليلي بليلى مقولٍ فيه: نام صاحبه، ولكنهم حذفوا هذه الموصوفات وأقاموا أوصافها مقامها كما حُذف الموصوف في قوله تعالى ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾^(١) أراد دُرُوعًا سَابِغَاتٍ...))^(٢) وأما قول الراجز (بنعم طيرٍ ... فيُحمل كما قال ابن مالك على أنه جعل (نعم) اسمًا أضيف إلى طير، وحكي لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسميّة كما قال الشاعر^(٣) :

بُئِينَ الزمي (لا) إِنَّ (لا) إن لزمته على كثرة الواشين أي معون

فأوقع (الزمي) على (لا) ثم أدخل عليها (إنَّ) فأجراها مُجرى الاسم حين دعت الحاجة إلى أن يُعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يُحكم باسميتها، وكذلك القول في (نعم) في قول الراجز: بنعم طيرٍ^(٤)

وذكر الرضي جواباً عن دعوى الحكاية، وحذف الموصوف، بأنَّ دخول حرف الجرِّ على (نعم، وبئس) مطرد وكثير بخلاف (نام صاحبه)^(٥) .

وهذا معارض باطراد دخول تاء التانيث عليهما وهي مما اختصَّ بالأفعال .

الدليل الثاني من أدلة القائلين باسميّة (نعم، وبئس) دخول حرف النداء على (نعم) في قول العرب: (يانعم المولى، ويانعم النصير) ((فنداؤهم) (نعم) يدلُّ على الاسميّة فيها؛ لأنَّ الفعلَ لا يُنادى))^(٦) قالوا: ((ولا يجوز أن يُقال: إنَّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه (يا الله نعم المولى، ونعم النصير أنت) فحُذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حُذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه؛ لأنَّا نقول: الجواب عن هذا أنَّ المنادى إنّما يُقدَّر

(١) سبأ: ١١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ بتصرف يسير، وانظر الإنصاف ١ / ١١٢ - ١١٣ .

(٣) جميل بئينة - انظر ديوانه / ٢٠٨، وأدب الكاتب / ٣٩٤ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٥ .

مخذوفًا إذا ولي حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائي ﴿الأيّا
اسجدوا لله﴾^(١) أراد: ياهولاء اسجدوا... وإذا كان هذا المنادى إنّما يقدر مخذوفًا فيما إذا ولي
حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أنّ (نعم المولى) خير؛ فيجب أن لا يُقدّر المنادى فيه مخذوفًا
((...))^(٢)

واعترض البصريون على هذا الدليل فقالوا: ((وأما قولهم: إنّ العرب تقول: (يانعم المولى
، ويانعم النصير) فنقول: المقصود بالنداء مخذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى
ونعم النصير أنت) وأما قولهم: (إنّ المنادى يُقدّر مخذوفًا إذا ولي حرف النداء فعل أمر)
فليس بصحيح؛ لأنّه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى في امتناع مجيء كل واحدٍ منهما بعد
حرف النداء إلا أن يُقدّر اسم يتوجه النداء إليه، والذي يدلّ على أنه لا فرق بينهما، مجيء
الجملة الخبرية بعد حرف النداء، بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف
النداء بتقدير حذف المنادى قال الشاعر^(٣):

يا لعنة الله والأقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار

... وقال الآخر^(٤):

يا لعن الله بني السعلات
عمرو بن يربوع شرار النّات

... وفي كتاب الله يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي أمّا الخبر فقد
قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾^(٥) وقال تعالى في موضع
آخر: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٦) وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ
أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾^(٧) إلى غير ذلك من المواضع، وأمّا الاستفهام فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) النمل: ٢٥، وانظر الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢ / ٩٥٤ .

(٢) الإنصاف ١ / ٩٩ - ١٠٣ بتصرف .

(٣) غير منسوب لمعين وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢ / ٢١٩، وانظر الكامل ٣ / ١١٩٩ .

(٤) هو بهذه الرواية في الإنصاف ١ / ١١٩، وله رواية أخرى (ياقاتل الله) في الخصائص ٢ / ٥٣ .

(٥) الزخرف: ٦٨ .

(٦) يوسف: ٤ .

(٧) فاطر: ١٥ .

النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴿١﴾ إلى غير ذلك، فإذا كَثُرَ مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة فلا مزية لأحدهما على الآخر)) (٢) .

الدليل الثالث من أدلة القائلين باسمية (نعم، وبئس) ذكر الأنباري وغيره ((أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لاتقول (نعم الرجل أمس، ونعم الرجل غداً) وكذلك لاتقول (بئس الرجل أمس، وبئس الرجل غداً) فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعالين)) (٣) .

وأجاب البصريون فقالوا: ((إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي والمستقبل؛ لأن (نعم) موضوع لغاية المدح، و(بئس) موضوع لغاية الذم؛ فجعلت دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم، لا بما كان فزال ولا بما سيكون ولم يقع)) (٤) .

الدليل الرابع: ((أنهما غير متصرفين فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعالين)) (٥) .
وأجاب البصريون فقالوا: ((إن هذين الفعلين إنما جمدا بنقلهما إلى معنى لم يكن لهما في أصل وضعهما - هو المدح والذم - فترك تصريفهما للمعنى المراد بهما فليس عدم تصرفهما بدليل على انتقالهما عن الفعلية)) (٦) على أنه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ك(عسى) (٧) .
الدليل الخامس: أنه قد جاء عن العرب قولهم: (نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ)، وليس في أمثلة الأفعال (فَعِيل) البتة فدل على أنهما اسمان (٨) .

وأجاب البصريون بأن ((هذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب، وهي رواية شاذة ولكن صحت فليس فيها حجة؛ لأن (نعم) أصله (نَعِمَ) على وزن (فَعِيل) - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر (٩):

(١) التحريم: ١ .

(٢) الإنصاف ١/ ١١٧ - ١٢١ بتصرف، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٤ - ٤١٥ .

(٣) الإنصاف ١/ ١٠٣ - ١٠٤ بتصرف يسير، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٤ والتخمير ٣/ ٣١٣ .

(٤) الإنصاف ١/ ١٢١، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٥) الإنصاف ١/ ١٠٤ بتصرف .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢١ .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٨ .

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٣، والإنصاف ١/ ١٠٤ .

(٩) منسوب إلى الفرزدق في الكتاب ١/ ٢٨، وليس في نسخة ديوانه التي بين يدي .

تنفي يداها الحصى عن كلِّ هاجرةٍ نفي الدراهم تنقاد الصياريفِ

• (١) ((...))

الدليل السادس: أنَّ لام الابتداء تدخل عليهما إذا وقعا خيراً لـ (إنَّ) كقولك: إنَّ زياداً
لنعم الرجل، وإنَّ أبا جهل لبئس الرجل، ومعلوم أنَّ هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم، أو على
الفعل المضارع وليست (نعم، وبئس) أفعالاً مضارعة، والماضي لا تدخل عليه فثبت أنَّهما
اسمان (٢) •

وأجاب البصريون بما ذكره العكبري وغيره من أنَّ دخول اللام على (نعم، وبئس) لا يدلُّ
على الاسم، وإنما حسن دخول تلك اللام عليهما؛ لأنَّهما لمَّا جمدا أشبهتا الأسماء فدخل
عليهما ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد (٣)، والأحسن من هذا الجواب أن يقال: إنَّ
لام الابتداء ليست من العلامات التي تختص بها الأسماء، فكما تدخل على الاسم، والفعل
المضارع، تدخل أيضاً على الحرف في نحو قول الله تعالى: ﴿وإنَّا أويناكم لعلى هدى أو في
ضلالٍ مبين﴾ (٤) •

الدليل السابع: الإضافة كما في قول الراجز (٥):

..... بنعم طير وشبابٍ فاخرٍ

والإخبار فيما حكى الرؤاسي (فيك نعم الخصلة)، وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء
(الصالح وبئس الرجل في الحق سواء) (٦)

والجواب عن الإضافة قد سبق ذكره (٧)، أمَّا الإخبار، والعطف فقد قيل على تأويل
محذوف والتقدير (فيك خصلة نعم الخصلة) و(الصالح، ورجلٌ بئس الرجل في الحق سواء) (٨)

(١) الإنصاف ١٢١/١ وانظر أمالي ابن الشجري ٤١٨ / ٢ •

(٢) انظر التبيين / ٢٧٦ - ٢٧٧ وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٦، وجمع الهوامع ٥ / ٢٧ •

(٣) انظر التبيين / ٢٨٠، وائتلاف النصرة / ١١٨ •

(٤) سبأ: ٢٤ •

(٥) سبق ذكره ص ١٤١

(٦) انظر جمع الهوامع ٥ / ٢٦ - ٢٧ •

(٧) انظر ص ١٤٢ •

(٨) انظر جمع الهوامع ٥ / ٢٧ •

والأولى أن يجاب بأنّ ماحكي عن الرؤاسي والفراء من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه -
والله أعلم - .

وقد ذكر أبو حيان، وتبعه الدماميني، وخالد الأزهرى، والسيوطي، أنّ هناك طريقةً أخرى للخلاف في (نعم، وبئس) بين البصريين والكوفيين غير الطريقة السابقة، وهي أنّ الخلاف بين الفريقين إنّما هو بعد إسناد (نعم، وبئس) إلى الفاعل^(١) ونسب الدماميني هذه الطريقة إلى ابن عصفور فقال: ((وسلك ابن عصفور طريقة أخرى حررها في تصانيفه المتأخرة قال: ولم يختلف أحدٌ من النحويين من البصريين والكوفيين في أنّ (نعم، وبئس) من قولك: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل زيد، وأشباه ذلك فعلان وأنّ الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنّما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنّ (نعم الرجل) جملة، وكذلك (بئس الرجل)، وذهب الكسائي إلى أنّ قولك (نعم الرجل) (وبئس الرجل) اسمان محكيان بمنزلة تأبط شراً، وبرق نحره فـ(نعم الرجل) عنده اسمٌ للمدوح، و(بئس الرجل) للمذموم وهما جملتان في الأصل نُقلا عن أصلهما وسُمي بهما، وذهب الفراء إلى أنّ الأصل في (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو) رجلٌ نعم الرجل زيد، ورجلٌ بئس الرجل عمرو، فحذف الموصوف الذي هو (رجل) وأقيمت الصفة التي هي الجملة من (نعم) و(بئس) وفاعلها مقامه فحُكِمَ لهما بحكمه فـ(نعم الرجل) و(بئس الرجل) عنده رافعان لـ(زيد) كما أنّك لو قلت ممدوحٌ زيدٌ، ومذمومٌ عمرو لكان (زيد) مرفوعاً بـ(ممدوح) و(عمرو) مرفوعاً بـ(مذموم) على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترفع المبتدأ والخبر))^(٢) .

قلت: وليس ما ذكره الدماميني على هذا التفصيل منسوباً إلى ابن عصفور. تذكّر في كتبه التي بين يديّ، ففي كتابه شرح الجمل ذكر الخلاف بين البصريين، والكوفيين على الطريقة الأولى وليس فيه إشارة إلى الطريقة الثانية البتة^(٣) وأمّا في المقرّب فقد قال: ((وهما - يعني نعم وبئس - فعلان غير متصرفين، فأما قول بعض العرب: (والله ماهي بنعمت الولد

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٤١، وتعليق الفرائد ٧ / ١٣٩، وشرح التصريح ٢ / ٩٤، وجمع الخوامع ٥ / ٢٧ .

(٢) تعليق الفرائد ٧ / ١٣٩ - ١٤٠ وانظر شرح التصريح ٢ / ٩٤ .

(٣) انظر شرح الجمل ١ / ٥٩٨ .

نصرها بكاء، وبرُّها سرقة)، وقولُ بعضهم: (نعم السير على بئس العير)، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكيّاً على جهة التلقيب، ولم يجعل اسماً راتباً على ما أوقع عليه^(١) فيحتمل أنّ الدمامينيّ استنتج ما ذكره عن ابن عصفور من كلامه هذا في المقرب، أو أنه اطلع على رأي له في كتبٍ أخرى لم تصل إلينا - والله أعلم - .

أما أصحاب القول الثالث في هذه المسألة وهم القائلون بأنّ (نعم، وبئس) ليست من الأسماء ولا من الأفعال فقد استدّلوا على ذلك بثلاثة أدلة :

أحدها: أنّ (نعم، وبئس) ((لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة، أمّا تاء فعلت، ويا افعلني، ونون أقبلن، والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا تقبل شيئاً منه وكلُّ ذلك يطعن في فعليتها))^(٢)

والجواب عن هذا الدليل من وجهين :

أحدهما: أنه ليس من شرط الكلمة لتكون فعلاً أن تقبل جميع علامات الأفعال، بل يكفي أن تقبل علامة واحدة .

الوجه الآخر: أنه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا: (نعمارجلين، ونعموارجالاً) فاتصل الضمير بنعم على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، وقد سبقت بذلك الإشارة^(٣) فهذه علامة ثانية من علامات الأفعال قد دخلت على (نعم) وتقاس (بئس) عليها .

الدليل الثاني مما استدلّ به أصحاب القول الثالث ((أنّ هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي، كما زعم القائلون بذلك، وإنما معناهما الأفضاح عن تأثر وانفعال دعا إليه المدح أو الذم))^(٤) .

والجواب أنه سبق أنّ (نعم) موضوع لغاية المدح، و(بئس) موضوع لغاية الذم؛ فجعلت دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما مضى ولا بما هو مستقبل^(٥) .

(١) المقرب / ٦٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٥ .

(٣) انظر ص ١٣٨ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٥ .

(٥) انظر ص ١٤٤ .

الدليل الثالث مما استدللّ به أصحاب القول الثالث ذكره الدكتور تمام حسّان وهو ((أنَّ حرف الجرّ يدخل على الجملة المحكيّة حين يقصد لفظها، فليس في دخول الباء على (نعم) في (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد اسميتها ولا سيما إذا نظرنا إلى إبانها قبول بقية علامات الأسماء)) (١) .

قلت: وليس في هذا دليلٌ على خروجها عن أقسام الكلم الثلاثة .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - مما سبق أنّ القولَ بفعليّة (نعم، وبئس) هو الرّاجح من الأقوال وذلك لما يأتي :

- ١ - قبولها لبعض علامات الأفعال، كتاء التأنيث الساكنة، مع عدم وجود المعارض الصحيح .
- ٢ - ضعف أدلّة القائلين بالاسميّة رغم كثرتها، فإنّها قد عُرضت، وخُرِجت الشواهد التي استشهدوا بها على أوجهٍ صحيحة .
- ٣ - إذا ترجّح ضعف القول بالاسميّة، وثبتت قوة القول بالفعليّة سقط القول الثالث وهو أنّها قسم مستقلٌّ يُسمى خالفة المدح .

* * *

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٥ .

المسألة التاسعة

حبذا بين الاسمية والفعلية وغيرهما •

اختلف في هذه المسألة على أربعة أقوال :

• أحدها: أنَّ (حبذا) مُركبة من (حبّ) و(ذا) فلما رُكبت صارت اسماً وهذا مذهبُ المبرد وابن السراج والسيرافي والأعلم الشنتمري^(١) ونسب ابن هشام اللخمي وابن أبي الربيع هذا القول إلى الخليل وسيبويه^(٢) ولعلَّ مستندهما في هذه النسبة ما ذكره سيبويه عن الخليل حين قال: ((وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ (حبذا) بمنزلة حبّ الشيء ولكنَّ (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع كما تقول: يابن عمّ، فالعمُّ مجرورٌ ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا، ولا تقول حبذِه؛ لأنَّه صار مع (حبّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم لأنَّه كالمثل))^(٣) وقد غلط أبو نصر الجريطي^(٤) من زعم من النحويين أنَّ ما ذكره سيبويه عن الخليل يدلُّ على اسمية (حبذا) فقال: ((غلط بعضُ النحويين ممن رأى هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظنَّ أنَّ قوله: (وهو اسمٌ مرفوع) مردودٌ على (حبذا) فجعل (حبذا) اسماً مبتدأ، وما بعده مبني عليه، وليس كذلك، وإنما أراد بقوله: (وهو اسمٌ مرفوع) (ذا) الموصول به (حبّ) كما أنَّ العمَّ في قوله: (يابن عمّ) مجرورٌ، ف(ذا) في قولك: (حبذا زيد) هو الفاعل المبني على (حبّ)، ويدلُّك على ذلك قول الخليل - رحمه الله - إنَّ (حبذا) بمنزلة (حبّ الشيء)، و(حبّ) في هذا التمثيل فعلٌ، فكذلك هو فعلٌ أيضاً إذا وصل كما أنَّ (لو) حرف، فإذا وصل به (لا) لم ينتقل إلى غير الحرف))^(٥) وذكر ابن مالك نقلاً عن ابن خروف أنَّ (حبّ) فعلٌ، و(ذا) فاعله وأنَّ هذا قولُ سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك^(٦) وقد جنح ابن

(١) انظر المقتضب ٢ / ١٤٥، والأصول ١ / ١١٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٣١ وارتشاف الضرب

٠ ٢٠٥٩ / ٤

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣، والمخلص في ضبط قوانين العربية ١ / ٤٤٩ •

(٣) كتاب سيبويه ٢ / ١٨٠ •

(٤) هو هارون بن موسى بن صالح القيسي الجريطي القرطبي المتوفى سنة ٤٠١ هـ له ترجمة في بغية الوعاة ٢ / ٣٢١ •

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه للمحريطي / ١٥٧ •

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٧، وشرح التسهيل ٣ / ٢٣ •

عصفور، وابن أبي الربيع إلى القول باسمية (حبذا) ^(١) .

• **القول الثاني** في هذه المسألة أنّ (حبذا) مركبة من (حبّ) و(ذا) وهذا المركب فعلٌ، وقد نسبه أبو حيّان ^(٢) وتبعه الدماميني ^(٣) إلى الأخفش وخطّاب الماردي ^(٤) وعزاه ابن عقيل إلى ابن دُرستويه ^(٥)، ووقع في همع الهوامع نسبة هذا القول إلى المبرّد والأكثرين ^(٦) وهو مُخالف لما صرّح به المبرّد من القول بالاسمية كما سبق، ولما ذكره السيوطي نفسه من نسبة القول بالاسمية إلى المبرّد والأكثرين ^(٧) .

وذكر الرّضي عن الرّبعي أنّ (ذا) زائدة كما في (ماذا صنعت) والمخصوص فاعل (حبّ) وهذا الذي قاله الرّبعي موافق للقول بفعلية (حبذا) من حيث العمل ^(٨) .

القول الثالث في هذه المسألة أنّ (حبذا) غير مركبة بل (حبّ) فعلٌ و(ذا) فاعل، وهو ما سبق أن فسر به الجريطي ما ذكره سيبويه عن الخليل ^(٩) ونسب أبو حيّان هذا القول إلى ابن دُرستويه وابن كيسان وغيرهما ^(١٠) وهو مذهب أبي علي الفارسي في البغداديات ^(١١) وذهب إلى هذا القول ابنُ برهان ^(١٢) وبه قال ابن خروف مشيراً إلى أنّ هذا قول سيبويه كما سبقت بذلك الإشارة ^(١٣) وإلى هذا ذهب ابن الحاجب ^(١٤) واختاره ابن مالك وغيره ^(١٥) .

- (١) انظر المقرب ١ / ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ - ٦١١، والمخلص في ضبط قوانين العربية ١ / ٤٤٩ .
- (٢) في ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ .
- (٣) في تعليق الفرائد ٧ / ١٩٣ .
- (٤) هو أبو بكر خطّاب بن يوسف بن هلال القُرطي الماردي مات بعد سنة ٤٥٠ هـ له ترجمة في بغية الوعاة ١ / ٥٥٣ .
- (٥) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ١٧١، والمساعد ٢ / ١٤٢ .
- (٦) انظر همع الهوامع ٥ / ٤٦ .
- (٧) انظر ما سبق ص ١٤٩، وهمع الهوامع ٥ / ٤٦ .
- (٨) انظر شرح الكافية ٤ / ٢٥٧ .
- (٩) انظر ص ١٤٩ .
- (١٠) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٩ .
- (١١) انظر البغداديات ١ / ٢٠١ فما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٩ .
- (١٢) انظر شرح اللمع ٢ / ٤٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣ .
- (١٣) انظر ص ١٤٩ .
- (١٤) انظر الإيضاح ٢ / ١٠٥، وشرح الوافية ٢٧٧ / ٣٧٧، والأمال ٢ / ٥٦، ٤ / ١٥١ .
- (١٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٧، وشرح التسهيل ٣ / ٢٣، ٢٦، المساعد ٢ / ١٤١ وشرح التصريح ٢ / ٩٨ .

• القول الرابع: أن (حبذا) تركيب ليس باسم، ولا فعل بل هو خالفة وإلى هذا ذهب بعض المعاصرين (١) .

وقد استدلل أصحاب القول الأول بأدلة ذكر أبو علي الفارسي منها ثلاثة وأجاب عنها وهذا نصه إذ قال: ((زعموا أن الفعل (حبذا) مبني على الاسم وأنهما جميعاً بمنزلة شيء واحد واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء :

أحدها: أنهم وجدوا ذلك للمذكر والمؤنث على حالة واحدة .

والآخر: لما لم يقل: (حبذا) دون أن يتبع المدح أو الممدوحة، علم أن (حبذا) بمنزلة

الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر .

والثالث: أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو: حب في الدار ذا .

فأما ما اعتلوا به من كونه في التأنيث والتذكير على صيغة واحدة، فلو قال قائل: إن قولنا (ذا) في هذا الموضع لما كان اسماً شائعاً يدل على كثرة، والدليل على ذلك أنه لا يجوز: حب زيد، كما لا يجوز: نعم زيد، لأنه فعل يقتضي اسماً عاماً مثله، ووضعه للمدح كما وضع (نعم) له . والأسماء المبهمة إذا كانت للجميع كان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد كأولئك، وأولئك و(ما)، ونحو ذلك، فكذا (ذا) لما وقع موقع الجميع هنا وإن استعمل للإفراد في غيره أجري مجرى ما يكون للجميع، فلم يُغيّر ولم يُجعل للمؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما فعل ذلك بالأسماء المبهمة الدالة على الجمع فمن هذه الجهة لا يلزم أن يكون الفعل مبنيًا مع الاسم، لأن الاسم لما كان دالاً على الكثرة ترك في التأنيث والتذكير على حالة واحدة كما جعل في الجمع والتثنية كذلك، وذلك قول القائل (٢):

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

وكقول الله تعالى ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٣) و(ذلك) واقع على غير شيء ألا ترى أنه أشير به

إلى ما تضمن الآية من الفروض والبيكاراة .

فأما ما اعتلوا به من أنه لما لم يقل: (حبذا) حتى يتبع الممدوح فلا يلزم من أجله أيضاً أن

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٥ ، وأقسام الكلام العربي / ٢٥٣ .

(٢) لعبد الله بن الزبيرى - انظر شعره / ٤١ ، وشرح المفصل / ٣ ، ٢ ، ٣ .

(٣) البقرة : ٦٨ .

يكون الفعلُ مبنياً مع الاسم، ألا ترى أنه لا يجوز أيضاً أن تقول: (نعم الرجل) حتى تتبعه بالمدوح المخصص نحو: زيدٌ وما أشبهه وليس (نعم) مبنياً مع الرجل، وكذلك (حبذا) لا يلزم فيه أن يكون الفعلُ مبنياً مع الاسم .

وأما قوله عز وجل ﴿نعم العبد﴾^(١) وقولك: نعم الرجل، فإنما جاز لتقدم الذكر، ومن ذلك جاز الحذف من اللفظ، ولو جرى ذكرٌ وقلت: (حبذا) وحذفت المخصص بالمدح في اللفظ لكان (حباً) في هذا كـ (نعم) .

فأما ما ذكروه من الفصل، فلا يوجب بناءًهما، ألا ترى أنك لاتفصلُ بين (نعم) و(الرجل) في قولك: نعم الرجل، ونعمت المرأة، وليس واحدٌ منهما بمبنيٍّ مع الفعل، فإن قلت: فقد قال ﴿ينس للظالمين بدلاً﴾^(٢)، فإن هذا الفصل لم يقع بين الفاعل والفعل، ألا ترى أنه جاء بعد ماضى الفاعل مُضمراً في الفعل، وأيضاً فإنك لاتفصل بين (ما) في التعجب والفعل الذي هو خيرُه نحو: ما أحسنَ زيداً، وليس يوجب امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنياً مع الفعل فكذلك (حبذا) لا يجب أن يكون مبنياً وإن لم يُفصل بينهما، وهذا التأويل كأنه أقرب؛ لأننا لم نجد الاسم يُبنى مع الفعل، كما يُبنى الحرف مع الاسم، والاسم مع الاسم، وإن قامت على بنائه معه دلالة أتبع ولم يُدفع ((أهـ^(٣)

الدليل الرابع - كما ذكره ابن يعيش وغيره - : أن جانب الاسم غلب عند التركيب؛ لأنَّ الاسم أقوى من الفعل، وهو أصلُ الفعل؛ لأنَّ الفعل مشتقٌ منه فإذا ثبت أن الاسم أصلٌ للفعل؛ فالأصول تغلبُ أبداً على الفروع إذا اجتمعت^(٤) .

الدليل الخامس ذكره ابن عصفور وهو ((أنه قد وُجد من الأسماء ما هو مُركبٌ نحو بعلبك، ورام هرمز، وخمس عشرة، وأمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب^(٥))) وأجيب عن الدليلين الرابع والخامس من ثلاثة أوجه ذكرها ابن مالك :

(١) سورة ص: ٤٤ .

(٢) الكهف: ٥٠ .

(٣) البغداديات ٢٠١ - ٢٠٤ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٧، وشرح الجمل لابن عصفور/٦١٠، وشرح العوامل المائة النحوية للشيخ

خالد الأزهرى / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور / ١ / ٦١٠ .

أحدها: ((أَنَّ المبرّد وابن السراج - وهما من القائلين بالاسميّة - قد أقرّا بفعلية (حبّ) وفاعلية (ذا) قبل التركيب وأنهما بعد التركيب لم يتغيّرا معنى ولا لفظاً فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه كما وجب بقاء حرفيّة (لا) واسميّة ما رُكب معها في نحو: لاغلام لك، مع أَنَّ التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزئي (حبذا) على ما كان عليه أولى؛ لأنَّ التركيب لم يغيرهما لفظاً ولا معنى، وأيضاً لو كان (حبذا) مُخرجاً لها من نوع إلى نوع لكان لازماً كلزوم تركيب (إذما) ومعلومٌ أَنَّ تركيب (حبذا) لا يلزم؛ لجواز الاقتصار على (حبّ) عند العطف كقول بعض الأنصار - رضي الله عنهم -^(١)

* فحبذا ربّاً وحبّ ديناً *

أي: وحبذا ديناً، فحذف (ذا) ولم يتغيّر المعنى ولا يفعل ذلك بـ(إذما) وغيرها من المركبات تركيباً مُخرجاً لها من نوع إلى نوع، فعلم بهذا أَنَّ تركيب (حبذا) ليس مُخرجاً من نوع إلى نوع ((^(٢)).

الوجه الثاني: ((لو كان (حبذا) اسماً مبتدأً لدخلت عليه نواسخ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت فكان يقال: (إنَّ حبذا زيدٌ) و(كان حبذا زيداً) وفي منع ذلك دلالة على أَنَّ (حبذا) ليس مبتدأً ((^(٣)).

الوجه الثالث: أَنَّ (حبذا) لو كان مبتدأً للزم إذا دخلت عليه (لا) أن يعطف عليه منفي بـ(لا) أخرى فكان يمتنع أن يقال: (لا حبذا زيدٌ) حتى يقال ولا مرضيُّ فعله ونحو ذلك كما كان يفعل مع المبتدأ الذي (حبذا) مؤدٍ معناه ((^(٤)).

الدليل السادس من أدلة القائلين باسمية (حبذا) - كما ذكره ابن يعيش وغيره - كثرة دخول حرف النداء على (حبذا) كقول الشاعر^(٥):

يا حبذا جبلُ الرّيانِ من جبلٍ وحبذا ساكنُ الرّيانِ من كانا

(١) هو من الرّحز لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - في ديوانه / ١٤٢ ، وانظر لسان العرب (بدا)

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٣ - ٢٤ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٢٤ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٢٤ .

(٥) البيت لجريز - في ديوانه / ٤٥٣ ، وانظر لسان العرب (حبب) .

والنداء من خواص الأسماء^(١) ((ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرة الفعل في نحو قوله^(٢):

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال ...

ولذلك قلَّ))^(٣) .

وأجاب ابن مالك بـ ((أنَّ دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على (حبذا) فمن ذلك قراءة الكسائي **﴿ألا يا اسجدوا﴾**^(٤) قال العلماء تقديره: ألا ياهولاء اسجدوا ، فكذلك التقدير في (ياحبذا) يا قوم حبذا ونحو ذلك؛ فإنَّ حذف المنادى وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع))^(٥)، وهو بمعناه في الباب للعكيري^(٦) وأولى منه أن يقال: إنَّ (يا) الداخلة على (حبذا) ليست حرف نداء وإنما هي حرف تنبيه كما سبق تقرير ذلك وأشار إليه ابن مالك في شواهد التوضيح^(٧) - والله أعلم - .

الدليل السابع - كما ذكره العكيري - : تصغيره كقولهم (مأحيضة) فصغروه تصغير المفرد^(٨)

وأجاب عنه بـ ((أنَّ هذا من الشاذ الذي لا يستدلُّ به على أصل))^(٩) .

وأما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بفعلية (حبذا) بعد التركيب فقد استدلوا على

ذلك بدليلين :

أحدهما : ذكره ابن عصفور وغيره وهو ((أنَّ الفعل هو الأسبق والأكثر حرُوفًا فينبغي أن

يُغلب على الاسم))^(١٠)

وأجيب عن هذا الدليل من وجهين ذكرهما ابن مالك :

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٠ - ١٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ - ٦١١ .

(٢) هو صدر بيت للشماخ في ديوانه / ٤٥٦ ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٣) المقرَّب ١ / ٧٠ وانظر شرح الجمل ١ / ٦١١ .

(٤) النمل : ٢٥ ، وسبق عزو القراءة ص ٤٨ .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٢٤ - ٢٥ .

(٦) انظر الباب ١ / ١٨٩ .

(٧) انظر ماسبق ص ٤٨ ، وشواهد التوضيح ٨ / .

(٨) انظر الباب للعكيري ١ / ١٨٩ .

(٩) المصدر السابق ١ / ١٨٩ .

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤١ .

أحدهما: ((أَنَّ فِيهِ تَغْلِيْبٌ أَوْ أَضْعَفُ الْجُزْأَيْنِ عَلَيَّ أَقْوَاهُمَا))^(١)

الوجه الآخر: ((أَنَّ فِيهِ ادِّعَاءٌ تَرْكِيْبٌ فَعْلٌ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٌ، وَلَا نَظِيْرٌ لِذَلِكَ، بَلِ الْمَعْرُوفُ تَرْكِيْبٌ اسْمٌ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٌ كـ (بَرَقَ نَخْرُهُ، وَتَأَبَّطُ شَرًّا))^(٢) .

الدليل الثاني ذكره الأزهرى والسيوطى وهو: أنه حُكِيَ عن العرب قولهم (لَا تُحَبِّدْهُ) فجاءوا لـ (حبذا) بمضارع^(٣) .

والجواب عنه أن يقال: إنَّ هذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه .

أما أصحاب القول الثالث وهم القائلون بأنَّ (حَبَّ) فعلٌ و(ذَا) فاعل فدليلهم ما سبق الجواب به عن أدلة القولين السابقين؛ فإنه إذا لم يثبت كون (حبذا) اسماً مركباً، ولا فعلاً مركباً، فهي إذن باقية على أصلها .

أما أصحاب القول الرابع وهم القائلون بأنَّ (حبذا) خالفة فقد استدلوا بدليلين:

أحدهما: أنه لاصلة لـ (حبذا) بمعنى مشتقات مادة (حَب) ^(٤)

والجواب: أنَّ أصل (حَبَّ) من (حبذا) حَبَّ أي: صار حبيباً فأدغم كغيره وألزم منع التصرف^(٥) الدليل الآخر: أنَّ معنى (حبذا) الصرفي يدلُّ على الإفصاح كغيرها من الخوالب فلا تدلُّ على مسمى كما تدلُّ الأسماء، ولا تدلُّ على حدث وزمن كما وضعت الأفعال^(٦) .

والجواب أنَّ عدم دلالتها على الحدث والزمن إنما هو عند عدم النظر إلى أصلها، وإلا فعند النظر إلى أصل (حبذا) الذي هو (حَبَّ) و(ذَا) نجد أنَّ (حَبَّ) تدلُّ على الحدث والزمن الحاضر

الترجيم

الذي يظهر لي - والله أعلم - رجحان قول من قال: إنَّ (حبذا) غير مركبة وأنها فعل هو (حَبَّ) وفاعل هو (ذَا)؛ وذلك لما سبق ذكره من أدلة تثبت عدم صحة تركيبها، وكونها بعد التركيب اسماً، أو فعلاً، أو خالفة، فهي باقية إذن على أصلها .

(١) شرح التسهيل ٢٦/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٦/٣ .

(٣) انظر شرح التصريح ١٠٠/٢ وجمع الموامع ٤٦/٥ .

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١١٥/٥ .

(٥) انظر التسهيل مع شرح لابن مالك ٢٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٤ ولسان العرب (حَب) .

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١١٦/٦، وأقسام الكلام العربي ٢٥٣/٦ .

المسألة العاشرة

أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية وغيرهما •

وقع الخلاف في هذا المسألة من جهة النظر إليها على سبيل العموم، ووقع الخلاف أيضاً في ألفاظٍ منها على سبيل الخصوص مثل (هَلَمْ) و(هَاتِ، وتعالَ) و(بَلَّهَ) وسيأتي الحديث عنها مفصلاً - إن شاء الله تعالى - .

أما الخلاف في أسماء الأفعال على وجه العموم ففيه أربعة مذاهب :

• أحدها: أنّ هذه الألفاظ من نحو: صه، ومه، وحيهل، ورويد، ونزال، وعليك... أسماءٌ سميت بها الأفعال التي دلت عليها وهذا مذهب جمهور البصريين^(١) واختلف أصحاب هذا القول في مسماها:

فمنهم من قال: إنّ مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ف(صه) اسم للفظ (اسكت)^(٢) وردّه الرضي فقال: ((وليس ما قال بعضهم إنّ (صه) مثلاً اسم للفظ (اسكت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء؛ إذ العربي القحّ ربّما يقول (صه) مع أنّه لا يخطر بباله لفظ (اسكت) وربّما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت: إنّ اسم (اصمت) أو (امتنع) أو (كفّ عن الكلام) أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصحّ، فعلمنا أنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ))^(٣) وهذا الذي ذهب إليه الرضي من أنّ مدلول أسماء الأفعال هو معاني الأفعال من الحدث والزمان قد ذهب إليه جماعة من النحويين كما نقل ذلك عنهم أبو حيان، قيل وهو ظاهر كلام سيويه وأبي علي^(٤) والذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ مذهب سيويه أنّ مدلول هذه هـو لفظ الفعل لا معناه فإنّه قال: ((هذا بابٌ من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى الأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدى المأمور، ومنها ما يتعدى المنهيّ إلى منهيّ عنه، ومنها ما

(١) انظر كتاب سيويه ١/ ٢٤١ - ٢٤٢، ٢٤٨، والمقتضب ٣/ ٢٠٢، والأصول لابن السراج ١/ ١٤١ - ١٤٤،

وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/ ٥ والخصائص ٣/ ٤٣، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٩، وشرح الأشموني

على ألفية ابن مالك ٣/ ١٩٥ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٩ والمساعد ٢/ ٦٣٩، وجمع النوامع ٥/ ١٢١ .

(٣) شرح الكافية ٣/ ١٦٨ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٨٩، وجمع النوامع ٥/ ١٢١ .

لا يتعدى المنهية ، أما ما يتعدى فقولك : رُويدَ زيداً، فإنما هو اسم قولك : أرود زيداً، ومنها هَلَمَ زيداً، وإنما تريد هاتِ زيداً، ومنها قول العرب: حيهل الثريد، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول: حيهل الصلاة فهذا اسم ات الصلاة، أي: اتتوا الثريد، وأتوا الصلاة، ومنه قوله: (١):

* تراكيها من إبل تراكيها *

فهذا اسم لقوله له : اتركها ، وقال (٢):

* مناعها من إبل مناعها *

وهذا اسم لقوله له : امنعها (٣)

أما أبو علي فاختلقت عبارته ففي العضديات ظاهر كلامه يدلُّ على أنه يرى أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل فإنه قال : ((...ف(ها) اسم سُمي به الفعل كأن(ها) اسم لـ(خذ) كما أن(مه)، و(صه) اسم لقولهم : (اكفف، واسكت)) (٤) .

وفي موضع آخر قال ((قولهم: (هيهات) اسم سُمي به الفعل في الخبر كما أن (رُويد) في مثل: رُويدَ زيداً، و(عليك)، ونحوهما أسماء سُمي بها الفعل في الأمر ومثل (هيهات) في أنه اسم سمي به الفعل في الخبر قولهم: (لَبَّ) وقولهم: سرعان ذي إهالة، وقولهم: وشكان كذا فكما أن (لَبَّ) اسم لقولهم : أقسم على طاعتك ، و(سرعان) اسم لسرع، وكذلك (وشكان)، وكذلك (هيهات) اسم لقولهم بعد كذا كما أن (رُويد) اسم لقولهم في الأمر: أرود، و(عليك) اسم لقولهم : (الزم)) (٥)

وفي الحليات ظاهر كلامه محتمل لما نسب إليه إذ قال: ((... فكما أن قولهم (صه) بمنزلة (اسكت)، و(مه) بمنزلة (اكفف) كذلك قولهم في الدعاء: (أمين) بمنزلة (استجب))) (٦)

(١) غير منسوب لمعين في الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٣ / ٢٧١ ، والكامل ٢ / ٥٨٨ ، ومنسوب لطيفيل بن يزيد الحارثي في

خزانة الأدب ٥ / ١٦٢ .

(٢) غير منسوب في الكتاب ٣ / ٢٧٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٣) كتاب سيبويه ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٤) المسائل العضديات ١٣٧ - ١٣٨ .

(٥) المسائل العضديات / ١٣٨ - ١٣٩ .

(٦) المسائل الحليات / ٩٨ .

ومن النحويين من قال: ((هي أسماءٌ للمصادر ثم دخلها معنى الطلب، والأمر فتبعه الزمان، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان ف(مه) اسمٌ لقولك (سكوتاً) وكذلك باقيها، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يُعنى به المصادر))^(١) فالمراد بالأفعال في قولهم: (أسماء الأفعال اللغوية التي هي المصادر)^(٢).

هذا تقرير المذهب الأول في هذه المسألة .

• المذهب الثاني: أنّ هذه الألفاظ من نحو (صه) و(مه) و(رويد) أفعال وهل هي أفعالٌ حقيقة، أو أفعال استعملت استعمال الأسماء؟ قولان:

الأول نُسب إلى الكوفييين، والآخر نُسب إلى بعض البصريين^(٣) قال الصبان: ((والأولى عندي أنّ مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأنّ الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة))^(٤)

وإلى هذا المذهب - أعني القول بالفعلية - مال بعض الباحثين المحدثين^(٥).

• المذهب الثالث: مذهبٌ فيه تفصيل، وذلك أنّ نحو (مه) و(صه) و(بله) مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا أفعال، وما أصله مصدرٌ، أو ظرف فهو منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره، ونسب أبو حيان^(٦) هذا القول إلى أبي القاسم بن القاسم من نخاة الأندلس^(٧).

• المذهب الرابع: أنّ هذه الألفاظ ليست أسماءً، ولا أفعالاً، ولا حروفًا بل هي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة تسمى الخالفة، وهو مذهب أبي جعفر بن صابر كما سبق بيانه^(٨).

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٩ وانظر مع الهوامع ٥ / ١٢١ .

(٢) انظر الارتشاف ٥ / ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ١٩٥ .

(٣) انظر البسيط لابن أبي الربيع ١ / ١٦٣، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٩، والمساعد ٢ / ٦٣٩، ومع الهوامع ٥ / ١٢١ .

، وشرح الأشموني ٣ / ١٩٥ .

(٤) حاشية الصبان ٣ / ١٩٥ .

(٥) انظر النحو العربي نقد وتوجيه ٢٠٢، والفعل زمانه وأبنيته للسامرائي / ١٢٠ فما بعدها .

(٦) في الارتشاف ٥ / ٢٢٨٩ .

(٧) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الخضراوي النحوي مات سنة ٦٠٨ هـ له ترجمة في بغية

الوعاة ٢ / ٨٤ - ٨٥ .

(٨) انظر ما سبق ص ١٠، وانظر ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٩، ومع الهوامع ٥ / ١٢١، وشرح الأشموني ٣ / ١٩٦ .

وإلى مذهبه جنح بعض الباحثين المعاصرين^(١) .

ولكل قولٍ من هذه الأقوال أدلته واحتجاجه ، فقد استدلل أصحابُ المذهب الأول وهم القائلون بالاسميّة بأحد عشر دليلاً :

أحدها: أنّها تدلُّ على معنى في نفسها ولا تدلُّ على زمان من طريق الوضع، وأمّا دلالتها على الأمر، والنهي، والزمان فإنما هو معلومٌ من المسمى لامن الاسم؛ فينطبق عليها إذن حدُّ الاسم ذكر ذلك العكبري وغيره^(٢) .

الدليل الثاني: أنّ هذه الألفاظ يلحقها التنوين الذي للتكثير ويسقط عنها في حال التعريف مسندةً إلى الفاعل وهذا معنى مختص بالاسم؛ لأنّ الفعل لا يلحقه التنوين^(٣) . واعترض على هذا الدليل من وجهين أشار إليهما الدكتور محمد عبد الله جبر :

أحدهما: أنّ التنوين لا يلحق جميع الألفاظ التي قيل إنّها أسماء أفعال بل هو مقصورٌ على عدد منها^(٤) ثم إنّ التنوين في تلك الألفاظ من نحو (صه) و(مه) أمرٌ يتعلّق باللغات الواردة فيها فبعض العرب ينون وبعضهم لا ينون كما قال ذو الرمة^(٥) :

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالمٍ وما بالُ تكليم الديار البلاعِ

ويدلُّ على ذلك قولُ الخليل ((إنّ الذين قالوا (صه ذاك) أرادوا النكرة))^(٦) .

وهذا يعني أنّ من العرب من لم يقل (صه) بالتنوين^(٧) .

الوجه الثاني: ((أنّ ارتباط دلالة التنوين على التكثير وعدمه على التعريف ليس له سندٌ لغوي وإلاّ فأنتى للسامع أن يُدرك الفرق بينهما في حالات الوقف التي تنتهي فيها صيغ (صه) و(مه) و(إيه) بسكون الهاء أي: بسقوط التنوين والحركة السابقة عليه وهي الكسرة))^(٨) ولهذا

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها/١١٣، وأقسام الكلام العربي/ ٢٥٠ وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة

العربية/٢٩، ودراسات نحوية في خصائص ابن جني للدكتور أحمد سليمان ياقوت/ ١٧٥ .

(٢) انظر اللباب للعكبري ١/ ٤٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٩ والإرشاد إلى علم الإعراب/ ٢٠٩ .

(٣) انظر المسائل الخليليات/٢١٣، والخصائص ٣/٤٤، واللباب للعكبري ١/٤٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٨ .

(٤) انظر كتاب أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية/ ١٣ .

(٥) في ديوانه / ٤٤٥ وانظر المقتضب ٣/ ١٧٩ .

(٦) كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٢ .

(٧) انظر كتاب أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية/ ١٧ - ١٨ والنحو والصرف في مناظرات العلماء/ ٣٨٣ .

(٨) كتاب أسماء الأفعال والأصوات / ١٨ - ١٩ .

لامعنى للتعريف والتنكير في هذه الألفاظ كما قال الرّضي الذي جعل التنوين في نحو (غاقٍ)
 و(صه) و(إيه) تنوين الإلحاق وتنوين المقابلة كما قيل في مسلمات^(١) .
 وذهب د/المخزومي إلى أنّ التنوين الذي يأتي في هذه الألفاظ ليس تنوين تنكيروولكنّه نونٌ
 لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها، أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلميّة في الثلاثي
 ولذلك لم يُنوّن منها ما كان كثير الحروف كهيّات، وشتان، وأوه، ونزال وأمّالها^(٢) .
 وذهب د/ محمد عبد الله جبر إلى ((أنّ تنوين تلك الألفاظ إنّما هو من التنوين الشاذ
 ،وهو نوع من أنواع التنوين ذكره بهذا الاسم ابن هشام والسيوطي وعدّاه القسم الثامن من
 أقسام التنوين قالوا: ((التنوينُ الشاذ كقول بعضهم: هؤلاء - بالتنوين - قومك حكاة أبو زيد
 وفائدته تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعرى))^(٣) ويلاحظ أنّ ما مثل به ابن هشام والسيوطي
 للتنوين الشاذ مما حكاه أبو زيد قريبُ الشبه جدًا بما لدينا من أسماء الأفعال والأصوات فاسم
 الإشارة (هؤلاء) من المبنيات، وكذلك تلك الألفاظ، وهو مبني على الكسر كالشأن في تلك
 الألفاظ وتحليل أسماء الإشارة وتلك الألفاظ يوضّح اشتغالها على عناصر بسيطة تعبّر عن
 المعاني الانفعاليّة التي تشمل: التنبيه، والتعجب، والتضجّر وما إلى ذلك))^(٤) .

والجواب عن وجهي الاعتراض من ستة أوجه :

أحدها : أنّ ما ذكر من أنّ التنوين لا يلحق جميع الألفاظ التي قيل إنّها أسماء أفعال فهذا
 مسلم، ولكن لا يُسلم بأنّ هذا يدلُّ على انتفاء الاسميّة عنها؛ إذ ما لا يلحقه التنوين تعرف اسميته
 بدلائل أخرى .

الوجه الثاني: أنّ ما ذكر من أنّ التنوين يتعلّق باللغات فبعض العرب ينون وبعضهم
 لا ينون لا ينفي أيضاً الاسميّة عن تلك الألفاظ، وثبوت التنوين في إحدى اللغات دليل على
 اسمية الكلمة في تلك اللغة وفي غيرها خصوصاً عند عدم وجود المعارض .

الوجه الثالث: أنّ ما ذكر من أنّ السامع لا يدرك الفرق بين ما هو معرفة وما هو نكرة في
 حالة الوقف، غير مسلم به؛ فقد علّم أنّ التنوين دليل التنكير فما جاء غير ممنونٍ سواء في

(١) انظر شرح الكافية ٣ / ٢٠٤ وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ٢١ .

(٢) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / ٣٠٨، وفي النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٠٣ .

(٣) مغني اللبيب / ٤٤٩ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٤٠ .

(٤) كتاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ٢٠ - ٢١ .

الوقف أو في الوصل فهو معرفة^(١).

الوجه الرابع: ما ذكره الرضي من أن التنوين في نحو (غاق) و(صه) و(إيه) تنوين الإلحاق وتنوين المقابلة كما قيل في مسلمات، غير مسلم، وذلك أنه لا يُعرف من أقسام التنوين تنوينٌ يسمى تنوين الإلحاق^(٢) أمّا تنوين المقابلة الذي يكون في نحو مسلمات، فقد سبق أن الرضي كان ممن رجّح أنه تنوين صرف (تمكين)^(٣) فكيف يحتجُّ به هنا؟! وعلى افتراض أنه أقرّه في نحو (مسلمات) فلا يدلُّ على أن التنوين في نحو (صه) و(إيه) للمقابلة؛ لأنَّ تنوين المقابلة عند من قال به لا يلحق إلا المعربات، و(صه) ونحوها من المنيات.

الوجه الخامس: أن ما ذكره د/ المخزومي من أن التنوين الذي يأتي في هذه الألفاظ، إنما هو نونٌ لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها، أو تثليثها، دعوى تحتاج إلى دليل، وما استدللَّ به من أن ما كان كثير الحروف (كهيئات) ونحوها لم ينوّن غير صحيح؛ وذلك أن (هيئات) وردت منونة في قراءتين من القراءات الشاذة فقد قرئ ﴿هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ﴾^(٤) بالتنوين المكسور^(٥)، وقرئ ﴿هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ﴾ بالتنوين المرفوع^(٦)، وذكر ابن منظور في لسان العرب عن ابن الأنباري أن في (هيئات) سبع لغات منها (هيئاتاً) و(هيئات)^(٧).

الوجه السادس: أن ما رجّحه د/ جبر من جعله التنوين في نحو (صه) و(إيه) من التنوين الشاذ الذي هو نوع من أنواع التنوين له وجهٌ من النظر صحيح إلا أنه لا ينفي عن تلك الألفاظ الاسمية؛ لأنَّ التنوين الشاذ كما هو واضح من المثال الذي ذكره ابن هشام والسيوطي حكاية عن أبي زيد لاحق بالاسم وهو هؤلاء.

(١) انظر ما سبق ص ٤٠.

(٢) انظر أقسام التنوين في ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٧ - ٦٧١ ومعني اللبيب / ٤٤٤ - ٤٤٩، والأشباه والنظائر ٢/ ١٤٠.

(٣) انظر ما سبق ص ٤٢.

(٤) المؤمنون: ٣٦.

(٥) هي قراءة عيسى بن عمر - انظر المحتسب ٢/ ٩٠ - ٩١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/ ١٤٩١.

(٦) هي قراءة أبي حيوة - انظر المحتسب ٢/ ٩٠، وانظر إعراب القراءات الشواذ للكثيري ٢/ ١٥٧ ودراسات

لأسلوب القرآن الكريم ١١/ ١٤٩١.

(٧) انظر لسان العرب (هيّة).

الدليل الثالث من أدلة اسمية نحو (صه) و(مه) ذكره أبو علي الفارسي فقال: ((إن سأل سائل عن هذه الكلم أسماء هي أم أفعال؟ قلنا: إنها أسماء، والدلالة على ذلك أنها لا تخلو من أن تكون أسماء أو أفعالاً، ولو كان شيء من ذلك فعلاً لا اتصل بالضمير بما اتصل بها منها على حد ما يتصل بالأفعال، فلما اتصل على حد اتصاله بغير الفعل ثبت أنه اسم ليس بفعل فلما كان (هاء) اسماً لقولهم: خذ، واتصل به الضمير، على حد اتصاله بغير الفعل في قولهم: هاؤم، وهاؤم، ولم يكن: هاء، ولا هاءوا، كقولهم: اضربا، واضربوا، ولكن كقولك: أنتما، وأنتم؛ دلّ أنه ليس بفعل وإذا لم يكن فعلاً كان اسماً.

فإن قلت: فقد يتصل الضمير بالفعل على حد ما اتصل بهاؤم، وهاؤم، وذلك قولك: قمتما، وقمتم، فهلاً لم يدل اتصاله على هذا الوجه عندك أنه اسم؛ إذ قد يتصل بالفعل على ما أريناك؟

قيل: هذا ليس بداخل على ما قلنا؛ لأن ما أوردته من (قمتما) ليس بأمر وهذه الكلم موضوعة للأمر، فلو كان فعلاً لا اتصل بها الضمير على حد ما يتصل بأمثلة الأمر، فلما لم يتصل به على ذلك الحد دل ذلك على أنه ليس بفعل.

فإن قال: فهلاً زعمت أنها أفعال؛ لأنه كما اتصل به الضمير على حد ما ذكرته مما يتصل بغير الأفعال، فقد اتصل به أيضاً على نحو ما يتصل بالفعل؛ لأن أباعمر قد حكى أن منهم من يقول: هاء، وهاءوا، فهذا مثل: اضربا، واضربوا أو هلاً قلت: إنه يكون اسماً تارة، وفعلاً أخرى، فقلت: إن الذي قال: هاؤم، وهاؤم، فهو عنده اسم، والذي قال: هاء، وهاءوا، فهو عنده فعل كما أن من قال: مررت عليه، كانت الكلمة عنده حرفاً والذي قال: من عليه، كانت عنده اسماً.

قيل: قد ثبت أنه اسم بالدلالة التي ذكرنا من اتصال الضمير به، ومن قال: هاء، أو هاءي، فإنه عنده اسم أيضاً في الأصل، إلا أنه لما كان واقعاً موقع مثال الأمر أجراه مجراه في اتصال الضمير به، على حد اتصاله به، وأجراه مجرى ما يُقابلة ويُستعمل استعماله من قولهم: هات، وهاتيا ألا ترى كيف ألحق حرف اللين آخرها كالحاقها في آخر هاتي، والمهاتاة، فشبهه بهذا...^(١)

(١) كتاب الشعر ١/ ٥-٦، وانظر حاشية (١) على الإيضاح العضدي/ ١٩٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٩٥

الدليل الرابع ذكره أبو علي وغيره وهو أنَّ ما كان من هذه الألفاظ على (فعال) إذا نُقل إلى العلميَّة وسُمي به وفي آخره الرَّاء من نحو (حضارٍ، وسفارٍ) فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم قد اتفقوا على بنائه ولم يغيروه، بل بقي على حاله كما كان قبل التسمية؛ لأنَّه اسم نُقل فبقي على بنائه ولم يُعرب، ولو كان فعلاً لوجب إذا نُقل إلى العلميَّة أن يُعرب كما أعرب كعب، وتغلب، واضرب^(١)

فإن قيل: إنَّ أهل الحجاز وبني تميم لم يُعربوا ما كان آخره راء؛ لأنَّه حُكي فكان بمنزلة (برق نخره) وبابه^(٢).

وأنَّ بني تميم يُعربون ما كان على (فعال) مما ليس آخره راء إذا نقلوه للتسمية نحو (نزال)^(٣).

فالجواب عن دعوى الحكاية كما ذكر أبو علي ((أنَّ هذا لا يستقيم؛ لأنَّ الضمير الذي يحتمله هذا الضرب ليس على حدِّ ما يحتمله الفعل إنما هو على حدِّ ما يحتمله الاسم؛ ألا ترى أنَّه لا يظهر إذا جاوزت الواحد في عامة هذه الأسماء كما لا يظهر في أسماء الفاعلين والظروف ونحوها، ولو كان الضمير فيها على حدِّ كونه في الأفعال لظهرت له في اللفظ علامة، فلمَّا لم تظهر فيها كما لم تظهر في أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بهادلَّ أنَّها احتملت الضمير على حدِّ ما احتملته وإذا كان كذلك لم تحك كما لم تحك أسماء الفاعلين إذا سميت بها))^(٤).

والجواب عن الوجه الآخر: أنَّ بني تميم جعلوا نحو (نزال) بمنزلة (كيف) و(أين) إذا سمي بهما - وذلك بتغييرهما عن حالتها فيصيران بمنزلة زيد وعمرو^(٥) فيعربان مع أنَّهما في الأصل مبنيان - وإجماعهم مع الحجازيين على إقرار بناء ما آخره راء بعد النقل دلالة على أنه اسم عندهم، ذكر ذلك أبو علي وابن يعيش^(٦).

(١) انظر المسائل الخليليات / ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨ / ٤.

(٢) انظر الخليليات / ٢١٦.

(٣) انظر الخليليات / ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨ / ٤.

(٤) الخليليات / ٢١٦ بتصرف يسير.

(٥) انظر كتاب سيبويه ٣ / ٢٦٨.

(٦) انظر الخليليات / ٢١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨ / ٤.

الدليل الخامس مما استدللّ به القائلون على اسمية نحو (صه) و(مه) و(نزال) ما ذكره ابن جنّي من وجود التثنية في بعضها ((وهي من خواص الأسماء وذلك قولهم: دَهْدُرَيْن^(١)) وهذه التثنية لأيراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة، وإنّما الغرض فيها التوكيد بها والتكرير لذلك المعنى كقولك: بطلَ بطلَ))^(٢).

وقد اعترض د/ محمد عبد الله جبر على هذا الدليل بأنّه لا يُسلّم أنّ (دَهْدُرَيْن) مثني، ولم يبين وجه ذلك^(٣) ووصف د/ أحمد سليمان ياقوت الاستدلال (بدهدُرَيْن) بالتعسف، ووجهه أنّه لا يُعرف له مُفرد مستعمل^(٤) وهما محجوجان بما ذكره ابن منظور عن أبي زيد من قول العرب (دَهْدُرَان لا يغنيان عنك شيئاً)^(٥).

الدليل السادس: ((وجود الجمع في (هيات) والجمع مما يختص بالاسم)) ذكره ابن جنّي^(٦) ولم يسلم بذلك الدكتوران جبر، وياقوت^(٧).

الدليل السابع وقد ذكره أيضاً ابن جنّي وهو: ((وجود التأنيث فيها في هياة وهيات، وأولاة الآن، وأقى، والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء))^(٨). ولم يسلم بهذا الدليل د/ جبر^(٩).

الدليل الثامن: ((الإضافة وهي قولهم: دونك، وعندك، ووراءك، ومكانك، وفرطك))^(١٠) وأجاب د/ جبر بأنّ هذه ظروف باقية على ظرفيتها^(١١).

(١) الدَهْدُرُ: الباطل، ودَهْدُرَيْن: اسم للفعل (بَطَلَ) - انظر الخصائص ٤٠/٣، ولسان العرب (دهدر).

(٢) الخصائص ٤٤/٣.

(٣) انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية / ١٢.

(٤) انظر دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي / ١٧٤.

(٥) انظر لسان العرب (دهدر).

(٦) الخصائص ٤٥/٣.

(٧) انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ١٢، ودراسات نحوية في خصائص ابن جنّي / ١٧٤.

(٨) الخصائص ٤٥/٣.

(٩) انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ١٢.

(١٠) الخصائص ٤٥/٣.

(١١) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ١٢.

الدليل التاسع: ((وجود لام التعريف فيها نحو: النجاءك ، فهذا اسم (انج) وكذا وجود التحقير وهو من خواص الأسماء وذلك قولهم : (رويدك)) ذكره ابن جني وغيره (١) .
ورده د/ جبر بأن ما مثل به من المصادر (٢) .

الدليل العاشر: أن منها ما يخالف صيغ الأفعال ولا يتصرف تصرفها وذلك نحو (نزال) ألا ترى أن (فعال) ليس من أبنية الفعل ، وإنما هي من أبنية الاسم (٣) .
واعترض على هذا الدليل من وجهين:

أحدهما: أشار إليه الرضي وهو: أن هذا ضعيف ؛ لأنه لا منع من اشتراك الأسماء ، والأفعال في صيغة كما في (فعل) و(فعل) و(فعل) (٤) .

وأجاب عنه بأن (فعال) جعل خاصاً بالأسماء لدخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال (٥) .

الوجه الآخر من وجهي الاعتراض ذكره د/ تمام حسان وهو : أن هذه الصيغة ليست اسم فعل وإنما هي من المصادر المسموعة (٦) .

الدليل الحادي عشر: أنها تقع موقع الأسماء فمن ذلك قول زهير (٧) :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيت نزال ولج في الدرع

وقول الآخر (٨) :

فدعوا نزال و كنت أول نازل وعلام أركبهُ إذا لم أنزل

فنزال في البيت الأول في موقع النائب عن الفاعل، وفي البيت الثاني في موقع المفعول به ، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء (٩) .

(١) الخصائص ٤٥/٣ ، وانظر شرح المفصل لابن يعين ٢٩/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٣ .

(٢) انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ١٢ .

(٣) انظر الإيضاح العضدي/الحاشية ١٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٥ / ٣ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١٩٠ / ٣ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ١٩٠/٣ .

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٧ ، وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ١٧١ - ١٧٣ .

(٧) في ديوانه / ٤٢ ، وانظر كتاب سيبويه ٢٧١ / ٣ .

(٨) منسوب لربيعة بن مقروم في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٢ / ١ ، وانظر خزانة الأدب / ٤٩ / ٥ .

(٩) انظر الإيضاح العضدي/الحاشية ١٩٠/١ ، واللباب للعكبري / ٤٥٤ - ٤٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعين ٢٥/٤ - ٢٧ .

ويجاب بما ذكره السيوطي من أنّ (نزال) قصيد لفظها فوقعت موقع الاسم على طريق الحكاية^(١).

هذا مجموع ما وقفت عليه من أدلة القائلين باسمية نحو (صه) و(مه) و(نزال) ... وما ذكر على بعضها من اعتراضات، وقد اعترض على مجملها الدكتور أحمد سليمان ياقوت فقال: ((إنّ هذه الأدلة لا يمكن أن تجتمع كلّها في كلّ اسم من أسماء الأفعال شأن ما اتفق عليه النحويون في خواص الأسماء وعلاماتها))^(٢).

والجواب أنه لا يلزم أن تقبل الكلمة جميع علامات الأسماء لتكون اسماً، بل يكفي أن تقبل بعضها، وما ذكره الدكتور من اتفاق النحويين على ذلك دعوى لا دليل عليها، ألا ترى أنّ (كيف) اسم على المشهور؟ ومع ذلك فإنّها لا تقبل كثيراً من العلامات كالتنوين، ودخول (أل) والنداء، والنعت وما إلى ذلك^(٣).

أمّا أصحاب المذهب الثاني وهم القائلون بأنّ نحو (صه) و(مه) و(دراك) ... أفعال فقد استدلوا على ذلك بأدلة:

أحدها: أنّ هذه الألفاظ تدلّ على الحدث مقروناً بالزمان، وهذا مما يقرّه البصريون القائلون بأنّها أسماء، فإذا كانت تدلّ على الحدث والزمان فهذه دلالة الأفعال فهي إذن أفعال، ألا تراك إذا قلت: (هيئات) فهمت البعد في زمانٍ ماضٍ؟^(٤).

وأجيب بأنّ دلالتها على الزمان إنّما هو مستفاد من مدلولها لا منها نفسها فإذا قلت (صه) كان مسماها (اسكت) والزمان مفهوم من المسمى لا من الاسم، وكذلك إذا قلت: (هيئات) فهو اسم مسماه لفظ آخر هو البعد والزمان مفهوم من المسمى^(٥).

الدليل الثاني: أنّ هذه الألفاظ تُسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه وتعمل عملها وذلك

(١) انظر همع الهوامع ١١٩/٥، وحاشية (١) على شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٤.

(٢) دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي / ١٧٤.

(٣) انظر ما سبق في مبحث علامات الاسم ص ٣٤ - ٥٤، وما سيأتي في اسمية كيف ص ٣٠١ - ٣٠٣.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٤ - ٢٩، وهمع الهوامع ١٢١/٥، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة

اللغة والنحو / ٣٠٨، وفي النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٠٢.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤.

نحو قول الشاعر (١) :

فهيئات هيئات العقيق وأهله وهيئات خلّ بالعقيق نواصله

فهيئات : فعلٌ ماضٍ، والعقيق : فاعله (٢)

وأجيب بما ذكره ابن يعيش من أنّ عملها عمل الفعل، إنّما هو للشبه الواقع بينها وبين الأفعال (٣) وليس كلُّ ما عملَ عملَ الفعل يكون فعلاً، ألا ترى أنّ المصدر يعمل عمل الفعل وهو مع ذلك اسم؟ (٤) .

الدليل الثالث: ذكره د/ المخزومي وهو أنّ ما كان على وزن (فعال) من هذه الألفاظ قالوا عنه: إنه مطّرد صوغه من كلّ فعلٍ ثلاثي كترال بمعنى: انزل، وتراك بمعنى: اترك ، وحذار بمعنى: احذر (٥) وواضح أنّ القول باطرادها يتعارض مع ما عليه أسماء الأفعال من جمود، و(فعال) من الأبنية التي تدلُّ على ما تدلُّ عليه صيغة (افعل) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تذرّع البصريون به إلى تسمية هذه الألفاظ بأسماء الأفعال ، فهي بعيدة كلّ البعد أن تكون اسماً فعزها عن الأفعال القياسية وجعلها مما يُسمى بأسماء الأفعال تحكّم ليس له ما يصححه (٦) ثم قال : ((والذي يبدو لي من ملاحظة أقوال النحاة واشتراطهم أن يكون صوغ (فعال) من الثلاثي ، ومن امتناع صوغه من غير الثلاثي ، ثم من ملاحظة الأمثلة التي مثلوا بها أنّ هذا البناء (فعال) طلبٌ ك(افعل) يدلُّ على طلب إحداث الفعل فوراً كما يدلُّ عليه (افعل) وأنّه بدل من صيغة الفاعل الساكن الأول الذي تزداد في أوله همزة وصل يتوصل بها إلى النطق بالساكن ابتداءً نحو: اكتب، واحذر، وافتح، واترك، وأنّه صيغة أخرى للأمر مساوية في معناها ودلالاتها الصيغة المألوفة (افعل) وتصاغ بتحريك أوله الساكن بعد حذف ما يسمى بحرف المضارعة، وكانّهم كانوا يسلكون في بناء الأمر

(١) البيت لجرير - انظر ديوانه / ٣٦٠ برواية (أيها العقيق...) ، وانظر الخصائص ٤٢ / ٣ .

(٢) انظر (في النحو العربي نقد وتوجيه) / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩ / ٤ .

(٤) انظر ما سبق ص ١١٧ - ١١٨ .

(٥) انظر كتاب سيبويه ٢٨٠ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٠ / ٣ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ٦١١ .

(٦) انظر (في النحو العربي نقد وتوجيه) / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

طريقتين :

إحداهما الإبقاء على سكون أوله ، وزيادة همزة الوصل لينطلق اللسان بالبناء فإنَّ السنة العرب لاتنطلق بالساكن ابتداءً ، وهي أشيع الطريقتين وأكثرهما استعمالاً .
وثانيتها : تحريك الساكن فتغير صورة الفعل بينائه على (فَعَالٍ) ولذلك لم يُسمع مثال (فَعَالٍ) مما كان الأمر منه متحرك الأول من الأبنية ذات الأربعة أصول كدحرج ، وزلزل ، أو الأبنية التي آلت إلى أربعة أحرف بالزيادة كقَدَّم ، وقاتل ، ونحوها) (١) .
وهذا الذي ذكره د/ المخزومي قد أشار إليه غيره من المُحدِّثين (٢) .
والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : ذكره د/ محمد عبد الله جبر فقال : ((وأظنُّ أنَّ ما يراه - المخزومي - الطريقة الثانية لصوغ بناء الأمر لا يستقيم في مثل : (دَبَاب، وعود، وقوال) مما ليس في أول الأمر منه ساكن بعد حذف حرف المضارعة ولا يستقيم كذلك فيما هو مضموم العين ومكسورها في المضارع مثل : (ضراب، ونزال، وتراك)) (٣) .

الوجه الثاني : أنَّ صيغة (فَعَالٍ) ليست من أبنية الفعل ، وإنما هي من أبنية الاسم كما سبق (٤)

الوجه الثالث : أنه يلزم على ما قال به د/ المخزومي أن يكون لدينا فعلٌ أمرٌ لا يقبل علامة فعل الأمر وهي مجموع شيتين لا بدَّ منهما دلالة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة (٥) فما كان على (فَعَالٍ) وإن دلَّ على الطلب إلا أنه لا يقبل ياء المخاطبة فيبعد أن يكون فعلٌ أمرٌ .

أما المذهب الثالث المنسوب إلى أبي القاسم بن القاسم الذي جعل نحو (صه) و(مه) مما ليس أصله المصدر ولا الظرف أفعالاً ، وما أصله مصدرٌ أو ظرف منصوب بفعل مضمَر ، فلم أقف له على دليل فيما ذهب إليه إلا ما ذكره د/ المخزومي بشأن ما كان أصله ظرفاً فقد قال معترضاً على النحاة : ((وكذلك جعلوا من هذا الباب ظرفاً ليست أفعالاً ، ولا أسماء أفعال ؛

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٠٦ .

(٢) انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات / ١٧٤ .

(٣) انظر المصدر السابق / ١٧٤ .

(٤) انظر ما سبق ص ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٥) انظر شرح شذور الذهب / ٢٤ .

لأنَّ لها استعمالات أخرى شائعة مألوفة في العربيَّة نحو: عليك، وإليك، ودونك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، وهذه الظروف من متعلقات الأفعال، ولكن كثر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تؤدي بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دلالة فكأنَّها تحملت معاني الأفعال التي تعلقت بها وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال، ولكنَّها ظروف استعملت حيثُ تستعمل الأفعال التي لم يُصرَّح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته كما تقول لمن تراه يُسدد سهمًا: القرتاس، وكأنك تقول له: ارمِ القرتاس، ولا تجد فرصة أن تقول: ارمِ؛ لأنَّ السهم يوشك أن ينطلق من قوسه، ولا تجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل، ولا تجد لزماً عليك أن تُصرَّح بالفعل؛ لأنَّ ملابسات القول تشعر به وتشير إليه، فكذلك إذا قلت: مكانك مثلاً، وكانَّ تقدير الكلام: اثبت مكانك، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل فقد يقع المخاطب في خطر قبل أن تنتهي من اللفظ بالفعل، أو لم تجد ما يلزمك بالتصريح به؛ لأنَّ ملابسات القول، وتهيؤ المخاطب بالتحرك مما يدلُّ على الفعل، ويشير إليه فلاحاجة بك إلى إظهاره، وهكذا بقية الظروف المستعملة في مثل هذه الأحوال التي لم يصرح فيها بألفاظ الأفعال، وتختلف هذه الظروف عما يسمى بأسماء الأفعال بما لها من استعمالات أخرى مألوفة في الكلام، مما لم يتح لأسماء الأفعال مثله، ومما يدلُّ على ما بينت هنا: أنَّ هذه الظروف لا تستعمل مثل هذا الاستعمال متصلة بضمير المتكلم نحو: مكاني، وإيَّ، وعليَّ، ودوني، أو بضمير الغائب نحو: مكانه، وإليه، وعليه، ودونه؛ لأنَّ المتكلم أسرع في الالتفات إلى ما يواجهه وإلى الالتزام بما يراد من المخاطب التزام به، فلا يوجه لنفسه طلباً من هذا القبيل، ولأنَّ الغائب بعيد عن المتكلم، غائب عن نظره فلا يدري المتكلم ما يجري له ولذلك لا معنى لتوجيه الطلب إليه، ولو كانت هذه الظروف تتحمل معاني الأفعال لاستعملت مع المتكلم والغائب استعمالها مع المخاطب، ولاستعملت مع الغائب مثلاً كما يستعمل نحو: ليجتهد خالد في أمر الغائب))^(١)

أما أصحاب القول الرابع وهم القائلون بأنَّ نحو (صه) و(مه) و(دراك) ... ليست أسماءً ولا أفعالاً وإنما هي قسمٌ مستقلٌّ بذاته يسمى الخالفة فقد استدلوا على ذلك بثلاثة أدلة:

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

أحدها: أنه لا ينطبق على تلك الألفاظ حدُّ الاسم، ولا حدُّ الفعل^(١) .
والجواب أنه سبق أنَّ القائلين بأنَّها أسماء قد ذكروا أنَّها تدلُّ على معنى في نفسها غير
مقترنة بزمان وهذا حدُّ الاسم^(٢) .

الدليل الثاني مما استدللَّ به أصحاب القول الرابع، ذكره د/أحمد سليمان ياقوت وهو ((أنَّ
هذه الألفاظ فيها من الأسماء علامات، وفيها من الأفعال علامات، كما أنَّ بعض علامات
الأسماء ليست بها، وكذلك ليس بها بعض علامات الأفعال، والذي يجب أن يقال في هذا
المقام أنَّ هذه الألفاظ قسمٌ مستقلُّ برأسه يسمى خالفة الفعل))^(٣) .

والجواب: أنَّ تلك الألفاظ ليس فيها من علامات الفعل اللفظية شيءٌ وغاية ما فيها
أنَّها تشترك مع الأفعال في العمل، وقد أجب عن ذلك عند مناقشة أدلة القائلين بفعاليتها^(٤) .
الدليل الثالث: أنَّها تشترك مع باقي الخوالم في المعنى الصرفي العام وهو الإفصاح عن
موقف انفعالي تأثري^(٥) .

والجواب أنَّ هذا ليس ظاهراً في تلك الألفاظ - والله أعلم - .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أنَّ تلك الألفاظ أسماء للأُمور الآتية :

- ١ - أنَّ منها ما يقبل التنوين الذي لا يكونُ مثله إلا في الأسماء .
- ٢ - أنَّ منها ما أصله اسم، كالمُنقولة عن الظرف والمصدر فهي باقية على اسميتها سواء قيل
إنَّها باقية على أصلاتها، أو أسماء أفعال .

٣ - أنَّ أكثر هذه الألفاظ بمعنى الأمر قال ابنُ مالك :

وما بمعنى افعال (كأمين) كثرٌ وغيره (كوي) و(هيئات) نزر^(٦)

(١) انظر أقسام الكلام العربي / ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) انظر ما سبق ص ١٥٩ .

(٣) دراسات نحوية في خصائص ابن جني / ١٧٥ .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٦ وأقسام الكلام العربي / ٢٥٣ .

(٦) انظر ألفية ابن مالك مع شرحها لابن الناظم / ٦١١ .

ولو جُعِلت تلك الألفاظ أفعالاً للزم منه وجود أفعال كثيرة دالة على الأمر غير قابلة لعلامة الأمر وهي: اجتماع أمرين: دلالة على الطلب، مع قبول ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، وليس لنا أفعال بهذه الصفة مما هو ثابت الفعلية فإذا لم يكن لدينا أفعال كذلك فجعل هذه الألفاظ أفعالاً تحكم ليس له نظير، وإذا كان الأمر كذلك فجعلها خارجة عن أقسام الكلم الثلاثة المعروفة تزيد لاجابة له .

* * *

المسألة الحادية عشرة

أسماء الأصوات بين الاسمية والفعلية .

يذكرُ النحويون عقب أسماء الأفعال ألفاظاً ((وُضعت لخطاب مالا يعقل أو ماهو في حكم مالا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات))^(١) وهي عند جمهور النحويين أسماء للأصوات^(٢) بدلالة وجود التنوين في بعضها وإذا ثبتت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس أشار إلى ذلك خالد الأزهرى، وتبعه يس العليمي^(٣)، وأوردا إشكالاً على اسميتها وتبعهما الصبان والأستاذ عباس حسن وذلك ((أنَّ الاسم لا بدَّ أن يكون له معنى مفرد مفهوم، وهذه الألفاظ لاتدلُّ على معنى مفهوم؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ويخاطب بها غير العاقل))^(٤) .
وأجابوا ((بأنَّ المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم، أنه إذا أُطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه، وهذا ينطبق على أسماء الأصوات))^(٥) .

وقد عدَّ المحدثون أسماء الأصوات من الخوالب، وسموها خالفة الصوت^(٦) .
والجواب عن هذا الذي ذهبوا إليه أنها لاتدلُّ على المعنى الصرفي العام الذي جعلوه للخالفة، وهو الإفصاح عن موقف انفعالي تأثري - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٦، وانظر المساعد ٢/ ٦٥٨، وشرح الأشموني ٣/ ٢٠٨ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٠١ وجمع الهوامع ٥/ ١٢٨ .

(٣) انظر شرح التصريح ومعه حاشية يس ٢/ ٢٠١ .

(٤) النحو الوافي ٤/ ١٦٣ - ١٦٤ حاشية (٤)، وانظر شرح التصريح ٢/ ٢٠١ مع الحاشية وحاشية الصبان ٣/ ١٩٤ .

(٥) المصادر السابقة بنفس الترتيب .

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤/ ١١٤، وأقسام الكلام العربي ٢٥٢/ ٢٥٢ .

المسألة الثانية عشرة

هلم بين الاسمية والفعلية .

قبل أن أذكر المذاهب في هذه المسألة لابد من ذكر أمرين لهما تعلق بالخلاف:

أحدهما: ورد في هذه اللفظة لغتان :

الأولى: لغة أهل الحجاز، فقد جعلوها للواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث سواء، فيقولون: هلم يارجل، وهلم يامرأة، وهلم يارجلان، وهلم يا امرأتان، وهلم يارجال، وهلم يانساء، وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم قال الله تعالى ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(١) وقال سبحانه^(٢) ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٣) .

اللغة الأخرى: لغة أكثر ما تنسب إلى بني تميم^(٤) ووقع في لسان العرب نسبتها إلى بني سعد فقال: ((هلم: كلمة دعوة إلى شيء، الواحد، والاثنان، والجمع، والتأنيث، والتذكير سواء إلا في لغة بني سعد فإنهم يحملونه على تصرف الفعل تقول: هلم، هلمًا، هلموا ونحو ذلك))^(٥) . وسيبويه في موضع من الكتاب نسبها إلى ناس من العرب^(٦) وصرح بأنها لغة بني تميم في موضع آخر^(٧) .

الأمر الآخر: ذكر النحاة أن (هلم) مركبة، واختلفوا في ذلك فأصلها عند البصريين (ها) التي للتنييه و(لم) فعل أمر، حذفت ألف (ها) لكثرة الاستعمال فصارت (هلم)^(٨) وهذا الحكم يجري في اللغتين السابقتين نُقل ذلك عن الخليل^(٩) .

(١) الأنعام : ١٥٠ .

(٢) في سورة الأحزاب : ١٨ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٣ / ٥٢٩، والمقتضب ٣ / ٢٠٢، والأصول ١ / ١٤٦، والخصائص ٣ / ٣٦ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٥٢٩، والمقتضب ٣ / ٢٠٣، والخصائص ٣ / ٣٦ .

(٥) لسان العرب (هلم)

(٦) انظر الكتاب ١ / ٢٥٢ .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٥٢٩ .

(٨) انظر كتاب سيبويه ٣ / ٥٢٩، والأصول ١ / ١٤٦، والخصائص ٣ / ٣٥ .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٥٢٩ ولسان العرب (هلم) .

وقال الفراء أصلها (هل) دخلت على (أم) أي: اعجل واقصد، فألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها، وحذفت فقيلاً (هَلَمَّ) (١) .

قال د/ إبراهيم السامرائي - معترضاً على النحاة في دعوى التركيب :- ((وليس من دليل لغوي تاريخي يشير إلى ذلك، والذي يؤيده الاستعمال أنها الأفعال الطلبية المشار إليها)) (٢) والجواب عن هذا الاعتراض ما ذكره أبو حيان نقلاً عن صاحب البسيط من أنهم نطقوا بالأصل على ما ادّعاه البصريون فقالوا: هالم (٣) .

أما الخلاف في اسمية وفعلية (هَلَمَّ) فالذي وقفت عليه من ذلك ثلاثة مذاهب :

• أحدها: أنها في لغة أهل الحجاز اسمُ فعلٍ، وفي لغة بني تميم فعلٌ، وهذا المذهب هو مذهب أكثر النحويين (٤) .

• المذهب الثاني: أنها اسم فعل في اللغتين، وبهذا قال ابن جنّي، وتبعه ابن يعيش (٥) ونسبه أبو حيان إلى بعض النحويين (٦) .

• المذهب الثالث: أنها فعلٌ في اللغتين وبه صرح د/ المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي (٧) ولكل قولٍ من هذه الأقوال أدلته واحتجاجه، فقال أصحاب المذهب الأول: إنها على لغة أهل الحجاز لا تقبل ياء المخاطبة ولانون التوكيد، أما على لغة بني تميم فتقبلها (٨) .

أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بأنها اسم فعل في اللغتين فقالوا: إن بني تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدته فهي عندهم اسم للفعل، وليست مبقاة على أصلها قبل التركيب؛ وذلك أنهم يختلفون في آخر

(١) انظر الخصائص ٣/ ٣٥- ٣٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ١٢٢/ ١٢٣ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٥ .

(٤) انظر كتاب سيويوه ١/ ٢٤١، ٢٥٢، ٣/ ٥٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٠٢ - ٢٠٣، والأصول ١/ ١٤٢، ١٤٦،

والعضديات ٢٢١/ ٢٢٢ - ٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٠

، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٦ .

(٥) انظر الخصائص ٣/ ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٢ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٦ .

(٧) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٠٠ - ٢٠١، والفعل زمانه وأبنيته ١٢٢/ ١٢٢ .

(٨) انظر المقتضب ٣/ ٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٠، وشرح قطر الندى ٤٠/ ٤١ .

الأمر من المضاعف فمنهم من يُتبع فيقول مُدٌّ، وفِرٌّ، وعَضٌّ، ومنهم من يكسر فيقول مُدٌّ، وفِرٌّ، وعَضٌّ ثم رأيناهم كلَّهم مع هذا مجمعين على فتح آخر (هَلَمَّ) وليس أحدًا يكسر الميم ولا يضمها فدلَّ ذلك على أنها أخرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسمًا للفعل بمنزلة دونك، وعندك، ورويد (١) .

ويشكل على هذا أنها على لغة بني تميم تلحقها ياء المخاطبة، مع دلالتها على الطلب، وليس في الأسماء ما هو كذلك .

وأما أصحاب القول الثالث: وهم القائلون بفعليتها في اللغتين فقد قالوا: إنها على لغة أهل الحجاز مستعملة استعمال الفعل الجامد، فتلزم حالة واحدة مع المفرد والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، وعلى لغة بني تميم مستعملة استعمال الفعل المتصرف؛ فيطابق المخاطب في النوع والعدد فيقال هَلَمَّ ياخالد، وهلمي ياخالدة، وهلما ياخالدان ... (٢)

وأجابوا عن قول الفريق الأول (إنها اسم فعل في لغة أهل الحجاز، وفعل في لغة بني تميم) بأنَّ (هَلَمَّ) في اللغتين ليس بينهما فرق في البناء والدلالة، وما تمسكوا به من القول بفعليتها في لغة بني تميم وحدها من اتصال الضمائر البارزة بها ليس بدليل على فعليتها، فهذه التي تُسمى ضمائر بارزة ليست إلا علامات تدلُّ على نوع المخاطب وعدده، وهي كما تتصل بالأفعال تتصل بالأسماء أيضًا، وفعليتها إنما تثبت بما تدلُّ عليه من طلب إحداث فعل، وهذا المعنى مستفاد منها في الحالتين وفي اللغتين جميعًا، فهي إذن فعلٌ في لغة أهل الحجاز وفي لغة بني تميم ولكنها فعلٌ مركب جاء على مثال ليس من أمثلة الأفعال ذكر ذلك د/ المخزومي (٣) .

ويؤيدُ هذا المذهب أنَّ (هَلَمَّ) تتركب عند البصريين كما سبق (٤) من (ها) التي للتنبيه (وَلَمَّ) فعل أمر، ومعلوم أنَّ (ها) التي للتنبيه إذا دخلت على الكلمة لا تغيرها، فهي تدخل على أسماء الإشارة من نحو: هذا، وهؤلاء، ومع ذلك تبقى تلك الكلمات على اسميتها كما كانت من قبل، ويعارض هذا أنه ليس في العريية - على ما أعلم - فعلٌ صريحٌ يدلُّ على الأمر لا يقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد، فإذا جعلنا (هَلَمَّ) على لغة أهل الحجاز فعل أمرٍ لزم منه عدم

(١) انظر الخصائص ٣ / ٣٦- ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٢ - ٤٣ .

(٢) انظر (في النحو العربي نقد وتوجيه) / ٢٠١ .

(٣) انظر (في النحو العربي نقد وتوجيه) / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) انظر ص ١٧٣ .

النظير؛ لأنها لاتقبل ياء المخاطبة ولانون التوكيد، أما قولهم: (إنها مستعملة استعمال الفعل الجامد في لغة أهل الحجاز) فيردّه أنّ الأفعال الجامدة التي جاءت في العربية كـ(نعم، وبئس، وعسى، وليس) تقبل العلامة التي ثبت دخولها على الأفعال الصريحة، فكما يقال: قرأتُ، يقال: نعمتُ، وبئستُ، وليستُ، وعستُ، ويقال أيضاً: لستُ، وعسييتُ، كما يقال: قرأتُ، وليس ذلك لـ(هلم) على اللغة الحجازية فإنها لاتقبل علامة واحدة من العلامات التي تقبلها الأفعال.

الترجيح

مما سبق يظهر أنّ أرحح المذاهب مذهب الجمهور وهو أنها اسم فعل في لغة أهل الحجاز، وفعل في لغة بني تميم، وذلك للأسباب الآتية:

١- أنها تدلّ على الطلب في اللغتين، وتفترق أنها في لغة أهل الحجاز لاتقبل ياء المخاطبة ولانون التوكيد فهي مثل صه، وفي لغة بني تميم تقبل ياء المخاطبة مع دلالتها على الطلب وهذا شأنُ فعل الأمر فهي مثل اسكت، فكما يقال: اسكتي يقال: هلمي ...

٢- لو قيل: إنها في اللغتين اسم فعل لأدى ذلك إلى وجود اسم فعل يقبل علامة فعل الأمر الخاصة به وليس لذلك نظير .

٣- لو قيل: إنها فعل في اللغتين للزم منه وجود فعل أمر لا يقبل علامته، وهو اجتماع أمرين دلالة الكلمة على الطلب مع قبولها لياء المخاطبة أو نون التوكيد.

فإن قيل: إنّ قول الجمهور يلزم منه أن يكون لدينا لفظٌ مرةً يكون اسماً ومرةً يكون فعلاً حسب الاستعمال، وليس لذلك نظير، قيل: إنّنا وجدنا (عن) و(على) يكونان حرفين ويكونان اسمين^(١) فكما جاز الاشتراك فيهما فلتكن (هلم) كذلك - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) انظر ما سيأتي ص ٢٦٣ - ٢٦٥، وص ٢٦٦ - ٢٧٠ .

المسألة الثالثة عشرة

هات، وتعال بين الاسمية والفعليّة .

اختلف النحويون في هذه المسألة على قولين :

• أحدهما : أنّهما من أسماء الأفعال، وقد نسبته ابن مالك إلى بعض النحويين، وتبعه على ذلك ابن هشام في شرح قطر الندى^(١) ونسبه في شرح شذور الذهب إلى الزمخشري وتبعه على ذلك خالد الأزهرى وغيره^(٢) وهذه النسبة إلى الزمخشري إنّما تصحّ في (هات) وحدها فقد عدّها من أسماء الأفعال في المفصل وتبعه على ذلك ابن يعيش وغيره^(٣) وعدّها في الكشف صوتاً بمنزلة هاء بمعنى أحضِر^(٤) .

أما (تعال) فإنه لم يذكرها في أسماء الأفعال التي ذكرها في المفصل^(٥) وليس في كلامه عنها في الكشف ما يدلُّ على أنّها عنده اسم إذ قال: ((أصلُ (تعال) أن يقولَه من في المكان المرتفع لمن في المكان المستوطني، ثمّ كثرَ حتى استوت في استعماله الأمكنة، ومعنى (تعالين)^(٦) أقبلن بإرادتكُنّ، واختياركنّ لأحد أمرين))^(٧) ولم يذكرها في الأنموذج .

أمّا غيره من النحويين فلم أجدهم اوقفوا عليه من قال باسميتها إلا تلك النسبة التي ذكرها ابن مالك ومن تبعه، وقد ذكرها مكّي بن أبي طالب، وابن الشجري، والأنباريّ على أنّها فعل، ولم يذكروا فيها خلافاً^(٨) .

• القول الثاني في هذه المسألة : أنّ (هات) و(تعال) فعلاّن، ويُعزى القول بفعليّة (هات)

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨٩ ، وشرح قطر الندى ٤١ / .

(٢) انظر شرح شذور الذهب / ٢٤ ، وشرح التصريح / ١ / ٤١ ، ومشاهد الإنصاف على شواهد الكشف للشيخ محمد عليان المرزوقي المطبوع على الكشف / ١ / ٥٢٦ .

(٣) انظر المفصل / ١٨٤ ، وشرحه لابن يعيش / ٤ / ٣٠ واللباب في علم الإعراب / ١٨١ .

(٤) انظر الكشف / ١ / ١٧٨ .

(٥) انظر المفصل / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٦) في قول الله تعالى ﴿ فتعالين امتعن وأسرحكن سراحا جميلا ﴾ - الأحزاب: ٢٨ .

(٧) الكشف / ٣ / ٥٣٥ و انظر / ١ / ٣٦٨ ، ٥٢٥ ، ٧٨ / ٢ .

(٨) انظر مشكل إعراب القرآن / ٧٣٥ ، وأمالى ابن الشجري / ١ / ٧١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن / ٢ / ٤٤١ .

إلى الخليل فالهاء فيها بدلٌ من همزة أتى، يؤتى، إيتاء^(١) قال صدر الأفاضل الخوارزمي: ((هاتٍ بمعنى أحضر، ويقال: أعطٍ، من أتى يؤتى أو يؤاتي، والهاء فيه مُبدلةٌ من الهمزة كما في هرقُ الماء، وحكى بعضهم ما أهاتيك بمنزلة ما أعاطيك وهاتٍ فعلٌ محضٌ؛ لأنَّ معناه معنى الفعل وظاهره ظاهره، هو مع ذلك يتصرّف تصرّف سائر الأوامر الواقعة في باب أفعل أو فاعل، فلست أدري ما وجه الحيلة في جعله اسمًا))^(٢) وممن صرح بفعليتها العكبري وأبو عليّ الشلوبين^(٣) واختاره ابن مالك في الاثنتين^(٤) وصوبه ابن هشام وتبعه خالد الأزهري^(٥).

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة:

أحدها: وجوب اتصالهما بضمير الرفع البارز كقوله تعالى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(٦) وقوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾^(٧) وتقول للثنتين هاتيا وتعاليا^(٨). قال الرضوي عن (هاتٍ): ((ومن قال: هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظًا للأفعال))^(٩).

قلت: وهذا تمحل وتكلف لادليل عليه.

الدليل الثاني: أنّهما يدلّان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول: هاتي، وتعالِي، فهما إذن فعلا أمر^(١٠).

الدليل الثالث: أنّ (هاتٍ) تتصرّف تصرف الفعل ((فيقال: هاتا يُهاتي مهاتاةً مثل

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٧٤، وحاشية يس ٤١/ ١.

(٢) التخمير ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) انظر اللباب ٢/ ٩١، والتبيان ١/ ١٠٦، والتوطئة ٣١٩/.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٩.

(٥) انظر شرح قطر الندى ٤١/، وأوضح المسالك ٢٤/، وشرح التصريح ٤١/ ١.

(٦) البقرة: ١١١.

(٧) الأنعام: ١٥١.

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ٧١/ ١، والتوطئة ٣١٩/، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٩.

(٩) شرح الكافية للرضي ٣/ ١٧٤ و انظر حاشية يس ٤١/ ١، وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٥.

(١٠) انظر شرح قطر الندى ٤١/ ١.

رامي وحمي))^(١) ((وتقول هاتِ لاهاتيت، وهاتِ إن كان بك مهاتاه، وما أهاتيك كما أعاطيك))^(٢) .

وأجيب عن نحو (مهاتاة)، و(هاتيت) بما ذكره الرّضيّ من أنه مشتق من (هاتِ) كـ(أحاشي) من (حاشا) ، و(بسمل) من (بسم الله)^(٣) .

الترجيح

الذي يترجح لي - والله أعلم - أنّ (هاتِ) و(تعال) فعلا أمر؛ لدلاتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، واتصالهما بالضمائر، أمّا القول باسميتهما فقولٌ شاذ لا سيما أنّ (تعال) لم يثبت أنّ أحداً قال باسميتها إلا تلك النسبة التي ذكرها ابن مالك ومن تبعه، و أمّا (هاتِ) فقد رأينا أنّ صدر الأفاضل تعجب من جعلها اسماً .

* * *

(١) اللباب للعكري ٢ / ٩١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣ / ١٧٤ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ١٧٤ .

الفصل الثالث: ما اختلف في اسميته و حرفيته

(٣)

قد فرغتُ في الفصل السابق مما اختلف في اسميته وفعليته، وفي هذا الفصل سوف أتناول بالدراسة المسائل المختلف في اسميتها، وحرفيتها وعددها ثلاث وأربعون مسألة مرتبة على النحو التالي:

- ١- تاء التانيث الساكنة بين الاسمية والحرفية .
- ٢ - الألف والواو والنون إذا اتصلت بالأفعال بين الاسمية والحرفية .
- ٣ - ياء المخاطبة بين الاسمية والحرفية .
- ٤ - التاء في (أنت) وفروعها بين الاسمية والحرفية .
- ٥ - الكاف وغيرها من اللواحق التي تلحق (إيا) بين الاسمية والحرفية .
- ٦ - الكاف اللاحقة لـ(أريت) التي بمعنى (أخبرني) بين الاسمية والحرفية .
- ٧ - الكاف في (دونك) و(عندك) و(عليك) ونحوها بين الاسمية والحرفية .
- ٨ - الكاف اللاحقة لـ(رويدك) و(النجاءك) ونحوها بين الاسمية والحرفية .
- ٩ - ما يسمى بضمير الشأن بين الاسمية والحرفية .
- ١٠ - الصيغ التي يسميها البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً بين الاسمية والحرفية .
- ١١ - الذي في نحو قول الله تعالى ﴿وَوَضَعْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ بين الاسمية والحرفية .
- ١٢ - (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول بين الاسمية والحرفية .
- ١٣ - (أل) الداخلة على الصفة المشبهة بين الاسمية والحرفية .
- ١٤ - (ذا) إذا رُكبت مع (ما) بين الاسمية والحرفية .
- ١٥ - (ما) المصدرية بين الاسمية والحرفية .
- ١٦ - (ما) التي تلي النكرة لإفادة الإبهام بين الاسمية والحرفية .
- ١٧ - (ما) الكافة الداخلة على الأحرف الناسخة بين الاسمية والحرفية .
- ١٨ - (لا) النافية إذا دخل عليها حرف الجرّ بين الاسمية والحرفية .
- ١٩ - (إذ) التي للتعليل بين الاسمية والحرفية .
- ٢٠ - (إذ) التي للمفاجأة بين الاسمية والحرفية .
- ٢١ - (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية .
- ٢٢ - (عن) إذا دخل عليها حرف الجرّ بين الاسمية والحرفية .

- ٢٣- (على) بين الاسمية الحرفية .
- ٢٤ - (مذ، ومنذ) بين الاسمية الحرفية .
- ٢٥ - (رباً) بين الاسمية والحرفية .
- ٢٦ - كاف التشبيه بين الاسمية الحرفية .
- ٢٧- (مع) بين الاسمية والحرفية .
- ٢٨ - (أيمن) في باب القسم بين الاسمية والحرفية .
- ٢٩ - (من) في باب القسم بين الاسمية الحرفية .
- ٣٠ - (مُ) في باب القسم بين الاسمية الحرفية .
- ٣١ - (جير) بين الاسمية والحرفية .
- ٣٢ كيف واسميتها وما قيل حولها .
- ٣٣ - (أما) المفتوحة الميم بين الاسمية والحرفية .
- ٣٤ - أدوات النداء بين الاسمية والحرفية .
- ٣٥ - (بله) بين الاسمية والحرفية .
- ٣٦ - (وي) بين الاسمية والحرفية .
- ٣٧ - (إذن) بين الاسمية والحرفية .
- ٣٨ - (إذما) بين الاسمية والحرفية .
- ٣٩ - مهما بين الاسمية والحرفية .
- ٤٠ - (لمأ) بين الاسمية والحرفية .
- ٤١ - كم الخبرية بين الاسمية والحرفية .
- ٤٢ - كلاً إذا كانت بمعنى حقاً بين الاسمية والحرفية .
- ٤٣ - (يا) النسب بين الاسمية والحرفية .

* * *

المسألة الأولى

تاء التانيث الساكنة بين الاسميتين الحرفية .

اختلف النحويون في تاء التانيث الساكنة اللاحقة للأفعال من نحو قامت على قولين:

• أحدهما: أنها حرف وُضعت علامةً للتانيث وهو قول الجمهور^(١) .

قال سيبويه: ((وإنما جاءوا بالتاء للتانيث؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواو، والألف وإنما هي كهاء التانيث في طلحة، وليست باسم))^(٢) .

• القول الآخر: أنها اسمٌ ونسبه ابن هشام والسيوطي^(٣) إلى أبي علي الجلولي^(٤) قال ابن

هشام: ((وهو خرق لإجماعهم))^(٥) وقال الدسوقي: ((وقد اعترَّ الصلاح الصفدي من

الأدباء في شرحه للامية العجم فقال: إن التاء من قوله^(٦) :

أصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني عن العطل

فاعل بالفعل المذكور))^(٧) .

وقد استدلل أصحاب القول الأول بأربعة أدلة ذكر ابن يعيش منها ثلاثة :

أحدها: ((أنك تقول: هندٌ ضُربت جارتُها فترفع (الجارية) بأنَّها فاعلة^(٨) ولو كانت

التاء اسمًا لم يجز رفع الاسم الظاهر لأنَّ الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمَر والآخر

مظهر))^(٩) .

(١) انظر كتاب سيبويه ٣٨/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٧/٣، ومغني اللبيب

١٥٧ - ١٥٨ ، وهمع الهوامع ٦ / ٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٣) انظر مغني اللبيب / ١٥٨ ، وهمع الهوامع ٦ / ٦٤ .

(٤) هو أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي ، له كتاب النكت على الإيضاح للفارسي -

انظر غاية النهاية ١ / ٢٢٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٦٠ .

(٥) مغني اللبيب / ١٥٨ .

(٦) انظر لامية العجم مع الغيث المُسجَم في شرح لامية العجم للصفدي ١ / ٦٣ .

(٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١ / ١٢٥ .

(٨) كذا عبر ابن يعيش وهوتابع للزنجشيري الذي يسمي نائب الفاعل فاعلاً - انظر رأي الزنجشيري في الإيضاح لابن

الحاجب ١ / ٢٥٨ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣ .

الدليل الثاني: ((أنها لو كانت اسماً لكنت إذا قلت: قامت هندٌ قد قدّمت المضمّر على المظهر وذلك لا يجوز))^(١) .

الدليل الثالث: أنك تقولُ في التثنية الهندان قامتا فتجمع بين التاء وضمير التثنية، ولو قيل بأنّ التاء اسمٌ للزم من ذلك أنك تخبر عن ثلاثة وأنت إنما تخبر عن اثنين كما تفعل في المذكر إذا قلت: الزيدان قاما^(٢) .

الدليل الرابع: أشار إليه ابنُ هشام وهو أنه لو قيل: إنّ التاء اسمٌ للزم منه أن يكون الاسم الظاهر الذي بعدها بدلاً أو مبتدأ، والجملة قبله خير^(٣) .
ورده من ثلاثة أوجه :

أحدها : ((أنّ البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه))^(٤) ((كما في قولك قام زيدٌ أخوك، فأخوك وهو البدل صالح لأن يُستغنى به عن المبدل منه وهو زيد ، وهنا لا يُستغنى بالاسم الظاهر عن التاء؛ إذ لا بدّ من ذكرها لئلا يُتوهم أنّ الاسم الظاهر مذكر، ويرد على هذا الوجه أنه منقوض بنحو: أكلتُ الرغيفَ ثلثه إذ المبدل منه في هذه الصورة واجب لكونه مرجع الضمير فلا يُستغنى عنه بالبدل))^(٥) .

والجواب: ((أنه قد يقال: إنّ عدم الاستغناء هنا أمرٌ عارض لا بالنظر إلى المبدل منه من حيث كونه مبدلاً منه فلا يرد))^(٦) .

الوجه الثاني: ((أنّ عود الضمير على ما هو بدل منه نحو (اللهم صلّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ قليل))^(٧) ((وقولهم قامت هندٌ شائعٌ ، فكيف يُخرَج على القليل))^(٨) .
الوجه الثالث : ((أنّ تقدّم الخير الواقع جملة قليلٌ أيضاً كقوله^(٩)

(١) شرح المفصل ٣ / ٨٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ٣ / ٨٨ .

(٣) انظر معني اللبيب / ١٥٨ .

(٤) المصدر السابق / ١٥٨ .

(٥) حاشية الدسوقي / ١ / ١٢٥ .

(٦) المصدر السابق / ١ / ١٢٥ .

(٧) معني اللبيب / ١٥٨ .

(٨) حاشية الدسوقي على معني اللبيب / ١ / ١٢٥ .

(٩) هو للفرزدق في ديوانه / ١ / ٢٥٠ ، والرواية فيه (أبوها) و في الخصائص (أبوها) / ٢ / ٣٩٤ .

إلى ملكٍ ماأمه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهره^(١)
 ((فكيف يُخرَج عليه هذا التركيب الشائع الكثير))^(٢) .

الترجيح

مما سبق يظهر أنّ قول الجمهور هو الرَّاجح وذلك للأسباب الآتية :

١ - ما استدلوا به من أدلة، وهي وإن عورض بعضها إلا أنّ منها ما ليس له معارض صحيح .

٢ - عدم وجود دليل صحيح صريح لمن قال باسميتها، فهي لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء ألبتة .

(١) مغني اللبيب / ١٥٨ .

(٢) حاشية الدسوقي / ١ / ١٢٥ .

المسألة الثانية

الألف، والواو، والنون إذا اتصلت بالأفعال بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة مذاهب (١) .

• أحدها : أنَّ لها حالين: حالاً تكونُ فيه أسماء وذلك إذا تقدمها اسمٌ ظاهر نحو قولك :

الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، وحالا تكون فيه أحرفاً إذا تأخر الاسم

الظاهر على لغة جماعة من العرب نحو قولك: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن

الهندات، وهذا مذهب الجمهور (٢) قال سيبويه: ((فإذا بدأت بالاسم قلت : قومك قالوا

ذاك ، وأبواك قد ذهباً؛ لأنه قد وقع هنا إضمارٌ في الفعل وهو أسماؤهم فلا بدّ للمضمر

أن يجيء بمنزلة المظهر، وحين قلت: ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار ... فإن

بدأت بالاسم قلت: نساؤك قلن ذاك، كما قلت: قومك قالوا ذاك ، وتقول: جاريتاك

قالتا كما تقول: أبواك قالوا؛ لأنَّ في (قلن) و(قالتا) إضماراً كما كان في (قالا)

و(قالوا)) (٣) .

وقال في موضع آخر: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني

أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا

للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة قال الشاعر وهو الفرزدق (٤):

ولكن ديايُّ أبوه وأمه
بحوران يعصرن السليط أقاربه (٥)

• المذهب الثاني: أنَّ الألف، والواو، والنون علامات أي: أحرف؛ فهي بمنزلة التاء في

قامت سواء تقدّم الفعل الذي اتصلت به، أو تأخر ، فإذا قلت: الزيدان قاما ، فالفاعل

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ١ / ٢٧١ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٧ ، ٤٠، ٤١ ، والأصول ١ / ٦٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٠٢ -

١٠٣ / مخطوط ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٦ - ٤٤٧ ، ٦٢٩ ، والنكت في شرح كتاب سيبويه

١ / ١٢٤ ، وأمال ابن الشجري ١ / ٢٠٠ ، ونتائج الفكر ١ / ١٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٨ - ٨٩

٧ / ٧ ، ١٠ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٧ - ٣٨ .

(٤) انظر ديوانه ١ / ٤٦ ، انظر خزائن الأدب ٥ / ٢٣٤ ، ٢٣٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٤٠ .

مستكن كاستكنانه في: (زيدٌ فعلٌ)، و(هندٌ فعلتُ)، والألف علامة التثنية بمنزلتها إذا قلت: قاما الزيدان، وكذا الحال بالنسبة للواو والنون، إذا قلت: الزيدون قاموا، والهندات قُمن، وهذا المذهب قد نسبته السيرافي وتبعه ابن يعيش إلى المازني وغيره^(١)، ومن النحويين من يقصر نسبه إلى المازني فقط^(٢)

• المذهب الثالث: أنَّ الألف، والواو، والنون أسماء حتى مع تأخر الاسم الظاهر كما في نحو قولك: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن أخواتك، على اعتبار أنَّ الفعل وما اتصل به خيرٌ مقدّم، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، أو أنَّ الألف، والواو، والنون فاعل والاسم الظاهر بدلٌ منه، ويُنسب هذا المذهب إلى بعض النحويين دون تحديد^(٣) ونسبه صاحب كتاب رصف المباني إلى غير البصريين^(٤).

وقد استدللَّ أصحاب القول الأول على اسمية الألف، والواو، والنون إذا تقدّم الاسم الظاهر بأدلة:

أحدها: ذكره السيرافي وذلك ((أنه لاخلاف أنَّ التاء في قمتُ هي اسم المتكلم وضميره، وقد يكون للمتكلم فعل لاعلامه للضمير فيه كقولك: أنا أقومُ وأذهبُ، فإذا جاز أن يكون له فعلاَن أحدهما يكون ضميره في التية وهو أقوم، وأذهبُ والآخريَتصل به ضمير المتكلم وهو قمت، وذهبت جاز أن يكون ذلك في الغائب))^(٥).

الثاني ذكره السيرافي أيضاً وذلك ((أنك إذا قلت: زيدٌ قام، والزيدان قاما فقد حلّت هذه الألف والضمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: زيدٌ قام أبوه، فلمّا حلّ محلّ ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً))^(٦).

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ١٠٣ / ١، مخطوط، وشرح المفصل ٨٨ / ٣، ٨ / ٧.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣ / ١ وشرح الكافية للرضي ١٨ / ٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٧٠ / ١.

- ٢٧١، التذيل والتكميل ١٤٠ / ٢، ١٤٢، وهمع الهوامع ١ / ١٩٥.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧ / ١، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٧ / ٢، والبسيط لابن أبي الربيع

٢٧٠ / ١ - ٢٧١، وارتشاف الضرب ٧٣٩ / ٢، والمقاصد الشافية ٥٨٨ / ٢ تحقيق البناء، وهمع الهوامع

٢٥ / ٢.

(٤) انظر رصف المباني / ١١٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٣ / ١.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨ / ٣، ٧ / ٧، ٨ -

الثالث: ذكره ابن مالك، وهو ((أنها أسماء دلت على مسمياتها كدلالة النون من (فعلنا) والتاء من (فعلت) و(فعلت) و(فعلت)) (١) .

الرابع: - كما ذكره ابن مالك - ((أنها لو كانت حروفاً تدلُّ على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من: (هي فَعَلْتُ) لجاز حذفها في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، كما جاز حذف التاء في نحو (٢) .

فإنَّ الحوادثَ أودى بها

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها (٣)

بل كانت الألف وأخواتها أحقَّ بجواز الحذف؛ لأنَّ معناها أظهر من معنى التانيث، وذلك أنَّ علامة التانيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالاتها على التانيث إذ قد لحقت المذكرات كثيراً كراوية، وعلامة، وهُمزة، ولُمزة، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية والجمع؛ إذ لا يمكن أن يُعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما، فذكرُ الفعل على إثرِ واحدةٍ منهما مغنٍ عن علامة تلحق الفعل، ولمَّا لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل عُلم أنَّ لهم داعياً إلى التزامه غير كونه حرفاً وليس ذلك إلا كونه اسماً مسنداً إليه الفعل، ولذلك لم يجز حذفه بوجه إذا لو حُذف لكان الفعلُ حديثاً عن غير مُحدِّثٍ عنه، وذلك مُحال (٤) .

الدليل الخامس - كما ذكره أبو حيان - ((أنه لو كانت هذه علامات - كما زعم المازني - للزم أن تكون علامة جمع المؤنث نوناً ساكنة، ولا يسكن آخر الفعل لها، وتسكينُ آخر الفعل لها وتحريكها يدلُّ على اسميتها؛ إذ لا يكون ذلك إلا ما تنزل من الكلمة منزلة الجزء منها كما فعلوا ذلك بنحو (ضربتُ) لما تنزل منزلة الجزء من الفعل في كونه لأيفصلُ منه، سكَّنوا آخر الفعل لثلاثاً تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، فكذلك فعلوا في (ضربتُ) فكما أنَّ التاء في (ضربتُ) اسمٌ بلا خلاف فكذلك النون في (فعلن) و(يفعلن)) (٥) .

(١) شرح التسهيل ١٢٣/١

(٢) عجز بيت للأعشى في ديوانه ٢٣/٢ والرواية فيه (ألوى بها)، وانظر كتاب سيبويه ٤٦/٢ .

(٣) سبق ذكره كاملاً ص ٤٢

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/١ - ١٢٤، وانظر التذيل والتكميل ١٤١/٢ .

(٥) التذيل والتكميل ١٤٢/٢ .

واستدلَّ أصحاب القول الأول أيضًا على حرفية الألف، والواو، والنون إذا تأخر الاسم الظاهر في نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن أخواتك بأنَّ هذه لغة قوم من العرب مخصوصين باتفاق أئمة العربية^(١) وقد ورد منها شواهد كثيرة شعراً ونثراً فقد حمل بعض النحويين موضعين من القرآن على هذه اللغة:

أحدهما: قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٢).

والآخر: قوله تعالى ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣).

فـ(كثير) و(الذين ظلموا) فاعلان على هذه اللغة^(٤) ومن شواهدهما في الحديث قوله - ﷺ -

((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ))^(٥).

وقال أنس بن مالك - رضي الله عنه -: ((قدم النبي - ﷺ - وأنا ابنُ عشر، ومات وأنا ابنُ

عشرين، وكنَّ أمهاتي يَحْتَنِنِي عَلَى خِدْمَتِهِ))^(٦) وجاء منه في النثر ما سبق من قول

الهلذلي ((أكلوني البراغيث))^(٧) وفي الشعر قولُ الشاعر^(٨):

يلوموني في اشتراء النخية ل أهلي فكلهم أوم

وقولُ الآخر^(٩):

تولَّى قتالَ المارقين بنفسه وقد أسلماهُ مبعدٌ وحميمٌ

(١) انظر كتاب سيبويه ٢ / ٤٠، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦ - ٣١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٧،

وتعليق الفرائد ٤ / ٢٨٣.

(٢) المائة: ٧١.

(٣) الأنبياء: ٣.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦ - ٣١٧، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٢، ٢ / ٤١٠ وأمالى ابن

الشجري ١ / ٢٠١ - ٢٠٢.

(٥) أخرجه البخاري في أربعة مواضع من صحيحه وقع في ثلاثة مواضع منها على هذه الرواية، ووقع في واحدة

منها برواية (الملائكة يتعاقبون...) انظر صحيح البخاري/ المواقيت ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤، وبدء الخلق ٣ /

١١٧٨، والتوحيد ٦ / ٢٧٠٢، ٢٧٢١، وأخرجه أيضًا مسلم بالروایتين - انظر صحيح مسلم مع شرحه

للنووي ٥ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٦) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ١٣ / ٢٠٠ / الأشربة، وانظر إعراب الحديث للعكبري ١٢٥ /

(٧) انظر ماسبق ٥١.

(٨) هو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه / ٩٩، وانظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٩.

(٩) لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه / ١٤١، وانظر أمالي ابن الشجري ١ / ١٩٩.

وغير ذلك كثير (١) .

فإن قيل إنَّ تلك الشواهد على تأويل أن يكون الألف، والواو، والنون ضمائر هي الفاعل فتكون الجملة من الفعل والفاعل خبراً مقدماً والاسم الظاهر مبتدأً مؤخرًا، أو على أنَّ الاسم الظاهر بدل من الألف، والواو، والنون .

فالجواب - كما ذكر ابن مالك - من ((أنَّ هذا غير ممتنع إن كان من سُمِع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة، وأمَّا أن يُحمل جميع ماورد من ذلك على أنَّ الألف والواو والنون فيه ضمائر، فغير صحيح؛ لأنَّ أئمة هذا العلم متفقون على أنَّ ذلك لغة قوم من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره)) (٢) ثمَّ إنه إذا جعلت تلك اللغة على هذا التأويل ((لزم أن يكون أهل تلك اللغة قد التزموا ما لم يوجد في كلام العرب التزامه، وهو الإتيان بالضمير مسندًا إليه الفعل إذا أرادوا الإتيان بالظاهر حتى يكون الظاهر بدلاً من الضمير هذا غير معهود، وأيضًا هو شبيه بتقضي الفعل أكثر من فاعل واحد وهو غير موجود فالصحيح أنَّها في هذه اللغة علامات حرفية)) (٣)

هذا مجمل أدلة الجمهور وهم أصحاب القول الأول .

أمَّا أصحاب القول الثاني وهم القائلون بأنَّ الألف، والواو، والنون أحرف سواء تقدّمت مع الفعل، أو تأخرت فقد استدلوا بـ ((أنَّ الضمير لما استكن في (فعل) و(فعلت) استكنَّ في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في (فعلت) للفرق)) (٤) وهذا مردود بما سبق ذكره من أدلة القول الأول .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ ما ذهب إليه الجمهور وهم أصحاب القول الأول، هو الأرجح؛ لرجحان أدلتهم كما سبق، ولا حاجة إلى الإعادة .

(١) انظر معاني القرآن للفراء / ٣١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٦، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد القادر هنادي / ٥٥ - ٦١، والمسائل النحوية في كتاب أضواء البيان / ٢٧٤ فما بعدها .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٧ .

(٣) المقاصد الشافية ٢ / ٥٥٨ - ٥٥٩ تحقيق البنا .

(٤) تعليق الفرائد ٢ / ٣٠، وجمع الفوائد ١ / ١٩٥ .

المسألة الثالثة

ياء المخاطبة بين الاسمية الحرفية .

اختلف النحويون في ياء المخاطبة في نحو أنت تفعلين على قولين :

• أحدهما : أنها اسمٌ وهو مذهبُ الجمهور^(١) .

• الثاني : أنها حرفٌ تدلُّ على أنَّ الفاعل مؤنثٌ، ونسبه السيرافي وتبعه ابن يعيش إلى

كثيرٍ من النحويين^(٢) وأكثرُ النحويين نسبه إلى الأخفش^(٣) ومنهم من ينسبه إلى

الأخفش والمازني^(٤) .

واستدلَّ أصحاب القول الأول بأربعة أدلة :

أحدها: أنها لو كانت علامة تأنيث لثبتت في التثنية كما ثبتت تاء التأنيث في

نحو: قامتا، والهندان تقومان ، ولو ثبتت الياء لقلت: تقوميان، فكونهم يقولون : تقومان،

ولم يقولوا تقوميان دليلٌ على أنها ضمير وليست علامة تأنيث^(٥)

واعترض على هذا الدليل من وجهين :

أحدهما ذكره أبو علي وهو: أنَّ الياء علامة تأنيث وإنما حُدِثت في التثنية للاستئصال

لتوالي المتحركات لا لأنها ضمير^(٦) .

وأجاب عنه بأنَّ توالي الحركات هنا غير مستثقل؛ لأنها غير لازمة بل التقدير

فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يُستثقل ما ذُكرت فيه ، وإنما يستثقل ذلك في

الكلمة الواحدة، ألا تراهم قالوا: (لِكْتُبِكَ فَاعْلَمْ) ونحو هذا فجمعوا بين هذه الحركات لمَّا

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٠ ، ٤ / ٢١١ ، ٢١٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٠٢ - ١٠٣ / مخطوط ،

وشرح عيون كتاب سيبويه ٢٦ - ٢٧ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، والبغداديات /

٥٨١ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١ / ٣٢٥ ، والتذيل والتكميل ٢ / ١٤٢ .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ١ / ١٠٣ / مخطوط ، وشرح المفصل ٧ / ٨ .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١ / ٣٢٥ ، وشرح

الجميل لابن عصفور ٢ / ٢٠ ، ووصف المباني ٥٠٦ .

(٤) انظر الجني اللداني ١٨١ ، ومغني اللبيب ٤٨٧ ، وشرح التصريح ١ / ٩٩ ، ١٠٤ .

(٥) انظر البغداديات / ٥٨١ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار ١ / ٣٣١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨ والتذيل

والتكميل ٢ / ١٤٣ .

(٦) انظر البغداديات / ٥٨١ .

كانت غير لازمة، وأيضاً فلو كانت علامة حُذِفَت للاستثقال لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطرار الشعر كما يردّون الأشياء التي تخفّف وتغيّر للاستثقال إلى أصولها (١) .

الوجه الآخر من أوجه الاعتراض، ذكره أبو حيان، وهو أنّ سبب عدم ثبوت الياء في التثنية ((أنهم اعترضوا التسوية في المثني بين المذكر، والمؤنث في الخطاب فقالوا: تقومان يازيدان، وتقومان يا هندان كما فعلوا ذلك في الماضي فقالوا: قمتما يازيدان، وقمتما ياهندان وفرقوا في الأفراد فقالوا: قمت يازيداً، وقمت ياهنداً)) (٢) .

الدليل الثاني من أدلة القائلين بالاسمية كما ذكر الصّفار وغيره: أنّ الياء لم تثبت علامةً من علامات التأنيث في غير هذا الموضع فيُحْمَل هذا عليه، وقد ثبتت ضميراً باتفاق في نحو ضربيني (٣) .

وردّ هذا بنحو قولهم للمذكر: (هذا) وللمؤنث (هذي) ذكر ذلك أبو حيان (٤) .
الدليل الثالث: ((أنّ علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره)) (٥) وقد لحقته ياء المخاطبة فدلّ على الفرق .

قال أبو حيان - معترضاً على هذا الدليل - ((وأما أنّها لم تلحق مضارعاً من آخره فسبب ذلك - أعني لحاقها فيه - مخافة اللبس إذ كانت التاء التي في المضارع قد اشتركت فيها صيغة المذكر والمؤنث فاحتيج إلى فارق)) (٦) .

الدليل الرابع: ((أنّه لم يُرفع من الفعل المضارع بالنون إلا ما اتصل به ضميرٌ نحو: يقومان، ويقومون)) (٧) فينبغي أن يُحْمَل هذا الموضع عليه .
قال أبو حيان - معترضاً - ((وأما أنّه لم يُرفع بالنون إلا ما اتصل به ضمير فممنوع

(١) انظر البغداديات / ٥٨١ - ٥٨٢ .

(٢) التذيل التكميل ١٤٣ / ٢ .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للصفار ٣٣٠ / ١ - ٣٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠ / ٢ ، ووصف المباني /

٥٠٧ ، والتذيل والتكميل ١٤٣ / ٢ .

(٤) انظر التذيل والتكميل ١٤٣ / ٢ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ٣٣١ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠ / ٢ ، والتذيل والتكميل ١٤٣ / ٢ .

(٦) التذيل والتكميل ١٤٣ / ٢ .

(٧) شرح كتاب سيبويه للصفار ٣٣١ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠ / ٢ ، والتذيل والتكميل ١٤٣ / ٢ .

هذا الحصر، بهذا الذي اختلفنا فيه)) (١) ا.هـ.

قلت: وفي هذا نظر؛ إذ اختلف فيه وهو ياء المخاطبة قد حصل التردد بين كونه حرفاً أو اسماً، وقد وجدنا أنَّ الفعل المضارع يُرفع بثبوت النون مع الألف والواو التي ثبت أنهما اسمان (٢) فحمل المتردد فيه على ثابت الاسمية أولى من جعله حرفاً - والله أعلم - .

وقد استدلل أصحاب القول الثاني - وهم القائلون بأنَّ (ياء المخاطبة) حرف أنَّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إظهاره نحو: زيدٌ يقومُ، وأنت تخرجُ فلو كانت هذه الياء فاعلة لم تبرز، وهي قد برزت في نحو أنتِ تفعلين فدلَّ ذلك على أنها ليست فاعلة، وإذا لم تكن اسماً تبين أنها حرف لاموضع لها من الإعراب جيء بها لتمييز المخاطبة من المخاطب المذكور (٣) .

وأجيب عن هذا الدليل بما ذكره أبو علي من أنه لما حصل اللبس بين خطاب المفرد المذكور والمفرد المؤنث جعل الفصل فيهما إظهار الضمير (٤) .

الترجيح

لا يخفى على كلِّ متأملٍ أنَّ أدلة الفريقين قد تكاد تكون متكافئة، ولكنني مع ذلك أكثر ميلاً إلى مذهب الجمهور القائلين باسمية ياء المخاطبة؛ وذلك حملاً للياء على الألف، والواو التي تشترك جميعاً في الاتصال بالفعل المضارع فيكون معها مرفوعاً بثبوت النون، ومنصوباً، ومجزوماً بحذفها - والله أعلم - .

(١) التذييل والتكميل ١٤٣/٢ .

(٢) انظر المسألة السابقة من ص ١٨٥ .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للصفار ٣٣٠/١، وشرح الجمل ٢٠/٢ والتذييل والتكميل ١٤٢/٢ .

(٤) انظر البغداديات / ٥٨٢ .

المسألة الرابعة

التاء في (أنت) وفروعها بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على أربعة أقوال :

• أحدها: أن التاء حرفُ خطابٍ فد(أنت) مُرَكَّبٌ من اسم هو (أن) وحرف خطاب هو (التاء) وهذا مذهبُ جمهورِ البصريين^(١) .

• القولُ الثاني: أن (أنت) بكماله اسمٌ فالتاء أخذت من قولك: ذهبتَ فَضُمَّتْ إليها (أن) وجُعلا اسمًا واحدًا، ونسب ابنُ يعيش هذا القول إلى الكوفيين^(٢) ونسبه غيره إلى الفراء فقط^(٣) .

• القولُ الثالث: أن التاء وحدها اسمٌ، وهي التي كانت في (فعلت) وكُثرت بـ(أن) ونسب الرضيُّ هذا القول إلى بعضِ النحويين^(٤) ونسبه أبو حيان إلى ابن كيسان واختاره^(٥) وتبعه في النسبة إلى ابن كيسان ابن عقيل والسيوطي^(٦) .

• القولُ الرابع: أن (أنت) مُرَكَّبَةٌ من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (قمت) ونسبه أبو حيان إلى بعض المتقدمين وقال: ((وهذا قولٌ ينبغي أن لا يُشَاغَلَ به))^(٧) .

وقد استدلَّ أصحابُ القولِ الأوَّل: أن التاء لو كانت اسمًا، لكان لها موضع من الإعراب، ولو اعتقد لها موضعٌ من الإعراب، لكان إمَّا رافعًا، أو نصبًا، أو جرًّا، ولا يجوزُ أن تكونَ مرفوعةً ولا منصوبةً؛ لأنَّه لا رافع لها ولا ناصب، ولا يجوز أن تكونَ مخفوضةً؛ لأنها تكونُ حينئذٍ ضميرًا، والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة، وإذا بطل أن

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٤٥ ، ٣ / ٣٣٢ ، والأصول لابن السراج ١١٧ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٧٠ ،

والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٦٥ واللباب للعكبري ١ / ٤٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٥ ،

والتذيل والتكميل ٢ / ١٩٦ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٢٧ .

(٢) انظر شرح المفصل ٣ / ٩٥ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٢١ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٦٦٣ ، والتذيل والتكميل ٢ /

١٩٦ ، والمساعد ١ / ٩٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٨ .

(٤) انظر شرح الكافية ٣ / ٢١ .

(٥) انظر التذيل والتكميل ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ وارتشاف الضرب ٢ / ٩٢٧ .

(٦) انظر المساعد ١ / ٩٩ وهمع الهوامع ١ / ٢٠٨ .

(٧) التذيل والتكميل ٢ / ١٩٧ ، وانظر ارتشاف الضرب ٢ / ٩٢٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٨ .

تكون لها موضع من الإعراب بطل أن تكون اسماً، فليست التاء في (أنت) كالتاء في (ضربت) كما أن الكاف في (ذلك)، و(النجاءك) ليست كالـكاف في (غلامك) أو (صاحبك) وإذا ثبت أنها حرف كان حقها السكون، وإنما حُرِّكت لأجل الساكن قبلها، وخصَّ بالفتحة لختها كوار العطف وفائه، وهمزة الاستفهام ونحوهنَّ من حروف المعاني، ولتكون حركتها كالتاء في (ضربت) و(قتلت) حيث كانا جميعاً للخطاب وإن اختلفت حالهما^(١).

واستدلَّ أصحابُ القولِ الثاني - بما ذكره عنهم أبو حيان من ((أنه قد ثبت اسمية التاء في (ضربت) وفروعه بلا خلاف، وفائدتها في (أنت) وفروعه فائدة، (فعلت) وفروعه ولم يثبت في كلام العرب أن التاء للخطاب^(٢) فيحمل عليه هذا، وقد ثبتت الاسمية فيحمل هذا عليه، ولا يمكن أن يكون (أن) الضمير هو ضمير الخطاب زيد عليه حرف خطاب؛ للدفاع لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم ينافي الخطاب، ومن حيث التاء تدلُّ على الخطاب تنافي التكلّم))^(٣).

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنه لا يترتب على هذا الخلاف كبير فائدة وأنَّ الأحسن جعلُ (أنت) بكما لها اسماً، وفي ذلك يقولُ الأستاذ عباس حسن: ((وهذا الرأي الحسن الواضح يُناسبنا اليوم؛ لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها))^(٤).

* * *

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٥ .

(٢) أي: حرف خطاب .

(٣) التذيل والتكميل ٢ / ١٩٧ .

(٤) النحو الوافي ١ / ٢٣٧ .

المسألة الخامسة

الكاف وغيرها من اللواحق التي تلحق (إيا) بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في الكاف وغيرها من نحو إياك، على سبعة أقوال :

• أحدها: أن هذه اللواحق حروف تبيّن أحوال الضمير فهي ليس لها محلّ من الإعراب، و(إيا) هي الضمير، وقد اختلف في نسبة هذا القول، فنسبه الأنباري إلى البصريين دون تحديد^(١) ونسبه العكبري والرّضي وابن أبي الربيع وأبو حيّان وغيرهم إلى سيبويه^(٢) وهو ظاهر كلامه إذ قال: ((اعلم أن علامة المضمير المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتك) و(كما) التي في (رأيتكما) و(كم) التي في (رأيتكم) و(كنّ) التي في (رأيتكنّ) والهاء التي في (رأيته) ... فإن قدرت على شيء من هذا الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرّفْع عن (أنت) وأخواتها))^(٣) وقال أيضاً ((هذا باب استعمال (إيا) إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فمن ذلك قولهم: إياك رأيتُ، وإياك أعني فإنّما استعملت (إياك) هاهنا من قبل أنك لاتقدر على الكاف ...))^(٤)

وقد نسب ابن جنّي وغيره هذا القول إلى الأخفش^(٥) ونسب إليه ابن جنّي أيضاً أن اللواحق حروف، و(إيا) اسم مبهم^(٦) وتبعه ابن يعيش وزاد نسبته إلى سيبويه^(٧) وكلام الأخفش في معاني القرآن غير دال على ما نسب إليه^(٨) أمّا سيبويه فقد سبق النقل عنه

(١) انظر الإنصاف ٢ / ٦٩٥ .

(٢) انظر اللباب ١ / ٤٧٩ وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٧ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٣٠٦ ، والتذيل والتكميل

٢ / ٢٠٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٣٠ والجنى الداني ١ / ٥٣٦ وهمع الهوامع ١ / ٢١٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥٥-٣٥٦ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٥٦ .

(٥) انظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣١٣ ، والخصائص ٢ / ٢٨٩ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٥٠٣ ، وشرح المفصل لابن

يعيش ٣ / ٩٨ .

(٦) انظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣١٣ .

(٧) انظر شرح المفصل ٣ / ١٠١ .

(٨) انظر معاني القرآن ١ / ١٦ ، وكتاب: من آراء الزجاج النحوية قراءة في معاني القرآن وإعراجه للدكتور / شعبان

صلاح ٤٣ / .

بالتصريح بأنَّ (إيا) ضميرٌ، وقد صرح ابنُ السراج بحرفية اللواحق فقال: ((والقياسُ أن يكونَ (إيًّا) مثل الألف والنون التي في (أنت) فيكونُ (إيًّا) الاسم وما بعدها للخطاب))^(١) وقد اختار هذا القول أبو عليُّ الفارسيُّ^(٢) وصححه ابنُ جنِّي^(٣) وذهب إليه كثيرٌ من المتأخرين^(٤).

• القولُ الثاني في هذه المسألة: أنَّ الكاف وأخواتها من اللواحق أسماءٌ مضمرةٌ بحرورةٍ بالإضافة، و(إيًّا) ضميرٌ أيضًا مضافٌ إلى ما بعده، وهذا القولُ أكثرُ ما يُنسبُ إلى الخليل^(٥) وحكي أيضًا عن المازني^(٦) وذكرَ صدرُ الأفاضل الخوارزمي أنه مذهبُ سيبويه أيضًا إلا أنَّ سيبويه جعلَ (إيًّا) اسمًا مُظهرًا؛ لأنَّ المُضمرَ يستحيلُ إضافته^(٧) وهذه النسبة إلى سيبويه تخالف ما سبق ذكره عنه في القولِ السابق.

وقد تفرّد ابن مالك - فيما اطلعتُ عليه - بنسبة هذا القول إلى الأخفش بجانب نسبته إلى الخليل والمازني، وقال عن هذا المذهب: ((وهو الصحيح))^(٨).

ووقع في شرح ألفية ابن معطي لابن القوّاس نسبة هذا القول أيضًا إلى المبرد^(٩).

القولُ الثالث في هذه المسألة: أنَّ الكاف وأخواتها من اللواحق ضمائرٌ و(إيًّا) عمادٌ، ونسبَ الأنباريُّ هذا القول إلى الكوفيين دون تحديد^(١٠) ونسبه هو وغيره إلى ابن كيسان^(١١) ونسبه

(١) الأصول ٢ / ١١٧ .

(٢) انظر المسائل العضديات / ٤٠ .

(٣) انظر سرّ صناعة الإعراب / ١ / ٣١٤ ، ٣١٧ .

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج / ١ / ١٦٧ ، والإيضاح لابن الحاجب / ١ / ٤٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٢٢ / ٢ ، وشرح شذور الذهب / ١٣١ ، وكتاب اللباب للأسفراييني / ٣٠ .

(٥) انظر سرّ صناعة الإعراب / ١ / ٣١٢ ، ومشكل إعراب القرآن / ٦٩ ، والتبصرة والتذكرة / ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ ،

والإنصاف / ٢ / ٦٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك / ١ / ١٤٥ .

(٦) انظر سرّ صناعة الإعراب / ١ / ٣١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش / ٣ / ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك / ١ / ١٤٥ .

(٧) انظر التخميم / ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ .

(٨) شرح التسهيل / ١ / ١٤٥ ، وانظر التذليل والتكميل / ٢ / ٢٠٥ .

(٩) انظر شرح ألفية ابن معطي / ١ / ١٧٣ .

(١٠) انظر الإنصاف / ٢ / ٦٩٥ .

(١١) انظر مشكل إعراب القرآن / ٦٩ ، والإنصاف / ٢ / ٦٩٥ ، والإيضاح لابن الحاجب / ١ / ٤٦٢ .

أبو البقاء وتبعه أبو حيان والسيوطي إلى الفراء^(١) وقد استحسَنَ الرضيُّ هذا المذهب^(٢) ورجَّحه صاحب رصف المباني مصرحاً بأنَّ (إِيَّا) حرف^(٣) .

• **القولُ الرابع:** أنَّ هذه اللواحق ضمائر أيضاً و(إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ خصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات وقد حُكي هذا المذهب عن الخليل^(٤)، وأكثر ما يُنسب إلى الزجاج^(٥) وما ذكره في معاني القرآن يدلُّ على أنَّ اللواحق أسماء مضمرة لكن لا يدلُّ على أنَّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ كما نُسب إليه فقد قال: ((وموضعُ الكافِ في (إِيَّاك) خفضٌ بإضافة (إِيَّا) إليها و(إِيَّا) اسمٌ للمضمَر المنصوب إلا أنه يُضاف إلى سائر المضمرات نحو: إِيَّاك ضربتُ، وإِيياه ضربتُ، وإِياي حدثت ولو قلتُ: (إِيَّازيد) كان قبيحاً؛ لأنَّه خصَّ به المضمَر))^(٦) ومع هذا الذي قاله الزجاج إلا أنَّ الكرمانيّ قال: ((وقال الزجاج: (إِيَّا) اسمٌ للمضمَر المنصوب إلا أنه ظاهرٌ يُضاف إلى سائر المضمرات))^(٧) فالكرمانيّ ذكر أوَّل نصِّ الزجاج السابق بلفظه وزاد فيه كلمة (ظاهر) فربَّما كان - والله أعلم - قد نقل هذا من نسخة أخرى لكتاب الزجاج لم تصل إلينا؛ فمن هنا جاءت النسبة إليه .

• **القولُ الخامس** في هذه المسألة: أنَّ (إِيَّا) وما يلحق بها هي بمجموعها اسمٌ مُضمَر ، وهذا القولُ منسوبٌ إلى بعض الكوفيين^(٨) ووصفه د/السيدر زق الطويل بأنه أكثر واقعية^(٩)

• **القولُ السادس:** أنَّ اللواحق أسماء مضمرة و(إِيَّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص وينسب

(١) انظر اللباب / ١ / ٤٨٠ ، والتذييل والتكميل / ٢ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع / ١ / ٢١٢ .

(٢) انظر شرح الكافية / ٣ / ٢١ ، ٢٨ .

(٣) رصف المباني / ٢١٧ .

(٤) انظر الإنصاف / ٢ / ٦٩٥ ، ونتائج الفكر / ٢٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور / ١ / ٢١ .

(٥) انظر سرَّ صناعة الإعراب / ١ / ٣١٤ ، والإنصاف / ٢ / ٦٩٥ ، والدرُّ المصون / ١ / ٧٣ ، والجنى الداني / ٥٣٦ - ٥٣٧ .

، وهمع الهوامع / ١ / ٢١٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٤٨ ، وانظر كتاب (من آراء الزجاج النحوية قراءة في معاني القرآن وإعرابه) / ٤٣ - ٤٤ .

(٧) غرائب التفسير وعجائب التأويل / ١ / ١٠٣ .

(٨) انظر مشكل إعراب القرآن / ٧٠ ، والإنصاف / ٢ / ٦٩٥ ، وأسرار العربية / ٣٤٢ ، والتذييل والتكميل / ٢ / ٢٠٥ .

، والتبيان / ١ / ٧ ، وشرح الكافية للرضي / ٣ / ٢٨ .

(٩) الخلاف بين النحويين / ٢١٥ .

هذا القول إلى أبي العباس المرّاد^(١) قال الدكتور شعبان صلاح مستنكرًا هذه النسبة: ((فلا يستقيم ذلك مع نصّه الذي يقول فيه^(٢): اعلم أنّ (إِيَّكَ) اسمُ المكْنَى عنه في النّصب كما أنّ (أنت) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان . لا تقول: (إِيَّكَ) إذا قدّرت على الكاف في (رأيتك) وأخواتها، ولا مع قوله^(٣): والمنفصل في قولهم: هو، وهما، وإِيَّكَ وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُم، وإِيَّاه، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُم، وإِيَّاهُنَّ فالمرّاد يُقابل (إِيَّكَ) في النصب بـ(أنت) في الرفع ثمّ يعدد بعد ذلك الضمائر المنفصلة للرفع وللنصب في سياق واحد دون أن يُشير - ولو عن بُعد - إلى تلك الإضافة التي رُويت عنه^(٤))).

ورقع في همع الهوامع منسوبًا إلى ابن درستويه أنّه قال: إنّ (إِيَّأ) بين الظاهر والمضمّر^(٥) أي: مُبهم .

• القول السابع: أنّ (إِيَّأ) وما يلحق بها هي بمجموعها اسمٌ ظاهر موضوع للنّصب مثل (سبحان) وشبهه مما هو اسمٌ مُظهر مبنيٌ للنّصب لا غير، ذكر هذا المذهب المرادي ونسبه إلى بعضهم دون تحديد وقال: ((وهو غريب))^(٦) وذكره أيضًا صاحب كتاب (ائتلاف النّصرة) غير منسوبٍ إلى معين، ثم قال: ((ورُدَّ بقوله^(٧)):

سبحانه ثمّ سبحانًا نعوذُ به وقبلنا سبح الجوديّ والجُمْدُ^(٨)

هذا غاية ما وقفتُ عليه من الأقوال في هذه المسألة، ولأصحابها أدلة واحتجاجات سأذكرُ منها ما وقفتُ عليه، فقد احتجَّ أصحابُ القولِ الأوّل وقالوا: إنّ (إِيَّأ) ثبتَ عندنا أنّه اسم مُضمّر من وجهين :

أحدهما ذكره العكبري وهو: أنّ حدَّ الاسم المضمّر موجود فيه ؛ ولذلك لا يتنكّر بحال^(٩) .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن / ٦٩، وغرائب التفسير / ١ / ١٠٢، والإنصاف / ٢ / ٦٩٥، والإيضاح لابن الحاجب / ١ / ٤٦٢

(٢) في المقتضب / ٣ / ٢١٢ .

(٣) في المصدر نفسه / ٤ / ٢٧٩ .

(٤) كتاب (من آراء الزجاج النحويّة قراءة في معاني القرآن وإعرابه) / ١ / ٤٢ - ٤٣ .

(٥) انظر همع الهوامع / ١ / ٢١٢ .

(٦) الجنى الداني / ٥٣٧ .

(٧) لأمية ابن أبي الصلت في ملحقات ديوانه / ١٦١، وانظر الكتاب / ١ / ٣٢٦ .

(٨) ائتلاف النّصرة / ١٠٥ .

(٩) انظر اللباب للعكبري / ١ / ٤٧٩ .

الوجه الآخر: ذكر الأنباري أن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ إذ لا نظير لذلك في كلامهم فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير؛ لأنّ لها نظيراً في كلامهم - وإذا ثبت أنّ (إيّا) اسمٌ مُضمّر - كانت الكاف وأخواتها من اللواحق حروفاً لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها لو كانت مُعرّبة لكان إعرابها الجرّ بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأنّ الأسماء المُضمّرة لا تُضاف إلى ما بعدها؛ لأنّ الإضافة تراءدٌ للتعريف، فلا يجوز إضافته إلى غيره فوجب أن لا يكون لها موضعٌ من الإعراب (١) .

واعترض على ذلك بأمرين :

الأمر الأول: أنّ القولَ باسميّة (إيّا) غير مسلّم؛ وذلك لوجهين ذكرهما صاحب رصف المباني : أحدهما: ((أنّ (إيّا) لو كان ضميراً لعاد على شيء، ولا يعودُ على شيء فبطل كونه ضميراً. الوجه الآخر: أنّه لا يتبدّل في تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث، ولا تذكير، ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميراً لتبدّل بحسب ذلك، وإنّما يُبدّل بحسب ذلك ما بعده، وهو العائد على الأسماء فهو المضمّر لا غير)) (٢) .

الأمر الآخر: أنّ الكاف وأخواتها من اللواحق ليست أحرفاً كما زعمتم بل هي ضمائر لخمسة أوجه ذكرها ابن مالك :

((أحدها : أنّ الكاف في (إيّاك) لو كانت حرفاً كما هي في (ذلك) لاستعملت على وجهين : مجرّدة من اللام ، وتالية لها ، كما استعملت مع (ذا) و(هنا) ولحاقها مع (إيّا) أولى ؛ لأنّها ترفع توهم الإضافة فإنّ ذهاب الوهم إليها مع (إيّا) أمكن منه مع (ذا) ؛ لأنّ (إيّا) قد يليها غير الكاف، ولذا لم يُختلف في حرفيّة كاف (ذلك) بخلاف كاف (إيّاك) .

الثاني : أنّها لو كانت حرفاً لجاز تجريدتها من الميم في الجمع كما جاز تجريدتها مع (ذا) كقوله تعالى ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ (٣) و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ (٤) .

الثالث: أنّه لو كانت اللواحق بـ(إيّا) حروفاً لم يُحتج إلى الياء في (إيّا) كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في (أنا) .

(١) انظر الإنصاف ٢ / ٦٩٦ .

(٢) رصف المباني / ٢١٧ ، وانظر شرح التصريح / ١ / ١٠٣ .

(٣) البقرة : ٨٥ .

(٤) المجادلة ١٢ .

الرابع: أنَّ غير الكاف من لواحق (إيَّا) مُجمع على اسميته مع غير (إيَّا) مُختلف في اسميته معها، فلا يُترك ما أُجمع عليه لما اختلف فيه، ثُمَّ تلحقُ الكاف بأخواتها ليجري الجميعُ على سننٍ واحدٍ .

الخامس : أنَّ الأصل عدم اشتراك اسمٍ وحرفٍ في لفظٍ واحدٍ وفي القولِ باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجبَ المصير إليه ((^(١)) .
وأجاب أبو حيان عن ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يلزم من كون الكاف حرفاً أن تلحقها اللام كما لحقت مع (ذا) و(هنا) ألا ترى أنَّ الكاف في (النجاءك) و(رويدك زيداً) لاتلحق معها اللام فلا يقال: النجاء لك ، ولا رويد لك زيداً ؟

الثاني أنه لا يلزم أيضاً من كون الكاف حرفاً جواز تجريدها من الميم في الجمع، ألا ترى أنَّ الكاف اللاحقة لـ (أرأيت) هي حرف خطاب على أصحِّ المذاهب؟^(٢) ومع ذلك لا يجوز تجريدها من الميم في الجمع فلا تقول: أرأيتك يازيدون إن كان كذا ماتقولون، بل تقول : أرأيتكم .

الثالث : أمَّا القول ((بأنَّ اللواحق لو كانت حروفاً لم يحتج إلى الياء في (إيائي) كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في (أنا)) فلا يلزم ذلك؛ لأنَّ المنفصل المرفوع مُباينٌ بالكلية للمرفوع المتصل فتميّز بنفسه ولم يحتج إلى التاء^(٣) .
أما أصحاب القول الثاني - وهم القائلون بأنَّ الكاف وأخواتها من اللواحق ضمائر قد أضيف إليها الضمير (إيَّا) - فقد استدلوا بدليلين :

أحدهما: السماع، فقد سُمع أعرابيٌّ يقول: ((إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيَّا الشواب))^(٤) ووجه الاستدلال أنه لما ثبتت إضافة (إيَّا) إلى الظاهر ثبت كونُ الكافِ وغيرها من اللواحق ضمائر؛ لأنها خَلفت الاسم الظاهر المجرور بالإضافة^(٥) .

(١) انظر شرح التسهيل ١٤٥/١ - ١٤٦ .

(٢) ومن ذهب إلى ذلك ابن مالك - انظر التسهيل مع شرحه ١/٢٤٦ - ٢٤٧، وانظر الخلاف في هذا المسألة ص ٢٠٧ .

(٣) انظر التذيل والتكميل ٢/٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ١/٢٧٩، والإنصاف ٢/٦٩٥ .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٦، والتذيل والتكميل ٢/٢٠٧ .

واعترض على هذا الدليل من وجهين ذكرهما ابن عصفور وأبو حيان:

أحدهما: أن ما حكى عن الأعراب من النادر الشاذ الذي لا يُقاس عليه .

الوجه الآخر: أن (إيأ) المضافة إلى الاسم الظاهر ليست هي (إيأ) التي في (إيأك) وأخواتها وإن اتفقتا في اللفظ، بل هي اسمٌ مظهرٌ مثلها مثل قول الشاعر: (١)

دَعَنِي وَإِيأَ خَالِدٍ فَلَأُقَطِّعَنَّ عُرَا نِيَابِهِ

لأنَّ المُضْمَرَ لا يُضَافُ؛ لأنَّه لا يُفَارِقُه التعريف ولا يُضَافُ إلَّا إلى ما يَتَنَكَّرُ (٢)

الدليل الثاني مما استدللَّ به القائلون بأنَّ (إيأ) اسم مُضْمَرٍ أُضِيفَ إلى مضمر، قالوا: إنَّا وجدنا أنَّ (إيأ) اسم مُضْمَرٍ أُضِيفَ إلى الكاف وأخواتها؛ لأنَّه لا يُفِيدُ معنى بانفراده ولا يقع

معرفة بخلاف غيره من المضمرات فخصَّ بالإضافة عِوَضًا عمَّا مُنِعَهُ ذكره الأنباري (٣)

واعترض على هذا الدليل من ثلاثة أوجه:

أحدها ذكره الأنباري وهو: أنا لأنسلَّم أنه لا يقع معرفة بل هو كذلك ولم يقع قطُّ نكرة (٤)
الوجه الثاني ذكره ابن مالك وغيره، وهو: أنَّ (إيأ) لو كان مضافًا لم تخلُ إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع؛ لأنَّه مخصوص بالأسماء العاملة عمَل الأفعال و(إيأ) ليست منها، وقصدُ التخصيص ممتنع أيضًا؛ لأنَّ (إيأ) أحدُ الضمائر وهي أعرفُ المعارف فلاحاجة بها إلى تخصيص (٥)

الوجه الثالث: أنَّ (إيأ) لو كان مُضافًا لكانت إضافته إضافة الشيء إلى نفسه وهي ممتنعة (٦)
وأجاب ابن مالك - وهو أحدُ أنصار هذا المذهب - عن وجهي الاعتراض الثاني والثالث فقال: ((أمَّا إضافة التخفيف فمسلَّم امتناعها من (إيأ)، وأمَّا إضافة التخصيص فغيرُ ممتنعة؛ فإنَّها تصيرُ المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلَّا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة

(١) هو في لسان العرب (أيا) منسوب إلى أبي عيينه، وانظر التذيل والتكميل ٢/ ٢٠٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١ والتذيل والتكميل ٢/ ٢٠٨ .

(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٥ .

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٦، والتذيل والتكميل ٢/ ٢١٠ - ٢١١ .

(٦) المصدرين السابقين .

كقول الشاعر (١):

علا زيدنا يوم النقا رأسَ زيدِكم
 بأبيض ماضي الشفرتين يمان
 فإضافة زيد هنا أوجبت له زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل: علا زيدٌ الذي منا
 زيداً الذي منكم فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير
 حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يُضاف علمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحجوج
 إلى زيادة الوضوح كقول ورقة بن نوفل (٢):

ولوجاً في الذي كرهت قریشٌ
 ولو عجّت بمكثها عجيجاً
 فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كـ(إيّا)
 فإنه قبل ذكر ما يليه صالح أن يُراد به واحداً من اثني عشر معنى بالإضافة إذاً له صلحة،
 وحقيقته بها واضحة (((٣) .

ورد أبو حيان وغيره هذا الجواب بأنّ النحويين قد أجمعوا على أنّ الضمير مبنيٌّ على الإطلاق
 فيدخل فيه الضمير المنفصل المنصوب فلو كان (إيّا) هو الضمير وقد أضيف إلى الضمير لزم
 إعراب (إيّا) كما لزم إعراب (أي) لأنها إضافة لازمة، وإعراب (إيّا) يكون أوضح من إعراب
 (أي)؛ لأنها تنفك عن الإضافة لفظاً، و(إيّا) لا تنفك عنها أصلاً وقد نصّ النحويون على أنّ
 سبب إعراب (أي) دون سائر الموصولات إنّما هو لزوم الإضافة، وأنّ نفس لزوم الإضافة
 موجبٌ للإعراب، ولم يذهب أحدٌ من النحويين إلى أنّ (إيّا) من قولهم (إيّاك) وأمثاله معربة؛
 فبطل القول بأنّ (إيّا) مضمّر أضيف إلى مضمّر (٤) .

أمّا أصحاب القول الثالث في هذه المسألة، وهم القائلون بأنّ (إيّا) عمادٌ وما بعدها من
 اللواحق ضمائر فقد احتجوا كما ذكر عنهم الأنباري بأنّ قالوا: ((إنما قلنا ذلك لأنّ الكاف
 والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنّه لافرقَ بينهما بوجهٍ ما
 إلا أنّها لما كانت على حرفٍ واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بـ(إيّا) لتعتمد

(١) منسوب لرجل من طي في الكامل ٣ / ١٠٧١، وانظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٢ .

(٢) انظر السيرة النبوية ومعها الروض الأنف ٢ / ٢٤٢ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) انظر التذيل والتكميل ٢ / ٢١٢ - ٢١٣، وشرح الأشموني ١ / ٥٥، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ١ / ٩٩ .

الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها؛ فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه والذي يدلُّ على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيًّا) ولزومها لفظًا واحدًا)) (١)

واعترض أصحاب القول الأول على هذا من أربعة أوجه ذكرها الأنباري وغيره :

أحدها: أنا لأنسلم أن الكاف وأخواتها في الضمير المنفصل هي التي تكون في حالة الاتصال لأنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تخالفها؛ لأنها هنا حروف، وهناك أسماء فهي كالتاء في (أنت) فإنها في اللفظ مثل التاء في (قمت) وإن كانت التاء في (أنت) حرفًا، والتاء في (قمت) اسمًا، فكما لا يجوز أن يُقال: إنَّ التاء في (أنت) اسمٌ؛ لأنها مثل التاء في (قمت) فكذلك هاهنا، وكما أن الاسم المضمَر في (أنت) أن وحدها والتاء مجرد الخطاب وليست عمادًا للتاء، فكذلك (إيًّا) هي الاسم المضمَر وليست عمادًا للكاف والهاء والياء (٢) .

الوجه الثاني: أن هذه الأحرف هاهنا ضمائر منفصلة وتلك ضمائر متصلة، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة، كما أن لفظ الضمائر المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المتصلة وليس شيء منها معمولاً فكذلك هاهنا (٣)

الوجه الثالث: أن جعلَ (إيًّا) عمادًا واللواحق ضمائر - كما زعمتم - يؤدي إلى أن يُعمد الشيء بما هو أكثر منه فيكون الأكثر عمادًا للأقل وتبعًا له وهذا لانظير له في كلامهم (٤) ورُدَّ هذا الوجه بأنَّ هذا أمرٌ بالغ العقليَّة ولا تخضع اللغات لمثل ذلك (٥)

الوجه الرَّابِع: أن الاستدلال على أن (إيًّا) عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها يبطلُ بـ (أنت) فإننا أجمعنا على أن الضمير منه (أن) والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء - فيقال: أنتما، وأنتم - ولا خلاف أن (أن) ليست عمادًا للتاء، وأنَّ التاء ليست هي الضمير فكذلك هاهنا؛ وهذا لأنَّ الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع لأنها لما كانت دالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بد من لحاق علامة التثنية والجمع بها، على أنا نقول: إنَّ (إيَّاكم، وإيَّاكم) ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على

(١) الإنصاف ٢ / ٦٩٥ - ٦٩٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢ / ٧٠٠ - ٧٠١ .

(٣) انظر المصدر السابق ٢ / ٧٠١ .

(٤) انظر الإنصاف ٢ / ٧٠١، واللباب للعكري ١ / ٤٨٠، والتذييل والتكميل ٢ / ٢١٣ .

(٥) انظر الخلاف بين النحويين للدكتور / السيد رزق الطويل / ٢١٥ .

حدّ الثنية والجمع وإنما (إياكما) صيغة مُرتجلة للثنية و(إياكم) صيغة مرتجلة للجمع وكذلك (انتما، وأتم) ليس بثنية ولا جمع على حدّ الثنية والجمع وإنما هما صيغتان مرتجلتان للثنية، والجمع، وكذلك حكم كل اسمٍ مضمّر^(١).

والجواب عن الشقّ الأول من هذا الوجه بأنّ دعوى الإجماع على أنّ الضمير من (أنت) هو (أن) غير مسلم؛ إذ ليس هناك إجماع، بل الخلاف وارد في (أن) ووارد أيضاً في التاء، فقد قيل إنّها ضمير^(٢).

أمّا أصحاب القول الرابع - وهم القائلون بأنّ (إيّا) اسم ظاهر فلم أقف لهم على دليل إلا أنه ردّ قولهم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ القول بأنّه اسم مظهر باطل والدليل على بطلانه ((اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، كما اقتصروا بـ(أنا) و(أنت) و(هو) و(نحن) وما أشبه ذلك أسماء مضمّرة فكذلك (إيّا) اسم مضمّر؛ لاقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، ولم نعلم اسماً مظهراً اقتصر به على النصب البتّة إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفيّة وذلك نحو: ذات مرّة، وبُعيدات بين، وذا صباح، وما جرى مجراهنّ، وشيئاً من المصادر نحو سبحان الله، ومعاذ الله، ولييك، وليس (إيّا) ظرفاً ولا مصدرًا فيلحق بهذه الأسماء)) كذا قال ابنُ جنّي^(٣) وتبعه على ذلك الأنباري^(٤) وقال ابن مالك : ((ولأنّ (إيّا) لا تقع دون نُدور في موضع رفع، وكلُّ اسمٍ لا يقع في موضع رفع فهو مضمّر، أو مصدر، أو ظرف، أو حال، أو منادى، ومُباينة (إيّا) لغير المضمّر مُتيقّنة؛ فتعيّن كونه مضمراً))^(٥).

الوجه الثاني ذكره ابنُ مالك وهو: أنّ (إيّا) ((يخلفُ ضمير النصب المتصل عند تعذّره لتقديم على العامل نحو: إيّاك أكرمت، أو لإضماره نحو: إيّاك والأسد، أو لانفصاله بحصر، أو غيره نحو: ما أكرم إلا إيّاك، وأكرمته وإيّاك، فخلفه كما يخلفُ ضميرُ الرفع المنفصل

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٢) انظر المسألة السابقة لهذه ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣١٦ - ٣١٧ .

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٧ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٤٥ .

ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة^(١))
الوجه الثالث ذكره ابن مالك أيضاً وهو: ((أَنَّ (إِيَاء) لو كان ظاهراً لكان تأخره عن
العامل واتصاله به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه، وتقدمه عليه كحال غيره من
المنصوبات الظاهرة، والأمرُ بخلاف ذلك فامتنع كونه ظاهراً ولزم كونه مضمراً^(٢)) .
أما الكوفيون وهم أصحاب المذهب الخامس القائلون إنَّ (إِيَاء) وما يلحق بها اسم مضممر
بمجموعها، فلم أقف لهم على دليل، إلا أنه اعترض على مذهبهم من ثلاثة أوجه :

أحدها - كما ذكره الأنباري - أنَّ القولَ بأنه بكماله اسم مضممر ((ليس بصحيح؛ وذلك
لأنَّ الكاف في (إِيَاك) بمنزلة التاء في (أنت) والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الكاف في (إِيَاك) تفيد
الخطاب كما أنَّ التاء في (أنت) تفيد الخطاب، وأنَّ فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر كما أنَّ
فتحة التاء في (أنت) تفيد خطاب المذكر، وأنَّ كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث كما أنَّ
كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث، فكما أنَّ التاء ليست من المضممر الذي هو (أَنْ) في (أنت)
وإنما هي لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب فكذلك الكاف ليست من المضممر الذي
هو (إِيَاء) في (إِيَاك) وإنما هي لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب، وإذا لم تكن الكاف في
(إِيَاك) من المضممر كما لم تكن التاء في (أنت) من المضممر واستحال أن يُقال إنَّ (أنت) بكماله
هو المضممر فكذلك يستحيل أن يُقال إنَّ (إِيَاك) بكماله هو المضممر^(٣)) .

والجوابُ عن هذا الوجه أنَّ الكوفيين لا يُسلمون بأنَّ الضميرَ في (أنت) هو (أَنْ) وحدها
بل الضمير عندهم (أنت) بكمالها^(٤) فقياس الكاف في (إِيَاك) على التاء في (أنت) لا يصحُّ
عند الكوفيين، أما اختلاف حركات التاء والكاف بناءً لاختلاف المخاطب فكما هو ظاهرٌ
في (أنت) و(إِيَاك) فهو ظاهرٌ في المضمَر المتصل من نحو: سمعت، وسمعتك، وسمعتك .
الوجه الثاني مما اعترض به على الكوفيين ذكره ابن يعيش والرّضي وهو: أنه ليس في

الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافاً وتارة هاءً^(٥) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٤ - ١٤٥، وانظر التذيل والتكميل ٢/ ٢٠٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٥، وانظر التذيل والتكميل ٢/ ٢٠٦ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٧٠٢، وانظر سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣١٥ .

(٤) انظر المسألة السابقة لهذه ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٠ وشرح الكافية للرّضي ٣/ ٢٨ .

والجواب أن هذا غير مسلم؛ فإن البصريين يذهبون إلى أن (هو) و(هي) بمجموعها ضمائر^(١) فإذا كان كذلك فقد اختلف آخرها، فتارة وقع واوًا، وتارة وقع ياءً فبطل الاعتراض.

الوجه الثالث من أوجه الاعتراض على الكوفيين ذكره صاحب رصف المباني وهو ظهور التركيب^(٢).

والجواب أن من قال: إن (إياك) ونحوها اسم مضمَر بمجموعها لم يدعوا أنها مركبة.

الترجيح

ظهر مما سبق أن النحويين قد أطالوا في هذه المسألة، وحسي ماقاله أبو حيان: ((وليس في ذلك كبير فائدة وإنما حصل أن (إيا) ولواحقه ضمير نصب منفصل وماسوى ذلك مما تكلم فيه كثيرٌ وتطويل قليل الجدوى، ولكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية، ويقال: إنه لأيوصل إلى حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك الصناعة مما كنت تستغني عنه)) ا.هـ^(٣).

فلهذا يبقى القول بأن (إياك) وأخواتها بمجموعها هي الضمير، وهو رأي - كما يقول الأستاذ عباس حسن - مناسب؛ لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها^(٤) - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٦٧٧ المسألة (٩٦) .

(٢) انظر رصف المباني / ٢١٧ .

(٣) التذيل والتكميل ٢/ ٢١٣ .

(٤) انظر النحو الوافي ١/ ٢٣٧ .

المسألة السادسة

الكاف اللاحقة لـ (أرأيت) التي بمعنى (أخبرني) بين الاسمية الحرفية .

اختلف في هذه الكاف من نحو قول الله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾^(١) على قولين :

• أحدهما: أن هذه الكاف اسم وهو مذهب الكوفيين^(٢) واختلفوا في محلها فقال الفراء: ((وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع، كما أنك إذا قلت للرجل دونك زيذاً، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً، وفي المعنى رفعاً؛ لأنها مأمورة))^(٣) .

قال ابن مالك: ((وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية وأن التاء حرف خطاب))^(٤) .

وحكي عن الكسائي أن الكاف في محل نصب، والتاء ضمير في محل رفع فاعل^(٥) .

• القول الآخر: أن الكاف حرف خطاب لاموضع لها من الإعراب، والتاء على هذا القول فاعل، وهو مذهب البصريين^(٦) ورجحه ابن مالك في شرح التسهيل^(٧) وصححه المرادي وابن هشام^(٨) .

واحتج الفراء على ما ذهب إليه، بأن الكاف هي المطابقة للمُسند إليه ((وذلك أن التاء لما تجردت للخطاب، وأُفردت له، لم يَجْز أن تكون مرفوعة لإفرادها؛ لأن التاء إذا كانت ضميراً لم تُفرد مذكرة لثنى ومجموع ومؤنث، بل تطابق ما كانت ضميراً له، فدل ذلك على سلب الاسمية منها، ولما ظهرت المطابقة في الكاف ادعينا أنها هي المُسند إليها الفعل على جهة

(١) الأنعام: ٤٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣، وغرائب التفسير للكرمانى ١/ ٣٥٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨١، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٣٣ .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٤٧، وانظر التذيل والتكميل ٣/ ٢٠٣ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨١، والجنى الداني ٩٣/ ٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٦ .

(٦) انظر كاب سيبويه ١/ ٢٤٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٧٧ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٤٦، والمسائل العسكرية ١٣٨/ ١٣٨، والصاحي ١٤٤ - ١٤٥، والتذيل والتكميل ٣/

٢٠٣ - ٢٠٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨١، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٥ .

(٧) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٤٧ .

(٨) انظر الجنى الداني ٩٣/ ٩٣، ومغني اللبيب ٢٤٠/ ٢٤٠ .

الفاعلية، ولمَّا لم يُمكن أن تطابق بضمير الرَّفْع لقلق اللفظ فكان لا يقال: أرأيتم، ولا أرأيتما
استعيرَ ضميرٌ غيرُ الرَّفْع لذلك فكان هو الفاعل)) (١) .

وأجيبَ عمَّا ذهب إليه الفراء من ثلاثة أوجه :

أحدها: ذكره أبو علي الفارسي فقال: ((فالذي يُفسدُ قولَ من قال إنه رفع، أنَّ التاء هي
الفاعلة وموضعها رفع، كما أنها في قولك علمتك خارجًا، ونحو ذلك في موضع رفع، فيمتنع
إذن أن تكونَ الكافُ مرفوعةً؛ لاستحالة كونِ فاعلين لفعلٍ واحدٍ في كلامهم على غير وجه
الاشترار لأحدهم بالآخر بغير حرف العطف فهذا القولُ بعيدٌ جدًّا)) (٢) .

قال أبو حيان: ((ولا يلزم ما قال أبو علي الفراء؛ لأنَّ الفراء لا يذهب إلى أنَّ التاء هي
الفاعلة بل التاء عنده حرفُ خطابٍ فلا يلزم على مذهبه أن يكونَ فاعلان لفعلٍ واحدٍ كما
ذكر)) (٣) .

الوجه الثاني مما أجيب به عن مذهب الفراء: ((أنَّ التاء لا يُستغنى عنها، والكاف يُستغنى
عنها، ومالا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يُستغنى عنه)) .

الوجه الثالث: ((أنَّ التاء محكومٌ بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف
ذلك فلا يُعدَّل عمَّا ثبت لهما دون دليل)) ذكر هذا الجواب والذي قبله ابن مالك في شرح
التسهيل (٤) إلاَّ أنه في شواهد التوضيح عند قول أبي بكر لعمر - رضي الله عنهما - : ((وما
عسيَّتهم أن يفعلوا بي)) (٥) .

قال: ((ويجوزُ جعل تاء (عسيَّتهم) حرف خطاب، والهاء والميم اسم عسى، والتقدير عساهم
أن يفعلوا بي، وهذا وجه حسن وفيه نظير للفراء في كون تاء (أرأيتمكم) حرف خطاب
وفاعل (رأى) الكاف والميم)) (٦) .

(١) التذييل والتكميل ٣ / ٢٠٣، وانظر مغني اللبيب / ٢٤٠ .

(٢) المسائل العسكرية / ١٣٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٢٠٤ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٤٧، وانظر الجني الداني / ٩٣، وجمع الهوامع ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٥) أخرجه البخاري في حديث طويل ٤ / ١٥٤٩ كتاب المغازي - باب غزوة خيبر ح / ٣٩٩٨ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٤٦، وانظر تعليق الفرائد ٢ / ٣٤٠ .

وأجيب عن قول الكسائي بأنَّ العربَ تقولُ: ((أرأيتك زيدًا ما صنع؟))^(١)
قال ابن جنِّي: ((فإنَّما الكافُ هنا للخطاب ولا يجوزُ أن تكونَ اسمًا؛ لأنَّ (زيدًا) هو المفعول
و(ما صنع) في موضع المفعول الثاني، فالكاف إذن لاموضع لها من الإعراب .
فإن قلت: فهالاجعلت الكاف هي المفعول الأول، و(زيدًا) هو المفعول الثاني؟
فذلك غلط من قبل أنَّ السؤال إنما هو عن زيد في صنيعه، ولست تسأل عن المخاطب
ما صنع، وأيضًا فلو كانت الكاف هي المفعول الأول، وزيد المفعول الثاني لجاز أن تقتصر
على زيد، فتقول: أرأيتك زيدًا؟ كما تقول: ظننتك زيدًا فحاجة زيدٍ إلى ما بعده تدلُّ على
أنه هو المفعول الأول، وأنَّ ما بعده في موضع المفعول الثاني، وأيضًا فإنَّ نجدُ معنى: أرأيتك زيدًا
ما صنع، وأرأيت زيدًا ما صنع واحدًا؛ فدلَّ هذا على أنَّ الكافَ للخطاب، وليست مغيرةً
شيئًا من الإعراب، وأيضًا فلو كانت الكاف هي المفعول الأول و(زيدًا) هو المفعول الثاني
لوجب أن تقول للمؤنث: أرأيتك زيدًا فتكسر التاء كما تقول ظننتك قائمة، ولوجب أن
تقول للثنين: أريتما كما الزيدين، كما تقول: ظننتما كما قائمين، وكذلك في الجماعة المذكورة
والمؤنثة، فترك العرب هذا كله وإقرارهم التاء مفتوحة على كلِّ حال يدلُّ على أنَّ لها
وللكاف في هذا النحو مذهبًا ليس لهما في غير هذا الموضع، وإنَّما فتحت التاء في كلِّ حال
واقصر في علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل أرأيتك زيدًا ما
صنع؟ وللمرأة أرأيتك زيدًا ما فعل؟ وأرأيتكما، وأرأيتكنَّ بفتح التاء ألبيته؛ لأنها
أخلصت اسمًا، وجعلت علامة الخطاب فيما بعد فاعرف ذلك))^(٢) .

الترجيح

الذي يظهر - والله أعلم - أنَّ ما ذهب إليه البصريون من كون الكاف اللاحقة
لـ(أرأيتك) التي بمعنى (أخبرني) حرف خطاب أولي؛ لقوة الحجة التي احتجوا بهامع عدم وجود
المعارض الصحيح؛ ولضعف حجة الفريق الآخر ومعارضتها .

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١ / ١٦٨ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٣١١ - ٣١٢ بتصرف يسير، وانظر كتاب سيبويه ١ / ٢٤٥، والمقتضب ٣ / ٢٧٧،

والمسائل العسكرية / ١٣٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

المسألة السابعة

الكاف في (دونك) و(عندك) و(عليك) و(إليك) ونحوها بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين :

• أحدهما: أنها اسم لها محل من الإعراب وهو مذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين

واختلفوا في محلها، فذهب البصريون إلى أنها في موضع جرّ، وذهب الكسائي إلى أنها في

موضع نصب على المفعولية، وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع على الفاعلية^(١)

• القول الآخر: أن هذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب وليست اسماً بل هي

بمنزلتها في (رويدك) و(النجاءك) و(ذلك) وأحواتها من أسماء الإشارة، وإلى هذا ذهب ابن

بابشاذ^(٢) .

واستدلّ البصريون على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة :

• أحدها ذكره العكبري وهو: أن هذه الأسماء - أي: دونك ونحوها - لا تستعمل لإضافة^(٣) .

• وردّ بأن هذه الأسماء مما سُميت به الأفعال، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل فلا تضاف^(٤) .

والجواب عن ذلك كما ذكره ابن يعيش ((أنها قبل التسمية كانت أسماءً مخفوضة لا محالة،

والتسمية وقعت بها فكانت باقية على اسميتها؛ إذا التسمية لأتحليلها ألتري أن نحو: (تأبط

شراً) لما وقعت التسمية بالجملة حُكيت، وكان الاسم الثاني منصوباً كحالها قبل التسمية))^(٥)

وقد يجاب أيضاً بأن الكاف في محلّ جرّ بالإضافة، بناء على أن نحو (دونك)، و(عندك) أسماء

للمصادر، لا أسماء أفعال، كما هو مذهب بعض النحويين^(٦) .

(١) انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٥٠ - ٢٥١، والمقتضب ٣/ ٢١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٩، واللباب للعكبري

١/ ٤٦٠، والتخميم ٢/ ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٧١، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٣٤٩

وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٠، وشرح التصريح ٢/ ١٩٨ .

(٢) انظر شرح كتاب الجمل في النحو للزجاجي للشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ ٢/ ١٧٤ - ١٧٥ مخطوط، و اللباب

للعكبري ١/ ٤٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٠، والمساعد ٢/ ٦٥٧،

وهمع الهوامع ٥/ ١٢٥ .

(٣) انظر اللباب للعكبري ١/ ٤٦٠ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٥، وحاشية يس على التصريح ٢/ ١٩٨ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٥، وانظر شرح التصريح ٢/ ١٩٨ .

(٦) انظر شرح التصريح ٢/ ١٩٨ .

الدليل الثاني ذكره العكبري وهو: دخول حرف الجرّ على الكاف في نحو (إليك) و(عليك)، وحرف الجرّ لا يدخل إلا على الأسماء فتكون إمّا مجرورة، وإمّا في محلّ جرّ فلذلك قضي بكون الكاف اسمًا (١) .

الدليل الثالث ذكر صدر الأفاضل أنّ الكاف ((يصحّ أن تؤكد فيقال: عليك نفسك زيدًا ويقال عليكم أجمعين زيدًا، ولو كانت مجردة للخطاب لم يجوز ذلك كما لا يجوز أن تقول خذ ذاك نفسك)) (٢)

الدليل الرابع - كما كره ابن عقيل وغيره - أنّ الأخفش روى عن عرب فصحاء (عليّ عبد الله زيدًا) بجرّ عبد الله فتبيّن أنّ الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه (٣) .
ورُدّ بأنّ هذا نادر (٤) .

ورُدّ مذهب الكسائي ((بقولهم عليك زيدًا بمعنى خذه ، وخذه إمّا يتعدّى لواحد)) (٥)
قال الصبّان: ((وللكسائي أن يمنع كون (عليك زيدًا) بمعنى خذ ، ويقول معناه الزم نفسك زيدًا ، من الإلزام، وأظهر منه في الردّ قولهم : مكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدّم ووراءك بمعنى تأخر، فإنّ ما ذكر لازم، ويردّ عليه أنه يلزمه عمل الفعل في ضميري مخاطب ، وذلك خاص بأفعال القلوب وما حُمِلَ عليها)) (٦) .

ورُدّ مذهب الفراء بما ذكره ابن عقيل وغيره من أنّ الكاف ليست من ضمائر الرفع (٧) .
قال يس العليمي: ((ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له)) (٨) .

ورُدّ قول ابن بابشاذ، بأنّ بين الكاف في (رويدك) والكاف في (دونك) ونحوهما فرقًا فإنّ التسمية في (دونك) وما جرى مجراها وقعت بالمضاف والمضاف إليه كما وقعت بالجملة

(١) انظر اللباب للعكبري ١ / ٤٦٠

(٢) التخميم ٢ / ٢٢٨ .

(٣) انظر المساعد ٢ / ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٠٢

(٤) انظر المساعد ٢ / ٦٥٧ .

(٥) المساعد ٢ / ٦٥٧ ، وحاشية يس على شرح التصريح ٢ / ١٩٨ ، وحاشية الصبا على شرح الأشموني ٣ / ٢٠٢ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٢٠٢ .

(٧) انظر المساعد ٢ / ٦٥٧ وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٨) حاشية يس على شرح التصريح ٢ / ١٩٨ ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٢٠٢ .

والتسمية في (رويدك) وقعت بالاسم الأول وحده بدليل أنه يقع بعده الظاهر فتقول (رويدزيلاً) وليس كذلك هذه الظروف^(١).

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ ما ذهب إليه الجمهور من كون الكاف في (دونك) و (عليك) ونحوهما اسماً هو الرَّاجح ، وأنها في محلِّ جرٍّ كما ذهب إلى ذلك البصريون ؛ لما ذكروا من أدلة ليس لها معارض صحيح .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٥ / ٤ .

المسألة الثامنة

الكاف اللاحقة لـ (رويدك) و(النجاءك) ونحوها بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين :

- أحدهما: أنها حرف خطاب لاموضع لها من الإعراب، وهو مذهب جمهور النحويين^(١) .
- القول الآخر: أنها اسمٌ ، ونسب ابنُ يعيش هذا القول إلى بعض النحويين دون تحديد^(٢) ومن كلام الرضي يفهم أن أصحاب هذا القول هم الكوفيون فقد ذكر أسماء الأفعال ، وذكر الكاف التي تتصلُّ بها ثم قال : ((وقال الفراء: الكاف في جميعها مرفوع في مكان الفاعل ... وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب))^(٣)
- وقال ابنُ عقيل : ((على أن من الكوفيين من قال إنها في (رويدك) ونحوه من اسم الفعل في موضع رفع))^(٤) .

إذا عُلِمَ ذلك فقد احتجَّ الجمهور وهم أصحاب القول الأوّل بدليلين :

أحدهما ذكر سيبويه: ((أنها لو كانت اسماً لكان النجاءك مُحالاً ؛ لأنه لا يُضاف الاسم الذي فيه الألف واللام))^(٥) .

الدليل الآخر ذكر ابنُ يعيش ((أنها لو كانت في (رويدك) في محلِّ رفع فاعل لم يجز حذفها وأنت قد تقولُ رويداً زيداً فتحذفها وتجعل في (رويد) ضميراً مرفوعاً في النية يجوز أن يؤكد وأن يُعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك : رويدكم أنتم وزيد ، ورؤيدكم أجمعون ، كما تقول قم أنت وعبد الله ، وقوموا أجمعون ، فلماً ساغ فيها ذلك دلَّ على أن الكاف ليست فاعلة ، ولا تكون أيضاً في موضع نصب ؛ لأنَّ (رويد) اسم (أرود) وأرود إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، ولو كانت الكاف في محلِّ نصب لكنت إذا قلت

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٤٣ ،

والمقتصد ١ / ٥٧١ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٤٨ ، واللباب للعكبري ١ / ٤٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٠ ،

وشرح الكافية للرضي ٣ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ٤ / ٤٠ .

(٣) شرح الكافية ٣ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) المساعد ٢ / ٦٥٧ .

(٥) كتاب سيبويه ١ / ٢٤٥ ، وانظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣١٠ .

:رويدك زيداً معدياً له إلى مفعولين، أحدهما مُضَمَّر وهو الكاف، والآخر ظاهر وهو زيد، ولو جاز ذلك جاز رويد زيداً خالداً، ولانعلمُ أحدًا قاله ، ولو كانت منصوبةً أيضاً لجاز أن تقول رويدك نفسك إذا أردت تأكيد الكاف ، وكذلك لو كانت مجرورة لجاز أن تقول: رويدك نفسك على أنه تأكيد، ولا يُسمَعُ مثلُ ذلك))^(١) .
 أمّا الكوفيون فلم أقف لهم على دليل فيما ذهبوا إليه .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الرَّاجح ؛ إذ أدلتهم صريحة ليس لها معارض - والله تعالى أعلم - .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٠ ، وانظر كتاب سيبويه ١ / ٢٤٥ ، واللباب ١ / ٤٦٠ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ١٠١٧ .

المسألة التاسعة

• ما يُسمى بضمير الشأن بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين:

• أحدهما : أنه اسمٌ مُضمَرٌ يُحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل فهو يجيء مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو: إنَّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل، فإذا كان منصوباً برزت علامته متصلة نحو قولهم: ظننته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قام أخوك، فالهاء ضميرُ الشأن والحديث، وهي في موضع المفعول الأول، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني، وهي مُفسرة لذلك المضمَر، وتقول: إنَّه زيدٌ ذاهبٌ، فالهاء ضمير الأمر، و(زيدٌ ذاهبٌ) مبتدأ وخبره في موضع خبر الأمر، ومثله (إنَّه أمة الله ذاهبة) ^(١) و(إنَّه من يأتنا نأته) ومثله في القرآن الكريم قول الله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ ^(٢) ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر قال الشاعر: ^(٣)

إنَّ من لام في بني بنت حسا ن ألمة وأعصيه في الخطوب

وقال الآخر: ^(٤)

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً يلقَ فيها جاذراً وضباء

الهاء مُراداة، والتقدير: إنَّه؛ ذلك لأنَّ (من) هنا شرط، ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظية، فلذلك قيل إنَّ الهاء مُراداة، وإذا كان ضميرُ الشأن مرفوعاً متصلاً استكنَّ في الفعل واستتر فيه؛ لأنَّ ضمير الفاعل إذا كان واحداً غالباً استكنَّ في الفعل فلذلك قالوا: (ليس خلق الله مثله) ^(٥) ففي ليس ضميرٌ منوي مستكنٌّ لأنَّ (ليس) و(خلق) فعلان، والفعل لا يعمل في الفعل فلا بدُّ من اسم يرتفع به فلذلك قيل فيه ضمير، وهذا قولُ جمهور النحويين ^(٦)

(١) انظر كتاب سيويه ١ / ١٤٧ .

(٢) الجن: ١٩ .

(٣) للأعشى في ديوانه/ ٢٧ برواية (من يلمني) ولا شاهد فيه حينئذٍ، وانظر خزنة الأدب ٥ / ٤٢٠، ٤٢٢ .

(٤) منسوب إلى الأخطل في الكتاب ٣ / ٧٢، وليس في ديوانه، وانظر خزنة الأدب ١ / ٤٥٧ - ٤٥٨ .

(٥) انظر كتاب سيويه ١ / ٧٠ .

(٦) انظر كتاب سيويه ١ / ٦٩ فما بعدها، ١٤٧، والمقتضب ٢ / ٤١٤٤، ٩٠ / ٤٠٤، فما بعدها، والتبصرة ١ / ٢٠٦، وشرح

المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٤-١١٦ والتوطئة ١ / ١٨١، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٤٧، والتذييل والتكميل ٢ / ٢٧١ .

• القول الآخر: أن ما يُسمى بضمير الشأن إنما هو حرفٌ يكفُّ النَّاسخَ عن العمل، وبهذا قال ابن الطراوة، ومال إليه أبو حيان^(١)، ورجَّحه من الباحثين المعاصرين د/ عياد النبيني ود/ محمد عبد الله جبر^(٢).

واستدلَّ ابن الطراوة على ما ذهب إليه بخسمة أدلة:

أحدها ذكره ابن أبي الربيع وهو: ((أنهم قالوا في قول العرب: هو زيدٌ قائمٌ، المعنى: الخبر الواقع في الوجود: زيدٌ قائمٌ، وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس (زيدٌ قائمٌ) وإنما الواقع في الوجود (قيامٌ زيد) وقولك: زيدٌ قائمٌ إخبارٌ عنه))^(٣).

وأجاب ابن أبي الربيع بأنَّ قوله: الخبر الواقع (قيامٌ زيد) صحيح، إلا أن الخبر الذي أراد النحويون ليس هذا، وإنما مُرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعوَّل عليه ويُتحدَّث به أي: (زيدٌ قائمٌ) في المثال المذكور؛ فأوقعه في هذا الإشكال اشتراك اللفظ، وذلك أنَّ الخبر يطلق بإطلاقين أحدهما ما ذكره، والآخر: ما أرادهُ النحويون من (أنه الذي ينبغي أن يعوَّل عليه ويُتحدَّث به) وهذا الإطلاق الأخير هو المتعارف عليه في الصنعة^(٤).

الدليل الثاني مما استدلَّ به ابن الطراوة ذكره أبو حيان وهو: أن قول الجمهور فيه تناقض، وذلك أنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خيراً عن النَّاسخ في نحو: إنه زيدٌ قائمٌ، وكان عمروٌ ضاحكٌ، واسم النَّاسخ الذي هو ضمير الأمر تفسيره الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولاً، ومن شرط المفسَّر أن يكون معلوماً، فهم قد جعلوا الشيء معلوماً مجهولاً في آن واحد^(٥).

وذكر جواباً عنه: بأنه لم يفهم ما مراد النحويين بمجهول، فإنه لا يصحُّ أن تُخبرَ إلا بما يفهم معناها؛ إذ لا يُخبرُ أحدٌ عن معلومٍ بلفظةٍ أعجمية لا يعقل معناها، وإنما المجهول الذي يريدُ النحويون: نسبةُ الخبر إلى المخبر عنه فبكونه معلوماً يصحُّ أن يكون مفسَّراً، وبكونه

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٧٥٥، والتذيل والتكميل ٢/ ٢٧١، ٢٧٤، وجمع الهوامع ١/ ٢٣٣، وابن الطراوة النحوي - تأليف الدكتور / عياد النبيني / ٢٤١.

(٢) انظر ابن الطراوة النحوي / ٢٤٥، والضمائر في اللغة العربية للدكتور / محمد عبد الله جبر / ١٤٤ - ١٤٥.

(٣) البسيط ٢/ ٧٥٥.

(٤) انظر البسيط ٢/ ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٥) انظر التذيل والتكميل ٢/ ٢٧٢، وابن الطراوة النحوي / ٢٤٢.

مجهول النسبة يصح أن يكون خبراً^(١) .

الدليل الثالث لابن الطراوة ذكره أيضاً أبو حيان وهو: ((أنَّ العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في المعرض ولا الشأن، فلما لم يُقل قط: كان الأمر زيداً قائمًا، ولا إنَّ الشأن زيداً ضاحكاً بطل دعواهم ، فإن قالوا: قد ثبت ضميرُ الأمر والشأن في قول الله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾^(٢) على تقدير: الأمرُ اللهُ أحد، فليس كذلك؛ فإنما هو هناك بمعنى المعبودُ اللهُ، أو المصمَدُ إليه ونحوه))^(٣) .

وذكر الجواب عنه: بأنَّ هذا قولٌ من لم يفهم عن النحويين؛ لأنَّهم لم يقولوا: ضميرُ الأمر والشأن على أنَّ ذلك هو المحذوف، إنما هو تحويمٌ منهم على المعنى بتقريب، لا أنَّ المحذوف هو هذا اللفظ^(٤) .

الدليل الرابع: ذكر أبو حيان أنَّ الهاء في نحو (إنَّه أمةُ اللهُ ذاهبة) حرف كفاء (إنَّ) عن العمل كما كفتها (ما) في (إنما) زيداً قائمًا^(٥) .

وذكر جواباً عنه: بأنَّ هذا قولٌ غيرٌ ملتفت إليه؛ لأنَّ الهاء لم تثبت حرفاً في غير محل النزاع، فأخرجها عما استقرَّ لها من الاسمية فاسد، وإنما قيل في (ما) في (إنما): إنها كافة لثبوت حرفيتها^(٦) وسيأتي ردُّ هذا الجواب وغيره بما سيأتي قريباً - إن شاء الله - .

الدليل الخامس: أنَّ (كان) و(ليس) و(إنَّ) التي لاهاء معها من نحو:

إنَّ من يدخل الكنيسة ...

ونحو: كان زيدٌ منطلقاً، وليس عمروٌ ضاحكاً، ونحوها من نواسخ الابتداء فهي في حال دخولها على الجمَل التي لم تعمل فيها مُلغاة كظننت، وثبت أنَّ (ظننت) تُلغىها العرب وعمل كان، وليس، وإنَّ، فرغ؛ إذ عملها بالتشبيه بالأفعال التي عملها أصلٌ كعمل ظننت فالقياس

(١) انظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٧٣ .

(٢) الإخلاص : ١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ٢٧٢ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٧٣ ، ونتائج التحصيل تأليف محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط / ٦٣٩ ، وابن

الطراوة النحوي / ٢٤٣ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٧١ .

(٦) انظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٧٢ ، ونتائج التحصيل / ٦٣٩ .

يقتضي أن تُحمَلَ كان، وليس، وإنَّ، مَحْمَلٌ ظننتُ، فتكونُ مُلغاةً، ذكر ذلك أبو حيان (١) وذكر جواباً عنه: بأنَّ هذا الدليل باطل؛ لعدم ثبوت الإلغاء مع (إنَّ و كان، وليس) ونحوها ثم إنه لم يثبت إلغاء فعلٍ مع تقدّمه، وإنما ألغيت (ظننتُ) متوسطة أو متأخرة على ضعف (٢) ثم قال - ردّاً على بعض ما أجيب به عن أدلة ابن الطراوة -: ((فأما قولهم: (إنَّ الهاء لم توجد إلا ضميراً) فمدفوع بما حكى سيبويه أنَّ الهاء في (إيَّاه) و(إياها) حرف، وأنَّ الضمير هو (إيَّاه) وما يليه حرفٌ دليلٌ ما يراد به (إيَّاه) من مُتكلِّم، أو مخاطب، أو غائب (٣) .

وأما قولهم (لم يثبت) فلا يدلُّ عدم تقدّم الثبوت على بطلان المدعى؛ ألا تراهم قد ادّعوا في الفصل أنه حرف لا موضع له من الإعراب (٤) ولم يثبت ذلك فيه قبل؟ وكذا مادّعا من إلغاء (كان، وليس) أنه لم يثبت فهو مُعارضٌ بادّعاء مُضمّر لم يُلفظ به في موضع معهما، وكذلك إلغاء (كان، وليس) حالة التّقدم فمذهبه في (ظننتُ) مذهب الكوفيين من أنه يجوز إلغاؤها مُتصدّرة وباقي ماردّوا به كلامٌ غيرُ محقق، وأقول: اتّحادُ المفهوم في (كان زيدٌ قائمٌ) وكان زيدٌ قائماً، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ زيدٌ قائمٌ، دليلٌ على صحة مذهب ابن الطراوة، ولو كان على ما قدرّوا للزم أن تكونَ الجملة بتقدير مُفرد مصدر حتى يصحَّ المعنى ويصحَّ كونها خبراً عن ذلك المُضمّر، فيكون التقدير: كان الأمرُ قيامَ زيدٍ، وإنَّ الأمرُ قيامَ زيدٍ، والجملة التي لم تُصدّر بحرف مصدرى، ولا أُضيفت إلى ظرفٍ زمان لا تتقدّر بالمصدر)) اهـ (٥) .

ويُردُّ بأنّه غير مسلّم أنّ اللواحق ر(إيَّاه) حروف .

الترجيح

وبعد هذا العرض لأقوال الفريقين في هذه المسألة، فإنّي أتفق مع المرجحين لمذهب ابن الطراوة للأمر التالي:

- ١ - عدم وجود دليل صحيح لما ذهب إليه الجمهور .
- ٢ - ضعف ما أجيب به عن أدلة ابن الطراوة فيما أحسب .

(١) التذيل والتكميل ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) انظر التذيل والتكميل ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣، ونتائج التحصيل / ٦٣٩ .

(٣) سبق الخلاف في هذه المسألة انظر ص ١٩٥ - ٢٠٦ .

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة ص ٢٢٠ .

(٥) التذيل والتكميل ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

٣ - أنّ قوله - كما قال الدكتور عياد - لا يُحتاج معه إلى تقدير بل يبقى الأسلوب على ظاهره من غير صارفٍ يصرفه (١) - والله أعلم -

* * *

(١) انظر ابن الطراوة النحوي / ٢٤٥ .

المسألة العاشرة

الصيغ التي يسميها البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً^(١) بين الاسميّة والحرفية .

اختلف النحويون في تلك الصيغ على ثلاثة أقوال:

• أحدها: أنّ هذه الصيغ حروف، وأنها تخلّصت للحرفيّة كما تخلّصت الكاف التي في (ضربك) للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو (ذلك) ونسب هذا القول ابن عصفور إلى أكثر النحويين دون تحديد وصححه^(٢) وتبعه في النسبة أبوحيان وغيره^(٣) وذكر السهيلي أنّ ضمائر الفصل خلّع منها معنى الاسميّة وصارت حروفاً لاموضع لها^(٤) ومال إلى القول بالحرفية ابن مالك والرضي^(٥) وقال صاحب رصف المباني: ((والصحيح أنّها في هذا الباب حروف لا يحتاج إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع محلّ إعراب... إلا أنّ هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصّاً إلا إذا كان الخبر منصوباً ظاهر الإعراب وذلك في باب (كان) وفي باب (ظننت) وفي باب (أعلمت) وفي باب (ما) الحجازيّة، و(لا) المشبّهتين بـ(ليس))^(٦) ومثل لذلك بـ((كان زيدٌ هو القائم، وظننتُ زيداً هو القائم، وأعلمتُ زيداً عمراً هو القائم، ومازيتُ هو القائم، ولا رجلٌ هو أفضل منك، ولا رجلٌ هو أفضل منك))^(٧) وقال ابن هشام: ((زعم البصريون أنه - أي: ضمير الفصل - لا محلّ له ثم قال أكثرهم: إنه حرف))^(٨) .

وقال د/ إبراهيم الحندود: ((ونسب صاحب الفوائد الضيائية للخليل القول بحرفيّة هذه الضمائر إذا كانت فصلاً، والواقع أنّ الخليل لم يُصرّح بالحرفيّة والذي نقل عنه سيبويه هو

(١) انظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٥١، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٦٠ - ٦٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٦٥ .

(٣) انظر التذيل والتكميل ٢ / ٢٨٦، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٥١ - ٩٥٢، والمساعد ١ / ١١٩ - ١٢٠، وجمع

الموامع ١ / ٢٣٦ .

(٤) انظر نتائج الفكر ١٣٤ / ١ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٦٥ .

(٦) رصف المباني / ٢٠٨ .

(٧) المصدر السابق / ٢٠٨ .

(٨) مغني اللبيب / ٦٤٥ .

قوله: ((والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصيرهم آياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً؛ لأنَّ (هو) بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس) وإنما قياسها أن تكون بمنزلة (كأنما، وإنما))^(١) .

وقد وصف الأستاذ عباس حسن القول بحرفية صيغ الفصل بأنه أنسب الآراء وأيسرها وأنَّ الأنسب أيضاً تسميته (حرف الفصل) ولا يحسن تسميته (ضمير الفصل) إلا مجازاً. بمراعاة شكله وصورته الحالية وأصله قبل أن يكون مجرد الفصل^(٢) .

ومن رجح القول بالحرفية من الباحثين المعاصرين د/ إبراهيم الحندود فقد قال: ((فإنَّ الذي أميل إليه أنَّ صيغ الفصل حروف في معنى الضمائر التي كانت أسماءً فتخلصت للحرفية كما كانت كاف الخطاب اسماً في نحو: أكرمك ثم أصبحت حرفاً مع أسماء الإشارة في نحو (ذلك) و(تلك) و(أولئك) كما قال ابن عصفور، فإذا كانت حرفاً فإنه لا محل لها من الإعراب))^(٣) .

هذا تقرير القول الأول في هذه المسألة .

• **القول الثاني:** أنَّ صيغ الفصل ضمائر لا تنتقل عن الاسمية بل هي باقية على اسميتها ومع ذلك فلا موضع لها من الإعراب، ونسب ابن عصفور هذا القول وتبعه ابن هشام إلى الخليل^(٤) ونسبه إليه وإلى غيره ابن القوأس وأبو حيان وغيرهما^(٥) إلا أنَّ السيوطي صرح بنسبته إلى سيبويه^(٦) وكلامه في الكتاب غير صريح في ذلك^(٧) ونسبه الرضي والمرادي إلى البصريين دون تحديد^(٨) وقد صرح به الأخفش فقال عند قول الله تعالى ﴿هؤلاء بناتي﴾

(١) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ٢/ ٩٠٨ وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٩٧ ،

والفوائد الضيائية لنور الدين الجامي ٢/ ٨٩ .

(٢) انظر النحو الواقي ١/ ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية ٢/ ٩١٤ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢/ ٦٥ ، ومعني اللبيب / ٦٤٥ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٧٠ ، والتذيل والتكميل ٢/ ٢٨٦ ، ٢٩٩ - ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢

والمساعد ١/ ١٢٠ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦ .

(٦) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٦ .

(٧) انظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٩ - ٣٩٥ .

(٨) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٦٦ ، والجنى الداني / ٣٥٠ .

هَنْ أَطْهَرُ لَكُمْ^(١): ((رفع وكان عيسى يقول: هَنْ أَطْهَرُ لَكُمْ^(٢)) وهذا لا يكون؛ إنما يُنصَبُ خبر الفعل الذي لا يستغني عن الخبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تُسمى الفصل يعني: هي، وهو، وهن)) ا.هـ^(٣) .
 وصرَّح ابن السراج أيضاً بأنها أسماء لا محلَّ لها من الأعراب فقال: ((والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وجملة:

الأول: الاسم وذلك نحو: (هو) إذا كان الكلام فصلاً فإنه لا موضع له من الإعراب)) ا.هـ^(٤) .
 وإلى هذا القول ذهب أبو عليّ الفارسي والصيمريّ وابن الشجري وغيرهم^(٥) .

• القول الثالث في هذا المسألة: أنَّ صيغ الفصل أسماء مضمرة لها محلّ من الإعراب، وأكثر ما يُنسب هذا القول إلى الكوفيين^(٦) وكلام الفراء يدلُّ في ظاهره على أنها حروف فقد قال عند قول الله تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٧): ((وقوله (هو الحقّ) (هو) عمادٌ للذي فتنصب (الحقّ) إذا جعلتها عماداً، ولو رفعت (الحقّ) على أن تجعل (هو) اسماً كان صواباً)) ا.هـ^(٨) .

ونسب ابن عصفور القول بأنها أسماء مضمرة إلى بعض النحويين دون تحديد^(٩) وقد اختلف أصحاب هذا القول في محلّها فقال الفراء حكمها حكم ما قبلها، وقال الكسائي حكمها حكم ما بعدها^(١٠) وصحح ابن الحاجب في الإيضاح أنها ضمائر موضعها على

(١) هود: ٧٨ .

(٢) هي قراءة سعيد بن جبير والحسن، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق - انظر المختص ١ / ٣٢٥ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٤) الأصول ٢ / ٢٥٧ .

(٥) انظر المسائل المثورة لأبي عليّ / ١١٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٥١٥ - ٥١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٧ ،

والتخمير ٢ / ١٦٣ - ١٦٤ .

(٦) انظر الإنصاف ٢ / ٧٠٦ - ٧٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٦٦ والتذييل

والتكميل ٢ / ٣٠٠ ، والجنى الداني ٣٥١ ، ومغني اللبيب / ٦٤٥ ، ومعجم اللغويات ١ / ٢٣٧ .

(٧) سبأ: ٦ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٣٥٢ .

(٩) انظر شرح الجمل ٢ / ٦٦ .

(١٠) انظر لإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، والتذييل والتكميل ٢ / ٣٠٠ ، ومسائل الخلاف النحويّة والنصرفيّة في كتاب

الأصول ٢ / ٩١١ .

حسب ما قبلها توكيداً^(١) إلا أنه في الأمالي لم يجوز أن تكون توكيداً لفظياً ولا معنوياً^(٢) .
هذا تقرير الأقوال الثلاثة في هذه المسألة ولكل قول حججه وأدلتها، فقد استدلل أصحاب القول الأول القائلون بحرفيتها بدليلين :

أحدهما ذكره ابن عصفور، وأشار إليه أبو حيان وهو: أن هذه الصيغ لا موضع لها من الإعراب ولو كانت أسماءً لكان لها موضع؛ لأنه ليس في كلام العرب ما هو اسمٌ وليس له محل^(٣) وأجيب عن هذا الدليل من وجهين :

أحدهما ذكره أبو حيان عن غيره وهو: أن هذا ((ليس بشيء؛ لأن كونها لا موضع لها من الإعراب نفي عارض من عوارض عنها وغايته أنه لازم لأكثر الأسماء، ونفي ما يعرض لا ينفي به الأصل إنما ينتفي الشيء بانتفاء وصفه الذاتي))^(٤) .

الوجه الآخر أشار إليه ابن هشام وغيره وهو: أن من الأسماء ما لا محل له من الإعراب كأسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و(أل) الموصولة عند من قال باسميتها^(٥) .
ورد هذا الجواب بما ذكره الهمامي من أنه زاد الإشكال ولم يدفعه؛ لأنه يقال كيف تكون أسماء الأفعال و(أل) الموصولة أسماءً ولا محل لها؟^(٦)

الدليل الآخر مما استدلل به أصحاب القول الأول ما أشار إليه الرضي، والمراد من أن صيغ الفصل جاءت لمعنى في غيرها وهو الفصل بين ما هو خير، وما هو تابع، وهذا معنى الحرف ولما كانت كذلك، انخلع عنها لباس الاسمية، فلزمت صيغة معينة، وهي صيغة الضمير المرفوع^(٧) .
ويرد على هذا الدليل - ما ذكره الرضي - من أن لنا أسماءً كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشرط، ومع ذلك هي باقية على اسميتها .

وأجاب عنه بأن بين هذه الأسماء وصيغ الفصل فرقاً؛ وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط

(١) انظر الإيضاح ١ / ٤٧١ .

(٢) انظر أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٠١، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ٢ / ٩١١ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢ / ٦٥، والتذيل والتكميل ٢ / ٢٨٦ .

(٤) انظر التذيل والتكميل ٢ / ٢٨٦ .

(٥) انظر مغني اللبيب ٦٤٥ وحاشية الدسوقي ٢ / ١٤٠ .

(٦) انظر تحفة الغريب ٢٠٠ / ب مخطوط، وحاشية الدسوقي ٢ / ١٤٠ .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٦٥، والجنى الداني ٣٥١ .

دالة على معنى في أنفسها، ودالة على معنى في غيرها، وصيغ الفصل لا تدلُّ إلا على معنى في غيرها^(١).

أما أصحاب القول الثاني فاحتجوا لما ذهبوا إليه من وجهين :

* الوجه الأول: كونها أسماء لا حروفاً، واستدلوا على ذلك بدليلين :

أحدهما - كما أشار إليه ابن الحاجب - أن صيغ الفصل لا يستقيم أن تكون حروفاً؛ لأنَّ الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذه تتغير باعتبار من هي له، من متكلم، وغيبة وخطاب، وإفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، وهذه أحكام الضمائر؛ فدلَّ على أنها ليست من قبيل الحروف^(٢).

وأجيب: بأنَّ تغيّر صيغ الفصل لا يمنع حرفيتها؛ بدليل تغيّر الحرف في (أولئك)، ألا ترى أنك تقول: أولئك، وأولئككم، وهو حرفٌ باتفاق؟ ورُدُّ بأنَّ حرفَ الخطاب يتغيّر باعتبار المضمرات، واعتذر عنه بأنَّ مثله قد جاء في (إيأه) و(إيأها) و(إيأك) و(إيأهما) في الخطاب وغير الخطاب وهي حروف على المذهب الصحيح^(٣) وأجيب عنه بأنَّ هذه على المذهب إنما جيء بها حروفاً لتبين صاحب المضمرة الذي هو (إيأ)، وأمّا حرفٌ جيء به غير مُبين مُختلفٌ كاختلاف الضمائر فليس بمعهود في اللغة، ذكر ذلك كلُّه ابن الحاجب^(٤).

الدليل الآخر - ذكره أبو حيان وغيره وهو - أن حقيقة الاسميّة ثابتة في صيغ الفصل، وهي الدلالة على المسمّى مثل سائر الأسماء، فإذا ثبت أنها أسماء فلا بُدَّ في أن تكون ضمائر؛ إذ دلالتها بكناية كسائر الضمائر ولا فرق^(٥).

* الوجه الآخر: كونها لا محلَّ لها من الإعراب واستدلوا على ذلك بما سبق ذكره من أنها جاءت لمعنى وهو الفصل بين ما هو خير وما هو تابع^(٦) وأضافوا إلى ذلك دليلين :

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٦٥ / ٣ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٠ / ١ .

(٣) كذا عبّر ابن الحاجب، وما ذكره مذهب البصريين - انظر الخلاف في ذلك ص ١٩٥ .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، والمساعد ١ / ١٢٠ .

(٦) انظر ص ٢٢٣ والإنصاف ٢ / ٧٠٧ .

أحدهما ذكر ابن السراج وأبو علي: أنه لا يخلو أن تكون لها موضع، أو لا موضع لها، فإن كان لها موضع فلا يخلو من أن تكون مبتدأ أو خبراً، فإن كانت مبتدأ فتصيرُ لاخبر لها وإن كانت خبراً كانت بلا مبتدأ فلما فسد هذا عُلِمَ أنه لا موضع لها من الإعراب (١) .

الدليل الآخر: دخول اللام على الفصل في خبر كان كقولك: إن كنا لنحنُ الذاهبين، ذكر هذا الدليل العكبري في اللباب (٢) .

أما أصحاب المذهب الثالث وهم القائلون: إنها أسماء لها محلّ من الإعراب فاستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة :

أحدها: قالوا: إنما قلنا إنّ لها محلاً من الإعراب؛ لأنها ضمائر، والضمائر لها محلّ من الإعراب عند التركيب قبل أن تكونَ فصلاً فوجبَ استصحاب الحكم، ذكره أبو علي وغيره (٣) .

الدليل الثاني: واستدلّ به القائلون: إنّ حكم الفصل حكم ما قبله في الإعراب قالوا: إنما قلنا ذلك ((لأنه توكيد لما قبله فتنزّل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ نفسه، كان (نفسه) تابعاً لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: (زيدٌ هو العاقل) يجبُ أن يكون تابعاً في إعرابه)) ذكر ذلك الأنباري (٤) .

وذكر الرضي وغيره جواباً عمّا ذهبوا إليه من وجهين :

أحدهما: ((أنّ المضمّر لا يؤكّد به المظهر فلا يقال: جاءني زيدٌ هو، على أنّ الضمير لزيد، ونحنُ نقولُ: إنّ زيداً هو القائم)) (٥) .

الوجه الآخر: ((أنّ اللام الداخلة في خبر (إنّ) لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال: إنّ زيداً لنفسه كريم)) (٦) وبناءً على هذين الوجهين فلا يجوزُ المصيرُ إلى ما ليس له نظير في كلام العرب (٧) .

(١) انظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٥٧، والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي / ١١٤ .

(٢) اللباب ١/ ٤٩٦ - ٤٩٧، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٩٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٧٤ - ٦٧٥ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٦٩ - ٤٧٠، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٧٠، ومسائل الخلاف النحويّة والتصريفية في كتاب الأصول ٢/ ٩١٠ .

(٤) الإنصاف ٢/ ٧٠٦ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣/ ٦٦، وانظر تعليق الفرائد ٢/ ١٣٥ .

(٦) المصدرين السابقين .

(٧) انظر الإنصاف ٢/ ٧٠٧ .

قال سيويه: ((واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان عبداً الله هو الظريف، وقال الله عزّ وجلّ ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(١) وقد زعم ناسٌ أنّ هو هنا صفة^(٢) فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربيّ يجعلها هاهنا صفة للمظهر ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبداً لله هو نفسه، فهو هنا مُستكرهة لا يتكلّمُ بها العربُ؛ لأنّه ليس من مواضعها عندهم، ويدخلُ عليهم: إن كان زيدٌ هو الظريف، وإن كنا لنحنُ الصالحين، فالعرب تنصبُ هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجوز أن يدخلَ عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيدٌ للظريف عاقلاً، ولا يكونُ (هو) ولا (نحن) هاهنا صفةً وفيهما اللام))^(٣)

الدليل الثالث: استدلالٌ به القائلون بأنّ الفصل حكمه حكم ما بعده في الإعراب فقالوا: إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾^(٤) فوجب أن يكونَ حكمه بمثل حكمه ذكره الأنباري، والرّضي^(٥)، والجواب عنه من وجهين:

أحدهما ذكره الأنباري وهو: أنّ القولَ بأنّه مع ما بعده كالشيء الواحد ((باطل؛ لأنّه لا تعلق له بما بعده؛ لأنّه كناية عمّا قبله، فكيف يكونُ مع ما بعده كالشيء الواحد))^(٦)

الوجه الآخر - كما ذكره الرّضي - ((أنا لم نرَ اسماً يتبع ما بعده في الإعراب))^(٧).

التوجيه

الذي يظهر أنّ القول بحرفيّة صيغ الفصل أقرب إلى الصواب؛ إذ سمات الحروف ظاهرة فيها كدالاتها على معنى في غيرها، وكونه لا محلّ لها من الإعراب - والله تعالى أعلم - .

(١) سبأ: ٦

(٢) قال ابن مالك: ((ويعني بالصفة التوكيد)) شرح التسهيل ١/ ١٦٩، وانظر الكتاب ٢/ ٣٨٥ .

(٣) كتاب سيويه ٢/ ٣٩٠ - ٣٩١، ونظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٩ .

(٤) هود: ٨٧ .

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٧٠٦، وشرح الكافية للرّضي ٣/ ٦٦ - ٦٧ .

(٦) الإنصاف ٢/ ٧٠٧ .

(٧) شرح الكافية للرّضي ٣/ ٦٧ .

المسألة الحادية عشرة

الذي في نحو قول الله تعالى ﴿وَوَخَّضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١) وقوله تعالى ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ
اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢) بين الاسميتين والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين :

- أحدهما: أنها حرف فتوول هي وما بعدها مصدر، وهذا منسوب إلى يونس بن حبيب
والفراء، ومال إليه أبو علي الفارسي، وارتضاه ابن خروف وصححه ابن مالك^(٣) وأجازته
الفراء في قول الله تعالى ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٤)
والتقدير: تَمَامًا عَلَى إِحْسَانِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام^(٥)، أمَّا في قوله تعالى ﴿وَوَخَّضْتُمْ كَالَّذِي
خَاضُوا﴾ فجعلها صفة لمصدر محذوف تقديره: كخوضهم الذي خاضوا^(٦)
- القول الآخر: أنها اسم، وهو مذهب جمهور البصريين وصححه أبو حيان^(٧)
واحتج أصحاب القول الأول - كما ذكر ابن مالك - بأنها جاءت مصدرية غير
محتاجة إلى عائذ، ولا يكون كذلك إلا الحرف، واستشهدوا لذلك بشواهد نثرية وشعرية فمن
النثر ما نسبت حكايته إلى الفراء أنه سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ (أَبُوكَ بِالْجَارِيَةِ الَّذِي يَكْفُلُ)
(وَالْجَارِيَةُ مَا يَكْفُلُ) المعنى: أبوك بالجارية كفالته وهذا صريح في ورود (الذي) مصدرية^(٨)
قال الدماميني: ((ولولا هذا التأويل لزم محذوران: أن تُعْلَقَ الْبَاءُ بِـ (يَكْفُلُ) وإنما يتعدى
بنفسه، وتقدم معمول الصلة على الموصول .
وأجيب: بأنَّ التَّقديرَ أبوك كفيلٌ بالجارية، فحُذِفَ الحَيرُ، وأبدل منه الذي))^(٩) .

(١) التوبة: ٦٩ .

(٢) الشورى: ٢٣ .

(٣) انظر المسائل العضديات/١٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٨ - ٢١٩، وشرح الكافية الشافية ١/٢٦٥ -

٢٦٦، ومغني اللبيب / ٧٠٩، وجمع الهوامع ١/٢٨٥ .

(٤) الأنعام: ١٥٤ .

(٥) انظر معاني القرآن ١/٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٩ .

(٦) انظر معاني القرآن ١/٤٤٦ .

(٧) انظر البيان في غريب القرآن ١/٤٠٣، ٢/٣٤٧، وارتشاف الضرب ٢/٩٩٦، وجمع الهوامع ١/٢٨٥ .

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٩ .

(٩) تعليق الفرائد ٢/٢٥٨ .

ومن الشعر المستشهد به على كون (الذي) مصدرية قول عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - (١) :

فثبَّت اللهُ ما آتاك من حسنٍ في المرسلين ونصراً كالذي نصروا
ومثله قول جرير (٢)

يأأمَّ عمرو جزاك اللهُ مغفرةً ردِّي علي فؤادي كالذي كانا
وقول ابن أبي ربيعة (٣)

لو أنهم صبروا عنا فنعرفه منهم إذا لصبرنا كالذي صبروا
وقول الآخر (٤)

دعاني أبو سعدٍ وأهدى نصيحةً إليّ ومما أن تغرَّ النصائحُ
لأجرٍ لحبي كلب نبهان كالذي دعا القاسطي حنفةً وهونازح (٥)
قال خالد الأزهرى: ((ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجُمحي (٦) :

ياليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجالٌ مرَّ ما صنعوا
وليت رزق رجالٍ مثل نائلهم قوتٌ كقوتٍ ووسع كالذي وسعوا (٧)
وأجاب أصحاب القول الثاني القائلون بأن (الذي) اسمٌ: بأن ما ذهب إليه يونس ومن تبعه ليس بشيء لثلاثة أوجه :

أحدها ذكره أبو حيان وهو: أنَّ في هذا إثباتاً للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية (الذي) بكونها فاعلة، ومفعولة، ومجرورة، ومبتدأة، وتثنى وتجمع ويعودُ عليها الضمير فلا نَعِيل عن هذا الحُكم المقطوع به لشيء لا يقوم عليه دليل (٨) .

(١) في ديوانه / ١٥٩ برواية أخرى مع اختلاف يسير، وانظر السيرة النبوية مع الروض الأنف ٧ / ١١ .

(٢) في ديوانه / ٤٥١ .

(٣) في ديوانه / ١٤١ .

(٤) البيتان منسوبان لعمار بن عقيل في الكامل ١ / ٢١٩ مع اختلاف في الرواية لا يضر بالاستشهاد .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٩ - ٢٢٠، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٦ .

(٦) في ديوانه / ٩١ .

(٧) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٣٠ .

(٨) انظر التذيل والتكميل ٣ / ١٣٥، والبحر المحيط ٩ / ٣٣٤ .

الوجه الثاني: أنه لاجحة فيما استشهدوا به على أن (الذي) تكون مصدرية فقوله تعالى ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١) يُخْرِجُ عَلَى غير المصدرية وذلك يجعل (الذي) صفةً لمصدرٍ محذوفٍ والتقدير: وحُضِّتُمْ حَوْضًا كَالَّذِي خَاضُوا، أو كَالْحَوْضِ الَّذِي خَاضُوا^(٢) أو كَالْفَوْجِ الَّذِي خَاضُوا، أو كَالْحَوْضِ الَّذِي خَاضُوهُ، فحذف الموصوف والعائد^(٣) أو غير ذلك من الأوجه التي تخرجها عن الحرفية^(٤).

أما قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾^(٥) فَيُخْرِجُ - كما قال أبو حيان - على ((أن يكون التقدير: ذلك الذي يُبَشِّرُهُ اللَّهُ عِبَادَهُ، وأصله: يُبَشِّرُ بِهِ فَلَمَّا صَارَ مَنْصُوبًا حُذِفَ إِذْ مَجُوزَ الحذف موجود))^(٦) أو يكون التقدير - كما ذكر الزمخشري - : ذلك الثواب الذي يُبَشِّرُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ، فحذف الجار ثم العائد^(٧) أو غير ذلك من التقديرات التي لا تخرج بها (الذي) عن الاسمية^(٨).

قال أبو حيان ((أما قول بعض العرب (أبوك بالجارية الذي يكفل) ف(الذي) على حاله موصول، و(الجارية) متعلق بمحذوف يدلُّ عليه (الذي يكفل) التقدير: أبوك كفيلٌ بالجارية الذي يكفل، أو على إضمار (أعني) كما يُقدَّر في كثيرٍ من المجرور، وإن كان (أعني) لا يتعدى في أصل الوضع بالباء .

وأما (أبوك بالجارية ما يكفل) ف- (ما) مصدرية، و(الجارية) متعلق بمصدر محذوف، التقدير: أبو كفالته بالجارية كفالته كقول الشاعر^(٩):

وبعضُ الحِلْمِ عند الجَهْـمِ لـلذِّلِّ إِذْ عَانُ

(١) التوبة: ٦٩ .

(٢) انظر البيان في غريب القرآن ١ / ٤٠٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٥٧ .

(٣) انظر الكشاف ٢ / ٢٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٣١ .

(٤) انظر غرائب التفسير ١ / ٤٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٦ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٥٧ وتعليق الفرائد ٢ /

٢٥٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٥) الشورى: ٢٣ .

(٦) التذيل والتكميل ٣ / ١٣٥ .

(٧) انظر الكشاف ٤ / ٢١٩ .

(٨) انظر الكشاف ٤ / ٢١٩ والبحر المحيط ٩ / ٣٣٤ .

(٩) البيت للفند الزماني في شرح ديوان الحماسة ١ / ٣٨ ، وخرزاة الأدب ٣ / ٤٣١ .

قدروه: إذعانٌ للذلةِ إذعانٌ .

وأما (كالذي نصرُوا) فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أصله: كالذين نصرُوا، فحذف النون، والتقدير: كنصر الذين نصرُوا، أو يكون (الذي) صفةً لمصدرٍ محذوف، والعائد عليه محذوف من نصرُوا، والتقدير كالنصر الذي نصره .
وأما قوله :

رُدِّي عليَّ فؤادي كالذي كانا ...

فتأويله كالفؤاد الذي كانا، والشيء يشبهه بنفسه باعتبار حالين، تقول: زيدٌ الآن كهو أمس، والمعنى: إنَّ قلبي كان سليماً فيما مضى من الزمان، والآن قد شفه الغرام، فرديه إلى الحالة التي كانت سبقت له .
وأما قوله :

... كالذي دعا القاسطيَّ حتفهُ ...

فإنه عندهم في معنى: كما دعا القاسطيَّ حتفه، فد (القاسطي) مفعول ب(دعا) و(حتفه) فاعل ب(دعا)، ولا عائد على الذي، وتأويله عندي على أن قوله (كالذي دعا القاسطي) في موضع نعت لمصدر محذوف و(الذي) صفة للدعاء، التقدير: دعاني أبو سعدٍ دعاءً مثل الدعاء الذي دعا القاسطي فني (دعا) ضميرٌ يعودُ على (الذي) وجعل الدعاء داعياً على حد قولهم: شعرٌ شاعرٌ، وارتفاع (حتفه) على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو جواب سؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما الذي دعاه؟ قال: هو حتفه، أي: الداعي هو الحنفُ ويُحتمل أن يكون ارتفاعه على أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في (دعا) العائد على (الذي) وتأويل هذه النواذر أولى من إثبات قاعدة كلية بشيء مُحتمل مخالف لما استقرَّ في اللسان العربي)) (١)

الوجه الثالث ذكره الصبان وهو: أنه يُشكل على القول بأن (الذي) حرف اقترانها بـ(أل) لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم (٢) .

وذكر أنه يمكن دفع هذا الإشكال. بمنع أنها ليست بجميع أقسامها من خواص الاسم

(١) التذيل التكميل ٣/ ١٢٨-١٢٩ .

(٢) انظر حاشية الصبان ١/ ١٧٥ .

بدليل أنّ (أل) الموصولة تدخل على غير الاسم، فليكن مثلها (أل) في (الذي)^(١) .
قلت: ودخول (أل) الموصولة على غير الاسم شاذ كما سبق بيان ذلك^(٢) - والله أعلم - .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ قول من قال إنّ (الذي) في الشواهد المذكورة حرف أولى لما يأتي :

- ١ - كثرة الشواهد المستشهد بها على ذلك .
- ٢ - عدم وجود معارض صحيح لما استدللّ به أصحاب هذا القول، وما ذكر من تخريج للشواهد فإنه يلزم منه الحذف من غير دليل صريح يدلّ عليه، بل إنّ بعض الشواهد لم تتخرج إلا على تقدير أكثر من محذوف، ولنا عن ذلك مندوحة في جعل (الذي) حرفاً في تلك الشواهد ونحوها، ولا يلزم عليه إلا إثبات الاشتراك بين الاسم والحرف في لفظ واحد وليس هذا بغريب في العربية (عن) و(على) كذلك كما سيأتي بيانه إن شاء الله^(٣)

(١) انظر حاشية الصبان ١ / ١٧٥ .

(٢) انظر ص ٥٠ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٢٦٣ ، وص ٢٦٦ .

المسألة الثانية عشرة

(أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول بين الاسميتين والحرفية .
اختلفَ في ذلك على قولين:

• أحدهما: أنها اسمٌ موصول بمعنى (الذي) وهو مذهب جمهور النحويين^(١) إلا أن الزمخشري مع قوله بالاسمية ذهب إلى أنها منقوصة من (الذي)^(٢)

قال الدماميني: ((وظاهر كلام الزمخشري بل صريحه في المفصل أن اللام في (الذي) حرف تعريف، وأن اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في (الذي) إلا أنها تعد اسمًا لا حرفًا؛ لأنها بمنزلة (الذي) لكونها تخفيفًا له ، قلتُ : دعوى لادليل عليها، وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل)) اهـ^(٣)

• القول الآخر في هذه المسألة أن (أل) حرف ونسب ذلك ابن يعيش إلى قوم وصوبه^(٤) وذكر ابن القوأس أن الأخفش والمازني ذهبا إلى أنها حرف تعريف^(٥) ونسب أبو حيان والمرادي والشاطبي وغيرهم القول بأنها حرف تعريف إلى الأخفش وحده، ونسبوا إلى المازني القول بأنها حرف موصول^(٦)

وذكر أبو علي الفارسي وابن مالك، والرّضي أن المازني قال بأن (أل) حرف تعريف^(٧) قال أبو حيان بعد أن ذكر ماقاله ابن مالك: ((وهذا الذي حكاه عن المازني هو الذي حكيناه نحن عن الأخفش من أن الألف واللام للتعريف، وحكىنا عن المازني أن (أل) موصول حرفي، والجمع بين الحكايتين أن (أل) معرفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني إلا أن

(١) انظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، والإيضاح العضدي ١/ ٩٧ ، واللباب للعكبري ٢/ ١٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ - ٢٠٣ والتذيل والتكميل ٣/ ٥٩ - ٦٠ ، والجنى الداني ٢/ ٢٠٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٩١ .

(٢) انظر المفصل ١٧٣ - ١٧٤ ، والكشاف ١/ ٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٣ .

(٣) تعليق الفرائد ٢/ ٢١٢ - ٢١٣ ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٤) انظر شرح المفصل ٣/ ١٤٤ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطر ١/ ٦٩٨ .

(٦) انظر التذيل والتكميل ٣/ ٥٩ ، ٦١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٣ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٩١ مخطوط ،

والجنى الداني ٢/ ٢١٣ ، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٩١ وشرح الأشموني ١/ ١٥٦ .

(٧) انظر البغداديات ٣/ ٥٥٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٣ .

المازنيّ هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي مُعرّفة وليست موصولة فقد اشترك المذهبان في التعريف واختصّ مذهبُ المازنيّ بالوصل)) ا.هـ (١) .

وجاء في شرح التصريح للأزهريّ أنّ للمازنيّ قولين: أحدهما أنّها موصولة ، والآخر يوافق فيه الأخفش أنّها للتعريف (٢) لكن جاء في معاني القرآن للأخفش ما ظاهره أنّ (أل) اسم بمنزلة (الذي) فقد قال: ((... فإذا أخرجت النون من الاثنيين، والجمع من أسماء الفاعلين أضفت ، وإن كانت فيه الألف واللام ؛ لأنّ النون تعاقب الإضافة وطرح النون هاهنا كطرح النون في قولك هما ضاربا زيدا، ولم يفعل؛ لأنّ الأصل في قولك (الضاربان) إثباتُ النون لأنّ معناه وإعماله مثل معنى (الذي فعَل) وإعماله)) ا.هـ (٣) .

وذكر ابنُ برهان وابنُ القوّاس أنّ أبا عليّ قد اختار القولَ بحرفية (أل) (٤) وهذا يخالف لما صرح به أبو عليّ في الإيضاح حين قال: ((... فالأسماء الموصولة نحو قولهم: الذي، والتي والألف واللام في نحو القائم والضارب والمعطي والمُعطي درهماً، وما كان في حكمهما)) (٥) ومخالف أيضاً لما نسب إليه أبو حيان (٦) من القولِ باسميتها، إلا أنّ أبا عليّ قد قال في باب الإخبار بالذي وبالألف واللام: ((فإن أخبرت عن زيدٍ بالألف واللام قلت: الضاربه أنا زيدٌ فالهاء في (الضاربه) ترجع إلى مادلّ عليه الألف واللام من معنى الذي)) (٧) قال ابنُ أبي الربيع:

((يظهر من هذا أنّ الألف واللام عنده ليسا باسم، وإنما هما حرف؛ إذ لو كانا عنده اسمًا لقال: فالهاء في (الضاربه) ترجع عليهما ولم يحتج إلى أن يقول إلى مادلّ عليه الألف واللام)) ا.هـ (٨) ومن رجّح القولَ بالحرفية أبو عليّ الشلوبين (٩) هذا تقريرُ القولين في هذه المسألة، ولكلّ قول أدلته واحتجاجه، فقد احتج أصحابُ المذهب الأول القائلون باسمية (أل) بثلاثة أدلة :

(١) التذييل والتكميل ٦٤ / ٣ .

(٢) انظر شرح التصريح ١٣٧ / ١ .

(٣) معاني القرآن ٨٤ / ١ ، وانظر تعليق الدكتور حسن هنداي على التذييل والتكميل ٥٩ / ٣ .

(٤) انظر شرح اللمع ٥٨٧ / ٢ ، وشرح ألفية ابن معطّر ٦٩٨ / ١ .

(٥) ٩٧ / ١ .

(٦) في التذييل والتكميل ٦٠ / ٣ .

(٧) الإيضاح ١٠٢ / ١ .

(٨) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ٥٥٥ / ٢ ، وانظر ص ٥٠٤ ، ٥٠٨ .

(٩) انظر التوطئة / ١٦٨ - ١٦٩ .

أحدها: عودُ الضمير عليها في مثل مررتُ بالقائمِ أبوهما، وجاء الضاربه زيدٌ، وجاءتني الضاربها زيدٌ، وقد أفلح المتقي ربّه، والضمائر لاتعود إلاً على الأسماء وليس للضمير من مرجع في الأمثلة السابقة إلا (أل) فتعيّن كونها اسمًا ذكر ذلك ابن عصفور، وغيره^(١) .

وأجاب القائلون بالحرفية، بما ذكره ابن يعيـش، وصاحب جواهر الأدب: أنه غير مسلّم أنّ الضمير عائد على (أل) بل نقول: إنه يعودُ على الموصوف المحذوف؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بالضارب فتقديره مررتُ بالرجل الضارب، فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به، أو نقول: إنه يعود إلى لفظ الموصول المؤول به (أل) وهو (الذي) كما أنّ الضمير في قولهم: من صدق كان خيرًا له، ومن كذب كان شرًا له، عائدٌ إلى المصدر المفهوم من صفة الفعل وإن لم يُذكر لفظًا ومنه قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢) ولا يقال إذا كانت بمعنى الذي يجبُ أن تكون اسمًا مثله؛ لأننا نقول: لايلزم من تساوي كلمتين في المعنى تساويهما في النوع؛ لأنَّ (مِن) التبعيضية مساوية في المعنى لـ (بعض) و(هيئات) مساوية لـ (بَعْد) ولم يلزم منها اسمية الأول، وفعلية الثاني^(٣) .

ورُدَّ هذا الجوابُ من وجهين :

أحدهما ما ذكره أبو حيان وأشار إليه غيره من ((أنَّ الموصوف لا يُحذف إلا في مِظانٍ لا يُحذف في غيرها، وليس هذا منها، وجواز (جاءتني الضاربها زيدٌ) دلٌّ على أنّ (أل) بمنزلة (التي) فكما جاز (جاءتني التي ضربها زيدٌ) فكذلك جاز (جاءتني الضاربها زيدٌ) ولو كان حذفُ الموصوف في هذا سائغًا لجاز (جاءتني ضاربها زيدٌ) كما يجوز (جاءتني امرأة ضاربها زيدٌ) فامتناع ذلك يدلُّ على أنه ليس على حذف الموصوف))^(٤) .

الوجه الآخر ذكره الشاطبي وهو: ((أنك إذا أقمت شيئًا مقام محذوف فالمعتبر هو المثبت لا

(١) انظر شرح الجمل ١/ ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٣، وجواهر الأدب / ٣٧٥، والتذيل والتكميل ٣/

٦٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٧ .

(٢) المائة: ٨ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيـش ٣/ ١٤٤، وجواهر الأدب / ٣٧٦ .

(٤) التذيل والتكميل ٣/ ٦٠ - ٦١، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/

٢٠٠، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٣ - ٢١٤، والمقاصد الشافية ١/ ١٩١ مخطوط .

المحذوف إلا في القليل، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(١) فعاد الضمير على القرية وهي اللفظ وإن كان المراد أهلها^(٢).

الدليل الثاني: مما استدللّ به على أنّ (أل) اسم موصول لا حرف موصول - ما ذكره أبو حيان - من أنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدّر بمصدر فدلّ على أنه اسم^(٣).

الدليل الثالث استدللّ به ابن برهان، وقواه ابن مالك على موصولة (أل) وهو دخولها على الفعل المضارع كما في قول الشاعر^(٤):

ما أنت بالحكم الرضى حكومته
.....

فكما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم، كذلك لا تدخل (أل) لو كانت حرف تعريف على الفعل^(٥).

والجواب: أنّ دخول (أل) على المضارع في البيت ونحوه ضرورة شاذة كما قد سبق تحريره^(٦).

أمّا أصحاب القول الثاني - وهم القائلون - بحرفية (أل) فقد استدلو بخمسة أدلة:
أحدها: ذكره العكبري وهو ((أنها تفيد التعريف فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة، وسبب ذلك أنّ الاسم الموصول تعرفه صلته، والألف واللام يعرفان ما يدخلان عليه))^(٧).

وذكر جواب القائلين بالاسمية: بأننا لأنسلم أنّ (أل) للتعريف وقد دللنا على أنها موصولة كـ(الذي)^(٨) ((والفرق بينهما أنّ حرف الجرّ إذ وقع قبل الموصول لم يتعلّق بالصلة كقوله

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) المقاصد الشافية ١/ ١٩١ مخطوط.

(٣) انظر التذيل والتكميل ٣/ ٦١.

(٤) سبق ذكره ص ٥٠.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١، والتذيل والتكميل ٣/ ٦١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦.

(٦) انظر ص ٥٠.

(٧) اللباب للعكبري ٢/ ١٢٧.

(٨) انظر أدلتهم في ما سبق ص ٢٣٤.

تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِلِينَ﴾^(١) وإن جعلت الألف واللام للتعريف، جاز أن يتعلّق الجار بما دخلت عليه إذا صلّح للعمل^(٢) ثمّ إنّها لو كانت للتعريف كما زعمتم لكان ((لحاقها اسم الفاعل قادحاً في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإنّ لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى، فُعلم بذلك أنّ الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأنّ الصفة بذلك يجب تأويلها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرّح بجزئيتها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقاً^(٣) .
وأجيب بما ذكره الشاطبي وغيره، أنّ الألف قد ذهب إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل مع (أل) فلا يرد عليه ما ذكر^(٤) .

الدليل الثاني - ذكره ابن يعيش وغيره - وهو ((أنّها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنّه لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنّها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنّها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الألف واللام واسم الفاعل، وإذا قلت: ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأنّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: مررت بالضارب يكون لِحرف الجرّ مجروران وذلك مُحال^(٥) .
وأجيب عن هذا الدليل من ثلاثة أوجه :

أحدها ذكره ابن مالك وهو: ((أن يقال مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلّة لأنّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلّة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلمّا كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع^(٦) .

(١) يوسف: ٢١ .

(٢) اللباب ٢ / ١٢٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٠ ، وانظر المقاصد الشافية ١ / ١٩١ مخطوط .

(٤) انظر المقاصد الشافية ١ / ١٩١ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٧ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٤ ، وانظر التوطئة / ١٦٨ - ١٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٩ ،

والتذيل والتكميل ٣ / ٦١ - ٦٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٣ ، وانظر التذيل والتكميل ٣ / ٦٤ .

ورُدَّ بما ذكره الرضوي من ((أَنَّ حَقَّ الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه هو المقصود بالكلام وإنما جيء بالصَّلَّة لتوضيحه، والدليل ظهور الإعراب في (أي) الموصولة نحو جاءني أيهم ضربته، ورأيت أيهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته))^(١) .

الوجه الثاني: أشار إليه الرضوي وغيره وهو أَنَّ اللام الاسمية لما كانت في صورة اللام الحرفية نُقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في (إلَّا) الكائنة بمعنى (غير) في باب الاستثناء^(٢) .
الوجه الثالث: كما ذكره أبو حيان ((أَنَّهَا جُعِلَتْ مع الاسم كالشيء الواحد؛ لأنَّ الصلَّة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلَّة اسماً مُفرداً كانت أشدَّ اتصالاً بالموصول وافتقاراً إليه فجُعِلَ الفاعلُ بجملته (الضاربُ) في قولك (قام الضاربُ) كما إذا قلت: هذه بعلبك صار الاسم المجموع فكذلك (الضارب) بمنزلة اسم واحد))^(٣) .

الدليل الثالث من أدلة القائلين بأنَّ (أل) حرف ما أشار إليه صاحب جواهر الأدب، وأبو حيان من أنَّها لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون الاسم الظاهر على حرفين يجوز حذف أحدهما وهو همزة الوصل فيبقى الاسم على حرف واحد^(٤) .
وأجيب عن هذا من وجهين :

أحدهما: ذكره صاحب جواهر الأدب، وهو ((أَنَّ (أل) لما كانت حال حرفيتها كما هي حال اسميتها من غير تغيير؛ سَهِّلَ الحذف حال اسميتها، كما سَهِّلَ حال حرفيتها))^(٥) .
الوجه الآخر: ذكره أبو حيان وهو ((أَنَّ من الأسماء المعربة المتصرفة ما يكون بعد الحذف على حرف واحد نحو: (فو)، و(ذو) فإنهما على حرفين وإذا لقي آخرهما ساكن آخر من كلمة بعدها تحذف الواو منهما لالتقاء الساكنين وتبقى كلُّ منهما على حرف واحد))
وأيضاً ((حُكي من كلام العرب (أم الله) همزته همزة وصل مع أنه مُعرب، فالأحرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني))^(٦) .

(١) شرح الكافية للرضي ٣ / ٩٨، وتعليق الفرائد ٢ / ٢١٥ .

(٢) انظر شرح الكافية ٣ / ٩٥، وتعليق الفرائد ٢ / ٢١٤ .

(٣) التذيل والتكميل ٣ / ٦٢، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٩ .

(٤) انظر جواهر الأدب / ٣٧٦ - ٣٧٧، والتذيل والتكميل ٣ / ٦٢ .

(٥) جواهر الأدب / ٣٧٧ .

(٦) انظر التذيل والتكميل ٣ / ٦٣ .

الدليل الرابع: ((أنَّ همزة الوصل في (الضارب) مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكونُ همزة وصل في الاسم إلا المكسورة إلا ما شذَّ من قولهم (إيْمَنُ اللهُ) وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالها في الرَّجُلِ والغلام)) ذكره أبو حيان^(١) وأجاب عنه بأنَّ همزة الوصل في (أَل) الاسميَّة فتحت تشبيهاً لها بـ(أَل) التي للتعريف، وإذا كانوا قد فتحوا همزة (إيْمَن) تشبيهاً بالحرف فالأحرى تشبيه (أَل) الموصولة بـ(أَل) المُعرِّفة^(٢).

الدليل الخامس - كما ذكر أبو حيان - ((أنها لو كانت اسماً لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها. معمول الصلَّة، فتقول: جاءني ال زيداً ضاربٌ كما يجوز ذلك في (الذي) إذا قلت: جاءني الذي زيداً ضرب))^(٣)، وأجاب بأنَّ عدم الفصل إنّما التزم لشدة اتصال (أَل) بصلتها وجعلهما كشيء واحد إذا كانت الصلَّة مُفردة بخلاف صلة (الذي) فإنه جُملة فكما لا يجوز الفصل بين جزأي (بعلبك) لشدة الاتصال بينهما كذلك لا يجوز الفصل بين (أَل) وصلتها المفردة^(٤).

الترجيح

مما سبق ظهر أنَّ أدلة الفريقين تكادُ تكونُ متكافئة، ومع ذلك فالأقرب أنها حرف لما يأتي:
١ - أنها لاتقبل شيئاً من علامات الأسماء، وأما عود الضمير عليها فمخرج على وجه صحيح بأن يكون عائداً على موصوف محذوف، والمحذوف هنا يدل عليه سياق الكلام بخلاف غيره .

٢ - أنه ليس لها محلّ من الإعراب وحدها فلا تقع فاعلاً ولا مفعولاً به ... إلا تبعاً لما بعدها فكما أنّ (أَل) في الرجل تابعة لما بعدها إذا قلت: جاء الرجلُ ورأيتُ الرجلَ، فكذلك (أَل) في المتقي، إذ قلت جاء المتقي ربّه، ورأيتُ المتقي ربّه - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) التذييل والتكميل ٦٢ / ٣ .

(٢) انظر المصدر السابق ٦٣ / ٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٦٢ / ٣ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٦٣ / ٣ - ٦٤ .

المسألة الثالثة عشرة

(أل) الداخلة على الصفة المشبهة بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين :

أحدهما: أنها غير موصولة وهو مذهب الجمهور^(١) .

القول الآخر أنها موصولة وإليه ذهب ابن مالك فقد قال في التسهيل: ((ومعنى الذي وفروعه الألف واللام ... وتوصل بصفة محضة))^(٢) قال في الشرح: ((وعنيّت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين))^(٣) .
وحجة الجمهور أنّ الصفة المشبهة ضعيفة فليس معناها: الذي فعل؛ لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل^(٤) .

وربما كان دليل ابن مالك أنّ الصفة المشبهة أشبهت الفعل من حيث العمل، وإن خالفته في المعنى فهي ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر كما يرفعها الفعل^(٥) لكنّه خالف مذهبه وجعلها في قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى﴾^(٦) معرفة لا موصولة^(٧) .

الترجيح

الذي يظهر - والله أعلم - أنّ الرّاجح أن تعامل (أل) الداخلة على الصفة المشبهة معاملة الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، فإن قيل إنها حرف هناك، وهو مارجحته أنّها فلتكن هنا كذلك، وإن قيل هناك إنها اسم فلتكن أيضاً هنا كذلك ليجري باب الصفات على سنن واحد .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٩٥/٣ - ٩٦ ، والتذيل والتكميل ٦٥ / ٣ ومغني اللبيب / ٧١ ، وجمع المواع ١ /

٢٩٣ ، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ١ / ١٥٦ .

(٢) التسهيل مع شرحه ١ / ١٩٦ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٠١ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٩٥/٣ - ٩٦ ، والتذيل والتكميل ٦٥ / ٣ ومغني اللبيب / ٧١ ، وجمع المواع ١ /

٢٩٣ ، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ١ / ١٥٦ .

(٥) انظر منحة الجليل ١ / ١٥٦ .

(٦) هود: ٢٤ .

(٧) انظر شرح التسهيل ١ / ٤١ .

المسألة الرابعة عشرة

(ذا) إذا رُكبت مع (ما) في نحو ماذا صنعت بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين :

• أحدهما: أن (ذا) اسمٌ يُطلق عليها المُلغاة، وإلغاؤها على وجهين: إلغاءٌ حكمي وذلك بتقديرها مركبة مع (ما) فتكون (ذا) حينئذٍ جزءاً أخيراً من كلمة (ماذا) وهذه الكلمة كلها اسم، وإلغاءٌ حقيقي وهو تقدير (ذا) اسماً زائداً على رأي الكوفيين وابن مالك في تجويز زيادة الاسم^(١) والقول باسمية (ذا) هو مذهب عامة النحويين^(٢).

• القول الآخر: أن (ذا) هذه حرف، وإليه ذهب صاحب رصف المباني فقال: ((وإنما حكمنا على أن (ذا) حرف؛ لأنها قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونها، ومعناها الاستفهام وتوجد معها أيضاً وهي معها بذلك المعنى فحكمنا أنها وصلة لها))^(٣) وقال أيضاً: ((وأما قولُ الله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾^(٤) فمن قرأه بالنصب^(٥) فهو من بابنا و(ذا) مع (ما) حرف، وهي^(٦) في موضع مفعول (ينفقون) فتوجه عليها الفعل، ولذلك كان الجوابُ بالنصب لأنَّ التقدير: ينفقون العفوَ وحكمُ الجوابِ أن يكونَ على وفق السؤال، ومن قرأ بالرفع في (العفو)^(٧) فهو على تقدير (هو) وتكون (ما) إذ ذاك في موضع مبتدأ، و(ذا) هنا اسم بمعنى (الذي) وبعد (ينفقون) ضمير مفعولٍ مخوفٍ تقديره: ينفقونه وليس هذا من بابنا؛ لأنَّ (ذا) فيه اسمٌ))^(٨).

(١) انظر شرح التسهيل ١/ ١٩٦ وتعليق الفرائد ٢/ ١٩٨، وشرح التصريح ١/ ١٣٨ - ١٣٩، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ١٥٩ - ١٦٠، والنحو الوافي ١/ ٣٦٠ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠٢ - ١٠٥ / ٣.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ١٢٩/ والتبصرة والتذكرة ١/ ٥١٨ - ٥٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٣، والبحر اخیط ٢/ ٤٠٧، والجنى الداني ١/ ٢٣٩ - ٢٤٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٩٥ - ٣٩٧.

(٣) رصف المباني ٢٦٤ / وانظر الجنى الداني ٢٤٢ /

(٤) البقرة: ٢١٩ .

(٥) وهم جمهور القراء - انظر الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ١/ ٣٢٦ .

(٦) أي: (ما) .

(٧) وهو أبو عمرو بن العلاء - انظر الكتاب الموضح ١/ ٣٢٥ .

(٨) رصف المباني ٢٦٥ /

والذي يُشكّل على قول صاحب رصف المباني أنه لم يُعهد بحيء (ذا) حرفاً، وإنما جاءت في كلِّ أحوالها اسماً^(١) ولهذا جعلها الجمهور باقية على اسميتها بناءً على أصلها فلمّا جاءت مع (ما) الاستفهامية جعلت اسماً واحداً مركباً، وهذا لا إشكال فيه، وإنما الإشكالُ في جعل (ذا) زائدة فإنَّ الأسماء لاتزاد عند البصريين^(٢) ويندفع الإشكال بأنَّ الكوفيين جوزوا ذلك، وتبعهم ابن مالك^(٣).

الترجيح

ظهر مما سبق أنَّ قول الجمهور هو الراجح في هذه المسألة؛ لما سبق من أنه لم يُعهد بحيء (ذا) حرفاً - وبهذا يكونُ القول بالحرفية شاذاً - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٠٨ - ١٠١٠، ومغني اللبيب / ٣٩٥ - ٣٩٧، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ٢ /

١٤٣٣ - ١٤٣٤ .

(٢) انظر التذيل والتكميل ٣ / ٤٢، ومغني اللبيب / ٣٩٧ وشرح التصريح ١ / ١٣٩، والتأويل النحوي في القرآن

الكريم ٢ / ١٤٢٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١ / ١٩٦، وأوضح المسالك ١ / ١٥٨ - ١٥٩، وشرح التصريح ١ / ١٣٩ .

المسألة الخامسة عشرة

ما المصدرية بين الاسمية والحرفية .

اختلف في ذلك على قولين :

• أحدهما: أنها حرف فإذا قلت: (أعجبتني ما قمت) فتقديره: قيامك، وهذا مذهب جمهور النحويين^(١) قال الميرد: ((ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة (أن)، والأخفش يراها بمنزلة (الذي) مصدرًا كانت أو غير مصدر وسنشرح ما ذكرنا شرحًا بيّنًا - إن شاء الله - وتقول: (أن تأتي خير لك) فليس في (تأتي) ذكر لأن، ولوقلت: رأيت الذي يقوم لم يجز لأنك لم تردد إلى الذي شيئًا وهو اسم حتى تقول: رأيت الذي تقوم إليه . ولو أنك قلت: بلغني أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئًا، ولوقلت: جاءني من إنك منطلق لم يجز حتى تقول: إنك منطلق إليه، أو عنده، فهذا أمر الحروف، وهذه صفات الأسماء، فأما اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت أعجبتني ما صنعت فهو بمنزلة قولك: أعجبتني أن قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبتني ما ضربت زيدًا كما تقول: أعجبتني أن ضربت زيدًا، وكان يقوله .

والأخفش يقول: أعجبتني ما صنعت، أي: ما صنعته، كما تقول: أعجبتني الذي صنعته، ولا يجيز أعجبتني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلط، فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه)) ١. د - (٢) .

• القول الآخر: أنها اسم، وهو منسوب إلى الأخفش - كما سبق - وإلى ابن السراج^(٣) ومنهم من نسبه أيضًا إلى بعض الكوفيين^(٤) ومنهم من نسبه إلى الميرد والرّماني^(٥) ونسبه

(١) انظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٢٦، ٣ / ١١، ١٥٦، والمقتضب ٣ / ٢٠٠، والتعليق على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ١ / ١٠، والبغداديات ٢٧١ - ٢٧٢، واللباب للعكبري ٢ / ١٢٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٨، ووصف المباني ٣٨١، والتذيل والتكميل ٣ / ١٥٤ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٠٠ .

(٣) انظر المقتضب ٣ / ٢٠٠، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ١ / ٧٩، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٥٥٨، واللباب ٢ / ١٢٦، والتسهيل مع شرحه لابن مالك ١ / ٢٢٣، وشرح الكافية للرضي ٣ / ١٠٨ .

(٤) انظر وصف المباني ٣٨١، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٣، والتذيل والتكميل ٣ / ١٥٤، والجنى الداني ٣٢٢، والمساعد ١ / ١٧٣ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ١٣٥، والتذيل والتكميل ٣ / ١٥٢، وجمع الموامع ١ / ٢٨١ .

السيوطي إلى المازني والسهيلي^(١) وهو منسوب أيضاً إلى ابن الحاج^(٢) وذكر د/إبراهيم الحندود أن ابن هشام رجّح هذا القول في المغني^(٣) وغاية ما ذكره ابن هشام أنه أورد مرجحاتٍ للقول باسمية (ما) وأورد مرجحاً واحداً للقول بحرفيتها^(٤) لكنّه جعل (ما) على قسمين: اسمية، وحرفية، وذكر (ما) المصدرية تحت قسم الحرفية^(٥) ورجّح القول بحرفيتها في شرح قطر الندى^(٦) فالظاهر من ذلك - والله أعلم - أن مذهبه موافق لمذهب الجمهور .
أمّا الأخفش فعبارته في معاني القرآن مختلفة ففي بعض المواضع ظاهر كلامه أنه يوافق الجمهور ومن ذلك :

١ - قال عند قول الله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٧): ((يعني يكذبون على الله وعلى الرّسل، جعل (ما) والفعل اسماً للمصدر كما جعل (أن) والفعل اسماً للمصدر في قوله: أحبُّ أن تأتيني، وأمّا المعنى فإنما هو يكذبهم وتكذيبهم))^(٨)

٢ - قال: ((وأمّا قوله ﴿بِمَا عَصَوْا﴾^(٩) جعله اسماً، هذا كالعصيان، يريد: بعضيَانهم فجعل (ما) و(عصوا) اسماً))^(١٠)

وفي بعض المواضع ذكر أن (ما) اسمٌ، ومن ذلك :

١ - قال عند قول الله تعالى ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾^(١١): ((جعل (ما) اسماً و(عنتم) من صلته))^(١٢)

(١) انظر همع الهوامع / ١ / ٢٨١ .

(٢) انظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول / ٢ / ٩٣٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر مغني اللبيب / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٥) انظر المصدر السابق / ٣٩٩ .

(٦) انظر شرح قطر الندى / ٥٤ - ٥٥ .

(٧) البقرة : ١٠ .

(٨) معاني القرآن / ١ / ٤٠ ، وانظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول / ٢ / ٩٣٠ ، وتعليق الدكتور

/حسن هندراوي على التذييل والتكميل / ٣ / ١٥٤ .

(٩) البقرة : ٦١ .

(١٠) معاني القرآن / ١ / ١٠٢ .

(١١) التوبة : ١٢٨ .

(١٢) معاني القرآن / ٢ / ٣٣٩ ، وانظر البيان / ٢ / ٦٦٣ ، والبحر المحيط / ٥ / ٥٣٣ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي

/ ٤ / ٦٦٥ - ٦٦٦ .

٢- قال عند قول الله تعالى ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾^(١): ((يَقُولُ: نَقُصُّ عَلَيْكَ بَوْحِينًا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ، وَجَعَلَ (مَا) اسْمًا لِلْفِعْلِ، وَجَعَلَ (أَوْحِينَا) صَلْتَهُ))^(٢).

أما ابن السراج فقد صرح باسمية (ما) المصدرية فقال: ((واعلم أنّ (أن) تكون مع صلتهما في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكون مع صلتهما في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة، إلا أنّ صلة (ما) لأبد من أن تكون فيها ما يرجع إلى (ما) لأنها اسم، وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأنّ (أن) حرف والحروف لا يكتسب عنها ولا تضمير فيكون في الكلام ما يرجع إليها))^(٣).

وكذا صرح باسميتها السهيلي^(٤) وسيأتي كلامه فيما بعد - إن شاء الله -

أما المبرد، فنصّه السابق يخالف ما نسب إليه؛ لأنه رجح قول سيبويه^(٥).

و أما الرماني فإنّ الذي في كتاب معاني الحروف يخالف ما نسب إليه فيما يظهر؛ وذلك أنه ذكر لـ(ما) إذا كانت حرفاً خمسة معانٍ منها: أن تكون مع الفعل في تأويل المصدر نحو قولك: يعجبني ما قمت، والمعنى يعجبني قيامك^(٦). هذا تقرير القولين في هذه المسألة . وقد احتج الجمهور فقالوا: إنّ هناك مواضع لا يصح أن يعود على (ما) من صلتهما ضمير ومن ذلك :

١ - قول الله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٧) ((فلو كانت (ما) هنا اسماً للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير، ولا ضمير فيها ولا يصح تقديره؛ لأنّ الفعل قد استوفى مفعوله))^(٨) .
فلو قدرته وقلت: ((ومما رزقناهموه)) مثل ((ومن الذين رزقناهموه)) للزم من ذلك تعدية الفعل

(١) يوسف: ٣ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٦١ .

(٣) الأصول ١ / ١٦١ .

(٤) انظر نتائج الفكر / ١٨٦ .

(٥) انظر ماسبق ص ٢٤٣ .

(٦) انظر معاني الحروف / ٨٩ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ٢ / ٩٣٥ .

(٧) البقرة: ٣ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٢ وانظر اللباب ٢ / ١٢٦ ، ووصف المباني / ٣٨١ .

(رزقت) إلى مفعولين، وإنما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ مثل أكلتُ وشربتُ، ولو عديته إلى ثانٍ لنقلت الفعل بالهمزة كما يُنقل سائر ما يتعدى إلى مفعولٍ إذا أردت تعديته إلى مفعولين فمن حيث لم يجوز أن يتعدى (رزقت) إلى مفعولين لم يجوز تقدير هذا الضمير، فلمَّا لم يجوز ذلك لم يُعدُّ إلى (ما) شيء، وإذا لم يُعدُّ إليه شيء لم يكن اسمًا، وإذا ثبت أنه ليس باسمٍ ثبت أنه حرف، وإذا كان حرفًا لم يحتج إلى عائد كما لا يحتاج إليه (أن) فتقدير ﴿وَمَا رزقناهم يُنفقون﴾: (ومن رزقهم ينفقون) فهذا أحدُ الدلائل البينة أن (ما) هذه حرفٌ ليس باسمٍ (١) .

٢ - وقولُ الله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (٢) ((لأنَّه أيضًا لا يجوزُ أن يعودَ منه إلى (ما) عائدٌ وهو حرفٌ كـ(أن) النَّاصِبة للفعل، وكـ(أن) الشديدة المفتوحة، وهما جميعًا مع ما بعدها بمنزلة المصدر لا يرجع من صلتها إليها شيء فكذلك (ما) هذه)) ذكره أبو علي (٣) .

٣ - وقولُ الله تعالى ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾ (٤) فليس في صلة (ما) عائدٌ؛ لأنَّ الفعلَ لازمٌ ولا يتعدى ولا يصحُّ تقديرُ إلحاق الضمير به (٥) ((إذ لم يُعهد هذا الضميرُ بارزًا في موضع، والأصل عدم الإضمار)) كما قال الرضوي (٦) .

٤ - ومن ذلك أيضًا ما أشار إليه أبو حيان وغيره من قول الشاعر (٧) :

أليس أميري في الأمورِ بأنتمما بما لستمأ أهل الحيانةِ والغدرِ

فإنه لا يتأتى تقدير الضمير هنا؛ لأنَّ الجامد لا يتحمَّل الضمير (٨) .

واستدلَّ أصحابُ القولِ الثاني - وهم القائلون: أن (ما) المصدرية اسم بأربعة أدلة :

أحدها ذكره ابنُ السراج وهو: ((أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)

(١) انظر البغداديات / ٢٧٣ .

(٢) البقرة : ١٠٠ .

(٣) البغداديات / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٤) التوبة : ٢٥ .

(٥) انظر شرح الفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٣ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ٢ / ١٠٩٩ - ١١٠٢ .

(٦) شرح الكافية ٣ / ١٠٨ .

(٧) غير منسوب لمعين في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١٧ .

(٨) انظر التذليل والتكميل ٣ / ١٥٤ ، والجنى الداني / ٣٣٢ ، ومغني اللبيب / ٤٠٣ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٧٨ ،

وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١ / ٣٠٧ .

لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجد لها عاملة حكمتنا بأنها اسم^(١) .

والجواب عن هذا الدليل من وجهين :

أحدهما ذكره العكبري، وهو أن كون الكلمة غير عاملة ليس ذلك من حد الاسم، ولا إلاماته^(٢) الوجه الآخر: قد يقال إننا لأنسلم أن جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال؛ لأن حرفي التنفيس، لا يدخلان إلا على الأفعال ومع ذلك لا يعملان فيها، ولم يقل أحدٌ - فيما أعلم - أنهما اسمان .

الدليل الثاني: ذكره السهيلي فقال: ((قد قدمنا أن (ما) اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، والمصدر جنس من الأجناس فمعنى وقوعه عليه أن يعنى به مصدرًا، ثم تصلها بفعل وفاعل، ثم تعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر، وهو العائد على (ما) فيكون مفعولاً مطلقاً، تقول أعجبتني ما صنعت أي: أعجبتني الفعل الذي صنعته، كما تقول أعجبتني ما لبست أو ما أكلت فيكون معناه الثوب الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته، فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، فكذلك وقعت على المصدر والظرف، وهي في كل هذه بمنزلة (الذي) كما تقدم وظن بعض النحويين أن التي يعنى بها المصدر ليست بـ(ما) الأولى، وإنما هي بمنزلة (أن) مع الفعل، بتأويل المصدر، وليس كما ظنوه؛ ألا ترى أنك لا تقول: يعجبني ما تجلس، كما تقول يعجبني أن تجلس وأن تخرج وأن تقعد ولا تقول في هذا كله: (ما)؟ والأصل في هذا الفصل أن (ما) لما كانت اسمًا مبهمًا لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويُعبر بها عنه كقولك: يعجبني ما صنعت، وما علمت، وما فعلت، وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم يختلف أنواعه وكذلك الصنع والفعل والعمل .

فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثًا من الكلام؛ لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذ أعجبتني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسرًا لأوله رافعًا للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ(ما) .

(١) الأصول ١ / ١٦١، وانظر الباب للعكبري ٢ / ١٢٦ .

(٢) انظر الباب ٢ / ١٢٧ .

فأما قوله تعالى ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾^(١) فلأنَّ المعصية تختلف أنواعها ، وقوله سبحانه وتعالى ﴿بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٢) .

فهو كقولك: لأعاقبتك بما ضربت زيدياً، وبما شتمت عمراً، أو قعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودلَّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت : لأجزيتك بالذنب الذي هو ضربُ زيد، أو شتم عمرو ، (فما) على بابها غير خارجة عن إبهامها)) ا.هـ^(٣)

ورده ابن القيم - رحمه الله - فقال: ((وليس كما زعم - رحمه الله - فإنه لا يُشترط في كونها مصدرية ما ذكر من الإبهام، بل تقع على المصدر الذي لا تختلف أنواعه، بل هو نوعٌ واحد؛ فإنَّ إخلافهم ما وعدا الله كان نوعاً واحداً مستمراً معلوماً، وكذلك كذبهم، وأصرح من هذا كله قوله تعالى ﴿كُونُوا رَبَّانِينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾^(٤)

فهذا مصدر معين خاص لا إبهام فيه بوجه، وهو علم الكتاب ودرسه، وهو فردٌ من أفراد العمل والصنع فهو كما منعه من الجلوس والعود والانطلاق ولا فرق بينهما في إبهام ولا تعيين إذ كلاهما معين متميز غير مبهم ونظيره ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٥) فاستكبارهم، وقولهم على الله غير الحق مصدران معينان غير مبهمين واختلاف أفرادهما كاختلاف أفراد الجلوس والانطلاق، ولو أنك قلت في الموضع الذي منعه: هذا بما جلس، وهذا بما نطق كان حسناً غير غث ولا مستكره...))^(٦)

الدليل الثالث: ما ذكره ابن الحاج من أنه تأمل (ما) المصدرية فلم ير لها وجوداً، وإنما هي موصولة مراد بها المصدر وحذف الضمير معها لأمرٍ خاص بالمصدر قال: ((ولا يتسع لي الآن ذكره)) واستدلَّ لما ذكر بأنه لا يقال: يعجبني ما لا يقوم زيد، كما لا يقال: أن لا يقوم زيد^(٧) . وأجيب بما ذكره د/إبراهيم الخندود: أنه لم يتبين هذا الأمر الخاص الذي أشار إليه، لاسيما

(١) البقرة: ٦١ .

(٢) التوبة: ٧٧ .

(٣) نتائج الفكر / ١٨٥ - ١٨٧ .

(٤) آل عمران: ٧٩ .

(٥) الأنعام: ٩٣ .

(٦) بدائع الفوائد ١ / ١٤٢ - ١٤٣ .

(٧) انظر شرح أبيات المغني ٥/ ٢٣٩ - ٢٤٠، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ٢/ ٩٣٦ .

وأَنَّهُ لم يذكره، وكان حقّه أن يذكره؛ إذ هو بحاجة إلى تقوية ما ذهب إليه ^(١) .
الدليل الرابع: ما أشار إليه ابن هشام من أن القول باسمية (ما) ((يرجح أنه فيه تخلصاً
من دعوى اشتراك لاداعي إليه، فإنّ (ما) الموصولة الاسميّة ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما
لا يعقل والأحداث من جملة ما لا يعقل فإذا قيل أعجبي ماقت، قلنا: التقدير، أعجبي الذي
قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبي قيامك)) ^(٢)
ورُدّ هذا الدليل من ثلاثة أوجه :

أحدها ذكره ابن هشام وذلك: ((أنّ نحو: (جلست ما جلس زيد) تريد به المكان، ممتنع مع
أنّه مما لا يعقل)) ^(٣) .

الوجه الثاني: ذكره ابن هشام أيضاً وهو أنه يستلزم أن يُسمع كثيراً (أعجبي ما قمته) ؛
لأنّه عند القائلين باسمية (ما) الأصل، وذلك غير مسموع، ولا يمكن؛ لأنّ (قام) غير متعد ^(٤) .
قال: ((وهذا خطأ بين لأنّ الهاء المقدّرة مفعول مطلق لا مفعول به)) ^(٥)

الوجه الثالث - كما ذكره د/ محمد المفدى ونقله عنه د/ إبراهيم الخندود: أن ترجيح اسميّة (ما)
المصدرية للتخلص من دعوى الاشتراك مُشكل؛ فإنّ الاشتراك حاصل في الاسميّة والحرفية في
كثير من الكلمات ^(٦) ومن ذلك الكاف الجارة، وعن، وعلى .

الترجيح

الذي يظهر - والله أعلم - أن القول بحرفية (ما) المصدرية هو الراجح؛ لسببين:

- ١ - قوة الأدلة الدالة على حرفيتها من غير وجود معارضٍ صريحٍ صحيح .
- ٢ - لأنها - كما ذكر د/ إبراهيم الخندود -: تؤول مع ما بعدها بمصدر، وليس ثمّ اسمٌ مؤول
مع ما يليه بمصدر ^(٧) .

(١) انظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ٢ / ٩٣٦ .

(٢) مغني اللبيب / ٤٠٢ ، وانظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية ... ٢ / ٩٣٦ .

(٣) انظر مغني اللبيب / ٤٠٢ ، ومسائل الخلاف النحوية ... ٢ / ٩٣٨ .

(٤) انظر مغني اللبيب / ٤٠٢ .

(٥) مغني اللبيب / ٤٠٢ .

(٦) انظر كتاب (حديث ما) للدكتور المفدى / ١٠٥ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية ... ٢ / ٩٣٧ .

(٧) انظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ٢ / ٩٣٦ .

المسألة السادسة عشرة

(ما) التي تلي النكرة لإفادة الإبهام بين الاسمية الحرفية .

اختلف النحويون في (ما) هذه من نحو قول العرب: ((لأمرٍ ما يسودُّ من يسودُّ))^(١) وقول الشاعر^(٢)

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسودُّ من يسودُّ

على قولين :

• أحدهما: أنها حرفٌ زائدٌ مُنبِّةٌ على وصفٍ مرادٍ لائقٍ بالخل، ذكرَ ابنُ مالك أنَّ هذا هو

المشهور، ورجَّحه^(٣) ورجَّحه أيضاً صاحبُ رصفِ المباني، والمرادي^(٤) .

• القولُ الآخر: أنها اسمٌ موصوفٌ به، وممن ذهبَ إليه ابنُ جنِّي وابنُ السَّيِّدِ

وابنُ عصفور^(٥) .

وذكر كثيرٌ من المعربين الوجهين في قولِ الله تعالى^(٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ

مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾^(٧) .

واستدلَّ أصحابُ القولِ الأولِ بما أشار إليه الرضويُّ من أنَّ زيادةَ (ما) ثابتٌ كما في قولِ

الله تعالى ﴿فَبِمَارْحَمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٨) ووصفيتها لم تثبت^(٩) قال ابنُ مالك: ((ومن زيادتها أيضاً

زيادتها عوضاً عن محذوفٍ كقولهم: (أمَّا أنت منطلقاً انطلقت) فزادوا (ما) عوضاً

(١) مثل قالته الزبارة لمآراتٍ قصيراً مجدوعاً - انظر مجمع الأمثال ٢ / ٢٢٣ .

(٢) لرجلٍ من خثعم يقال له أنس بن مدركة - انظر الكتاب ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وخزانة الأدب ٣ / ٨٨ ، ٨٧ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١ / ٢١٦ .

(٤) انظر رصف المباني / ٣٨٢ ، والجني الداني / ٢٢٤ - ٢٣٥ .

(٥) انظر الخصائص ٣ / ٣٢ ، وكتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل / ٣٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٢ / ٤٥٦ ، وجمع الهوامع ١ / ٣١٧ - ٣١٨ .

(٦) البقرة: ٢٦ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١ - ٢٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، ومشكل إعراب

القرآن لمكي / ٨٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٦٥ - ٦٦ ، والبيان للعكبري ١ / ٤٣ ، والبحر الخسيط

١ / ١٩٧ .

(٨) آل عمران: ١٥٩ .

(٩) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ١٣٥ .

عن (كان)، ومن ذلك قولهم: (حيثما تكن أكن)، فزادوا (ما) عوضاً من الإضافة، وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كجمود (ما) إلا وهي مُردفة بِمُكْمَلٍ كقولهم: (مررتُ برجلٍ أي رجلٍ) و(أطعمناه شاةً كلَّ شاةٍ) و(هذا رجلٌ ماشئتَ من رجلٍ) فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لانظير له فوجب اجتنابه^(١).

وأجاب القائلون باسمية (ما) هذه، بأننا لأنسلم أن (ما) زائدة لوجهين:

أحدهما: أن الزيادة في الأوتل والأواخر تقلّ

الوجه الآخر: أنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه،

ذكر هذا الجواب السيوطي ونسبه إلى ابن عصفور^(٢) ولم أقف عليه.

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن القول بزيادة (ما) هذه أولى؛ لأنه محمولٌ على ثابت.

بخلاف كونها اسماً يوصف به.

* * *

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٦.

(٢) انظر همع الفوامع ١ / ٣١٨.

المسألة السابعة عشرة

(ما) الكافة الداخلة على الأحرف الناسخة بين الاسمية الحرفية .

اختلف النحويون في (ما) هذه من نحو قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٢) على قولين :

• أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب جمهور النحويين^(٣) .

• الثاني: أنها اسم، فهي نكرة مبهمه بمنزلة ضمير الشأن؛ لما فيها من التفخيم والجملة بعدها في موضع الخبر ومفسرة له ولم تحتج إلى رابط، وهذا القول منسوب إلى ابن درستويه وبعض الكوفيين^(٤) .

وقد ردَّ بما ذكره ابن هشام والسيوطي من أن (ما) هذه لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها بخلاف ضمير الشأن^(٥) .

قال ابن هشام: ((وردّه ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع (إنما أين زيد) مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سهو منه؛ إذ لا يُفسر ضمير الشأن بالجملة غير الخبرية، اللهم إلا مع أن المخففة من الثقيلة فإنه قد يُفسر بالدعاء نحو (أما أن جزاك الله خيراً) وقراءة بعض السبعة ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٦) على أننا لأنسلم أن اسم (أن) المخففة يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز أن يقدر هنا ضمير المخاطب في الأول والغائبة في الثاني))^(٧) .

الترجيح

الذي يظهر - والله أعلم - أن مذهب الجمهور هو الراجح لأنه لم يرد عليه شيء بخلاف القول الآخر .

(١) النساء : ٧١ .

(٢) الأنفال : ٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٧، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٥٤، ومغني اللبيب / ٤٠٤ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٥٤، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٨٤ - ١٢٨٥ .

(٥) انظر مغني اللبيب / ٤٠٤ - ٤٠٥، وجمع المواع ٢ / ١٩١ .

(٦) النور: ٩، وهي قراءة نافع - انظر الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢ / ٩٠٨ - ٩٠٩ .

(٧) مغني اللبيب / ٤٠٤ .

المسألة الثامنة عشرة

(لا) النافية إذا دخل عليها حرف جرّ بين الاسميّة والحرفيّة .

اختلف النحويون في (لا) هذه من نحو : جئتُ بلا زادٍ ، وغضبتُ من لاشيءٍ على قولين :

• أحدهما : أنّ (لا) حرف زائد مُعترض بين حرف الجرّ والاسم المجرور، وإن أدت معنى (غير)، ولم يصح أصل المعنى بإسقاطها^(١) ويُنسب هذا القول إلى جمهور البصريين^(٢) وكلام سيبويه مُحتمَل فقد قال: ((واعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء، وغضبتُ من لاشيء، وذهبتُ بلا عتاد، والمعنى معنى ذهبتُ بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب، إذا لم تُرد أن تجعل غيراً شيئاً أخذته به يعتدّ به عليه))^(٣) .

• القول الآخر: أنّها اسمٌ بمعنى غير، والجارّ دخل عليها نفسها، وما بعدها مجرور بالإضافة، وهذا القول منسوبٌ إلى الكوفيين^(٤) قالوا: وكذلك إذا استعملت في وصف النكرة كما جاء في التنزيل ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾^(٥) وكما جاء ﴿وظِلٍ مِّنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾^(٦) ومثله ﴿وَفَاكِهِةٌ كَثِيرَةٌ لِّمَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾^(٧) وقول الشاعر^(٨)

تَحِيَّةٌ مِّنْ لِّقَاطِعِ حِجْلِ وَاصِلٍ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا

يخفّض (قاطع) و(صارم) أراد تَحِيَّةً إِنْسَانٍ غَيْرِ قَاطِعِ حِجْلِ مِّنْ يَصِلُهُ^(٩) .

ومن ذهب إلى هذا القول الهروي صاحب كتاب الأزهية^(١٠) وقال الدسوقي: ((وقد ذكّر

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٠ ، ومغني اللبيب / ٣٢٢ ، وشرح التصريح / ١ / ٢٣٧ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٠ ، واللباب للعكبري / ١ / ٢٤٥ ، وجواهر الأدب / ٢٨٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٢ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٩ ، وجواهر الأدب / ٢٨٦ ، والجنى الداني / ٣٠١ ، ومغني اللبيب / ٣٢٢ ،

وشرح التصريح / ١ / ٢٣٧ .

(٥) البقرة : ٦٨

(٦) الواقعة : ٤٣ ، ٤٤ .

(٧) الواقعة : ٣٢ ، ٣٣ .

(٨) البيت للأسود بن يعفر - انظر ديوانه / ٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٩ .

(٩) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٩ .

(١٠) انظر كتاب الأزهية في علم الحروف / ١٦٠ .

التفتازاني في حواشي الكشاف النقل عن السخاوي أنها اسمٌ بمعنى غير، ويظهر من كلامه أنه مُرتضىٌ عنده)) (١) .

وقد احتج أصحاب هذا القول بدليلين :

أحدهما - كما أشار إليه ابن الشجري والمرادي - : أنه قد وُجد في (لا) هذه خصيصة من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجرّ عليها فكما أن (عن) و(على) اسمان إذا دخلَ عليهما حرف الجرّ فكذلك (لا) (٢) .

وأجيب - كما ذكر المرادي - بأنّ (عن) و(على) لم يثبت لهما الزيادة فلذلك حُكم باسميتها بخلاف (لا) فإنها قد ثبت لها الزيادة (٣) .

. وردّ هذا الجواب كما أشار إلى ذلك الدسوقي، بأنه لا يصحُّ أصلُ المعنى إلا بوجود (لا) فلا تصلح للحذف فلا تكون إذن زائدة (٤) .

الدليل الآخر ذكره ابن الشجري وهو: أنّ (لا) تقومُ مقام (غير) وهي اسمٌ فلتكن (لا) مثلها (٥) .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم من القول باسمية (لا) في نحو: جئتُ بلا زادٍ أولى للدليلين السابقين وهما :

١ - دخول حرف الجرّ عليها .

٢ - قيامها مقام غير .

(١) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١ / ٢٥٤ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٩ ، والجنى الداني ٣٠١ / ٣٠١ ، وما سيأتي ص ٢٦٣ ، وص ٢٦٦ .

(٣) انظر الجنى الداني ٣٠١ / ٣٠١ .

(٤) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١ / ٢٥٤ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٩ .

المسألة التاسعة عشرة

(إذ) التي للتعليل بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في (إذ) التي للتعليل من نحو قول الله تعالى^(١) ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٢) ونحو: ((جئتكَ إذ أنتَ كريمٌ، أي: لأنك كريمٌ))^(٣) أهي اسم أم حرف؟ على قولين :

• أحدهما: أنها حرف بمنزلة لام العلة^(٤) قال السهيلي: ((وإنما أخرجوها عن الاسمية في نحو قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ جعلها سيبويه هانحرفاً بمنزلة (أن))^(٥) وقال في الروض الأنف: ((و(إذ) بمعنى (أن) المفتوحة كذا قال سيبويه في سواد الكتاب))^(٦) وربما قصد السهيلي قول سيبويه: ((فلما كان قبيلهم أن يذكروا الاسم بعد (أن) ويتبدئوه بعدها كقبح: كي عبدُ الله يقولُ ذلك، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا: إذ صرت مُنطلقاً فأنا أنطلقُ معك؛ لأنها في معنى (إذ) في هذا الموضع و(إذ) في معناها أيضاً في هذا الموضع إلا أن (إذ) لا يُحذف معها الفعل))^(٧) .

قال الأعلام الشنتمري: ((اختلف البصريون والكوفيون في قولهم: أمّا أنتَ منطلقاً، فقال الكوفيون: هو بمعنى (أن) وأن المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة عندهم وعلى ذلك يحملون ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٨) وهي قراءة حمزة^(٩)، وأمّا البصريون فالتقدير عندهم لأن كنت مُنطلقاً أنطلقُ معك أي: لانطلاقك في الماضي أنطلقُ معك، ولذلك شبهها سيبويه بـ(إذ) وجعلها كشيء واحد))^(١٠) .

(١) الزخرف : ٣٩ .

(٢) انظر معني اللبيب / ١١٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١ / ١٤٩ .

(٣) شرح الكافية للرضي / ٣ / ٢٨٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١ / ١٤٩ .

(٤) انظر معني اللبيب / ١١٣ ، وجمع الموامع / ٣ / ١٧٥ .

(٥) نتائج الفكر / ١٣٤ - ١٣٥ .

(٦) الروض الأنف / ٤ / ١٦٥ - ١٦٦ .

(٧) كتاب سيبويه / ١ / ٢٩٤ .

(٨) البقرة : ٢٨٢ .

(٩) انظر الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها / ١ / ٣٥٢ .

(١٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه / ١ / ٣٥٧ .

وقد خُرِّجَت بعضُ آياتٍ من القرآن الكريم على أنَّ (إذ) بمعنى (أن) ^(١) وضعف ذلك السمين الحلبي وتبعه الشهاب الخفاجي ^(٢) .

ووقع في بعض نسخ التسهيل لابن مالك قال: ((وتجيءُ حرفاً للتعليل)) ^(٣) لكن نصّه في نسخة التسهيل التي عليها شرحه: ((وتجيءُ للتعليل)) ^(٤) وفي الشرح لم يزد على أن ذكر أنها للتعليل من غير ذكر للحرفية ^(٥) .

ومن ذهب إلى القول بحرفية (إذ) التي للتعليل الرضي فقال: ((والأولى حرفيتها)) ^(٦) .

• **القول الآخر:** أنَّ (إذ) اسمٌ (ظرف) والتعليل مستفادٌ من قوة الكلام لا من اللفظ ، وذهب إلى هذا القول أبو علي الفارسي وابن جنّي ^(٧) ، وقال المرادي: ((وذهب قومٌ منهم الشلوبين إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم وهو الصحيح)) ^(٨) وقد رجح هذا القول الشيخ عبد الخالق عزيمة بقوله: ((والشواهد على إفادة (إذ) للتعليل كثيرة، والرضي يرجح أنَّ (إذ) الدالة على التعليل حرف ولكنني أرى بقاء (إذ) على ظرفيتها مع إفادتها للتعليل)) ^(٩) .
وقد احتج أصحاب القول الأول بدليلين :

أحدهما - ما ذكره الرضيُّ من أنه - ((لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حدِّ الاسم)) ^(١٠) .

الدليل الآخر: ذكره السهيلي وغيره وهو أنه لوقيل بأنَّ (إذ) ظرف في قول الله تعالى ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ ^(١١) وقوله عزَّ وجلَّ ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ

(١) انظر التبيان ٢/ ٢٦٨، والدرّ المصون ٤/ ٤٩٦، ومغني اللبيب / ١١٤ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٥٢ .

(٢) انظر الدرّ المصون ٤/ ٤٩٦ ، وحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٦/ ٢٥٧ .

(٣) التسهيل مع المساعد ١/ ٥٠١ ، ومع شفاء العليل ١/ ٤٦٨ ، وانظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٤ .

(٤) التسهيل مع شرحه ٢/ ٢٠٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٠٨ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨٦ .

(٧) انظر الخصائص ٢/ ١٧٢، ٣/ ٢٢٤ .

(٨) الجنى الداني ، ١٨٩ .

(٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٤٩ .

(١٠) شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨٦ .

(١١) الكهف : ١٦ .

فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ ﴿١﴾ ونحو ذلك من الشواهد للزم منه عمل ما بعد الفاء فيما قبلها وهذا ممتنع (٢) .

ويُجابُ بأنَّ (إذ) في الآيتين ظرفٌ لفعلٍ محذوف - كما ذكر العكبري - تقديره في الآية الأولى: (وقال بعضهم لبعضٍ إذ اعتزلتموهم) (٣) وفي الآية الثانية: (إذ لم يهتدوا ظهرَ عنادهم) (٤) ويُشكل على هذا أنَّ فيه تكثيراً للمحذوف من غير دليل يدلُّ عليه .
واحتجَّ أصحاب القول الثاني بدليلين ذكرهما الشيخ عزيمة :

أحدهما: ((أنَّ (حيث) من الظروف التي تفيد التعليل - كما أشار إلى ذلك الرمحشري (٥) - ولو جعلنا (إذ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يُسبِك مع ما بعده بمصدر للزمنا أن نقول بذلك في (حيث)) (٦) .

الدليل الآخر: ((أنَّ (إذ) مُفيدة للتعليل في قوله تعالى ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٧) ولو وُضعت (أن) المصدرية هنا مكان (إذ) ماصحَّ ذلك؛ لأنَّ (أن) المصدرية لاتقع بعدها الجملة الاسمية إلا إذا كانت المحففة من (أن)) (٨) .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ بقاء (إذ) التي للتعليل على الظرفية أولى من جعلها حرفاً ؛ إذ ذلك هو الأصل في (إذ) عامة، ولا يُنتقل عن الأصل إلا بدليل قاطع، وليس ثمَّ دليل يقطع بحرفيتها .

* * *

(١) الأحقاف : ١١ .

(٢) انظر الروض الأنف / ٤ / ١٦٦، والبحر الخيط / ٩ / ٤٣٧ - ٤٣٨، ومعنى اللبيب / ١١٤، وحاشية الدسوقي / ١ / ٨٨ .

(٣) انظر التبيان / ٢ / ٨٤٠ .

(٤) المصدر السابق / ٢ / ١١٥٥ .

(٥) انظر الكشاف / ٤ / ٣٠٩ .

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١ / ١٤٩ .

(٧) آل عمران : ٨٠ .

(٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١ / ١٤٩ بتصرف يسير .

المسألة العشرون

(إذ) التي للمفاجأة بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في (إذ) هذه من نحو قول الشاعر^(١)

استقدر الله خيراً وارضين به فيبينما العسر إذ دارت مياسير^(٢)

على قولين :

• أحدهما: أنها ظرف، واختلف القائلون بظرفيتها هل هي ظرف زمان أو مكان؟ قال ابنُ

مالك: ((وحكى السيراني أن بعضهم يجعلها ظرف مكان))^(٣) وقال أبو حيان: ((وإذا كانت

للمفاجأة فالذي نختاره أنها باقية على ظرفيتها الزمانية))^(٤) .

• القول الآخر: إنها حرف، ذكر ابن مالك أن السيراني حكى أن بعضهم يجعلها

زائدة^(٥)، وهو مذهب ابن الشجري^(٦) وقال ابن مالك: ((والمختار عندي الحكم

بحرفيتها))^(٧) قال ابن عقيل : ((وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه))^(٨) .

هذا غاية ما وقفت عليه في هذه المسألة .

الترجيح

الذي يترجح لي - والله أعلم - قول من قال إنها ظرف زمان؛ إذ ذلك هو الأصل، والأولى

مراعاة ما هو الأصل حتى يدلّ الدليل على الخروج عنه .

(١) بلانسة في الكتاب ٣ / ٥٢٨ ، ولحرث بن حجلة في شرح شواهد المغني ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) انظر مغني اللبيب / ١١٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، وانظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٠٥ ، والمساعد ١ / ٥٠٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٠٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٠ .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ .

(٨) المساعد ١ / ٥٠٢ ، وانظر مع الموامع ٣ / ١٧٦ .

المسألة الواحدة والعشرون

(إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

• أحدهما: أنها اسم، واختلف القائلون باسميتها، فمنهم من قال: هي ظرف مكان، وقد نُسب إلى سيويه والمبرد وأبي عليّ الفارسيّ وابن جنّيّ وبه قال الصيمريّ وابن الشجريّ والأنباريّ^(١)

ومنهم من قال: هي ظرف زمان ونُسب أيضاً إلى سيويه، والمبرد والزجاج، والرياشي وابن طاهر وابن خروف وغيرهم^(٢) .

وظاهر كلام سيويه أنها عنده ظرف زمان فقد قال: ((وأما إذا فلما يُستقبل من الدهر وفيها مُجازاة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ))^(٣) .

وأما المبرد فقد ذكر في موضع من المقتضب أنها حرف فقال: ((ولـ(إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة، وذلك كقولك: خرجتُ فإذا زيدٌ، وبيننا أسيرُ فإذا الأسدُ، فهذه لا تكون ابتداءً، وتكون جواباً للجزاء كالفاء قال الله تعالى ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذْ هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٤) لَأَنَّ معناها: قنطوا كما أنّ قولك: إن تأتي فلك درهم، إنما معناه: أعطك درهماً))^(٥) .

وفي موضعين آخرين ظهر من كلامه أنها ظرف فقال: ((فأما إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدُّ مسدّ الخبر والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتُك فإذا زيدٌ))^(٦) وقال: ((وتقولُ خرجتُ من الدار فإذا زيدٌ، فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة، فلو قلت على هذا خرجت فإذا

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٣١١، وأمالى ابن الشجريّ ١/ ٣٤٩، ٢/ ٨٤، والبيان للأنباري ١/ ٣٦٩ وشرح

التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٢، وجمع الهوامع ٣/ ١٨٢ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٢، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٤ .

(٤) الروم: ٣٦ .

(٥) المقتضب ٢/ ٥٧ - ٥٨ .

(٦) المقتضب ٣/ ١٧٨ .

زيد قائماً كان جيداً؛ لأنَّ معنى فإذا زيد أي: فإذا زيداً قد وافقني))^(١) وقد ذكر الشيخ
عضيمة أنَّ كلام المبرد في الموضوعين الأخيرين يفيد أنَّ (إذا) الفجائية ظرف؛ لأنَّه جعلها تسدُّ
مسدَّ خبر المبتدأ وأنَّ الكلام معها جملة اسمية في معنى جملة فعلية؛ ومن أجل ذلك رأى أن
يحمل ما ذكره المبرد من القول بالحرفية على أنَّ المقصود بالحرف الكلمة كما هو الشائع عند
سنيويه وغيره، وليس المقصود الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل^(٢).

ومن قال باسميتها صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج^(٣).

• القول الآخر في هذه المسألة: أنَّ (إذا) الفجائية حرف وهذا مروى عن الأخفش^(٤) وفي
معاني القرآن إشارة إلى ذلك حين قال عند قول الله تعالى ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٥): ((فقوله: (إذا هم يقنطون) هو الجواب؛ لأنَّ (إذا) معلقة
بالكلام الأوّل بمنزلة الفاء))^(٦).

ونسب القول بالحرفية أيضاً إلى الكوفيين وأبي عليّ الشلوبين وابن بري^(٧) وصححه ابن
مالك، وبه قال صاحب رصف المباني^(٨).

وذكر ابن يعيش أنَّ (إذا) الفجائية تكونُ على ضربين تكونُ اسماً وتكونُ حرفاً وإذا
كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني
الذالة على المفاجأة كما أنَّ (إن) حرف دال على معنى المجازاة، والهمز حرف دال على
معنى الاستفهام، فإذا قلت: خرجتُ فإذا السبعُ وأردت به الظرفية لم يكن ثمَّ حذف وكان
السبع مبتدأ و(إذا) الخبر قد تقدّم كما تقول عندي زيد، ويتعلّق الظرف باستقرار محذوف فإن
جعلتها حرفاً كان الخبرُ محذوفاً لا محالة، والتقدير: خرجتُ فإذا السبعُ حاضرٌ أو موجودٌ لأنَّ

(١) المقتضب ٣ / ٢٧٤ .

(٢) انظر تعليق الشيخ عبد الخالق عضيمة على المقتضب ٢ / ٥٨ .

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣ / ٨٩٠ - ٨٩١ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٤ .

(٥) الروم : ٣٦ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٤٣٨ .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٤٢، والبحر المحييط ٤ / ٥١٥ والجنى الداني / ٣٧٥ والممع ٣ / ١٨٢ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٤، و رصف المباني / ١٤٩ .

المبتدأ ألبدء له من خير ولاخبرها هاهنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدراً^(١).

وقد احتج القائلون باسميتها بما ذكره صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج حين قال: ((قلنا إنه اسم؛ لأنها كلمة تركبت مع الاسم ليس فيها علامات الحرف، فوجب أن يكون اسماً قياساً على قولنا: زيد قائم، وهذا لأن التركيب إنما يكون منه كلام إذا كان اسماً مع اسم، أو فعلاً مع اسم، فأما الحرف مع الاسم فليس بكلام إلا في النداء، وهذا ليس بنداء، ولا (إذا) فعلاً، فوجب أن يكون اسماً في موضع الرفع خبر المبتدأ، ولهذا المعنى قلنا: في قولهم كيف زيد؟ إن (كيف) اسم لما أفاد مع (زيد)، ولو كان حرفاً لم يفد فثبت أنه اسم))^(٢).

واحتج من قال: إنها ظرف مكان بوقوعها خبراً عن الجثة في نحو: خرجت فإذا زيد بالباب^(٣) وأجاب من قال: إنها ظرف زمان أنها في المثال المذكور ليست خبراً عن الجثة، وإنما هي خبر عن مصدر محذوف والتقدير: حضور زيد أو نحوه^(٤) وظروف الزمان تكون أخباراً عن المصادر كقولك الصلح يوم الجمعة، والقتال يوم السبت فهي إذن ظرف زمان إبقاءً لها على ما ثبت لها^(٥).

قال صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ((وما ذكره من أن الخبر محذوف قلنا: لا حاجة إلى حذف الخبر فيما ذكرناه فإذا قلت: فإذا زيد قائم فزيد مبتدأ، و(إذا) خبره وقائم كذلك))^(٦).

ورد صاحب رصف المباني القول بظرفيتها المكانية بقوله: ((أما جعلها ظرفاً بمعنى (بالحضرة) ففاسد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيرها، ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على الفساد))^(٧).

واحتج القائلون بحرفيتها بثمانية أدلة ذكرها ابن مالك :

- (١) انظر شرح الفصل ١ / ٩٤ - ٩٥ .
- (٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣ / ٨٩١ .
- (٣) انظر الجنى الداني / ٣٧٤ - ٣٧٥ .
- (٤) انظر البيان ١ / ٣٧١ ، والجنى الداني / ٣٧٥ .
- (٥) انظر المساعد ١ / ٥١١ ، وانجم ٣ / ١٨٢ .
- (٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣ / ٨٩١ .
- (٧) انظر رصف المباني / ١٥٠ .

أحدها: أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية، أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك^(١) .

الدليل الثاني: أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو قول الله تعالى: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾^(٢) إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً^(٣) .

الدليل الثالث: أنها لو كانت ظرفاً لكان الواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إن تقم فحينئذ أقوم فإن لم تقم فعند مقامك أقوم^(٤) .

الدليل الرابع: أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها كقولك عندي زيدٌ مقيماً، وهناك بشرٌ جالساً، والاستعمال في نحو مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ بخلاف ذلك^(٥) .

الدليل الخامس: أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها (إن) المكسورة كما في قول الشاعر^(٦)

و كنتُ أرى زيداُ كما قيل سيِّداً إذا إنه عبدُ القفا واللهازمِ

لأن الظروف لا تقع بعدها إن المكسورة فلا تقول: عندي إن زيداُ قائمٌ بالكسر، بل يجب الفتح^(٧) قال ابن عقيل: ((وللقائل باسميتها أن يقول: التقدير في نحو خرجتُ فإذا إن زيداُ منطلق؛ فإذا انطلق زيدٌ إنه منطلق فتكون (إذا) خبر مبتدأ محذوف، فهي معمولة لكون مقدر ، والجملة من (إن) وخبرها مُفسرة للمحذوف))^(٨) قلت: هذا تكلفٌ لا حوج له البتة .

الدليل السادس: أن (إذا) كلمة تدلُّ على معنى في غيرها غير صالحةٍ لشيءٍ من علامات الأسماء والأفعال^(٩) .

(١) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ .

(٢) الروم: ٣٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ٢١٤ - ٢١٥ .

(٥) انظر المصدر السابق ٢/ ٢١٥ .

(٦) غير منسوب في الكتاب ٣/ ١٤٤، والخصائص ٢/ ٣٩٩ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٥، والمساعد ١/ ٥١٠ .

(٨) المساعد ١/ ٥١٠ .

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٤ .

الدليل السابع: أنها كلمة لاتقع إلا بين جُمْلَتَيْنِ وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ (لكن) وحتى الابتدائية^(١) .

الدليل الثامن: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا في الحروف^(٢) .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أن القول بالحرفية أقرب الأقوال؛ لما يأتي :

- ١- الأدلة التي استدلت بها أصحاب هذا القول من غير وجود معارض .
- ٢- أن قول القائل: (خرجتُ فإذا زيدٌ) ليس كلاماً تتم به فائدة حتى يذكر كلمة بعده، أو يقدرها، وليس لذلك نظير - والله تعالى أعلم - .

(١) انظر المصادر السابق ٢ / ٢١٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ .

المسألة الثانية والعشرون

(عن) إذا دخل عليها حرف جرّ بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

• أحدهما: أنّ (عن) اسم إذا دخل عليها حرف جرّ، وهذا مذهب جمهور النحويين^(١) وأكثر

حروف الجرّ التي تدخل عليها هي (من) الجارة كقول الشاعر^(٢):

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني مرةً وأمامي

وقول الآخر^(٣)

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحياء نظرة قبل

إلى غير ذلك من الشواهد^(٤) وندر دخول (على) عليها كقول الشاعر^(٥):

على عن يميني مرّت الطير سنحا وكيف سُنوح واليمين قطع

بل ذكر ابن هشام أنه لا يُحفظ منه إلا هذا البيت^(٦).

وقد نسب إلى الأخفش ووافقه ابن عصفور أنّ (عن) اسم في موضع لا يدخل عليها فيه

حرف الجرّ؛ وذلك إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد كقول الشاعر^(٧):

فدع عنك نهباً صيحاً في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرّواحل

ففاعل (دع) ومجرور (عن) في هذا البيت ضميران عائدان على المخاطب فتعين أنّ (عن)

اسم وإلا لزم تعدّي فعل المضمّر إلى ضميره المتصل في غير باب ظنّ وأخواتها وهو ممتنع^(٨).

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٨، والأصول لابن السراج ٢/ ٢١٢، ٣/ ١٧٤ - ١٧٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٢ .

(٢) لقطري بن الفجاعة - انظر ديوانه / ١٧١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٣٦ .

(٣) للقطامي في ديوانه / ٢٨، وأدب الكاتب / ٣٣٠ .

(٤) انظر أسرار العربية/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٧، ومغني اللبيب/ ١٩٩، والمقاصد الشافية

٢/ ٢٥٧ تحقيق د/ عياد .

(٥) غير منسوب - انظر شرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠، وخرزانه الأدب ١٠/ ١٥٩ .

(٦) انظر مغني اللبيب / ١٩٩ .

(٧) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه / ١٧٢، وانظر شرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠ .

(٨) انظر المقرّب ١/ ١٩٥، ومغني اللبيب/ ١٩٤، ١٩٩ - ٢٠٠، وهمع الهوامع ٤/ ١٨٨ - ١٨٩ وحاشية الدسوقي

على مغني اللبيب ١/ ١٦٢ .

• القول الآخر في هذه المسألة أن (عن) حرف جر في كل الأحوال دخل عليها حرف جرّ أم لم يدخل، ونسب هذا القول إلى الفراء ومن وافقه من الكوفيين وزعموا أن حروف الجرّ تدخل على حروف الجرّ كلها سوى (مد) واللام والباء وفي (١) •
 واحتج أصحاب القول الأول كما ذكر ابن يعيش بأن قالوا: إنا حكمنا باسمية (عن) إذا دخل عليها حرف من حروف الجرّ؛ لأن حروف الجرّ لا تدخل إلا على الأسماء (٢) •
 أمّا الأخفش وابن عصفور فحجّتهم ماسبق من أنه يلزم من الحكم بعدم اسمية (عن) تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنّ وذلك غير جائز كما لم يجز ضربتني ولا اضربك، ولازيد ضربه تريد ضرب نفسه فإذا ادعى في (عن) في قول الشاعر:
 فدع عنك نهياً ...

أنه اسم صار (دع) إنما تعدّي إلى غير ضمير المخاطب فصار كقولك: اضرب غلامك (٣) •
 وأجيب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكره أبو حيان وغيره، وهو أنه لو لزم اسميتها بما ذكر للزم الحكم باسمية (إلى) في نحو قول الله تعالى ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ (٤) وقوله ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ﴾ (٥) وإلى لاتصحّ اسميتها باتفاق (٦) •

ورّد هذا الجواب - كما ذكر المرادي - بأنّ أبا بكر بن الأنباري قد حكى أنّ إلى تستعمل اسماً يقال: انصرفت من إليك، كما يقال غدوت من عليك (٧) •
 وأجيب بما ذكره البغدادي من أنّ هذا إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ (٨) •
 الوجه الثاني: ذكره الشاطبي وهو أنّ الضمير المحرور ليس يتمّصل بالفعل لفظاً فليس إذ ذاك

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٢ - ١٧٢٣ •

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٠ - ٤١، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٤، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٤٨ •

(٣) انظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٦٢ •

(٤) البقرة: ٢٦٠ •

(٥) مريم: ٢٥ •

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣، ومغني اللبيب / ١٩٤، ٢٠٠، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ •

(٧) انظر الجنى الداني / ٢٤٤ •

(٨) انظر خزنة الأدب ١٠ / ١٤٩ •

بجارٍ مجرى المنصوب المتصل بل هو جارٍ في الحكم مجرى الاسم الظاهر. بمثابة أن لو نطقت بالنفس ونحو ذلك فتقول: ضربني نفسي كما تقول ضربتُ غلامي^(١) .

الوجه الثالث - كما ذكره ابن هشام - : أنها لو كانت اسمًا في هذا الموضع لصحَّ حلول الجانب محلها^(٢) .

الترجيح

الذي يظهر لي أن مذهب الجمهور هو الراجح؛ وذلك أن الأصل فيها أن تكون حرفًا ولا تخرج عن الأصل إلا إذا دخل عليها حرف الجر فتكون اسمًا؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على الحرف - والله تعالى أعلم - .

(١) انظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٦٣ .

(٢) انظر مغني اللبيب / ٢٠٠ .

المسألة الثالثة والعشرون

(على) الجارة بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال :

• أحدها: أن الأصل فيها أن تكون حرفاً وتخرج عن الحرفية إلى الاسمية إذا دخل عليها حرف جر كقول الشاعر^(١)

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل وعن قيض بيضاء مجهل

فهي في هذا البيت اسم بمعنى (فوق) ومثله قول بعض العرب: (نهضت من عليه)^(٢) أي:

من فوقه^(٣) قيل - كما ذكر أبو حيان وتبعه المرادي -: وهذا مشهور مذهب البصريين^(٤)

وقد صرح منهم بذلك أبو العباس المرّاد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي والصيمري^(٥)

أما سيبويه فقد ذكر (على) في مواضع من الكتاب أشار في بعضها إلى أنها ظرف^(٦)

وفي موضع واحد ظاهر كلامه يدل على أنها حرف جر إذ قال: ((فلما حذفوا حرف الجر عميل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس^(٧) :

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه والحبّ يأكله في القرية السوس

يريد على حبّ العراق))^(٨)

ونسب إلى الأخفش ووافقه ابن عصفور أن (على) تخرج عن الحرفية إلى الاسمية إذا أدى

جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة نحو قول الله تعالى: ﴿هَـمْ أَمْسِكْ

(١) هو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب / ٣٣٠ ، وغير منسوب في الكتاب / ٤ / ٢٣١ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣ / ٢٦٨ ، ٤ / ٢١٣ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٤٨ - ٨٤٩ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٣٢ - ١٧٣٣ ، والجنى الداني / ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٥) انظر المقتضب ١ / ٤٦ ، ٣ / ٥٣ ، ٤ / ٤٢٦ ، والأصول ١ / ٤٣٧ ، والإيضاح العضدي ١ / ٢٧٢ والتبصرة

والتذكرة ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٤٢٠ ، ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، ٤ / ٢٣١ .

(٧) في ديوانه / ٩٥ ، وانظر الكتاب ١ / ٣٨ .

(٨) الكتاب ١ / ٣٨ .

عليك زوجك ﴿١﴾ وقول الشاعر (٢):

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (٣)

وقول العرب: (سويتُ عليَّ ثيابي) (٤) وقد أُجيب عن هذا الذي ذهب إليه الأخفش وابن عصفور بما سبق الجواب به عليهما في (عن) (٥).

• **القول الثاني** في هذه المسألة: أنَّ (علي) اسم دائماً، ولا تكونُ حرفاً وإنما هي ظرف بمنزلة (فوق) فإذا قلتَ: جلستُ عليه فهي بمنزلة: جلستُ فوقه ونُسبَ ابنُ أبي الربيع وأبو حيان وغيرهما هذا القول إلى جماعة من النحويين منهم ابن كيسان، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي وغيرهم (٦).
وقد وقع في همع الهوامع نسبة هذا القول إلى أبي علي الفارسي (٧) وهذا وهم يدلُّ عليه أمران:

أحدهما: أنَّ كلام أبي علي في كتبه لا يدلُّ على ذلك بل رأيه رأي الجمهور (٨).
الثاني: أنَّ النحويين الذين ذكروا الخلاف في هذه المسألة لم يُشيروا إلى أبي علي الفارسي من قريبٍ ولا من بعيد، وإنما أشار أبو حيان - والسيوطي غالباً ينقلُ عنه - إلى أبي علي الرندي، وأبي علي الشلوبين (٩).
وقد زعم ابن الطراوة أنَّ سيبويه ذكر (علي) مراراً فلم يخرجها عن الأسماء (١٠).
وقال: ((والذي يُفهم من كلام سيبويه أنها لا تكونُ إلا اسماً ولا تكونُ حرفاً ألبتة)) (١١) ولعله

(١) الأحزاب: ٢٧.

(٢) منسوب إلى الأعور الشنفي في كتاب سيبويه ١/ ٦٣ - ٦٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧.

(٣) انظر المقرب/ ١٩٦، والجنى الداني/ ٤٧٤، ومغني اللبيب/ ١٩٤.

(٤) انظر ارتشاف الضرب/ ٤/ ١٧٣٣.

(٥) انظر ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٦) انظر البسيط/ ٢/ ٨٤٨، وارتشاف الضرب/ ٤/ ١٧٣٣، وخزانة الأدب/ ١٠/ ١٤٨، وابن الطراوة النحوي/ ١٩٥.

(٧) انظر همع الهوامع/ ٤/ ١٨٨.

(٨) انظر الإيضاح/ ١/ ٢٧٢، وكتاب الشعر/ ١/ ١٨١، والمسائل المنثورة/ ٢٥٩.

(٩) انظر البسيط/ ٢/ ٨٤٨، وارتشاف الضرب/ ٤/ ١٧٣٣.

(١٠) انظر الإفصاح/ ١٢٧، وابن الطراوة النحوي/ ١٩٣.

(١١) ابن الطراوة النحوي/ ١٩٣ - ١٩٤.

نظر إلى المواضع التي ذكر سيبويه فيها أنها ظرف ولم ينظر إلى الموضع الذي يدل على أنها عنده حرف جر كما سبق^(١) ومن ثم ردّ عليه بما ذكر ابن أبي الربيع من ((أنّ مذهب سيبويه أنّ (على) تكون حرفاً وتكون اسماً كما قال النحويون))^(٢) وبما أشار إليه الشاطبي بأنّ ما ظهر من كلامه من كونها ظرفاً كما في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) غير قاطع، فليست عنده اسماً بإطلاق لكن كما قيد في (عن) حين قال: ((وأما عن فاسم إذا قلت من عن يمينك))^(٣).

• القول الثالث في هذه المسألة: أنّ (على) حرف دائماً لا تخرج إلى الاسميّة ونسب أبو حيان

وغيره هذا القول إلى الفراء ومن تبعه من الكوفيين كما هو مذهبهم في (عن)^(٤). وقد احتج القائلون باسميتها دائماً - كما ذكر الشاطبي - ((بأنها في كلّ موضع لها موضع من الإعراب وهو المُفرّق بين الاسم والحرف، فإذا كان لها موضع من الإعراب فهي اسم فإنّ إعرابها يحدثه العامل ولا يعمل فيها إلا على معنى من المعاني وهي الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة وفي كلّ واحدٍ من هذه الأحوال الثلاثة يقع الإخبار عنها فيصح لها الأسميّة بخلاف ما لا موضع له))^(٥).

واعترض على القول بالاسميّة من وجهين:

أحدهما: ما ذكره المرادي وابن وهشام من جواز حذفها كما في قول الشاعر^(٦):

تحن فتبدي مابها من صباية وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي: لقضى عليّ فحذفت (على) وجعل مجرورها مفعولاً^(٧) وقد أجاز الأخفش ذلك في قول الله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٨) أي: على صراطك^(٩) وكذلك جواز

(١) انظر ص ٢٦٦

(٢) البسيط ٢ / ٨٤٩ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ / ٢٢٨، وانظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ / تحقيق د / عياد .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٢، ١٧٢٣، والجنى الداني / ٤٧٤، وجمع الهوامع ٤ / ٢١٩ .

(٥) المقاصد الشافية ٢ / ٢٥٨ .

(٦) مختلف في نسبه فهو للكلابي كما في اللسان (غرض)، ولعروة بن حزام العذري في شرح شواهد المغني ١ / ٤١٤ .

(٧) انظر الجنى الداني / ٤٧٤، ومعني اللبيب / ١٩٠ .

(٨) الأعراف: ١٦ .

(٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٩٥، والجنى الداني / ٤٧٤ .

حذفها مع الضمير في الصلة كقول الشاعر^(١):

وإنَّ لساني شهدةٌ يَشْتَفِي بها وهوَّ على من صبَّه اللهُ علقمُ

أي: صبَّه اللهُ عليه، ولو كانت اسماً لم يجر فيها الحذف^(٢).

الوجه الآخر: ذكره ابنُ أبي الربيع والشاطبي وهو أنَّ هناك فرقاً بين قولك: جلستُ فوقك، وجلستُ عليك فإذا قلت: (جلستُ فوقك) فلا يقتضي أنَّ الجلوس يتعلَّق بك، إنَّما يقتضي هذا اللفظ أنَّ الجلوس وقع في مكان له منك هذه النسبة بمنزلة: (جلستُ تحتك وجلستُ يمينك، وجلستُ شمالك، وإذا قلت: (جلستُ عليك) فيقتضي أنَّ الجلوس وصل إليك ووقع بك إلا أنه لم يصل بنفسه ووصل بحرف الجر فهو بمنزلة: صرتُ إليك، ومشيتُ لك فكيف يقال إنَّ (على) في قولك: جلستُ عليك ظرفاً بمنزلة (فوق) ومطلوبُ الفعل ما بعدها و(على) مُوصلة الفعل إليه و(جلستُ فوقك) ليس الاسم هو مطلوبُ الجلوس، و(فوق) موصلة، وإنَّما (فوق) دالةٌ على المكان الذي يطلبه الجلوس وأضيفَ إليه ليزول عمومُه ويتخصَّص بمنزلة ضربتُ غلامك فالضرب طالب بالغلام، لكن لما كان الغلامَ عامًّا أضيفَ إلى المخاطب ليزول عمومُه^(٣).

قال الشاطبي: ((فإن قيل: إنَّ الظرفية ظاهرة المعنى فيها، فهو الدليل. قيل: إن كان معنى الظرفية هو الدليل لا على أنها في موضع نصب، فليكن ذلك دليلاً في (في) إذا قلت: قعدتُ في الدار، فهي أولى بذلك، وكذلك الباء. بمعنى (في) وإذ ذاك يلزم اسمية هذه الحروف، وهذا كلُّه شنيعٌ من القول، ومخالفة للإجماع، ثمَّ إنا نقول: إنَّ (على) لأُفهم منها الظرفية، وإنَّما يُفهم منها معنى الاستعلاء، لو كان معنى (على) الظرفية وأنها مرادفة لـ(فوق) للزم أن يكون معنى: على زيدٍ مالٌ، فوقَ زيدٍ مالٌ، وأن توضع موضعها (فوق) في كلِّ موضع، وذلك غير صحيح، ومثله يشنع في نحو: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٤) ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٥) ﴿إِنَّ اللَّهَ

(١) لرجل من همدان في شرح التصريح ١ / ١٤٨، وبلا نسية في شرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٤.

(٢) انظر الجنى الداني / ٤٧٤ - ٤٧٥، وابن الطراوة النحوي / ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) انظر البسيط ٢ / ٨٤٩، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ / تحقيق د/عياد، وابن الطراوة النحوي / ١٩٦.

(٤) هود: ٥٦.

(٥) النساء: ١٧١.

وملائكته يُصلون على النبي^(١) فإن قيل: وكذلك الاستعلاء يَقْبُحُ بل يستحيل في هذه الأشياء، فهو مشترك الإلزام .

فالجواب : إنَّ مثلَ هذا راجعٌ في المعنى إلى قولك : على زيدٍ حقٌّ ، وعليه مالٌ ، والفوقية لاتصلح فيما تقدّم لاحقيقة ولا مجازاً فافتراقاً)) ا.هـ (٢) .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ مذهب جمهور البصريين هو الرَّاجِحُ، وهو أنَّ الأصل فيها الحرفية ثم تخرج عن ذلك الأصل إلى الاسمية إذا دخل عليها حرفٌ جرٌّ وذلك لما يأتي :

١ - أنها إذا لم يدخل عليها حرف الجرّ تدلُّ على معنى في غيرها وهذه خاصية الحروف

٢ - إذا دخل عليها حرف الجرّ يتحوّل معناها، فتصير بمعنى فوق أو نحو، فتخرج حينئذٍ عن أصلها؛ لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على مثله - والله تعالى أعلم - (٣) .

* * *

(١) الأحراب: ٥٦ .

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ / تحقيق د/ عياد .

(٣) يذكر بعض النحويين أنَّ (على) لفظ مشترك بين الاسم، والفعل، والحرف، ويمثلون للفعلية بـ(زيدٌ علا الجبل) - انظر المقتضب ١/ ٤٦، وأسرار العربية / ٢٥٦ - ٢٥٧، قال ابن القوّاس: ((أجيب بأنَّ القسمة إنما هي باعتبار اللفظ والمعنى معاً، وعلى هذا فلا تكون علا الفعلية مشتركة؛ لأنَّ ألفها منقلبة عن واو؛ لأنَّه من علا يعلو، فلمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً بخلاف المشتركة فإنَّ ألفها ليست منقلبة، فلا تكون من لفظها، وكذلك كلٌّ ما لألفه أصل، فإنه لا يكون مشتركاً نحو: بن، إذا كانت فعل أمر، وإلى بمعنى النعمة)) ا.هـ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٧٦ - ٣٧٧، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٤١، لكن الرضي ذكر أنَّ في هذا نظراً؛ لأنَّ (على) الاسمية تكتب ألفاً، وأصله واو اتفاقاً لكنَّها إذا أضيفت إلى الضمير ينقلب الألف ياءً تشبيهاً بـ(على) الحرفية . انظر شرح الكافية ٤ / ٢٦٥ .

المسألة الرابعة والعشرون

(مد، ومنذ) بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون هل هما اسمان على كلِّ حال أم يجوز أن يكونا اسمين، وأن يكونا حرفين على قولين :

• أحدهما: أنهما تارةً يكونان اسمين وتارةً يكونان حرفين، فيكونان اسمين إذا وليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو: مارأيت مذيومان، أو وليهما جملةٌ نحو قول الشاعر^(١):

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقول الآخر^(٢):

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضغينةً ومضطلع الأضغانِ مذ أنا يافعُ

ويكونان حرفين إذا وليهما اسمٌ مجرورٌ نحو مارأيت مذ يومين، لكنَّ الأغلب على (منذ) أن تكونَ حرفاً، وعلى (مد) أن تكونَ اسماً، وهذا مذهب جمهور النحويين^(٣).

• القول الآخر في هذه المسألة: أنهما اسمان على كلِّ حال سواءً وليهما مرفوع أو مجرور أو جملة، وإلى هذا القول ذهب بعضُ البصريين منهم الرياشي^(٤) واستدلَّ أصحاب القول الأول بثلاثة أدلة :

أحدها ذكره السيرافي وهو أنا: ((رأيناها في الزمان تقومُ مقام (من) وتكون لابتداء الغاية (من) حرف جرٌّ فلا يجوز أن يكونَ مافي معناها وواقعاً موقعها إلا حرفاً))^(٥).

وأجاب الشاطبي أنَّ كونهما بمعنى (من) لا يدلُّ على كونهما حرفين؛ إذ الأسماء المتضمنة معنى الحرف دالة على معنى الحرف وليست لذلك بحروف^(٦).

(١) هو الفرزدق - انظر ديوانه ١ / ٣٠٥ مع اختلاف يسير في الرواية، وانظر المقتضب ٢ / ١٧٦ .

(٢) وهو الكميت بن معروف - انظر ديوانه ٢ / ٤٥، والكتاب ٢ / ٤٥ .

(٣) انظر المقتضب ٣ / ٣٠ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٦٥، والإيضاح العضدي ٢٧٤/١ والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٤ وارتشاف الضرب ٣ / ١٤١٩ والجنى الداني / ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٤ .

(٤) انظر مجالس العلماء للزجاجي ٥٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٦٥ - ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٥، ٨ / ٤٥، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٦٥ تحقيق د/ عياد .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٦٨ وانظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٦٦ .

(٦) انظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٧٧ .

الدليل الثاني - كما ذكره أبو علي وغيره - أنهما يُوصَلان الفعل إلى ما بعدهما نحو: منذكم سرت؟ ف(مذ) حرف؛ لإيصالها الفعل إلى (كم) كما كانت الباءُ في قولك: بَمَنْ تَمَرُّ كَذَلِكَ^(١) وكقولهم: أَنْتَ عِنْدَنَا مَذِ اللَّيْلَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنْتَ اسْتَقَرَرْتَ عِنْدَنَا مَذِ اللَّيْلَةِ، ف(مذ) أوصل الاستقرار والكون إلى الليلة كما يفعلُ ذلك (في) إذا قلتَ: أَنْتَ عِنْدَنَا فِي اللَّيْلَةِ^(٢) .

الدليل الثالث: ذكر الشاطبيُّ ((أنها - إذا جرّت ما بعدها - كلمة لامعنى لها إلا في غيرها ولم توجد إلا مبنية ليس لها حكم من أحكام الأسماء في ذلك الموضع، فوجب القول بالحرفية، وقد كان ينبغي أن يُحكم عليها بذلك إذا ارتفع ما بعدها لولا أن فيها هنالك حكمًا من أحكام الأسماء، وهو استقلال الكلام بها مع ما بعدها وليست بفعل))^(٣) .
أما أصحابُ القول الثاني وهم القائلون باسمية (مذ، ومنذ) على كلِّ حال فاستدلوا بدليلين :

أحدهما - كما ذكره الشاطبيُّ - أنهما قد ثبتَ لهما الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما، أو أوليا الجملة فلتكن كذلك إذا انجرّما بعدهما؛ إذ الجرّ لا ينافي الاسمية، والأصلُ بقاء ما كان على ما كان فوجب استصحاب الحكم الثابت لهما قبل أن يجرّما بعدهما^(٤) .
الدليل الآخر كما أشار إليه د/ الزاكيّ أنهما أشبه بالظروف لدلالتهما على غاية زمانية، وفي جعلهما اسمين على كلِّ حال رفع للتعارض في أحكامهما ومدلولهما، فالمدة والزمان ملحوظان فيهما باعتبار الاسمية، ويرتفع ما بعدهما بالابتداء إذا كان مرفوعًا ويجرّ بالإضافة إن كان مجرورًا، والإضافة دليل الاسمية^(٥) .

والجواب عمّا احتجوا به من وجهين :

أحدهما: ذكر الشاطبيُّ ((أنَّ الظرف إذا نفي عنه الفعلُ استغرقه النفي ولم يتعدّه كقولك: مارأيتَه يومَ الجمعة، فقد استغرق النفيُّ جميعَ أجزاء يوم الجمعة ولم يتعدّها، وإذا نفيتَ الفعل قبل (مذ) لم يستغرقها وتعدّها، فإذا قلتَ: ما رأيتَه مُذِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فلا بدَّ أن تكونَ رأيتَه في

(١) انظر الإيضاح العضدي ١/ ٢٧٤، والمقتصد ٢/ ٨٥٤ والجنى الداني / ٣٠٤ .

(٢) انظر المقتصد ٢/ ٨٥٤ .

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٦ . (تحقيق د/ عياد) .

(٤) انظر المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٥، وجمع الهوامع ٣/ ٢٢٥ .

(٥) انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء وحواراتهم / ٣٠٥ .

جزء من يوم الجمعة ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه، فقد رأيت تعدي النفي لها، وامتنع استغراقه، فلو كانت (مُد) ظرفاً لكان حكمها حكم الظرف فيما ذكر فلما اختلف الحكمان، دلَّ على فساد قول من قال فيها بالظرفية، فلما ظهر فساده تعين صحة قول الجماعة في أنها حرفٌ إذا جرَّت ما بعدها، واسمٌ إذا رفعت^(١).

ورده بأنه ((لا يلزم ذلك القائل بالظرفية؛ لأنَّ ذلك المعنى موجودٌ فيها إذا ارتفع ما بعدها، وهي هنالك اسمٌ أو ظرفٌ ولم يوجب ذلك أن تكون حرفاً))^(٢).

الوجه الآخر - كما ذكر السيوطي - أنهما ((لو كانا ظرفين لجاز أن يستغني الفعلُ بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما فكان يقال: مذكم سرت فيه، أو سرته إن اتسع كما تقول: يوم الجمعة قمتُ فيه أو قمته، ولم تتكلم العرب بذلك، وعلى هذا فهما بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى (في) إن كان حاضراً، وبمعنى (من، وإلى) جميعاً إن كان معدوداً نحو: مارأيتَه مذ يوم الخميس، أو منذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام))^(٣).

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن مذهب الجمهور أرجح، وهو أنهما تارة تكونان اسمين، وتارة يكونان حرفين وذلك لما يأتي:

- ١ - ضعف ما استدلَّ به أصحاب القول باسميتها مطلقاً.
- ٢ - قوة أدلة القائلين باشتراكهما في الاسمية والحرفية من غير معارض صريح صحيح.

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٥ - ٢٦٦ تحقيق د/ عياد، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣ - ٥٤.

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٦.

(٣) همع المواع ٣/ ٢٢٥، وانظر الجني الثاني / ٣٠٤.

المسألة الخامسة والعشرون

(رَبَّ) بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

- أحدهما: أنها حرف جر، وهذا مذهب جمهور البصريين^(١) وصححه ابن مالك^(٢).
 - القول الآخر: أنها اسم مبني محكوم على موضعه بالإعراب وإليه ذهب جمهور الكوفيين^(٣) ووافقهم الأحنف في أحد قوليه وابن الطراوة^(٤) واختاره الرضي^(٥).
- واستدل أصحاب القول الأول بستة أدلة :
- أحدها: أن (رَبَّ) لاتقبل علامات الأسماء ولاعلامات الأفعال فلم يبق إلا أنها حرف^(٦).
- الثاني - كما ذكر الأنباري والعكبري - أنها كسائر الحروف تدل على معنى في غيرها^(٧) وهي تفرق عن أسماء الاستفهام والشرط بأنها تدل على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها في حين أن أسماء الاستفهام والشرط تدل على معنى مسمى مفهوم بلفظها^(٨).
- الثالث ذكره العكبري وغيره وهو أنها مفتقرة إلى متعلق إما فعل، أو مايقوم مقامه وهذا حكم حروف الجر^(٩).
- الرابع ذكره ابن يعيش وهو ((أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض ولو كانت اسماً لكانت مُعرَبة وكانت من قبيل (حب) و(در) في الإعراب))^(١٠).

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٤١٩ - ٤٢٠ ، ٢/١٦١ ، ١٧٠ ، والمقتضب ٣/٥٧ ، ٤/١٣٦ والأصول لابن السراج

١/٣١٧ ، ٤١٦ ، والإنصاف ٢/٨٣٢ ، واللباب للعكبري ١/٣٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٧٥ .

(٣) انظر الإنصاف ٢/٨٣٢ ، واللباب ١/٣٦٣ ، وارتشاف الضرب ٤/١٧٣٧ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٥ والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٦٠ ، وابن الطراوة النحوي

١٤٢/ - ١٤٦ .

(٥) انظر شرح الكافية ٤/٢٩٧ .

(٦) انظر الأصول ١/٤١٦ ، والإنصاف ٢/٨٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٥ ، ومسائل الخلاف النحوية

والتصريفية في كتاب الأصول ١/٣٢٥ .

(٧) انظر الإنصاف ٢/٨٣٣ ، واللباب للعكبري ١/٣٦٣ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٣/١٧٥ ، والجنى الداني ١/٤٣٨ .

(٩) انظر اللباب ١/٣٦٤ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في الأصول ١/٣٢٦ .

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٧ ، وانظر الجنى الداني ١/٤٣٩ .

الخامس ذكره ابن يعيش أيضاً وهو ((أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول: ربّ رجلٍ عالمٌ أدركت، فربّ أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك مررتُ بزيد))^(١) .

السادس - كما في جواهر الأدب - أنها مختصة بالاسم حتى إنها لم تدخل على الجملة الفعلية إلا بعد لحوق (ما) الكافة بها كقوله تعالى^(٢) ﴿رَبُّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣) .

أمّا أصحاب القول الثاني وهم القائلون بأنّ (ربّ) اسم فقد استدلواعلى ذلك بخمسة أدلة :
أحدها: ذكر الأنباري أنهم ((قالوا: إنما قلنا إنه اسمٌ حملاً على (كم) لأنّ (كم) للعدد والتكثير و(ربّ) للعدد والتقليل فكما أنّ (كم) اسم فكذلك (ربّ))^(٤) .
وأجيب عن هذا الدليل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه غير مسلم كون (ربّ) للعدد ، بل هي للتقليل أو للتكثير ، أو لهما ، وكلاهما من معاني الحروف لا من معاني الأسماء ذكره الأنباري وغيره^(٥) .

الوجه الثاني ذكره العكبري وهو ((أنّ الاسميّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى ألا ترى أنّ معنى (من) التبعض ، ولا يقال هي اسم ؛ لأنها في معنى التبعض وكذلك معنى (ما) النفي وهي حرف ، وهو اسم . فعلم أنّ الاسميّة تُعرف من أمرٍ آخر))^(٦) .

الوجه الثالث: أنه لا يجوز حمل (ربّ) على (كم) لما بينهما من الفوارق ومن ذلك :

١ - أنّ (كم) تقبل علامات الأسماء كالجرّ في مثل : بكم رجلٍ مررت ، أمّا (ربّ) فلا تقبل شيئاً من ذلك^(٧) .

٢- أنه يجوز الإخبار عن (كم) نحو: كم رجلاً لاحاك ، وهذا لا يجوز في (ربّ) كما سيأتي^(٨) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧ / ٨ ، وانظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ١ / ٣٢٦ .

(٢) الحجر : ٢ .

(٣) انظر جواهر الأدب / ٤٥٣ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٨٣٢ ، وانظر الباب ١ / ٣٦٤ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٦٤ تحقيق د/ عياد .

(٥) انظر الإنصاف ٢ / ٨٣٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٦٥ .

(٦) الباب ١ / ٣٦٥ ، وانظر جواهر الأدب / ٤٥٣ .

(٧) انظر الإنصاف ٢ / ٨٣٣ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ١ / ٣٢٦ .

(٨) انظر المصدرين السابقين ، وجواب الدليل الرابع الآتي ص ٢٧٨ .

٣ - أن (كم) يليها الفعل ، فتقول : كم بلغ عطاؤك أخاك ، وكم جاءك رجلٌ ، ولا يجوز مثل ذلك في (رب) (١) .

٤ - أنه يجوز حذف مخفوض (كم) فتقول : كم عندي ، وكم ضربت ، تريد : كم رجلٍ ضربتُ ، وكم غلامٍ عندي ، ولا يجوز ذلك في (رب) فلا تقول : ربّ عندي تريد : ربّ غلامٍ عندي ذكر ذلك ابنُ أبي الرّبيع (٢) .

٥ - أنه يجوز الفصل بين (كم) وماتعمل فيه ولا يجوز الفصل بين ربّ ومجرورها (٣) .
الدليل الثاني من أدلة القائلين باسميّة (رب) ذكره الأنباري وغيره فقالوا : إنها تخالف حروف الجرّ في أربعة أشياء :

(أ) أحدها : أنها لاتقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجرّ لاتقع في صدر الكلام .
الثاني : أنها لاتعمل إلا في النكرة ، وحروف الجرّ تعمل في النكرة والمعرفة .
الثالث : أنها لاتعمل إلا في نكرة موصوفة ، وحروف الجرّ تعمل في نكرة موصوفة ، وغير موصوفة .

الرابع : أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلّق به ، وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليلٌ على أنه ليس بحرف) (٤) .
وأجيب عن هذا الدليل من أربعة أوجه :

أحدها : أن لزوم (رب) لصدر الكلام إنما ذلك لأنّ معناها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفي وحرف النفي له صدر الكلام ذكره الأنباري والشاطبي (٥) .
الثاني : أن قولهم : (إنها لاتعمل إلا في نكرة) لا يصلح أن يكون دليلاً على اسميتها وذلك لأنّ معناه التقليل والنكرة تدلُّ على الكثرة فينبغي أن لاتدخل (رب) إلا على ما يصح فيه

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٧ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ١ / ٣٢٧ .

(٢) انظر البسيط ٢ / ٨٦١ .

(٣) انظر جمع الموامع ٤ / ١٧٤ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٨٣٢ - ٨٣٣ ، وانظر اللباب ١ / ٣٦٤ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٦٤ . (تحقيق د/ عياد) .

(٥) انظر الانصاف ٢ / ٨٣٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٦٥ . (تحقيق د/ عياد) .

التقليل أي: ما يدلُّ على الكثرة وهو النكرة بعمومها ذكره الأنباري وغيره^(١) .
 الثالث : قولهم: (إنها لاتعمل إلا في نكرة موصوفة) إنما كان كذلك ((لأنهم جعلوا ذلك
 عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلّق به))^(٢) ثمّ إنه ((لايلزم من اختصاصها ببعض الأسماء
 اسميتها وإلا لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكون أسماء))^(٣) .
 الرابع: قولهم: (إنه لايجوز إظهار الفعل الذي تتعلّق به) فإنما كان ذلك عند من قال به
 اكتفاءً بالصفة عنه في كثير من المواضع فحذف إيجازاً واختصاراً لدلالة الحال عليه^(٤) .
 الدليل الثالث من أدلة القائلين باسمية (ربّ) أنهم قالوا: إنا وجدنا أنّ (ربّ) يدخلها
 الحذف فيقال في (ربّ) بالتشديد (ربّ) بالتخفيف وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ﴿ربّما
 يؤدّ الذي كفروا لو كانوا مسلمين﴾^(٥) فدلّ على أنّها ليست بحرف ذكره الأنباري^(٦) .
 وأجيب: بأنّ الحذف غير مخصوص بالأسماء فقد وجد في الحروف وأكثر ذلك في
 المضاعف كـ(إنّ) و(أنّ) و(علّ) تقول فيه: علّ، وفي حاشا، حاش، وحشا، والكوفيون
 أنفسهم يزعمون أنّ (سوف) يلحقها الحذف فقد حكى أبو العباس ثعلب ذلك^(٧) و(فسوف
 أفعل) لحقها الحذف وصارت (سفَ أفعل) و(سو أفعل)^(٨) .

الدليل الرابع من أدلة القائلين باسمية (ربّ): الإخبار عنها في قول الشاعر^(٩)

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك وربّ قتلٍ عارٌ

وقول العرب (ربّ رجلٍ ظريفٍ)، فرفُعُ عارٍ وظريفٌ يدلُّ على أنّهما خبران عن (ربّ)^(١٠)

(١) انظر لإنصاف ٢/ ٨٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٧، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول

لابن السراج ١/ ٣٢٨ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٨٣٤ .

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ١٦٥ . (تحقيق د/ عياد) .

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٨٣٤ ، واللباب ١/ ٣٦٥ .

(٥) الحجر : ٢ .

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٨٣٣ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٦٤ .

(٧) انظر مجالس ثعلب ١/ ٣١٥ .

(٨) انظر الإنصاف ٢/ ٨٣٤ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٦٥ .

(٩) هو ثابت بن قطن - انظر خزائن الأدب ٩ / ٥٧٦ - ٥٧٧ .

(١٠) انظر الأصول ١/ ٤١٨، واللباب للعكبري ١/ ١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٧، والجنى الداني / ٤٣٩ .

والجواب عن البيت من وجهين:

أحدهما: أنَّ الرواية الشهيرة فيه (وبعضُ قتلِ عارٍ)^(١)

الوجه الآخر: لو سلمنا بصحة الرواية فـ(عارٍ) خير مبتدأ محذوف أي: هو عارٌ أو خير عن

بحرور (ربّ)؛ إذ هو في موضع رفع بالابتداء ودخل عليه حرف جرّ هو كالزائد^(٢) .

وأما قولُ العرب (ربّ رجلٍ ظريفٌ) فقد قال ابنُ السراج : ((وهذا إنّما يجيءُ على

الغلط والتشبيه))^(٣) وقال ابنُ يعيش : ((وأما ما تعلقوا به من قولِ بعض العرب (ربّ رجلٍ

ظريف) برفع (ظريف) فهو شاذ))^(٤) .

الدليل الخامس من أدلة القائلين بالاسميّة: قالوا: إنّنا وجدنا أنّه يُشكل على القول بحرفيتها

نحو (ربّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ) وذلك أنّ حرف الجرّ يهيمُ الفعل اللازم للوصول إلى المفعول

و(أكرمت) يتعدّى بنفسه، وكذلك يُشكل نحو (ربّ رجلٍ كريمٍ أكرمته) لأنّ الفعل لا يتعدّى

إلى مفعول بحرف الجرّ وإلى ضميره معًا فلا يقال: (لزيدٍ ضربته) ذكره الرضيّ وغيره^(٥)

وأجابوا بأنّ العامل لما تأخر ضعف عن العمل فقوّي بحرف الجرّ (ربّ) كما في قول الله

تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٦) .

ورُدُّوه بأنّ ذلك مخصوصٌ باللام فقط من بين حروف الجرّ لإفادتها التخصيص^(٧) .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أنّ القول بحرفية (ربّ) هو الصواب لما يأتي :

١ - أنّها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء .

٢ - أنّ ما ذكره القائلون باسميتها معارض كما سبق - والله تعالى أعلم - .

(١) انظر المقتضب ٣ / ٦٦ ، والجنى الداني / ٤٣٩ .

(٢) انظر اللباب ١ / ٣٦٥ ، والجنى الداني / ٤٣٩ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٦٥ تحقيق د/ عياد .

(٣) الأصول ١ / ٤١٨ .

(٤) شرح المفصل ٨ / ٢٧ .

(٥) انظر شرح الكافية ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وجواهر الأدب / ٤٥٢ ، ومسائل الخلاف النحويّة والتصريفية في كتاب

الأصول ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٦) يوسف : ٤٣ .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٩٦ ، وجواهر الأدب / ٤٥٢ .

المسألة السادسة والعشرون :

كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون ولهم في ذلك أربعة أقوال :

أحدها: أنها حرف مطلقاً ولا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر وهو مذهب الجمهور^(١) قال سيويه: ((إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل))^(٢) .

• القول الثاني في هذه المسألة: أن الكاف يجوز أن تكون حرفاً، ويجوز أن تكون اسماً في الشعر والنثر وقد نسب هذا القول إلى الأخفش وأبي علي الفارسي^(٣) .

أما الأخفش فليس في كلامه في معاني القرآن ما يدل على أنها عنده اسم في النثر بل قد جعلها زائدة في قول الله تعالى ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾^(٤) وقوله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥) ورَبِّمَا يكون قد قال بما نسب إليه في بعض كتبه مما لم يصل إلينا .

أما أبو علي الفارسي فصريح كلامه أنها مخصوصة بالشعر فقد قال في العضديات: ((وقد استعملت الكاف أيضاً اسماً وذلك في ضرورة الشعر ولم يُعلم ذلك جاء في غيرها))^(٦) وقال في البغداديات: ((فأما الكاف فجعلتها أنها كلمة على ضربين:

أحدهما: أن تكون اسماً، وهذا الضرب يجيء في الشعر فيما علمنا))^(٧) .

وقد ذكر المسألة في الإيضاح ولم يمثل لمجيئها اسماً إلا بالشعر^(٨) لكنه في موضع آخر من الكتاب

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ١٤٠ - ١٤١، والأصول ١/ ٤٣٨ - ٤٣٩ وارتشاف الضرب ٤/

١٧١٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣ تحقيق د/ عياد .

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٨ .

(٣) انظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٧٦ وشرح كتاب سيويه للصفار ٢/ ٥٧١، ٦٢٠، وشرح الجزولية للشلوبين ٢/

٨١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧، والبسيط ٢/ ٨٤٤، ٨٥١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٣، والجنى

الداني ٧٩/ ومغني اللبيب ٢٣٩، وهمع الهوامع ٤/ ١٩٩ .

(٤) البقرة: ٢٥٩ .

(٥) الشورى: ١١ .

(٦) انظر معاني القرآن ١/ ١٨٢، ٢/ ٣٠٣ .

(٧) المسائل العضديات / ٢١٩ .

(٨) البغداديات / ٣٩٦ .

(٩) انظر الإيضاح / ٢٧٣ .

قال عند قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^(١):
 ((المعنى كتابةً مثل ما كُتِبَ عليهم))^(٢) فواضح أنه جعل الكاف بمنزلة مثل، ومثل اسم، إلا أنَّ
 البغداديَّ قال في خزانة الأدب بعد أن نقل كلاماً لأبي عليٍّ من بعض كتبه: ((ومن جميعه
 تعلم أن اسميتها عنده خاصّة بالشعر خلافاً لما نُقل عنه))^(٣).

ومن ذهب إلى هذا القول - أعني اسمية الكاف في الشعر والنثر - الرّمانيّ وابن جنّي^(٤)
 ورجحه أبو حيّان^(٥) ونسبه إلى ابن مالك^(٦) ووافقّه الشاطبي وزاد نسبته إلى ابن أبي الرّبيع^(٧).
 أمّا ابنُ مالك فلم يصرّح بما نُسب إليه فيما وقفت عليه من كتبه وإنما ذكر اسميتها
 ومثل له من الشعر دون غيره^(٨).

وأما ابنُ أبي الرّبيع فقد قال في الملخص: ((وتوجدُ اسمًا في الشعر وفي قليل من الكلام؛
 لأنها على حرف واحد، ولا يوجد اسمٌ ظاهر على حرف واحد؛ فدلَّ على أن أصل الكاف
 الحرفيّة واستعمالها اسمًا اتساعاً لما فهم منها ما يفهم من مثل))^(٩) وفي البسيط قال: ((والذي
 يظهر أنها لا تكون اسمًا إلا في الضرورة لأنَّ وضعها على حرف واحد يقتضي ألا تكون اسمًا))^(١٠).

• القول الثالث في هذه المسألة: أن الكاف اسمٌ ابدأً ونسبه أبو حيّان وتبعه المراديّ وابن
 عقيل والسيوطي إلى ابن مضاء^(١١) ووقع في المقاصد الشافية نسبته إلى الأنخفش^(١٢)
 والظاهر أنه سهوٌ لأمرين:

(١) البقرة: ١٨٣.

(٢) الإيضاح / ١٩٤.

(٣) خزانة الأدب ١٠ / ١٧٦.

(٤) انظر معاني الحروف / ٤٧ - ٤٨، وسرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٥) انظر البحر المحييط ٢ / ٦٣١.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٣.

(٧) انظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٥٣. (تحقيق د/ عياد)

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٢ - ٨١٣، وشرح التسهيل ٣ / ١٧٠ - ١٧١.

(٩) الملخص في ضبط قوانين العربيّة ١ / ٥٢٤.

(١٠) البسيط ٢ / ٨١٥.

(١١) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٠، والجنى الداني / ٧٩، والمساعد ٢ / ٢٧٧، وهمع الهموع ٤ / ١٩٩.

(١٢) انظر المقاصد الشافية ٢ / ٢٥٢.

أحدهما: ما سبق من أنّ الأخفش صرح بزيادة الكاف والزيادة من دلائل الحرفية .
الثاني : أنّ النحويين إنّما نسبوا إلى الأخفش جواز وقوعها اسمًا في الشعر والنثر كما سبق^(١) لأنها اسمٌ عنده في كلّ حال .

• وقد ذكر المرادي قولاً رابعاً نسبة إلى بعض النحويين والظاهر أنّه قصد بذلك السمين الحلي الذي ذكر قريباً مما ذكره^(٢) ومؤدى ما ذكره المرادي أنّ كاف التشبيه لهاتلثة أحوال:
الأول : تتعين فيه الحرفية وذلك إذا وقع زائداً نحو قول الله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾^(٣)
قيل وكذلك إذا وقعت أول كافين كقول خطام المجاشعي^(٤)
وصالياتٍ ككما يُؤثِّقُين

قال المرادي : وفي هذا نظر من وجهين :

أحدهما : أنّ الكاف الأولى زائدة كالكاف في الآية السابقة .

الآخر : أنّ الكافين في البيت احتمالان ثلاثة أوجه :

أولها : أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسمًا كما ذكر، وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر كقول الشاعر^(٥) :

* ولالما بهم أبداً دواءً *

وثالثها: أن يكونا اسمين أكد أحدهما بالآخر ... وزاد بعضهم فيما تتعين فيه الحرفية أن تقع مع مجرورها صلة كقول الشاعر^(٦) :

ما يُرْتَجَى وما يُخَافُ جمعاً فهو الذي كالليثِ والليثِ معاً

قال: تتعين الحرفية في ذلك لإجماعهم على استحسانه، ولو كانت الكاف في ذلك اسمًا لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة أي: فهو الذي هو كالغيث وحذف المبتدأ من صلة (الذي) في ذلك قبيح .

(١) انظر ص ٢٧٩ .

(٢) انظر الدرّ المصون / ١ - ٢٨ - ٢٩ .

(٣) الشورى : ١١ .

(٤) انظر الكتاب / ١ - ٣٢ ، وشرح شواهد الإيضاح / ٦١١ .

(٥) عجز بيت، نسبة الفراء إلى بعض بني أسد - انظر معاني القرآن / ١ - ٦٨ .

(٦) غير منسوب في المغني / ٢٣٩ ، وشرح شواهد / ٥٠٤ .

الحال الثانية: تتعين فيه الاسمية - وذلك مخصوص بالشعر - كقول الشاعر (١):
بكا اللقوة الشغواء جلتُ فلم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع
الحال الثالثة: تجوز فيه الحرفية والاسمية وهو ما عدا ما ذكر (٢).

حُمِلَ قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾^(١) عند الجمهور^(٢) فلم تكن زائدة في الآية لأدى ذلك إلى ماهو كفر؛ لأنَّ التقدير يكون حينئذٍ ليس مثل مثله شيء وهذا إثبات مثل لله - تعالى الله عن ذلك - فلزم أن تكون زائدة للتوكيد فإذا لزمَت الزيادة تعينت الحرفية^(٣).

أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بأنَّ الكاف يجوز أن تكون اسمًا وأن تكون حرفًا في النثر والشعر فقد استدلوا بدليلين :

أحدهما ذكره الشاطبي وأشار إليه غيره وهو ((إنه قد جاء في الكلام وإن كان قليلاً وذلك كقول الله تعالى ﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾^(٤) فالكاف هنا مفعولٌ لأخلق؛ لأنَّ المعنى: أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ مثل هيئة الطير، والضمير في (فيه) عائدٌ على الكاف وذلك يقضي بالاسمية في ظاهر الأمر))^(٥).

وأجاب ابن هشام بأنَّه ((لو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مررتُ بكالأسد))^(٦).

أما عودُ الضمير على الكاف فليس بمتعين؛ إذ يجوز أن يعود على معنى الهيئة وهو المصدر فأوقع المصدر موقع المفعول كقوله تعالى ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(٧) أي: مخلوقه، ويجوز أن يعود على المخلوق لدلالة أخلق عليه؛ لأنَّه يدلُّ على الخلق والمخلوق يدلُّ على المخلوق^(٨).

الدليل الآخر: أنه كثر السماع فيها وتصرّف فيها بكثرة فجاءت فاعلة في نحو قول الشاعر^(٩):

أنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ
كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفتلُ

(١) الشورى : ١١ .

(٢) انظر الأصول لابن السراج / ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ ، والبيان في غريب القرآن / ٢ / ٣٤٥ وشرح ألفية ابن معطي / ١ / ٣٩٠ ، والجنى الداني / ٧٨ .

(٣) انظر سرّ صناعة الإعراب / ١ / ٢٩١ ، ٣١٠ ، والمقاصد الشافية / ٢ / ٢٥٣ ، تحقيق د/ عبيد

(٤) آل عمران : ٤٩ .

(٥) المقاصد الشافية و ٢ / ٢٥٤ تحقيق د/ عبيد ، وانظر معني اللبيب / ٢٣ وحاشية الدسوقي على معني اللبيب / ١ / ١٩٢ .

(٦) معني اللبيب / ٢٣٩ .

(٧) لقمان : ١١ .

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن / ١ / ٢٠٥ ، والتبيان للعكبري / ١ / ٢٦٣ .

(٩) وهو الأعشى - انظر ديوانه / ١٤٩ مع اختلاف يسمي في الرواية ، وانظر سرّ صناعة الإعراب / ١ / ٢٨٣ .

ومجرورة في نحو قول الشاعر^(١):

إذا ونتِ الرياحُ جرى وثابا

وزعتُ بكالهِرواةٍ أعوجي

ومضاف إليها في قول الشاعر^(٢)

وصيروا مثل كعصفٍ مأكول

أضاف مثل إلى الكاف ولاتضاف إلا إلى الأسماء ذكره ابن عصفور^(٣) وأجاب عنه بأن هذا لاحقة فيه؛ لأنه شعر ونحن لم ننكر اسميتها في الشعر، على أنها يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويُحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى وإقامة الصفة مقامه وإن لم تكن مختصة فكأنه قال ناهٍ كالطعن، وبفرسٍ كالهرواة، ومثل شيءٍ كعصفٍ إلا أن ذلك ضرورة أيضاً^(٤).

هذا غاية ما وقفتُ عليه في هذه المسألة .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن مذهب من قال: إنَّ اسمية الكاف مخصوصٌ بالشعر هو الراجح لما يأتي :

- ١- أنها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء في غير الشعر .
- ٢- أن الأدلة التي استدلت بها القائلون بجواز وقوعها اسماً في النثر معارضة ومحمّلة، ومعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

(١) بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، ولابن عادية السلميّ في الاقتضاب ٣ / ٣٣٤ .

(٢) لرؤية في ملحقات ديوانه / ٨١ ، وانظر خزنة الأدب ١٠ / ١٨٩ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٨ - ٤٧٩ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ تحقيق د/عيّاد

(٤) انظر شرح الجمل ١ / ٤٧٩ .

المسألة السابعة والعشرون

(مع) بين الاسمية والحرفية .

قبل أن أعرض لخلاف النحويين في هذه المسألة، تجدر الإشارة إلى أن (مع) قدورد فيها لغتان : الأولى : بفتح العين وهي اللغة المشهورة وأمثلتها كثيرة في القرآن الكريم وغيره كقول الله

تعالى ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(١) .

اللغة الأخرى : بإسكان العين، وهي قليلة تُنسبُ إلى ربيعة وغمم^(٢) وقدورد منها في الشعر قولُ الشاعر^(٣) :

وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لِماما

وخصَّ سيبويه ذلك بالضرورة^(٤) وتبعه الزجاج وغيره^(٥) .

ورُدَّ - كما قال خالد الأزهري - ((بأنَّ الكسائي نقل عن ربيعة أنهم يقولون: ذَهَبْتُ مَعْ أَخِيكَ، وَجِئْتُ مَعْ أَيْيِكَ، وَمَنْ حَفِظَ حِجَّةَ عَلِيٍّ مِنْ لَمْ يَحْفَظْ))^(٦) ثُمَّ إِنَّ الْحَمَلِ عَلَى اللُّغَةِ أَوْلَى مِنْ الْحَمَلِ عَلَى الضَّرُورَةِ كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ ابْنُ سَيِّدَةَ^(٧) .

إذا عُلِمَ ذلك فقد اختلف في اسمية وحرفية (مع) وجاء الخلافُ فيها إجمالاً على ثلاثة أقوال:

• أحدها: أنها اسمٌ مطلقاً سواءً كانت مفتوحة العين أم ساكنة، وهذا مذهب جمهور النحويين^(٨) قال سيبويه: ((وسألتُ الخليل عن معكم، ومع لأي شيءٍ نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً، وذهب معاً، وقد ذهب معاً، ومن معه، صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام، وقدام، قال الشاعر فجعلها كهلاً حين اضطرَّ وهو الراعي:

(١) الشرح : ٥٠ .

(٢) انظر المحكم ١ / ٥٥ (مع) ومغني اللبيب : ٤٣٩ .

(٣) البيت نسبته سيبويه إلى الراعي في الكتاب ٣ / ٢٨٧، وهو في ديوان حرير / ٣٨١ برواية (وهواي فيكم) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٢٨٧ .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٨٨، والنكت ٢ / ٨٦٢، و(مع في الدرس النحوي) ص ٢٨ .

(٦) شرح التصريح ٢ / ٤٨ .

(٧) انظر المخصص ١٥ / ١١٠، و(مع في الدرس النحوي) ص ٣٥ .

(٨) انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٢، ٣ / ٢٨٦-٢٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤١، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٩ .

• وجمع الموامع ٣ / ٢٢٧ .

وريشي منكم وهو اي معكم ((.....))^(١) .

قال أبو نصر المجريطي: ((وإنما أراد أنه جعل (مع) حين اضطرَّ وإن كان ظرفاً بمنزلة (هل) كما أن الأسماء التي لم تتمكن مُشَبَّهة بالحروف، ولم يُرد أنه جعلها حرفاً كما زعم من لم يفهم عن سيبويه - رحمه الله -))^(٢) .

• **القول الثاني** في هذه المسألة: أنها حرفٌ مطلقاً، ونسب هذا القول إلى الليث قال

الفيروزآبادي: ((وقال الليث: (مع) حرفٌ من حروف الخفض))^(٣) .

وفي معاني القرآن للنحاس إشارة إلى أن بعض أهل اللغة يجعل (مع) أحد حروف الخفض فقد قال عند قول الله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٤): ((قال سفيان: أي مع الله، وقد قال هذا بعض أهل اللغة وذهبوا إلى أن حروف الخفض يُبدل بعضها من بعض))^(٥) .

• **القول الثالث**: التفصيل، وهو على ضربين :

أحدهما: أنها حرف إذا سكنت، وإذا تحركت يجوز أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً، قال النحاس: ((إذا سكنت (مع) فهي حرفٌ جاء لمعنى بلا اختلافٍ بين النحويين، وإذا فتحتها ففيها قولان: أحدهما أنها بمعنى الظرف اسم، والآخر أنها حرفٌ خافض مبني على الفتح))^(٦) . وقال ابنُ سيده: ((مع: اسمٌ معناه الصَّحبة وكذلك (مع) بسكون العين، غير أن (مع) المحركة تكون اسماً وحرفاً، و(مع) المسكنة حرفٌ لا غير))^(٧) .

ونسبَ ابنُ الشجري القول بجواز كون المفتوحة حرفاً إلى بعض النحويين دون تحديد^(٨) .

قال ابن مالك مستنكراً على النحاس حكاية الإجماع على حرفية الساكنة: ((وهذا منه عجب

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، وانظر ١ / ٤٢٠ .

(٢) شرح عميون كتاب سيبويه / ٢١١ .

(٣) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٤ / ٥١١ ، وانظر (مع في الدرس النحوي) ص ٢١ .

(٤) آل عمران : ٥٢ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٤٠٥ ، وانظر (مع في الدرس النحوي) ص ٢١ .

(٦) إعراب القرآن ٣ / ٢١٣ .

(٧) اشكح ١ / ٥٥ (مع) وانظر شرح صحيح مسلم للنووي ١ / ٢٣٤ .

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٤ .

لأنَّ كلام سيبويه مُشعرٌ بلزوم الاسمِية على كلِّ حال)) (١)

الضرب الثاني: أنها إذا سكنت حرف، وإذا تحرّكت اسم لاغير، قال ابنُ الشجري: ((وذهب أبو عليّ إلى أنّ من فتحه فهو عنده ظرف ومن أسكنه جعله حرفاً)) (٢)

ومن ذهب إلى هذا القول الرّضيّ وصاحب رصف المباني (٣)

ونسب الفيوميّ صاحب المصباح المنير إلى الرّمانيّ أنّ (مع) إن دخل عليه حرف جرّ كان اسماً وإلا كان حرفاً (٤)

قال الدكتور رياض الخوام: ((وكأنّ الرّمانيّ قد راعى في أحد وجهي رأيه الدليل المعتبر على اسميتها وهو دخول (من) عليها وراعى في الوجه الثاني كونها على حرفين مما دعاه إلى القول بحرفيتها)) (٥)

هذا تقرير الأقوال في هذه المسألة، ولكلِّ قول أدلته وحججه، فقد استدلل أصحاب القول الأول وهم القائلون باسميتها مطلقاً بأربعة أدلة :

أحدها: دخول (من) عليها في قولهم ((ذهبَ مِنْ مَعِيَ)) (٦) ((وجئتُ مِنْ مَعِهِمْ، وكان معها فانتزعه من مَعِها)) (٧) قال ابنُ مالك: ((ومنه قراءة بعض القراء (٨) هذا ذكْرٌ مِنْ مَعِي وذكْرٌ مِنْ قِبَلِي)) (٩)

فإن قيل: إنّ الرّضيّ أشار إلى أنّ دخول (من) على (مع) شاذٌّ (١٠) فلا يكون هذا الدليلُ معتبراً قيل في الجواب عن ذلك - كما ذكر الدكتور رياض - إنّ الرضيّ إنما أراد الشذوذ عن الأصل المقرر لها، وهو عدم التصرف فقد نصّ على أنها ((ظرف بلاخلاف، عادم التصرف

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٤ ، وانظر ٢ / ٥٨٣ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٣١٥ ، و رصف المباني / ٣٩٤ .

(٤) المصباح المنير (مع) ص ٢٢٠ .

(٥) مع في الدرس النحوي / ٢٢ - ٢٣ .

(٦) كتاب سيبويه ١ / ٤٢٠ .

(٧) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٤ ، وانظر ٢ / ٥٨٤ .

معرب، لازم النصب))^(١) فخرجوا إليها إلى شبه الظرفية حين تجر بمن شاذ؛ لأنه خروج عن الأصل، ولا يريد من ذلك أن دخول الجار لا يعد دليلاً على اسميتها^(٢).

لكن قديقال في إبطال هذا الدليل: إن معنى (مع) إذا دخل عليها حرف الجر يختلف عن معناها إذا لم يدخل عليها، فهي عند دخول حرف الجر بمعنى (عند) ونظيرها: عن، وعلى، إذا دخل عليهما حرف الجر غير معناه فتصير (عن) بمعنى الناحية، و(على) بمعنى فوق فتنتقلان من الحرفية إلى الاسمية إذا دخل عليهما حرف الجر كما سبق بيان ذلك^(٣) وتبقيان على أصلهما وهو الحرفية إذا لم يدخل عليهما حرف الجر فلتكن (مع) إذن كذلك.

الدليل الثاني من أدلة اسمية مع ما ذكره ابن يعيش من: ((أنه إذا أفرد نون فيقال جاء معاً، وأقبلاً معاً))^(٤) والتنوين كما هو معلوم من علامات الأسماء، لكن قد يقال إن القائلين بحرفيتها يمكن أن يدعوا أنها حرف في حال الإضافة، واسم في حال الإفراد فلا يلزمهم هذا الدليل، ذكر ذلك الدكتور رياض^(٥) وذكر جواباً عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه نص على أن (مع) أصلها (معاً) قال ابن منظور: ((ومع، بتحريك العين: كلمة تضم الشيء إلى الشيء وهي اسم معناه الصحبة وأصلها معاً))^(٦).

الوجه الثاني: أنه قد تقرر ((أن الإضافة طارئة على الإفراد وأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذا غلام، ورأيت غلاماً، ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت هذا غلامك، ورأيت غلامك، ومررت بغلامك))^(٧).

الوجه الثالث: أن جعل المضافة حرفاً، والمفردة اسماً فيه تشبث ما يمكن جمعه ولم شتاته

(١) شرح الكافية ٣ / ٣١٤ .

(٢) انظر (مع في الدرر النحوي) ص ٢٥ .

(٣) انظر ص ٢٦٣، ٢٦٦ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٨، وانظر كتاب سيبويه ٣ / ٢٨٦، وأما ابن الشجري ٢ / ٥٨٤ .

(٥) انظر (مع في الدرر النحوي) ص ٢٤ - ٢٥ .

(٦) لسان العرب (مع) ، وانظر (مع في الدرر النحوي) ص ٨ ، ٢٥ - ٢٦ .

(٧) الإنصاف ١ / ١٩ . وانظر (مع في الدرر النحوي) ص ٢٦ .

والأولى في نحو ذلك أن يراعى الأصل في التقعيد^(١) .

الدليل الثالث من أدلة اسمية (مع) - كما ذكر ابن السراج وابن يعيش - : أنها لو كانت حرفاً لوجب تسكينها في كلِّ حال كما تسكن الأدوات من نحو: هلْ ، وبلْ ، وقد^(٢) .

الدليل الرابع ذكر ابن مالك وغيره: أنَّ الساكنة باقية على اسميتها لأنَّ المعنى في حال الإسكان وفي حال التحريك واحد^(٣) فإذا ثبتت اسمية المتحركة فلتكن الساكنة كذلك .

أمَّا أصحاب القول الثاني وهم القائلون بحرفية (مع) مطلقاً فقد ذكر ابنُ الشجري دليلهم بقوله: ((وإنما ذهب من ذهب إلى كونه حرفاً لمجيئه على حرفين، ولا يعلم له أصلٌ في بنات الثلاثة))^(٤) .

ويردُّ عليه ما أشار إليه الدكتور رياض من أنَّ القولَ بثنائية (مع) ليس موضع اتفاق بين النحويين فقد ذهب يونس والأخفش إلى أنها ثلاثية الأصل، وصححه ابن مالك، فهي حين تضاف مثل يد، وحين تفرد مثل فتى، قال ابنُ مالك: ((واختلف في فتحة العين من (معاً) قيل هي فتحة إعراب كفتحة دال رأيتُ يداً، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالي الإضافة والإفراد، أم كفتحة تاء فتى فيكون الاسم قد جُبر وقُصر حين أُفرد، فالأول مذهب سيبويه والخليل، والثاني مذهب يونس والأخفش وهو الصحيح؛ لأنهم يقولون الزيدان معاً، والعمران معاً، فيوقعون (معاً) في موقع رفع كما تُرفع الأسماء المقصورة))^(٥) .

وبهذا يُعلم أنَّ الاستدلال بثنائيتها على حرفيتها يُضعفه القول بثلاثيتها، فيكونُ هذا الدليل محتملاً، والدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

فإن قيل: إنَّ الخليل وسيبويه، قد ذهبا إلى ثنائيتها وحسبك بهما، أُجيب بما ذكره الدكتور رياض من أنهما وإن قالوا بالثنائية فقد قررا اسميتها^(٦) .

وأمَّا أصحاب القول الثالث وهم القائلون بأنَّ الساكنة حرف فقد استدلوا بدليلين:

(١) انظر (مع في الدرس النحوي) ص ٢٦ .

(٢) انظر الأصول ٢ / ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٨ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢٤١ ، والمساعد ١ / ٥٣٦ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٣٩ ، وانظر (مع في الدرس النحوي) ص ٢٣ .

(٦) انظر (مع في الدرس النحوي) ص ٢٣ .

أحدهما - كما ذكر ابن الشجري - : أنها على حرفين وانضمَّ إلى ذلك فيها السكون فنزلت منزلة، هل وبيل^(١) .

الدليل الآخر - كما ذكره الرضي - : أنه لا موجب للبناء مع التسكين على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف^(٢) .

وأجيب عن هذين الدليلين من وجهين :

أحدهما ذكره الدكتور رياض وهو: أنه قد ثبت اسمية المتحركة بتسكينها كما سبق وإذا قام الدليل على اسمية المتحركة فالأولى كون الساكنة كذلك؛ لأنَّ المعنى واحد^(٣) .

الوجه الآخر - كما ذكره ابن الشجري وأشار إليه الدكتور رياض - : أنه قد ثبت اسمية ما هو على حرفين الثاني منهما ساكن وذلك (عن) إذا كانت بمعنى الناحية^(٤) كقول الشاعر^(٥):

جرت عليها كلُّ ریح سِيهوج من عن يمين الخطِّ أو سماهيج^(٦)

ورُدَّ هذا الجواب بما ذكره الدكتور رياض من أنَّ هذا فيه حجة لمن قال بحرفية (مع) لأنه يفيد أنَّ كليهما حرف ما لم يُسبق بحرف جرّ فهذا التنظير وإن كان يؤيد في أحد وجهيه رأي من قال بالاسمية إلا أنه في الوجه الآخر يؤيد قول من قال بالحرفية فسقط حينئذٍ الاعتراض به، وأجيب بأنَّه مع سقوطه فلا تزال هناك أدلة على اسمية (مع) قائمة ليس لها معارض^(٧) .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنه مع قوة قول من قال إنَّ (مع) حرف إذا لم يدخل عليها حرف جرّ، واسم إذا دخل عليها حرف الجرّ، إلا أنَّ مذهب الجمهور أولى وأرجح لأمرين:

١ - أن قبولها للتون وهي مفردة دليل قاطع على اسميتها لامعارض له .

٢ - أنها إذا أضيفت فرع عن المفردة والفرع يتبع أصله .

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٨٤ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٣١٥ .

(٣) انظر (مع) في الدرس النحوي ص ٣٢ .

(٤) سبق ذكر هذه المسألة ص ٢٦٣ .

(٥) منسوب لرجل من بني سعد - انظر شرح شواهد الإيضاح / ٢٢٣ ، وفي اللسان (سمهج) بغير نسبة .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٨٤ ، و(مع) في الدرس النحوي ص ٣٣ .

(٧) انظر (مع) في الدرس النحوي ص ٣٤ .

المسألة الثامنة والعشرون

(ايمن) في باب القسم بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

• أحدهما أنها اسم، وهو مذهب الجمهور^(١)

• القول الآخر: أنها حرف جر، وقد نُسب هذا القول إلى الزجاج والرّمانيّ ووصفه أبوحيّان بالشذوذ وأنه مخالف لإجماع البصريين والكوفيين^(٢) ولم أقف على دليل للقائلين بحرفيتها، ولم يذكر القائلون بالاسمية أدلتهم على ذلك إلا أنّ قبولها للتّنين يرجح كونها اسمًا - والله أعلم .

* * *

المسألة التاسعة والعشرون

(مُن) في باب القسم بين الاسمية الحرفية .

هذه المسألة لها تعلق بالتي قبلها، وقبل عرض الخلاف فيها تجدر الإشارة إلى أنّ (من) جاءت بكسر الميم، وضمّها، وفتحها^(٣) وقد اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها: أنّها حرف جرّ قامت مقام الباء، وضمّت الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم (شمسُ بن مالك) بضمّ الشين^(٤) وقد نسبه العكبري والرّضي إلى سيبويه^(٥) وهو الظاهر من قوله في الكتاب فقد قال: ((واعلم أنّ من العرب من يقول: من ربّي لأفعلن ذلك، ومن ربّي إنك لأشبر يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعلن ولا يدخلونها في غير ربّي كما يدخلون التاء في غير الله، ولكن الواو لازمة لكل اسم يُقسم به والباء، وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلن كما تقول: تا لله لأفعلن ولا تدخل الضمة في (مين)

(١) انظر كتاب سيبويه ٤ / ١٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٩٠ ، ٣٣٠ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٤٤٧ ، وارتشاف الضرب ٤ /

١٧٥٦ ، ومعني اللبيب / ٨٣٦ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٦٥ ، ١٧٧٠ ، والجني الداني / ٥٣٨ ، وجمع الهوامع ٤ / ٢٣٨ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٣ وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٥) انظر اللباب ١ / ٣٨١ ، وشرح الكافية ٤ / ٣٠٩ .

إلاهنا كما لا تدخل الفتحة في لدن لإلام غدوة حين تقول لذن غدوة إلى العشي))^(١) ويمثل
 مقال سيويه قال المرّذ^(٢) ورجّحه ابن عصفور^(٣) .

• **القول الثاني:** أن (من) اسم مطلقاً على أن أصلها (إيمن) ونسبه أبو حيان إلى سيويه
 فقال: ((ومذهب سيويه أن (م) و(أيم) و(مُن) وبقية اللغات أصلها (إيمن))^(٤) والذي
 وقفت عليه في كتاب سيويه النصّ على (م) وأن أصلها (أيم) فقد قال: ((واعلم أن بعض
 العرب يقول: مُ الله لأفعلن يريد: أيم الله، فحذف حتى صيرها على حرف))^(٥) .
 ونسب الرّضي إلى بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مقصورة من (إيمن) والمكسورتها
 مقصورة من (ييمن)^(٦) ومن رجّح اسمية المضمومة صاحب رصف المباني^(٧) .

• **القول الثالث:** التفصيل، وهو أن تكون (من) أو (مُن) داخلة على (الرّب) فتكون حينئذٍ
 حرفاً، والمضمومة لغة في المكسورة، أو تكون داخلة على (الله) فتكون اسمًا
 مختصراً من (إيمن) وإلى هذا ذهب أبو عليّ الشّلوين^(٨) وهو الظاهر من صنيع ابن مالك في
 التسهيل وشرحه فقد عدّ (من) مكسورة الميم ومضمومتها المختصة بالدخول
 على (الرّب) حرفاً وذكرها في باب حروف الجرّ فقال: ((باب حروف الجرّ سوى المستثني
 بها... وتنفرد (من) بجرّ ظروف لا تتصرّف كقبل، وبعد، وعند، ولدى... وتختصّ مكسورة
 الميم ومضمومتها في القسم بالرّب))^(٩) وعدّ الداخلة على (الله) لغة في (إيمن) مطلقاً أي
 سواءً كانت مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة فقال: ((وفيه حين يليه (الله) اثنا عشر
 لغة: ثلاث مع ثبوت الهمزة، وثلاث مع حذف النون دون الهمزة، وثلاث مع حذف الهمزة
 والياء وثبوت النون، وثلاث مع الاقتصار على الميم فيقال: أيمن الله، وإيمن، وإيمن الله، وأيم

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٩ .

(٢) انظر المقتضب ٢ / ٣٣١ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ١ / ٥٢٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٢ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٦) انظر شرح الكافية ٤ / ٣١٠ .

(٧) انظر رصف المباني / ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٨) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٣٤ - ٨٣٥ .

(٩) التسهيل مع شرحه ٣ / ١٣٠ .

الأول : أنها تضمنت معنى حرف القسم فُبُنيت .

الثاني : أنها لما صارت على حرفين أشبهت الحرف الثنائي فُبُنيت .

وردهُ بأنَّ المشابهة إنما هي في الحذف لافي الوضع ك(ما) و(من) فيكون ك(أب) و(يد)

وذلك لا يقتضي البناء^(١) .

وردَّ أبو عليُّ الشلوبيُّ قول من قال باسمية (من) مكسورة الميم بأنها لو كانت تلخيص

(ايمن) لكان يلزم أن تُرفع نونه كما تُرفع نون (ايمن)^(٢) .

هذا غاية ما وقفت عليه في هذه المسألة .

الترجيح

قد ظهر مما سبق أنَّ أدلة من قال باسميتها، ومن قال بحرفيتها تكادُ تكون متكافئة، ولعلَّ هذا

هو الذي دفع الشلوبيين وابن مالك في التسهيل وشرحه إلى التوفيق بين المذهبين فجعلها اسمًا

حين تضاف إلى (الله) وحرَفًا حين تضاف إلى (الرَّب) - وهذا أقرب الأقوال - والله تعالى

أعلم - .

* * *

(١) انظر جواهر الأدب / ٣٣٤ .

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٤ .

المسألة الثلاثون

(م) في باب القسم بين الاسمية الحرفية .

كما وقع الخلاف في (من) وقع أيضاً في (م) على قولين:

- أحدهما أنها حرف وإليه ذهب ابن عصفور^(١) ونسبه أبو حيان إلى المراد^(٢) ونسبه السيوطي في الهمع إلى ابن مالك^(٣) وكلامه في شرح التسهيل يدل على أنها اسم لغة في (يمين)^(٤) وقيل هي بدل من واو القسم كالتاء؛ لكونهما شفهيّتين، ورُدَّ بأنها لو كانت بدلاً منها للزمت الفتح كالتاء، وبأنَّ إبدال التاء من الواو مطرد كاتّصف واتّصل، وغير مطرد كترات وتجاه ولم تبدل الميم منها إلا في موضع شاذ وهو فم، وفيه مع شذوذه خلاف^(٥) .
- القول الآخر: أنها اسم أصلها (يمين) ونسبه أبو حيان إلى سيبويه^(٦) وقد سبق نصه الذي ذكر فيه أنَّ أصلها (ايم)^(٧) وقد نسب ابن عصفور القول باسميتها إلى بعض النحويين وردّه بأمرين :

أحدهما: أنَّ الاسم المعرب لأيحذف حتى يبقى منه حرف واحد .

الآخر: أنها لو كانت بقية (يمين) لكانت مُعرّبة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعاً أو منصوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية ليست بقية (يمين)^(٨) .

وذهب ابن السراج كما حكى عنه أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ (م) ليست محذوفة من (يمين) وإنما هي (من الله) فحذفت النون لالتقاء الساكنين قال: ((الأتري أنهم استعملوا هذا الحرف في القسم فقالوا: مين ربي لأفعلنّ وغيره أيضاً فضمّوا الميم منه، والنون قد تحذف

(١) انظر شرح الجمل ١ / ٥٢٤ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٢ .

(٣) انظر همع الهوامع ٤ / ٢٤١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٣ وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٢، وهمع الهوامع ٤ / ٢٤١ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٢ .

(٧) انظر ص ٢٩٢ .

(٨) انظر شرح الجمل ١ / ٥٢٤ .

لالتقاء الساكنين حذفاً كالمطرّد ألا ترى أنّ بعضَ القراء قرأ^(١) ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾^(٢) .
وقال الزّمخشريّ - كما ذكر عنه السيوطي - هي (من) الدّاخله على (ربّي) حُذفت
نونها^(٣) ورُدَّ بأنّها لو كانت كذلك لجاز دخولها على (ربّي) كالأصل وأجيبَ بأنّه قد سُمع
ذلك^(٤) .

الترجيم

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ جعلها اسمًا أرجح وذلك لأنّها فرع عن أصل هو اسم
فليكن الفرع حينئذٍ تابعًا لأصله .

* * *

(١) الإخلاص : ١ - ٢ ، وقد نسبها الأَخفش إلى بعض العرب - انظر معاني القرآن ٢ / ٥٤٩ ، وإعراب القراءات
الشواذ للعسكري ٢ / ٧٥٨ .
(٢) المسائل العسكريّة / ١٧٥ .
(٣) انظر همع الفواع ٤ / ٢٣١ ، والمفصل / ٤١٠ ففيه إشارة إلى ذلك .
(٤) انظر همع الفواع ٤ / ٢٤١ .

المسألة الحادية والثلاثون

(جير) بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال:

- أحدها : أنها حرف جواب بمعنى (نعم) وهو مذهب أكثر النحويين^(١) .
- القول الثاني : أنها اسم واختلف القائلون باسميتها فمنهم من قال هي بمعنى (حقاً) ومنهم من قال هي ظرف بمعنى أبداً ، ومنهم من قال هي اسم فعلٍ حكى هذه الأقوال الثلاثة ابن أبي الربيع في الملخص^(٢) ونقل ذلك عنه البغدادي في الخزانة ثم قال : ((والقائل إنها اسم فعل أبو علي ، وقد نقله ياقوت الحموي في معجم الأدباء في ترجمة أبي علي))^(٣) ولم أقف على ما يؤيد هذه النسبة في كتب أبي علي التي اطلعت عليها .
- وقد نسب السيوطي القول باسميتها إلى سيبويه^(٤) وليس في كلامه الذي وقفت عليه في الكتاب ما يدل على أنه يذهب إلى اسميتها إذ قال : ((وإن كان الحرف الذي قبل الآخر متحرراً أسكنوه كما قالوا: هل، وبل، وأجل، ونعم وقالوا: جير فحرّكوه لتلا يسكن حرفان))^(٥) .
- ونسب الرضوي إلى عبد القاهر أنها اسم فعلٍ بمعنى : أعرّف^(٦) ولم أقف على ما يؤيد ذلك فيما اطلعت عليه من كتبه .

وممن ذهب إلى اسمية (جير) الجزولي والشلوبين^(٧) على أن صاحب رصف المباني قد نسب إلى الجزولي القول بحرفيتها^(٨) وقد رجح ابن أبي الربيع أنها من قبيل أسماء الأفعال^(٩) واختار صاحب رصف المباني كونها اسماً بمعنى (حقاً) مضمّنة معنى القسم ؛ إذ هي عوض منه

(١) انظر كتاب معاني الحروف للرماني/ ١٠٦، واللباب للعكبري ٩٤ / ٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٨٣ / ٢

وشرح التسهيل ٢١٩ / ٣، وشرح الكافية للرضي ٤٢٨ / ٤ ومغني اللبيب ١٦٢ .

(٢) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٣) خزانة الأدب ١٠ / ١١٢ وانظر معجم الأدباء ٢ / ٤١٨ - ٤٢٠ .

(٤) انظر جمع الهوامع ٤ / ٢٥٧ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٦) انظر شرح الكافية ٤ / ٣٢٩ .

(٧) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١١٦٤ .

(٨) انظر رصف المباني / ٢٥٢ .

(٩) انظر الملخص / ٥٤٠، والبسيط ٢ / ٩٤٦ .

وفيها معنى التوكيد فتقول (جير) لأفعلن فهي كعوض في قولهم: (عوض لأضربنك، وهي من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به فبنيت على حركة لالتقاء الساكنين^(١) .

• القول الثالث: أن (جير) لفظ مشترك فتارة تكون حرفاً بمعنى (نعم) وتارة تكون حرف جرٍ للقسم، وتارة تكون اسماً بمعنى (حقاً) وبهذا صرح صاحب جواهر الأدب^(٢) ويرى الزمخشري أنها تستعمل حرف إيجاب بمعنى (أجل) وتُستعمل اسماً في القسم بمعنى (حقاً)^(٣) ووافقه على ذلك ابن الحاجب^(٤) .

واستدل القائلون بحرفيتها بثلاثة أدلة ذكرها ابن مالك:

أحدها: أن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يُوقع فيه (نعم) وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن يُوقع فيه حقاً فالحاقها بنعم أولى .

الثاني: أنها أشبه بـ(نعم) لفظاً واستعمالاً ولذلك بُنيت، ولو وافقت (حقاً) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن (حقاً) كذلك .

الثالث: أنها لو لم تكن بمعنى (نعم) لم يُعطف عليه في قول بعض الطائيين^(٥)
أبى كرمًا لا ألفًا جِيرٍ أو نعم بأحسن إيفاءٍ وأنجز موعداً

ولم تؤكد (نعم) بها في قول طفيل الغنوي^(٦) :

وقلن على البردي أول مشربٍ نعم جيرٍ إن كانت رواءً أسافله

ولا قوبل بها (لا) في قول الراجز^(٧)

إذا يقولُ (لا) أبو العجيرٍ يصدقُ (لا) إذا يقولُ جيرٍ

فهذا تقابل ظاهر ومثله قولُ الكميت^(٨) :

(١) انظر رصف المباني / ٢٥٣ .

(٢) انظر جواهر الأدب / ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٣) انظر المفصل / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٥) ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية ٢ / ٨٨٣ ، والمراد في الجنى الداني / ٤٣٤ .

(٦) في ديوانه / ٨٤ ، وانظر شرح شواهد المغني / ١ / ٣٦١ .

(٧) غير منسوب في شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٤ ، وانظر شرح شواهد المغني / ١ / ٣٦٢ .

يرجون عفوي ولايخشون بادرتي لاجير لاجير والغربان لم تشب
 أراد لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتي أي: سرعة غضبي (١) .
 واستدل من قال باسميتها بدليلين :

أحدها - كما ذكر ابن مالك - : وجود التنوين في (جير) كما في قول الشاعر (٢)
 وقائلة أسيت فقلتُ جيرٍ أسيتُ إني من ذاك إنه (٣)
 وأجاب هو وغيره عن هذا الدليل من ثلاثة أوجه :

أحدها: أن التنوين في البيت ضرورة شعرية فلاحجة فيه .

الوجه الثاني: أنه يحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جير) ب(إن) التي بمعنى (نعم) فحذف
 همزتها وخففت بحذف النون الثانية (٤) قال البغدادي: ((وهو بعيد)) (٥) .

الوجه الثالث: أنه يحتمل أن يكون التنوين للترنم تشبيهاً لآخر النصف بآخر البيت، وتنوين
 الترنم لا يختص بالأسماء (٦) وردّ الدسوقي هذا الجواب بأن هذا التخريج ظاهر التعسف
 ؛ لأن الشائع أن الترنم لا يكون في العروض إلا وهو في الضرب لأجل تمام الشبه والإلحاق (٧) .

الدليل الآخر من أدلة القائلين بالاسمية ذكره صاحب رصف المباني وهو: ((أن معناها
 (حقاً) وماحلّ من الألفاظ المشكّلة في الحرفية والاسمية محلّ الاسم حكم عليه بالاسمية إلا إن
 قام دليل على حرفيته ككاف التشبيه التي معناها (مثل) نحو قول الشاعر (٨) :

لم يفعلوا فعّل آل حنظلة إنهم جيرٍ بئس ما ائتمروا (٩)

(٨) هكذا نسبه ابن مالك إلى الكميّ في شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٤ ، وليس في ديوانه .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٣ - ٨٨٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) غير منسوب في شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٥ ، وانظر خزنة الأدب ١٠ / ١١٣ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٥ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢ / ٨٨٥ .

(٥) خزنة الأدب ١٠ / ١١١ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٥ - ٨٨٦ ، ومغني اللبيب / ١٦٣ وخزنة الأدب ١٠ / ١١١ .

(٧) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١ / ١٣٠ .

(٨) البيت لامرئ القيس في ديوانه / ٢٠٧ .

(٩) رصف المباني / ٢٥٣ .

أمّا أصحابُ القولِ الثالثِ وهم القائلون بأنَّ (جبر) مشتركة بين الاسميّة والحرفيّة فليس لهم دليلٌ خارجٌ عمّا سبق، ولعلّهم رأوا أنّ أدلة الفريقين تكادُ تكون متكافئة فأرادوا أن يوفقوا بين المذهبين .

الترجيح

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ القول بحرفية (جبر) هو الراجح لقوة أدلته، أمّا ما ورد من تنوينها في الشعر - وهو أقوى دليل للقائلين باسميتها - فضرورة شعريّة نادرة .

* * *

المسألة الثانية والثلاثون

كيف واسميتها .

يكادُ يجمعُ النحويون على أن (كيف) في جميع أحوالها اسمٌ؛ ولذلك قال أبو البقاء العكبري في التبيين: ((كيف اسمٌ بلا خلاف وإنما ذكرناها هنا لخفاء الدليل على كونها اسمًا ، والدليل على كونها اسمًا من خمسة أشياء :

أحدها: أنها داخلة تحت حدّ الاسم وذلك أنها تدلُّ على معنى في نفسها ولا تدلُّ على زمان ذلك المعنى .

والثاني: أنها تُجابُ بالاسم والجواب على وفق السؤال وذلك قولهم: كيف زيدٌ؟ فيقال: صحيحٌ أو مريضٌ أو غنيٌ أو فقيرٌ ، وذلك أنها سؤالٌ عن الحال ، فجوابها ما يكونُ حالاً .
والثالث: أنك تُبدلُ منها الاسم فتقول: كيف زيدٌ؟ أصحح أم مريضٌ ، والبدل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحح زيدٌ أم مريضٌ؟ والبدلُ يساوي المُبدل منه في جنسه .

والرابع: أن من العرب من يُدخلُ عليها حرف الجرّ، قالوا: على كيف تبيعُ الأحمرين؟ وقال بعضهم: انظر إلى كيف يصنع؟ وهذا شاذٌ في الاستعمال ولكنه يدلُّ على الاسميّة .
والخامس: أن دليل السير والتقسيم أوجب كونها اسمًا، وذلك أن يقال: لا تخلو (كيف) من أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فكونها حرفًا، باطلٌ؛ لأنها تفيده مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك: كيف زيدٌ، والحرف لا تتعقد به وبالاسم جملة مفيدة... وكونها فعلًا، باطل أيضًا؛ لوجهين :

أحدهما: أنها لا تدلُّ على حدثٍ وزمان ولا على الزمان وحده .

والثاني: أن الفعل يليها بلا فصل كقولك كيف صنعتَ، ولا يكونُ ذلك في الأفعال إلا أن يكونَ في الفعل الأول ضميرٌ كقولك: أقبلُ يُسرِعُ، أي: أقبل زيدٌ أو رجلٌ، وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسمًا؛ لأنَّ الأسماء هي الأصول وإذا بطلت الفروع حُكم بالأصل - والله أعلم بالصواب ((^(١)) .

(١) التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين / ١٢٩ - ١٣٠ ، وانظر مسائل خلافية في النحو له أيضًا

وقد ذكر الأنباري وابن يعيش وبدر الدين ابن مالك، وابن هشام بعضاً مما ذكره أبو البقاء (١) غير أن الأزهرّي صاحب تهذيب اللغة قال: ((كيف: حرف أداة، ونصب الفاء فراراً من التقاء الساكنين)) (٢) .

ونسب ابن عصفور إلى الكوفيين أن (كيف) تكون إحدى أدوات العطف (٣) . وقال أبو حيان: ((وأما كيف فذهب هشام إلى أنها حرف نسق وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي، وأجاز: مررتُ بزيدٍ فيكيف بعمرٍ)) (٤) .

ونسب ابن هشام في المعني (٥) القول بحجيتها عاطفة إلى قومٍ منهم عيسى بن موهب (٦) . ومما استدلل به أصحاب هذا القول، قول العرب: (ما أكلتُ لحمًا فكيف شحمًا)، و(ما يعجبني لحمٌ فكيف شحمٌ) (٧) وقول الشاعر (٨) :

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأبعاد (٩)

وردّ ابن عصفور وابن هشام وغيرهما هذا من وجهين :

أحدهما ذكره ابن عصفور وهو ((أنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض، وهم يقولون: ما مررتُ برجلٍ فكيف بامرأةٍ؟ ولا يقولون: فكيف امرأةٍ؛ فدل ذلك على أنها ليست بعاطفة وأن ما بعدها إذا كان مرفوعاً، أو منصوباً محمولاً على إضمار فعل، فكأنك قلتُ: فكيف أكلتُ شحمًا؟ و فكيف عمرو؟)) (١٠) .

(١) انظر أسرار العربية ١٤ - ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٩ - ١١٠، وشرح التسهيل ٤/١٠٤، ومغني اللبيب/ ٢٧٠ .

(٢) تهذيب اللغة ١٠ / ٣٩٢، وانظر لسان العرب (كيف) .

(٣) انظر شرح الجمل ١ / ٢٢٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٩ .

(٥) ص ٢٧٣ .

(٦) لم أقف له على ترجمة ولم يُذكر في غير المعني فيما اطلعتُ عليه .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٥ .

(٨) بلا نسبة في شرح شواهد المعني ٢ / ٥٥٧ .

(٩) انظر مغني اللبيب / ٢٧٣ وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٤٠٣ .

(١٠) شرح الجمل ١ / ٢٢٦ .

الوجه الثاني ذكره ابن هشام والسيوطي، وهو أن يقال: لو سلمنا أن ما بعد كيف معطوف على ما قبلها فإن اقترانها بالفاء يدل على أن حرف العطف هو الفاء لا كيف^(١) وبهذا تتمحض كيف للاسمية، أما ما ذكره الأزهرى فإنه قول شاذ ليس له ما يعضده - والله أعلم - .

* * *

(١) انظر معني اللبيب / ٢٧٣ ، وجمع الفواعل / ٥ / ٢٦٥ .

المسألة الثالثة والثلاثون

(أما) مفتوحة الميم بين الاسمية الحرفية .

اختلف في ذلك على ثلاثة مذاهب :

• أحدها: مذهب جمهور النحويين أنها تكون حرف استفتاح ك(ألا) إذا كُسرت همزة إنَّ بعدها، وتكونُ اسماً بمعنى (حقاً) إذا فُتحت همزة أن بعدها قال سيبويه: ((وتقولُ: أما إنه ذاهبٌ، وأما أنه منطلقٌ، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنه منطلقٌ فإنه يجعله كقولك حقاً أنه منطلقٌ، وإذا قال: أما إنه منطلقٌ فإنه بمنزلة (ألا) كأنك قلت: ألا إنه ذاهبٌ))^(١) .

• المذهب الثاني: نسب المرادي وغيره إلى ابن خروف أن التي تفتح همزة أن بعدها حرف أيضاً قال: ((وفي كلام ابن خروف تصريح بحرفيتها فإنه جعل (أما أنك ذاهبٌ) من تركيب حرف مع اسم نحو يازيد على مذهب أبي علي))^(٢) .

• المذهب الثالث: أن (أما) إذا فُتحت همزة أن بعدها كلمتان الهمزة حرف للاستفهام و(ما) اسم بمنزلة شيء وذلك الشيء حق قال أبو حيان: ((والذي شرح به أصحابنا كلام سيبويه هو أنك إذا كسرت ف(أما) استفتاح ك(ألا)، أو فتحت فالهمزة للاستفهام، و(ما) بمنزلة حق، وذلك أن (ما) عامة فتجعلها بمنزلة: شيء، وذلك الشيء حق، فكأنك قلت: أحقاً أنك ذاهبٌ؟ وانتصابه على الظرف))^(٣) .

وقد نسب المرادي وابن هشام والسيوطي هذا القول إلى بعض النحويين^(٤) والظاهر أنهم أرادوا من أشار إليهم أبو حيان بقوله: (أصحابنا) وقد صوّب ابن هشام هذا القول في المغني^(٥) هذا غاية ما وقفت عليه في هذه المسألة ولم يتبين لي فيها الوجه الراجح من تلك الأوجه . والله أعلم .

(١) الكتاب ٣/١٢٢، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣، ومغني اللبيب ٧٨ - ٧٩، وجمع الهوامع ٤/٣٦٨،

وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب / ٥٨ .

(٢) الجنى الداني / ٣٩١ - ٣٩٢، وانظر مغني اللبيب / ٧٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٥ / ٨٦ .

(٤) انظر الجنى الداني / ٣٩١، ومغني اللبيب / ٧٩، وجمع الهوامع ٤/٣٦٨ .

(٥) / ٧٩، وانظر شرح التصريح / ١ / ٢٢٠ .

المسألة الرابعة والثلاثون

أدوات النداء بين الاسمية الحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

• أحدهما : أنها حروف وهو مذهب جمهور النحويين ^(١)

واختلفوا هل الحروف عاملة في المنادى النصب، أو أن المنادى معمول لفعلٍ مضمَر على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن المنادى منصوبٌ لفظاً أو تقديراً بفعلٍ مضمَر وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين ^(٢) قال سيبويه: ((اعلم أن النداء كل اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب)) ^(٣) .

ثانيها : أن الناصب للمنادى الحرف نفسه وقد نسبه ابن برهان إلى بعض النحويين وقال: ((فمن النحويين من يقول: (يا) تعمل بحق الأصل نصباً، وترفع ضمير المنادى)) ^(٤) وذكره أبو حيان غير منسوبٍ لأحد معين ^(٥) ونسبه صاحب كتاب جواهر الأدب إلى المرّاد ^(٦) وسيأتي بعد ذكر القول الثالث نصّ المرّاد الذي يدلُّ على خلاف مانسب إليه .
ثالثها: أن الناصب للمنادى الحرف بنيابته عن الفعل ^(٧) ونسبه ابنُ يعيش إلى المرّاد فقال: ((وكان أبو العباس المرّاد يقول الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل قال: ولذلك جازت إمالته)) ^(٨) وقد تبع الرضّي ابن يعيش في نسبة هذا القول إلى المرّاد فقال: ((وأجاز المرّاد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وليس ببعيد لأنه يمال إمالة الفعل)) ^(٩)

(١) انظر الأصول / ١ / ٣٢٩، والتبصرة والتذكرة / ١ / ٣٣٧، واللمع / ١٧٠، وارتشاف الضرب / ٤ / ٢١٧٩ .

(٢) انظر كتاب سيبويه / ٢ / ١٨٢، والنكت / ١ / ٥٤٠، والمقتصد / ٢ / ٧٥٣ وشرح ألفية ابن معط / ٢ / ١٠٣٤، وارتشاف الضرب / ٤ / ٢١٧٩ .

(٣) الكتاب / ٢ / ١٨٢ .

(٤) شرح اللمع / ١ / ٢٧١ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب / ٤ / ٢١٧٩ .

(٦) انظر جواهر الأدب / ٣٦٠ .

(٧) انظر شرح اللمع لابن برهان / ١ / ٢٧١، وأسرار العربية / ٢٢٧، وارتشاف الضرب / ٤ / ٢١٧٩ .

(٨) شرح المفصل / ١ / ١٢٧ .

(٩) شرح الكافية / ١ / ٣١٢ .

والذي جاء في المقتضب يظهر منه أن الميرد يذهب في هذا إلى ماذهب إليه سيويوه فقد قال: ((اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبتَه وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبداً لله؛ لأنّ (يا) بدل من قولك أدعو عبداً لله وأريد؛ لأنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبداً لله فقد وقع دعاؤك بعبداً لله فانتصب على أنه مفعولٌ تعدى إليه فعلك))^(١) .

وقد نسب ابن القواس وأبو حيان والسيوطي هذا القول - أعني أن أدوات النداء حروف نابت مناب الفعل - إلى أبي عليّ الفارسي^(٢) وهو ظاهر كلامه في كتاب الشعر فقد ذكر في (باب من الحروف تتضمن معنى الفعل) فقال: ((ومن ذلك (يا) التي تلحق المنادى في نحو: يا زيدُ، ويا عبداً لله، ويارجلاً، وتلحق غير المنادى أيضاً... ويدلُّ على تضمنه معنى الفعل انتصاب الحال عنه ووصوله مرّةً بالجارّ ومرّةً بغيره، وجواز الإمالة، وأنّ الفعل لا يظهر معه كما لم يظهر مع (أما) ومثل (يا) في وصولها إلى المفعول به بحرف الجرّ قولهم (حيّ) في قولهم (حيّ على الصلاة) فوصلت بعلى كما وصلت (يا) باللام إلا أن هذا من الأسماء التي سُميت بها الأفعال وتشابهتها لتضمنها معنى الفعل))^(٣)

وذهب إلى ذلك أيضاً ابن جنّي في الخصائص^(٤) .

• **القول الثاني** في أصل المسألة: أن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هي أسماء أفعال وقد نسب ابنُ يعيش هذا القول إلى أبي عليّ الفارسيّ فقال: ((وكان أبو عليّ يذهب في بعض كلامه إلى أنّ (يا) ليس بحرف وإنما هو اسمٌ من أسماء الأفعال))^(٥) وقد تبع الرضويّ ابن يعيش في هذه النسبة وعبارته قريبة من عبارته^(٦) وذكر هذا القول ابنُ القواس وأبو حيان والسمين الحلبيّ وغيرهم منسوبةً إلى بعض النحويين من غير تحديد^(٧) .

(١) المقتضب ٤/٢٠٢ .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطيّ ٢/١٠٣٤، وارتشاف الضرب ٤/٢١٧٩ - ٢١٨٠، وجمع الهوامع ٣/٣٣ .

(٣) كتاب الشعر ١/٦٦ - ٦٨ .

(٤) انظر الخصائص ٢/٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٥) شرح المفصل ١/١٢٧ .

(٦) انظر شرح الكافية ١/٣١٢ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معطيّ ٢/١٠٣٤، وارتشاف الضرب ٤/٢١٧٩، والدرّ المصون ١/١٤٤، وجمع الهوامع ٣/٣٤ .

وقال المرادي: ((وذهب بعض النحويين إلى أنّ (يا) وأخواتها التي ينادى بها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً فيه، ونُقِلَ عن الكوفيين))^(١) .

أما نسبة هذا القول إلى أبي عليّ الفارسيّ فإنّ نصّه السابق المذكور قريباً لا يدلُّ عليه، ولم أقف له على نصٍّ في ما بين يديّ من كتبه يدلُّ على ما نسب إليه، وربّما أنّ النسبة إليه جاءت من قوله في النصّ السابق: ((إلا أنّ هذا من الأسماء التي سميت بها الأفعال))^(٢) وهو إنّما يقصد بذلك (حيّ) - والله أعلم .

وأما نسبته إلى الكوفيين فلم أجد من ذكر ذلك غير المراديّ .
هذا وقد وقع في كتاب تذكرة النحاة لأبي حيّان وهمع الهوامع للسيوطي أنّ ثمّ قولاً ثالثاً وهو أنّه قد قيل إنّ أدوات النداء أفعال ولم يُنسب لأحد^(٣) .
والظاهر أنّه ليس بقول ثالث وإنّما هو قولٌ من قال (إنّها حروف نابت مناب الفعل)^(٤) والذي يدلُّ على ذلك ثلاثة أمور :

أحدها: أنّ أبا حيّان ذكر المسألة في ارتشاف الضرب، والبحر المحيط، فذكر القولين ولم يذكر أنّها فعل^(٥) .

الثاني أنّ النحويين الذين ذكروا الخلاف في المسألة لم يذكروا هذا القول^(٦) ما عدا السيوطي وهو ينقل من كتب أبي حيّان من غير تدقيق .

الثالث: أنّ الدليل المذكور في التذكرة لهذا القول هو أحد أدلة القائلين بأنّ أدوات النداء حروف نابت مناب الأفعال وهذا النصّ كما هو في التذكرة قال: ((كلمُ النداء الصحيح أنّها حروف وقيل أفعال لتعلّق الجار والمحرور بها في قولهم: يا لله والإجماع أنّه لا يتعلّق إلا بفعل أو

(١) الجنى الداني / ٣٥٥ .

(٢) انظر ص ٣٠٦ .

(٣) انظر تذكرة النحاة / ٣٠٤ وهمع الهوامع / ٣ / ٢٤ .

(٤) انظره ص ٣٠٥ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب / ٤ / ٢١٧٩ - ٢١٨٠، والبحر المحيط / ١ / ١٥١ .

(٦) انظر أسرار العربية / ٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش / ١ / ١٢٧، وشرح الكافية للرضي / ١ / ٣١٢ -

٣١٣، وشرح ألفية ابن معطي / ٢ / ١٠٣٤، والجنى الداني / ٣٥٥، ومغني اللبيب / ٤٨٨ .

مافيه رائحته، وقيل أسماء أفعال؛ لأنها تُمال ولا يُمال إلا الأسماء))^(١) فقولُه (لتعلّق الجار والمجرور بها) قد استدلّ به القائلون بأنّها حروف نابت مناب الفعل^(٢).

هذا تقرير الأقوال في المسألة، أمّا الأدلة فقد استدلّ للقول بأنّها حروف والعامل في المنادى فعلٌ مضمّر بدليلين :

أحدهما: ذكره صدر الأفاضل الخوارزمي في كتاب ترشيح العلل وهو: أنّ المنادى ((ينصب عند حذف حرف النداء نحو ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾^(٣) والحرف لا يعمل مضمراً فلولا أنه كان منصوباً بالفعل لما بقي منصوباً عند حذف الحرف))^(٤).

الدليل الآخر: ذكره الشلوبين وهو ((أنّ الفعل هو الأصل في العمل فإذا قدر قدر ما هو الأصل، وأمّا الحروف فإنما ينصب منها ما شابه الفعل، وإذا أمكن أن يعمل الفعل الذي هو الأصل فلا يُعدل عنه إلى الحرف وقد أمكن فوجب القول به))^(٥).

ومع أنّ صدر الأفاضل استدلّ لهذا المذهب في كتاب ترشيح العلل بما سبق ذكره في الدليل الأول إلا أنه قال في التخميم: ((وما أبرد هذا المذهب، بل ما أبطله! وهذا لأنه لو كان الفعل مضمراً هاهنا لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق والتكذيب وشيء منه ليس بكلام فيتطرق إليه التصديق والتكذيب))^(٦).

ووجه الاعتراض أنك إذا قدرت الفعل فكأنك قلت: بأدعو زيداً فهذا يحتمل التصديق والتكذيب، ويزيد الذي هو الأصل لا يحتملها ذكر ذلك صاحب كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب^(٧).

وأجيب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

(١) تذكرة النحاة / ٣٠٤ .

(٢) انظر ماسيأتي ص ٣٠٦، وص ٣١٠ .

(٣) آل عمران : ١٤٧ .

(٤) كتاب ترشيح العلل / ١٧٠ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١٠٣٥، وانظر الإرشاد إلى علم الإعراب / ٢٧١ .

(٦) التخميم ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٧) انظر الإرشاد / ٢٧٢ .

أحدها: أجاب أبو عليّ الشلوبين بما ملخصه أنّ (يا) في قولنا: يا زيد ونحوه إنّما هي للتنبيه فكأنّا بعد أن نطقنا ب(يا) التي هي تنبيهة عام لكلّ من سمعها قلنا: أدعو زيداً، أو أنادي زيداً، أو أعني بهذا التنبيه زيداً على معنى تخصيص زيد بذلك التنبيه دون غيره ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) للدلالة معنى (يا) على ذلك؛ لأنّ (يا) يتضمّن معنى الدّعاء والنّداء فدلت على (أدعو) و(أنادي) و(أعني) بهذا النّداء زيداً؛ لأنّ ذكر زيد مع (يا) يدلّ على أنّ هذا النّداء مخصوص بزيد قال: ((وهكذا ينبغي أن تفهم هذه المسألة لا كما فهمها بعضهم فقدّر قولك يا عبد الله بقولك: أدعو عبد الله وأنادي عبد الله فطرق إلى الموضوع اعتراض من اعتراض فيه فقال: قولك: يا عبد الله، ليس بخبر، ولا يقال فيه صدق ولا كذب وقولك: أدعو عبد الله وأنادي عبد الله إنّما هو خبر والخبر يقال فيه صدق وكذب ويا عبد الله ليس بخبر ولا يقال فيه صدق ولا كذب فكيف يقدر أحدهما بالآخر وكلّ واحدٍ منهما مابين للآخر في معناه))^(١)

الوجه الثاني ذكره الرّضويّ فقال: ((وما أورد ههنا إلزاماً من أنّ الفعل لو كان مقدراً أو كان (يا) عوضاً منه لكان جملة خبرية غير لازم؛ لأنّ الفعل مقصودٌ به الإنشاء فالأولى أن يُقدّر بلفظ الماضي أي: دعوتُ، أو ناديتُ لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي))^(٢)

الوجه الثالث ذكره صاحب كتاب الإرشاد وهو أنّا لانسلم أنّ (يا أدعو زيداً) يحتمل الصدق والكذب، فإنّ الجمل الخبرية قد تُعرى عن الإخبار وتُكسى الإنشاء كقولهم: بعثتُ، وأنكحتُ، وطلّقتُ، وأعتقتُ وغيرها من ألفاظ إنشاء العقود والفسوخ، فإنّها لم تدلّ على معنى واقع في الماضي بل هي إذا أُطلقت فقد أنشئت معانٍ فكذلك الجملة الندائية لا تفيد أنّ المتكلّم حصل منه دعاءٌ ماضٍ بل هي تنشئة دعاءٍ وتنبيهاً^(٣)

أما القائلون: إنّ حروف النّداء هي العاملة لوقوعها موقع الفعل فقد استدلوا بخمسة أدلة سبقت الإشارة إلى بعضها في كلام أبي عليّ الفارسيّ السابق ذكره^(٤) وذكرها أيضاً ابن برهان والأنباريّ والعكبريّ وابن القواس مع زيادة وهي جميعها على النحو التالي:

(١) شرح المقدّمة الجزولية ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٣١٢ .

أحدها: أنّ الكلام يتمُّ بها وبالاسم وليس هذا شأنُ الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك .

الثاني: أنه لنيابتها عن الفعل أملوها ليحسن ذلك إعمالها؛ إذ حروف المعاني لا تمال لأن الإمالة تصريف وإنما أميلت (بلى) لأنها لما قامت في الجواب بنفسها شابهت الاسم؛ لأنه يقوم بنفسه .

الثالث: أنها لنيابتها عن الفعل وصلوها بحرف الجرّ في نحو قول الشاعر^(١):

ياللرجال ليوم الأربعاء أما ينفكُّ يحدث لي بعد النهى طربا

فالجار والمجرور في موضع نصب .

الرابع: أنّ (يا) تارة تعدى بنفسها ، وتارة بالجار بمنزلة تعدّي اسم الفاعل .

الخامس: أنهم نصبوا بها الحال فقالوا يازيدُ ركبًا .

قالوا: ولما أشبهت الفعل من هذا الأوجه نصبت ولذلك تنصب النكرة غير المقصودة والمضاف والمشابه به^(٢) .

قال ابن القوّاس: ((ولا حجة فيها، أما الإمالة فلأنّها لا توجب لها عملاً بدليل إمالة (بلى) مع عدم عملها ، وأما تعلق الجار ونصب الحال فممنوع وإنما هو بالفعل المقدر ، ولأنّه يلزم أن يفيد الحرف مع الاسم من غير تقدير فعل وهو مُحال لامتناع أن يكون الحرف خيراً أو مُخيراً عنه))^(٣) .

وذكر صاحب كتاب جواهر الأدب جواباً عن ذلك وهو أنّ الإمالة في (بلى) لم توجب العمل لضعف المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه فعملت لقوتها، أما

(١) ينسب هذا البيت إلى الحارث بن حلزة وهو في ديوانه / ٦٩ ، وانظر لسان العرب (لوم) ، وينسب لغيره كما في المقتضب / ٤ / ٢٥٦ ، وشرح أشعار الهذليين / ٢ / ٩١٠ .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان / ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، وأسرار العربية / ٢٢٧ ، والتبيين / ٤٤٣ ، واللباب / ١ / ٣٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطر / ٢ / ١٠٣٥ .

(٣) شرح ألفية ابن معطر / ٢ / ١٠٣٥ .

تعلق الجار وانتصاب الحال بالفعل المقدّر فإنه لم يُعهد في الكلام انتصاب الحال وتعلق الجار
بمحذوف معوّض عنه لا يمكن الإتيان به فتعيّن كون الانتصاب والتعلق بالعوض
وهو المطلوب (١) .

ومع ذلك لم يسلم هذا المذهب من اعتراض فقد ذكر الشلوبين ((أنّ العرب قالت : يا إياك
، ولم تقل ياك ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك فلما لم تقل
ذلك وقلت يا إياك دلّ ذلك على أنّ (يا) ليست عاملة وأنّ العامل إنّما هو شيء مضمّر بعد
(يا) لو ظهر لاتصل المعمول به فلما أضمر لم يبقَ للمعمول عامل يتصل به فانفصل فدلّ
ذلك على أنّ (يا) كانت تنبيهاً لمن سمعها ونحن إنّما نريد أن ننبه بها زيدا خاصة)) (٢) .

ومما اعترض به على هذا المذهب أيضاً ما ذكره ابن مالك ونقله عنه السيوطي من أنه يجوز
حذف حرف النداء والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوّض منه (٣) .

أما أصحاب القول الثاني في أصل المسألة وهم القائلون: إنّ أدوات النداء أسماء أفعال فلم
أقف لهم على دليل سوى ما جاء في التذكرة لأبي حيان وسبقت الإشارة إليه
وهو قوله: ((وقيل أسماء لأنها تمالُ ولأيمال إلا الاسم)) (٤) .

قلت: وهذا الدليل مردود؛ لأنّ الإمالة تأتي في الأسماء والأفعال (٥) وقد أميل من الحروف
(بلى) كما سبق، وذكرُ الدليل بهذه الصيغة - وقد ذكره من قال إنّها حرف - يؤكد
الاضطراب الواقع في كتاب تذكرة النحاة في هذه المسألة - والله تعالى أعلم - .
وقد ردّ الجمهور هذا القول من ثلاثة أوجه :

أحدها: ذكره ابن الحاجب، وابن القواس، وغيرهما، وهو أنه لا يستقيم أن تكون هذه
الكلمات أسماء أفعال؛ لأنّ أسماء الأفعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع هاهنا فوجب ألا
تكون أسماء أفعال ولا يقال أنه مستتر؛ لأنّ المستتر إمّا متكلم، أو مخاطب، أو غائب، والكلّ غير
جائز، أمّا الأول فلأنّ ضمير المتكلم لا يكون مستتراً في أسماء الأفعال، وأمّا الثاني فلأنّ ضمير

(١) انظر جواهر الأدب / ٣٦١ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية / ١ / ٢٨٢ ، وانظر مع اللوامع / ٣ / ٣٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل / ٣ / ٣٨٥ ، ومع اللوامع / ٣ / ٣٣ .

(٤) تذكرة النحاة / ٣٠٤ .

(٥) انظر أسرار العربية ٤٠٦ - ٤١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور / ٢ / ٦١٣ - ٦١٦ .

المخاطب ليس المعنى عليه؛ إذ لم يرد أنّ المخاطب هو الداعي ، وإنّما المراد أنّه المدعو فلا يستقيم أن يكونَ فاعلاً مع كونه واقعاً عليه الفعل، وأمّا الثالث؛ فلاّنه لم يتقدّم وليس المعنى أيضاً عليه^(١) .

قال الرّضيّ: ((والجواب أنّ اسم كلّ فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهراً أو مضمراً غائباً أو متكلّماً أو مخاطباً، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر تقول (صه) في المفرد المذكر والمؤنث، وكذا في مثاهما ومجموعهما، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلّم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في (أف): إنه بمعنى التضجّر أو تضجّرت، وفي (أوه) إنه بمعنى أتوجع أو توجعت)) اهـ^(٢) .

الوجه الثاني: ذكره أيضاً ابن الحاجب وغيره وهو ((أنّ أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقلّ من حرفين، وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد وإذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل البواقي؛ إذ لا قائل بالفرق، ولأنّ الجميع في معنى واحد باتفاق فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن تكون البواقي كذلك))^(٣) .

وأجاب الرّضيّ بأنّه ((يُمكن أن يُقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوّز في أدواته ما لم يجوّز في غيرها))^(٤) .

وهو جواب فيه تمحل كما ترى .

الوجه الثالث ذكره الرّضيّ وأجاب عنه فقال: ((وقيل لو كان اسم فعلٍ لتمّ من دون المنادى لكونه جملة، والجواب أنّه قد يعرض للجملة ما لا تستقلّ كلاماً إلا بوجوده كالجملة القسميّة والشرطيّة والنداء لا بدّ له من منادى))^(٥) .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أنّ أدوات النداء حروف وليست أسماء أفعال وذلك لما يأتي:

١ - أنّها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء، ولو كانت أسماء لقبّلت ولو علامة واحدة .

(١) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٠، وشرح ألفية ابن معطّر ٢/ ١٠٣٦، وجواهر الأدب/ ٣٦٢ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٣١٣ .

(٣) الإيضاح ١/ ٢٥٠، وانظر شرح ألفية ابن معطّر ٢/ ١٠٣٥ .

(٤) شرح الكافية ١/ ٣١٢ - ٣١٣ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٣١٣، وانظر مع الموامع ٣/ ٣٤ .

٢ - أنه - كما ذكر - ليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد بخلاف هذه الأدوات
 بقي بعد ذلك الترجيح في عامل المنادى هل هو حرف النداء أو فعل مضمرة؟ ولم يظهر لي
 في ذلك رجحان قول علي الآخر؛ لأنه لا يخلو قول من اعترض - والله تعالى أعلم - .

* * *

المسألة الخامسة والثلاثون

(بله) بين الاسمية والحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال :

• أحدها : أنها اسمٌ وهو مذهب جمهور النحويين قال سيبويه: ((وأما (بله زيدٌ فيقولُ : دع

زيداً، وبل هاهنا بمنزلة المصدر كما تقولُ ضربَ زيدٍ))^(١) .

قال أبو عليّ الفارسيّ معلقاً على كلام سيبويه ((فمن قال : بلة زيداً جعله بمنزلة دع ،

وسمى به الفعل ، ومن قال بلة زيدٍ فأضاف جعله مصدرًا ، ولا يجوز أن تضيف ويكون مع

الإضافة اسم الفعل ؛ لأنّ هذه الأسماء التي تسمى بها الأفعال لاتضاف ... فهي في قوله على

ضربين : مرّةً بحري بحرى الأسماء التي تسمى بها الأفعال ، ومرّةً تكونُ مصدرًا ، وقال أبو زيد

: إنّ فلاناً لا يطيق أن يحملَ الفهرَ ، فمن بَلِه أن يأتي بالصخرة يقول : لا يطيقُ أن يحملَ الفهرَ

فكيف يطيقُ حملَ الصخرة ؟ قال : وبعضُ العربِ يقول من بهل أن يحملَ الصخرة

فقلب ، وأنشد لكعب بن مالك^(٢) :

تَذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتها بَلُه الأكَفِّ كأنها لم تخلق

فما حكاه أبو زيد من دخول (من) عليه ، والإضافة والقلب يدلُّ أنه مصدرٌ وليس باسم

فعل لأنّ أسماء الفعل لاتضاف ، ولا يدخل عليها عوامل الأسماء ، ألا ترى أنّ أبا الحسن يقول

: إنّ (دونك) ليس ينتصبُ على حدِّ انتصابه قبلُ ويقوّي كونه مصدرًا أنّ أبا عمرو الشيباني

حكى : ما بلهك لاتفعلُ كذا ؟ أي مالك ، ومن الناس من ينشده (بلة الأكَفِّ) فهذا على هذا

الإنشاد اسمُ فعلٍ كأنه قال : دع الأكَفِّ فجعلها اسمًا لدع ، والدلالة على جواز كونها اسمًا

للفعل - كما أجاز فيه سيبويه - قولُ الشاعر^(٣) :

تمشي القطوفُ إذا عنى الحداةُ بها مشيَ الجوادِ قبله الجلّةُ النجبا

فأما قولُ الشاعر^(٤) :

... ... بَلُه ما أسعُ

(١) الكتاب ٢ / ٢٣٢ .

(٢) في ديوانه / ٢٤٥ ، وانظر شرح شواهد المغني ١ / ٣٥٣ .

(٣) منسوب لابن هرمة في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٩ ، وخزانة الأدب ٦ / ٢١٤ - ٢١٥ .

(٤) سيأتي ذكره عند القول الثاني في هذا المسألة - انظر ص ٣١٦ .

فيجوز على قياس قول سيبويه أن يكونَ موضعُ (ما) نصباً، ويكونُ في (بله) ضميراً ويدلُّ على ذلك (بله) الجلة النجبا ويجوز أن يكونَ جرّاً على من أنشد (بله) الأكفَّ وعلى إجازته أنه مصدرٌ وكذلك قولُ أبي دواد (١):

فدت نفسي وراحلي ورحلي نجادك بله ما تحت النجاد ((٢)

ومن النحويين من جعلها تأتي أيضاً بمعنى (كيف) قال الرضبي: ((وحكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله:

تذرُ الجماجمَ ضاحياً هامتها بله الأكفَّ كأنه لم تخلق

بنصب الأكفَّ، ورفعها، وجره)) (٣)

وقد ذكر أبو علي المسألة في كتاب الشعرو لم يذكر عن الأخفش هذا الذي أشار إليه الرضبي (٤) ولم أفق في باقي كتبه التي اطلعتُ عليها على تلك الحكاية، إلا أن ابن القوأس ذكر أنه حكى عن الأخفش أن (بله) بمنزلة كيف من غير أن يذكر من حكى ذلك (٥).

وقال ابن هشام: ((بله على ثلاثة أوجه، اسمٌ لدع، ومصدر بمعنى الترك، واسمٌ مرادف لكيف، وما بعدها منصوبٌ على الأول مخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث... وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله: يصفُ السيوف، (تذرُ الجماجم...)) وإنكارُ أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرب له (٦)

وقد ذكرت لـ (بله) معانٍ غير هذه الثلاثة منها: أنها اسم بمنزلة سوى حكى ذلك ابن القوأس (٧) ونسب أبو حيان وتبعه المرادي والسيوطي إلى الكوفيين والبغداديين أنها من أدوات الاستثناء (٨)

(١) في ديوانه / ٣١٠ .

(٢) كتاب الشعر / ١ / ٢٦ - ٢٨ .

(٣) شرح الكافية / ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) انظر كتاب الشعر / ١ / ٢٥ - ٢٩ ، وخزانة الأدب / ٦ / ٢١٥ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطر / ٢ / ١٠٢١ - ١٠٢٢ .

(٦) مغني اللبيب / ١٥٦ ، وانظر الجنى الداني / ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معطر / ٢ / ١٠٢٢ .

(٨) انظر ارتشاف الضرب / ٣ / ١٥٥٤ ، والجنى الداني / ٤٢٥ وهمع الهوامع / ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

• القول الثاني في هذه المسألة: أن (بله) حرف جرٍ دالٍ على الاستثناء وقد صرح أبو علي بنسبته إلى الأخفش فقال: ((قال الشاعر^(١)):

حمالٌ أثقالِ أهلِ الودِّ آونةً
أعطيهمُ الجهدَ مني بله ما أسعُ

قال أبو الحسن في باب من الاستثناء: إنَّ (بله) حرفٌ جرٍ، قال أبو علي: ووجهُ كونه حرفاً أنه يُمكن أن يقال: إنَّك إن حملته على أنه اسمٌ فِعْلٍ لم يَجزِ لأنَّ الجملَ التي تقع في الاستثناء مثل: لا يكونُ زيداً، وليس عمرًا، وعدا خالدًا فيمن جعله فعلاً ليس شيءً منه أمرًا، وهذا يُرادُ به الأمر، وهو اسمٌ للفعل فإذا كان كذلك لم يَجزِ؛ لأنَّه لا نظير له، فإن قلت: فلم لا تجعله المصدر؛ لأنَّ المصدر قد يقع في الاستثناء في قولك: أتاني القومُ ما عدا زيداً، والتقدير مجاوزتهم زيداً، فهو مصدرٌ؟

فإنَّه يمكن أن يقال: إنَّ (ما) زائدة وليست التي للمصدر، و(عدا) إذا قدرت زيادة (ما) كان جملة فليس في ذلك دلالة؛ لاحتماله غير ذلك، والحروف قد وقعت في الاستثناء نحو: خلا، وحاشا، ولا وجه لهذه الكلم إلا أن تكون حروف جرٍ، فإذا كان بله زيدٍ هنا ليس يخلو من أن يكون اسمَ فعلٍ، أو مصدرًا، أو حرفًا، وليس يجوز وقوع اسمِ الفعلِ هنا لما قدّمنا، ولا المصدر؛ لأنَّه لم تقع عليه دلالة من حيثُ جاز أن تكونَ (ما) زائدة في (ماعدًا) كان حرفَ جرٍ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ قد وقعت في موضع الاستثناء^(٢).

وقد نسبَ ذلك أيضًا كلُّ من ابن يعيش والرّضي وابن القواس وأبو حيّان والمرادي إلى الأخفش^(٣).

وقال أبو حيّان في موضعٍ آخر: ((ومذهبُ الأخفش أنها حرفٌ جرٍ بمعنى (من))^(٤) ويمثل ما قال أبو حيّان هنا قال الأشموني^(٥).

(١) هو أبو زيد الطائي انظر شعره / ١٠٩، وخرزانه الأدب / ٦ / ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) كتاب الشعر / ١ / ٢٥ - ٢٦.

(٣) انظر شرح المفصل / ٤ / ٤٩، وشرح الكافية للرّضي / ٣ / ١٧٦، وشرح ألفية ابن معطّر / ٢ / ١٠٢٢، وارتشاف

الضرب / ٣ / ١٥٥٤، والجنى الداني / ٤٢٦.

(٤) ارتشاف الضرب / ٤ / ١٧٥٢.

(٥) انظر شرح الأشموني / ٢ / ٢٠٦.

• القول الثالث في المسألة : أن (بله) لفظٌ مشتركٌ يكونُ مرّةً اسمًا من أسماء الأفعال، ومرّةً مصدرًا، ومرّةً حرف جرٍ وقد صرح بذلك أبو عليّ فقال: ((هذا بابٌ مما يكونُ مرّةً اسمًا من أسماء الأفعال ومرّةً مصدرًا، ومرّةً حرف جرٍ))^(١) ثم ساق ما سبق ذكره من تفسير لكلام سيبويه والأخفش^(٢) .

وقد نسبَ إليه أبو حيّان وتبعه السيوطيُّ أن (بله) مصدر لم يُنطق له بفعل^(٣) وهذا أخذٌ ببعض كلامه وإلا فالصريح منه أنها مشتركة كما في الترجمة، ولعلّ الدافع له إلى ذلك أنه رأى صحة قول الأخفش وهو ما ظهر من كلامه السابق عند توجيهه لمذهبه، مع صحة القول عنده بالاسميّة كما ظهر من كلامه عند توجيهه لكلام سيبويه فلذلك جوز الأمرين .

الترجيح

الذي يظهر لي رجحانه من تلك الأقوال الثلاثة، القول بالاسميّة على ما ذهب إليه سيبويه ويؤيد ذلك ما سبق أن حكاه أبو عليّ من قول أبي زيد (إن فلانًا لا يطيقُ أن يحملَ الفهرَ فمن بله أن يأتي بالصخرة)^(٤) وما جاء في الحديث من قوله - ﷺ - : ((يقولُ اللهُ تعالى: أعددتُ لعبادي الصالحين مالا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطرٌ على قلب بشرٍ دُحرًا من بله ما أُطِعتُم عليه))^(٥) .

فدخول حرف الجرّ عليها يرجح كونها اسمًا، أمّا ما سبق أن ذكره أبو عليّ من توجيهه لكلام أبي الحسن الأخفش فليس واضحًا في الدلالة على حرفيّة (بله) .
- والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) كتاب الشعر / ٢٥ .

(٢) انظر ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٤ وجمع المواع ٣ / ٢٩٧ .

(٤) انظر ص ٣١٤ .

(٥) رواه البخاريُّ في صحيحه ٤ / ١٧٩٤ كتاب التفسير ، تفسير سورة السجدة باب ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾

من قرّة أعين حديث ٤٥٠٢ ، وانظر شواهد التوضيح / ٢٠٣ .

المسألة السادسة والثلاثون

(وي) بين الاسمية الحرفية .

هذه المسألة فيها قولان :

• أحدهما: أنها اسمٌ فعلٍ وهو المشهور عند عامة النحويين^(١) وقد نسب ابنُ جنِّي وغيره ذلك إلى الخليل وسيبويه فقال في الخصائص: ((ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَيَكَّأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢) فذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنَّ (وي) مفصولٌ، وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعل في الخبر وهو معنى أعجب ثم قال مبتدئاً: كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ))^(٣) .
وقال في المختصب: ((في (ويكأَنَّهُ) ثلاثة أقوال :

• منهم من جعلها كلمة واحدة فقال (ويكأَنَّهُ) فلم يقف على (وي) .

• ومنهم من يقف على (وي)، ويعقوبُ يقول: ويك، وهو مذهب أبي الحسن .

والوجه فيه عندنا قولُ الخليل وسيبويه وهو أنَّ (وي) على قياس مذهبهما اسمٌ سُمِّيَ به الفعل في الخبر فكأَنَّهُ اسمٌ أعجب، ثم ابتداءً فقال: كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ))^(٤)

وقد ذكر سيبويه المسألة في الكتاب وصرَّح بانفصالها ولم يصرَّح بمعناها الذي نسيه ابنُ جنِّي إليه وإلى الخليل، بل قال: ((وسألتُ الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله: ﴿وَيَكَّأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾، وعن قوله تعالى جده: ﴿وَيَكَّأَنَّهُ اللَّهُ﴾^(٥) فزعم أنها (وي) مفصلة من (كأن) والمعنى وقع على أنَّ القومَ اتبها فتكلموا على قدر علمهم، أو نبها فقتل لهم أما يشبه أن يكونَ هذا عندكم هكذا))^(٦) .

قال الأعلام الشنتمري: ((يريدُ أنَّ معنى (وي) تنبيه يقولها الإنسان عند تندرته واستعظامه

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٦، والبحر الخيط ٨ / ٣٢٩، والجنى الداني / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٢) القصص: ٨٢ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٦٩، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٦، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٠ .

(٤) المختصب ٢ / ١٥٥، وانظر مغني اللبيب / ٢٣٤، ٢٥٤، ٤٠٩، ٤٨٢، وخزانة الأدب ٦ / ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٥) القصص: ٨٢ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٥٤ .

للأمر ويقولها المندم لغيره والمنته له))^(١) .

• القول الآخر في هذه المسألة: أن (وي) حرف تنبيه وقد صرح بذلك صاحب رصف المباني فقال: ((اعلم أن (وي) حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر كما أن معناها التنبيه على الحض، وهي تقال للرجوع عن المكروه والمحذور، وذلك إذا وجد رجل يسبُّ أحدًا يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله، أو يُعرضُ به لشيء من ذلك فيقال لذلك الرجل: وي، ومعناه تنبه وازدجر عن فعلك، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب: ويك، وقيل في قوله تعالى ﴿وَيَكُنْ اللَّهُ يَسِطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ ﴿١﴾ (ويكأنه لا يفلح الكافرون) ﴿٢﴾ إنها (وي) دخلت لمعنى التنبيه كما ذكرنا، و(كأن) حرف تشبيه عاملة على حكم (كأن) المذكورة في بابها، وقيل إنها (وي) المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر، و(أن) معمولة لفعل مقدر، كأنه في التقدير: اعلم أن الله، واعلم أنه وقيل: إن الأصل: ويك فحذفت اللام وبقي (ويك) وهذا دعوى في الحذف لاحجة عليها إلا أن صلاح المعنى له، وليس كل ما يصلح النطق به يُحكم، وإنما الصحيح أن تكون (وي) حرف تنبيه على القولين الأولين؛ لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ فاعلمه))^(٢) .

وقال المرادي: ((المعروف أنها - يعني (وي) اسم فعل بمعنى أعجب ... وذكر صاحب رصف المباني أن (وي) حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر كما أن (ها) معناها التنبيه على الحض...))^(٣) .

قلت ولم أجد من صرح بحرفية (وي) غير صاحب رصف المباني إلا أن ما ذكره سيبويه عن الخليل وما فسره به الأعلام قد يؤيد مذهبه - والله أعلم - .

* * *

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٢٣، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٤، والرهان في علوم القرآن

للزركشي ٤/ ٤٤٣، وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٢) رصف المباني / ٥٠٤ .

(٣) الجنى الداني / ٣٥٢ - ٣٥٤ .

المسألة السابعة والثلاثون

(إذن) بين الاسمية الحرفية .

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

• أحدهما: أنها حرف ، وهو مذهب الجمهور^(١)، إلا أنهم اختلفوا في أصلها فذهب الأكثرون

إلى أنها حرف بسيط، وذهب الخليل إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن) وغلب عليها

حُكم الحرفية ونُقلت الهمزة إلى الذال وحُذفت والتزم هذا النقل^(٢) .

ونسب صاحب رصف المباني ما ذكر عن الخليل إلى الكوفيين ، وردّه من وجهين :

أحدهما: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدعى التركيب إلا بدليل قاطع .

والثاني: أنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت ناصبة على كل حال تقدّمت أو

تأخرت^(٣) .

وقال السُّهيلي: ((هذا حرف هو عندي (إذا) التي كانت ظرفاً لما يستقبل وكانت غير

منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بـ(إذ) وبكاف

الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل خلع منها معنى الاسم وصارت حروفاً لامواضع

لها من الإعراب، وكذلك فعلوا بـ(إذا) إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف والقياس إذا

وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نونوها لما فصلوها عن الإضافة إذ التنوين

علامة الانفصال كما فعلوا بـ(إذ) حين فصلوها عن الإضافة إلى الجملة فقالوا: يومئذٍ، فصار

التنوين معاقباً للجملة، إلا أن (إذ) في ذلك الموضع لم تخرج عن الاسمية بدليل إضافة

يوم، وحين إليها... وأما (إذن) فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يُعضدُ معنى الاسمية

فيها فصار حروفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى))^(٤) .

(١) انظر المقتضب ١١، ٦/٢، ومعاني الحروف للرماني ١١٦، والأصول لابن السراج ١٤٧/٢ والإيضاح لأبي

علي ٣١٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٤، وجمع الموامع ١٠٣/٤ - ١٠٤ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٦٥٠ / ٤ ، والجنى الداني / ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ١٢٤٠ / ٣ .

(٣) انظر رصف المباني / ١٥٧ .

(٤) نتائج الفكر / ١٣٤ ، ١٣٦ .

وذهب أبو علي الرُّندي إلى أنَّ (إذن) مركبة من (إذا) و(أن) حُذفت همزة (أن) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين فتدلّ على الربط كـ(إذا) فتنصب بـ(أن) ^(١) .

• القول الثاني: أنَّ (إذن) اسمٌ هو (إذا) لحقه التنوين ونقله إلى الجزائية فبقي منه معنى الربط والسبب، والأصل أن تقول: إذا جئتني أكرمك، فيحذف ما يضاف إليه ويعوّض منه التنوين كما عوضوا في حينئذٍ، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وقد نسب الرضّي وأبو حيان وغيرهما هذا القول إلى بعض الكوفيين ^(٢) .

وقال الرضّي: ((الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني أن أصلها (إذ) حُذفت الجملة المضاف إليها وعوّض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصاً بالماضي)) ^(٣) وقال في موضع آخر: ((إلا أن (إذن) لما كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء ...)) ^(٤) .

ولعلّ هذا الذي ذكره الرضّي هو ما أشار إليه الزركشي في الرهان منسوباً إلى بعض المتأخرين، ونقله عنه السيوطي في الإتقان، قال الزركشي - بعد أن ذكر نوعي إذن العاملة وغير العاملة -: ((وذكر بعض المتأخرين لها معنى ثالثاً وهي أن تكون مركبة من (إذ) ^(٥) التي هي ظرف زمن ماضٍ ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديرًا، لكن حُذفت الجملة تخفيفاً وأبدل التنوين منها كما في قولهم (حينئذٍ) وليست هذه الناصبة للمضارع؛ لأنّ تلك تختصُّ به وكذلك ما عملت فيه ولا يعمل إلا ما يختصّ وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي نحو ﴿وَإِذَا لَاتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ^(٦) و﴿إِذَا لَأْمَسْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ ^(٧) و﴿وَإِذَا لَأَذْقَاكَ﴾ ^(٨) وعلى الاسم نحو: (إن كنت ظالمًا فإذن حكمك في ماضٍ

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥٠. وجمع المواع ٤ / ١٠٤ .

(٢) انظر شرح الكافية ٤ / ٤٤، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥٠، ولجنى الداني / ٣٦٣، وشرح الأشموني ٣ / ٢٩٠ .

(٣) شرح الكافية ٤ / ٣٧ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ٤٢ .

(٥) هكذا في الرهان، وفي الإتقان ١ / ١٩٦ (إذا) .

(٦) النساء: ٦٧ .

(٧) الإسراء: ١٠٠ .

(٨) الإسراء: ٧٥ .

وقوله تعالى ^(١) ﴿وَإِنكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ ^(٢).

وقال الصَّبَّان: ((وفي حاشية السيوطي على المغني عن بعضهم أنَّ (إذن) تأتي على وجهين: حرف ناصب للمضارع مختصُّ به، واسم أصله (إذا) أو (إذ) حُذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيُرفع فيجوز أن تقول لمن قال: أنا آتيك، إذن أكرمك، بالرفع على أن الأصل إذا أتيتني أكرمك، وبالنصب على أنها الحرفية)) ١هـ. (٣) .

وقد آيد د/فتحي بيومي حمودة القول بحرفيتها فقال: ((ووضعها في التعبير يؤكد حرفيتها؛ لأنها تأتي للجواب كما تأتي أحرف الجواب الأخرى، نعم ولا، وبلى)) ^(٤) .
وفي هذا الذي ذكره نظر؛ إذ تلك الحروف تكون في الغالب جواباً عن استفهام تقول: أجبك زيد؟ فتجيبُ بنعم، أو لا، وتقول: ألسنت محمدًا؟ فإن أردت إبطال النَّفي أجبت بـ(بلى) وإن أردت تأكيده قلت: نعم ((أمَّا إذن فجوابٌ وجزاء)) ^(٥) وقد تتمحض للجواب والأكثر أن تكون جواباً لـ(إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين فالأول كقول الشاعر ^(٦):

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لأقيلها

والثاني: نحو أن يقال: آتيك فتقول: إذن أكرمك أي: إن أتيتني إذن أكرمك ^(٧) .
فإذن وإن اشتركت مع نعم، ولا، وبلى في كون كل منها يُسمى جواباً إلا أنها افرقت كما سبق، ولوصح أن يقال لكل ما سمي جواباً إنه حرفٌ لقييل ذلك للفعل الذي هو جواب للشرط كما في نحو قول الله تعالى ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ ^(٨) .

(١) الشعراء: ٤٢ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وانظر الإتيان ١ / ١٩٦ .

(٣) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ٣ / ٢٩٠ .

(٤) مافات الإنصاف من مسائل الخلاف تأليف د/ فتحي بيومي حمودة / ٥١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٦) البيت لكثير عزة في ديوانه / ١٧١ ، وانظر كتاب سيبويه ٣ / ١٥ .

(٧) انظر مغني اللبيب / ٣٠ - ٣١ .

(٨) الأنفال: ٢٩ .

وقد ذكر الرّضيّ والسيوطيّ من مرجحات اسميتها الوقف عليها بالألف قال الرّضيّ:
 ((وقلبُ نونها ألفاً في الوقف يرجح جانب الاسميّة))^(١) .
 وقال السيوطيّ: ((الجمهور أنّ (إذن) يوقف عليها بالألف المبدلة من النّون وعليه
 إجماع القراء، وجوز قومٌ منهم المبرد والمازني في غير القرآن الوقوف عليها بالنّون كـ(لن)
 و(إن) وينبغي على الخلاف في الوقف عليها كتابتها فعلى الأول تكتب بالألف كما رسمت في
 المصاحف، وعلى الثاني بالنّون، وأقول: الإجماع في القرآن على الوقف عليها، وكتابتها بالألف
 دليلٌ على أنّها اسمٌ منوّن لأحرفٍ آخره نون خصوصاً أنّها لم تقع فيه ناصبة للمضارع))^(٢) .
 ومرادُه بقوله: لم تقع ناصبة فيه أنّها لم تقع ناصبة في القراءات المشهورة وإلاّ فقد قرأ ابنُ
 مسعود وابن عباس قوله تعالى ﴿فَإِذَا لَإِيُّوتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾^(٣) بنصب (يؤتوا)^(٤) .

الترجيح

مما سبق ظهر أنّ لكلّ واحدٍ من القولين السابقين وجهًا من النظر صحيحًا، ولم يتبين لي
 رجحان أحدهما على الآخر - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) شرح الكافية ٤ / ٤٣ .

(٢) الإتيان في علوم القرآن ١ / ١٩٦ .

(٣) النساء: ٥٣ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ ، والبحر المحييط ٣ / ٦٧٧ .

المسألة الثامنة والثلاثون

(إذما) بين الاسمية والحرفية .

قبل ذكر الخلاف تجدرُ الإشارة إلى أنَّ (إذما) مركبة على المشهور من (إذ) و(ما) ^(١) ولم أقف على خلاف في ذلك إلا ما أشار إليه العكبري من أنها عند غير سيبويه ليست مركبة فقد قال: ((أصلُ (إذما) عند سيبويه (إذ) الزمانيَّة رُكبت معها (ما) فنقلتها عن الاسمية فهما حرف، ولمَّا نُقلت عن ذلك جُعِلت شرطية؛ لأنها في الأصل ظرف زمان ماضٍ فلمَّا نُقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان وقال غيره ليست مركبة)) ^(٢) لكنَّ الرضي ذكر أنها عند سيبويه غير مركبة وعكس مقاله العكبري فقال: ((وأما (إذما) فهو عند سيبويه حرف كـ(إن) ولعلَّه نظر إلى أن لفظه (ما) تدخل على (إذ) مع أنَّ فيه معنى الشرط وهي للمستقبل وإن دخلت على الماضي كـ(إن) ولا تصير جازمة معها فكيف بـ(إذ) الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي فـ(إذما) عنده غير مركبة)) ^(٣)

ولم أجد مستندًا لما أشار إليه كلُّ منهما من القول بالبساطة، أمَّا ظاهر كلام سيبويه فيدلُّ على أنها مركبة فقد قال: ((ولا يكونُ الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضمَّ إلى كلِّ واحدٍ منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنَّما وكأنتما، وليست (ما) بـ(ما) بلغوياً ولكن كلُّ واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحدٍ)) ^(٤)

إذا علِّمَ ذلك فقد اختلف النحويون في اسمية (إذما) وحرفيته على قولين:

• أحدهما: أنها حرفٌ بمنزلة (إن) وهو مذهبُ سيبويه فقد قال: ((هذا بابُ الجزاء، فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وآتهم وما يُجازى به من الظروف: أيَّ حين، ومتى، وأين، وأنى وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذما)) ^(٥)

وقد صرَّح به المراد في المقتضب خلافاً لما نسب إليه فقال: ((هذا بابُ المجازاة وحروفها

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٦٢٢ .

(٢) اللباب ٢ / ٥٥ .

(٣) شرح الكافية ٣ / ٩٣ - ٩٤ ، وانظر حاشية (يس) على مجيب النداء ١ / ٨٤ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٦ ، وانظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٦٢ .

وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره فمن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنى، وحيثما، ومن الأسماء: من، وما، وأي، ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما))^(١) .

وصحح هذا المذهب، الشلوبين، وابن عصفور وابن مالك وغيرهم^(٢) .

• القول الآخر: أن (إذما) اسم ظرف، ونسبه الشلوبين، وابن عصفور، وغيرهما إلى

المبرد^(٣) ونسبه ابن مالك وغيره إليه وإلى ابن السراج وأبي علي الفارسي^(٤) .

أما المبرد فقد سبق ذكر كلامه الذي صرح فيه بما يخالف هذه النسبة ولعل له رأيا آخر في بعض كتبه لم أقف عليه، ولذلك احترز أبو حيان عند نسبة القول بالاسمية إليه بأن ذلك في أحد قوليه^(٥) .

وأما ابن السراج فقد صرح باسمية (إذما) فقال: ((وأما الثاني فإن يقع موقع حرف الجزاء اسم، والأسماء التي تقع موقعه على ضربين :

اسم غير ظرف، واسم ظرف، فالأسماء التي هي غير الظروف: من، وما، وأيهم ... وأما الظروف التي يجازى بها: فمتى، وأين، وأنى، وأي حين، وحيثما، وإذما))^(٦) .

وتمثل ما قال ابن السراج قال أبو علي في الإيضاح^(٧) ووافقهما الجزولي وابن أبي الربيع^(٨) .

وقد احتج القائلون بالحرفية بأن (إذ) لما ضُمَّت إليها (ما) وجوزي بها خرجت عن معناها لأنها كانت قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان، وبعد دخولها صارت للمستقبل كـ(إن) فدالنتها على معناها الأول بطل بالتركيب ولم يبقَ فيها من معنى الاسمية شيء؛ لأنها

(١) المقتضب ٤٦/٢ .

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٣/

١٦٢٢، ورفض المباني ١٤٩/، وأوضح المسالك ٢٠٥/٤ .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٠٧/٢، ٥٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢، وشرح الكافية

للرضي ٩٥/٤ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣، وشرح التسهيل ٦٧/٤، ومغني اللبيب ١٢٠/ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤ .

(٦) الأصول ١٥٩/٢ .

(٧) انظر الإيضاح ٣٣١/١ - ٣٣٢ .

(٨) انظر شرح المقدمة الجزولية ٥١٠/٢، والبسيط ٢٤٠/١ .

لم تكن اسماً إلا بما فيها من الدلالة على الزمان، وإذا لم يبق فيها من معنى الاسمية شيء فهي كلمة تدلُّ على أن ما يتصل بها شرط في الجواب فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، وكلُّ ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليلٌ على اسميته، قالوا: والدليل على أنها خرجت عن معناها الأول بالتركيب أنه قد يركب الشيطان فيخرجان عن حكم كلِّ واحدٍ منهما إلى حكمٍ مُفردٍ ولذلك نظائر منها: هلاً، ولولاً، وحبذا وغيرها (١).

واعترض القائلون بالاسمية على هذا الدليل بأنه وإن ذهبت دلالتها على الزمان الماضي الذي كانت تدلُّ عليه بالتركيب فإنها قد صارت تدلُّ على الزمان المستقبل (٢) وخروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً، أو فعلاً؛ فإنَّ الفعل الماضي إذا دخلت عليه إن الشرطية دلَّت على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دالٌّ على الحال والاستقبال، وإذا دخلت عليه (لم) دلَّت على الماضي ومع ذلك لم يقل أحدٌ بأنَّ واحداً من هذين الفعلين خرج عن أصله (٣).

وأجاب أنصار سيبويه أنَّ (إذ) كان حقها أن تكون حرفاً في كلِّ موضع لأنها متوغلة في البناء لا تخرج عنه أصلاً وهذا شيءٌ حقه في الحروف وهو أصلٌ فيها، ولكن حُكِمَ باسميتها لكونها بمعنى ماله معنى في نفسه فإذا قلت: قمتُ إذ قمتُ فكأنك قلت: قمتُ الوقت الذي قمتُ، فلما كانت بمعنى الوقت والوقت اسم حكم لها بالاسمية فإذا صرنا إلى الشرط والجزاء قلنا: إذا تقم أقم، وإذا جئت فاضرب زيداً قال الشاعر (٤):

إذا أتيتَ على الرسولِ فقل له حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

فجُزِمَ بها متصلة بـ(ما) الأفعال المضارعة، وحُكِمَ على الماضية أنها في موضع جزم، فكان حكمها في ذلك حكم (إن) الشرطية فقوي حكمها في الحرفية بينائها المذكور، وبكونها على حرفين، وبطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه وهذه خاصية الحروف، أمَّا أصلها في الظرفية فإنما هو في الزمان الماضي لافي الزمان المستقبل ولذلك حكمنا برجوعها إلى أصلها

(١) انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٧٢٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٠٧ - ٥٠٨، وشرح التسهيل لابن

مالك ٤/ ٧٢ وجمع الهوامع ٤/ ٣٢ - ٣٢٢.

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٠٨.

(٣) انظر شرح التصريح ٢/ ٨، ٢٤، ووجيب الندا للفاكهي ١/ ٨٥، وسبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ٤٨/ ٤٨.

(٤) للعباس بن مرداس في ديوانه ٨٨/ ٨٨، وانظر كتاب سيبويه ٣/ ٥٧.

الأول وهو الحرفية حين انتقال معناها من الدلالة على الزمن الماضي أشار إلى ذلك الشلوين وصاحب رصف المباني (١) .

الترجيح

الذي يظهر لي مما سبق أن القول بحرفية (إذما) هو الأقرب إلى الصواب؛ إذ سمات الحروف ظاهرة عليها كما سبق بيانه - والله تعالى أعلم - .

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ و رصف المباني / ١٤٨ - ١٤٩ .

المسألة التاسعة والثلاثون

• مهمما بين الاسمية والحرفية •

ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ (مهما) اسمٌ لازمة لذلك لا تخرج عنه^(١) •

وذهب بعض النحويين إلى أنها تخرج عن الاسمية فتأتي حرفاً بمعنى (إن) ونسبه أبو حيان والمرادي والسيوطي إلى خطاب المارد^(٢) والسهيلي^(٣) ونسبه ابن هشام^(٤) إلى السهيلي وابن يسعون^(٥) •

واستدل الجمهور على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قول الله تعالى ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٦) قالوا: الهاء في (به) عائدة على (مهما) والضمير لا يعود إلا على الأسماء^(٧) وهذا الدليل وإن كان يُثبت الاسمية إلا أنه لا ينفي خروج (مهما) إلى الحرفية في بعض المواضع؛ لأنَّ القائلين بالحرفية لا ينفون أنها تكون اسماً في بعض أحوالها^(٨) لهذا قال السهيلي - كما ذكر ذلك عنه ابن عقيل - ((إن عاد عليها الضمير فاسم نحو ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ وإلا فحرف كقول زهير^(٩)):

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تعلم^(١٠)

قال ابن هشام في شرح قطر الندى: ((وتقرير الدليل - يعني في البيت - أنهما أعربا - يعني السهيلي وابن يسعون - (خليقة) اسماً لتكن (من) زائدة فتعين خلواً الفعل من الضمير وكون (مهما) لاموضع لها من الإعراب إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محلٌ إلا أن تكون مبتدأ

(١) انظر المقتضب ٤٦/٢ وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣ والجنى الداني ٦٠٩/٦ وشرح قطر الندى لابن هشام ٤٩/

والمساعد ١٣٦/٣، وجمع الهوامع ٤/٣١٩ •

(٢) سبقت ترجمته ص ١٥٠

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣، والجنى الداني ٦١١/٦١٢، وجمع الهوامع ٤/٣١٩ •

(٤) في معني اللبيب ٤٣٥، وشرح قطر الندى ٤٩/٤ •

(٥) هو يوسف بن يعقوب بن يوسف من نخاة الأندلس توفي حدود سنة ٥٤٠ هـ له ترجمة في بغية الوعاة ٢/٣٦٣ •

(٦) الأعراف: ١٣٢ •

(٧) انظر اللباب ٢/٥٤، وشرح الكافية للرضي ٤/٩٣، وشرح قطر الندى ٤٩/٤ •

(٨) انظر حاشية يس على مجيب النداء ١/٨٤ •

(٩) في ديوانه ١١١، وشرح القصائد العشر للبريزي ١٥٣/١ •

(١٠) المساعد ١٣٦/٣ - ١٣٧ •

والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لاموضع لها من الإعراب تعين كونها حرفاً) (١) .

ثم قال في الجواب عن هذا الاستدلال: ((والتحقيق أنّ اسم تكن مستتر و(من خليفة) تفسير ل(مهما) كما أنّ (من آية) تفسير ل(ما) في قول الله تعالى ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ (٢) و(مهما) مبتدأ والجملة خبر)) (٣) .

وفي معني اللبيب أحاب بجوابين :

أحدهما : أنها خبر تكن و(خليفة) اسمها و(من) زائدة على رأي أبي علي الذي يرى أنّ الشرط غير موجب .

الثاني : أنها مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنت ضميرها ؛ لأنها الخليفة في المعنى قال : ومثله (ما جاءت حاجتك) فيمن نصب حاجتك ، و(من خليفة) تفسير للضمير كقوله (٤) :

... لما نسحتها من جنوبٍ وشمالٍ (٥)

وذكر بيتاً آخر - غير بيت زهير - استدلالاً به ابن يسعون على خروج (مهما) إلى الحرفية وهو قول الشاعر (٦) :

قد أُوْبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصَبُّ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشْمُ

قال: ((إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل إلى غيرهما فتعين أنها لاموضع لها)) (٧) .

وأجاب ابن هشام عن ذلك بأنها ((مفعول (تصب) و(أفقاً) ظرف و(من بارق) تفسير ل(مهما) أو متعلق ب(تصب) فمعناها التبويض ، والمعنى : أي شيء تُصب في أفقٍ من البوارق

(١) شرح قطر الندى / ٥٢ .

(٢) البقرة : ١٠٦ .

(٣) شرح قطر الندى / ٥٣ .

(٤) عجز بيت لأمرئ القيس في ديوانه / ٢٧ ، وانظر شرح القصائد العشر للتبريزي / ١٣ .

(٥) انظر معني اللبيب / ٤٣٥ .

(٦) هو ساعدة بن جوبة - انظر شواهد الإيضاح / ١٥٠ ، وخرزانه الأدب / ٨ ، ١٦٣ ، ١٦٦ .

(٧) معني اللبيب / ٤٣٥ .

تشم)) (١) .

وذكر جواباً آخر عن بعضهم أنّ ((مهما ظرف زمان، والمعنى: أي وقت تُصَبُّ بارقاً من أفقٍ فقلب الكلام، أو في أفقٍ بارقاً فزاد (من) واستعمل أفقاً ظرفاً - قال: وسيأتي أنّ (مهما) لا تُستعمل ظرفاً)) (٢) .

الترجيح

وبعد هذا العرض لما قيل حول اسمية وحرفية (مهما) فالذي يترجح - والله أعلم - القول بأنها اسم لا تخرج عن ذلك إلى الحرفية؛ لأنّ الاشتراك بين الاسمية والحرفية قليل ولا يلجأ إليه إلا بدليل قاطع، وما ذكر من الشواهد ليس واضحاً في الدلالة على الحرفية؛ لأنها تُخرج على أوجهٍ صحيحة مع بقائها على الاسمية كما سبق .

* * * *

(١) معني اللبيب / ٤٣٦ .

(٢) المصدر السابق/ ٤٣٦، وانظر (مهما) في الدرس النحوي / ٣٣ .

المسألة الأربعون

(لَمَّا) التعليلية بين الاسمية والحرفية •

قبل ذكر الخلاف في ذلك تجدر الإشارة إلى أَنَّ (لَمَّا) في كلام العرب على ثلاثة أقسام
كما حرر ذلك ابن مالك وغيره (١) •

الأول: أن تكون نافية جازمة كقول الله تعالى ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (٢)

الثاني: أن تكون بمنزلة (إِلَّا) نحو: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتُ، وقول الله تعالى ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا
جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٣) •

قال ابن هشام: ((وهي في هذين القسمين حرف باتفاق)) (٤) •

الثالث: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ، وتسمى (لَمَّا)
التعليلية (٥) •

وهذا التقسيم لـ(لَمَّا) وإن كان هو التحقيق كما تدلُّ عليه الشواهد، والأمثلة المذكورة
وغيرها إلا أن كلام ابن السراج، وأبي علي، وابن جنِّي يُشعر بعدم التفريق بين أقسام لَمَّا كما
سيأتي (٦) لكنَّ العلماء الذين نقلوا الخلاف في اسمية وحرفية (لَمَّا) حصروه في القسم الثالث
من الأقسام السابقة فجاء الخلاف في ذلك على قولين:

• أحدهما: أنها حرف ونسبه ابن مالك وأبو حيان وغيرهما إلى سيويه (٧) وكلام سيويه
مُحتمل فقد قال: ((وَأَمَّا لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما
ذكرنا، فإنما هما لابتداء وجواب)) (٨) •

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣ - ١٦٤٥، والجنى الداني / ٥٩٢ - ٥٩٤ ومغني اللبيب / ٣٦٧ - ٣٧١
، وشرح قطر الندى / ٥٥ •

(٢) عبس: ٢٣ •

(٣) يس: ٣٢ •

(٤) شرح قطر الندى / ٥٥ •

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٦، والجنى الداني / ٥٩٤ •

(٦) انظر ص ٣٣٣ •

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٦، والدرّ المصون ١/ ٨٣١ والجنى الداني /

٥٩٤ وشرح قطر الندى / ٥٥، والمساعد ٣/ ١٩٨، وهمع المواع ٣/ ٢١٩ •

(٨) الكتاب ٤/ ٢٣٤ •

قال الرضّي: ((و كلامٌ سيبويه محتمل فإنه قال: (لمّا) لوقوع أمر لغيره، وإنّما يكون مثل (لو) فشبها بـ(لو) و(لو) حرف، فقال ابنُ خروف: إنّ (لمّا) حرف وحمل كلام سيبويه على أنه شرطٌ في الماضي كـ(لو) إلا أنّ (لو) لانتفاء الأوّل لانتفاء الثاني، و(لمّا) لثبوت الثاني لثبوت الأوّل))^(١) .

ومن قال بحرفيّة (لمّا) هذه السهيلي^(٢) وصححه ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية^(٣) لكنّه قال في التسهيل: ((إذا ولي (لمّا) فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب))^(٤) فظاهر كلامه في التسهيل أنه يجيز أن تكونَ ظرفاً، وأن تكون حرفاً^(٥) لكنّ أكثر النحويين الخالفين قد رجّحوا القول بالحرفية^(٦) . وقد وقع في البسيط لابن أبي الربيع أنّ (لمّا) حرف مركب من (لم) الجازمة و(ما) وحدث بالتركيب التغيير في اللفظ والمعنى، ونسب ذلك إلى أبي علي^(٧) فأما نسبة التركيب كما ذكر فهو من كلام أبي علي كما سيأتي^(٨) وأما نسبة الحرفيّة إليه فالظاهر أنه سهوٌ لوجهين:

أحدهما: أنّ أبا عليّ في ظاهر كلامه الآتي يقول باسميّة (لمّا) المذكورة، وليس له كلامٌ آخر يُفهم منه أنه يقول بالحرفيّة فيما وقفتُ عليه من كتبه .

الثاني: أنّ العلماء الذين نقلوا الخلاف في المسألة إنّما نسبوا إلى أبي عليّ القول بالاسميّة ولم يذكر أحدٌ منهم - فيما وقفتُ عليه - أنّ أبا عليّ قال: بحرفيّة (لمّا) التعليقيّة .

• القولُ الثاني: أنّها اسمٌ ظرف زمان بمعنى (حين) وسبق قريباً أنّ ابن مالك قال في التسهيل بمعنى (إذ) واستحسنه ابن هشام في المغني؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى

(١) شرح الكافية ٣ / ٣١٢ - ٣١٣، وانظر حاشية يس على مجيب النداء ١ / ٨٥ .

(٢) انظر نتائج الفكر / ١٢٧ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٤ .

(٤) التسهيل مع شرحه لابن مالك ٤ / ١٠١ .

(٥) انظر الجنى الداني / ٥٩٤، والمساعد ٣ / ١٩٩ .

(٦) انظر رصف المباني / ٣٥٤، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٧، والجنى الداني / ٥٩٤، والمساعد / ١٩٩ .

(٧) انظر البسيط ١ / ٢٣٨ .

(٨) انظر ص ٣٢٣

الجملة^(١) .

وهذا القول - أعني القول باسمية (لما) - هو مذهب ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جنّي وغيرهم^(٢) .

قال ابنُ السراج: ((وأما (لما) لم ضُمت إليها (ما) وبُنيت معها فغيّرت حالها كما غيَّرت لوما ونحوها ألا ترى أنك تقولُ لَمَّا ولا يتبعها شيءٌ ولا تقولُ ذلك في (لم) وجوابُ (لما) قد فعل يقولُ القائلُ: لَمَّا يفعلُ فيقول: قد فعل ، ويقولُ أيضًا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وتقولُ: لَمَّا جئتَ جئتُ فيصيرُ ظرفًا))^(٣) .

أما أبو علي فقد قال في كتاب الإيضاح: ((وأما (لما) فمثل لم في الجزم، قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^(٤) فجزمت (لما) كما جزمت (لم) وإنما هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيّرت بدخول (ما) عليها عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: لَمَّا جئتَ جئتُ فصار بمنزلة ظرف من الزمان، كأنك قلت: حين جئتَ جئتُ فمن ثم جاز أن تقولَ جئتُ ولَمَّا فلا تتبعها شيئاً، ولا يجوز ذلك في (لم) ولولا دخول (ما) عليها لم يجز ذلك فيها))^(٥) .

وقال ابنُ جنّي: ((... إلا أنهم لَمَّا ركبوا (لم) مع (ما) حدث لها معنى ولفظ، أما المعنى فإنها صارت في بعض المواضع ظرفاً، فقالوا: لَمَّا قمت قام زيدٌ أي: وقت قيامك قام زيدٌ، وأما اللفظ فلائنها جاز أن يقف عليها دون مجزومها كقولك: جئتُ ولَمَّا، أي: ولَمَّا تجيء، ولو قلت: جئتُ ولم لم يَجز))^(٦) .

هذا تقريرُ القولين في هذه المسألة، ولكلِّ قولٍ أدلته واحتجاجه فقد استدللَّ أصحابُ القولِ الأوَّل وهم القائلون بالحرفية بسة أدلة :

(١) انظر مغني اللبيب / ٣٦٩ .

(٢) انظر الأصول ٢ / ١٥٧، والإيضاح ١ / ٣٢٨، وكتاب الشعر ١ / ٨٩، والخصائص ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٣، والمختصب ٢ / ٣١٢، والمقتصد ٢ / ١٠٩٢ - ١٠٩٣، وجواهر الأدب / ٥٢١ .

(٣) الأصول ٢ / ١٥٧ .

(٤) آل عمران : ١٤٢ .

(٥) الإيضاح العضدي ١ / ٣٢٨، وانظر كتاب الشعر ١ / ٧٠، ٨٩، والبغداديات / ٣١٦ .

(٦) المختصب ٢ / ٣١٢ .

أحدها - كما ذكر المرادي - ((أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء))^(١) .
 الثاني: ذكر صاحب رصف المباني ((أن الأسمية فيها متكلفة والحرفية غير متكلفة، وكلُّ مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية إلا إن دلت دلائل مقوية له في حيز الأسماء، فـ(لماً) وإن كانت بمعنى (حين) لا يخرجها هذا المعنى إلى الأسمية فإن من الحروف ما يتقدر بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدر بالفعلية وهو لازم للحرفية))^(٢) .

الثالث - كما ذكر ابن مالك وغيره - ((أنها تقابل (لو) لأن (لو) في الغالب تدلُّ على امتناع لامتناع و(لماً) تدلُّ على وجوب لوجوب ويحقق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد لقام عمرو لكنه لماً لم يقم زيد لم يقم عمرو))^(٣) .

الرابع: أنها لاتصلح أن تكون بمعنى حين في كل موضع ومن ذلك قوله تعالى ﴿وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا﴾^(٤) ((لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم؛ لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم)) ذكره ابن مالك أيضاً وغيره^(٥) .

الخامس: ((أنها تُشعرُ بالتعليل كما في الآية المذكورة، والظروف لاتشعر بالتعليل)) ذكره المرادي^(٦) ونسبه إلى ابن عصفور ولم أفق عليه فيما بين يدي من كتبه .
 ويُجاب عن هذا الدليل بأن (إذ) قد دلت على التعليل مع بقائها على الظرفية في قول أبي عليّ وابن جنّي والشلوين كما سبق^(٧) .

الدليل السادس ذكره ابن هشام وهو الاحتجاج بقول الله تعالى ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾^(٨) ووجه الدليل ((أنها لو كانت ظرفاً في الآية لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما (قضينا)، أو (دلهم)

(١) الجنى الداني / ٥٩٤ - ٥٩٥ .

(٢) رصف المباني / ٣٥٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٤ ، وانظر الجنى الداني / ٥٩٥ .

(٤) الكهف: ٥٩ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٤ ، وانظر الجنى الداني / ٥٩٥ .

(٦) في الجنى الداني / ٥٩٥ .

(٧) انظر ص ٢٥٤ - ٢٥٦ .

(٨) سبأ: ١٤ .

إذ ليس معنا سواهما، وكونُ العاملِ (قضيئاً) مردودٌ بأنَّ القائلينَ بأنَّها اسمٌ يزعمون أنَّها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكونُ العاملِ (دلَّهم) مردودٌ بأنَّ (ما) النَّافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها عامل تعيَّن أن لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية^(١).

قال الأزهري: ((ويجابُ بأنَّ العاملِ (قضيئاً) وكونه مضافاً إليه ممنوع فإنَّ القائلينَ باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها وقد صرَّح في المعنى بذلك في (إذا) على قولِ المحققينَ أنَّ العاملِ فيها شرطها فقال: لأنَّ إذا عند هولاء غير مضافة كما يقولُ الجميعُ فيها إذا جزمتم^(٢)). وهذا الجوابُ ليس صريحاً في ردِّ الاستدلال؛ لأنَّ غاية ما ذكره ابن هشام في المعنى عن (إذا) أنَّها منصوبة بشرطها في قولِ المحققينَ من غير تحديد^(٣) فادَّعاء أن يكون من المحققينَ القائلون باسمية (لما) يحتاج إلى دليل، على أنَّ الأكثرينَ - كما في حاشية الدسوقي - يقولون بإضافة (إذا) إلى شرطها^(٤).

وقد صرَّح أبو حيان بإضافة (لما) إلى شرطها عند قولِ الله تعالى ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٥) فقال: ((ولما حرفٌ وجوبٌ لوجوبِ على مذهب سيبويه، وظرف زمان بمعنى حين على مذهب أبي علي، وإذا كانت حرفاً وهو الصحيح فجوابه إذا الفجائية، وإذا كانت ظرفاً فيحتاج إلى عامل فيعسر؛ لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعد إذا الفجائية فيما قبلها، ولا يمكن أن يعمل في (لما) الفعل الذي يليها لأنَّ (لما) هي مضافة إلى الجملة بعدها^(٦)) ويتخرَّج على الآية التي ذكرها ابنُ هشام قولُ الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾^(٧) وعلى الآية التي ذكرها أبو حيان قولُ الله تعالى:

(١) شرح قطر الندى / ٥٥، وانظر شرح التصريح / ٢ / ٤٠ .

(٢) شرح التصريح / ٢ / ٤٠، وانظر معني اللبيب / ١٣٠ - ١٣١ .

(٣) انظر معني اللبيب / ١٣٠ - ١٣١ .

(٤) انظر حاشية الدسوقي على معني اللبيب / ١ / ١٠٢ .

(٥) النساء: ٧٧ .

(٦) البحر اخبيط / ٣ / ٧١٣ .

(٧) فاطر: ٤٢ .

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾^(١) فحوابُ (لَمَّا) في الأولى (ما) النافية، وفي الثانية (إذا) الفجائية ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما^(٢) .

ومما يتصل بذلك أنه يرجح حرفيتها إجماعهم على زيادة (أن) بعدها، ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(أن)^(٣) .

أما أصحابُ القول الثاني وهم القائلون باسمية (لَمَّا) فقد استدلوا بدليلين :

أحدهما ذكره عبد القاهر الجرجاني وهو ((أنك تضع موضعه الاسم ويكون بمعناه وهو قولك : حين جئت جئت، ولو كان بقاء صيغة الحرفية يمنع من القضاء بالاسمية لوجب أن يقال : إن علي، وعن في قولهم: من عليه، ومن عن يميني لا يكونان اسمين لأجل أن صورة الحرف باقية وذلك لا يقوله أحد؛ لأنَّ الفرق بين الأسماء غير المتمكنة والحروف من جهة المعنى دون اللفظ فكلُّ لفظٍ وقع موقعاً يقتضي الاسم حُكم عليه بالاسمية، فلماً قالوا: من عليه، فأدخلوا حرفَ الجرِّ كما يدخل في قولك من فوقه، وكان بمعناه وجب أن يُعتقد كونه اسماً وكذلك في قولك لَمَّا جئت جئت، ويجب أن يُقضى بأنها اسمٌ لوجود معناها فيها نحو: حين جئت جئت فدلالة الاسمية وانتفاء الحرفية أن تكون الكلمة واقعةً في موضع يستحق الإعراب فيه فهي منصوبة الموضع على الظرف بمنزلة قولك حين جئت جئت))^(٤) .

الدليل الثاني: ذكره ابنُ مالك تقويةً لقول من قال باسميتها فقال : ((ويقوي قولَ أبي

علي أنها قد جاءت لمجرد الوقت في قولِ الرَّاَجِرِ^(٥)

إني لأرجو مُحَرَّرًا أن ينفعا إياي لما صيرتُ شيخًا أقلعا))^(٦) .

قال ابنُ هشام : ((وردَ ابنُ خروف على مُدعي الاسمية بجواز أن يقال (لَمَّا أكرمتني أمس

أكرمتك اليوم) لأنها إذا قُدرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكونُ في الأمس .

(١) العنكبوت : ٦٥ .

(٢) انظر الدرّ المصون / ١ / ١٣١ .

(٣) انظر نتائج الفكر / ١٢٧ ، وحاشية يس على مجيب النداء / ١ / ٨٥ .

(٤) المقتصد / ٢ / ١٠٩٢ .

(٥) غير منسوب في شواهد التوضيح / ٢٦ ، واللسان (قلع) .

(٦) شرح الكافية الشافية / ٣ / ١٦٤٤ .

والجواب أن هذا مثل ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(١) والشرط لا يكون إلا مستقبلاً
ولكن المعنى إن ثبت أني كنتُ قلتُهُ، وكذا هنا المعنى: لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس
أكرمتك)) ا.هـ^(٢) .

الترجيح

وضح مما سبق أن كلا القولين لهما وجه من النظر صحيح، فالذي يظهر لي أن الأصل في
(لما) أن تكون حرفاً؛ لقوة أدلة القول بحرفيتها ثم إنها قد تخرج عن ذلك فتكون ظرفاً كما
في قول الرّاجز الذي ذكره ابن مالك فتكون حينئذٍ نظيرة عن وعلى، وبهذا يُجمع بين
القولين من غير اطّراح لأحدهما - والله تعالى أعلم .

* * * *

(١) المائة : ١١٦ .

(٢) مغني اللبيب / ٣٦٩ .

المسألة الحادية الأربعون

كم الخبرية بين الاسمية والحرفية .

المشهور عند عامة النحويين أنّ (كم) بنوعيتها: الاستفهامية والخبرية اسمٌ قال ابنُ يعيش:
((وهي في كلا الموضعين اسمٌ مبني على السكون))^(١) .

لكنّ أبا حيان قال: ((وأما كم فاسمٌ خلافاً لمن ادعى حرفيته للتكثير في مقابلة (ربّ) للتقليل))^(٢) وبمثل ما قال أبو حيان قال المراديّ ناسباً القول بالحرفية إلى بعض النحويين من غير تحديد^(٣) .

وذكر ابنُ عقيل والسيوطي أنّ صاحب البسيط قد حكى عن بعض النحويين أنّ (كم) الخبرية حرفٌ للتكثير في مقابلة ربّ الدالة على التقليل^(٤) قال ابنُ يعيش: ((والذي يدلُّ على كونها اسماً أمورٌ منها :

دخول حرف الجرِّ عليها تقولُ: بكم مررت؟ وعلى كم نزلت؟ وإلى كم تصنع كذا؟ وتضاف ويضاف إليها فتقولُ: صاحبُ كم أنت؟ وكم رجلٌ عندك، ويُخبر عنها نحو: كم غلاماً عندك؟ ويبدل منها الاسم نحو كم ديناراً لك أعشرون أم ثلاثون؟ ويعودُ إليها الضمير نحو: كم رجلاً جاءك، وإن شئت جاءوك، وتكون مفعولة نحو: كم رجلاً ضربتُ، وهذا كلّه يدلُّ على كونها اسماً))^(٥) وبنحو هذا الذي ذكره ابن يعيش ذكر ابن مالك وابن عقيل والسيوطي^(٦) فيترجّح حينئذٍ القول باسميتها - والله تعالى أعلم - .

(١) شرح المفصل ٤ / ١٢٥ ، وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٧٠٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٧٦ .

(٣) انظر الجنى الداني / ٢٦١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣٤٠ .

(٤) انظر المساعد ٢ / ١٠٦ ، وهمع المواع ٤ / ٣٦٨ .

(٥) شرح المفصل ٤ / ١٢٥ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٠٤ ، والمساعد ٢ / ١٠٦ ، وهمع المواع ٤ / ٣٨٦ .

المسألة الثانية والأربعون

كلاً إذا كانت بمعنى (حقاً) بين الاسمية والحرفية .

مذهبُ عامة البصريين أنّ (كلاً) حرفٌ ردعٌ وزجرٌ لا معنى لها إلا ذلك^(١) قال سيويوه :
((وأما كلاً فردعٌ ورجزٌ))^(٢) .

ومن النحويين من يرى أنها تخرج عن معنى الردع والزجر إلى معانٍ أُخرى، واختلفوا في ذلك فذهب الكسائي، وأبو بكر ابن الأنباري، ومن تابعهما إلى أنها تكونُ بمعنى (حقاً)، وذهب أبو حاتم إلى أنها حرفٌ استفتاحٌ واختاره ابن هشام في المغني^(٣) وهناك أقوال أخرى لا يهمني ذكرها هنا^(٤) .

فإذا كانت بمعنى (حقاً) كما هو مذهب الكسائي ومن تابعه فإنّ النحويين كما ذكر عنهم الرضي ((قد حكموا بحرفيتها لما فهموا من أنّ المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ(إنّ) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية))^(٥) لكن الرضي نفسه قد قال قبل ذلك: ((وإذا كانت بمعنى (حقاً) جاز أن يقال إنها اسمٌ بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها للمعناها؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده))^(٦) .

ونسب ابن هشام والسيوطي إلى مكّي أنه زعم أنها اسمٌ^(٧) قال السيوطي:
((كما رادفها، ولأنها تنون في قراءة بعضهم^(٨) ﴿كلاً سيكفرون بعبادتهم﴾))^(٩)
واستبعد ابن هشام هذا الذي ذهب إليه مكّي قال: ((لأنّ اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالفٌ للأصل، ومحوجٌ لتكلف دعوى علّة لبنائها))^(١٠)

(١) انظر ارتشاف الضرب / ٥ / ٢٣٧٠ ، والجنى الداني / ٥٧٧ ، والدرّ المصون / ٤ / ٥٢٣ ، ومغني اللبيب / ٢٤٩ .

(٢) الكتاب / ٤ / ٢٣٥ .

(٣) انظر مغني اللبيب / ٢٥٠ .

(٤) انظر الدرّ المصون / ٤ / ٥٢٤ .

(٥) شرح الكافية / ٤ / ٥١٦ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) انظر مغني اللبيب / ٢٥٠ ، وجمع الهوامع / ٤ / ٣٨٤ .

(٨) مريم : ٨٢ وهذه القراءة شاذة قرأ بها أبو نهيك - انظر اختسب / ٢ / ٤٥ .

(٩) جمع الهوامع / ٤ / ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(١٠) مغني اللبيب / ٢٥٠ .

أما التنوين في القراءة فقد خُرج على أوجه :

أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ من لفظها تقديره كَلَّوا كَلًّا أي: أعيوا عن الحقِ إعياءً، أو كَلَّوا عن عبادةِ الله لتهاونهم بها كما تقولُ كَلَّ السيفُ كَلًّا^(١) .

الثاني: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدرٍ من معنى الكلام تقديره حملوا كَلًّا، والكَلُّ أيضاً الثقل تقولُ: فلانٌ كَلَّ على الناس، ومنه قوله تعالى^(٢) ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾^(٣) .

الثالث: أنَّ التنوين بدلٌ من ألف (كَلًّا) وهي التي يُراد بها الرَّدع والزجر فيكون حرفاً أيضاً^(٤) .

الرابع: أنه نعتٌ لـ (آلهة) قاله ابن عطية^(٥) قال السمين الحلبي: ((وفيه نظر؛ إذ ليس المعنى على ذلك وقد يظهر له وجه أن يكون وصف الآلهة بالكَلِّ الذي هو المصدر يعني الإعياء والعجز كأنه قيل: آلهةٌ كَالين أي: عاجزين منقطعين))^(٦)

الترجيم

الذي يترجح لي - والله أعلم - أنَّ كَلًّا حرفٌ باقية على حرفيتها؛ لأنه ليس هناك من دليل قاطع على خروجها عن ذلك إلى الاسمية، وما استدلل به القائلون باسميتها معارض كما سبق .

* * *

(١) انظر اختساب ٢ / ٤٥، والدرّ المصون ٤ / ٥٢٤، ومغني اللبيب / ٢٥١ .

(٢) النحل : ٧٦ .

(٣) انظر الدرّ المصون ٤ / ٥٢٤، ومغني اللبيب / ٢٥١ .

(٤) انظر الدرّ المصون ٤ / ٥٢٤ .

(٥) انظر اخرى الوجيز ٤ / ٣١ .

(٦) الدرّ المصون ٤ / ٥٢٤ .

المسألة الثالثة والأربعون

ياء النسب بين الاسمية والحرفية .

المشهور أنَّ ياء النسب اللاحقة للاسم من نحو مكِّي وبدريّ... حرفٌ كناء التأنيث لاموضع لها من الإعراب^(١) بدليل ((ظهور إعراب الكلمة فيها))^(٢).

ونسب ابنُ يعيش وتبعه ابن القوَّاس إلى الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أنها اسمٌ في موضع جرٍّ بإضافة الأوَّل إليه واحتجوا بما يُحكى عن العرب في قولهم (رأيتُ التيميَّ تيمَ عديّ) بجرِّ تيمَ الثاني جعلوه بدلاً من الياء في التيميِّ ولا يبدل الاسم إلا من مثله^(٣).

قال ابنُ يعيش: ((وهو فاسد من قبل أنَّ الياء حرفٌ معنى دال على معنى النسب، كما أنَّ تاء التأنيث حرفٌ دالٌّ على معنى التأنيث، وليست كناية عن مسمّى فيكون لها موضع من الإعراب مع أنَّ الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعدَّر ظهور الإعراب في لفظه فيحكم على محلّه، وأمّا ما حكوه من قولهم: رأيتُ التيميَّ تيمَ عديّ فإن صحت الرواية فهو محمولٌ على حذف المضاف كأنه لما ذكر التيميَّ دلَّ ذكره إياه على صاحب فأضمره للدلالة عليه فكأنه قال: صاحبُ تيمَ عديّ، أو ذا تيمَ عديّ، ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب وجعله وإن لم يُذكر بمنزلة الثابت الملفوظ به ونظيره قوله^(٤):

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليلِ ناراً

فإنه خفض ناراً على تقدير و كلِّ نارٍ، ومثله قولهم (ماكلُّ سوداءِ تمرة ولا يبيضاءِ شحمة)^(٥) وبهذا يترجَّح كونها حرفاً - وبالله التوفيق - .

* * *

(١) انظر المنتضب ٣ / ١٣٣ ، واللباب للعكبري ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٢٧ .

(٢) شرح ألفية ابن معطر لابن القوَّاس ٢ / ١٢٤٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥ / ١٤٢ ، وشرح ألفية ابن معطر ٢ / ١٢٤٨ - ١٢٤٩ .

(٤) البيت لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣ / ٣٥٣ ، والأصمعيات ١٩١ / ١٩١ .

(٥) شرح المفصل ٥ / ١٤٢ - ١٤٣ .

الفصل الرابع: ما اختلف في فعليته وحرفيته

(٤)

هذا هو الفصل الرابع والأخير وهو معقود لما اختلف النحويون حول فعليته وحرفيته وقد اشتمل على سبع مسائل مرتبة على النحو الآتي:

- ١ - كان وأخواتها بين الفعلية والحرفية .
- ٢ - كان وأصبح وأمسى الزوائد بين الفعلية والحرفية .
- ٣ - ليس بين الفعلية والحرفية .
- ٤ - لات بين الفعلية والحرفية .
- ٥ - عسى بين الفعلية والحرفية .
- ٦ - عدا الاستثنائية بين الفعلية والحرفية .
- ٧ - حاشى التي للاستثناء بين الفعلية والحرفية .

المسألة الأولى

كان وأخواتها بين الفعلية والحرفية .

مذهبُ جمهور النحويين أنَّ كان وأخواتها وهي: صار، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وأضحى، وبات ... أفعالٌ^(١) حتى أنَّ من النحويين من صرح بعدم الخلاف فيها إلا ليس، قال الصفار: ((وزعم سيبويه أنَّ هذا بابُ الفعلِ فجملة ما يُذكر فيه فهو فعلٌ باتفاق إلا ليس فإنها حرفٌ عند الفارسيِّ))^(٢) و ذكر ابنُ عقيل نحو ذلك^(٣) .

وقال ابنُ عصفور: ((وهي أفعالٌ كلُّها بلا خلاف))^(٤) وبنحو ذلك قال أبو حيان^(٥) .
وقال ابنُ أبي الرِّبيع في الملخص: ((اعلم أنَّ هذه الأفعال لا إشكال في فعليتها لتصرفها ودلالاتها على الزمان إلا ليس))^(٦) .

وعلى الرغم من ذلك إلا أنَّ الخلاف فيها قد نُقل قال الأنباري: ((وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّها حروف ليست أفعالاً))^(٧) .

وربما كان مقصوده ببعض النحويين الزجاجي فقد قال في الجمل: ((باب الحروف التي ترفعُ الأسماء، وتنصبُ الأخبار، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، و صار وأضحى، وظلَّ، وبات ، ودام، وليس ، وما زال ...))^(٨) .

وربما كان هو أيضاً مقصود العكبري بقوله ((ومن عبّر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوز؛ لأنه وجدها تشبه الحروف في أنَّها لا تدلُّ على الحدث))^(٩) .

(١) انظر كتاب سيبويه ١/ ٤٥، والمقتضب ٤/ ٨٦ - ٨٧، والأصول ١/ ٩٢، وشرح الكتاب للسيرا في ٢/ ٣٥٣، ٣٥٥ والنصرة والتذكرة ١/ ١٨٥، والمقتصد ١/ ٣٩٨، وأسرار العربية ١٣٢، واللباب للعكبري ١/ ١٦٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٧٦١ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٢ .

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٧٨ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٤/ ١١٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦ .

(٦) الملخص في ضبط قوانين العربية / ٢١٠ .

(٧) أسرار العربية / ١٣٢ .

(٨) كتاب الجمل في النحو / ٤١ .

(٩) اللباب ١/ ١٦٤ - ١٦٥ .

أما ابن القواس والسيوطي فقد نسبا إلى الزجاجي القول بالحرفية^(١) لكن كلامه السابق يحتمل أنه أراد بالحرف قسيم الاسم والفعل ويحتمل أنه أراد غير ذلك وقد أشار ابن السيد وابن أبي الربيع إلى شيء من ذلك فقال ابن السيد: ((سمى أبو القاسم هذه العوامل حروفاً وليست بحروف، وهذا مما تعقبه الناس عليه وقالوا: إنما هي أفعال ناقصة، ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية كما أن (عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب لا يخرجها عن أن تكون أفعالاً عدم تصرفها))^(٢) وقال أيضاً: ((غير أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس بعيداً في القياس والنظر لعلتين :

إحداهما : أن الفعل الصحيح إنما وُضع في أصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفيده المخاطب منه إذا ذكر، وذلك الحدث الذي هو خبره مضمّن فيه غير خارج عنه، وأحداث هذه الأفعال التي هي أخبارها خارجة عنها غير مضمّنة فيها، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، وكان زيد قائماً، فإنما تخبر عن (زيد) بالقيام في كلتا المسألتين، غير أن القيام مضمن في (قام) غير خارج عنه، والقيام خارج عن (كان) غير مضمن فيها، فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجاً عنها أشبهت الحروف التي معناها في غيرها، ولهذا العلة قال النحويون: إنها داخلية على مبتدأ وخبر؛ لأن الخبر الذي يستفيده المخاطب بعدمها هو الذي يستفيده بوجودها لم تزد فيه (كان) أكثر من أنها جعلته في الماضي وكان قبل دخولها ممكناً أن يكون في غيره فصار قولك (كان زيد قائماً) بمنزلة قولك (زيد قائم فيما مضى) فأفادت ما يفيد الظرف، ولهذا العلة قالوا: (قائماً) خبر كان، والأفعال لا يخبر عنها باتفاق، وإنما هو خبر عن اسمها لا عنها، وإنما أرادوا بذلك أنه خبر كان الذي ينبغي أن يكون مضمناً فيها غير خارج عنها، وأنها لم تُسند إلى زيد خبراً آخر أكثر من الخبر الذي كان مستنداً إليه قبل دخولها فهذا أحد وجهي مضارعتها للحروف .

وأما الوجه الثاني: فإنك إذا قلت: زيد قائم، احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فإذا قلت: (كان زيد قائماً) أفادت أنه كان فيما مضى، وإذا

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٥٧، وجمع الهوامع ١ / ٢٨ .

(٢) كتاب الخلل في إصلاح الخلل / ١٥٧ .

قلت : أصبح أفادت أنه وقع في الصباح ، وإذا قلت أمسى أفادت أنه وقع في المساء ... فلما كان بكل عاملٍ منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتلها قبل دخولها من غير تغيير للخبر أشبهت بحروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، ألا ترى أنك تقولُ زيدٌ قائمٌ، فتوجب له القيام ثم تقولُ: أزيدٌ قائمٌ، فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول : مازيدٌ قائماً، فتفيد معنى النفي ... فيفيد كل واحدٍ منها معنىً من المعاني المتعاقبة على الجملة الواحدة والخبر في جميع ذلك واحد .

ومما يسهلُ أيضاً تسميتها حروفاً أنَّ سيبويه قد سَمى في كتابه الأفعال والأسماء حروفاً، فقال حين تكلم على الفعل الماضي: ((وإنما لم يسكنوا آخر هذه الحروف لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة))^(١) وقال في باب ما ينتصب في الألف: تقول: ((أعبد الله ضربته، وأزيداً مررت به، وأعمراً قتلت أباه^(٢) وأزيداً اشتريت له ثوباً^(٣)) ففي كلِّ هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبت في هذه الحروف^(٤) في غير الاستفهام))^(٥) .

وقال في قول الله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٦) ((فإنما جاء لأنه ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به إلا التوكيد فمن ثم جاز ذلك إذالم ترد به أكثر من هذا فكانا حرفين، أحدهما في الآخر عامل ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز))^(٧) فسمى النقص حرفاً كما ترى، وإنما جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفاً؛ لأنها لما كانت محيطاً بالكلام صارت كالحدود له، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه، فصح بما ذكرناه أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس بمستحيل في القياس))^(٨) .

وقال ابنُ أبي الربيع: ((ليست بحروف، وإنما هي أفعال، وإنما سماها حروفاً لأحد أمرين :

(١) عبارة الكتاب تحقيق عبد السلام هارون (ولم يسكنوا آخر فعل لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة) لكن أشار الخقق

أنَّ في الأصل (الحرف) وأنه أثبت ما في (ط) - انظر كتاب سيبويه ١ / ١٦ .

(٢) في الكتاب ١ / ١٠١ : أعمراً قتلت أخاه .

(٣) في الكتاب : أعمراً اشتريت له ثوباً .

(٤) في الكتاب : الأحرف .

(٥) الكتاب ١ / ١٠١ .

(٦) النساء : ١٥٥ .

(٧) الكتاب ١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٨) كتاب الخلل في إصلاح الخلل / ١٥٨ - ١٦٠ .

أحدهما: أن يريد بالحروف الكلم، فكأنه قال: بابُ الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويعبرُ النحويون عن الكلمة بالحرف، ويوجد هذا في كلام سيبويه، ويوجد في كلام أبي القاسم أيضاً، ألا ترى أنه قال: ((باب حروف الخفض)) ثم قال: ((الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء))^(١) فمعنى باب حروف الخفض: بابُ الكلم التي يكونُ بها الخفض .

الثاني: أن يكونَ سَمَها حروفاً لضعفها في أمرين :

أحدهما: أن كلَّ فعلٍ مستقلٍّ بمرفوعه، وأنت بالخيار في منصوبه، فتقول ضرب زيدٌ عمرًا، فأنت بالخيار في عمرو، إن شئت جئت به، وإن شئت لم تأت به، ولا يجوز أن تقول: كان زيدٌ، وتسكت لا بد أن تقول: كان زيدٌ منطلقًا، وتأتي بخبره، وإنما كان ذلك في (كان) وأخواتها؛ لأنها قد تدخل على المبتدأ والخبر، ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، فكما لا يجوز أن تأتي بالمبتدأ دون الخبر، ولا الخبر دون المبتدأ لاتأتي باسم (كان) دون خبرها ولا بخبرها دون اسمها...

الضعف الثاني: أن جميع الأفعال تؤكد بالمصدر، ويتبين مصدرها فتقول: ضرب زيدٌ عمرًا ضربًا، إذا أردت أن تؤكد بالمصدر، وتقول: ضرب زيدٌ عمرًا ضربًا شديدًا إذا أردت بيان النوع، وضربت ضربتين إذا أردت بيان العدد، وهكذا جميع الأفعال، ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة وأخواتها، لا تقول: كان زيدٌ قائمًا كونه، ولا كان زيدٌ قائمًا كونتين، وكذلك جميع أخواتها) ا.هـ^(٢) .

وقد نقل الخلاف في (كان) عن غير الزجاجي فقال السيوطي: ((وقال ابنُ الحاج في النقد: حكى العبدى في شرح الإيضاح أن الميرد قال: إنَّ كان حرف، قال العبدى: وهذا أطرف من قول من قال: إنَّ ليس، وعسى حرفان، قال ابن الحاج: هو وإن كان بادي الرأي ضعيفًا إلا أنه أقوى لمن تأمل لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتنفيذ معنى المضى في خبر مادخلت عليه))^(٣) .

وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر السيوطي عن ابن هشام في حواشي التسهيل أن الخلاف في

(١) تنمة العبارة في الجمل: ((حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف)) - الجمل/٦٠ .

(٢) البسيط ٢ / ٦٦١ - ٦٦٤ .

(٣) همع الموامع ١ / ٢٨ .

(كان) غريب^(١).

أما نسبة القول بالحرفية إلى المبرّد فصريح كلامه في المقتضب يخالف ذلك فقد قال: ((هذا بابُ الفعل المتعدّي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك الفعل: كان، وصار، وأصبح، وأمسى... وهذه أفعالٌ صحيحة كضرب، ولكننا أفردنا لها باباً؛ إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، وذلك أنك إذا قلت: كان عبداً الله أخاك، فالأخ هو عبد الله في المعنى))^(٢).

إذا علم ذلك فقد استدلّ لفعلية كان وأخواتها بأدلة ذكرها ابنُ السيد والأنباري والعكبري وغيرهم:

أحدها: أنها تلحقها الضمائر كما تلحق سائر الأفعال فتقولُ كنتُ، وكانا، وكانوا كما تقول: قمتُ، وقاما، وقاموا، وما أشبه ذلك^(٣).

الثاني: ((أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو: كانت المرأة، كما تقول: قامت المرأة، وهذه التاء تختص بالأفعال))^(٤).

الثالث: أنها تتصرف تصرف الأفعال فيأتي منها الماضي، والمضارع والأمر وغيرها نحو قولك: كان، يكون، كن، لاتكن، وهو كائن، وتقول: أصبح، يصبح وصار، يصير، وأمسى يمسي، وكذلك باقي أخواتها ما عدا ليس^(٥).

الرابع: أنها تلحقها قد، والسين، وسوف، وهي لاتلحق إلا لأفعال^(٦).

أما القول بالحرفية فقد استدلّ له بأدلة ذكرها الأنباري، وابن القوّاس وهي على النحو التالي:

أحدها: أنها لاتدلُّ على المصدر (الحدث) ولاتؤكد به، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلّ على المصدر، أو تؤكد به، ولما كانت لاتدلُّ على المصدر، ولاتؤكد به، دلّ أنها

(١) انظر جمع الهوامع / ١ / ٢٨ .

(٢) المقتضب / ٤ / ٨٦ .

(٣) انظر كتاب الحلال / ١٥٧، وأسرار العربية / ١٣٢، واللباب / ١ / ١٦٤ .

(٤) أسرار العربية / ١٣٢ .

(٥) انظر الحلال / ١٥٧، وأسرار العربية / ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش / ٢ / ٩٦، ٨٩ / ٧ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش / ٢ / ٩٦، وشرح ألفية ابن معطي لابن القوّاس / ٢ / ٨٥٧ .

حروف (١) .

وأجاب القائلون بالفعلية: بأن الدلالة على المصدر إنما يكون في الأفعال الحقيقية وهذه الأفعال غير حقيقية فما ذكرناه من أدلة فعليتها يدل على الفعلية وما ذكرتموه أنتم يدل على أنها أفعال غير حقيقية، فقد علمنا بمقتضى الدليلين على أنهم قد جروا هذا الكسر وألزموها الخير عوضاً عن دلالتها على المصدر (٢) أما عدم تأكيدها بالمصدر فإن الخير كما قلنا صار عوضاً عنه فلو أكد به للزم الجمع بين العوض والمعوّض عنه (٣) .

الدليل الثاني: أن معانيها في غيرها لأنها وضعت لتقرير الخير للمبتدأ على صفة (٤) .

الدليل الثالث: أنه لا يتم الكلام بمرفوعها إلا بانضمام الخير إليه بخلاف الفعل (٥) وقد

سبقت الإشارة إلى هذا الدليل في كلام ابن أبي الربيع السابق (٦)

الترجيم

مما سبق تبين أن قول من قال بفعليتها هو الرّاجح؛ لأنها قابلة لمعظم علامات

الأفعال، وتلك أدلة صريحة لا تقاوم بما ذكر من احتجاج لحرفيتها - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) انظر أسرار العربية / ١٣٢، وشرح ألفية ابن معطر لابن القواس ٨٥٧/٢ .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ٤٩ / ١، وأسرار العربية / ١٣٣ .

(٣) انظر شرح ألفية ابن معطر ٨٥٧ / ٢ .

(٤) انظر المصدر السابق ٨٥٧ / ٢ .

(٥) انظر لمصدر السابق ٨٥٧ / ٢ .

(٦) انظر ص ٢٤٦ .

المسألة الثانية

كان ، وأصبح ، وأمسى الزوائد بين الفعلية والحرفية .

من المعلوم أنّ (كان) في كلام العرب جاءت زائدة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل ، وبين الجار والمجرور ، وبين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ^(١) ومن شواهد زيادتها قولهم: (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم) ^(٢) وقول الشاعر ^(٣) .

سراة بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسومة العراب ^(٤)

وقد جاء شذوذاً زيادة أصبح ، وأمسى في قول من قال من العرب ((ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها)) يعنون الدنيا ^(٥) .

والمشهور أنّ كان الزائدة ، وأصبح ، وأمسى أفعال ، ونسب المرادى إلى بعض التحويين أنّها حروف ^(٦) ، ولعله يريد بذلك صاحب رصف المباني الذي أشار إلى ذلك فقال: ((ولكن قد وردا - يعني أصبح وأمسى - زائدتين في التعجب خاصة قالوا: (ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها) فيكونان إذ ذاك حرفين؛ لأنّ الأفعال والأسماء لاتزاد، وإنما تزداد الحروف، وإن كان اللفظ للفعل ، كما زادوا (كان) في هذا الباب وفي قول الشاعر :

سراة بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسومة العراب

وكما زادوا (أرى) في قولهم : (أخذته بأرى ألف درهم) وإن كانا فعلين في اللفظ وذلك شاذاً لا يقاس عليه ويحتمل أنّ (أصبح وأمسى) و(كان) في باب التعجب على أصلها من الفعلية ويكون في كل واحدٍ منها ضميرُ اسمها ، وما بعدها خبرها ، ويكون التعجب واقعاً عليها لخروجها في معاني أخبارها في النظم في استعظام أخبارها ، وهذا أشبه من أن تجعل زوائد حروفاً ، فالقول بهذا أحسن ، ولكن قد يعترض هذا القول الأول بأنّ (أصبح ، وأمسى

(١) انظر شرح ألفية ابن معطر لابن القواس ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٤١١ .

(٣) غير منسوب لمعين - انظر اللمع / ٨٩ ، وخزانة الأدب ٩ / ٢٠٧ ، ٢١١ .

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٥٥ ، وشرح ألفية ابن معطر ٢ / ٨٦٦ ، ورصف المباني / ٢١٨ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٤١٤ .

(٦) انظر الجنى الداني / ٦٢٠ - ٦٢١ .

، وكان (تدلُّ على الزمان ، والحرفُ لا يدلُّ على زمانٍ ، ويُعترض القول الثاني بأنَّ فعلَ التعجب لا يكونُ إلا على وزن (أفعل) وأصبح وأمسى ليسا منقولين من ثلاثي ، ولا يُبنى للتعجب إلا ما هو ثلاثي في الأصل ، فالذي ينبغي أن يقال في (أمسى ، وأصبح ، وكان) إنها أفعالٌ توام وفواعلُها مصادر من الفعل أو في معناه من الكلام الذي هي فيه ومحلُّها التأخير بعده ، لكن قيل لها زوائد لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعض ، ولأنها يصلح الكلام دونها ، فقولهم : (ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) في التعجب أفعال مؤخّرة في الأصل ، والتقدير : ما أبردها أصبح ذلك ، وما أدفأها أمسى ذلك ، وما أحسن زيداً كان ذلك ، وكذلك قوله

... على كان المسومة العرابِ

التقدير : وكان ذلك ، وقولهم (أخذته بأرى ألف درهم) ، الأصل : أخذته بألف درهم أرى

ذلك جيداً ، فحذف مفعولها لدلالة الكلام عليها فاعلمه) (١) هـ

هذا غاية ما وقفت عليه في هذه المسألة .

الترجيم

الذي يترجّح القول بفعليتها ؛ لأنها تقبل علامات الأفعال ، وليجري الباب على سنن واحد —

والله تعالى أعلم .

(١) رصف المباني / ٢١٨ - ٢١٩ .

المسألة الثالثة

(ليس) بين الفعلية والحرفية .

قال ابنُ برّي: ((هذه المسألة من أشكال مسائل العربية التي اضطربت أقوالُ النحويين في تحقيقها، وقلَّ أن تجدَ فيهم من قرَّب مراميها، وتخصَّ المعنى فيها وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في (ليس) هل هي فعلٌ، أو حرفٌ؟ وقد حُكي عن أبي بكرٍ بن السراج على مكانته من هذا العلم أنه أقام أربعين سنة يتردد في ليس هل هي فعلٌ أو حرفٌ^(١) وسبب ذلك ماقدّمته من تعارض الأدلة وتكافؤها للقبيلين)) ١. هـ^(٢)

إذا عُلم ذلك باختلاف النحويين في هذا المسألة على قولين:

• أحدهما: أنها فعلٌ وهو مذهب جمهور النحويين^(٣)

• الثاني: أنها حرفٌ، ونسبه الزجاجي إلى الفراء وجميع الكوفيين^(٤) ولعلَّ هذا هو الذي جعل العكبري يذكر هذه المسألة في كتابه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين^(٥) وإن كان ذلك لم يشتهر عنهم، وإنما المشهورُ عنهم أنها تأتي حرف عطف^(٦) بل إنَّ الفراء قد صرَّح بفعلية (ليس) فقال: ((وإذا قدّمت الفعل^(٧) قبل الاسم رفعت الفعلَ واسمه فقلت ما سامعٌ هذا وما قائمٌ أخوك وذلك أنَّ الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل، ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول: ما بقائمٌ أخوك؛ لأنها إنّما تقع في المنفي إذا سبق الاسم فلما لم يكن في (ما) ضمير الاسم قُبِح دخول الباء وحسن في (ليس) أن تقول: ليس بقائمٌ أخوك؛ لأنَّ ليس فعلٌ يقبل المضمَر كقولك لستُ ولسنا، ولم يكن ذلك في (ما))^(٨)

(١) لم أقف على هذه الحكاية بعينها، وسيأتي نقل السيوطي عن ابن النحاس وفيه أنَّ ابن السراج كان يفتي بفعلية

ليس سنين طويلة تقليدًا ثمَّ ظهر له حرفيتها - انظر ص ٣٥٢ .

(٢) جواب المسائل العشر لابن برّي / ٤٠ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٣٧ / ٢، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٩، والمقتضب ٤ / ٨٧، ١٩٠، وكتاب اللامات

للزجاجي ٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١١، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٨٤، والتذيل والتكميل ٤ / ١١٧ .

(٤) انظر كتاب اللامات / ٧ .

(٥) انظر التبيين / ٣٠٨ - ٣١٤ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٧، والجنى اللداني / ٤٩٨ .

(٧) يقصدُ بالفعل هنا اسم الفاعل، وقد سبق مناقشة ذلك - انظر ص ١١٢ - ١١٣ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٤٣ .

وقال في موضع آخر: ((وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد، قالوا: لستم يريدون لستم، ثم يقولون: ليس وليسوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل))^(١).

وقد نسب أبو حيان وتبعه المرادي القول بحرفية (ليس) إلى ابن السراج وأبي بكر بن شقير، وأبي علي الفارسي في أحد قوليهِ^(٢).

أما ابن السراج فقد صرح في الأصول بفعلية (ليس) فقال: ((فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست كما تقول ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك ضربت أمة الله زياداً))^(٣) لكنه ربما رجع عن هذا القول إلى القول بالحرفية ويؤيد ذلك ما نقله السيوطي عن ابن النحاس قال: ((قال ابن السراج أنا أفني بفعلية (ليس) تقليداً منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها، نقله ابن النحاس في التعليقة))^(٤).

وأما أبو علي الفارسي فالظاهر أن أبا حيان والمرادي قد تبعوا ابن مالك في نسبة القولين إليه - أعني القول بالفعلية والقول بالحرفية - فقد قال ابن مالك: ((واضطرب قول أبي علي في (ليس) فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو (ليس الطيب إلا المسك) وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسماً، وما بعد ذلك خبرها))^(٥) وربما كان اعتماد ابن مالك - عليه رحمة الله - في ذلك على ما ذكره أبو علي في الحليات فقد قال: ((فإن قيل فهل تجيز (ليس زياداً إلا قائم) من حيث أجزت (ما زيداً إلا قائم) فترفع الخبر مع ليس من حيث رفعته مع (ما)، فالقول: إن هذه الحكاية لو كانت لا تحتمل وجهاً غير هذا الوجه لوجب ألا يقاس عليها لقلتها، ومخالفتها الجمهور الأكثر، لأن الواحد ومن جرى مجراه قد يجوز أن يعرض له أمرٌ يستهويه فيغلطه، لأنه إنما يرجع إلى طبعه وعادته، وليس معه من القوة على القياس والدربة مثل ما مع النظائر المتعلمين

(١) معاني القرآن ٣ / ٦٢ .

(٢) انظر التذيل والتكميل ٤ / ١١٧، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٦، والجنى الداني ٤٩٤ / .

(٣) الأصول ١ / ٨٢ - ٨٣ .

(٤) الأشباه والنظائر ٣ / ٧٣ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣٧٩ .

فيميّز به بين الإشارة ، ويفصل بعضها من بعض بقوته في النظر ، والعادة قد تردّها عادة أخرى ؛ ألا ترى أنّ ذلك قد وجد في من خالط من الفصحاء غيرهم ومثل هذا لا يجوز على الجميع ، فإذا كان كذلك لم يُدع الشائع إلى الشاذ ، ولم يُعدل إليه ما وجدنا عنه فسحة ، وأصبنا دونه مندوحه ، فكيف وهي تحتمل وجوها تُخرّج على الشائع المأخوذ به دون الشاذ المرغوب عنه ، فمن ذلك أن يكون التقدير في قولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ) أنّ في (ليس) ضمير القصة والحديث ، ويرتفع المسك بأنه خير المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب لوقوعها خبراً لـ (ليس) وأدخل إلا بين الابتداء والخبر للحمل على المعنى ، كأنه لما كان المعنى أنّه ينفي أن يكون مثل حال المسك طيباً حسناً إلحاق (إلا) حسنه في قولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ) و(ما الطيبُ إلا المسكُ) ومثله في الحمل على المعنى نشدتك الله إلا فعلت لما كان المعنى : ما أطلبُ إلا هذا ، ومثله في الحمل على المعنى (١)

... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

لما كان المعنى ما يدافعُ إلا أنا : فإذا حسُن الحمل على المعنى في هذا الموضع لمكان النفي ، جاز إلحاق (إلا) بين المبتدأ والخبر ، ولم يكن مثل قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب (زيدٌ إلا منطلقٌ) فهذا وجه ظاهر .

ووجه آخر وهو أن يكون في (ليس) إضمارُ الحديث والقصة ، ويكون التقدير بـ (إلا) التقديم وإن أُخرت ، كأنه (ليس إلا الطيبُ المسكُ) أي : ليس الأمرُ إلا الطيبُ المسكُ كقولهم : ليس زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فـ (المسك) يرتفع كما ارتفع في الوجه الأول ، وموضع الجملة كموضع الجملة في الوجه الأول ...

ووجه آخر : وهو أن ترفع (الطيب) بـ (ليس) أيضاً على أنّ المعنى (ليس طيبٌ) أي : ليس في الوجود طيبٌ فتضمّر الخبر ، وتجري الاسم مجرى ما لا ألف ولا ما فيه كقولهم (القومُ فيها الجماء الغفير) و(إني لأمر بالرجل مثلك فيكرمني) فإذا احتملت هذه الحكاية هذه الوجوه المطردة على القياس المستمر ، والسماع الشائع في كلامهم لم يكن لأحدٍ أن يجيز الرفع في (ليس زيدٌ إلا قائم) على حدّ (ما زيدٌ إلا قائم) على أن يكون الكلام جملة واحدة (٢) .

(١) مذكور في ديوان أمية ابن أبي الصلت / ١٨٦ ، وفي ديوان الفرزدق ٢ / ١٥٣ مع اختلاف في صدره .

(٢) الخليات ٢٢٧ - ٢٣٠ .

هذا ما ذكره أبو علي وهو محتمل لكن الصريح من كلامه أن (ليس) حرف إذ قال قبل ذلك في الكتاب نفسه: ((حكى سيبويه قولهم (ليس الطيب إلا المسك) وذهب فيه إلى أنه بمنزلة (ما) ^(١) ولم يحملة على أن في (ليس) ضمير القصة والحديث كما حمل قوله (ليس خلق الله أشعر منه) على هذا الضمير، ووجه قوله (أنه بمنزلة (ما) و(ليس) ككان وأخواتها) أن (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلاً على الحقيقة ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإما أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث، فإذا لم يخلُ الفعل من أحد هذين القسمين ولم تكن (ليس) من واحدٍ منهما ثبت أنه ليس بفعل وإن كان فيه بعضُ الشبه منه ... فإن قال قائل: إنه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم: ليسوا ولستم، قيل: إنَّ اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل، ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسمٌ، وذلك قول بعضهم (هانا) و(هاؤوا) كما تقول للمخاطب (افعلوا) و(افعلوا) وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال أسماءً وليست بأفعالٍ ولا حروفٍ)) ^(٢)

وقد أشار إلى نحو ذلك في كتاب الشعر، والبصريات، والمسائل المنشورة ^(٣) وفي الإيضاح وإن لم يصرح بحرفية (ليس) ولا فعليتها إلا أنه ذكر الأفعال التي لا تتصرف فقال: ((وهي عسى، ونعم وبئس، وفعل التعجب)) ^(٤) ولم يذكر ليس فالظاهر أنها لو كانت فعلاً عنده لذكرها، أما في البغداديات فلم يزد عن الإشارة إلى أن قومًا يجرون (ليس) مجرى (ما) كما أجروا (ما) مجراها ^(٥) وفي الحجة أشار إلى أن (ليس) تشبه الفعل ^(٦)

هذا تقرير القولين في المسألة، وقد ذكر صاحبُ رصف المباني الموجب للخلاف وحاول أن يجمع بين القولين فقال: ((اعلم أن (ليس) ليست محضةً في الحرفية، ولا محضةً في الفعلية ولذلك

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ((وزعم بعضهم أن (ليس) تجعل ك(ما) وذلك قليل لا يكاد يُعرف)) - الكتاب ١/١٤٧

(٢) الخليات / ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) انظر كتاب الشعر ١/٦ - ١٠، والبصريات ١/٤٣٠، ٢/٨٢٣، والمسائل المنشورة / ٢٠٧ .

(٤) الإيضاح / ١١٦ .

(٥) انظر البغداديات / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٦) انظر الحجة للقرآء السبعة / ١ / ٤٠٩ .

وقع الخلاف فيها بين سيويه وأبي علي الفارسي فزعم سيويه أنها فعلٌ، وزعم أبو علي أنها حرفٌ، والموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره لا غير كـ(من وإلى ولا وما) وشبهها، أو النظر إلى اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب فتقول: ليست هندٌ قائمة، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقول: كانت هندٌ قائمة، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواصُّ الأفعال لا الحروف، فتكونُ فعلاً، وكلُّ واحدٍ منهما^(١) إذا وقف على نظر الآخر تحصّلت الموافقة بينهما وانتفى الخلافُ بينهما، إذ لاتصحُّ المنازعة فيه، فالخلافُ إذاً إنّما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظريين: هل في الأصل، أو هل في المعاملة؟

فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواصِّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنّها حرف لا غير كـ(ما) التافية كقول الشاعر^(٢):

تُهدي كتائبَ خضراً ليس يعصمها
إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بالجام

فهذا لامنازعة في الحرفية في (ليس) فيه؛ إذ لاخاصية من خواصِّ الأفعال فيها وإذا وجدت بشيءٍ من خواصِّ الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل: إنّها فعلٌ لوجود خواصِّ الأفعال فيها، وهذا أيضاً لاتنازع فيه، ألا ترى أنّ أبا علي قد ذكر في كتاب الإيضاح وغيره أنّ (ما) التافية إنّما عملت بشبهها ليس فجعل (ليس) أصلاً في العمل، و(ما) فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشبه بها (ما) بل كانا يكونان أصليين في ذلك فاعلمه^(٣)

قلت: وهذا تمحلُّ مروءٌ من وجهين:

أحدهما: أنّ أبا علي قد صرح بحرفية (ليس) كما سبق^(٤) سواءً صحبته علامة الفعل أم لم تصحبها، بل قد أجاب عن اتصال الضمير بأنه ليس فيه دلالة قاطعة على أنّ (ليس) فعل. الوجه الآخر: أنّه لا يشترط في الكلمة لكي تكون فعلاً أن تصحبها العلامة وإنّما تكونُ

فعالاً إذا صحَّ قبولها للعلامة سواءً صحبته أم لا .

(١) في رصف المباني (منها) والظاهر أنه خطأ من الطباعة .

(٢) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه / ١٣٤ .

(٣) رصف المباني / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٤) انظر ص ٣٥٤

هذا وقد وضع مما سبق دليلُ القائلين بفعلية (ليس) وهو اتصالها بالضمائر البارزة المرفوعة كما هو في أخواتها، وهذا هو الدليلُ الأولُ لهم، وقد سبق أيضاً الجواب عنه في كلام أبي علي^(١) فلا حاجة إلى الإعادة .

الدليلُ الثاني: وقد سبقت أيضاً الإشارة إليه في كلام ابن السراج وغيره^(٢) وهو أنها تلحقها علامة التأنيث على حدِّ لحاقها للأفعال فتقول: ليس وليست^(٣) .

قال الصفار ((ورام الفارسيّ نقض هذا بأن قال: علامة التأنيث تلحقُ الحروف نحو (ثمت، وربت قال^(٤) :

ثمت فمنا إلى جردٍ مسومةٍ أعرافهنَّ لأيدينا مناديلُ

وهذا الذي قال خطأ، فإننا لم نقل تلحقها علامة التأنيث بل قيدنا ذلك بأنها لاحقة على حدِّ لحاقها للفعل ونعني به: تثبت مع المؤنث، وتُحذف مع المذكر نحو ليست هنذا قائمة وليس عمرو خارجاً، و(ربت) تلحقها في كلِّ حال مع المذكر والمؤنث تدلُّ على تأنيث اللفظ على معنى الكلمة))^(٥) .

الدليل الثالث: ذكره ابن برّي فقال: ((ومن الدليل أيضاً على أنها فعل كونها يستتر فيها الضمير الغائب كما يستتر في الفعل، وذلك مثل قولك زيدٌ ليس قائماً، ولا تقول: زيدٌ ما قائماً حتى تقول: ما هو قائماً))^(٦) .

الدليل الرابع: قال ابن برّي: ((ومما يدلُّ على أنها فعل كونها تنصب خبرها مقدماً ومؤخراً وموجباً ومنفياً كقولك: ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ، وقائماً ليس زيدٌ، وليس زيدٌ إلا قائماً، ولا يجوز ذلك في (ما) لا تقول: قائماً ما زيدٌ، ولا ما قائماً زيدٌ، وكذلك لا تقول: ما زيدٌ إلا قائماً))^(٧) .

(١) انظر ص ٣٥٤ .

(٢) انظر ص ٣٥٢ .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٧٦٣ .

(٤) هو عبدة بن الطبيب - انظر شعره / ٧٤ ، والإنصاف / ١٠٦ / ١ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٧٦٣ .

(٦) جواب المسائل العشر / ٤١ .

(٧) المصدر السابق / ٤١ ، وانظر اللباب للعكبري / ١ / ١٦٥ .

الدليل الخامس: قال ابن بري: ((ومما يدلُّ على أنَّها فعلٌ امتناعها من أن تكونَ جواباً للقسم على حدِّ ما تكون عليه (ما) ألا ترى أنه لا يحسن: والله ليس زيداً قائماً كما يحسن ذلك في (ما) إذا قلتَ: والله ما زيداً قائماً))^(١) .

أما القائلون بالحرفية فقد استدلوا بأحد عشر دليلاً:

أحدها: أنَّ حدَّ الفعل لا ينطبقُ عليها فهي غير دالة على حدث ولا زمان محصل من صيغتها كالأفعال، بل إنها لاتأتي إلا لمعنى في غيرها كحروف المعاني^(٢) وقد سبقت الإشارة إلى بعض ذلك في كلام أبي علي وغيره^(٣) .

الدليل الثاني - كما ذكره الزجاجي وغيره - : أنها غير متصرفة^(٤) .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها: قال المبرد: ((وأما امتناعها من التصرف فإنك إذا قلتَ: ضرب، وكان دلت على ماضى، فإذا قلتَ: يضربُ ويكونُ دلت على ما هو فيه وما لم يقع، وأنت إذا قلتَ: ليس زيداً قائماً غداً أو الآن أردت ذلك المعنى في يكون فلما كانت تدلُّ على ما يدلُّ عليه المضارع استغني عن المضارع فيها))^(٥) قال الزجاجي: ((ولما استغني فيه عن المستقبل لم يُبين منه اسم الفاعل، ولا المفعول فهذه علة امتناعه من التصرف))^(٦) .

الوجه الثاني: ((أنه لما نفي بها ضارعت حروف المعاني النافية فمُنعت من التصرف لذلك)) قاله الزجاجي^(٧) .

وقال أيضاً - وهو الوجه الثالث -: ((وقد يكونُ من الأفعال ما لا يتصرف ولا يُحكم عليه بأنه ليس بفعلٍ؛ لامتناعه من التصرف ألا ترى أنَّ العربَ قالت: يذر ويدع ولم يستعملوا منه الماضي ولا اسم الفاعل والمفعول به، وكذلك عسى في قولهم: عسى زيداً أن يركبَ وفي قول

(١) جواب المسائل العشر / ٤١ .

(٢) انظر المسائل المنثورة / ٢٠٨، وكتاب الشعر / ٧/١، وجواب المسائل العشر لابن بري / ٤٢ .

(٣) انظر ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٤) انظر كتاب اللامات للزجاجي / ٧، والخليات / ٢٢٢، والتبيين / ٣١١ .

(٥) المقتضب / ٤ / ٨٧، وانظر الأصول لابن السراج / ١ / ٨٣ .

(٦) كتاب اللامات / ٨ .

(٧) المصدر السابق / ٨ .

الله تعالى ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^(١) و﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾^(٢) هو فعل غير متصرف ولم يستعمل منه يفعل ولا فاعل، وكذلك نعم وبئس هما فعالان غير متصرفين، فكذلك ليس هي بهذه المنزلة في امتناعها من التصرف^(٣).

الدليل الثالث: أنها ليست على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية وهي: فَعَل، وفَعَلَ وفَعِل، ولا يجوز أن تكون على واحدٍ منها، أما الضمُّ فليس في الأفعال ما عينه ياء مضمومة، وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل خاف وهاب فلذلك جاءت ساكنة الحرف الثاني ذكر هذا الدليل الزجاجي والعكري والصفار وله إشارة في المنصف^(٤).

والجواب عنه أنَّ الأصل في (ليس) (ليس) بالكسر إلا أنه سُكِّنَ كما يُسَكَّن نحو (صَيْد البعير) فيقال (صَيْد)^(٥).

ويردُّ على هذا الجواب أنه لو كان مخفف (فَعِل) كصَيْد في (صَيْد) لعاد إلى أصله إذا اتصلت به تاء الفاعل فيقال: لَيْسْتُ كما يقال: صَيْدْتُ، فلما لم يُرَدِّ هاهنا إلى الأصل - وهو الكسر - دلَّ على أنَّ المَعْلَب عليه الحرفية لا الفعلية^(٦).

الدليل الرابع: قال أبو علي: ((ومما يدلُّك على أنها ليست كالأفعال أنه قد جاء في الشعر (ليسي) بلانون متصلة بعلامة ضمير المتكلم وذلك قوله^(٧))
قد ذهب القوم الكرام ليسي ...

ألا ترى أنَّ هذه النون في الضمير المنصوب إنما تحذف من الحرف في الضرورة إلا أن تكون للتضعيف كقوله^(٨)

(١) الإسرائيل: ٧٩ .

(٢) المائة: ٥٢ .

(٣) كتاب اللامات / ٨ - ٩ ، وانظر التبيين / ٣١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٢ .

(٤) انظر كتاب اللامات / ٧ ، والمنصف / ١ / ٢٥٨ ، والتبيين / ٣١١ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار / ٢ / ٧٦٢ .

(٥) انظر التعليقة على كتاب سيبويه / ٥ / ١٤٦ ، والمنصف / ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والتبيين / ٣١٣ - ٣١٤ .

(٦) انظر الإنصاف / ١ / ١٦١ ، وشرح الكافية للرضي / ٤ / ١٩٧ .

(٧) البيت لرؤية في ديوانه / ١٧٥ ، وانظر خزنة الأدب / ٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٨) البيت لزيد الخليل - انظر شعره / ٨٧ ، وكتاب سيبويه / ٢ / ٣٧٠ .

كمنية جابر إذ قال ليبي أصادفه وأفقد بعض مالي
ولم نعلمهم حذفوها من فعلٍ في اختيار ولا ضرورة إلا أن تكون في تضعيف
كقوله (١)

... يسوءُ الفاليات إذا فليبي

فحذفهم له من (ليس) كحذفهم له من (ليت) دلالة على أنه جارٍ عندهم مجرى ما ليس بفعل
كما أن (ليت) كذلك)) (٢)

ويؤيدُ هذا الذي قاله أبو علي (ماحكي أن بعض العرب قيل له: فلانٌ يتهددك فقال: عليه
رجالاً ليسي، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها
كسائر الأفعال)) (٣)

الدليل الخامس: أنه قد جاء عن بعض العرب قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) (٤) قال
العكبري: ((رفع المسك والطيب جميعاً وأعرى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود إلا الناقضة
للنفي كما أن حكم (ما) كذلك)) (٥)
وذكر جواباً عن ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها شاذة شدوذاً لا يثبت بمثله أصل كما أن الجرب (لعل) وفتح لام كي لأجعل
أصلاً يستدل به وكذلك قولهم (لن غدوة) والشذوذ المطروح كثير.

والوجه الثاني: أن في (ليس) ضمير الشأن والتقدير: (ليس الشأن والقصة الطيبُ إلا
المسكُ) وهو ما سبق ذكره في كلام أبي علي (٦)

الوجه الثالث: أنا نقدر تجرد (ليس) عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها عن أن تكون فعلاً
لفظياً، ألا ترى أن كان وأخواتها أصلها أن تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه
وبقيت دلالتها على الزمان وقد يأتي لفظ كان زائداً فلا يدل على حدث ولا على زمان

(١) البيت لعمر بن معدى كرب في شعره / ١٨٠، وانظر كتاب سيبويه ٣ / ٢٥٠.

(٢) الخليات / ٢٢١ - ٢٢٢، وانظر جواب المسائل العشر / ٤٢.

(٣) الإنصاف / ١ / ١٦١.

(٤) انظر الكتاب / ١ / ١٤٧، ومجالس العلماء للزجاجي / ٣.

(٥) التبيين / ٣١١، وانظر جواب المسائل العشر / ٤٣.

(٦) انظر ص ٣٥٣

فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعلٌ لفظاً وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي لأنه إذا جاز أن تزداد (كان) ولا علة في اللفظ ولا دلالة على حدث ولا زمان كان ذلك في (ليس) أولى؛ لأنها وإن أُلغيت عن العمل ففهيها باقٍ (١) .

وقد ذكر النحويون بعض هذه التأويلات وغيرها (٢) لكن ذكر أبو حيان وتبعه المرادي وابن هشام أنه يُبطل هذه التأويلات نقلُ أبي عمرو أن تلك لغة تميم (٣) وذلك أن أبا عمرو قد جاء إليه عيسى بن عمر الثقفي فقال له: ماشيءٌ بلغني أنك تُجيزه؟ قال: ماهو؟ قال: بلغني أنك تُجيز (ليس الطيبُ إلا المسك) بالرفع، فقال أبو عمرو: نعمت يا أبا عمرو وأدج الناس، ليس في الأرض حجازيٌ إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميميٌ إلا وهو يرفع، ذكر ذلك الزجاجي في حكاية طويلة (٤) .

والذي أرى أنه يُمكن أن يجاب به عن احتجاج من قال بالحرفية بهذه اللغة أنها عُرضت باللغة الأخرى أي: لغة أهل الحجاز، وإذا تكافأت اللغتان عُدنا إلى المرجحات الأخرى - والله أعلم - .

الدليل السادس ذكره أبو علي وغيره وهو أن (ليس) لا يصح أن تكون صلةً لـ (ما) المصدرية (٥) قال أبو علي: ((ألا ترى أنه لا يستقيم ما أحسن ما ليس زيداً ذاكراً)) كما يجوز (ما أحسن ما كان زيداً ذاكراً) فلو كانت فعلاً على الحقيقة لوصلت (ما) بها كما وُصلت بسائر الأفعال ماضيها وحاضرهما وآتيها، فلمآلم يوصل بها كما لم يوصل بـ (ما) حتى يكون خيرها فعلاً كقولك: (ما أحسن ما ليس يذكرك زيداً) دلَّ على أنه أُجري مجرى ما نفي به مما ليس بفعل، فأما وجه ذكرهم إياها مع الأمثلة المجردة من الدلالة على الحدث فلمشابهتها بما في عمل الرفع والنصب كما ذكر (إما) مع حروف العطف وبابها المشابهتها (أو) في بعض المعاني (٦)

(١) انظر التبيين / ٣١١ - ٣١٢ .

(٢) انظر جواب المسائل العشر / ٣٩، والتذييل والتكميل / ٤ / ٣٠١ - ٣٠٣ والجنى الداني / ٤٩٦ - ٤٩٧، ومغني اللبيب

/ ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٣) انظر التذييل والتكميل / ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ والجنى الداني / ٤٩٨، ومغني اللبيب / ٣٨٩ .

(٤) انظر مجالس العلماء / ٣ - ٥ .

(٥) انظر الخليات / ٢١٩، وكتاب الشعر / ١ / ١٠، والبصريات / ٨٣٣، والتبيين / ٣١١ .

(٦) الخليات / ٢١٩ - ٢٢٠ .

وأجاب العكبري عن امتناع كونها صلة لـ(ما) المصدرية فقال: ((وأما امتناع كونها صلة لـ(ما) المصدرية فلأنها وضعت على النفي كالحروف فلا يكون منها مصدرٌ ونحن نقول إنها فعلٌ لفظيٌ حقيقيُّ))^(١).

الدليل السابع: ذكره ابنُ برّي: ((وهو كونها لا تستقل بمرفوعها دون منصوبها في حالة من الأحوال بخلاف (كان) وأخواتها، ألا ترى أنه يجوز أن يراجع الأصل في (كان) فتعيدها إلى أصلها من الدلالة على الحدث والزمان؟ وتسمى التامة نحو: كان زيدٌ، ولا تقول: ليس زيدٌ، فهذا يدلُّ على أنها حرف لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام إلا في النداء))^(٢).

الدليل الثامن ذكره ابنُ برّي أيضاً ((على مذهب أهل الكوفة وهو أنها حرف عطف بمنزلة (لا) فيقولون: جاءني زيدٌ ليس عمرو، كما تقول: جاءني زيدٌ لا عمرو، وعلى ذلك أنشدوا بيت لبيد^(٣)

وإذا جوزيت قرصاً فاجزه
إنما يجزي الفتى ليس الجمل

وأما أهل البصرة فإنهم يروونه (غير الجمل) ^(٤) وكذلك أنشده سيويه^(٥)

وأجاب ابنُ برّي بأنَّ ذلك ليس فيه دليلٌ؛ لأنه إن صحت الرواية فتقديره: ليس الجمل يجزي^(٦)

الدليل التاسع: ذكره العكبري فقال: ((ومنها أن (ليس) ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافية كقولك: ليس زيدٌ بزائرِك فتكرمه، وقولك: ما زيدٌ بزائرِك فتكرمه))^(٧).

الدليل العاشر: ذكره العكبري وابن القوّاس وهو أنها تنفي كما تنفي (ما) وأنها لنفي الحال كالحرف ^(٨).

(١) التبيين / ٣١٤ .

(٢) جواب المسائل العشر / ٤٢ .

(٣) هو في ديوانه / ١٤١ - وانظر خزنة الأدب / ٩ - ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٤) انظر كتاب سيويه / ٢ / ٣٣٣ .

(٥) جواب المسائل العشر / ٤٣ .

(٦) انظر المصدر السابق .

(٧) التبيين / ٣١١ .

(٨) انظر اللباب / ١ / ١٦٥، وشرح ألفية ابن معيط / ٢ / ٨٨٤ .

الدليل الحادي عشر، ذكره ابن القوّاس وهو أنّها يعوّض بها عن اسم (أن) في قوله تعالى^(١) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢) .
وأجاب عنه بـ: ((أنّ التعويض بها على تقدير تسليمه لما فيها من معنى النفي لا يكون حرفاً))^(٣) .

الترجيح

وبعد هذا العرض لأدلة الفريقين، ومع كثرة شبه القائلين بحرفيتها إلا أنّ الذي يترجح لي - والله أعلم - هو مذهب الجمهور القائلين: إنّها فعلٌ لما يأتي :

١ - قبول هذه الكلمة لبعض علامات الفعل كالضمائر، وتاء التانيث على حدّ قبول الفعل لها، وليس قادحاً في فعليتها عدم قبولها لبعض علامات الفعل الأخرى؛ فإنه يكفي للكلمة أن تكون فعلاً أن تقبل علامة واحدة من علامات الفعل .

٢ - أمّا شبهها ببعض الحروف كـ(ما) فليس في ذلك دلالة على حرفيتها لوجهين:

أحدهما: أنّ هذا الشبه يعارضه شبهها للفعل في بعض خصائصه كما سبق ذلك عند الحديث عن أدلة من قال بفعليتها^(٤) ومن شبهها بالفعل كونها تعمل عمله، ومعلوم أنّ الأصل في العمل للأفعال، والأسماء العاملة والحروف فرغ عنه فلو قلنا بحرفيتها لانتقلنا عن الأصل إلى الفرع لمجرد شبهة غير قاطعة، ولا ينتقل عن الأصل إلا بيقين، ولم يحصل ذلك في (ليس) .

الوجه الآخر كما قال ابن بري: ((أنه قد توجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف مثل: أين، وأنى، ومتى، وأياً، وكيف، ونحو ذلك وليست حروفاً لمشابتها لها، ألا ترى أنّ في كلامهم أسماء قد شابهت الفعل في كونها تقع أمراً ونهياً كما تكون الأفعال ؟ وذلك في مثل مناع زيداً، ودراكِ عمرًا ولحاقِ جعفرًا، وتراكِ بكرًا، فهذه كلّها بمعنى امنع، وأدرك، والحق ، واترك، ولم يوجبوا بذلك أنّها أفعال بل قطعوا أنّها أسماء، فليس

(١) النجم: ٣٩ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٨٤ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٨٨٤ .

(٤) انظر ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

مشابهة الشيء للشيء في معنى من المعاني. بموجب أن تجعله نفس الشيء المشبه به وهذا النحو كثير في العربية)) (١)

* * *

(١) جواب المسائل العشر / ٤٤ .

المسألة الرابعة

(لات) بين الفعلية والحرفية •

اختلفَ التَّحويون في حقيقة (لات) على مذهبين :

• أحدهما: أنها فعلٌ ماضٍ، ثمَّ اختلف هؤلاء على قولين :

الأوّل: أنها فعلٌ ماضٍ بمعنى نقص نفي بها كما نفي بـ (ليس) قال أبو حيان: ((ذكره

الخشي^(١) في شرحه لكتاب سيويه))^(٢) •

وقال صاحبُ كتاب جواهر الأدب: ((وقد نُقل عن قطرب المستنير أنَّ بعض النحاة اعتقد

كونها فعلاً))^(٣) •

القول الثاني : أنَّ أصلها (ليس) بكسر الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانتفاح ما قبلها

، وأبدلت السينُ تاءً كما قالوا في (سُدس): ستّ وكما في قراءة من قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

النَّاتِ﴾^(٤) وإنما قلبوا الياء ألفاً فراراً من التباسها بـ (ليت) التي للتمني فقيل (لات)^(٥) •

وقد نسب أبو حيان وتبعه المراديّ هذا القول إلى ابن أبي الربيع^(٦) والظاهر أنه قد قيل به

قبله فقد ذكره الباقر^(٧) فقال: ((وقال قومٌ (لات) أصله (ليس) أبدلت من الياء الألف ومن

السين التاء فصارت (لات)))^(٨) وذكره أيضاً المتجرب الهمداني^(٩) في كتابه (الفريد في

إعراب القرآن المجيد)^(١٠) وهما متقدّمان على ابن أبي الربيع الذي صرح بهذا القول فقال في

الملخص: ((ويظهر لي أنَّ الأصل في (لات): ليس، فأبدل من السين التاء كما فعل ذلك

(١) هو أبو ذر مصعب بن محمد الخشيّ، من عظماء نخاة الأندلس توفي سنة (٦٠٤) - له ترجمة في بغية الوعاة ٢/

٢٨٨، والأعلام ٧/ ٢٤٩ •

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠، وانظر مغني اللبيب / ٣٣٤ •

(٣) جواهر الأدب / ٣٠٥ •

(٤) الناس ١: قال العكبري: ((ويُقرأ (الناس) بالتاء مكان السين، وهي لغة)) - إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٧٦٢ •

(٥) انظر جواهر الأدب / ٣٠٥، ومغني اللبيب / ٣٣٤ •

(٦) انظر التذيل والتكميل ٤/ ٢٨٨، والجنى الداني / ٤٨٥ •

(٧) هو علي بن الحسين بن علي الضرير المعروف بالجامع كان موجوداً سنة ٥٣٥ هـ له ترجمة في بغية الوعاة ٢/ ١٦٠ •

(٨) كشف المشكلات ٢/ ١١٤٠ •

(٩) توفي سنة (٦٤٣ هـ) - انظر الأعلام ٧/ ٢٩٠ •

(١٠) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ١٥٢ •

في (ست) ثم قلبت الياء ألفاً؛ لأنه كان الأصل في (ليس) لاس؛ لأنها فعلٌ، وكانهم^(١) كرهوا أن يقولوا: (ليت) فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يُفعل هذا إلا مع الحين كما أن (لذن) لم تُجعل نونها كالتنوين (إلامع غدوة))^(٢) وبنحو ذلك قال في الكافي والبسيط^(٣) وزاد في الكافي فقال: ((وهذه الطريقة عندي أحسن ما يقال في (لات) وعليها يجري عندي كلامٌ سيويوه، وهذا هو الظاهر من كلامه))^(٤).

وليس ذلك بواضح لأن سيويوه قال وهو يتكلم عن (ما): ((وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين تُضمُّ فيها مرفوعاً وتنصبُ الحين لأنه مفعولٌ به، ولم تَمَكَّنْ تَمَكَّنْها ولم تُستعمل إلا مضمراً فيها؛ لأنها ليست كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول: لست، ولست، و ليسوا، و عبدُ الله ليس ذاهباً، فتبني على المتبدأ وتُضمُّ فيه، ولا يكون هذا في (لات) لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين))^(٥).

• المذهب الثاني في (لات) أنها حرف، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أنها (لا) زيد فيها تاء التانيث كما زِيدت في (نُمت) و(رَبّت) وهو مذهب جمهور النحويين^(٦).

ونسب أبو حيان وتبعه المرادي والسيوطي إلى سيويوه أنها مُركبة من (لا) والتاء فلو سميت بها حكيتها كما تحكي لو سميت بـ(إنما)^(٧).

وليس واضحاً ذلك من كلام سيويوه السابق، ولم يذكره أحدٌ من النحويين قبل أبي حيان فيما اطلعتُ عليه - والله أعلم - .

(١) وقع في نسخة الملخص التي بين يدي (وكانها) ولعله خطأ في الطباعة، والتصحيح من التذييل والتكميل ٢٨٨ / ٤ .

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٧٣ / ١ .

(٣) انظر الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨٣٢ / ٣، والبسيط ٧٣٥ / ٢ .

(٤) الكافي ٨٣٢ / ٣ .

(٥) الكتاب ٥٧ / ١، وانظر ص ٥٨ - ٥٩، وشرح الكتاب للسيرا في ١٩ / ٣ - ٢٠ .

(٦) انظر التعليقة على كتاب سيويوه ٩٤ / ١، والكشاف ٧١ / ٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩ / ١، والتذييل

والتكميل ٢٨٨ / ٤، وارتشاف الضرب ١٢١٠ / ٣ .

(٧) انظر التذييل والتكميل ٢٨٧ / ٤، وارتشاف الضرب ١٢١٠ / ٣، والجنى الداني ٤٨٥ / ٢، وجمع الخوامع ١٢١ / ٢ .

القول الثاني: أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول الحين، واختلف في نسبة هذا القول، فنسبه ابن قتيبة إلى بعض البغداديين من غير تحديد^(١)، ونسبه أبو جعفر النحاس وتبعه مكّي بن أبي طالب والزخشي والأنباري وغيرهم إلى أبي عبيد القاسم بن سلام^(٢) ووقع في بعض كتب المتأخرين كأبي حيان وابن هشام وغيرهما نسبة هذا القول إلى أبي عبيدة، وإلى ابن الطراوة^(٣).

وقد تكلم البغداديّ في نسبة هذا القول إلى أبي عبيد فقال: ((أقول: إنّ أبا عبيد لم يذهب إلى هذا، وإنما هو قولٌ للأمويّ^(٤)) نقله عنه في كتابه في اللغة المشهور بالغريب المصنّف وهذه عبارته فيه: ((وقال الأحمر: تالآن في معنى الآن وأنشدنا^(٥)):

نوّلي قبل نأي ذاري جمانا وصلينا كما زعمت تالانا

وكذلك قال الأمويّ وأنشد لأبي وجزة^(٦)

العاطفون حين مامن عاطفٍ والمفضلون يداً إذا ما أنعموا

قال: إنّما هو (حين) قال ومنها قوله تعالى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٧) معناه (لا حين مناصٍ) انتهى كلامه^(٨) فعلم به أنّ القول يكون (لات حين) وهو لا حين، والتاء زائدة إنّما هو قول الأمويّ لأبي عبيد وإن اشتهر النقل عنه^(٩).

(١) انظر تأويل مشكل القرآن / ٥٣٠ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس / ٣ - ٤٥٠ - ٤٥١، ومشكل إعراب القرآن / ٦٢٣، والكشاف / ٤ - ٧٢ ٤٩٢، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري / ٢ - ٣١٢، وشرح الكافية للرضي / ٢ - ٢٢٩ .

(٣) انظر الفريد في إعراب القرآن الجيد / ٤ - ١٥٢، وجواهر الأدب / ٣٠٥، والجنس الداني / ٤٨٦، ومعني اللبيب / ٣٣٥، وشرح التصريح / ١ - ٢٠٠ وذكر محقق التذيل والتكميل أنّ جميع نسخ الكتاب التي اعتمدها قد اتفقت على ذكر أبي عبيدة، وقام مشكوراً - بتعديله إلى أبي عبيد لاطلاعه على ما ذكر عن أبي عبيد وما ذكره أبو عبيده في مجاز القرآن - انظر حاشية (٣) على التذيل والتكميل / ٤ - ٢٨٨ .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبان بن العاص مذكور في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين - البغية / ٢ - ٤٣

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه / ١٩٦، وانظر الغريب المصنّف / ١ - ٣٥٠ .

(٦) كذا نسبه في الغريب المصنّف / ١ - ٣٥٠، وانظر الإنصاف / ١ - ١٠٨ .

(٧) سورة ص: ٣ .

(٨) من الغريب المصنّف / ١ - ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٩) خزانة الأدب / ٤ - ١٧٦ .

قلت: ومع أنّ أبا عبيد قد ذكر ذلك عن الأموي في الغريب المصنّف، إلا أنّ النحاس نقل رأي أبي عبيد من كتابه (القراءات) كما صرّح بذلك^(١) فيحتمل أنّ أبا عبيد لم يشر إلى الأمويّ في ذلك الكتاب فيكون هذا رأيًا له قد تبنّاه وإن أخذه عن غيره - والله أعلم - .
أما نسبة هذا القول إلى أبي عبيدة فهو - كما ذكر الدكتور عياد - تحريف سهله مابين الرّجلين من تقارب في الكنية^(٢) يدلُّ عليه ثلاثة أمور :

أحدها: أنّ أبا عبيد كما سبق قد ذكر ذلك في كتابيه الغريب المصنّف، والقراءات كما نقل النحاس عنه .

الثاني: أنّ متقدمي النحويين - كما سبق - نسبوه إلى أبي عبيد، ولم أقف على من نسبته منهم إلى أبي عبيدة .

الثالث: أنّ أبا عبيدة قد صرّح في (بجاء القرآن) بخلاف المنسوب إليه فقال عند قول الله تعالى ﴿وَنَادُوا وَلَااتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: ((إنما هي (ولا) وبعض العرب تزيد فيها الهاء فتقول (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف فإذا اتصلت صارت تاء))^(٣) .

هذا تقرير الأقوال في المسألة ، وقد ذكر المراديّ أنه يقوي قول من قال إنّ أصلها (ليس) ((قول سيبويه: إنّ اسمها مضمّر فيها ولا يُضمّر إلا في لأفعال))^(٤)

قلت: لكنّ السيراقيّ فسر كلام سيبويه فقال: ((قال سيبويه (تضمّر فيها مرفوعها، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به ولم تمكن تمكّنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها) يعني: تضمّر بعد (لات) مرفوعاً، ولم تعن الإضمار الذي يكون في الفعل مستكناً مثل (لست) و(زيد) ليس قائماً) لأنّ (لات) حرف والحروف لا يستكنّ فيها ضمير المرفوع، ولكن قوله (وتضمّر فيها) يعني تضمّر في هذه الجملة بعد (لات) في قليل (الحين) الذي قدرناه غير مستكنّ في (لات))^(٥) .

وذكر الأشمونيّ أنّ قول من قال أصل (لات) هو (ليس) ضعيفٌ لوجهين:

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٥٠ .

(٢) انظر ابن الطراوة النحوي / ١٦٨ .

(٣) مجاز القرآن ٢ / ١٧٦ .

(٤) الجنى اللداني / ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٩ .

((الأول: أن فيه جمعاً بين إعلايين وهو مرفوضٌ في كلامهم لم يجيء منه إلا ماء، وشاء، الأترى أنهم لم يُدغموا في (يطد) و(يتد) فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام .

والثاني: أن قلبَ الياء الساكنة ألفاً، وقلب السين تاءً شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل - والله أعلم -))^(١) .

وذكر الصبان جواباً عن الوجه الأول فقال: ((قال بعضهم: الحقّ عدم الرّفص بدليل باب قه وعه، بل قد يجتمع أكثر من إعلايين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر))^(٢) .
أما قول الجمهور فقد اعترض عليه ابن أبي الربيع وذكر أنه قولٌ ((فيه بعدٌ لأنّ تاء التانيث اللاحقة للحروف إنّما تكون ساكنة كما قال^(٣):

من بعد ما وبعد ما وبعد مت

فلو كان كما ادعي لكانت (لت) وقد تاتي متحركة قليلاً ومع هذا لحاق تاء التانيث للحروف قليلٌ جداً))^(٤) .

أما من قال إنّ التاء زائدة في أول الحين فقد استدلوا بدليلين:

أحدهما: ذكروا عن أبي عبيد أنه قال: إنّ التاء قد وُجدت في المصحف الإمام - وهو مصحف عثمان رضي الله عنه - متصلة بالحين في الخطّ^(٥) .
وقد أجيبَ عن هذا من وجهين :

أحدهما: ذكره النحاس فقال: ((فأما احتجاجه بأنه وجدها في الإمام (تحين) فلاحجة فيه؛ لأنّ معنى الإمام أنه إمامٌ للمصاحف فإن كان مخالفاً لها فليس بإمام لها، وفي المصاحف كلّها و(لات) فلو لم يكن في هذا إلا هذا الاحتجاج لكان مقنعاً))^(٦) .

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٥٧ / ١ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٥٧ / ١ .

(٣) منسوب لأبي النجم العجلي في مجالس ثعلب ٢٧٠ / ١، وانظر لسان العرب (ما) .

(٤) الكافي في الإفصاح ٨٣١ / ٣ .

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٢٣ / ٤، والكشاف ٧٢ / ٤، ومعني اللبيب / ٣٣٥ .

(٦) إعراب القرآن ٤٥٤ / ٣ .

الوجه الآخر: ذكره الزمخشري وغيره، وهو أن استشهاده بأن التاء متصلة بالحين في الإمام لاحجة فيه فكتم وقعت في خطأ المصحف من أشياء خارجة عن القياس^(١).

الدليل الآخر كما أشار إليه النحاس وغيره قالوا: إننا لم نجد العرب تزيد هذا التاء إلا في (حين) و(أوان) و(الآن) ومن ذلك قول الشاعر^(٢)

العاطفون تحين ما من عاطفٍ
.....

وقول الثاني^(٣)

طلبوا صلحنا ولاتأوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

وقول الثالث^(٤)

نولي قبل يوم بين جمانا ...^(٥)

ومن دخولها على (الآن) حديث ابن عمر في مناقب عثمان - رضي الله عنه - حينما سأله رجلٌ عنه فذكر مناقبه ثم قال: ((أذهب بها تلاًن إلى أصحابك))^(٦). وأجاب النحاس وغيره عن تلك الشواهد بأجوبة:

أحدها: أن البيت الأول قد رواه علماء اللغة على غير ما ذكر فمن ذلك رواية (العاطفون ولات مامن عاطفٍ) ورواية (والعاطفون ولات حين تعاطفٍ) فلا شاهد فيه للمحتج على هاتين الروايتين، وقد روي أيضاً (العاطفون) بهاء السكت^(٧) قال المرادي: ((ثم أثبتتها وصلاً وحر كها مبدلة تاء تشبيهاً بهاء التأنيث وهذا بعيد جداً))^(٨). قلت: ومع تعدد الروايات إلا أن مارواه أبو عبيد لامطعن فيه؛ لأن أبا عبيد ثقة، ثم إن

(١) انظر الكشاف ٧٢/٤، والجنى الداني / ٤٨٦، ومغني اللبيب / ٣٣٥.

(٢) سبق تخريجه - انظر ص ٣٦٦.

(٣) لأبي زبيد الطائي انظر شعره / ٣٠ و تأويل مشكل القرآن / ٥٢٩.

(٤) سبق تخريجه - انظر ص ٣٦٦.

(٥) انظر تأويل مشكل القرآن / ٥٢٩ - ٥٣٠، وإعراب القرآن للنحاس / ٣ / ٤٥٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٧ / ١٥، والجنى الداني / ٤٨٧.

(٦) إعراب القرآن للنحاس / ٣ / ٤٥٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٧ / ١٥، ولم أقف على الحديث بهذه الرواية في غير هذين الكتابين، وهو في صحيح البخاري / ٣ / ١٣٣٥، ح / ٣٤٩٥ برواية (الآن).

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس / ٣ / ٤٥٣.

(٨) انظر الجنى الداني / ٤٨٧.

مجيء البيت برواية لايعني بطلان الأخرى كما ذكر الدكتور عياد (١) .

الجواب الثاني: قال النحاس: ((وأما البيت الثاني فلاحجة له فيه لأنه يوقف عليه (ولات أون) غير أن فيه شيئاً مشكلاً لأنه روي (ولات أون) بالخفض وإنما يقع ما بعد لات مرفوعاً ومنصوباً، وإن كان قد روي عن عيسى بن عمر أنه قرأ (ولات حين مناص) بكسر التاء من (لات) والنون من (حين) فإن ثبت عنه أنه قرأ (ولات حين مناص) فبنى (لات) على الكسر ونصب (حين) ، فأما (ولات أون) ففيه تقديران ، قال الأخفش : فيه مضمّر أي: (ولات حين أون) ، قال أبو جعفر: وهذا القول بين الخطأ ، والتقدير الآخر عن أبي إسحاق قال: تقديره : (ولات حين أون) فحذف المضاف إليه فوجب ألا يُعرب فكسره لالتقاء الساكنين ، وأنشد محمد بن يزيد (ولات أون) بالرفع)) (٢)

ويُعارضُ هذا الجواب بأن العكبري قد قال: ((قوله تعالى ﴿ولات حين﴾ يُقرأ بوصل التاء بالحاء ، كما يقال : تَلَان)) (٣)

الجواب الثالث: عن البيت الثالث قال النحاس: ((فبيت مولد لا يُعرف قائله ولا يصح به حجة على أن محمد بن يزيد رواه (كما زعمت الآن) وقال غيره (كما زعمت أنت الآن) فأسقط الهمزة من أنت والنون)) (٤)

قال الدكتور عياد الثبيتي: ((وليس الأمر كما ذكر فالبيت من قصيدة لجميل بن معمر كما تقدّم ، ووروده برواية معينة لا يمنع الاستشهاد برواية أخرى ذكرها ثقة)) (٥)

الجواب الرابع: قال النحاس عن الاحتجاج بحديث ابن عمر: ((فلاحجة فيه لأن المحدث إنما يروي هذا على المعنى ، والدليل على هذا أن مجاهدًا روى هذا الحديث وقال فيه: اذهب فاجهد جهدك) ورواه آخر (اذهب بها الآن معك)) (٦)

(١) انظر ابن الطرواة النحوي / ١٦٩ .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٤٥٤ .

(٥) ابن الطرواة النحوي / ١٦٩ .

(٦) إعراب القرآن ٣ / ٤٥٤ .

وقد ذكر الرّضيّ أنّ قولَ أبي عبيد ضعيف لعدم شهرة (تخين) في اللغات، واشتهار (لات حين) وأيضاً فإنهم يقولون (لات أوان) و(لات هنا) ولا يقال (تأوان) و(لاتهنا) (١) .

الترجيح

بعد هذا العرض للأقوال في حقيقة (لات) ظهر أنه لا يخلو قولٌ منها من اعتراض؛ ولهذا فالقول برجحان أحدها على غيره تحكم من غير حجة بينة، فالذي أراه التوقف فيها وإن كنت أميلُ تقليدًا إلى مذهب الجمهور - والله تعالى أعلم - .

* * * *

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

المسألة الخامسة

(عسى) بين الفعلية والحرفية .

على الرغم من أن ابن مالك قد أشار إلى أن فعلية (عسى) مجمع عليها^(١) إلا أن الخلاف قد ورد فيها على ثلاثة أقوال :

- أحدها : أنها فعلٌ مطلقاً وهو مذهبُ الجمهور^(٢) .
- القول الثاني : أنها حرفٌ مطلقاً، ونسبه الأنباري إلى ابن السراج^(٣) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وابن هشام وزادوا نسبه إلى ثعلب^(٤) وعمم ابن هشام في شرح قطر الندى ونسبه إلى الكوفيين^(٥)، ونسبه الرضني إلى الزجاج^(٦) .
- القول الثالث : التفصيل فإن اتصل بها ضمير نصب كقول الشاعر^(٧)

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

فهي حرف بمنزلة (لعلّ)، وإن لم يتصل بها فهي فعلٌ ذكر ذلك السيرافي ونسبه إلى سيبويه فقال : ((وأما عسك وعساني ففيه ثلاثة أقاويل :

أحدها: قول سيبويه ، وهو أنّ (عسى) حرف بمنزلة (لعلّ) تنصب ما بعدها الاسم، والخبر مرفوع في التقدير وإن كان محذوفاً كما أنّ علك في قولك : علك أو عسا كاخبر محذوف مرفوع والكاف اسمها وهي منصوبة ...) ^(٨) وكلام سيبويه محتمل فقد قال : ((هذا بابٌ ما يكونُ مُضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم وذلك لولاك، ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٥٣ .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ٦٨ ، والإيضاح لأبي عليّ ١١٦ / ١١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٩ ، والتذيل والتكميل

٤ / ٣٢٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢١٤ .

(٣) انظر أسرار العربية / ١٢٦ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٢ ، والجنى الداني / ٤٦٧ ، ومعني اللبيب / ٢١٠ .

(٥) انظر شرح قطر الندى / ٣٦ .

(٦) انظر شرح الكافية ٤ / ٢١٤ .

(٧) البيت لعمران بن حطّان - في ديوان الخوارج / ١٨٤ ، وانظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٥ وخزانة الأدب ٥ / ٣٤٩ .

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٣ ب مخطوط ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٨ ، والتذيل والتكميل ٤ /

٣٦١ - ٣٦٢ ، والجنى الداني / ٤٦٨ .

جُرَّ، وإذا أظهرت رُفِعَ ... وأما قولهم: عساک فالکاف منصوبة قال الراجز وهو رؤية (١):

يا أبتا علك أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما ...

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع، فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال كما كان للذن حالاً مع غدوة ليست مع غيرها، وكما أنّ (لات) لم تعملها في الأحيان ولم تعملها فيما سواها فهي معها بمعنى ليس فإذا جاوزتها فليس لها عمل) (٢).

وقال أبو حيان: ((وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني^(٣): ولما أفرط في كثرة استعماله أخرجه من الفعلية إلى الحرفية حتى صار مثل (لعل) في اقتضاء الاسم والخبر كقولهم عساه يخرج وعساهما خارجان، وعساهم خارجون وعساک، وعساكما، وعساكم أي: لعله يخرج، ومن قال عسى أنت قائم وعسى أنتم تذهبون يريد جعله عسى أيضاً بمعنى (لعل) ولكنه لم يعملها فيهن انتهى)) (٤).

هذا تقرير الأقوال في هذه المسألة، ولكل قول أدلته وحججه فقد استدلت أصحاب القول الأول بدليلين:

أحدهما - كما ذكر الأنباري والعكبري وغيرهما - اتصال ضمائر الرفع به على حد اتصالها بالأفعال تقول عسيت، وعسيا، وعسوا، كما تقول قمت وقاما وقاموا، قال الله تعالى (٥) ﴿قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا﴾ (٦).

(١) هكذا ذكر سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٧٥، وهو في ملحق ديوانه / ١٨١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٥ .

(٣) له ترجمة مختصرة في بغية الوعاة / ١ / ٢٤٥ من غير ذكر وفاته، وفي كشف الظنون / ١ / ٢٣ ذكر أن وفاته سنة ٤٢١ هـ

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣٤ .

(٥) البقرة: ٢٤٦ .

(٦) انظر أسرار العربية / ١٢٦، واللباب للعكبري / ١ / ١٩١، والتذيل والتكميل / ٤ / ٣٢٧ .

الدليل الآخر: لحاق علامة التانيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، وعست هندٌ أن تقومَ، كما تقول: قام زيدٌ، وقامت هندٌ^(١).

أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بحرفيتها مطلقاً فاستدلوا بثلاثة أدلة: أحدها - كما ذكره الرضي - أنها غير متصرفة^(٢) والجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما: ذكر ابن مالك ((أنه قد جعل لها حظاً من التصرف بأن أجزى في عينها الفتح والكسر فقبل عسيّت، وعسيّت، وبنوا منها فعل التعجب فقالوا: ما أعساه بكذا، وأعس به أن يكون، وقالوا هو عس بكذا أي: خليق وبالعسى أن تفعل وهو مصدر عسيّت))^(٣). الوجه الآخر: أنه لو سلم عدم تصرفها فليس ذلك بدليل على حرفيتها فنعم وبئس فعلان غير متصرفين ولم يقل أحدٌ بحرفيتها.

الدليل الثاني: ذكره الفاكهي وهو عدم دلالتها على الحدث والزمان، وأجاب بأن ذلك عارض^(٤).

الدليل الثالث: ذكره الفاكهي أيضاً وهو أن إفادة معناها متوقف على غيرها كسائر الحروف، وأجاب بأن ذلك لشبهها بالحرف فلما أشبهته أعطيت حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يُعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع^(٥).

أما أصحاب القول الثالث، وهم القائلون بالتفصيل، فإنهم لما رأوها تتصل بضمائر النصب وحقها أن تتصل بضمائر الرفع احتاجوا إلى توجيه فجعلوها حرفاً في تلك الحالة بمنزلة (لعل) وحملوا كلام سيبويه عليه لكن بعض العلماء قد حملوا كلام سيبويه على جعل (عسى) بمنزلة (لعل) في العمل^(٦) بل قد قال ابن الشجري: ((ومذهب سيبويه أن الضمير

(١) انظر أسرار العربية / ١٢٦، واللباب / ١ / ١٩١، والتذيل والتكميل / ٤ / ٣٢٧.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي / ٤ / ٢١٤.

(٣) شرح التسهيل / ١ / ٣٥٤.

(٤) انظر مجيب الندا ومعه حاشية يس / ١ / ٦٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر كتاب الشعر لأبي علي / ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥، والنكت / ١ / ٦٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ١٢٣.

والتذيل والتكميل / ٤ / ٣٥٩، والجنى الداني / ٤٦٧.

في عساني وعسك وعساه منصوب بمنزلة الضمير في رماني ورمك ورماه لأنه ضمير نصب اتصل بفعل فوجب الحكم بأنه مفعول، وقولك (أن أفعل) و(أن تفعل) و(أن يفعل) فاعل عسى وجاز لعسى أن تخالف حكمها فتصب الضمير وحقها أن ترفع بها الضمائر كما يرتفع بها الاسم الظاهر في قولك عسيتُ أن أفعل، وعسى زيدٌ أن يفعل لأنها مواخية لعل لتقاربهما في المعنى فتنزّل عساني وعسك وعساه منزلة لعلّي ولعلني ولعلّه))^(١)

وغير سيبويه لم يجعل (عسى) إذا اتصلت بالضمير المنصوب بمنزلة (لعل) وفي ذلك مذهبان :

أحدهما: مذهب الأَخفش أن الضمائر المنصوبة المتصلة بعسى في موضع رفع، وحقته أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع كما استعير له لفظ الجرّ في (لولاك) وكما استعير ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم (لقيتك أنت) وكذلك استعاروه للجرّ في قولهم (مررت بك أنت) أكدوا المنصوب والمجرور بالرفوع، وأشدّ من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجرّ في قولهم (أنا كُأنت وأنت كُأنا)، فكذلك تنزل ضمير النصب في عساني وعسك وعساه وعساكما ... بمنزلة الضمير في عسيت وعسيتما وعسيتم ...^(٢)

قال ابن مالك: ((وقول الأَخفش هو الصحيح عندي لسلامته عن عدم النظر إذ ليس فيه إلابية ضمير غير موضوع للرفع، عن موضوع له وذلك موجود كقول الرّاجز^(٣) :

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عينتنا إليك

أراد عصيت فجعل الكاف نائبة عن التاء، ولأن نيابة الموضع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأنت، ومررت بك أنت فلا استبعاد في نيابة غيره عنه، ولأن العرب قد تقتصر على عسك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ولانظير لذلك، بخلاف كونه في موضع رفع فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد في نحو (من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد، ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ولانظير لذلك))^(٤)

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٩ .

(٢) انظر النكت ١ / ٦٦٦، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٣ .

(٣) يُنسب لرجل من حمير كما في شرح شواهد المغني ١ / ٤٤٦، وخراتة الأدب ٤ / ٤٢٨، ٤٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

ثم قال عن قول السيرافي إنه حرف: ((وفي هذا القول أيضاً ضعف لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل إلا أن فيه تخلصاً من الاكتفاء بمنصوب فعلٍ عن مرفوعه في نحو (علك أو عساك) وفي نحو (عساك تفعل) (بغير أن))^(١).

قال أبو حيان مجيباً عن ما ذكره ابن مالك: ((قلت: مازعم من أن ذلك موجود كقول الراجز (يا ابن الزبير طالما عصيكا) غير صحيح بل الذي ذكره التصريفيون أبو علي وغيره أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً وهو من شاذ البدل فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، والذي يدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم (عصيك) ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم يسكن في عساك ورمك ... أما النيابة فيما ذكر من قولهم: (مأنا كأنت) فذلك لعل أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور فاحتيج إلى النيابة، وفيما ذكر من قولهم (مررت بك أنت) فلا تهم لما أرادوا تأكيد المجرور ولا منفصل له يؤكد به احتاجوا إلى استعمال غيره ... أما علة الاقتصار على منصوب فلا أنها لما عملت عمل (لعل) صار حكمها في الاقتصار حكمها، فكما يقتصر على منصوب (لعل) وأخواتها ويُحذف مرفوعها للعلم به فكذلك (عسى))^(٢).

وأما أن قول سيبويه يلزم منه عدم النظر فقد أجاب أبو حيان فقال: ((عدم النظر ليس بدليل فكم من أحكام لكلمات لانظر لها وأيضاً إذا كانوا لأيعملون الفعل، ويهملون حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فلأن يعملوه عمله أخرى وأولى حملاً على الحرف وذلك نحو (قلما) فإنهم أجروها مجرى (ما) فإذا قلت: قلما يقوم زيد فكانت قلت: ما يقوم زيد، فهذا أيضاً لانظر له، ومع ذلك هو من كلام العرب))^(٣) ثم قال: ((والذي يقطع ببطلان مذهب أبي الحسن أن قوله (أن تفعل) في موضع نصب، وإن الضمير في موضع رفع أن بعض العرب صرح بعد (عسى) المتصل بها ضمير النصب بالاسم مرفوعاً مكان (أن تفعل) كما صرح به منصوباً بعد ضمير الرفع في قوله^(٤):

لاتلحنني إني عسيتُ صائماً

(١) شرح التسهيل / ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) التذيل والتكميل / ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) لرؤية في ملحق ديوانه / ١٨٥ مع اختلاف يسير في الرواية، وانظر الخصائص / ١ / ٨٣ .

قال^(١) :

فقلتُ عساها نارُ كأسٍ وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها
فهذا قاطعٌ يبطلان مذهب أبي الحسن؛ إذ لو كان في موضع نصب لقال عساها نارُ كأسٍ
ونصب))^(٢) .

المذهب الآخر من مذاهب النحويين الذين جعلوا (عسى) إذا اتصلت بالضمير المنصوب
ليست كـ(لعل) مذهبُ أبي العباس الميرد فإنه جعل الضمائر المنصوبة المتصلة
بـ(عسى) خبراً مقدماً واسمها مضمراً فيها وقاسه على قولهم^(٣) (عسى الغويرُ أبوساً)^(٤) .
قال في المقتضب: ((فأما قولُ سيويهِ: إنها تقع في بعض المواطن بمنزلة (لعل) مع المضمَر
فتقول عساك وعساني فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمَر إلا كما تعمل في المظهر
فأما قوله^(٥)

تقولُ بنبي قد أتى أنا كما ياأبني علك أو عساكا

وقال الآخر^(٦) :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تخالفني لعلّي أو عساني
فأما تقديره عندنا، أن المفعول مقدّم، والفاعل مضمَر، كأنه قال عساك الخيرُ والشرُّ، وكذلك
عساني الحديث، ولكنه حُذِف لعلم المخاطب به، وجعل الخير اسماً على قولهم (عسى الغويرُ
أبوساً))^(٧) .

وقد جعل أبو عليُّ هذا الذي قاله الميرد وجهاً صالحاً فقال: ((ولو قال قائلٌ إنَّ (عسى) في
عسان وعساك، قد تضمن ضميراً مرفوعاً وذلك الضمير هو الفاعل، والكاف والياء في
موضع نصب على حدّ النصب في قوله (عسى الغويرُ أبوساً) لاعلى حدّ التشبيه بلعلّ ولكن

(١) يُنسب لصخر بن جعد الحضري - انظر شرح شواهد المغني ١ / ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ٣٦٢ - ٣٦٣، وانظر مغني اللبيب / ٢٠٣ .

(٣) هومن قول الرّياء - انظر مجمع الأمثال ٢ / ٢١ .

(٤) انظر النكت ١ / ٦٦٦ .

(٥) سبق عجزه ص ٣٧٣ .

(٦) سبق ص ٣٧٢ .

(٧) المقتضب ٣ / ٧١ - ٧٢ .

على أصل هذا الباب كأنه عداه إلى المضمر على حدّ ما عدّاه إلى المظهر الذي هو (أبؤس) -
كان وجهًا))^(١) .

قال الرّضيّ - معترضاً على هذا المذهب - ((وهو ضعيف من وجوه :

أحدها: أنّ مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً شاذ، والثاني: أنّ ذلك لا يستمر إذا جاء بعد
المنصوب الفعل المضارع مع (أنّ) أو مجرداً، نحو: (عساك أن تفعلَ ، أو تفعل) إلا أن يجعل
(أن تفعل) بدلاً من الكاف بدل اشتمال، أي: عسى الأمرُ إياك ففعلك، ويكونُ (تفعل) في
(عساك تفعل) حالاً من الكاف، ويضمّر اسم عسى على حسب مدلول الكلام، كما تقول
في (عساك تظفر بالمراد) عسى الواصلُ إياك ظافراً، أو يكون المضارع بتقدير (أن) كما في
قولهم: (تسمعُ بالمعيديّ) فيكون (تفعل) بدلاً من الكاف كما في (عساك أن تفعل) وكلُّ
هذا تكلفٌ، وأيضاً ليس لذلك المضمر مفسّرٌ ظاهر))^(٢) .

وقال أبو حيّان بعد أن ضعف قول الأخصّس السابق: ((وبقي الترجيح بين مذهب
سيبويه وأبي العباس إذ في كليهما خروجٌ عمّا استقرّ في (عسى) لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا
تعارض مع اللفظ ففي مذهب سيبويه الخروج عمّا استقرّ لها من العمل وهو أمرٌ لفظي، وفي
مذهب أبي العباس الخروج عمّا استقرّ لها من جعل المخبر عنه خبراً، والخبر مخبراً عنه، وهذه
إحالة للمعنى فكان مذهب سيبويه أرجح))^(٣) .

الترجيح

الذي يظهر لي رجحانه في (عسى) أنّ الأصل فيها أن تكونَ فعلاً بدلالة قبولها علامتين من
علامات الفعل وهي الضمائر المرفوعة، وتاء التانيث الساكنة، ثمّ إنها تخرج عن هذا الأصل
إذا اتصل بها ضمير نصب فتكونُ حرفاً بمنزلة (لعلّ) وهذا القول يحتمله كلام سيبويه
السابق ولا يلزم عليه إلا اشتراك الفعل والحرف في لفظٍ واحد، والاشتراك في لفظٍ واحد ليس
بغريبٍ في العربية فقد رأينا أنّ (عن) و(على) يكونان حرفين ثم يخرجان إلى الاسميّة إذا دخل
عليهما حرف الجرّ، فإن قيل لم لا تقولُ إنها بمنزلة (لعلّ) في العمل مع بقائها على ما ثبت لها من

(١) كتاب الشعر ٢ / ٤٩٧

(٢) شرح الكافية ٣ / ٥١ .

(٣) التذييل والتكميل ٤ / ٣٦٣ .

الفعلية كما حُمل على ذلك كلام سيبويه، قلت: لأنه يلزم منه حمل الفعل على الحرف في العمل ووقد سبق أن ابن مالك ذكر أنه لانظير له^(١).

* * *

(١) انظر ص ٣٧٥ .

المسألة السادسة

(عدا الاستثنائية) بين الفعلية والحرفية .

قبل أن أذكر الخلاف في المسألة أود الإشارة إلى أن أبا حيان وابن عقيل والسيوطي قد ذكروا أن سيويه لم يعرف الجرّ بـ(عدا) و(خلا) وأنه أنكر حرفيتهما^(١) .

وذكر غيرهم أن سيويه إنما لم يحفظ الجرّ بـ(عدا) وحدها^(٢) بل قد قال ابن يعيش: ((ولاخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الحذف بـ(خلا) ولم يذكر أحدًا من النحويين الحذف بـ(عدا) إلا أبو الحسن الأخفش فإنه قرنهما مع (خلا) في الجرّ))^(٣)

وقد صرح سيويه - رحمه الله - بالجرّ بـ(خلا) فقال: ((وما جاء من الأفعال في معنى (إلا) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسمٍ فحاشي، وخالفي بعض اللغات))^(٤)

وفي موضع آخر قال: ((وبعض العرب يقول: (مأثاني القوم خلا عبد الله) فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشي))^(٥) وحاشي عند سيويه حرف لاغير كما في المسألة التالية لهذه^(٦) .

إذا علم ذلك فإن الخلاف محصورٌ في (عدا) وحدها، فمذهب سيويه كما ظهر فعلٌ لاغير، ووافقته المبرد وأكثر النحويين^(٧) وقالوا تتعين فعليتها بعد (ما) المصدرية ومثلها في ذلك (خلا) نحو قام القوم ما عدا زيداً، وما خلا زيداً؛ لأن (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجرّ وإنما توصل بالفعل^(٨) .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٦١٨، والمساعد ١ / ٥٨٤ - ٥٨٥

وهمع الهوامع ٣ / ٢٨٦ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨١٧، ٣ / ٩٩٣ - ٩٩٤، والتسهيل مع

شرح لابن مالك ٢ / ٣٠٦، ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٤، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٦١٣،

والجنى الداني / ٤٣٦، ٤٦١، ومعني اللبيب / ١٨٩ .

(٣) شرح المفصل ٨ / ٤٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٦) انظر ص ٣٨٢ .

(٧) انظر المقتضب ٤ / ٤٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٩ .

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٢، والجنى الداني / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

المذهب الآخر: أن (عدا) فعلٌ ويجوز أن تكون حرف جرٍّ إذا جرَّ ما بعدها وهذا القولُ
شككيٌّ عن الأخفش^(١) ونسبه السيوطي أيضاً إلى الفراء^(٢).

وزعم الكسائي والجرمي وأبو علي الفارسي في كتاب الشعر وغيرهم أنه يجوز الجرّ
ب(عدا) و(خلا) إذا قرنتا ب(ما) فتكون (ما) حينئذٍ زائدة و(عدا) و(خلا) حرفي جرٍّ^(٣).

قال صاحبُ كتاب معاني الحروف: ((وهو قبيح لأن (ما) لاتزاد أولاً))^(٤) وقال ابنُ مالك عن
قول الكسائي ومن تبعه: ((وفيه شذوذ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف جرٍّ لاتتقدم عليه بل
تأخر عنه نحو^(٥) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ و^(٦) ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾))^(٧).

هذا تقريرُ الأقوال في المسألة، وحجة سيبويه أنه لم يحفظ الجرّ ب(عدا)^(٨).

أما حجة الأخفش فإنه سُمِعَ عن العرب الجرّ بها ومن شواهد ذلك قول الشاعر^(٩):

تركنا في الحضيض بنات عوجٍ عواكف قد خضعن إلى النسورِ
أبعنا حيّهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغيرِ

فالشمطاء مجرور ب(عدا) قبله بدلالة أن القوافي جاءت مكسورة^(١٠).

الترجيح

الذي يظهر لي أنه مع جواز مجيء (عدا) حرف جرٍّ في بعض الشواهد التي لم أقف منها إلا
على البيت المذكور فإن ذلك يعدُّ قليلاً يُحفظ ولا يقاس عليه ويبقى القياس على ما ثبت لها
من الفعلية كما هو مذهب سيبويه - والله تعالى أعلم .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٩ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨١٧ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٤ .

(٢) انظر همع الموامع ٣ / ٢٨٦ .

(٣) انظر كتاب الشعر لأبي علي ١ / ٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ .

، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥ ، والجنى الداني / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٤) معاني الحروف / ١٠٦ .

(٥) آل عمران: ١٥٩ .

(٦) المؤمنون : ٤٠ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٣١٠ .

(٨) انظر همع الموامع ٣ / ٢٨٦ .

(٩) غير منسوب لمعين في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٥ .

(١٠) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح التصريح ١ / ٣٦٣ .

المسألة السابعة

(حاشي) التي للاستثناء بين الفعلية والحرفية .

سبق أن ذكرت^(١) أن من النحويين من لا يفرق بين أقسام (حاشا) وأن كلامهم في ذلك يجيء عاماً عن لفظ (حاشا) ويثبت أن التحقيق الذي تميل إليه النفس أن (حاشا) على ثلاثة أقسام :

أحدها : حاشا التي للتنزيه وذكرت الخلاف في كونها اسماً أو فعلاً^(٢)

الثاني : حاشا المتصرفه وأشارت إلى أنه لا خلاف في فعليتها ، ويثبت الفرق بينها وبين

حاشا التي للاستثناء .

الثالث : حاشا التي للاستثناء ، وهي هذه التي سأعرضُ الخلاف فيها، وقد اختلف النحويين

فيها على ثلاثة أقوال :

• أحدها : أنها حرفٌ تجرُّ ما بعدها ، وهو مذهبُ سيبويه ، قال في الكتاب : ((وأما حاشا

فليس باسم ولكنه حرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجرُّ حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء))^(٣) وقد

وافق سيبويه صاحب كتاب معاني الحروف فصدر به كلامه ورد القول بالفعلية^(٤) ولم

يذكر أبو علي الفارسي غير هذا القول في كتاب الإيضاح^(٥) ونسبه الأنباري إلى البصريين

ورجح^(٦) ونسبه العكبري وأبو حيان إلى أكثر البصريين^(٧) .

• القول الثاني أنها فعلٌ ونسبه الأنباري والعكبري وصدر الأفاضل الخوارزمي إلى

الكوفيين^(٨) ونسب ابن يعيش والرضي وابن القوّاس إلى الفراء أنه فعلٌ لفاعل له وأن الجرّ

بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال^(٩) .

(١) انظر ص ١٠٤

(٢) انظر ص ١٠٤ - ١٠٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٤) كتاب معاني الحروف / ١١٨ .

(٥) الإيضاح / ١ / ٢٣ .

(٦) انظر الإنصاف / ١ / ٢٧٨ .

(٧) انظر اللباب / ١ / ٣٠٩ ، وارتشاف الضرب / ٣ / ١٥٣٢ .

(٨) انظر الإنصاف / ١ / ٢٧٨ ، واللباب / ١ / ٣٠٩ ، والتخمير / ١ / ٤٦٥ .

(٩) انظر شرح المنفصل / ٢ / ٨٥ ، ٤٩ / ٨ ، وشرح الكافية للرضي / ٢ / ١٥٢ ، وشرح ألفية ابن معطي / ١ / ٦١٢ .

• القول الثالث: أنها حرفٌ إذا جرّت مابعدھا، وفعلٌ إذا نصبت، وهو مذهبُ أبي العباس المرّاد قال في المقتضب: ((وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا وخلا، وما كان فعلاً فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف))^(١) .

وفي موضع آخر قال: ((فإن قلت فكيف يكون حرف خفضٍ وفعلاً على لفظ واحدٍ؟ فإنّ ذلك كثير منه حاشا...))^(٢) .

وذكر ابنُ السراج عن أبي العباس أنّ ((تصييرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قولُ أبي عمر الجرمي وأنشد قول النابغة^(٣)

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
ولا أحاشي من الأقوام من أحدي))

قال: ((والبغداديون أيضاً يجيزون النصبَ والجرَ بـ(حاشا))^(٤)

وهذا القول أيضاً يُنسب إلى الأخفش والمازني والزجاج والقرّاء وغيرهم^(٥)

وقد صرح به ابنُ جنّي في اللمع فقال: ((وأما حاشا، وخلا فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران تقولُ قام القومُ خلا زيدا، وخلا زيدٍ وحاشا عمراً وحاشا عمرو...))^(٦) قال ابنُ يعيش: ((وهو قولٌ متينٌ))^(٧) .

وقال ابنُ مالك: ((وكونُ (حشا) حرفاً جارياً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصبَ بها إلا أنّ ذلك ثابتٌ بالنقل الصحيح عمّن يُوثق بعربيته))^(٨) .

هذا تقريرُ الأقوال في هذه المسألة ولكلّ قولٍ أدلته وحججه، فقد استدلل أصحاب القول الأول وهم القائلون بالحرفية بخمسة أدلة :

أحدها: ذكره الأنباري والعكبري وغيرهما، وهو أنّ الاسم يأتي بعدها مجروراً كقول

(١) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٤٢٦ .

(٣) سبق ص ١٠٥ .

(٤) الأصول ١ / ٢٨٩ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨١٦، ومعني اللبيب / ١٦٥ .

(٦) اللمع / ١٢٥ - ١٢٦ .

(٧) شرح المفصل ٢ / ٨٥ .

(٨) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ .

الشاعر (١)

حاشى أبي ثوبان إنَّ أبا
 عمرو بن عبد الله إنَّ به
 ثوبان ليس بِيُكَمَّةٍ فَدَمُ
 ضِنًا عن الملحاة والشم

فلا يخلو أن يقال: عامل الجرّ (حاشا)، أو عامل مقدر، وبطل الثاني؛ لأنَّ عامل الجرّ لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون العامل (حاشى) (٢) .

ويشكل على هذا الدليل: أنَّ المفضل الضبي رواه (حاشى أبا) بالألف (٣) .
 قال ابن هشام: ((ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال (٤)
 إنَّ أباه وأبا أباه)) (٥)

الدليل الثاني: أنه لا يجوز دخول (ما) المصدرية عليها قال الأعمش الشنمري: ((وحجة سيبويه أنَّ العرب لم تصلها بـ(ما) كما وصلت خلا، وعدا؛ لأنها حرف، و(ما) إنما توصل بالفعل ولو كانت (حاشى) فعلاً لم تمتنع من ذلك)) (٦) .
 وأجاب ابن مالك عن هذا الدليل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ هذا غير لازم فإنَّ من أفعال هذا الباب (ليس) و(لا يكون) ولم توصل (ما) بهما .
 الوجه الثاني: أنَّ الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل معلوم له مصدر مستعمل حتى يُقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أنَّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُصل ببعضها حرف مصدرية فهو على

(١) البيتان للحميد الأسيدي كما في المفضليات / ٣٦٧، والأصمعيات / ٢١٨، لكن رواية المفضل بالألف بعد حاشا وأكثر النحويين ينشدونه :

حاشا أبي ثوبان إنَّ به ضِنًا عن الملحاة والشم

انظر شرح المفضل لابن يعش ٨٤/٢، ومغني اللبيب / ١٦٦ قال المرادي: ((وفيه تخليط من جهة الرواية وذلك أنهم

ركبوا صدره على عجز غيره والصواب ما أنشده المفضل)) الجنى الداني / ٥٦٣ .

(٢) انظر الإنصاف / ١ - ٢٨٠ - ٢٨١، والتبيين / ٤١٠ - ٤١١، والتخمير / ١ - ٤٦٧ .

(٣) انظر المفضليات / ٣٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك / ٢ - ٣٠٨ .

(٤) لرؤية في ملحقات ديوانه / ١٦٨ و انظر خزنة الأدب / ٧ - ٤٥٥

(٥) مغني اللبيب / ١٦٦ .

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه / ١ - ٦٤٩، وانظر كتاب معاني الحروف / ١١٨، والإنصاف / ١ - ٢٨٠، والتبيين

/ ٤١١، وشرح المفضل لابن يعش / ٨ - ٤٨ - ٤٩ .

خلاف الأصل، فلا يُبالي بانفراده بذلك فيقال لَمْ لم يوافقه غيره فإنَّ موافقته تكثير للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل .

الوجه الثالث: أنه قد قيل (ما حاشى) ففي الحديث أن رسول الله - ﷺ - قال^(١): ((أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ))^(٢) .
ويؤيده أن الرضي قال ((روى الأخفش قول الشاعر^(٣)
رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قَرِيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا))^(٤)

وقد ردَّ ابنُ هشام الاستدلال بالحديث فقال: ((وتوهم ابنُ مالك أنها (ما) المصدرية (وحاشى) الاستثنائية بناء على أنه من كلامه - عليه الصلاة والسلام - فاستدلَّ به على أنه قد يُقال: (قام القومُ حاشا زيدا) كما قال:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَى قَرِيْشًا ...

ويردّه أن في معجم الطبراني^(٥) ((ما حاشى فاطمة ولا غيرها))^(٦) .
ووجه الرد الذي ذكره ابنُ هشام أن قوله في الحديث (ما حاشى فاطمة) من كلام الراوي لا من كلامه - عليه الصلاة والسلام - و(ما) ليست مصدرية وإنما هي النافية بدليل الإتيان بـ(لا) المؤكدة للنفي في قوله (ولا غيرها) ولو كانت مصدرية لم يصحَّ الإتيان بـ(لا) في المعطوف^(٧) .

وذكر الدسوقي أنه: ((يُمكن أن يُجاب بأنَّ قوله (ولا غيرها) معمول لمخذوف أي: ولا أستثني

(١) انظر مسند عبد الله بن عمر لأبي أمية الطرسوسي ٤٧ / ١، والرواية فيه (أسامة أحبُّ الناس إلى ما حاشا فاطمة لا غيرها)) .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٣) البيت ينسب إلى الأخطل وليس في ديوانه، وانظر خزانة الأدب ٣ / ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ١٥٢ .

(٥) الذي وقفتُ عليه في معجم الطبراني الكبير ١ / ١٥٩ بلفظ: ((أسامة أحبُّ الناس إلى)) وفي ١٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ قال: ((قال: سالم - يعني ابن عبد الله بن عمر - فما سمعتُ عبد الله يحدثُ بهذا الحديث قط إلا قال: حاشا فاطمة)) ح رقم (١٣١٧١) وفي طبقات ابن سعد ٢ / ٢٥٠: ((قال سالم: ما سمعتُ عبد الله يحدثُ هذا الحديث قط إلا قال ما حاشا فاطمة))، واللفظ الذي أشار إليه ابن هشام في سير أعلام النبلاء ٢ / ٤٩٩ .

(٦) مغني اللبيب / ١٦٤ .

(٧) انظر حاشية الدسوقي ١ / ١٣١ .

غيرها، وأن قوله (ماحاشي فاطمة) من كلام النبي - ﷺ - ((^(١)))
 لكن يردّه أن ذلك من كلام ابن عمر - رضي الله عنهما - كما سبقت بذلك الإشارة^(٢)
 أمّا بيت الشعر ، فقد ذكر الأشموني، والدسوقي، والخضريّ أنّه محمولٌ على الشذوذ
 والنّذور^(٣) .

الدليل الثالث مما استدلّ به القائلون بالحرفيّة ذكره الأنباري وغيره وهو: ((أنّه يقال
 حاشاي، ولا يقال حاشاني بنون الوقاية، ولو كان فعلاً لقليل حاشاني بنون الوقاية كما يقال
 راماني، وغازاني قال الشاعر^(٤) :

في فتية جعلوا الصليب إلههم
 حاشاي إني مسلمٌ معذورٌ

فقال: حاشاي من غير نون الوقاية^(٥) .

وأجاب ابن مالك عن هذا الدليل بأن: ((هذا ورد على استعمالها حرفاً لأنّه أكثر من
 استعمالها فعلاً))^(٦) .

الدليل الرابع كما ذكره العكبري: ((أنّه لو كان فعلاً لكان له فاعل، وليس له فاعل
 بيانه أنك تقول حاشاك من كذا فتصل به الكاف، وحاشاي ويدخل على الياء وليس هناك
 فاعل، فإن قيل: لو كان حرفٌ جرٌّ لكان معدياً للفعل: قيل هو معدياً كما أنّ (إلا) كذلك
 ألا تراك تقول قام القوم حاشي زيد فتعدّي (قام) بـ(حاشا))^(٧) .
 والجواب عن كونه ليس له فاعل من وجهين:

أحدهما: ذكر ابن يعيش أنّه يلزم إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود^(٨)

وهو جوابٌ فيه ضعف، لا يلزم من قال: إنّه حرف .

(١) حاشية الدسوقي ١ / ١٣١ .

(٢) انظر ص ٣٨٥ الحاشية (٥) .

(٣) انظر شرح الأشموني ٢ / ١٦٥ - ١٦٦، وحاشية الدسوقي ١ / ١٣١ وحاشية الخضريّ ١ / ٣١٣،

(٤) البيت للأفيشر الأسدي - في ديوانه / ٤١ وانظر شرح التصريح ١ / ١١٢ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٩، وانظر التبيين ١ / ٤١١، التخميم ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧، وشرح ألفية ابن معطر

١ / ٦١٠ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ .

(٧) التبيين ١ / ٤١١ - ٤١٢ .

(٨) انظر شرح المفصل ٢ / ٨٥، ٨٠ / ٤٩ .

الوجه الآخر: قال ابن هشام ((فاعلُ حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل : (قام القومُ حاشا زيداً) فالمعنى جانب هو - أي : قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم - زيداً)) (١) .

الدليل الخامس : ذكر ابن القوّاس : ((أنها لو كانت فعلاً لأميل ألفها)) (٢) .

أما أصحاب القول الثاني وهم القائلون بفعليتها فقد استدلوا بأربعة أدلة :

أحدها : أنها تتصرف تصرف الفعل كقول النابغة (٣)

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحدٍ (٤)

والجوابُ عنه من جهين :

أحدهما : ذكره صاحب كتاب معاني الحروف وغيره وملخصه أنّ هذا الفعل في بيت النابغة مأخوذٌ من لفظ (حاشا) الذي هو حرف الاستثناء ، فمنزلةُ (أحاشي) من (حاشا) كمنزلة هليل ، وحوقل ، وسبّح ، وكبّر من (لا إله إلا الله) و(لا حول ولا قوة إلا بالله) ، و(سبحان الله) و(الله أكبر) وكقولهم (لوليت) أي : قلت : لولا ، و(لاليت) أي : قلت : لا لا ونحو ذلك (٥) .

الوجه الآخر ذكره ابن القوّاس وهو ((أنّ المتصرف فعلٌ بمعنى جانب ، مأخوذٌ من الحشا وهو الجانب ، قال الشاعر (٦) :

... بأيّ الحشا أمسى الخليط المباينُ

واتفاق الألفاظ لا يدلُّ على اتفاق المعاني ، ألا ترى إلى قوله (٧) :

... لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها

كيف اتفق لفظ ساوفتنا ولفظ سوف ، ولا قائل بأن (سوف) فعلٌ (((٨) .

(١) مغني اللبيب / ١٦٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطر / ١ / ٦١٠ .

(٣) سبق ص ١٠٥ ، ٣٨٣ .

(٤) انظر النكت / ١ / ٦٤٩ ، والإنصاف / ١ / ٢٧٨ - ٢٨٠ ، والتبيين / ٤١٢ - ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش / ٢ / ٨٥ .

(٥) انظر كتاب معاني الحروف / ١١٨ ، والنكت / ١ / ٦٤٩ - ٦٥٠ ، والإنصاف / ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ وشرح الكافية

للرضي / ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ .

(٦) منسوب إلى المعطل الهذلي - انظر ديوان الهذليين / ٣ / ٤٥ وشرح شواهد الإيضاح / ١ / ٣٢٣ .

(٧) لتميم بن مقبل - في ديوانه / ١٧٢ .

(٨) شرح ألفة ابن معطر / ١ / ٦١١ - ٦١٢ .

قلت: هذا ما ذكره النحويون - عليهم رحمة الله - وإلا فالدليل ليس وارداً من أصله؛ لأن (حاشا) المتصرفه غير (حاشا) التي للاستثناء، وقد سبق بيان الفرق بينهما^(١).

الدليل الثاني: ذكره الأنباري، والعكبري وغيرهما وهو أن لام الجرّ يتعلّق بها كقول الله تعالى ﴿وَقُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٢) وحرف الجرّ إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف^(٣).

والجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما ذكره الأنباري، وهو أنه لأحجة لهم في الآية؛ فإنّ (حاشا) هاهنا ليست باستثناء؛ إذ ليس هو موضع استثناء، وإنّما هو كقولك إذا قيل لك يُقتل أو يموت، أو نحو ذلك (حاشاه) وهذا ليس باستثناء وإنّما هو بمنزلة قولك بعيداً منه^(٤).

قلت: وهذا هو الوجه؛ لأنّ (حاشى) هذه التي في الآية ونحوها إنّما هي التي للتنزيه، وسبق أنّها غير التي للاستثناء^(٥).

الوجه الثاني ذكره الأنباري والعكبري وهو أنا لأنّ اللام في ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ ونحوها متعلّقة بـ (حاشى) وإنّما هي زائدة كاللام في قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٦) لأنّ التقدير فيه (يرهبون ربّهم) وقوله تعالى ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ﴾^(٧) أي: ردفكم، والشواهد على زيادة الحروف لأتحصى كثرة^(٨).

الدليل الثالث ذكره الأنباري وغيره وهو ((أنه يدخله الحذف، والحذف إنّما يكون في الفعل لا الحرف، ألا ترى أنّهم قالوا في (حاشى لله) (حاش لله) ولهذا قرأ أكثر القراء ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٩) وكذلك هو مكتوب في المصاحف فدلّ على أنّه فعل))^(١٠).

(١) انظر ص ١٠٥ .

(٢) يوسف: ٣١ .

(٣) انظر الإنصاف / ١ - ٢٨٠، والتبيين / ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ .

(٤) انظر الإنصاف / ١ - ٢٨٤ .

(٥) انظر ص ١٠٤ .

(٦) الأعراف: ١٥٤ .

(٧) النمل: ٧٢ .

(٨) انظر الإنصاف / ١ - ٢٨٣ - ٢٨٤، والبيان / ٢ - ٤٠ - ٤١، والتبيين / ٤١٣ .

(٩) هي قراءة جمهور القراء غير أبي عمرو - انظر الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢ / ٦٧٨ .

(١٠) الإنصاف / ١ - ٢٨٠، وانظر الباب / ٤١٣، والتخمين / ١ - ٤٦٦ .

والجواب عن هذا الدليل من أربعة أوجه :

أحدها : قال الأنباري : ((لأنَّسَلَّمَ أَنَّ الحذف قد دخل (حاشا) فإنَّ الأصل عند بعضهم في (حاشا) (حاش) بغير ألف، وإنَّما زيدت الألف، وهذا الجواب عن قراءة من قرأ ﴿حاشا لله﴾ ثم إنَّ هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو سيّد القراء وقال العرب لا تقول (حاش لك) و(حاشك) وإنَّما تقول (حاشا لك) و(حاشاك) وكان يقرؤها ﴿حاشا لله﴾ بالألف في الوصل ويقف بغير ألف في الوقف متابعاً للمصحف ؛ لأنَّ الكتابة على الوقف لاعلى الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفني - وكان من الموثوق بعلمهم في العريية - العرب كلَّها تقول (حاشا لله) بالألف وهذه حجة لأبي عمرو)) (١)

الوجه الثاني ذكره أيضاً الأنباري فقال : ((إنَّنا نَسَلَّمَ أَنَّ الأصل في (حاشا) بالألف، وإنَّما حُذفت لكثرة الاستعمال)) (٢)

الوجه الثالث : ذكره الأنباري والعكبري وابن القوَّاس وهو : أنا لأنَّسَلَّمَ أَنَّ الحروف لا يدخلها الحذف بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنَّهم قالوا في (ربّ) رب بالتخفيف ، وكذلك حكى الكوفيون عن العرب أنَّهم قالوا في (سوف أفعل) سوف أفعل بحذف الفاء ، وقالوا في (لعلّ) علّ (٣)

قال ابنُ القوَّاس : ((وفيه هذا نظر)) (٤)

قلت : ولعلّ وجهه أَنَّ الحذف في نحو (ربّ) مخصوص بما كان مضاعفاً (٥) وليست (حاشا) من ذلك ، أمّا الحذف في (سوف) فشاذ ، وأمّا (لعلّ) فإنَّ الحذف فيها هو الأصل على رأي الميرد وجماعة من البصريين (٦) - والله أعلم -

الوجه الرابع : ذكره خالد الأزهري وهو ((أنَّ حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها

(١) الإنصاف ١ / ٢٨٥ ، وانظر التبيين / ٤١٤ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٨٥ .

(٣) انظر الإنصاف ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، والتبيين / ٤١٤ ، وشرح ألفية ابن معطر ١ / ٦١٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطر ١ / ٦١٢ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٨ .

(٦) انظر اجنبي الداني / ٥٧٩ .

بالحذف، وإنما ذلك في (حاشا) التنزيهية^(١)

قلتُ: وهذا أحسن الأوجه؛ لما سبق من أن (حاشا) التي الاستثناء غير التي للتنزيه - والله أعلم - .

الدليل الرابع من أدلة القائلين بالفعلية ذكره العكبري وأجاب عنه فقال:

((فإن قيل استعمالها في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلاً، قيل: تكون استثناءً في مواضع وغير استثناء في مواضع، ألا تراك تقول مُبتدئاً: حاشا زيدا أن يسرق، وليس هنا ما يُستثنى منه، بل هو بمعنى قولك: زيدٌ بعيد من السرقة، ثم لو لزم الاستثناء لم يدل ذلك على كونه فعلاً، ألا ترى أن (إلا) يلزمها الاستثناء وهو حرف بلا خلاف))^(٢) .

أما أصحاب القول الثالث وهم القائلون إن (حاشى) تكون حرفاً إذا جرّت مابعدها، وفعلاً إذا نصب، فقد استدلوا بما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض (حاشى) وتنصب، وبما حكاه أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعتُ أعرابياً يقول ((اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الأصبع))^(٣) .

قال ابن مالك: ((وقال الأخفش: وأما (حاشى) فقد سمعتُ من ينصب بها وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب^(٤) .

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين))^(٥)

وقد ذكر أبو علي الشلوبين أن قول الأعرابي (اللهم اغفر لي ولمن سمع ...) اختلف فيه هل يُجعل أصلاً فيحمل عليه، أو لا يُجعل أصلاً ويطرح ولا يُلتفت إليه لقلته، وكون الأكثر على خلافه قال: ((وهذا الذي ينبغي أن يُقال به وهو مذهب سيويه))^(٦) .

(١) شرح التصريح / ١ / ٣٤٧ .

(٢) التبيين / ٤١٤ - ٤١٥ .

(٣) هكذا ذكره ابن السراج في الأصول / ١ / ٢٨٨ ، وقد تعددت رواياته في كتب النحو - انظر شرح المفصل لابن

يعيش / ٢ / ٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك / ٢ / ٣٠٦ ، وشرح الكافية للرضي / ٢ / ١٥٢ ، ومغني اللبيب / ١٦٥ .

(٤) لم أقف على من ذكره قبل ابن مالك بهذه الرواية، وقد ورد في ديوان الفرزدق / ١ / ٢١٥ برواية:

(إلا قريشاً فإن الله فضلها مع النبوة بالإسلام والخير)

ولاشاهد فيه على ذلك .

(٥) شرح التسهيل / ٢ / ٣٠٧ .

(٦) التوطئة / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

وقال في شرح المقدمة الجزولية عن قول الأعرابي: ((وكانت تلك الحكاية شاذة عنده - يعني سيويه - فلم يعتد بها أو لم يسمعها))^(١) .

الترجيح

ظهر مما سبق أنّ الأقوال في المسألة ثلاثة :

الأول : القول بأنها حرفٌ مطلقاً، وهذا قولٌ قويٌّ وهو الأشهر والأكثر .
 الثاني : أنّها فعلٌ مطلقاً، وهذا قولٌ ضعيفٌ جداً؛ لأنّ ما استدلوا به لا يوجب فعليتها وغايتها أنه يجيزُ أن تكونَ فعلاً وأن تكونَ حرفاً، وهو القول الثالث في المسألة، وأرى أنه أقرب الأقوال فتكون (حاشا) التي للاستثناء حينئذٍ مشتركة بين الحرفية والفعلية إلا أنّ حرفيتها أكثر وأشهر، أما إذا نظرنا إلى لفظ (حاشا) بصفة عامة فإنه مشترك بين الاسمية والفعلية والحرفية، فحاشا التي للتنزيه اسمٌ على القول الراجح، والمتصرفة فعلٌ، والاستثنائية مشتركة بين الحرفية والفعلية على ما اخترته - والله تعالى أعلم - .

* * *

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٤ .

الخاتمة

لعلّ من المناسب في خاتمة هذا البحث أن أبرز أهم النتائج التي وصلت إليها وهي على النحو الآتي:

١- أنّ هذا البحث جمع شتات ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته من بطون كتب التراث وأصبحت في مؤلفٍ واحد .

٢- أنّ أقسام الكلام ثلاثة اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى كما قرر ذلك النحاة الأوائل، وما عدا ذلك فإنّما هو تزيّدٌ لاحاجة له، إضافة إلى ما فيه من هدم لتراث الأمة، وما ظنه بعض الباحثين المعاصرين من أنّ إعادة النظر في تقسيم الكلام سيحلّ كثيراً من المشاكل غير صحيح، بل عكسه هو الصحيح؛ فجعل أقسام الكلام ثلاثة أيسر على الناشئة من جعلها أكثر من ذلك .

٣- أنّ للاسم، والفعل، والحرف حدوداً كثيرة ذكرها النحاة جاءت مفرقة في كتبهم، وهي لا تخرج عن أربعة أصناف كما سبق بيان ذلك، وعلى الرغم من كثرة ما ذكر من الحدود إلا أنّه لا يكاد أحدها يسلم من اعتراض، وإن كان بعضها أقرب من بعض وأقرب حدود الاسم قول من قال: ((كلمة دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معيّن وضعاً))، وأقرب حدود الفعل ما ذكره سيبويه من أنّه ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما هو كائنٌ لم ينقطع)) وأقرب حدود الحرف قول من قال: إنه ((كلمة دالة على معنى في غيرها فقط)) .

٤- أنّه ليس للاسم أكثر من اثني عشرة علامة على أقصى حدّ، ولا للفعل أكثر من تسع علامات، وما عدا ذلك فإنّما هو تكثيرٌ قد سبق تفصيل أسبابه .

٥- أنّ أول من قال بمصطلح الخالفة من السابقين هو أبو جعفر بن صابر، وأطلقه على اسم الفعل وقد توسع المُحدثون في هذا المصطلح وأطلقوه على مسائل أخرى كنعم وبتس وأفعل التعجب وغيرها .

٦- أنّ هناك فرقاً بين مصطلح الخالفة، ومصطلح الخلاف عند الكوفيين، وليس شيئاً واحداً كما ظهر من كلام بعض الباحثين .

٧- أن دائرة الخلاف النحوي قد اتسعت في العصور المتأخرة فأضيفت آراء جديدة إلى مسائل نحوية خلافية سابقة، وظهر خلاف في مسائل جديدة فقد رأينا على سبيل المثال أن ابن مالك، وابن الطراوة، والمالقي صاحب رصف المباني، والجلولي وغيرهم يخالفون في مسائل اتفق عليها السابقون .

٨- أن من المسائل النحوية ما الخلاف فيه شاذ كالخلاف في كيف، وكلاً، وكان وأخواتها وكان وأصبح وأمسى الزوائد ونحو ذلك .

٩- أن المسائل المختلف في اسميتها وحرفيتها أكثر من المختلف في اسميتها وفعاليتها، أو فعاليتها وحرفيتها .

١٠- أن من الكلمات ماهو مشترك بين الاسمية والفعلية ك(هلم) ومنها ماهو مشترك بين الاسمية والحرفية ك(عن) و(على) وليس فيها ماهو مشترك بين الاسمية والفعلية والحرفية على الصحيح إلا لفظ (حاشا) إذا نظرنا إليها على وجه العموم، وإلا فهي على قسمين: قسم مختلف في اسميته وفعالته وهو (حاشا) التي للتنزيه .

وقسم آخر مختلف في فعالته وحرفيته وهو (حاشا) التي للاستثناء .

١١- أن الفراء كان يطلق مصطلح الفعل على ما ليس بفعل اتفاقاً، ومن هنا ظن بعض الباحثين أن اسم الفاعل عند الفراء فعل محض، وإنما هو اسم عنده وإن أطلق عليه مصطلح الفعل الدائم .

١٢- على الرغم مما أثاره بعض الباحثين المعاصرين من شبهات حول بعض المسائل كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل ونحوها إلا أن تلك الشبهات لم تثبت أمام الدلائل الواضحات كما سبق بيان ذلك .

١٣- أن ما يعرف بضمائر الفصل، وضمير الشأن على القول الرجح حروف وليست أسماء .

١٤- هناك أوهام قد تقع في بعض الكتب، ومن بعض الباحثين لا يتبين إلا بعد البحث، وقد

أزال هذا البحث بعضاً من تلك الأوهام مما له علاقة بالموضوع (١) .

وآخرًا أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(١) انظر على سبيل المثال ص ٨٥ - ٨٦، و ص ١٠٦ حاشية (١)، و ص ٢٦٧، و ص ٣٠٧ .

١- فهرس الآيات القرآنية

* الفاتحة *

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٥	٩٣

* البقرة *

﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يَنْفِقُونَ﴾	٣	٢٤٥، ٢٤٤
﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	١٠	٢٤٥، ٢٤٣
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾	٢٦	٢٤٩
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾	٣٠	٤٤
﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	٤٨
﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾	٤١	١١٤
﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَاكُمْ﴾	٦١	٢٤٧، ٢٤٣
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٨	٢٥٢، ١٥١
﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾	٨٥	١٩٩
﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا﴾	١٠٦	٣٢٦
﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾	١١١	١٧٨
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	١٨٣	٢٨٠
﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾	١٩٨	٤٤
﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾	٢١٩	٢٤٠
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٢٤٦	١١٤
﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾	٢٥٩	٢٧٩
﴿فَصْرَهْنَ إِلَيْكَ﴾	٢٦٠	٢٦٤

* آل عمران *

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾	٧	٤٤
--	---	----

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير﴾	٤٩	٢٨٣
﴿قال من أنصاري إلى الله﴾	٥٢	٢٨٦
﴿كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾	٧٩	٢٤٧
﴿أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾	٨٠	٢٥٦
﴿ولمَّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾	١٤٢	٣٣٣
﴿ربنا اغفر لنا﴾	١٤٧	٣٠٨
﴿فيما رحمة من الله﴾	١٥٩	٣٨١، ٢٤٩
﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ماقتلوا﴾	١٦٨	٣٥
﴿ولا يحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾	١٨٠	١٢٩
النساء		
﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾	٤٣	٣٥
﴿فإذا لا يؤتون الناس نقيراً﴾	٥٣	٣٢٣
﴿وإذا لا تيناهم من لدنا أجراً عظيماً﴾	٦٧	٣٢١
﴿إنما الله إله واحد﴾	٧١	٢٥١
﴿باليثني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾	٧٣	٤٨
﴿فلمَّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية		
الله﴾	٧٧	٣٣٥
﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾	٨٨	١١٤
﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾	٩٦	٦٤
﴿فيما نقضهم ميثاقهم﴾	١٥٥	٢٤٥
﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾	١٧١	٢٦٩
المائدة		
﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾	٨	٢٤٣، ٥١
﴿عسى الله أن يأتي بالفتح أو أمرٍ من عنده﴾	٥٢	٣٥٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمَوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾	٧١	١٨٨
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾	١٠٩	٣٩
﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	١١٦	٣٣٧
﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقْتَهُمْ﴾	١١٩	٣٩
* الأنعام *		
﴿قُلْ أَرَأَيْكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾	٤٠	٢٠٧
﴿بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾	٩٣	٢٤٧
﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾	١٥٠	١٧٣
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾	١٥١	١٧٨
* الأعراف *		
﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	١٦	٢٦٨
﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾	١٣٢	٣٢٨، ٥١
﴿وَقَالُوا يَا مُوسَى ادْعِ لَنَا رَبَّكَ﴾	١٣٤	٤٨
﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ﴾	١٥٤	٣٨٨
* الأنفال *		
﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾	٦	٢٥١
﴿مُوهِنِ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾	١٨	١١٣
﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فِرْقَانًا﴾	٢٩	٣٢٢
* التوبة *		
﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رُحِبْتُمْ﴾	٢٥	٢٤٥
﴿وَحَضَمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	٦٩	٢٢٧، ١٨٠
	٢٢٩	
﴿بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾	٧٧	٢٤٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿عزیزٌ علیہ ما عنتم﴾	١٢٨	٢٤٣
* هود *		
﴿لاجرم أنہم فی الآخرة هم الأخرسون﴾	٢٢	١٠٩
﴿مثلُ الفریقین کالأعمى والأصم﴾	٢٤	٢٣٩
﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾	٤١	٩٣، ٩٠
﴿إني توكلتُ على الله﴾	٥٦	٢٩٦
﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾	٧٨	٢٢٢-٢٢١
﴿إنك لأنت الحليم الرشيد﴾	٨٧	٢٢٦
﴿إن ربك فعال لما يريد﴾	١٠٧	١١٨
* يوسف *		
﴿نحنُ نقصُّ عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن﴾	٣	٢٤٤
﴿ياأبت إني رأيت أحدَ عشرَ كوكباً﴾	٤	١٤٣
﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾	٢١	٢٣٦
﴿وقلن حاشَ لله ما هذا بشراً﴾	٣١	٣٨٨، ١٠٥
﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾	٤٣	٢٧٨
﴿قالتِ امرأةُ العزيز﴾	٥١	٦٩
﴿وقلن حاشَ لله ما علمنا عليه من سوء﴾	٥١	١٠٥
﴿وسئل القرية التي كنا فيها﴾	٨٢	٢٣٥
* إبراهيم *		
﴿وما لنا ألا نتوكل على الله﴾	١٢	١١٤
* الحجر *		
﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾	٢	٢٧٥، ١٣٣
		٢٧٧

* النحل *

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ولنعم دار المتقين﴾	٣٠	١٤٠
﴿لاجرم أن لهم النار﴾	٦٢	١٠٩
﴿هو كلُّ على مولاه﴾	٧٦	٣٤٠
﴿ما عندكم ينفد وما عند الله باق﴾	٩٦	٥١
﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾	١٢٤	٣٥

* الإسراء *

﴿إذا لأذقناك ضعف الحياة و ضعف الممات﴾	٧٥	٣٢١
﴿عسى أن يعثك ربك مقاماً محموداً﴾	٧٩	٣٥٨
﴿إذا لأمسكنم خشية الإنفاق﴾	١٠٠	٣٢١

* الكهف *

﴿وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف﴾	١٦	٢٥٥
﴿بئس للظالمين بدلاً﴾	٥٠	١٥٢، ١٤٠
﴿وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا﴾	٥٩	٣٤٤

* مريم *

﴿يا ليتني متُّ قبل هذا﴾	٢٣	٤٩
﴿وهزني إليك جذع النخلة﴾	٢٥	٢٦٤
﴿فكلي واشربي وقرني عيناً﴾	٢٦	٧٢

* الأنبياء *

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾	٣	٨٨
-----------------------------	---	----

* المؤمنون *

﴿عمّا قليل﴾	٤٠	٣٨١
﴿كلاًّ إنها كلمة﴾	١٠٠	٨٦

		الفرقان		
الصفحة	رقهما	الآية		
٩١	٢٥	﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾		
		الشعراء		
٣٢٢	٤٢	﴿وإنكم إذن لمن المقربين﴾		
		النمل		
٣٨٨	٧٢	﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾		
		القصص		
٣١٩، ٣١٨	٨٢	﴿ويكأن الله ييسط الرزق ... ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾		
		العنكبوت		
٣٣٦	٦٥	﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾		
		الرّوم		
٤٤	٤	﴿ويومئذ يفرح المؤمنون﴾		
٢٥٩، ٢٥٨	٣٦	﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾		
٢٦١				
		لقمان		
٢٨٣	١١	﴿هذا خلق الله﴾		
		الأحزاب		
١٧٣	١٨	﴿والقائلين لإخوانهم هلم إلينا﴾		
١٢٢	٣٥	﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾		
٢٦٧	٣٧	﴿أمسك عليك زوجك﴾		
١٣٣	٤٩	﴿وسرحوهن سراحاً جميلاً﴾		
٢٧٠-٢٦٩	٥٦	﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾		
		سبا		
٢٢٦، ٢٢٢	٦	﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾	١١	١٤٢
﴿فَلَمَّا قُضِيَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾	١٤	٤٣٣
﴿وَأِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	١٤٥، ٣٥
* فاطر *		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾	١	١٢١
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾	١٥	١٤٣
﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نَفُورًا﴾	٤٢	٣٣٥
* يس *		
﴿وَإِنْ كَلَّمْنَاكُمْ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	٣٣١
﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾	٣٣	١٢٢-١٢١
﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾	٣٧	١٢٢
* الصافات *		
﴿فَلَنَعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾	٧٥	١٤١، ١٤٠
* ص *		
﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٣٦٦، ١٣٩
﴿نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾	٤٤	٣٧٠، ٣٦٧
* الزمر *		
﴿هَلْ مِنْ كَاشِفَاتِ ضُرِّهِ ... هَلْ مِنْ مُمْسِكَاتِ رَحْمَتِهِ﴾	٣٨	١١٢
* غافر *		
﴿تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾	٢-١	١٢١
﴿إِذَا الْأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	٧١	٤٤
* فصلت *		
﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾	٣٤	١١١

* الشورى *

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ليس كمثل شيء﴾	١١	٢٨١، ٢٧٩
		٢٨٣
﴿ذلك الذي يبشرُ الله عباده الذين آمنوا﴾	٢٣	٢٢٨، ٢٢٧
﴿وإننا إذا أذقنا الإنسان منا رحمةً فرح بها﴾	٤٨	١٣٩

* الزخرف *

﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذابِ مشتركون﴾	٣٩	٢٥٤
﴿ياعباد لا خوفٌ عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون﴾	٦٨	٤٣

* الأحقاف *

﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفكٌ قديم﴾	١١	٢٥٦-٢٥٥
---	----	---------

* النجم *

﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾	٣٩	٣٦٢
------------------------------	----	-----

* الواقعة *

﴿وفاكهة كثيرة * لامقطوعة ولا ممنوعة﴾	٣٣-٣٢	٢٥٢
﴿وظلٍ من يحموم * لباردٍ وكريم﴾	٤٤-٤٣	٢٥٢
﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾	٨٤	٣٤
﴿فأما إن كان من المقربين﴾	٨٨	٤٤

* الحديد *

﴿وما لكم لا تؤمنون بالله والرسولِ يدعوكم﴾	٨	١١٤
---	---	-----

* المجادلة *

﴿ذلك خيرٌ لكم وأطهر﴾	١٢	١٩٩
﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾	١٩	١٣٤

* الحشر *

﴿لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم من الله﴾	١٣	٣٥
---------------------------------------	----	----

الصفحة	رقمها	الآية
		* الجمعة *
١٤٠	٥	﴿بئس مثلُ القوم﴾
٥١	١١	﴿قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾
		* الطلاق *
١١٣	٣	﴿إِنَّ اللهَ بِأمره﴾
		* التحريم *
١٤٤	١	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لَمْ تَحْرُمَ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ﴾
		* المعارج *
١١٤	٣٦	﴿فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مَهْطَعِينَ﴾
		* الجن *
٢١٥	١٩	﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ﴾
		* المزمل *
١٣٣	٨	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾
		* المذثر *
٨٦	٣٢	﴿كَأَلَّا وَالْقَمَرَ﴾
		* عبس *
٣٣١	٢٣	﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾
		* البلد *
١١١	١	﴿لَا أَقْسَمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾
		* الضحى *
٣٤	١١	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾
		* الشرح *
٢٨٥	٥	﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾

		* العلق *	الآية
الصفحة	رقمها		
٩٤	١		﴿اقرأ باسم ربك﴾
		* الإخلاص *	
٢١٧	١		﴿قل هو الله أحد﴾

٢ - فهرس القراءات

(البقرة)

رقمها	الصفحة	صاحب القراءة	القراءة
٢٦	٢٨٢	رؤية	﴿مثلاً ما بعوضة﴾
٢١٩	٢٤٠	أبو عمرو	﴿يسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾
٢٨٢	٢٥٤	حمزة	﴿إن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ (النساء)
٥٣	٣٢٣	ابن مسعود وغيره	﴿فإذا لا يؤتوا الناس نقيراً﴾ (الأنعام)
١٥٤	٢٨٢	الحسن، والأعمش	﴿تماماً على الذي أحسن﴾ (الأنفال)
١٨	١١٣	ابن عامر وغيره	﴿موهن كيد الكافرين﴾ (هود)
٧٨	٢٢٢	الحسن، وغيره	﴿من أظهر لكم﴾ (يوسف)
٣١	١٠٧	أبو السمال	﴿حاشاً لله﴾ (مريم)
٨٢	٣٣٩	أبو نهيك	﴿كلاً سيكفرون بعبادتهم﴾ (الأنبياء)
٢٤	٢٨٧	يحيى بن يعمر وغيره	﴿هذا ذكر من معي وذكر من قبلي﴾ (المؤمنون)
٣٦	١٦١	عيسى بن عمر	﴿هيئات هيئات لما توعدون﴾
٣٦	١٦١	أبو حيوة	﴿هيئات هيئات لما توعدون﴾ (النور)
٩	٢٥١	نافع	﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾

(النمل)

رقمها	الصفحة	القراءة
٢٥	١٤٣، ٤٨	﴿ألا يا اسجدوا﴾
	١٥٤	

(فاطر)

١	١٢٢	﴿الحمد لله فطر السموات والأرض﴾
١	١٢٢	﴿وجعل الملائكة رسلاً﴾

(الزمر)

٣٨	١١٣	﴿كاشفات ضره... وممسكات رحمته﴾
----	-----	-------------------------------

(الطلاق)

٣	١١٣	﴿إن الله بالغ أمره﴾
---	-----	---------------------

(الإخلاص)

٢-١	٢٩٦	﴿أحد الله﴾
		نسبها الأخفش إلى بعض العرب

(الناس)

١	٣٦٤	﴿قل أعوذ برب الناس﴾
		ذكرت ولم تُنسب لمعين

٣- فهرس الحديث والأثر

- ((اذهب بها تالآن إلى أصحابك)) ٣٦٩
- ((أسامة أحبُّ الناس إليَّ)) ٣٨٥
- ((أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً بله ما أطلعتم عليه)) ٣١٧
- ((قدم النبي ﷺ وأنا ابن عشر ومات وأنا ابن عشرين وكن أمهاتي يحثنني على خدمته)) ١٨٨
- ((كل أمر خطير ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله فهو أبت)) ٩٤
- ((لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة)) ٢١٤٢٠
- ((من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل أفضل)) ١٣٨
- ((وما عسيتم أن يفعلوا بي)) ٢٠٨
- ((يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة)) ٤٨
- ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) ١٨٨

٤- فهرس الأقوال والأمثال

- أبوك الجارية مايكفل ٢٢٩،٢٢٧
- أبوك بالجارية الذي تكفل ٢٢٩،٢٢٧
- أخذته بأرى ألف درهم ٣٤٩
- إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ٢٠٠
- أطعمناه شاة كل شاة ٢٥٠
- أكلوني البراغيث ١٨٨،٥١
- ألا يا ارحمانا ٤٨
- ألا يا ارحموا ٤٨
- ألا يا اصدقوا ٤٨
- ألا يا تصدقاعلينا ٤٨
- ام الله ٢٣٧
- أما أنت منطلقاً انطلقت ٢٤٩
- إنه أمة الله ذاهبة ٢١٥
- إنه من يأتنا نأته ٢١٧،٢١٥
- إني لأمرُّ بالرجل مثلك فيكرمني ٣٥٣
- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ٣٧٨،٥٠
- حيثما تكن أكن ٢٥٠
- حيهل الصلاة ١٥٧
- دهدرآن لا يغنيان عنك شيئاً ١٦٤
- ذهب من معيه ٢٨٧
- رأيت التيمي تيم عدي ٣٤١
- سويت عليّ ثيابي ٢٦٧
- الصالح وبئس الرجل في الحق سواء ١٤٥
- عسى الغوير أبوساً ٣٧٨،٣٧٧

- ١٤٠ • علم الرجل فلان
- ٢١١ • عليّ عبداً لله زيداً
- ١٤٥ • فيك نعم الخصلة
- ٥١ • قد أفلح المتقي ربه
- ٣٥٣ • القوم فيها الجماء الغفير
- ٢٤٩ • لأمرٍ ماجدٍ قصيرٍ أنفه
- ٣٥٩ • لذن غدوة
- اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان
- ٣٩٠ • وأبا الأصبع
- ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢ • ليس الطيب إلا المسك
- ٣٥٤ • ليس خلق الله أشعر منه
- ٢١٥ • ليس خلق الله مثله
- ٣٨٠ • ما أتاني القومُ خلا عبد الله
- ٣٤٩ • ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها
- ٣٠٢ • ما أكلت لحماً فكيف شحماً
- ٣٢٩ • ماجاءت حاجاتك
- ١٤١ • ما زيد بنعم الرجل
- ٣٠٢ • ما يعجبني لحم فكيف شحم
- ٢٥ • مررت برجلٍ أي رجلٍ
- ٤٤ • مررت بكلِّ قائماً وبيعضٍ جالساً
- ١٤٧، ١٣٨ • نعماً رجلين ونعموا رجلاً
- ١٤١، ١٢٣، ٣٩ • نعم السير على بثس العير
- ١٤٤ • نعيم الرجل زيد
- ٢٦٦ • نهضت من عليه
- ١٣٠ • هذا حبُّ رماني

- ٢٥٠ • هذا رجل ماشئت من رجل
- ٤٢ • هذه عرفات مباركاً فيها
- ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤١، ١٢٣، ٣٩ • والله ماهي بنعم الولد
- ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من
- ٣٤٩ بني عبس لم يوجد كان مثلهم
- ١٤٣، ١٤٢ • يانعم المولى ويانعم النصير

* * *

٥- فهرس الشعر

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
٢١٧، ٢١٥	الأخطل	الخفيف	وضباء	إن من يدخل
٢٨١	بعض بني أسد	الوافر	دواء	فلا والله
٣٦٩	أبو زيد الطائي	الخفيف	بقاء	طلبوا
٣١٤	ابن هرمة	البيسيط	الجلّة النجبا	تمشي
٣١٠	الحارث بن حلزة	البيسيط	بعد النهى طربا	يا للرجال
٢٨٤	ابن غادية السلمي	الوافر	وثابا	وزعت
١٢٦	الحارث بن ظالم	الوافر	الرقابا	فما قومي
٧١	محمد الفراء/متأخر	السريع	أعجبه	يا حسنه
١٨٥	الفرزدق	الطويل	أقاربه	ولكن
١١٠	للفزاري، أو غيره	الكامل	يغضبوا	ولقد طعنت
١١٩، ٣٩	غير معروف	رجز	صاحبه	والله
١٢٣				
١٢٣	الشاعر نفسه	رجز	جانبه	ولا يخالط
٢٩٩	الكميت	البيسيط	لم تشب	يرجون
٣٤٩	غير معروف	الوافر	العراب	سراة
٢١٥	الأعشى	الخفيف	الخطوب	إن من لام
٣٦٨	أبو النجم العجلي	رجز	بعد مت	من بعد ما
١٤٣	غير معروف	رجز	السعلاة	يا لعن الله
١٤٣	الشاعر نفسه	رجز	النات	عمرو بن يربوع
٢٩٠	رجل من بني سعد	رجز	سهيج	جرت عليها
٢٩٠	الشاعر نفسه	رجز	سماهيح	من عن يمين
٢٠٢	ورقة بن نوفل	الوافر	عجيجاً	ولوجاً
٧٠	غير معروف	الكامل	جانحاً	دامن سعدك

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
٢٣٠، ٢٢٨	عمارة بن عقيل	الطويل	النصائحُ	دعاني
٢٣٠، ٢٢٨	الشاعر نفسه	الطويل	نازحُ	لأجرر
٤٤	أبو ذؤيب الهذلي	الوافر	صحيحُ	نهيتك
١١٧	يزيد بن مخزوم الحارثي	الوافر	شراحي	وما أدري
٩١ - ٩٠	غير معروف	الوافر	قُمّاح	فتى
١١٧، ٧٠	رجل من هذيل	رجز	الشهودا	أقائلنَّ
١١٩				
٣٧٧	صخر بن جعد	الطويل	فأعودُها	فقلتُ
١٩٨	أمية بن أبي الصلت	البيسط	والجمدُ	سبحانه
٢٤٩	أنس بن مدركة	الوافر	من يسودُ	عزمتُ
٣٠٢	غير معروف	الطويل	الأبعادِ	إذا قلَّ
٢٩٨	بعض الطائيين	الطويل	موعدِ	أبى
٣٨٣، ١٠٥	النابغة الذبياني	البيسط	من أحدِ	ولأرى
٣٨٧				
٣١٥	أبو دواد	الوافر	النجادِ	فدت نفسي
١٢٥	حميد الأرقط	رجز	قدي	قدني
١٢٥	الشاعر نفسه	رجز	الملحدي	ليس الإمام
٩١	رجل من بني الحارث	المتقارب	بالرودِ	ومستنة
٣٤١	أبو دؤاد	المتقارب	نارا	أكلُ امرئٍ
١٨٤	الفرزدق	الطويل	تُصاهرُه	إلى ملكٍ
٤٨	ذو الرّمة	الطويل	القطرُ	ألا يا اسلمي
٢٢٨	عبد الله بن رواحة	البيسط	كالذي نصرُوا	فثبتَ الله
٢٥٧	حريث بن جبلة	البيسط	مياسيرُ	استقدرِ الله
٢٢٨	عمر بن أبي ربيعة	البيسط	كالذي صبرُوا	لو أنهم

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
٣٨٦	الأقيشر الأسدي	الكامل	معذور	في فتية
٢٧٧	ثابت بن قطنة	الكامل	عار	إن يقتلوك
٣٠٠	امرؤ القيس	المنسرح	اتتمروا	لم يفعلوا
٢٦٧	الأعور الشني	المتقارب	مقاديرها	هوّن عليك
٢٤٥	غير معروف	الطويل	والغدر	أليس
١٤٣	غير معروف	البسيط	من جار	يالعنة الله
١٢٨	العرجي، أو غيره	البسيط	والسمر	ياما أميلح
٣٨١	غير معروف	الوافر	إلى النسور	تركنا
٣٨١	الشاعر نفسه	الوافر	الصغير	أجنا
٢٧١	الفرزدق	الكامل	الأشبار	مازال
١٦٥	زهير بن أبي سلمى	الكامل	الذعر	ولنعم
١٤٥، ١٤١	غير معروف	رجز	باكر	صبحك
١٤٥، ١٤١	الشاعر نفسه	رجز	فاخر	بنعم طير
٢٩٨	غير معروف	رجز	العجير	إذا يقول
٢٩٨	الشاعر نفسه	رجز	جير	يصدق
١٢٦	العباس بن مرداس	الطويل	القوانسا	أكر
٢٦٦	المتلمس	البسيط	السوس	آليت
٣٢٦	العباس بن مرداس	الكامل	المجلس	إذا أتيت
٣٥٨	رؤبة	رجز	ليسي	إذ ذهب
٢٠١	أبو عيينة	الكامل	نياطه	دعني
٣٣٦	غير معروف	رجز	ينفعا	إني لأرجو
٣٣٦	الشاعر نفسه	رجز	أقلعا	إياي
١٢٨	غير معروف	رجز	جمعا	ما يُرتجى
١٢٨	الشاعر نفسه	رجز	والليث معاً	فهو الذي

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
٢٦٣	غير معروف	الطويل	قطعُ	على عن يميني
٢٧١	الكميت بن معروف	الطويل	يافعُ	وما زلتُ
٣١٦	أبو زيد الطائي	البيسط	مأسعُ	حمائلُ أثقال
٢٢٨	أبو دهبل الجمحي	البيسط	ما صنعوا	ياليت
٢٢٨	الشاعر نفسه	البيسط	كالذي وسعوا	وليتَ
٢٨٢	غير معروف	الطويل	المقنع	بكاللقوة
١٥٩	ذو الرمة	الطويل	البلاقع	وقفنا
١٥٧	غير معروف	رجز	مناعها	مناعها
١١٤	غير معروف	رجز	الخلفُ	مالك ترغين
١١٧	رؤية	رجز	السيوفاً	أشاهرنَ
١٤٥ - ١٤٤	الفرزدق	البيسط	الصياريف	تنفي يداها
٣١٥، ٣١٤	كعب بن مالك	الكامل	لم تُخلقِ	تذُرُ الجماجم
٣٧٧	رؤية	الرجز	أناكاً	تقول بني
٣٧٧، ٣٧٣	الشاعر نفسه	الرجز	عساكا	ياأبتي
٣٧٥	رجل من حمير	الرجز	عصيكا	يا ابن الزبير
٣٧٥	الشاعر نفسه	الرجز	إليك	وطالما
١٥٧	طفيل بن يزيد	الرجز	تراكيها	تراكيها
٢٨٤	رؤية	الرجز	مأكولُ	فصُيروا
٣٦١	ليبد بن أبي ربيعة	الرمل	ليس الحملُ	وإذا جوزيت
١٥١	عبد الله بن الزبيري	الرمل	وجهٌ وقبلُ	إنَّ للخيرِ
٣٨٥	الأخطل	الوافر	فِعَلا	رأيت الناسَ
١٢٦	غير معروف	الخفيف	الصهيلا	ولقد أغتدي
١٨٧، ٤٢	عامر بن جوين	المتقارب	إبقالها	فلا مزنةٌ
٢٩٨	طفيل الغنوي	الطويل	أسافله	وقلنَ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
٣٢٢	كثير عزة	الطويل	لا أقبلها	لئن
١٦٧	جرير	الطويل	نواصله	فهيها
٢٦٣	القطامي	البيسط	نظرة قبل	فقلت للركب
٣٥٦	عبدة بن الطيب	البيسط	مناديل	ثمت قمنا
١٣٤	جندح المري	البيسط	صو	ما أقدر الله
٢٨٣	الأعشى	البيسط	والقتل	أنتهون
١٢٣	غير معروف	الطويل	المزابل	إذا فاقد
٤٣،٤١	امرؤ القيس	الطويل	عالي	تنورتها
٢٦٦	مزاحم العقيلي	الطويل	مجهل	غدت
٢٦٣	امرؤ القيس	الطويل	الرواحل	دع عنك
١٢٥	أبو محلم السعدي	البيسط	حمال	ألا فتى
١٨٢	الطغرائي	البيسط	عن العطل	أصالة الرأي
١٢٣،٥٠	الفرزدق	البيسط	والجدل	مأنت بالحكم
٣٥٩	زيد الخير	الوافر	مالي	كمنية جابر
١٦٥	ربيعه بن مقروم	الكامل	لم أنزل	فدعوا نزال
١٩-١٨	الفند الزماني	الهمزج	أوصالي	ولولا نبيل
١٤١	حسان بن ثابت	الطويل	مصرما	ألست
٢٨٦،٢٨٥	للراعي، أو جرير	الوافر	لما	وريشي منكم
٣٧٦	رؤية	الرجز	صائما	لاتلحني
٢٦٩	رجل من همدان	الطويل	علقم	وإن لساني
١٨٨	لعييد الله الرقيات	الطويل	وحميم	تولّى
١٢٦	النابعة الذيباني	الوافر	سنام	ونأخذ بعده
٣٦٩،٣٦٦	أبو وجزة	الكامل	أنعموا	العاطفون
١٨٨	أمية بن أبي الصلت	المتقارب	ألوم	يلوموني

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
٣٢٨	زهير بن أبي سلمى	الطويل	تُعلم	ومهما
١٤١	الشاعر نفسه	الطويل	مبرم	يمينا
٢٦١	غير معروف	الطويل	اللهازم	و كنت
٣٥٥	الشاعر نفسه	البيسيط	بالجام	تُهدي كُتاب
٣٢٩	ساعدة بن جؤية	البيسيط	من بارق تشم	قد أوأبيت
٢٦٣	قطري بن الفجاءة	الكامل	وأمامي	فلقد أراني
١٢٢	عنزة	الكامل	ألقهما دمي	الشامي عرضي
٣٨٤	الجميع الأسدي	السريع	فدم	حاشا
٣٨٤	الشاعر نفسه	السريع	الشم	عمرو
٢٨١	خطام الجاشعي	الرجز	يؤثفين	وصاليات
٢٥٢	الأسود بن يعفر	الطويل	قرينا	تحية
٢٣٠، ٢٢٨	جرير	البيسيط	كانا	يأم عمرو
١٥٣	الشاعر نفسه	البيسيط	كانا	ياحبذا
٢٩٩	غير معروف	الوافر	إنه	وقائلة
١١٨	عمرو بن كلثوم	الوافر	رضينا	ونحن التاركون
١٥٣	عبد الله بن رواحة	الرجز	دينا	فحبذا
٣٦٩، ٣٦٦	جميل بثينة	الخفيف	كلانا	نولي
١٠٢	غير معروف	الطويل	كائن	لك العز
٢٢٩	الشاعر نفسه	الهزج	إذعان	وبعضُ الحلم
١٤٢	جميل بثينة	الطويل	معون	بثين
٢٦٨	الكلابي، أو غيره	الطويل	لقضاني	تحن
٢٠٢	رجل من طيء	الطويل	يماني	علا زيدنا
٣٩٠	غير معروف	البيسيط	والدين	حاشا
٣٧٧، ٣٧٢	عمران بن حطان	الوافر	عساني	ولي نفس

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	أول البيت
١٢٢	رجل من سلول	الكامل	لايعيني	ولقد أمرُ
١٢٤	غير معروف	الرجز	قطني	امتلاً الحوضُ
١٢٤	الشاعر نفسه	الرجز	بطني	مهلاً رويداً
٣٨٤	رؤبة	الرجز	أباها	إنَّ أباهَا

أجزاء الأبيات وأنصافها

الصفحة	الشاعر	جزء البيت أو نصفه
٥٧	غير معروف	أتاك أتك اللاحقون
١٥٤	الشماخ	ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال
٣٧٨	المعطل الهذلي	بأي الحشا أمسى الخليط المباينُ
١٨٧	الأعشى	فإنَّ الحوادث أودى بها
٣٢٩	امرؤ القيس	لما نسجتها من جنوبٍ وشمألٍ
٣٨٧	تميم بن مقبل	لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها
٣٥٣	أمية بن أبي الصلت	وإنما... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
٣٥٩	عمرو بن معديكرب	يسوءُ الفالياتِ إذا فليني

٦- فهرس الأعلام

(أ)	
الأعلم الشنتمريّ ٧٥، ١٤٩، ٢٥٤، ٣١٨	
٣٨٤، ٣١٩	إبراهيم الخلدود/الدكتور، ٨، ٢٢٠، ٢٢١
الأمويّ (أبو محمد بن أبان) ٣٦٦/ت	٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨
الأنباريّ (أبو البركات ،صاحب الإنصاف)	إبراهيم السامرائي /الدكتور، ١٧٤
٧٨، ٦٧، ٦٠، ٥٦، ٢٥، ٢٣، ١٣، ٨، ٧، ٦	أبي بن كعب الصحابيّ، ١٠٨
١٢٧، ١٢٦، ١٢٤، ١١٠، ١٠٢، ٩٧، ٩٦	أحمد سليمان ياقوت/الدكتور، ١٦٤، ١٦٦
١٤٤، ١٤٠، ١٣٨، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٢٨	١٧٠
٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ١٩٨، ١٩٦، ١٩٥، ١٧٧	أحمد بن قاسم العباديّ ٨
٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٥٨، ٢٢٦، ٢٠٤	أحمد مكي الأنصاريّ /الدكتور، ٨٤، ٨٥، ٨٦
٣٧٢، ٣٦٦، ٣٥٩، ٣٤٧، ٣٤٣، ٣١٠، ٣٠٢	٨٧
٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٢، ٣٧٣	الأحمر (خلف) ٣٦٦
٢٦٤، ١٦١، ١٣٧ (أبو بكر)	الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) ١٤
٣٩٩	١٥، ١٦، ٤٧، ٥٥، ٩٦، ١٤٩، ١٩٠، ١٩٥
ابن إياز ٧	١٩٦، ٢١١، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٣
(ب)	٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٤
ابن بابشاذ ٢١٠، ٢١١	٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦
الباقولي ٣٦٤/ت	٣١٧، ٣١٨، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨١
ابن برهان ٧٤، ٩٠، ٩١، ١٠٦، ١٥٠، ٢٣٣	٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٠
٣١٠، ٣٠٥، ٢٣٥	الأخفش الأصغر (علي بن سليمان) ١٥، ١٧
ابن بري ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥١، ٢٥٩	الإربلي = صاحب جواهر الأدب
٣٦٢	الأزهريّ صاحب تهذيب اللغة ٣٠٢
البغدادي/صاحب خزانة الأدب/٤٣، ١١٠،	الأشوننيّ ٤٣، ٨٢، ٨٣، ١٠١، ١٠٢، ٣١٦
٣٦٦، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٨٠، ٢٦٤	٣٦٧، ٣٨٦
	الأصمعيّ ٩١

الجلولي (أبو علي) ١٨٢/ت	أبو البقاء العكبري ٦، ٧، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٥٢،
جميل بثينة، الشاعر ٣٧٠	١٩٥، ١٥٤، ١٤٥، ١٣٥، ٨١، ٧٨، ٦٠، ٥٦
ابن جني ١٤، ٥٥، ٥٦، ٧٣، ٩٧، ١٠١، ١٠٦	٢٤٦، ٢٣٥، ٢٢٥، ٢١١، ٢١٠، ١٩٨، ١٩٦
١٦٤، ١٦٥، ١٧٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٩	٣١٠، ٣٠٢، ٣٠١، ٢٩١، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٥٦
٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣١٨	٣٦١، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥١، ٣٤٧، ٣٤٣، ٣٢٤
٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٨٣	٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٢، ٣٧٣، ٣٦٢
(ح)	٣٩٠
أبو حاتم ٣٣٩	أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - ٢٠٨
ابن الحاج ١٥، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٦	البيضاوي ٩١، ٩٢، ٩٣
ابن الحاجب ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٦٠، ٧٨، ٧٩،	(ت)
٩٧، ٩٩، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٠، ١٥٠، ٢٢٢، ٢٢٤،	التفتازاني ٢٥٣
٢٩٨، ٣١١، ٣١٢	تمام حسان/الدكتور ٨٣، ٨٧، ٨٨، ١١٦،
الحريري ٧٢، ٨١	١٦٥، ١٤٨، ١٣٥
حسان بن ثابت ١٤١	(ث)
الحسن البصري ١١٣	ثعلب (أبو العباس) ٦، ٩٦، ١١٢، ١١٥، ٣٧٢،
حمزة عبد الله النشرتي/الدكتور ٧	(ج)
أبو حيان الأندلسي ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٤٣،	الجرجاني (صاحب التعريفات) ٧٨
٤٧، ٤٨، ٥٣، ٥٨، ٦٢، ٦٥، ٧١، ٧٤، ٨٠،	الجرمي (أبو عمر) ٥٥، ١٦٢، ٣٨٣، ٣٨١،
٨٣، ٩٧، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠،	جرير (الشاعر) ٢٢٨
١٣٧، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٤،	الجزولي ٢٩، ٣٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٨٠، ٢٩٧،
١٨٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٠،	٣٢٥
٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨،	أبو جعفر ابن الزبير ٨٣
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩،	أبو جعفر ابن صابر ١٠/ت، ٨٢، ٨٣، ١٥٨،
٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥،	أبو جعفر النحاس ٦، ٢٣، ٢٨٦، ٢٦٦، ٣٦٧،
٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٠ =	٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠

أبو دهبيل الجمحي (الشاعر) ٢٢٨	٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،٣٠٢،٢٩٥،٢٩٢،٢٩١ =
أبو داود (الشاعر) ٣١٥	٣٢٥،٣٢١،٣١٧،٣١٦،٣١٥،٣١١،٣٠٧
(ر)	٣٦٠،٣٥٢،٣٤٣،٣٣٨،٣٣٥،٣٣١،٣٢٨
الرؤاسي ١٤٦،١٤٥	٣٧٨،٣٧٦،٣٧٣،٣٧٢،٣٦٦،٣٦٥،٣٦٤
رؤبة بن العجاج ٣٧٣	٣٨٢،٣٨٠
الرازي (صاحب التفسير) ٩١	(خ)
الراعي النميري ٢٨٥	خالد الأزهرى ١٣٧،٩٧،٨٤،٤٥،٣١،٢٢
الربيعي (أبو الحسن) ١٥٠،٤٣،٤٢	٢٨٥،٢٣٣،٢٢٨،١٧٨،١٧٢،١٥٥،١٤٦
ابن أبي الربيع ١٤،١٧،١٨،١٨٠،١٥٩،٥٦،٥٥	٣٨٩،٣٣٥،٣٣٤
١٤٩،٧٧،١٥٠،١٩٥،٢١٦،٢٣٣،٢٦٧	ابن الحجاز ٢٥١
٢٦٨،٢٦٩،٢٧٦،٢٨٠،٢٨٢،٢٩٧،٣٢٥	ابن خروف ١٤٩،١٥٠،٢٢٧،٢٥٨،٢٦٧
٣٢٢،٣٤٣،٣٤٤،٣٤٥،٣٦٨	٣٩٠،٣٣٧،٣٣٢،٣٠٤
ابن أبي ربيعة (الشاعر) ٢٢٨	ابن الخشاب ٢٣،٢٦،٢٦،٥٦،٧٩،٧٢
الرضي ٤٠،٤٢،٤٣،٤٣،٨٠،٩٦،١٠٤،١٠٧	الحشني (أبو ذر) ٣٦٤/ت
١١٠،١٣٦،١٤٢،١٥٠،١٥٦،١٦٠،١٦١	الحضري ٣٨،٤٠،٤٥،٤٥،٨٦،٨٦،٣٨
١٦٥،١٧٨،١٩٣،١٩٥،١٩٦،٢٠٥،٢١٣	خطاب الماردي ١٥٠/ت، ٣٢٨
٢٢٠،٢٢١،٢٢٣،٢٢٥،٢٢٦،٢٣٢،٢٤٥	أبو الخطاب (الأخفش الأكبر) ١٥٧
٢٤٩،٢٥٥،٢٧٤،٢٧٨،٢٨٧،٢٩١،٢٩٢	الخليل بن أحمد الفراهيدي ٧،٨٤،١٠٩،١١٠
٢٩٧،٣٠٥،٣٠٩،٣١٢،٣١٥،٣١٦،٣٢١	١٤٩،١٥٠،١٥٩،١٧٣،١٧٨،١٩٦،١٩٧
٣٢٣،٣٣٩،٣٥٨،٣٧١،٣٧٢،٣٧٤،٣٧٨	٢٢٠،٣١٩،٣١٨،٢٨٩،٢٨٥،٢٢١،٢٢٠
٣٨٢،٣٨٥	(د)
الرماني ٦،٢٤٢،٢٤٤،٢٨٠،٢٨٧،٢٩١	ابن درستويه ٦،١٥٠،١٩٨،٢٥١
٣٨١،٣٨٢،٣٨٧	الدسوقي ١٠٠،١٨٢،٢٥٣،٢٩٩،٣٨٦
ذو الرمة ١٥٩	الدماميني ٥٤،٥٧،٧١،٩٦،١٠١،١٤٦
الرندي = أبو علي	١٤٧،١٤٩،٢٢٣،٢٢٧،٢٣٢

٣٨٣،٣٧٢،٣٥٢،٣٥١	الرياشي ٢٧١،٢٥٨
ابن سعد (صاحب الطبقات) ٣٨٦	رياض بن حسن الخوام/ الدكتور ٢٨٧،٩،٨
سفيان بن عيينة ٢٨٦	٢٩٠،٢٨٩،٢٨٨
أبو السمال ١٠٧	(ز)
السمين الحلبي ٢٥٥،١٠٩،١٠٤،٩٢،٩٠	الزاكي محمد آدم/ الدكتور ١١٥،٧
٣٤٠،٣٠٦،٢٨١	الزبيدي صاحب طبقات النحويين ٨٦،٨٤
السهيلى ١٤،٩٢،٩٣،٩٧،٢٢٠،٢٤٣	الزجاج ١١٠،٩٢،٩١،٥٨،٤٦،٤٣،٢٣
٣٣٢،٣٢٨،٣٢٠،٢٥٥،٢٥٤،٢٤٦،٢٤٤	٣٨٣،٣٧٢،٣٧٠،٢٩١،٢٨٥،٢٥٨،١٩٧
سيويه ٦٤،٦٣،٦٢،٦١،٤٦،٤٥،١٣،٧،٦	الزجاجي ١٩،١٨،١٧،١٦،١٥،١٤،١٣
١١٠،١٠٩،٩٧،٩٦،٩٠،٨٥،٧٦،٧٥	٧٨،٧٧،٧٦،٥٩،٥٨،٤٢،٢٧،٢٤،٢٣
١٩٥،١٨٥،١٨٢،١٥٦،١٥٠،١٤٩،١١٧	٣٥٧،٣٥١،٣٤٦،٣٤٥،٣٤٤،٣٤٣،١١٢
٢٤٢،٢٢٦،٢٢١،٢٢٠،٢١٨،٢١٣،١٩٦	٣٥٩،٣٥٨
٢٦٨،٢٦٧،٢٦٦،٢٥٩،٢٥٨،٢٥٤،٢٤٤	الزركشي ٣٢١
٢٩٥،٢٩٢،٢٩١،٢٨٩،٢٨٧،٢٨٥،٢٧٩	الزعفراني ١٠١/ت
٣١٨،٣١٥،٣١٤،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،٢٩٧	الزخشري ٧٨،٦١،٤٣،٤٢،٢٧،٢٦،٢٣
٣٣٩،٣٣٥،٣٣٢،٣٣١،٣٢٦،٣٢٤،٣١٩	١٧٩،١٧٧،١٠٤،٩٧،٩٥،٩٣،٩٢،٧٩
٣٧٤،٣٧٢،٣٦٧،٣٦٥،٣٥٥،٣٤٦،٣٤٥	٣٦٩،٣٦٦،٢٩٨،٢٩٦،٢٣٢،٢٢٩
٣٨١،٣٨٠،٣٧٩،٣٧٨،٣٧٧،٣٧٦،٣٧٥	زهير بن أبي سلمى ١٦٥ ٣٢٩،٣٢٨،
٣٩١،٣٨٤،٣٨٣،٣٨٢	أبو زيد ٣١٧،٣١٤،١٦٤،١٦١،١٦٠
ابن السيد الطليوسي ١٣،١٥،١٧،١٩،٢٣	(س)
٧٦،٧٥،٧٣،٦٢،٥٥،٣٠،٢٩،٢٥،٢٤	السخاوي ٢٥٣
٣٤٧،٣٤٤،٢٤٩،١٤٩،٧٨،٧٧	ابن السراج (أبو بكر) ٣٣،٢٥،٢٤،٢٣،٨
ابن سيده ٢٨٥، ٢٨٦	١٩٦،١٥٣،١٤٩،١١٠،٩٨،٩٦،٥٨،٥٢
السيرافي ٢٣،٢٥،٦٢،٧٥،١١٢،١٨٦	٢٧٨،٢٦٦،٢٤٥،٢٤٤،٢٤٢،٢٢٥،٢٢٢
٣٧٦،٣٧٢،٣٦٧،٢٧١،٢٥٧،١٩٠	= ٣٣٣،٣٣١،٣٢٥،٢٩٥،٢٨٩،٢٨٢

(ص)	السيد رزق الطويل / الدكتور ١٩٧٠، ٧
صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج	السيوطي ٢٢، ٢٦، ٣٤، ٣٥، ٥١، ٥٣، ٦٠،
٢٦٠، ٢٥٩	٦٧، ٦٨، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٩٣، ١٠٧، ١٣٧،
صاحب البسيط (ابن العلي) ٣٣٨، ١٧٤	١٤٦، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ١٨٢، ١٩٣،
صاحب جواهر الأدب (الإربلي) ٢٣٧، ٢٣٤	١٩٦، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٣،
٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٦٤	٢٨٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٦،
صاحب رصف المباني (المالقي) ١٨٦، ١٠٦	٣٠٧، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣،
١٩٧، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٩	٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٦٥،
٢٥٩، ٢٦٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨	٣٨٠، ٣٨١
٢٩٩، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٤٩، ٣٥٤	(ش)
صاحب الفوائد الضيائية (الجامي) ٢٢٠	الشاطبي ٢١، ٨٥، ٩٨، ٩٩، ٢٣٢، ٢٣٤،
صاحب كتاب الإرشاد (الكيشي) ١٧، ١٤	٢٣٦، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٦،
٥٦، ٧٤، ٣٠٨، ٣٠٩	٢٨٠، ٢٨٣
الصبان ٣٨، ٤٣، ٨٢، ١٥٨، ١٧٢، ٢١١،	ابن الشجري ١٣، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ١٢٤،
٣٣٠، ٣٢٢، ٣٦٨	١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٠، ١٧٧، ٢٢٢،
صدر الأفاضل الخوارزمي ٢١، ٢٦، ٤٥، ٦٠	٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠،
٧٨، ١٢٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٦، ٢١١، ٣٠٨	٣٧٤
٣٨٢	شعبان صلاح / الدكتور ١٩٧
الصفار (شارح كتاب سيويه) ١٩١، ٣٤٣	ابن شقير (أبو بكر) ٣٥٢
٣٥٦، ٣٥٨	الشلوبين (أبو علي) ٢٩، ٣٠، ٦٤، ٨٠، ٩٨،
الصفدي / ١٨٢	١٧٨، ١٧٨، ٢٣٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٩٢، ٢٩٤،
الصنعاني = ابن يعيش الصنعاني	٢٩٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٤،
الصيمري ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٦٠، ٦١، ٧٧	٣٩٠
٢٢٢، ٢٥٨، ٢٦٦	الشهاب الخفاجي ١٠٩، ٢٥٥،
	شبية (القارئ) ١١٣

- (ط)
- طارق الجنابي / الدكتور ٧
- ابن طاهر ٢٦٧، ٢٥٨
- الطبراني (صاحب المعاجم الثلاثة في الحديث) ٣٨٦، ٣٨٥
- ابن الطراوة ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٦٧، ٢٧٤، ٣٦٦
- طفيل الغنوي الشاعر ٢٩٨
- الطوال = أبو عبد الله
- (ع)
- عاصم بن أبي النجود ١١٣
- ابن عباس الصحابي - رضي الله عنه - ٣٢٣
- عباس حسن ٢٩، ٣٢، ٨٠، ٨٢، ١٧٢، ١٩٤
- ٢٢١، ٢٠٦
- العباس بن مرداس ١٢٦
- عثمان - رضي الله عنه - ٣٦٨
- عبد الخالق عضيمة / الدكتور ٢٥٥، ٢٥٦
- ٢٥٩
- عبد الرحمن بن عثيمين / الدكتور ٦
- عبد القاهر الجرجاني ٤٢، ٥٠، ٥٦، ٦٣، ٧٤
- ٣٣٦، ٢٩٧، ٩٧
- عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (صاحب
- ائتلاف النصر) ١٩٨، ٧
- عبد الله الحسيني / الدكتور ٧
- عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - ٢٢٨
- أبو عبد الله الطوال ١٤، ٦١، ٧٦
- أبو عبد الله محمد الفراء ٧١
- العبدى ٣٤٦
- أبو عبيد القاسم بن سلام ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩
- أبو عبيدة معمر بن المثنى ٣٦٦، ٣٦٧
- ابن عصفور ١٨، ١٩، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٥٩
- ٦١، ٦٥، ٧٧، ٨٠، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٤٦
- ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٢١
- ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٤
- ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥
- ٣٠٢، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٤٣
- ابن عطية ٩٠، ٣٤٠
- ابن عقيل ١٥٠، ١٩٣، ٢١١، ٢١٣، ٢٥٧
- ٢٦١، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٨٠
- أبو علي الرندي ٢٦٧، ٣٢١
- أبو علي الفارسي ١٤، ١٦، ١٧، ٢٤، ٥٥
- ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٧٦، ٩٧، ٩٨، ١١١، ١٥٠
- ١٥١، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٠، ١٩٢
- ١٩٦، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣
- ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٠
- ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥
- ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣
- ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦
- ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨١
- ٣٨٣

ابن فلاح اليميني ٣٥	عمر - رضي الله عنه - ٢٠٨
الفيروزآبادي ٢٨٦	ابن عمر (عبدالله) ٣٦٩
الفيومي (صاحب المصباح المنير) ٢٨٧	عمران بن حطان ٣٧٣
(ق)	ابو عمرو الشيباني ٣٩٠، ٣١٤
أبو القاسم بن القاسم ١٥٨/ت، ١٦٨	أبو عمرو بن العلاء ٣٨٩، ٣٦٠
ابن قتيبة ٣٦٦	عيسى بن عمر الثقفي ٣٨٩، ٣٧٠، ٣٦٠
القرافي ٢١	عيسى بن موهب ٣٠٢
القرطبي (صاحب التفسير) ٤٨	عياد الشيباني / الدكتور ٣٦٧، ٢١٩، ٢١٦
القسطلاني ٩١/ت	٣٧٠
قطرب ١١٠، ١٤٤، ٣١٥، ٣٦٤	(ف)
ابن القواس ٣٦، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ١٩٦،	الفارابي (أبو نصر) ٧٨
٣١٥، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٦، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٢١	ابن فارس ١٣٦، ١٣٥، ١٣٠، ١٢٣، ١١٥، ٦٢، ٥٥
٣٨٧، ٣٨٢، ٣٦٢، ٣٤٧، ٣٤٤، ٣٤١، ٣١٦	فاضل الساقبي/الدكتور ١١٦، ٨٨، ٥١، ٨
٣٨٩	١١٧
ابن القيم ٢٣، ٢٤٧	فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان/الدكتورة ٨
(ك)	الفاكهي ٢٩، ٣٢، ٦٢، ٦٦، ٨٠، ٣٧٤
الكافيجي ٩٣/ت، ٩٤	فتحي بيومي حموده /الدكتور ٣٢٢، ٧
الكرماني (صاحب غرائب التفسير) ١٠٦/ت	فخر صالح قدرة /الدكتور ٧
١٩٧	الفرّاء ١٤، ١٥، ٤٨، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧
الكسائي ١٤، ١٥، ١١١، ١١٢، ١١٢٤، ١٣٨	١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١٠٦، ٩٢
١٤٦، ١٥٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣	٢٠٨، ٢٠٧، ١٩٦، ١٩٣، ١٧٤، ١٤٦، ١٤٥
٢٨٥، ٣٣٩، ٣٨١	٢٦٨، ٢٦٤، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢١٣، ٢١١، ٢١٠
كعب بن مالك الصحابي الشاعر ٣١٤	٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٥١
الكميت الشاعر ٢٩٩	الفرزدق ١٨٥
ابن كيسان ٦، ١٥٠، ١٩٣، ١٩٦، ٢٦٧	الفرزاري الشاعر ١١٠

٢٤٢،١٩٧،١٩٦،١٥٣،١٥٠،١٤٩،١١٥
 ٣٠٥،٢٩٥،٢٦٦،٢٦٤،٢٥٩،٢٥٨،٢٤٤
 ٣٤٧،٣٤٦،٣٢٥،٣٢٤،٣٢٣،٣١٥،٣٠٦
 ٣٨٩،٣٨٣،٣٨٠،٣٧٨،٣٧٧،٣٧٠

المتمس الشاعر ٢٦٦

المجريطي ١٤٩/ت، ١٥٠، ٢٨٦

محمد آدم الزاكي = الزاكي

محمد حسن عواد / الدكتور ٨، ١١٨

محمد خير الحلواني / الدكتور ٧

محمد عبدالله جبر / الدكتور ٨، ٨٢، ٨٣

١٦٤، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ٨٨، ٨٦، ٨٤

٢١٦، ١٦٨، ١٦٥

محمد محيي الدين عبد الحميد ٦، ١٠٥

محمد بن مسعود الغزني ٣٧٣/ت

محمد بن الوليد بن ولاد ٧٣

محمود شاکر ٦٣

المراي ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٧، ١٩٨

٢٥٥، ٢٥٣، ٢٤٩، ٢٣٢، ٢٢٣، ٢٢١، ٢٠٧

٣٠٤، ٢٩٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٦٨، ٢٦٦

٣٣٨، ٣٣٤، ٣٢٨، ٣١٦، ٣١٥، ٣٠٧

٣٦٧، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٥٣، ٣٢٥، ٣٤٩

٣٧٢، ٣٦٩

ابن مسعود الصحابي - رضي الله عنه -

٣٢٣، ١٠٧

ابن مضاء ٢٨٠

الكيشي = صاحب كتاب الإرشاد

(ل)

ليد بن أبي ربيعة ٣٦١

الليث ٢٨٦

(م)

ماريو باي ١٢

مازن المبارك / الدكتور ١١٢

المازني ٥٧، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٦، ٢٣٢

٣٩٠، ٣٨٣، ٣٢٣، ٢٤٣، ٢٣٣

المالقي = صاحب رصف المباني

ابن مالك ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٨، ٤٠، ٤٧

٧٤، ٧٠، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٤٩

١٠٦، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٩٦

١٧٠، ١٥٤، ١٥٢، ١٥٠، ١٤٩، ١٣٧، ١٠٧

١٩٩، ١٩٦، ١٨٩، ١٨٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٧٧

٢٢٧، ٢٢٠، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠١

٢٥٥، ٢٤٩، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٢

٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٦١، ٢٥٩، ٢٥٧

٣١١، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٥، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٨

٣٥٢، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٤، ٣٣٢، ٣٣١

٣٨٣، ٣٨١، ٣٧٩، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢

٣٩٠، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤

ابن مالك بدر الدين ٣٠٢

الميرد (محمد بن يزيد) ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ٦

= ١١٢، ١١٠، ١٠٦، ٨٤، ٧٣، ٤٦، ٤٣

٣٣٥،٣٣٤،٣٣٢،٣٣١،٣٣٠،٣٢٨،٣١٥	معاذ الهراء ١٤
٣٨٤،٣٧٢،٣٦٦،٣٦٠،٣٤٦،٣٣٩،٣٣٧	ابن معط ٦١
٣٨٧،٣٨٥،	المفدى محمد بن عبدالرحمن / الدكتور ٢٤٨
هشام الضير ١٢٤	المفضل الضبي ٣٨٤
ابن هشام اللخمي ١٤٩	مكي بن أبي طالب القيسي ١٠٩،٩٠،
(و)	٣٦٦،٣٣٩،١٧٧
أبو وجزة الشاعر ٣٦٦	ابن منظور ٢٨٨،١٦٤،١٦١
ورقة بن نوفل ٢٠٢	ابن المنير ٩٣
ابن ولاد صاحب الانتصار ١٠٦	المنتجب الهمداني ٣٦٤
(ي)	مهدي المخزومي / الدكتور ١١٣،١١٢،
ياقوت الحموي ٢٩٧	١٦٩،١٦٨،١٦٧،١٦١،١٦٠،١١٧،١١٥
يحيى بن وثاب ١١٣	١٧٥،١٧٤
يس العليمي ٣٣٦،٢١١،١٧٢،٨٥،٨٤	(ن)
ابن يسعون ٣٢٨/ت، ٣٢٩	النابعة الذيباني ٣٨٧،١٢٦،١٠٥
يعقوب الحضرمي (القارئ) ٣١٨	ابن الناظم ١٧،١٤
يونس بن حبيب ٢٨٩،٢٢٨،٢٢٧	النحاس = أبو جعفر
ابن يعيش ٦١،٦٠،٤٥،٢٧،٢٦،٢٥،١٤	ابن النحاس ٣٥٢
١٦٣،١٥٣،١٥٢،١٠٣،١٠٠،٩٦،٧٩	(هـ)
١٩٣،١٩٠،١٨٦،١٨٢،١٧٩،١٧٧،١٧٤	ابن هاني ٢١/ت
٢٥٩،٢٣٦،٢٣٤،٢٣٢،٢١٣،٢١٠،٢٠٥	المهروي (صاحب كتاب الأزهية) ٢٥٣
٣٠٥،٣٠٢،٢٨٩،٢٧٨،٢٧٥،٢٧٤،٢٦٤	ابن هشام ٦٠،٥١،٤٧،٣٨،٢٨،٢٦،٨،٧
٣٨٣،٣٨٢،٣٨٠،٣٤١،٣٣٨،٣٠٦،	١٠٩،١٠٧،١٠٤،١٠٢،١٠٠،٩٩،٧٨
٣٨٦	١٨٣،١٨٢،١٧٨،١٧٧،١٦١،١٦٠،١١١
ابن يعيش الصنعاني ٣٤، ٦٨،٦٧،٣٥،	٢٥١،٢٤٨،٢٤٣،٢٢٣،٢٢١،٢٢٠،٢٠٧
٧٨	= ٣٠٣،٣٠٢،٢٨٣،٢٦٨،٢٦٥،٢٦٣،

٧- المصادر والمراجع

أ- المصادر المخطوطة والرسائل العلمیة

- تحفة الغریب فی الكلام علی مغنی اللیب لمحمد بن أبی بكر الدمامینی المتوفی سنة ٧٢٧ هـ عن المكتبة الوطنیة بتونس برقم ٥٢١٨ مصور. مركز البحث بجامعة أم القرى برقم ٨٧١ .
- شرح كتاب الجمل فی النحو للزجاجی تألیف طاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفی سنة ٤٦٩ هـ مصور. مركز البحث العلمی بجامعة أم القرى برقم ١٧٦ عن المكتبة الظاهریة .
- شرح كتاب سیبویه للسیرا فی المتوفی سنة ٣٦٨ هـ ج ١ عن دار الكتب العلمیة المصریة برقم ١٣٦، ورقمه. مركز البحث العلمی بجامعة أم القرى ١٩٥ .
- شرح كتاب سیبویه للسیرا فی المتوفی سنة ٣٦٨ هـ ج ٣ عن دار الكتب العلمیة المصریة برقم ١٣٧ نحو، ورقمه. مركز البحث العلمی بجامعة أم القرى ١٩٦ .
- المسائل النحویة فی كتاب أضواء البیان للعلامة الشنقیطی عرض ودراسة - رسالة ماجستير أعدھا الزمیل : علی بن الحسن السرحانی - وفقه الله - .
- المقاصد الشافیة فی شرح الخلاصة الكافیة للشاطبی المتوفی سنة ٧٩٠ هـ عن الخزانة العامة بالرباط رقم ٦، مصور. مركز البحث العلمی بجامعة أم القرى برقم ٧٢٩ .
- المقاصد الشافیة فی شرح الخلاصة الكافیة - القسم الثاني - تحقیق الدكتور محمد بن إبراهیم البنا، مطبوع ولماناً ینشر .

ب - المصادر المطبوعة

- ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيديّ المتوفى سنة ٨٠٢هـ تحقيق الدكتور طارق الجنابيّ ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ابن الطراوة النّحويّ تأليف الدكتور عياد بن عيد الثبيتيّ ، مطبوعات نادي الطائف الأدبيّ ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- أبرز كريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاريّ - طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعيّة توزيع دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر تأليف الشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع - دار الندوة الجديدة - بيروت .
- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ وبأسفل الصحائف إعجاز القرآن للباقلاني - دار الباز - .
- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري المتوفى ٢٧٦ هـ ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ/ علي فاعور - دار الكتب العلميّة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب تصنيف شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي المتوفى سنة ٦٩٥ هـ تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الله الحسيني البركاتي ، والدكتور / محسن سالم العميري ، مطبوعات معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣ هـ - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- أسرار العربية تأليف أبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار، مطبعة الزفي بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- أسس علم اللغة تأليف ماريو باي، ترجمة وتعليق الدكتور/ أحمد مختار عمر - عالم الكتب - الطبعة الثامنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة تأليف الدكتور / فاضل مصطفى الساقى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية للدكتور/ محمدعبدالله جبر- دار المعارف - ١٩٨٠ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي تأليف عبدالمملك بن قريب الأصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر و عبدالسلام محمد هارون - بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ - تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- إعراب الحديث النبويّ تأليف أبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ ،دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن موسى الشاعر ،دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة - السعودية ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري - دارالكتاب المصري/ دار الكتب اللبناني - الطبعة الرابعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق الدكتور/زهير غازي زاهد - عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ - ١٢١٩ م،دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الأعلام للزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة الحادية عشرة ١٩٩٥ م.

- الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح لأبي الحسين ابن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨هـ ، تقديم وتحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي - دار التراث - بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد بن السيد البطلوسي المتوفى سنة ٥٢١هـ ، تحقيق الأستاذ/ مصطفى السقا والدكتور/ حامد عبدالمجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨١م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تأليف الدكتور/ فاضل مصطفى الساقى - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي الحسيني العلوي المتوفى سنة ٥٤٢ هـ تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة .
- الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- أمثال العرب للمفضل الضبي المتوفى سنة ١٧٨ هـ تقريباً قدم له الدكتور إحسان عباس - دار الرائد العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد المتوفى سنة ٣٣٢هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور / زهير عبدالمحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الانتصاف على الكشاف لأحمد بن محمد بن منصور المعروف بابن المنير المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثالثة .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحמיד - دار الفكر - .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبدالحמיד - دار الفكر - .

- الإيضاح العضدي تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ - تحقيق الدكتور /حسن شاذلي فرهود- دار العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨ م .
- الإيضاح في شرح المفصل تأليف أبي عمرو بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان المتوفى سنة ٧٥٤هـ - دار الفكر - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- بدائع الفوائد تأليف ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ - دار الفكر .
- البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والذرة تأليف عبد الفتاح ابن عبد الغني القاضي ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- البرهان في علوم القرآن للزر كشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة دار التراث - .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ تحقيق ودراسة الدكتور/عتاد بن عيد الشيبني - دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ ، تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار - المكتبة العلمية - بيروت .
- البصريات = المسائل البصريات
- البغداديات = المسائل المشكلة
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه ، مراجعة /مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ تحقيق السيد أحمد صقر - المكتبة العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التأويل النحويّ في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرّشد الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري المتوفى حوالي سنة ٤٩٠هـ - تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين - مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ تحقيق علي البحاي - المكتبة الفيصلية - طبع بدار إحياء الكتب العربية .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور /عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق الدكتور/ عفيف عبدالرحمن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ألفه أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ - حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداي - دار القلم / دمشق - الطبعة الأولى .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٧هـ ، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن المفدى ، طبع الكتاب مفرقاً ج/٢١، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ، ج/٤، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ج/ ٦، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، ج/ ٧ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض حمد القوزي - مطبعة الأمانة - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل تأليف أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة ٦٩١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب تأليف فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠هـ حققه وقام له عبد السلام هارون، وراجع محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ - ١٩٦٤م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٥٢هـ، دراسة وتحقيق الدكتور/يوسف أحمد المطوع - مطابع سجل العرب - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني تأليف الحسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوه والأستاذ / محمد نديم فاضل ، - دار الآفاق الجديدة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- جواب المسائل العشر لابن بري المتوفى سنة ٥٨٢هـ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور/ محمد أحمد الدالي - دار البشائر - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإريلي المتوفى سنة ٧٤١هـ تحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حاشية الحضري المتوفى سنة ١٢٨٧هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب تأليف مصطفى محمد عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ ، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي .
- حاشية الشهاب الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ على تفسير البيضاوي المتوفى سنة ٦٩١هـ ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق المهدي - دارالكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- حاشية الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار الفكر - .
- حاشية يس العليمي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ على شرح الفاكهي لقطر الندى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
- الحجّة للقراء السبعة تأليف أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- حديث (ما) أقسامها وأحكامها تأليف الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطبوعات النادي الأدبي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- الحلبيات = المسائل الحلبيات
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبدالقادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ - الطبعة الثانية .
- الخصائص لأبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي - بيروت.
- الخلاف بين النحويين، دراسة، تحليل، تقويم، تأليف الدكتور/ السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - دار الحديث - القاهرة .
- دراسات نحوية في خصائص ابن جني تأليف الدكتور أحمد سليمان ياقوت، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- دراسات نقدية في النحو العربي - تأليف الدكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٥٧ م .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ تحقيق وتعليق الشيخ/علي محمد معوض، ومعه آخرون - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه الدكتور: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي نشر جوستاف فون جرنباوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة الأولى دمشق ١٩٨١م .
- ديوان أبي دهب الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد العظيم عبد الحسن، بغداد ١٩٧٢ م .
- ديوان الأسود بن يعفر صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ بغداد .
- ديوان الأعشى - دار صادر - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ديوان الأقيشر الأسدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور خليل الدويهي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، بشرح إبراهيم بن محمد الحضرمي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ، قدم له وحققه الدكتور أنور أبو سليم، والدكتور علي الهروط، ساعد في تحقيقه د/ علي الشوملي - دار عمّار - الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٢ - ١٩٩١ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه، وحققه وشرحه الدكتور سجع جميل الجبيلي، دار صادر - بيروت ١٩٩٨ م .
- ديوان جرير شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ديوان جميل بثينة، جمعه وحققه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
- ديوان الحارث بن حلزة، شرحه وضبط نضوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع، دار القلم - بيروت .
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- ديوان الخوارج ، جمعه وحققه الدكتور نايف معروف ، دار المسيرة - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ديوان ذي الرمة ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج مع مجموع أشعار العرب : تحقيق وليم بن الورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب و أحمد عصام الكاتب - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٨٦ م .
- ديوان شعر المتلمس الضبعي رواية الأثرم وأبي عبيده عن الأصمعي ، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م جامعة الدول العربية معهد المخطوطات العربية .
- ديوان الشماخ بن ضرار الديباني حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، دار المعارف . بمصر
- ديوان الطفيل الغنوي تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .
- ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان عبد الله بن رواحة مع دراسة في سيرته وشعره جمع الدكتور وليد قصاب ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨ هـ - ١٩٨١ م .
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، شرح وضبط نصوصه وقدم له الدكتور / عمر فاروق الطباع ، طباعة شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت ، توزيع دار القلم - بيروت .
- ديوان العرجي ، جمعه وحققه وشرحه سجع جميل الجبيلي - دار صادر - بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار بيروت - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ديوان عمرو بن كلثوم ، جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- ديوان عنتره تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي (رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها) من جامعة القاهرة .
- ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٣ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد الطبعة الأولى ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن معروف ضمن (شعراء مقلّون) تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر - بيروت .
- ديوان مجنون ليلى قيس بن الملوّح، جمع الإمام أبي بكر الوبائيّ حقه وعلّق عليه وقدم له محمّد إبراهيم سليم، دار الطلائع .
- ديوان النابغة الذبياني شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلميّة - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة لأحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد حسن عواد - دار الفرقان - .
- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا تأليف الأستاذ محمود محمّد شاكر، طبعت على كتاب المتنبي له، دار المدنيّ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني تأليف أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ تحقيق أبو محمد صلاح الدين ابن عليّ، مراجعة أبو حفص بن العربيّ، إشراف الشيخ مقل بن هادي الوادعيّ، من مطبوعات دار الحديث بدماج، رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القوميّة لسنة ١٩٩١ م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ ضبطه وصححه علي عبدالباري عطية - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الرسالة الشافية في الإعجاز تأليف عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ مطبوعة في آخر كتابه دلائل الإعجاز قراءة وتعليق أبو فهر محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الرّوض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، تأليف الإمام عبد الرحمن السّهيليّ المتوفى سنة ٥٨١هـ ، ومعه السيرة النبويّة لابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ ، تحقيق وتعليق وشرح عبد الرحمن الوكيل .
- سرّ صناعة الإعراب تأليف أبي الفتح بن جنيّ المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- سنن أبي داود المتوفى سنة ٢٧٥هـ مع شرحه عون المعبود - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣هـ تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وزميله ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، الطبعة الأولى .
- سير أعلام النبلاء للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثامنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ - دار الفكر - ١٩٨٨م - ١٤٠٩هـ .
- شرح أبيات مغني اللبيب صنّفه عبد القادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ
- شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكريّ المتوفى سنة ٢٧٥هـ حققه عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه محمود شاكر ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٨٨هـ تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت - لبنان .

- شرح ألفية ابن معط لابن القواس المتوفى سنة ٦٩٦هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي موسى الشوملي - مكتبة الخريجي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني الموفى سنة ٩٢٥ هـ ، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيبي - دار الفكر .
- شرح التحفة الوردية لابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الله علي الشلال - مكتبة الرشد - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- شرح التسهيل لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ - تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ هـ على ألفية ابن مالك لأبي محمد بن هشام الأنصاري ، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ (يس) العليمي دار الفكر للطباعة والنشر .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تحقيق الدكتور /صاحب أبو جناح - المكتبة الفيصلية .
- شرح الحدود النحوية للفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ دراسة وتحقيق الدكتور / صالح بن حسين العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- شرح الحدود النحوية للفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم - دار النفائس بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ .
- شرح السنة للإمام البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ تحقيق زهير الشاويش ، وشعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، ضبطه وصححه الأستاذ/ عبدالسلام الحوفي - دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، حققه الدكتور/ فائز فارس - السلسلة التراثية - الطبعة الأولى الكويت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحمير تأليف صدر الأفاضل الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٧ هـ ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.
- شرح المفصل لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ - عالم الكتب - بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٥٤ هـ ، درسه وحققه الدكتور/ تركي بن سهو العتيبي - مكتبة الرشد - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الشرح المتع على زاد المستقنع ، للشيخ محمد بن صالح العثيمين - مؤسسة آسام - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور/ موسى بناي علوان العليلي - مطبعة الآداب في النجف - .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي المتوفى سنة ٤٢١ هـ نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م الطبعة الثانية .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ - ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- شرح شواهد الإيضاح تأليف عبدالله بن بري المتوفى سنة ٥٨٢ هـ ، تقديم وتحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش ، مراجعة الدكتور/ محمد مهدي علام - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح شواهد المغني تأليف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تصحيح وتعليق الشيخ/ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي.

- شرح صحيح مسلم للإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، المطبعة المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- شرح عيون كتاب سيبويه تأليف أبي نصر هارون القيسي الجريطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ - ١٠١٠ م دراسة وتحقيق الدكتور/ عبدربه عبداللطيف عبدربه - دار الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية - .
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف محيي الدين الكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ تحقيق فخر الدين قباوه - دارطلاس - الطبعة الثالثة ١٩٩٦ م
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ج ١ ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب ، والدكتور محمود فهمي حجازي ، مركز تحقيق التراث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي المتوفى ٣٦٨ هـ ج ٢ حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ج ٣ تحقيق د/ فهمي أبو الفضل مراجعة أ.د رمضان عبد التواب وأ.د محمود علي مكّي ، مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ج ٤ تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدائم ، مراجعة أ.د رمضان عبد التواب ، وأ.د محمود علي مكّي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٨ م .
- شرح كتاب سيبويه للصفار المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، تحقيق الدكتور : معيض بن مساعد العوفي ، دار المائر - المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح ملحّة الإعراب لأبي محمد الحريري المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، قدم له وحققه وعلق عليه وأعرب أبياته وشرح شواهد الدكتور/ أحمد محمد قاسم - مكتبة دار التراث - الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

- شعر أبي زيد الطائي تحقيق نوري حمودي القيسي ، منشورات الجمع العلمي العراقي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م .
- شعر زيد الخيل الطائي صنعة أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- شعر عبد الله بن الزبيرى تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- شعر عبدة بن الطبيب ، تحقيق يحيى الجبوري ، ساعدت جامعة بغداد على نشره دار التريية بغداد الطبعة الأولى ١٩٧١ م .
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، جمعه ونسقه مطاع الطرايشي - مكتبة دار البيان - الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ دراسة وتحقيق الدكتور / الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- الصاحي لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ تحقيق / السيد أحمد صقر طبع مطبعة عيسى البايي الحلبي وشركاه - القاهرة .
- صحيح ابن حبان محمد بن حبان بن أحمد السبتي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ - ضبطه ورقمه ، واعتنى به الدكتور / مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير دمشق - بيروت ، واليامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- صحيح سنن أبي داود للشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني ، اختصر أسانيداه وعلق عليه وفهرسه زهير الشاويش - مكتب التريية العربي لدول الخليج - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- صحيح مسلم المتوفى سنة ٢٦١ هـ بشرح النووي - المطبعة المصرية ، نشر: المكتبة الفيصلية بمكة - الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م.
- الضمائر في اللغة العربية تأليف الدكتور محمد عبد الله جبر ، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٣ م .
- طبقات النحويين واللغويين تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣ م
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم تأليف الدكتور/ محمد عبدالقادر هنادي - مكتبة الطالب الجامعي - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- العسكرية = المسائل العسكرية
- العضديات = المسائل العضديات
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، تأليف/ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق/ أحمد عبدالفتاح تمام وسمير حسين حليبي - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، شرح الشيخ خالد الأزهرري الجرجاوي المتوفى سنة ٩٠٥ هـ ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور/ البدر اوي زهران - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء تأليف أبي الخير محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عُني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل تأليف/ محمود بن حمزة الكرماني المتوفى سنة ٥٣٥ هـ ، تحقيق الدكتور/ شمran سر كال العجلي - دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، مؤسسة علوم القرآن ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ، حققه الدكتور/ محمد المختار العبيدي نشر مشترك - المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، دار مصر للطباعة - الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- الغيث المسجّم في شرح لامية العجم، تأليف / صلاح الدين الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- فتح القدير تأليف محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، وثق أصوله وعلق عليه سعيد محمد اللحام - دار الفكر - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد تأليف المنتجب الهمداني المتوفى سنة ٦٤٣هـ، تحقيق الدكتور/ محمد حسن النمر - دار الثقافة - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الفعل زمانه وأبنيته تأليف الدكتور/ إبراهيم السامرائي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الفهرست لابن النديم المتوفى سنة ٤٣٨هـ - دار المعرفة - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م توزيع دار المؤيد.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن الجامي المتوفى سنة ٨٩٨هـ، دراسة وتحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعي - مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية - ١٤٠٣هـ
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، تأليف الدكتور / مهدي المخزومي ، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى في ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه تأليف الدكتور مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، تحقيق الدكتور/محمد أحمد الدالي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- كتاب الأزهية في علم الحروف تأليف علي بن محمد النحوي الهروي المتوفى سنة ٤١٥هـ تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- كتاب التعريفات للجرجاني علي بن محمد بن علي المتوفى سنة ٨١٦هـ حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري - دار الريان للتراث .

- كتاب التهذيب الوسيط في النحو ، تصنيف ابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة ٦٨٠ هـ - دراسة وتحقيق الدكتور / فخر صالح سليمان قداره ، دار عمّار - بيروت ، عمّان ، دار الجيل - بيروت الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- كتاب الجمل في النحو تأليف أبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، حققه وقدم له الدكتور/علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة ، دار القلم - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- كتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ تحقيق / سعيد عبد الكريم سعودي .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق وشرح الدكتور/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب اللامات لأبي القسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك - دار صادر مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم المتوفى سنة ٥٦٥ تقريباً ، تحقيق ودراسة الدكتور/ عمر حمدان الكبيسي - طبعته الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف صدر الأفاضل الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٧ هـ ، تحقيق/ عادل محسن سالم العميري ، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- كتاب معاني الحروف للرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي - دار الشروق - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد - دار الريان للتراث - القاهرة ، - دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الشهير بجاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات صنعة جامع العلوم أبي الحسن على بن الحسين الأصبهاني الباقولي كان موجوداً سنة ٥٣٥هـ تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥هـ
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ تحقيق غازي مختار طليمات ، والدكتور عبد الإله نبهان ، دار الفكر - بيروت ، ودمشق ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني محمد بن أحمد المتوفى سنة ٦٨٤هـ ، حققه الدكتور شوقي المعري ، مكتبة لبنان ناشرون .
- لسان العرب لابن منظور الافريقي المتوفى سنة ٧١١هـ - دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- اللغة العربية معناها ومبناها تأليف الدكتور تمام حسان ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٣م .
- اللمع في العربية تأليف أبي الفتح ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ ، تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠هـ عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي .
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مكتبة الرفاعي بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- مجالس ثعلب تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٢٩١ هـ شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف - الطبعة الخامسة .
- مجمع لأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ ، قدم له وعلق عليه نعيم حسن زرزور ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ومعه حاشية يس - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
- المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح منها لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق علي النجدي ناصف ومعه آخران - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية المتوفى سنة ٥٤٦ هـ ، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق مصطفى السقا ، والدكتور حسين نصّار ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م .
- المخصص لعلي بن إسماعيل بن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو تأليف الدكتور/ مهدي المخزومي - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧ هـ تحقيق ودراسة علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ هـ
- المسائل البصرية تأليف أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المسائل الحلبية تأليف أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، تقديم وتحقيق الدكتور /حسن هنداي - دار القلم بدمشق ، دار المنارة ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقاً ودراسة تأليف الدكتور/ إبراهيم بن صالح الخندود ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري جمعاً وتصنيفاً وتعليقاً تأليف الدكتورة/ فاطمة بنت عبدالرحمن رمضان بن حسين - مطابع العامري - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ تحقيق ودراسة الدكتور/محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- المسائل العضديات تأليف أبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصوري - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد ، وزارة الأوقاف الشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق مصطفى الحدري - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- مسائل خلافة بين الخليل وسيبويه تأليف الدكتور/فخر صالح سليمان قدارة - دار الأمل - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- مسائل نحوية بين ابن هشام وأبي البقاء تأليف الدكتور/ حمزة عبدالله النشرتي - دار الطباعة الحديثة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ، تحقيق وتعليق الدكتور/محمد كامل بركات - دار الفكر - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مسند أحمد تأليف الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١هـ دار قرطبة - مصر
- مسند عبد الله بن عمر تأليف محمد بن إبراهيم الطرسوسي أبو أمية المتوفى سنة ٢٧٣هـ تحقيق أحمد راتب عرموش ، دار النفائس - بيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان المرزوقي المتوفى سنة ١٣٥٥هـ ، مطبوع على الكشاف ، دار الريان للتراث - القاهرة ، دار الكتاب العربي - بيروت ، والطبعة الثالثة .

- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧هـ، تحقيق الدكتور/حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مع في الدرّس النحوي للدكتور/ رياض بن حسن الخوام - المكتبة العصرية - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ تحقيق الشيخ/ محمد علي الصابوني - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٨٨/١٤٠٨م.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن للأخفش المتوفى سنة ٢١٥هـ حققه الدكتور/ فائز فارس، الطبعة الثانية.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ ، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شليبي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- معجم الطبراني الكبير لسليمان بن أيوب الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، حققه وعلق عليه الدكتور/ مازن المبارك ، وزميله راجعهُ سعيد الأفغاني - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المغني في النحو تأليف أبي الخير منصور بن فلاح اليميني النحوي المتوفى سنة ٦٨٠هـ تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية الطبعة الأولى بغداد ١٩٩٩م .
- المفصل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، قدم له وراجعهُ وعلق عليه الدكتور/ محمد عز الدين السعدي - دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- المفضليات للمفضل الظبي المتوفى سنة ١٧٨هـ تقريباً، تحقيق أحمد محمد شاكر
وعبدالسلام محمد هارون .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك للإمام أبي إسحاق
إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ تحقيق الدكتور/ عياد الثبيتي - مكتبة دار
التراث، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- المقتصد في شرح الإيضاح تأليف عبدالقادر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ، تحقيق
الدكتور/ كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة بالإعلام بالجمهورية العراقية - .
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المرّاد المتوفى سنة ٢٨٥هـ - تحقيق محمد عبد الخالق
عضيمة - عالم الكتب - بيروت .
- المقرب لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ تحقيق أحمد عبدالستار و عبد الله الجبوري
، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- من آراء الزجاج النحوية قراءة في معاني القرآن وإعرابه تأليف الدكتور شعبان صلاح
، دار الثقافة العربية - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- من أسرار اللغة - تأليف الدكتور / إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة السابعة
١٩٩٤م .
- مهما في الدرّس النحوي تأليف الدكتور/ رياض بن حسن الخوام الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨هـ تحقيق الدكتور/ علي
ابن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المنصف لأبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى
، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى
١٣٧٣هـ - ١٩٤٥م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط المتوفى سنة
١٠٨٩هـ تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي .

- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية .
- النحو الوافي لعباس حسن - دار المعارف - الطبعة الرابعة .
- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري "عرض ونقد" تأليف الدكتور/محمد آدم الزاكي - المكتبة الفيصلية - ١٤٠٤/٥هـ - ١٩٨٤م.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للدكتور عبد الله الحسيني - المكتبة الفيصلية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة ١٢٠١ هـ طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول سنة ١٩٥١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ - تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م ومؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

٨- فهرس الموضوعات

- ٥-١ • المقدمة
- ٩-٦ • الدراسات السابقة حول الخلاف النحوي
- الفصل الأول ((الحدود والعلامات والمصطلحات))
- ١٢-١٠ ١- تمهيد
- ٢٣-١٣ ٢- المبحث الأول : حد الاسم
- ٥٤-٣٤ ٣- المبحث الثاني : علامات الاسم
- ٦٦-٥٥ ٤- المبحث الثالث : حد الفعل
- ٧٢-٦٧ ٥- المبحث الرابع : علامات الفعل
- ٨١-٧٣ ٦- المبحث الخامس : حد الحرف
- ٧- المبحث السادس : مصطلح الخالفة بين القدماء
والمحدثين
- ٨٩-٨٢
- الفصل الثاني : ماختلف في اسميته وفعليته
- ٩٥-٩٠ ١. متعلق الجار والجرور في البسمة بين الاسمية والفعلية .
- ٢. متعلق الظرف الجار والجرور إذا وقعا خيراً أو نعتاً أو حالاً
- بين الاسمية والفعلية .
- ١٠٣-٩٦ ٣. (حاشى) التي للتنزيه بين الاسمية والفعلية .
- ١٠٨-١٠٤ ٤. جرم في (لاجرم) بين الاسمية والفعلية .
- ١١١-١٠٩ ٥. الخلاف في الوصف الدال على الفاعل .
- ١٢٣-١١٢ ٦. أفعال في التعجب بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ١٣٧-١٢٤ ٧. أفعال به في التعجب بين الاسمية والفعلية .
- ١٣٧
- ١٤٨-١٣٨ ٨. (نعم وبئس) بين الاسمية والفعلية .
- ١٥٥-١٤٩ ٩. (حبذا) بين الاسمية والفعلية .
- ١٧١-١٥٦ ١٠. أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية وغيرهما .
- ١٧٢ ١١. أسماء الأصوات بين الاسمية وغيرها

- ١٧٦ - ١٧٣ . ١٢ . هلمّ بين الاسميّة والفعليّة .
- ١٧٩ - ١٧٧ . ١٣ . (هات، وتعال) بين الاسميّة والفعليّة .
- الفصل الثالث: ما اختلف في اسميته وحرفيته
- ١٨٤ - ١٨٢ . ١ . تاء التانيث الساكنة بين الاسميّة والحرفيّة
- ١٨٩ - ١٨٥ . ٢ . الألف والواو والنون إذا اتصلت بالأفعال بين الاسميّة والحرفيّة .
- ١٩٢ - ١٩٠ . ٣ . ياء المخاطبة بين الاسميّة والحرفيّة .
- ١٩٤ - ١٩٣ . ٤ . التاء في (أنت) وفروعها بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٥ . الكاف وغيرها من اللواحق التي تلحق (إيا) بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٠٦ - ١٩٥ . ٦ . الكاف اللاحقة لـ (رأيت) التي بمعنى أحرني بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٠٩ - ٢٠٧ . ٧ . الكاف في (دونك) و(عندك) و(عليك) ونحوها بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢١٢ - ٢١٠ . ٨ . الكاف اللاحقة لـ (رويدك) و(النجاءك) ونحوها بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢١٤ - ٢١٣ . ٩ . ما يسمى بضمير الشأن بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢١٩ - ٢١٥ . ١٠ . الصيغ التي يسميها البصريون فصلاً والكوفيون عماداً بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٢٦ - ٢٢٠ . ١١ . (الذي) في نحو قول الله تعالى ﴿وخصتم كالذي خاضوا﴾ بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٣١ - ٢٢٧ . ١٢ . (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٣٨ - ٢٣٢ . ١٣ . (أل) الداخلة على الصفة المشبهة بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٣٩ . ١٤ . (ذا) إذا رُكبت مع (ما) بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٤١ - ٢٤٠ . ١٥ . (ما) المصدرية بين الاسميّة والحرفيّة .
- ٢٤٨ - ٢٤٢

- ٢٤٩ - ٢٥٠ . ١٦. (ما) التي تلي النكرة لإفاد بين الاسمىة والحرفىة .
١٧. (ما) الكافة الداخلة على الأحرف الناسخة بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٥١
- ٢٥٢ - ٢٥٣ . ١٨. (لا) النافية إذا دخل عليها حرف الجر بين الاسمىة والحرفىة
- ٢٥٤ - ٢٥٦ . ١٩. (إذا) التي للتعليل بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٥٧ . ٢٠. (إذ) التي للمفاجأة بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٥٨ - ٢٦٢ . ٢١. (إذا) الفجائية بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٦٣ - ٢٦٥ . ٢٢. (عن) إذا دخل عليها حرف الجر بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٦٦ - ٢٧٠ . ٢٣. (على) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٧١ - ٢٧٣ . ٢٤. (مذ) و(مذ) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٧٤ - ٢٧٨ . ٢٥. (رب) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٧٩ - ٢٨٤ . ٢٦. كاف التشبيه بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٨٥ - ٢٩٠ . ٢٧. (مع) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٩١ . ٢٨. (أيمن) في باب القسم بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٩١ - ٢٩٤ . ٢٩. (من) في باب القسم بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٩٥ - ٢٩٦ . ٣٠. (م) في باب القسم بين الاسمىة والحرفىة .
- ٢٩٧ - ٣٠٠ . ٣١. (جبر) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣٠١ - ٣٠٣ . ٣٢. كيف واسميتها وما قيل حولها .
- ٣٠٤ . ٣٣. (أما) مفتوحة الميم بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣٠٥ - ٣١٣ . ٣٤. أدوات النداء بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣١٤ - ٣١٧ . ٣٥. (بله) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣١٨ - ٣١٩ . ٣٦. (وي) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣٢٠ - ٣٢٣ . ٣٧. (إذن) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣٢٤ - ٣٢٧ . ٣٨. (إذما) بين الاسمىة والحرفىة .
- ٣٢٨ - ٣٣٠ . ٣٩. مهما بين الاسمىة والحرفىة .

- ٣٣٧ - ٣٣١ . ٤٠ . (لما) التعليقية بين الاسمىة والحرفية .
- ٣٣٨ . ٤١ . كم الخبرية بين الاسمىة والحرفية .
- ٣٤٠ - ٣٣٩ . ٤٢ . كلا إذا كانت بمعنى حقاً بين الاسمىة والحرفية .
- ٣٤١ . ٤٣ . (ياء النسب) بين الاسمىة والحرفية .
- الفصل الرابع : ماختلف في فعلته وحرفيته
- ٣٤٨ - ٣٤٣ . ١ . كان وأخواتها بين الفعلية والحرفية .
- ٣٥٠ - ٣٤٩ . ٢ . كان وأصبح وأمسى الزائدة بين الفعلية والحرفية .
- ٣٦٣ - ٣٥١ . ٣ . (ليس) بين الفعلية والحرفية .
- ٣٧١ - ٣٦٤ . ٤ . (لات) بين الفعلية والحرفية .
- ٣٧٩ - ٣٧٢ . ٥ . (عسى) بين الفعلية والحرفية .
- ٣٨١ - ٣٨٠ . ٦ . عدا الاستثنائية بين الفعلية والحرفية .
- ٣٩١ - ٣٨٢ . ٧ . (حاشى) التي للاستثناء بين الفعلية والحرفية .
- ٣٩٣ - ٣٩٢ . ٨ . الخاتمة .
- الفهارس
- ٤٠٣ - ٣٩٤ . ١ . فهرس الآيات القرآنية
- ٤٠٥ - ٤٠٤ . ٢ . فهرس القراءات
- ٤٠٦ . ٣ . فهرس الحديث والأثر
- ٤٠٩ - ٤٠٧ . ٤ . فهرس الأقوال والأمثال
- ٤١٦ - ٤١٠ . ٥ . فهرس الأشعار
- ٤٢٥ - ٤١٧ . ٦ . فهرس الأعلام
- ٤٥٠ - ٤٢٦ . ٧ . فهرس المصادر والمراجع
- ٤٥٤ - ٤٥١ . ٨ . فهرس الموضوعات

Summary of the Message

Heading of message: what differential in it's a noun, verb and letter.

Name of Researcher: Hassan Bn Hussein Bn Shamash AL. Malki.

Degree: ph.D IN D.G.D (Doctor in grammar and morphology).

Subject of message: subjects that grammarians have different opinions about.

Aim of study: disclosure the fact of subjects which grammarians debatable in it's a noun, verb and letter.

Plan of subject: includes three chapter, at the beginning the introduction and conclusion at the end.

The first chapter: specialized for the border, marks and terms. It came in preface, and six sections, the preface was to explain the parts of speech in Arabic and protest against this dividing.

The first section was to explain border of a noun in four kinds, the second question was to explain characteristic of a noun, and the causes lead to make them multiple. The third section for verb border classification according to previous classification in a noun border. The fourth section to explain the marks of verb and which lead to increase them. The fifth section for letter border classification such as previous classification in a noun border. The sixth question to explain disagreement among old school and new school.

Chapter two: includes approximately thirteen questions was began with disagreement in fateful with(AL.BASSMALA) and concluded in (Give and (come).

The third chapter: includes fourty three questions, at first the disagreement about the consonant letter (T) which suffix verbs, at final disagreement about(Ya Al. Nasp)

The fourth chapter: concluded seventh questions at first disagreement about(kan wa Akhwatiha). Finally (Hshaa) for exception.

The results: classification of speech in a noun, verb and letter, is true, except that just increasing not important, as a noun of verb and the like, reality nouns none verbs, for example(Alfraa) was made verb term for none verb by chance, thus some researchers thought that a noun of subject has a verb, but it has a noun in spite of named it verb, for example which was known dissociation and concern pronouns letters not nouns.

Researcher:

Hassan Bn Hussein Bn Shamash AL.Malk

Supervisor:

I.D Riyadh Bn Hassan AL.Khwam